

بازدید شد  
۱۳۸۲

۸۷ - ۶  
پازرسی شد

کتابخانه مجلس شورای ملی

مخطوطات

۷۴۷

تاریخ نگارش  
مخطوطه

موضوع کتاب

شماره دفتر

۲۲۱۴  
۱۳۱۵

X

خطی فهرست شده - ۷۲۳۷



جل المبتين

من مملكات خالصة المصير الجافان دام ملكه  
ساحي الحرمين الشريفين حاجي علي بن سكا

لا يزال

جود نقوي يتبعه نور

Handwritten text in a highly stylized, cursive script, likely a form of Persian or Urdu calligraphy. The text is dense and occupies the central portion of the page.



Handwritten signature or mark at the bottom right of the page.







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي دنا على الطريق القويم ومن علينا بالهداية الى الصراط  
المستقيم ودفقنا عند فرق الأهواء ونشعب الآراء للتمسك بكلماته البين  
وهدينا عند تحالف المذاهب بتبين المشايخ في التثبت باذيال اهل  
بيت نبينا سيد المرسلين واشرف الاولين والآخرين صلوات الله وسلامه  
عليهم وعليهم اجمعين **و بعد** فان الفقير الى الله الغني محمد الشيرازي  
الذي له العار والى وفقه الله للعمل في يومه لغز قبل ان يخرج الامر من يده  
يقول ان الله ما توحيتم اليه الهما الهواي واخبرها فتت عليه انبياء  
واليها هو العلوم الدينية التي عليها مدار الاسلام والتعارف للملئكة  
التي اليها دعي الانبياء عليهم السلام سيما علم الحديث ودرائته ونقله وروايته  
والبحث عن حاله والتمسك عن حاله والوقوف على رموزه والوصول الى  
كنوزه فانه بعد علم التفسير من العلوم الشرعية واساس الاحكام الشرعية  
والفقهية فطوبى لمن وجد اليه هتمة وبصر عليه لئلا يجعله شعاره  
ودثاره وصرف فيه ليلته ونهاره وهذا كتاب بذلك فيه جدي وجملته

الله وبعكس في اشارات النبي

تذكرة لاولي الباب من بعدي ينطوي على عمون الاحاديث الواردة في  
الاحكام العملية ويحتوي على خلاصة ما رواه اصحابنا رضوان الله عليهم  
بالاسانيد المعتبرة عن العترة النبوية كثر من خور بصالح الاحاديث و  
حسناتها وبحر من مملو بالاول الاخبار ومجانها موشحة احاديثه  
المباني وتقرير المعاني وتبيين النكات وتوضيح المغلفات واستكشاف  
الدلائل واستنباط المسائل الى غير ذلك مما انجز اليه الكلام في بعض  
الافاق من سوانح الباحثات والموج المطارحات مما سمح به النظر القاص  
وانتمى اليه الفكر الخاسر وهذا الكتاب انما يعرف قدره من تأمل احواله  
اصحابنا قدس الله ارواحهم بعين بصيرة وسيرة اعوار تلك الكتب بغير  
قصيرة وافق في فن الجرح والتعديل برهة من عمره وصرف في رد الفروع  
الى اصول شطر امرايام وهو ثم غايته ما انفسه منكم ايها الاخوان في  
الدين والشركاء في طلب اليقين ان تمتوا اعلى باصلاح فسادهم وترويح  
ولاغراضهم لا يخلو عنه مؤلف ولا يترك منه مصنف مما هو حقيق بان  
يترك ولا يسطر ويصور ولا يظفر ويلفظ ولا يحفظ فانكم تعلمون ان الغرض على  
درد الدقائق يتعدى مع تلك طوامج الحق والعوايق والى الله سبحانه  
المستتر في من دهر قلما اضحك وطال ما ابكى ثم ان طرق سمعكم ما التمسوا  
طريقه ولاج لكم برق لم تالغوا برقه فلا تعجلوا بالالحاج في سلوكه



ذل السبل فاكثروا قليلا فمضي ان يقبل الخ الاجاج بالعذاب السبل  
 وها انا باسط كفتا السؤال الي من لا تخيب لديه الامال ان يصحني عن  
 اتحام موارد الزلل في القول والعمل وان يسلم لي اتمام ما ارجوه  
 يوفقي لا كماله على حسن الوجه وان يجعله خالصا لوجه الكريم وان  
 يتقبله بلطفه العليم وفضله العظيم وسميته بالحبل المتين في احكام  
 احكام الدين وربته على اعتناج افعاله في العبادات ونايتها في  
 العقود ونايتها في الاقبات وما بها في الاحكام وما توفقي الا  
 بالله عليه توكلت واليه انيب **الفصل الثاني** في العبادات وهي خمسة  
 كتب **كتاب التوكل** في الصلوة وفيه مقدمة وابواب **القدمة**  
 في فضل الصلوة والمخ عليها خمسة احاديث **قول** من التالح ابان بن  
 تغلب عن ابي عبد الله ع انه قال يا ابان هذه الصلوات الخمس المفروضة  
 من اقامين وحافظ على مواقيتها لقي الله يوم القيمة وله عنده عهد  
 يدخل به الجنة من لم يصلي من مواقيتها ولم يحافظ عليها من ذلك اليه  
 ان شاء عقر له وان شاء عذبه **الثاني** معوية بن وهب قال سالت ابا  
 عبد الله ع عن افضل ما يتقرب به العباد الى ربه وحب ذلك الى الله  
 عز وجل ما هو فقال لما اعلم بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة الا ترى  
 ان العبد الصالح عيسى بن مريم صلى الله عليه قال واوصاني بالصلاة و

والزكاة ما دمت حيا **الثالث** يزيد بن موهبة الجعفي عن ابي جعفر ع قال قال  
 رسول الله ص ما بين المسلم وبين ان يكفر الا ان يترك الصلوة المفروضة  
 متعمدا او يتهاون بها فلا يصليها **الرباعي** من الحسن عبيد بن سارة عن  
 الصادق ع ان الكبار يرسع الكفر بالله وقتل النفس وعقوق الوالد  
 واكل الربوا واكمال اليتيم ظلم والفرار من الزحف والتعرب بعد  
 الهجرة قال قلت فاكل درهم من مال اليتيم اكبر ام ترك الصلوة قال ترك  
 الصلوة كما فرغ من علة **من سارة** عن ابي جعفر ع قال سالت ابا عبد الله ع  
 جالس في المسجد اذ دخل رجل فقام فصلي فلم يتم ركوعه ولا سجوده فقال  
 نفر كنفر الغراب ثم مات هذا وهكذا صلواته لم يمتن علي غير ديني اقول  
 المراد بالمحافظة على المواقيت شدة الاعتناء بشأنها بمراقبتها والتطلع  
 اليها والتمهيد لها قبل دخولها وعدم تفويت وقت الفضيلة منها وهو  
 من هذا القبيل والتم في قوله ع ولم يصلي من مواقيتها اما بمعنى في كما  
 قالوه في قوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة او بمعنى بعد  
 كما قالوه في قوله ع صوموا لرؤيتي واقطروا لرؤيتي او بمعنى عند كما  
 قالوه في قوله ع كفت الكتاب نجس تكون من شركك والنجور في قوله ع  
 ولم يحافظ عليهن اما عايدا الى الصلوات او الى المواقيت والسلمة من  
 تشويش الصائرين بقصد الاول ونهاية اللث والنفق بقصد الثاني والنجس



انما العلم

والجود في قوله فذلك اليه خير بدأ محذوف والتقدير فذلك الى امر  
اليه سبحانه ويحتمل ان يكون هو الخبر عن اسم الإشارة اي فذلك الشخص  
صاير الى الله تعالى وراجع اليه ان شاء غفرله وان شاء عذبه وهذا الحديث  
رفع الصدوق في الفقيه على انه حديث قديم هكذا دخل رسول الله  
المسجد وفيه ناس من اصحابه فقال أتدعون ما قال ربكم قالوا الله و  
رسوله اعلم فقال ان ربكم يقول هذه الصلوات التي لم يفرضها الله  
مع ادي تغيير المراد بالمعرفة في قوله عنه في الحديث الثاني لا اعلم شيئا  
بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة ما يتحقق به الايمان عند ثامن المطالب  
الحسن حيثما قصد من فضيلة الصلوة على غيرها من الاعمال وان لم  
يدرك عليها من طرق الكلام لان المفهوم منه يجب المعرفة ذلك كما فهم  
من قولنا ليس بناهل البلد افضل من زيدا فضيلة عليهم وان كانت  
مستوية في فضيلتهم عليه وهو لا يمنع المساواة هذا وفي جملة قوله  
عيسى علي نبينا وعليه السلام واصابي بالصلوة والزكاة ما دمت حيا مدينا  
لا فضلية الصلوة بعد المعرفة على غيرها من الاعمال نوع خفاء ولعل  
وجبه ما يستفاد من تقديم ما هو من قبيل الاعتقادات في مفتتح  
ثم اردفه ذلك بالاعمال البدنية والمالية وتصديرها بالصلوة  
مقدمها على الزكاة ولا يبعد ان يكون التأييد لمجرد تفضيل الصلوة

الزكاة في غير الصلاة

على غيرها

على غيرها من الاعمال من غير حكمة تفضيل المعرفة عليها ويؤيده  
ايماءة عنه لا ياتي في صدر التأييد والآية هكذا قال عليه السلام  
انا في الكتاب جعلني نبيا وجعلني مباركا اينما كنت واصابي بالصلوة  
والزكاة ما دمت حيا والظاهر ان المراد من اول شيئي التزويد في قوله  
في الحديث الثالث لان يترك الصلوة الفريضة تنعدا اويتها ونها  
فلا يصلحها ترك الايتان بهما في جميع الوقت من غير ان يكون عازما على  
ادائها في شي من اجزائه ومن الشق الثاني التقاعد عنها في كل جزء من  
اجزاء الوقت تاهله وتكاسه لكن مع غرضه على الايتان بهما في كل  
الاجزاء ثم يكاسل عنها في ذلك الجزء ايضا وهكذا الى ان يفوت الوقت ثم  
ما ينهم من ظاهر هذا الحديث وما بعده من كنه تارك الصلوة تنعدا  
من دون تعييد بالاستحالة لشل ويظهر من بعض الاحكام الجليل اليه  
والاحاديث الدالة بظاهرها عليه كثيرة ولعل المراد الترك استحالة  
او ان التغيير بالكفر للبا لغة والتأكيد وتغليب الائم كناية في قوله جل  
شانه ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كنه فان  
الله غنى عن العالمين وما تضمنه الحديث الرابع من ان الكبار يسبحون  
احد ما رواه اصحابنا عن ائمتنا عليهم السلام في غداها وتسمع في تحقيق  
ذلك كلاما مستوفى في بحث صلوة الجماعة انشاء الله تعالى والمراد من



الفرار من النصف الفرار في بركة النبي أو أحد خلقه عليه السلام والفرار من عزة عليهم السلام  
 بالزاي والحاء المهملة الساكنة العسكرة والمراد بها التعبد بعد الحج والاقفا  
 بيلك والكفر بلا فاسدة بها بعد المأجزة عنها إلى بلاد الإسلام والله في  
 قوله في آخر الحديث قال قلت لك كيف يحمل القدم والفتح على الأماناء المتكلم  
 أو المخاطب والفتحة بينا في الحديث الخامس هي بين الظرفية اشبع فتحتها  
 فصار ثلثا وتقع بعدها اذ العجايب يقول بينا في غير افعال الفرج  
 والمراد من عدم انتمام الركوع والتجويد نزل الطمانينة فيها ما يحسن فيه  
 قوله بقر كثر الغراب والنقر المتقاط الطائر بمنقاره للجنة وفيه  
 دلالة ظاهرة على وجوب الطمانينة في الركوع والتجويد والجهنم من الاحجاب  
 وضوان الله عليهم كيف استدلوا على وجوبها فيها بحديث الاعراب وهو  
 ضعيف السند عاصي وبر ما في حاد ونزارة وهما عزيمة النبي على الوجوه  
 ولم يثبتوا بهذا الحديث المعبر السند الظاهر الدلالة وقوله من بين  
 سات وهذا هكذا صلوة لم يوثق على غيره من غيره بان التهاون في الخطا  
 على حدود الغرابين والشاهل في استيقاظ اركانها يؤدي إلى الاستحقاق  
 بشأنا وعدم المبالاة بتركها وهو يؤدي إلى الكفر بنحو ما قاله من ذلك  
**الباب الثاني في مقتربات الصلوة وفيه مقاصد المستندة**  
 في الطهارة وفيه حمل **الصلوة** في الوضوء وما يتعلق به وفيه فصول

**الفصل الثاني في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم من عزة عليهم السلام**  
 اربعة احاديث **الاول في وضوءه** قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم  
 وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قد من ماء فادخل يده اليمنى فامسح بها من  
 ماء فاستطاع على وجهه من على الوجه ثم مسح بيده اليسرى جميعا ثم  
 أعاد اليسرى في الأماناء فاستطاع على اليمنى ثم مسح جوانبها ثم أعاد اليمنى  
 في الأماناء ثم صمها على اليسرى فوضع بها كاحضع باليمن ثم مسح ببقية ما بقي  
 في يديه راسه ورجليه ولم يعد لها في الأماناء **الثاني في نزعها** قال صلى الله عليه وسلم  
 ابو جعفر عليه السلام احكي لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بقعب فيه ثوب من  
 فوضعه بين يديه ثم حصر عن ذراعيه ثم غس فيه كف اليمنى ثم قال صلى الله عليه وسلم  
 هذا اذا كانت الكف ظاهرة ثم غرق يدها ماء فوضعهما على جبينه  
 من واحدة ثم غس يده اليسرى فغرق بها ملاءها ثم وضعها على فخذ  
 اليمنى فامسكته على ساعده حتى جرى الماء على اطرافها صابغته ثم غرق  
 يمينه ملاءها فوضعهما على فخذ اليسرى فامسكته على ساعده حتى جرى  
 الماء على اطرافها صابغته ومسح مقدم راسه وفطر قدومه ببيلة يساره  
 وبقية بلة يمينه **الثالث في حاد من عثمان** قال كنت فاعدا عند ابي عبد الله عليه السلام  
 فدعا بآية فركبته ثم غس يده بملء كف فرفع يده اليمنى ثم ملاء كف  
 فغس يده اليسرى ثم مسح على راسه ورجليه وقال صلى الله عليه وسلم هذا وضوء من لم يجد



حدثنا يعني به التذييل في الوضوء **الرابع** ابو عبيدة الخداف قال وضوء  
 ابا جعفر ع. يجع وقد بال فناء ولته ماء فاستحي ثم صبت عليه كفاه  
 به وجهه وكفاه غسل به ذراعه اليمين وكفاه غسل به ذراعه اليسرى  
 مسح بفضله التدارسه ورجليه اقول ما تضمنه صدر الاحاديث  
 الاول من انه ع. دعي بقدر من ماء يمكن ان يسلط منه ان استدعا  
 الماء للوضوء والامر باحضاره ليس من الاستعانة المكروهة تنزيها  
 للامام ع. عن فعل المكروه والذي استفادوا الاحباب رضوان الله  
 عليهم من الاخبار ان الاستعانة المكروه هي صب الماء في اليد فيقبل  
 كما روي ان امير المؤمنين عليه السلام لا يدعهم يصبون الماء عليه ويقولون  
 لا احب ان اشرك في صلوتي احدا وكما رواه في الكافي والتذييل عن الحسن  
 بن علي الوشافي **ل** دخلت على الرضا ع. وبين يديهما برقيتان يتنياه  
 منه للصلوة فذرفت لاصت عليه فاني ذلتها **ل** سمعته يا حسن فقلت  
 لم تنهني ان اصبح على يدك بكرة ان اوجر فقال توخر انت واوردانا  
 له وكيف ذلك فقال اما سمعت الله تعالى يقول فمن كان يرجو لقاء ربه  
 فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه احدا وها انا اذا التوضاء  
 وهي العبادة فاكره ان يشركني فيها احد وها انا ان الروايات وان ضعفت  
 اولها بالارسال والثانية بان في طريقها ابراهيم بن اسحق المديني وهو

ضعيف جدا الا انما يجوز ان يعمل الاحباب معتقدا ان بالحدوث الحسن  
 الوارد في العمل بالضعاف فيما هو من بالسن على ان الرواية الاولى من  
 مراسيل الصدوق رحمه الله في كتابه عن لا يحضر العتيق وقد ذكر رحمه الله  
 انما اورد فيه فهو حكم بخصته ومعتقدا بحجة فيما بينه وبين الله  
 فينبغي ان لا تقصر مراسيله عن مراسيل ابن ابي عمير فان تعامل معاملتها ولا  
 تطلع بحجة بالارسال نعم يمكن ان يقال انه لا دلالة لتينك الروايتين على  
 ما فهمه الاحباب من ان النبي فيهما انما كان عن صب الماء في اليد لا جمال  
 الصب على فخذ العضو المغسول ويؤيده الاستشهاد بالامية الكريمة فان النبي  
 فيها ظاهر في التحريم وكذا قوله ع. توخر انت واوردانا الا وزر في فعل  
 وهذا يرتفع التعارض بينهما وبين الحديث الرابع المتضمن لصب الوضوء  
 الماء في يدي الباقر ع. ولا يحتاج الى جملة على الضرورة او بيان الجواز والله  
 اعلم بحقائق الامور والاسدال في اللغة الرقاء السقوط والعمامة و  
 نحوها ومنه السديل وهو ما يرتجى على اليهود في الكلام استعارة  
 وما تضمنته الحديثان الاولان من ابتداء ع. يا علي الوجه هو مستند  
 الاحباب على وجوب الابتداء بالاعلى لانه في مقام البيان فوجب  
 اتباعه ولما روي من انه ص. لما توضاء الوضوء البيا في قال هذا وضوء  
 لا يقبل الله الصلوة الا به ولا بد من ابعيد الاعلى لثقتين وله يحيد



خلافه في الرواية لكنه لم يقبل به احد فحين ان يكون قد بدأ بالا على هذا  
خلاصة ما استدلل به العلامة في المفتي وذهب السيد المرتضى به و  
ابن ادرين في جواز الاستدلاء بغير الاعلى لاطلاق الالية واصاله براءة الذ  
واشكال الامر الذي يحصل بفعل احد جزئيا قد يمكن ان يقال ان جانبا  
في الجواب عن الدليل الاول ان مجرد استدلاله بالا على لا يقتضي وجوبه <sup>مرار</sup>  
اليه على الوجه ولم يجوز ان يكون ذلك من الامور الحيلية فان كل من <sup>يصل</sup>  
وجهه بفعله من الاعلى وايضا فيجوز كون غسله من الاعلى لكونه احد <sup>جزئ</sup>  
الماوربه اعني طلق الغسل لا لكونه من الماوربه وعن الثاني انها رواية  
مرسلة لا تقبل عليها مع ظهور ان المراد لا يقبل الله الصلوة الا بمثلها فا  
لواجب اقل ما يصدق معه ما ناله الموضوعين ولا نسلم انتفاءها راسا  
بالبداءة بغير الاعلى وببطلان الجواب عن الثالث على انه يجوز ان يكون  
بداء بالا اسفل لبيان جوازها وبما قرناه يعلم ان قول المرتضى رضي الله عنه  
الضواب وان كان العمل على المشهور بين الاصحاب وظني انه لو استدلل  
على هذا المطلوب بان المطلق ينصرف الى الفرع الشايع المتعارف والشايع  
المتعارف في غسل الوجه غسله من فوق الى اسفله فيصرف الامر به في قوله  
تقاعا غسلوا وجوهكم اليه لم يكن بعيدا والله اعلم وقوله ثم مسح بده  
الحاجين جميعا وربما يوجد في بعض نسخ التذييل للحاجين والاولا <sup>صح</sup>

وهو الموافق لما في الكافي ويمكن ان يستدل به على ما يلوح من كلام ابن  
الحسين من وجوب امرار اليد على الوجه ولا يخفى ان الادلة الثلاثة التي استدل  
بها العلامة على وجوب الاستدلاء بالا على الوجه حائرة بعينها هنا وما يرد  
عليها هنا لا يرد عليها هنا من غير فوق واستدل له في الذكرى بان  
المعتمد من الغسل ما كان معه امرار اليد ثم اجاب عنه بان الغالب في  
استعمال الغسل وان كان ذلك لكن لا يلزم منه وجوبه وفيه نظر فان المطلق  
ينصرف الى الفرع الشايع الغالب كما مر فينبغي ان يحمل الغسل الماوربه على ذلك  
كما اعترف به وقوله ثم اعاد اليسرى في الاءاء كان الظاهر ان يقول ثم  
ادخل اليسرى ولعله اطلق لاعادة على الاذخال الابتدائي لما كلفه  
تعدا فيما بعدهم اعاد اليمين ولا يشرط في المشاكلة تقديم المشاكلة بالفتح على  
المشاكل بالكسرة وان كان اكثرها الا ترى انهم صرحوا بان يمشي في قوله  
فتمسحون يمشي على بطنه لما كلفه قوله تقاعا ومنهم من يمشي على رجلين و  
يمكن ان يقال انه اطلق لاعادة باعتبار كونها يد الا باعتبار كونها اليسرى  
فقوله في الحديث الثاني فدعي يمينه فيد شيع من ماء التيمم فتح القابض  
واسكان العين فخرج من خشب وما تعفنه هذا الحديث من وضعه  
الاءاء بين يديه بخلاف ما اشتهر من استحباب وضع الاءاء على اليمين و  
استدله عليه في المنتهى بما روي عن عايشة ان النبي كان يحب التيمم في



تخله وترجله وطوره وفي شأنه كله وبما تضمنه الحديث الأول من أنه  
أدخل يده اليمنى فاخذ كفا من ماء وفيها نظر ظاهرهما الأول وفيه أنه  
لا يصلح المعارضة مثل هذا الحديث الصحيح وأما الثاني فله عدم استلزام  
الاعتراض باليمين كون الأتاء على اليمين وهذا ظاهر إلى ما استدرك في  
الاعتراض بوضع الأتاء على اليمين أمكن في الاستعمال وانت خبير بعد  
دلالة على الاستحباب وبما يستفاد من قوله فوضعا على يمينه و  
قوله ثم وضعه على رقبته وأمره على ساعده حتى جرى الماء على أطراف  
أصابعه عدم جواز التمسك في كل من الوجه واليدين وبقره المرتضى  
وابن ادريس في الكل وقد عرفت الكلام فيه وفي قوله في آخر الحديث  
وسمع مقدم داسه وظهر قدس ببله لياره وبنيته ببله ببله نوع  
اشعار بان داسه سمع داسه ببله ببله حيث قال في السيرى بالبله وفي  
اليمين يمينتها وهو بما يعطى استحباب سمع الرأس باليمين وقوله في آخر  
الحديث الثالث يعني به التقدي في الوضوء الظاهر انه من كلام حماد  
لأن كلامه من رواية عنه ولعل مراد الإمام ع أن هذا الوضوء المشتمل  
على مسح الرجلين هو وضوء من لم يتعد حدود الله وإن وضوء من  
وضوء من تجاوزها ورواه الكافي السنة ويمكن على القول بعدم  
تثنيه الغسلات أن يكون مراده ع أن مثل هذا الوضوء الحالي من

وضوء من لم يجزئ في الوضوء ما ليس منه على ما ينبغي الكلام في صحة  
اشتمال الله تعالى والثاني قول أبي عبيدة وضأت أبا جعفر ع يجمع فتاوى  
ماء ظاهرهما ماء البقيع وهو لا يخرج من شيء فإن الوضوء وقع عقب  
الاستنجاء دون العكس فاما أن يرا من وضأت أروفت التوضيعة كما  
قالوا في قوله نعم كم من قرية أهلكناها نجاءها بسنا بياتا أوهم قاتلون  
من أن يتأويل أنه ناهكناها وأما أن يضاف إليها قاله بعض المحققين  
النجاء من أن التعقيب في الأتاء على نوعين حقيق معنوي بخلاف زيد  
ونجاء زيد كيري وهو عطف مفضل على جملة قوله تعالى ونادى نوح ربه  
فقال رب اني من اهلي فان التفصيل لحقه أن تعقب الأفعال وعلى  
هذا ففي كلام الرازي اشعار بان الاستنجاء يلحق بأفعال الوضوء  
مقدماته فياتي به ان ماء مسحوب من الماء الذي يخطب به الوضوء كما  
قاله شيخنا الشهيد في الذكرى ولا يخفى أن هذا لا يقتضي على الوجه  
وسياطك في هذا الباب كلام مشيع انشاء الله تعالى وجمع بفتح الجيم واسما  
اليوم المشعر الحرام المسمى بالزلفة روي عن الصادق ع أن رجعا لانا دم  
جمع فيه بين الغريب والعاشق **الفصل الثاني** في تحديد الوجه والحكم في تحصيل  
الشعرين **أما في الشعرين** زرارة عن أبي جعفر ع قال قلت لـ  
أخبرني عن حد الوجه الذي ينبغي أن يوضأ الذي قال الله عز وجل



الوجه الذي امر الله تعالى بصلته الذي لا ينبغي لاحد ان يزيد عليه ولا ان  
 ينقص منه ان زاد عليه لم يوجب وان نقص منها ثم ما دانت عليه الكوفة  
 والابهام من قصاص شعر الراس الى الذقن وما جرت عليه الاصابع  
 مستديرا من الوجه وما سوى ذلك فليس من الوجه فقلت له الصدغ  
 من الوجه فقال لا قال زرارة قلت له رأيتما احاط به الشعر فقال كلا  
 احاط به الشعر فليس على العباد ان يطلبوه ولا ان يجشوا عنه ولكن يجري  
 عليه الماء **الثاني** محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن عبد الله قال سالت عن الرجل  
 يتوضأ ايبطن لحيته قال لا اقول كل من الموصولين في قول زرارة الذي  
 قال الله عز وجل وفي قوله الامام ع الذي لا ينبغي لاحد ان يزيد  
 عليه نعمت بعد نعمت للوجه وجعل الشريط والجزء في قوله ع ان زاد عليه  
 لم يوجب صله بعد صله وتعدد الصلوة وان لم يكن بين الصلوات  
 الا انه لا مانع منه وقد ذكر بعض المحققين في قوله تعالى فانقوا النار  
 التي وقودها الناس والحجارة اعلمت لكافين يجوز كون جملة اعدت  
 صله لانه للقي والقصاص بالثلث انتهى ثاب شعر الراس من قد  
 ومؤخره والمراد هنا المقدم وهو ياخذ من كل جانب من اخر الناحية  
 ويرتفع عن الزرعة الى ان يتصل بمواضع التخفيف وترتفع الصلح  
 ويتصل بالعذار واما ما يرتفع عن الاذن فداخل في المؤخر والذنب

جميع الحيين الذين فيهما منابت الاسنان السفلى والذي استفاد  
 الاحكام بدخول الله عليهم من هذه الرواية ان الحد الطويل للز  
 من القصاص الى طرف الذقن والحد العرضي ما حواه الابهام والوسطى  
 وهذه الحدود يقتضي بظاهرها دخول الزنعتين والصدغين والعاضين  
 ومواضع التخفيف في الوجه وخروج العذارين عند لكن الزنعتان  
 ان كانتا تحت القصاص فيما خارجا رجتان عن الوجه عند علي ثانيا و  
 لذلك اعتبروا قصاص الناحية وما على ستمه من الجانبين في عرض  
 الراس واما الصدغان فيما وان كانتا تحت الخط العرضي لما رتبنا  
 الناحية ويجريهما الاصبعان غالبا الا انهما خرجا بالنسب واما العار  
 فقد قطع العلامته في المنتهى بجرحهما وشيخنا الشهيد في الذكر  
 بدخولها وبما يستدل على الدخول بشمول الاصبعين لهما واما موضع  
 التخفيف فقد ادخل البعض لاشتغال الاصبعين عليهما غالبا ووجه  
 تحت ما يماست قصاص الناحية واخرجها اخر من نبات الشعر عليا  
 متصلا بشعر الراس وبه قطع العلامته في الذكرة واما العذاران  
 ادخلهما بعض المتأخرين وقطع المحقق والعلامته بجرحهما للرجل  
 ولعدم اشتغال الاصبعين عليهما غالبا وعدم الموازنة بهما واذا  
 تقرر هذا ظهر لك انما فهم الاصحاب ع الله عنهم من هذه الرواية



خرج بعض الأجزاء عن هذا الوجه مع دخوله في التحديد الذي عينه  
 فيها ودخول البعض فيه مع خروجه عن التحديد المذكور وكيف يصح  
 مثل هذا التحديد لظاهر القصور الموجب لهذا الاختلاف عن الإمام  
 فلا بد من إمعان النظر في هذا المقام وقد لا يحل من الرواية معنى آخر  
 به التحديد عن القصور ودلالة الرواية عليه في غاية الظهور وهو  
 أن كل من طول الوجه وعرضه هو ما اشتمل عليه الأبهام والوسطى  
 بمعنى أن الخط الواصل من القصاص إلى طرفي الدقن وهو مقدار ما بين  
 الأصبعين غالبا إذا فرض ثبات وسطه وأدير على نفسه ليصل شبه  
 دائرة فذلك القدر هو الوجه الذي يجب غسله وذلك لأن الجار  
 المجرور في قوله عن من قصاص شعر الرأس إنما يتعلق بقوله دانت أو  
 مصدر محذوف والمعنى أن الدندان يتدلى من القصاص تنهيا إلى  
 الدقن وأما حال من الوصول الواقع خبر عن الوجه وهو لفظة مائة  
 جوزنا الحال عن الخبر والمعنى أن الوجه هو القدر الذي دانت عليه الأبهام  
 حال كونه من القصاص إلى الدقن فإذا وضع طرف الوسطى مثله على  
 قصاص الناصية وطرف الأبهام على آخر الدقن ثم أثبت وسط انقسامها  
 ودان طرف الوسطى مثله على الجانب الأيسر إلى أسفل دان طرف الأبهام على  
 الجانب الأيمن إلى فوق وتمت الدائرة المستفادة من قوله عن مستديرا

تحقق ما نطق به قوله مع ما جرت عليه الأصابعان مستديرا فهو من الزوايا  
 وبهذا يظهر أن كل من طول الوجه وعرضه قطر من أقطار تلك الدائرة  
 من غير تفاوت وتنصح خروج النزعيتين والصديقين عن الوجه وعدم دخوله  
 في التحديد فإن أغلب الناس إذا طبق انقراج الأصبعين على ما بين قصاص  
 الناصية إلى طرفي دقنه وأدارهما على ما قلناه لتصل شبه دائرة وقعت  
 النزعتان والصديقان خارجة عنها وكذلك يقع العذنان ومواضع التحديد  
 كما يشهد بالاستقرار والتبع وأما العارضان فيقع بعضهما داخلها  
 والبعض خارجا عنها فيصل ما دخل ويترك ما خرج على ما يستفاد من  
 الرواية روح يستقيم التحديد المذكور فيها ويصل عن القصور ولا يدخل فيه  
 ما هو خارج ولا يخرج ما هو داخل فتأمل في ذلك فإنه بالتأمل حقيق  
 الله سبحانه أنه علم بحقائق الأمور وما تضمنه هذا الحديث من قوله عن كل  
 إحاطة به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه وكذا ما تضمنه الحديث الثاني  
 من عدم وجوب تطيب النحية أي اتصال الماء إليها وهو مستند إلى  
 صحاح رضوان الله عليهم في عدم وجوب تحليل الشعر الكثيف وضرب  
 بالآية أي البشرية خلوه في مجالس الخطاب لكنهم اختلفوا في وجوب  
 تحليل الخفيف وضربا يقابل تفسير الكثيف فالمرضى بمعنى الله عنه و  
 ابن الحنبل والعلامة في القواعد والتمح والذكر على الوجوب الشيخ



والحق والعلامة في المنتهى شيخنا الشهيد في الذكرى والدوس على العبد  
وهو المشهور واستدل في الذكرى بان الوجه اسم لما يوجه به فلا يقع  
فيه وبها يتبين الصريحين وبارود من ان النبي صلى الله عليه وسلم  
بها وجهه ولا تبلغ الغزاة الواحدة اصول الشعر خصوصا مع ان  
النبي صلى الله عليه وسلم كان كش الحية كما وصفه به علي ولا ان كل شعرة تستر تحتها  
ضرورة فلا يغطيها كالتستر للجمع لقيام الحاجة به هذا كلامه فيه  
نظرا لان دليله الاول انما يجري بظاهره في الكثرة وليس النزاع فيه  
العلوة التي فيها مؤيدة لدليله الثالث تايد لها غير ظاهر بل الظاهر  
وقوله في الرابع ان كل شعرة تستر تحتها ان اراد ان اصلها تستر  
تحتها الحقيقي فليس الكلام فيه وان اراد ان الشعرة تستر شعاع البصر  
الوقوع على ما يحاذيها من اجزاء الوجه فان اراد اجزاء شخصية عنها  
في كل مجالس الخطاب فالتخفيف ليس كذلك فان المستور به يتبدل بتبدل  
مجلس الخطاب بل يادى حركة من الراي يظهر ما كان مستورا وليس ما كان  
ظاهرا وان اراد اجزاء نوعية مستبدله الافراد يتبدل المجالس فوجه المنع  
الى الكثرة يحصل الحاجة بها في بعض الاوقات واعلم انه لا خلاف في  
الفرق بين وجوب غسلها يرى من البشرى خلال الشعر في مجلس الخطبة  
وفي عدم وجوب غسلها لا يرى مما ومن هنا قال بعض مشايخنا رضي الله

ان النزاع في هذه المسئلة قليل الجودي وانت خير بانه لو جعل النزاع  
في وجوب غسلها بانه الشعر الخفيف في بعض المجالس دون بعض كما لو  
من كل هم لم يكن لم يكن بعيدا ولا يكون النزاع قليل الجودي ومنفاه  
ح ان عدم الواجبة به في بعض الاوقات هل يؤثر في سقوط غسله ام لا  
وان قوله كذا احاط به الشعر فليس على العباد ان يطيلوه هل يراد  
الاحاطة الدائمة او في الجملة لكن الظاهر ان المراد الاحاطة الدائمة  
وان الواجبة به في بعض الاوقات كافية في ايجاب غسله وح فيقوى  
مذهب المرتضى رضي الله عنه مع انه اقرب الى سلوك سبيل الاحتياط  
والله اعلم **المسئلة الثالثة** فيما يحس من الرأس والقدم وجواز  
فيها عشرة احاديث **الاول** من **الحاج** سهرارة قال قلت لابي جعفر  
الاحتج في من أين علمت وفلت ان المسح ببعض الرأس وبعض القدم فضحت ثم  
قال يا سهرارة قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل به الكتاب من الله لان الله عز وجل  
وجعل يقول اغسلوا وجوهكم فغسلنا ان الوجه كله ينبغي ان يغسل ثم قال  
وايديكم الى المرافق ثم فصل بين الكلامين فقال واسمحوا برؤسكم فغسلنا  
حين قال برؤسكم ان المسح ببعض الرأس لمكان الباء ثم وصل الزين  
بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال وارجلكم الى الكعبين فغسلنا  
وصلهما بالرأس ان المسح على بعضهما **الثاني** سهرارة واخوه بكبير عن ابي جعفر



قال اذا سمعته في من راسك او بشي من قديمك ما بين كعبك الى اطراف  
 الاصابع فقد اجزاءك **الاشهاد** برهني عن بعض اصحاب عن ابيهم في الرجل  
 يتوضأ وعليه العمامة قال يرفع العمامة فيقدم ما يدخل اصبعه فيصيح  
 مقدم راسه **البرق** زواره قال قال ابو جعفر المرأة تجزيها من راسها  
 ان تسبح مقدمها ركة اصابع والكل في غيرها اجزاءها **الاشهاد** برهني عن ابي  
 نصر عن ابي الحسن الرضا ع قال سالت عن اسبح على القدمين كيف هو موضع كفة  
 على الاصابع فسمعا المالك بن النضر القدم فقلت جعلت فداك لوان رجلا  
 باصبعين من اصابعه فقال لا الا بكنة **الاشهاد** برهني عن ابي عبد الله  
 قال لا بأس بسبح الوضوء مقبل ومذبر **الاشهاد** برهني عن ابي  
 عبد الله لا بأس بسبح القدمين مقبل ومذبر **الاشهاد** برهني عن ابي  
 ابو جعفر ان الله وتر يحب الوتر فقد تحرك من الوضوء تلك عظام واحدة  
 للوجه واثنان للذراعين وتسعة عشر على راسك فاصبعك وما بقى من راسك  
 ظهر فذلك الحق وتسعة ببلد صيراك ظهر فذلك اليسرى **الاشهاد** برهني عن ابي  
 سالت بالبحر عن ابي جري النجل ان يسبح قدميه بفضل راسه فقال براسه لا  
 فقلت بما جدي فقال براسه نعم **الاشهاد** برهني عن الموقنات ابو بصير قال  
 سالت ابا عبد الله ع عن مسح الراس فقلت مسح بما في يدي من الشداقي  
 لا بل تصنع يدك في الماء ثم تسبح اقول قد يظن انما تصنع اليد في الاول قول

شراة للباقي من الاخير في من ان عقلت بشي من راسه او برق له لعله للآلة  
 وهو قدح عظيم في شانه وجوابه ان شراة رضى او صرح حالاً وارقم قدراً  
 من ان يظن به ذلك ولكنه كان محتاجاً الى الطهارة العامة وكانوا ربما  
 يجتنبون في بعض المسائل وطالبوه عليها بالدلائل التي ربما يجتنبونها فاداروا  
 ان يستفيدوا من الامام ع ما يسكنهم به وبرقة شهادتهم ويخلصون من تعجزهم فعدت  
 بتلك العبارة من دون تأمل معتدا على رضى ولا بد من طهارة معتدتها وانما  
 يعلم الامام ع بما قصده بذلك السؤال وربما قرئ قوله من ان عقلت و  
 قلت بناءً على الكلام ابي اخبرني بمقتضى ذلك ودليل قولي به فاني جازم  
 بالمدعي غير عالم بدليله وعلى هذا فله اشكال وفي صححه عند سماع  
 هذا نوع تأييد لهذا الوجه وقوله ع ثم فصل بين الكلامين اي غيرهما  
 بادخال الباء في الثاني دون الاول وهو يعطى كون الباء في الاولى للتبعين  
 يلتفت الى كلام من جعلها فيها المطلق الا لصاق واما قول سيدي في تسعة  
 عشر موضعاً من كتابه ان الباء لم يحسن للتبعين في هذا العربي فمع كونه شهادة  
 على نفي كونه اصراراً لا صهي على عيشة له وهو اشد اثباتاً لكلام العربي  
 اعرف بمقاصدهم من سيدي وقد وافق الاصحى كثير من الخفاء وجعلوا  
 في قوله تع عينا يشربها عباد الله للتبعين وناهيك بما تضمنته هذا  
 الحديث شجرة علم وقوله ع في الحديث الثاني ما بين كعبك الى اطراف الاصابع



يدل على عدم وجوب إدخال الكهين في المسح وهو مختار المحقق في المعبر  
العلامة في المنتهى في وجوب واجاب بما دل عليه هذا الحديث بأن مقتضى  
قد يستعمل فيما يدخل فيه المبدأ فنقول لكذلك ما بين واحد إلى عشرة فانه  
الواحد داخل قطعا وهو كما ترى ولا ريب ان الذي دخل الحوط وما تضمنته  
الحديث الثالث من رفع العام يراه يتخفى عن محل المسح الى قد ادم الاربع  
عنه الى فوق بقرينة قوله ما بعد ما يدخل اصبع ويجوز قراءة تكبير الخ  
ونصب الاصبع بالمفعولية ويضربها ورفعه بالفاعلية وما تضمنته الحديث  
الرابع من اجزاء مسح المراءة بثلاث اصابع يمكن ان يستدل به للشيخ في  
ابن بابويه من وجوب المسح بثلاث اصابع وعدم اجزاء الاقدام الاحتياط  
ويؤيده رواية معمر بن ابي جعفر قال سجدت للمسح على الرأس ووضع ثلث  
اصابع وكذلك النجمل ويمكن حملها على الاستحباب عملا بالمشهور بين الامم  
المقصود بالاجزاء الصحيحة والصحة ولو لم يكن سبيل الاحتياط اولى وما  
تضمنته ظاهر الحديث الخامس من وجوب مسح الرجلين بكل الكفاية <sup>لا</sup> اعرفه  
من اصحابنا ونقل المحقق في المعبر والعلامة في المذكرة الاجماع على الا<sup>حتياط</sup>  
بمسح المسح ولو باصبع واحدة فحمل ما تضمنته الحديث على الاستحباب لا بان  
ويكون قوله لا الا بكفر من قبيل قوله عملا صلوة لحجار المسجد الواحدة في المسجد  
قاله العلامة في المنتهى تبعا للشيخ في التهذيب فانه في قول السائل قال

باصبعين من اصابع يجرى فعل واعلم ان العلامة في المختلف استدلت بهذا  
الحديث من جانب القائلين بعدم الاجتزاء في مسح الرأس والرجلين باصبع  
واحدة بعدما نسب الاجتزاء به فيهما الى الشبهة وهو يقتضي وقوع الخلاف  
بين اصحابنا في الرجلين ايضا ولا يابى فيه الاجماع المنقول في الكتابين <sup>وجود</sup>  
الخالف لا يتضح في اعتقاد الاجماع عندنا وقد ظن بعض الاصحاب ان  
استدلاله طائفة بما في ذلك الحديث انما هو من جانب الشيخ وابن بابويه على  
عدم الاجتزاء في مسح الرأس بما قل من ثلث اصابع فاعتز به ليدل به لا ذلك  
في ذلك الحديث على المدعى بوجهه وما تضمنته الحديث السادس والسابع  
من جواز التمسك في مسح الرأس والرجلين هو المشهور بين المتأخرين و  
قال الشيخ في يرويه المرتضى في الانصار بعدم جواز استقبال الشكر  
في مسح الرأس خروجا من الخلاف ونقل عن ظاهر ابن بابويه المرتضى عدم  
جواز التمسك في مسح الرجلين ايضا وهما ضعيفان وما تضمنته الحديث <sup>التام</sup>  
المسح ببقية البلل ما انفق عليه اجماعا بعد ابن الجنييد وهذا هو المشد  
في هذا الباب وانما استدلال المحقق في المعبر بان الامر بالمسح مطلق و  
المطلق للعذر الاثبات به ممكن من غير استينافه فاعاء فيجب الاقتصار عليه  
تخصيصه لا مثقال فانت خبير بان البحث فيه على الاوسع اذ على تقدير  
كون الامر في الآية للعذر لا يخل به اخذ الماء قطعا وهو ظاهر واحا استدلالا



الاحصاء بالروايات الواردة في الوضوء البياض التفتنه للسمع ببقية <sup>البطل</sup>  
 كعصبي نحره واي عبدة الخدا وغيرهما ففيه ان لا ينحني ان يقول  
 ان تلك الروايات انما تنص عليه لو ثبت ان سمح الامام ع ببقية البطل  
 كان لغينه وعدم جواز غيره ولم لا يجوز ان يكون فعله ع له ككون احد  
 جزئيات الكلي الماحور به وبعض الاحصاء لما تشق لهذا عدل عن الاستدلال  
 بتلك الروايات الى الاستدلال بهذا الحديث وقال ان الجمله الخيرة يعني  
 قوله ع وتسمع بيته ينالك فاصبتك هنا بمعنى الامر وهو يقتضي الوجوه  
 ولا يخفى ان لا ينحني ان يقول انما يتم التقرب لو شغل يكون كجمله الخيرة  
 هنا بمعنى الانتفاء ولم يحرك كون الفعل فيها معطوفا على ذلك غفلات <sup>بها</sup>  
 تحت قوله ع فقد يحركها ما على هذا التقدير فلا اذ لا كلام في اجزاء <sup>السمع</sup>  
 ببطل الوضوء انما الكلام في تعيينه وعطف الفعل على الاسم باضافته  
 من الامور الثابتة في الكلام التاييد عند الحاجة كما في البيت المشهور  
 للبرهانية وتقرعني <sup>ببرهانية</sup> احب الي من لبس الشقوق <sup>ببرهانية</sup> بعطف <sup>ببرهانية</sup>  
 على لبس وهذا يظهر ان ما ظنه بعض الاحصاء من دلاله هذه الرواية على  
 اولوية سمح القدم اليمنى باليد اليمنى واليسرى باليسرى غير ظاهر والله اعلم  
 بمقتضى الامور وما تضمنته الحديث التاسع والعاشرون من التوقيف على المصنف  
 البطل والامر بالاستيفان لا يخفى من اشكاله والشيخ حمله على التقييد ثم

ويحتمل ان يكون اراد به اذ لفت وجهه واعضاء طهارته ويحتمل ان يكون  
 اراد بالخبر الثاني من قوله بل تضع يدك في الماء الذي بقي في بحيثته  
 اطلجه هذا الكلام واستبعد والذي رحمه الله في حواشي الاستبصار لان  
 التايل قال **اسم** ياء يدي من التدا فكيف ينه ع عن ذلك واما ما  
 اخذ من حيث ارجاحيه ولا يخفى ان الاحتمال الاول ايضا في ما يتا بعد  
 لان التايل قال يسمي قديمه بفضل راسه وهو صريح في عدم الجفاف وفي  
 حمل الخبر الاول على التقية اشكال تضمنته سمح القدمين والعمامة <sup>بها</sup>  
 لا ببقية البطل ولا بما جدد فان قلت انهم يتحيزون اطلاق المسح على <sup>الفضل</sup>  
 فيمكن تنزيل الكلام على ما يوافق زعمهم الفاسد قلت ما تضمنته الحديث  
 من المسح بفضل الراس ياتي هذا التنزيل كما لا يخفى فلو نزل على مسح <sup>خلو</sup>  
 كان اولى والذي مانا للشيخ بخاطري ان ايماءه ع براسه يهيء لمعرب  
 عن هذا السؤال لئلا يسمع المخالفون الحاضرون في المجلس فانهم كانوا  
 كثيرا ما يحضرون مجامعهم فظن معراذهم انما نهوا عن المسح ببقية البطل  
 فقالوا بآء جديد فسمع الحاضرون فقال ع براسه نعم ومثل هذا يقع في  
 المحاورات كثيرا والله اعلم بحقائق الامور **الفصل الرابع** في تعيين  
 ثلثة احاديث **الاول من التماس** زهارة ولخوه بكبر عن ارجعهم انما  
 ساءه عن وضوء رسول الله ع فدعي بطست او ثوب فيه ماء ثم حكى وضوء



رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقلنا له اصل الله فابن الكعبين  
 قال ههنا معنى المفصل دون عظم الساق قلنا هذا ما هو قال هذا  
 الساق **الثاني** احد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا ع قال سالت عن  
 المسح على القدمين كيف هو فوضع كفه على الاصابع فسمي الى الكعبين الى  
 القدم **الثالث** من الحسن ميسر عن ابي جعفر ع قال الوضوء واحدة  
 واحدة ووصف الكعبين في ظهر القدم اقول الطميط يروي بالسبب والشيئين  
 معا وانورنا ما يترجمه ولفظه دون في قول الاخرين دون عظم الساق  
 اما معنى تحت او بمعنى عند او بمعنى غير وقوله في الحديث الثاني المظهر  
 تقدير وبيان لقوله الى الكعبين وليس المراد بظهر القدم خلاف باطنه بل  
 ما ارتفع منه كما يقال لما ارتفع وغلط من الارض ظهر بطنه وظهر القدم  
 الحديث الثالث فاما ما عني فيه من ارادة كل من المعنيين وما تضمنته من  
 الوضوء واحدة واحدة مما يستدل به القائلون من اصحابنا بعدم استحباب  
 الغسل الثانية كما لصندوق والكلبي قدس الله روحهما وسنذكره فيما  
 قريب انشاء الله تعالى ولا بد في هذا المقام من الكلام في تحقيق الكعب فانه  
 من المعارك العظيمة بين العارضة اعلى الله مقامه وبين من تاجر عنه من  
 علمائنا فوالله ما قدمه فلا بأس باطلاق عنوان القلم في هذا المجال و  
 ايراد ما يتكشف به حقيقة الحال في هذا المجال مع ان نخصهم بمواد

عن الكعب  
 والرجل اربعون

والقبيل والقبيل  
 والقبيل والقبيل  
 والقبيل والقبيل

القبيل والقبيل قال فاقول وبالله العصمة والقبيل الكعب يطلق على ما  
 اربعة الاول عظم المرتفع في ظهر القدم الواقع فيما بين المفصل والمنطقة  
 الثاني المفصل بين الساق والقدم الثالث عظم ما يلي الى الاستدارة واقع  
 في سلقى الساق والقدم له نابتان في اعلاه يدخلان في حفرة قصبة  
 الساق وذاتان في اسفله يدخلان في حفرة العقب وهو نابتان في وسط  
 ظهر القدم اعني وسط العقب ولكن يتوق عن ظاهر بحث البصر لا تكاد  
 اعلاه في حفرة الساق وقد يعرضه بالمفصل ايضا اما الجوارزة لعاقون  
 قبيل تسمية الحال باسم الحبل الرابع احد النابتين من بين القدم وشماله  
 الذين يقال لهما الخجين وهذا المعنى الاخير هو الذي حمل اكثر العامة  
 في الآية عليه واحصا بنا رضة مطبقون على خلاف ذواتنا المعاني الثلاثة الاولى  
 وكلامهم قدس الله ارواحهم لا يخرج عنها وان كان بعض عبادنا هم انشد انظروا  
 على بعضنا من بعض فالمعنى الاول ذكره من اصحابنا اللغويين عميد التوقفا  
 كتابه الذي الفه في الكعب فصيح عبارة المفيد طاب ثراه منطبق عليه فانه  
 قال الكعبان هما اقتناء القدمين امام الساقين ما بين المفصل والمنطقة والمعنى  
 الثاني ذكر جماعة من اهل اللغة كصاحب القاموس حيث قال الكعبين  
 للظنم والقبيل الاولى ظاهرة فيه وهو المفهوم بحسب الظاهر من كلام  
 ابن الجني والمعنى الثالث هو الذي يكون في رجل البقر والغنم ايها

م



بلعبها القاسم كما قاله صاحب القاموس وهو الذي بحث عنه علماء التفرج  
 قاله الأصمعي ومحمد بن الحسن الشيباني كما نقله عنها العامة في كتبهم  
 الكعب على التحقيق عند العلامة طاب ثراه وعبر عنه في بعض كتب المنفل  
 وفي بعضها يجمع الساق والقدم وفي بعضها بالثاني وسط القدم وفي  
 بعضها بالمنفل وصية عبارات الأصحاب عليه وفي المتن بعد ما  
 بالثاني في وسط القدم قد شبه عبارة على أننا على بعض من الأمر  
 له في معنى الكعب والضابط فيما رواه من روى في الصحيح ثم أورد  
 الرواية الأولى وفي المتن يرد بالكعبين هنا المنفل بين الساق و  
 القدم وفي عبارة على أننا اشتباه على غير المنفل واستدل بتلك الروا  
 وبأن استيعاب ظهر القدم كما يعطيه بعض الروايات فيجب الانتهاء  
 إليه وإنما عبر قدس الله روحه عنه بالمنفل لوافق الرواية وثالثه  
 يشبه بالمعنى الأول فإنه قال المنفل ظهر الحرس والسمع الميوسح إلى المنفل  
 في الحقيقة وأراد قدس الله روحه باشتباه عبارة على أننا إنما لما  
 جمعه بحيث يحتمل المعنى الأول والثالث بل ظاهرهما الأقرب إلى الأول  
 الاشتباه فيها على غير المنفلين فحملوها على المعنى الأول والتحقق يتحقق  
 على الثالث وهو الذي انطبقت عليه الرواية الصحيحة واعتقد بجلالة  
 علماء التفرج وشاع نسبته إلى كل من قاله بالسمع ولا بأس بنقل عبارات

العنق على ظهر القدم  
 وقيل إن الأصمعي

بعض الأصحاب يظهر في الجمل ويضعها غيرايبه عن الانطباع على  
 ما ذكره قدس الله روحه قال ابن الجبيل الكعب في ظهر القدم دون  
 عظم الساق وهو المنفل الذي قدام العرقوب وقال السيد المرتضى  
 الكعبان هما العظمان الثانيان في ظهر القدم عند عقد الشراك قال  
 الشيخ في الكعبان هما العظمان الثانيان في وسط القدم وقال  
 أبو الصلاح الكعبان عند الشراك وقال ابن أبي عمير الكعبان عند  
 وقال ابن إدريس الكعبان هما العظمان اللذان في ظهر القدم عند  
 الشراك وقال المحقق في المعبر الكعبان عندنا هما العظمان الثانيان  
 في وسط القدم وهما معقد الشراك ثم استدلى على ذلك بالرواية الأولى  
 كما فعل العلامة في المتن والمختلف هن عبارات أصحابنا نعم ولا ينبغي  
 عدم إيمانها عن الانطباع على ما قاله العلامة طاب ثراه فإنه قدس الله  
 روحه لا يكره أن الكعب عظمتان في وسط القدم كيف وقد خسر به ذلك  
 في المتن والتنكير وعبر بها وكذا يقول ليس هو العظم الواقع أمام الساق  
 بين المنفل والمسط بل هو العظم الواقع بين ملتقى الساق والقدم وهو  
 الذي ذكره المشرحين وغيرهم واستخبر بأن تنزيل عبارات الأصحاب على  
 هذا المعنى غير بعيد ثم عبارة السيد رحمه الله صريحة في المعنى الأول مذكورة  
 لها في المختلف في غير هذه العبارات ليس على ما ينبغي ولعل طاب ثراه



حل المشط في كلامه على نفس القدم وجعل قوله امام السابق بالنظر  
 الامتداد القائمة لكنه يحمل بعيد والله اعلم بحقائق الامور واعلم ان  
 العامة محمولة بذكريا ذهاليا على الخاصة ومن ان الكعب في ذلك  
 العظم الواقع في ملتقى الساق والقدم المعبر عنه بالمفصل قال <sup>المتن</sup> الفخر  
 في تفسيره عند قوله تعالى وارجلكم الى الكعبين قال الامامية وكل من ذهاب  
 الى وجوب المسح ان الكعب عبارة عن عظم مستدير مثل كعب العظم والفتحة  
 موضوع تحت عظم الساق حيث يكون مفصل الساق والقدم وهو قول  
 محمد بن الحسن وكان الاصمعي يختار هذا القول ثم قال <sup>في</sup> حجة الامامية  
 اسم الكعب يطلق على العظم المخصوص الموجود في الرجل جميع الحيوانات  
 فوجب ان يكون في حق الانسان كذلك فالمفصل يستحق كعبا ومنه كعب  
 الرمح لمفصله وفي وسط القدم مفصل فوجب ان يكون الكعبا متصلا  
 وقال صاحب الكشف عند تفسير هذه الآية لو اراد المسح ليقول الى الكفا  
 لان الكعب اذا لم يفصل القدم وهو واحد في كل رجل فان اراد كل  
 واحد فالأفراد والا فاجمع انتهى كلامه وشبهته من ضعيف فانه يجب  
 التثنية بالنظر الى كل متوضي وقال الثنايوري في تفسيره ان الواجب  
 وتكثيره في المسح ذهبوا الى ان الكعب عظم مستدير تحت عظم الساق  
 يكون مفصل الساق والقدم والمفصل يستحق كعبا ومنه كعب الرمح لمفصله

ثم قال ان العظم المستدير الموضوع في المفصل الذي تقوله الامامية  
 شيء خفي لا يعرف الا على التفسير هذا حاصل كلامه وليس الغرض من  
 نقل كلامه هؤلاء الاستدلال على ان مذهب اصحابنا رضي في الكعب هو  
 ما نسبته العلامة طاب ثراه اليهم فانه قدس الله روحه مصدق في تلك  
 النسبة غير محتاج الى التأييد بموافقة العامة له فيها وتلك الرواية الصحيحة  
 الخالية عن المعارض عدة له على ذلك وانما الغرض ان نسبة هذا  
 القول الى اصحابنا رضي كما اشتهر بين العامة ايضا والله اعلم بحقائق  
 الامور واعلم ان شيخنا الشهيد في الذكري وشيخنا الشيخ علي في شرح  
 القواعد وشيخنا الشهيد الثاني في شرح الارشاد وبسطوا لسان التفتيح  
 على العلامة في القول ونسبوه الى خرق الاجماع وادعوا انه لم يقبل احد  
 من اصحابنا به بوجوبه وان عباداتهم باجماعنا طائفة بخلافه وما ادعاه  
 ولا يسنون في كلام هؤلاء المشايخ انك قدس الله ارواحهم وان ائمتنا  
 نطاق التعلل قال شيخنا الشهيد في الذكري تعرف القائل بوجه الله بان  
 الكعب والمفصل بين الساق والقدم وست عبادات الاصحاب عليها عليه  
 جعله مدلول كلامه اياها صحاحا برواية شراة عن الباقر المقتضى  
 لمسح ظهر القدمين وهو يعطى الاستيعاب وبانه اقرب الرجل اهل الفتنة  
 وجوابه ان النظر المطلق هنا يحمل على التقيد لان استيعاب الظاهر لم يقبل به

من شيخنا  
 الذكري

والله اعلم



أحدنا وقد تقدم قول الباقر إذا سمعت شيئا من راسك أو شيئا من فمك  
ما بين كعبك إلى طرف الأصابع فقد بلغك رتبة رتبة زكاة وأخيه بكبريا  
في المعنى لا يجب استيعاب الرجلين بالبحر بل يكفي الشيء من راس الأصابع إلى الكعبين  
ولو بأصبع واحدة وهو جامع فقهاء أهل البيت <sup>عليهم السلام</sup> ولأن الرجلين مطروقة  
على الرأس الذي يحس بعضه فيعطيان حكم ثم قال شيخنا الشهيد <sup>رحمته الله</sup> وأهل  
اللقن ان أرادهم العامة فهم يختلفون وإن أرادهم بعقوبة الخاصة فهم  
يتفقون على ما ذكرناه حسب ما مر ولا تلاحظ قول ثالث مستلزم لرفع  
ما جمع عليه الأمة لأن الخاصة على ما ذكرناه والعامة على أن الكعبين  
ما يتأخر عن الرجل وشمالها انتهى كلام شيخنا الشهيد طاب ثراه ولعربي  
استدل بلغ في الشئ من أقصى غاياته ونعم ما فعل حيث جمع عن هذا وقال  
في الرسالة بقوله العلامة في كلامه عليه بعض ما لونا عليك وقد  
وافقه في ذلك صاحب كفاية العرفان وقال شيخنا المحقق الشيخ <sup>رحمته الله</sup> على الله  
قدرة في شرح القواعد المذكورة في تفسير الكعبين فلو فاعل عليه جميع أصناف  
وهو من صفات جمع إن شاء في عدة من كتبنا والمراد في عبارات الأصحاب  
وإن كان فيها اشتباه على غير المحصل واستدل عليه بالأخبار وكلام أهل  
اللقن وهو عجيب فإن عبارات الأصحاب صريحة في خلاف ما يدعيه <sup>بعضهم</sup> تأت  
بأن الكعبين هما العظمان التائمان فيظهر القدم أمام الساق حيث يكون

معقد الساق غير قابل للثنا ويل والأخبار صريحة في ذلك وكلام أهل  
اللقن مختلف وإن كان اللغويون من أصحابنا لا يربطون في أن الكعب  
هو الثاني في ظهر القدم وقد اطلق عبد الرؤساء في كتاب الكعب في  
تحقيق ذلك وأكثر من الشواهد عليه على أن القول بأن الكعب هو المفصل  
بين الساق والقدم إن أراد أن يفسر المفصل هو الكعب لم يوافق ومقالته  
أحد من الخاصة والعامة ولا كلام أهل اللقن ولم يراع عليه الاشتقاق  
فإنهم قالوا إن اشتقاقه من كعب إذا ارتفع ومنه كعب ثوب الجارية و  
إن أراد أن يتأخر عن بين القدم وشماله هو الكعب كقوله العامة لم يكن  
المسح منتبها إلى الكعبين انتهى كلامه طاب ثراه <sup>رحمته الله</sup> شيخنا الشهيد  
الثاني في شرح الإرشاد بعد أن أورد روايتين <sup>أحداهما</sup> واليتين على أن الكعب في  
ظهر القدم لا ريب أن الكعب الذي يدعيه المنص ليس في ظهر القدم وإنما  
هو المفصل بين الساق والقدم والمفصل بين الشئين يتبع أن يكون  
في أحدهما والتجيب عنه حيث قال في المختلف أن في عبارة أصحابنا  
اشتباها على غير المحصل شيئا لأن المحصل لا تشبه عليه أن مرادهم  
لكعب المفصل بين الساق والقدم وأن من لم يفهم ذلك من كلامهم لم يكن  
محصلا ثم حكى كلام جماعة منهم والمحال أن المحصل لو حاول فهم ذلك  
من كلامهم لم يجد إليه سبيلا ولم يقيم عليه دليلا انتهى كلامه زيد



أكرامه ولا يخفى أن حاصل ما شعروا به على العلامة طاب ثراه يلازم على  
سبعة أمور **الاول** أن ما ذهب إليه مخالف لما اجمع عليه اصحابنا بل لما  
اجمع عليه الأمة من الخاصة والعامة وهذا من قبح الشذوبات **الثاني**  
أن مخالف الأخبار القويحة **الثالث** أن مخالف كلام أهل اللغة اذ لم يقل  
أحد منهم أن الفصل كـ **الرباعي** أن مخالف الاستنفاذ من كتاب إذا اشتهر  
**الخامس** أن زعمهم أن عبارات الاصحاب ينطبق على ما ادعاه مع أنها ناطقة  
بما يخالف دعواه غير قابلة للتأويل **السادس** أن الكعب في ظهر القدم و  
المفصل الذي ادعاه الكعيلين في ظهر القدم **السابع** أن قوله بوجوب  
استيعاب ظهر القدم بالمسح مخالف للنص والاجماع فكيف جعله دليلاً  
على وجوب اتصال المسح إلى المفصل والجواب عن الأول أن اجماع اصحابنا  
أن تحقق قائما بتحقيق على أن الكعب عظم نات في ظهر القدم عند مفصل  
التيار والعلامة طاب ثراه قائل به ومصرح بذلك في كتبه كما تكوناه عليك  
هذا وتحقق الاجماع على ما وراء ذلك مما ينافي في كلامهم وعن الثاني  
أنه لا خبر في هذا الباب أصح من خبر الآخرين وعدم مخالفته كلامه  
قدس الله روحه ولا يخفى على المتأمل والتجيب من شيخنا السيد طاب  
ثراه كيف أهمله عند ذكر العلامة ولأنه مع أن الاموي لا يله وأما  
الأخبار المنتقاة لكون الكعب في ظهر القدم فظاهر أنها لا يخالف كلامه

في نسخة  
من نسخة

فان الكعب

فان الكعب واقع عند في ظهر القدم غير خارج عنه على أن هذا ليس بضم  
الميم وفتح الياء المشاء النخائية وكسرتين المهمللة المشددة في الحذف  
الثالث أن الباقية وصف الكعب في ظهر القدم يعطى أن الإمام ع ذكر  
الكعب أيضاً فالعرف الراوي بها ولو كان الكعب هذا الارتفاع المحسوس  
المشاهد لم يحتاج إلى الوصف بل كان ينبغي أن يقول هو هذا وقصر عليه قوله  
في الحديث الأول ههنا بالإشارة إلى مكانه دون الإشارة إليه وعن  
الثالث أن صاحب القاموس وغير صحوا بأن الفصل يسمى كعباً كما مر  
وما ذكره صاحب الصحاح من أن الكعب هو العظم الثاني عند ملتقى الساق  
والقدم لا ينافي في كلامه طاب ثراه ولكن أذكره صاحب القاموس من  
أن الكعب هو العظم الثاني فوق القدم وعن الرابع أن دعوى المخالفين  
غير مسروعة وحصول الارتفاع فيما قاله ظاهر وعن الخامس أن كون تلك  
العبادات ناطقة بخلاف ما ادعاهم وتطبيقها عليه غير محتاج إلى  
التأويل نعم تطبيق عبارة المعيد على ذلك محتاج إلى ضرب من التأويل كما  
مر عن السادس ما مر في الجواب عن الثاني وعن السابع أن مخالف النص  
والاجماع إنما هو القول بوجوب استيعاب كل ظهر القدم طويلاً وعرضاً  
والعلامة غير قائل به بل يقتل الاجماع على خلافه وقال في المنتهى لا يجب  
استيعاب المتجليين بالمسح بل الواجب من رؤس الأصابع إلى الكعب و



لواصب واحدة وهو منزه على آثا اجمع وانما قال طاب ثراه بوجوب الا  
 سبعايا الطوبى اعني ايضا الخط المسح من رؤس الاصابع الى الكعبين انا  
 يكون الكعبين اختلا في المسوح وهذا مما لم ينعقد اجماع على خلوه وانما  
 اطيننا الكلام في هذا المقام لانه قبله حقيق ومن الله الامانة والتوفيق  
**القول الخامس** في ترتيب الوضوء اربعة احاديث **الاول** من الصحاح مرارة  
 قاله ابو جعفر ع تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل ابداء بالوجه  
 ثم باليدين ثم اسح انراسا والرجلين ولا تقدم من شئ من يدي شيئا  
 ما امرت به فان غسلك لفرغ قبل الوجه فاعسل الوجه واعد على الذناب  
 وان سحت الرجل قبل اناس فاسح على اناس قبل الرجل ثم اعد على الرجل  
 ابداء ما يبداه الله عز وجل **الثاني** منصور بن حازم عن ابي عبد الله ع قال  
 يتوضأ فيبدأ باليسار قبل اليمين قال بعض اليمين ويعيد اليسار  
**الثالث** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع انه ذكر المسح فقال اسح على مقدم  
 واسح على القدامين وابدأ بالحق اليمين **الرابع** من احسان الحلبي عن ابي  
 عبد الله ع قال اني الرجل ان يغسل يمينه فغسل شماله ومسح راسه  
 لجليه فذكر بعد ذلك غسل يمينه وشماله ومسح راسه ورجليه وان كان  
 انما شئ شماله فليعد شماله ولا يعيد على ما كان قد توضأ وقال اسح على  
 بعضه بعضا اقول المراد بالمتابعة بين الوضوء في الحديث الاول الثاني

بين افعاله على حذف مضاف اي اجعل بعض افعاله تابعا اي مؤخر  
 وبعضها متبوعا اي مقدما من قولهم تبع فلان فانا اي شئ خلفه و  
 ليس المراد المتابعة بالمعنى المتعارف بين الفقهاء اعني احد فردي  
 المولاة الذي جعلوه شيئا مراعاة الجفاف ويشعرون ان يقره قوله ع تحا  
 ما امرت به بالرفع على ان الجلاء حال من قال فقد من كان في قوله ع قد  
 في طبعها ثم يعيرون او على انها مستانقة كما قالوا في قول الشاعر وما  
 دابهم ارسوا تراولها واما قراؤها مجزعا على الله جوابا لشيء كان في  
 نحو لا تكفر تدخل الجنة فمنع عن جمهور الضاء لان الجزم في الحقيقة  
 انما هو بان القرطية معتدلة ولا يجوز ان يكون التقدير ان لا تقدم  
 شيئا من يدي شيئا فاما امرت به لانه من قبيل لا تكفر تدخل النار  
 وهو متنع عندهم كاعبة تحل في الكسائي في ذلك ثم لا يخفى ان هذا القدر  
 انما دل على تقديم الوجه على اليمين وهما اسح على اناس وهو على الرجلين  
 واما تقديم غسل اليمين على اليسرى فمكوت عنه هنا والحديث الثاني  
 نص فيه وعطفه على الرجلين بالعين ويراد منه معنى الترتيب كما يدل عليه  
 قوله ع وان سحت الرجل ثم قوله ع ابداء ما يبداه الله به وما تقدمه  
 الحديث الثالث من قوله ع وابدأ بالحق اليمين يدل على وجوب تقديم  
 الرجل اليمين على اليسرى كما ذهب اليه جماعة من الاححاب اذ الامر بالاول



وقوله ع في الحديث التابع ولا يعيد على ما كان قد قضا، يراد منه أنه لا  
يعيد على العضو الذي كان قد قضا، قبل العضو المنسب والتابع في قوله  
في آخر الحديث تابع وضوء كعضده بعضا يكن أن يراد به المتابعة كما  
الحديث الأول عني الترتيب فترينه ما قبله ويكون أن يراد به المولاة من  
غير تراخ ومن هذا يظهر أن استدلال المحقق في المعبر والعامة في التتابع  
بهذا الحديث على وجوب المتابعة بهذا المعنى محل كلام علي ما سيحكي ذكره  
في الفصل الثاني إنشاء الله تعالى **الفصل الثاني** في المولاة في قوله  
حديثان الأول من الصحيح معوية عمار قال قلت لأبي عبد الله رجاؤه  
ونفذ الماء فذموت الجارية فأنطأته على بالماء فيجف وضوءي فقال  
أعدت **الثاني** من الموثقات أبو بصير عناي عبد الله عمار قال إذا توضأ  
بعض وضوء كعضده فله حاجة حتى يمس وضوءه إن ما عد وضوءه  
الوضوء لا يتبعن قوله فندب الغاء المكسورة والذال المحذوف أي في  
ولم يبق منه شيء والوضوء في الحديث الأول يخرج الواو يعني ماء الوضوء  
كذلك لما وقع فاعله في الحديث الثاني ويظهر من كلام بعض اللغويين أن  
الوضوء بالضم يحكي معنى ماء الوضوء أيضا وقد دل الحديثان على أن المولاة  
بالمولاة بحيث يجب السابق موجب لطلوع الوضوء لكن قول الثاني فيجف  
وضوءي يمكن أن يراد به جفاف كل المصضاء وجفاف بعضها وكذلك

قول الإمام ع في الحديث الثاني حتى يمس وضوءه ولهذا اختلف الأول  
في أن المبط للوضوء هو حقائق الجميع أو أن جفاف البعض كاف في البطالة  
والأول هو الأظهر وعليه الأكثر وذهب ابن الجني إلى الثاني فاشتراط  
بقاء السيل على كل المصضاء المصحح الرجلين إلا الضروية وقول الصادق  
في آخر الحديث الثاني فإن الوضوء لا يتبعن بما يدل عليه وذهب ابن  
وابن أدريس إلى البطالة في جفاف العضو السابق على ما هو فيه والمولاة  
بهذا المعنى عني مراعاة الجفاف لأخذه في وجوبه في الجملة إنما القادة  
في وجوب المولاة بمعنى المتابعة فوجبها الشيطان والمرتبض في الصباح  
وأدلتهم لا يخرج من ضعف كقولهم الأمر بالمسح في المأثرة للفقور والوضوء  
البياني وقع متابعاً متتابعاً لا ريبان القول بالوجوب لاحتياج  
له في المعبر التتابع بما تضمنته رواية الحلبي المتابعة في الفصل الخامس من  
قول الصادق ع تابع وضوء كعضده بعضا وفيه أن الظاهر من سياقها  
أنه عاراد بالتابع الترتيب لا المتابعة كما مر واستحسنته لأنه لو جعل قوله  
الحلبي في آخر تلك الرواية وقاسم الخ رواية أخرى برأسها زالت الله  
السياق وتلك كما حتمل المتابعة لكنه لا يثبت تفحص دليلك لبقاء المصضاء  
الآخر ثم المشهور عن القائلين بوجوب المتابعة عدم بطلان الوضوء  
إلا بالجفاف وانما يظهر أثرها في ترتيب الأثر والشيخ في المبسوط عني



واجتمع في المعبر والمعتق بان لا يتحقق الاثنان مع الوجود بها بجل القول  
 وسبح المسبح فلا يكون قادرا في العتقة وفيه نظائر ولما استد عليه  
 بغيرها الغاية المستفادة من الحديث الثاني لكان وجه وطريق الاحتياط  
 في **الفصل السابع** فيما ورد في نسخة العتقات وثلاثة عشر لها  
**الاول** من الصحاح نهارة قال في الباقي ان الله وترى بيتا للوتر فذكر  
 من الوضوء ثلث غزفات واحدة للوجه واثنان للذراعين الحديث وقد  
 مر في الفصل الثالث **الثاني** ابو عبيدة الكذا قال وضأت باليمين ثم  
 الى ان قال ثم صبت عليه كفا ففضل به وجهه وكفا غسل به ذراعه  
 وكفا غسل به ذراعه اليسرى **الثالث** حماد بن عثمان قال كنت قال  
 عند ابي عبد الله ع فداها جاء فراء به كفته ثم عم به وجهه ثم مسح كفته  
 به يده اليمنى ثم مسح كفته فعم به اليسرى الحديث وقد مر مع الحديث الذي  
 قبله في الفصل الاول **الرابع** نهارة ويكره ان ياتى العين فالاساناء لا يمتنع  
 عن وضوء رسول الله ص ثم مسح قاصفة الوضوء الى ان قال افعلنا الصلوة  
 قال لغزاة واحدة تجري للوجه وغزاة للذراع فقال نعم اذا ابالغت فيها  
 واثنان ياتيان على ذلك **الخامس** معوية بن وهب عن ابي عبد الله ع قال  
 سالت عن الوضوء قال **سئلت** عن شئ **السادس** صفوان بن يحيى عن ابي عبد الله ع  
 قال الوضوء شئ شئ **السابع** من الحسن بن مسير عن ابي جعفر ع قال الوضوء

واحدة واحدة وقد روي في الفصل الرابع **الفاصل** داود بن زرعي قال  
 سالت ابا عبد الله ع عن الوضوء فقال لي نوضا ثلثا ثلثا قال ثم قال لي  
 السبعين بعداد وعساكرهم قلت لي قال كنت يومنا التوضا في دار  
 المديني فزاني بعضهم فانا لا اعلم به فقال كذب من زعم انك فزاني هانت  
 هذا الوضوء قال فقلت لهذا والله امر في **الفصل الخامس** من الموثقات محمد الكريخي  
 سالت ابا عبد الله ع عن الوضوء فقال ما كان وضوء علي ع الا مرة مرة  
**السادس** يوسف بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله ع الوضوء الذي افترضه الله  
 على العباد لمن جاء من الغائط او بال قال يغسل ذكره ويذهب الغائط ثم  
 يتوضأ مرتين مرتين اقول فيما تضمنه الحديث من قوله ع ان الله وترى بيتا  
 انور ثم تقرب مع ما يغنيه عليه ايماء الى حجاب وحده العتقات وفي الحديث  
 الثاني والثالث ما يبين ظاهر ذلك فانه يبعد عن الماسح من عليه السلام الى  
 خذل بال سنة والحديث السابع صريح في حجاب الوحدة ويؤيد ما  
 الصدوق في الحقيقة عن الصادق ع ان قال والله ما كان وضوء رسول  
 الله ص الا مرة مرة ومارواه يوسف بن عمار عن ابي عبد الله ع انه قال  
 الوضوء مرة مرة ومارواه ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع  
 قال الوضوء واحدة فرض واثنان لا يجزئ الا ثلث بركة وبه  
 الاخبار المستفيضة الواردة في صفة وضوء النبي ص وصفة وضوء



اشتماعه وان تلك الاخبار باجماع خالية عن ثبوتها <sup>بما</sup> بطلت <sup>بما</sup> بطلت  
عبد الرحمن بن كثير الهاشمي المتلقي بالقبول بين الاحبار فانه مع اشتراكه  
كثير من السنن كالضمه والاستنشاخ حال من التثنية ولو تنزلنا  
فلنا بعدم دلاله الاحاديث المروية في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
استحباب ثنية الغسل لان الغرض منه انما كان بيان الغرض بناء على  
ما ينقل من روايته بعد فراغه هذا وضوءه لا يقبل الله الضلوة الا  
به فلا يمكن ان نقول بشئ ذلك في الاحاديث الواردة في صفة وضوءه  
كحديثنا كثير في وصف وضوء امير المؤمنين وعبد الله بن عباس وعبد  
عمر بن الخطاب والباقر والصادق وقال ثقتنا الاسلام محمد بن يعقوب  
الكوفي قدس الله روحه بعد ما ياد حديث عبد الكريم هذا دليل على ان  
انما هو مرة واحدة كان اذا ورد عليه امر ان كل ما طاعة الله اخذ  
يا حوطما واشدهما على بدن هذا كلامه زيد كرامه وامامنا نضمة  
الحديث الخامس والسادس من قوله عن الوضوء شئ شئ فهو دليل  
علما لنا المتأخرين نعم على القول باستحباب الغسل الثانية وقال الصادق  
بعد ما استحبابها وهو ما نقلناه الكوفي رحمه الله وقال ثقتنا محمد بن يعقوب  
احمد بن محمد بن ابي نصر المزيني في فوائده واعلم ان الفضل في واحدة  
واحدة ومن زاد على اثنين لم يوجب طاهر رجحان الوحدة <sup>و</sup> <sup>و</sup>

الصدوق في اخبار المرتين بانقطاع سندهما وحملهما على التحديد ورد  
الشهيد في الذكرى بان الاخبار التي رويتها بالمرتين في التخصيص  
صححة الاسناد والحمل على التحديد خلاف الظاهر انتهى كلامه ولا يخفى  
احتمال تلك الاخبار لعن اخطاها لا يخرج بالبال وهو ان يكون عمدا زاد  
الوضوء شئ شئ ان الوضوء الذي فرضه الله سبحانه امره فغسلان <sup>مستحبا</sup>  
لا كما يرد الخلق من ان ثلث غسلات مستحبة واحدة وقد اشهر  
ابن عباس رضي الله عنهما انه كان يقول الوضوء غسلا وغسلان فقله في  
التميز في غيرهما يؤيد هذا الاحتمال ما نضمة الحديث العاشر في حديث  
يونس بن يعقوب عن قول الصادق في جواب السؤال عن الوضوء الذي  
افترضه الله على العباد توضأ مرتين مرتين فان المراد بالمرتين في الغسلان  
والغسلان لا ثنية الغسلات فانما البتة ما افترضه الله على العباد  
خير بان مع قيام الاحتمال بسقط الاستدلال فينبغي الاخبار بالدالة على  
رجحان الوحدة ساله عن المعارض ولم يبق لقايلين باستحباب الثانية  
الا اجماع الذي نقله ابن اديب قال في حديثه في السراير المروان  
فضيله باجماع المسلمين ثم قال ولا تفتت اليه خلاف من قاله من اصحابنا  
بان لا يجوز المرة الثانية لانه اذا قين الخالف وعرف اسمه ونسبه فلا  
نعت بخلافه هذا كلامه رحمه الله وهذا اجماعهم ينقله عن علمائنا







قال أما الوضوء حذر من صدود الله ليعلم من يطليه ومن يجصده  
 ان المؤمن لا يجسه شيئا مما يكون مثل اللعن **الثاني** على بن جعفر عن  
 احمد موسى بن جعفر قال سالت عن المرأة عليها السوار والخل  
 في بعض ذراعيها لا تزدني بحرق الماء تحتها ام لا كيف يضع اذا وضعت  
 او اغتسلت قال لا تحرك حتى يدخل الماء تحتها او تنزع **التابع** عبد الله بن  
 بن الجراح قال سالت ابا ابراهيم عن الكسيرة يكون عليه الجباريات وتكون  
 به الجراحة كيف يضع بالوضوء وغسل الجنابة وغسل الجمعة قال يغسل  
 ما وصل اليه الغسل ما ظهر وما ليس عليه الجباريات ويضع ما سوا ذلك ما  
 لا يطبع غسله ولا ينزع الجباريات ولا يعيت بجراحته **الثاني** عن زرارة  
 قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يخصه بانه بالخائض يرفقه في  
 الوضوء قال يحج فوق الخاء **الثالث** الحلبي عن ابي عبد الله انه سئل كيف  
 الرجل على يده اليمنى قبل ان يدخلها في الماء قال واحدة من حدث  
 البول واثنان لمن الغائط وثلاث من الجنابة **التابع** زرارة عن ابي جعفر  
 قال اذا وضعت يديك في الماء فقل بسم الله وبالله اللهم اجعلني من  
 السوايين واجعلني من المطهرين واذا فرغت فقل الحمد لله رب العالمين  
**الثامن** زرارة عن ابي جعفر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ بماء  
 يغسل بصلح من المدخل ونصف الصاع ستة اوطال **التابع** زرارة

عن ابي جعفر قال اذا كنت قاعدا على وضوءك فلم تدركك  
 ذراعك ام لا ما عد عليهما وعلى جميع ما شئت فيه انك لم تغسله او  
 تسجد ما سمي الله ما دمت في حال الوضوء فاذا قمت من الوضوء ورفعت  
 وقدمت في حال اخرى في الصلوة او في غيرها فغسلت في بعض ما سمي الله  
 عليك وضوءه فلا شيء عليك **الفاصل** بكر بن اعين قال قلت له الرجل  
 يثبث بعد ما يتوضأ قال هو حين يتوضأ اذكر منه حين يثبث **الحديث**  
 عبد الله بن سنان قال ذكرت لابي عبد الله رجل مبتلي بالوضوء وهو  
 الصلوة وقيل هو رجل ما قتل قال ابو عبد الله واني عقيل له وهو  
 يطبع الشيطان فقلت له وكيف يطبع الشيطان فقال سله هذا الذي  
 ياتيه من اتي شيء هو فانه يقول لك من حمل الشيطان **الثاني** من الخائض  
 الحلبي عن ابي عبد الله انه سئل عن الرجل يكون به القرح في ذراعه ويخو  
 ذلك من موضع الوضوء فيعصها بالخرقة ويتوضأ ويمسح عليها اذا توضأ  
 فقال ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه وان كان لا يؤذيه الماء  
 فليترك الخرقه ثم يغسل قال وسالته عن الحج كيف يصنع به في غسله  
 فقال غسل ملحوله **القول** المراد من الحديثين الاولين نجاس الاكفاء  
 باقل مراتب الغسل اعني اذن ما يحصل بجريان الماء على العضو ولو بابتداء  
 اليد مثله على ما يظهر من حديث زرارة في كتاب الوضوء النبائي حيث

وهو المبتلي



قالوا تركت على ساعده حتى جرى الماء على اطراف اصابعه والا فخر  
 الاساس والدهن من دون حصول اقل مراتب الجريان العربي غير كاف  
 لعدم تسميته في العرف عنه وما تضمنته رواية محمد بن مسلم قول النبي  
 ع بالخذاخذكم الراحة من الدهن فيملاها بماء او سم من ذلك  
 معلوم انه ورد على سبيل المبالغة مع ان الرواية ضعيفة ولو عمل بها  
 لم يبق فرق بين الضل والمسخ وللفظ جلده في الحديث الاول اما ما روي  
 بالفا على يد او مسنونة بالمفعولية على التقرون ولعل المراد ما تضمنته  
 الثاني من ان المؤمن لا يجسه شيء ان اعضاءه لا يجس بشيء من الاحداث  
 نجاسة خبيثة حتى يحتاج في ازالتها الى صبغاء نايذ عليها يشبه  
 الدهن كما هو الواقع في اغلب النجاسة الخبيثة والسوار بكسر السين  
 الذي لا يخالج بالذال المحملة واللام المقنونة واخر جيم شئ كالحلقة يتخذ  
 من الفلزات وغيرها فليس النساء في سوادهن وربما يفرق بينهما بان  
 الذي لا يخالج حلقة تامة فانه يحتاج في السوار والكثير في الحديث ان يخالج  
 بمعنى المفعول والنجاسة الخبيثة مع العيدان التي تشد على النظام المكسرة  
 والفتن التي تطلقها على ما يشد به القروح والجروح ايضا وما دون  
 بينهما في الاحكام والغسل بكسر الخين في قوله ع يغسلها وصل الى الغسل  
 الماء الذي يغسل به وربما جاء فيه الضم ايضا وقوله ع ويدع ما سوي

ذلك مما لا يستطيع عنه ربما يعطى بظاهره عدم وجوب المسح على البقرة و  
 المعروف بنفقها اثنا رضوان الله عليهم وجوب المسح عليها كما يدل عليه  
 الحديث الثاني عشر وهل يجب استيعابها بالمسح الظاهر ذلك لوجوب  
 استيعاب الاصل وان كان قوله ع في ذلك الحديث ويصح عليها ليس  
 نصا في الاستيعاب بل هو من قبيل ما تزي في الفصل الثالث من قوله ع يصح  
 على مقدم راسه وقال الشيخ في المبسوط ان الاستيعاب يحيط ولعله  
 رحمه الله لاحظ هذا وما تضمنته الحديث الخامس من قوله ع يصح فوق  
 الخنا محمول على الضرورة ويكون حمله على ان الخنزير من راسه انما كان  
 اسفل المقدم او على ان الخنزير كان بقاء الخنا كما يقال لما صبح بقاء الخنا  
 والزعفران صبيحهما وهو غير جليح عن المسح لكن على هذا الحل يبقى الا  
 شك ان جهة الاخرى هي ان الظاهر خرج بلل المسح ع عن الاطلاق  
 وهما محمول رابع وهو ان يكون السائل اراد بقوله يخضب راسه بالخنا  
 انه يلقوه به فان خضب بمعنى لوق كما في الثاموس وغيره فكانه يقال ان  
 لوق الخنا هل هو مانع من وصول الماء اليه الممسوح ام لا ويكون المراد  
 قوله ع يصح فوق الخنا ان يغمس راسه ويبتا من هذا المحل بتعليل التعبد  
 قدس الله روحه كراهة الاختصاب للنجاسة كالتفتة بعض الاخبار بان  
 اللون يمنع وصول الماء الى البشرة وقولنا المحقق في الاعتبار نظر الى



ان اللون عرض وهو لا يتقبل فيلزم حصول اجزاء من الخلية في حمل اللون  
 ليكون وجود اللون بوجودها كونه حقيقه لا يمنع الماء منعاً تاماً فكماله  
 لذلك ما تضمنه الحديث السادس من غسل الرجل ليقبل ادخالها الماء  
 فيظهر منه ان ذلك مقصور على الطهارة من الاحداث الثلثة المذكورة  
 لان الرجم ونحوه مثله وان ذلك مشروط بما اذا كان الوضوء او الغسل  
 من ماء واسع الراعي يمكن الاعتناق منه فلو ظهر من ابريق مثله لم يوجب  
 ذلك وكذا لو ظهر من غيره مثله او من كرساه للقاء على المتعارفين وبعض  
 الاحكام يان الى التيميم ولا بأس به والنظر ان المراد بالرجل في الاخذ  
 الواردة في هذا الباب كرواية حمزة عن الباقر ورواية عبد الكريم عن  
 الصادق وعبرهما هو مطلق الشخص فيعم الحكم النساء ايضاً اذ الظاهر  
 انه لا خصوصية للرجال بذلك والمراد من اليد في البول والغايط من  
 مفصل الزند وفي الخباية من المرفق وما تضمنه الحديث الثامن من الوضوء  
 بدم الغسل بصاع مما انعقد اجاعاً على استحبابه ولعل المراد بالرجل  
 الرجل المدين فانه رجل بلاه عم واعلم ان شيخنا الشهيد في الذكرى على  
 ان ماء الوضوء لا يكاد يبلغ المذوق لئلا يمان صاحب ماء الاستنجاء  
 منه واستدل على ذلك بما يظهر من رواية ابن كثير عن امير المؤمنين ع و  
 رواية الحسن عن الباقر وقد تقدم الكلام في رواية الحسن اذ اثنى ان كلمة

هذا انما يتشبه على القول بعدم استحباب الغسل الثانية وعدم كون  
 المضمضة والاستنشاق من افعال الوضوء الكامل وأما على القول بكونه  
 كما هو مخاره قدس الله روحه فلا فان المدر على ما اعتبرناه لا يزيد على  
 ربع المني البرزخي المتعارف في زماننا هذا بشي يعتد به وهذا المقدار  
 انما يوجب باصل الوضوء المسبغ ولا يفضل عنه شيء للاستنجاء فان ماء  
 غسل الميدين كفا وكفاره وماء كل من المضمضة والاستنشاق والغسل  
 الواجبة والمنقذة تلك كفت فبذلك ثلث عشرة او اربع عشرة كفا وهذا  
 ان اكتفى في غسل كل عضو بغير واحدة ولا زادت على ذلك فابن  
 ما يفضل له استنجاء وايضاً في كل صفة طاب ثراه نجاسة وهو انه  
 ان اراد ماء الاستنجاء الذي حبه من ماء الوضوء ماء الاستنجاء  
 من البول وحده فهو شيء قليل حتى قد يربط على الكففة وهو لا يشترط  
 في الزيادة والنقصان اثر محسوس وان اراد ماء الاستنجاء من الغايط  
 او من ماء الميت استدل له بالرقابيتين المذكورتين اذ ليس في شيء  
 منهما كماله على ذلك بل في رواية الحسن انما يشترط الاستنجاء كان من  
 البول وحده فانه تغسل وما تضمنه الحديث التاسع والعاشر من  
 الاحكام في ان من شك في فعل من افعال الوضوء فان كان قبل انظر  
 اتيه وباعده وان كان بعد انظر له لم يفت وهل يجري هذا الحكم

قد اختلفوا في  
 المصريح



في كثير الشك انما ام انه لا يثبت مطلقا الحلق الحديث العاشر  
 الاول لكن الثاني هو الاظهر وفاقا لبعض الاصحاب ونظرا الى طاهر  
 يقتضيه الحديث الحادي عشر وهو منقول من كتاب العقل من الكافي  
 فان الطاهر انما اراد ان يشان بقوله مبتلى بالوضوء والصلوة انه  
 مبتلى فيها بكثرة الشك الا بالوسواس في صحة النية وبطلانها فان  
 هذا امر مستحدث وقع فيه بعض المتأخرين لا يلزم عليه من كلام بعض  
 المتأخرين وليس منه في كلام المتقدمين ولا اثرهما يدل على عدم  
 الثبات كثير الشك مطلقا ما يقتضيه صحة زهارة واي بصير التي تستمع  
 الكلام فيها في بحث الشك في الصلوة انشاء الله تعالى فمن كثر شكه في  
 الصلوة حيث قاله بمعنى في شكه ثم قال لا تعودوا الخبيث من انفسكم  
 نقض الصلوة فطعموه فان الشيطان حين يعتاد لما عودوا الحديث  
 ان كان في الشك في الصلوة لكن العمل به في الشك في الوضوء من قبيل  
 تعدية الحكم المخصوص المعلقة والله تعالى اعلم **الفصل التاسع** في الاحداث  
 المناقضة للوضوء ثمانية احاديث **الاول** من الصحاح زهارة قال قلت  
 لا يجزئني ابي عبد الله ما ينقض الوضوء فعلا ما يخرج من طرفي الا  
 سفلين من الدبر والذكر غايط او بول او مني او ريح والنوم حتى يد  
 العقل وكل النوم يكره الا ان يكون تسبح الصوت **الثاني** معونة بن

قال قال ابو عبد الله ان الشيطان ينفخ في دبر الانسان حتى يحيل اليه  
 انه خرج منه ريح فلو ينقض وضوءه **الثاني** يسميها او يجديها **الثالث**  
 زهارة عن احمد بن علي قال لا ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفي  
 والنوم **الرابع** استخرج بن عبد الله الاسعري عن ابي عبد الله ما قال لا ينقض  
 الوضوء الا حدث والنوم حدث **الخامس** محمد بن عبد الله وعبد الله بن المغيرة  
 قالوا سألنا الرضا عن الرجل ينام على دابته قال اذا ذهب النوم بالعقل  
 فليعد الوضوء **السادس** زهارة عن ابي عبد الله ما قال لا يجزئ الوضوء الا  
 غايط او بول او غطط تسبح صوتها او وضوء تجدديها **السابع** معونة بن  
 قال سالت ابا الحسن عن الرجل به علة لا يقدر على الاضطجاع والنوم  
 يشد عليه وهو قاعد يستند بالوسائد فيها اغشى وهو قاعد على تلك  
 الحال قال يتوضأ قلت له ان الوضوء يشد عليه قال اذا خشي  
 الصوت فقد وجب عليه الوضوء **الثامن** من الحان عبد الحميد بن عوان  
 عن ابي عبد الله ما سمعت يقول من نام وهو راكع او ساجدا وما  
 على اي الحالات فعليه الوضوء **الثاني** ما تقدم الحديث الاول من قوله  
 وكل النوم يكره الى اخره معناه ان كل نوم يقصد الوضوء الا نوما يسع  
 معه الصوت فيجوز عن الافساد بالكرامة وهذه الجملة منزلة لبيان  
 لما قبلها فكانه يبين ان النوم الذي يذهب به العقل عارضة عدم

انما هو



سماع الصوت وانما خالف بين المتعاطفات الاربعه وبين الحنا  
في التعريف واسلوب العطف لاندراج الاربعه جميعا تحت الموصول <sup>الواقعة</sup>  
بدل عنه وكون كل منها قسما منه وانما الخامس يعطوف عليه وتسميه  
وتخصيصه بما يخرج من السيلين بهذه الالفة يدل على ان المنقضى  
يخرج الزود والدم والحقنة واسا لها وانما الدماء الثلثة فلعلة  
انما لم يذكرها لان الكلام فيما يخرج من طرفي الرجل وقدا جع <sup>علما</sup>  
رصوان عليهم على اتقاض الرضوخ بهذه الاشياء التي تضمنها هذا  
الحديث وما يستفاد من كلام الصدوقين طاب ثراه من كون التو  
بنفسه عزاقص لا يقدح في الاجماع والروايات متظاهرة بالتشوية <sup>بينه</sup>  
وبين البوابة في النقض ودما يلوح من قوله عز والنوم حتى يذهب  
العقل حيث علق نقض النوم بهذا العقل ان كلا منهما العقل من  
سكرو جنون او اغما وضواخص الرضوخ وان كان للكلام في دلاله كذا  
على ذلك الحال ولما اطلع في ذلك بخصوصه على بعض ذلك فقل اصحابنا  
الاجماع عليه واستدل عليه الشيخ بما تضمنته الحديث الخامس وسجى  
الكلام فيه ثم استفاد من ظاهر هذا الحديث تخصيص الفايط <sup>فمن</sup>  
بما خرج من الخرج الطبيعي والحق الاصحاب بما خرج من جرح وغيره اذا  
صار معاد ايجاب الاعراض واستدل الطبيعي وهو حسن دقا السليخ ان

خرج من تحت المعدة نقض وان خرج من فوقها لم ينقض لانه لا يسمى <sup>حج</sup>  
فايطا بل هو شبه بالحق وعرضه رحمة الله انما يسمى فايطا بعد اخذ  
من المعدة الى الامعاء وخلعه الصورة الموعية الكيلوسية التي كان  
عليها في المعدة وانما قبل الاتحاد عن المعدة فليس بفايط وانما هو من  
قبيل النقي وليس مراده وقوع الخرج فيما سفل عن المعدة او فيما اعلاها  
اذ لا عبرة بتجنيته نفس الخرج وقوقته بل يخرج الخارج بعد اتحاده عن  
المعدة ويصير تحتها او قبل ذلك غاية انه رحمة الله عز وجل يخرج قبل  
الاتحاد عنها بما يخرج من فوقها وما يخرج بعد ما يخرج من تحتها ولا  
فيه سهل وبهذا يظهر ان حكم علما رصوان الله عليهم كالحق في <sup>المعبر</sup>  
يضعف هذا التفصيل استنادا الى ان الفايط اسم للطمان من <sup>المن</sup>  
ويقتل اليه الفضلة المخصوصة فعند هضم المعدة الطعام وانتزاع <sup>حزنا</sup>  
العذائية منه يبقى النفل وكيف خرج تناوله اسم الفايط يحمل كلامه  
تسمية النفل قبل الاتحاد عن المعدة فايطا غير مل بل انما يسمى <sup>فايطا</sup>  
وعذرة بعد اتحاد الى الامعاء كما قلنا والاصل براءة زمة الكلف من  
الطهارة حتى يعلم او يظن خرج ما جعل الشارع حرجه سببا لها و  
الله اعلم وفي حصر النافق في الحديث الثالث فيما يخرج من الطرفين  
والنوم رد لما ذهب اليه بعض العامة من ان نقض بالترافق والتلف



واماها على ما سبق ذكره مفسدا ولا يرد النقض بالجنون والسكر  
 ولا غم لا في ذكر النوم تبينها على النقض بها وما تضمنته الحديث  
 من قوله لا ينقض الوضوء الا حدث والنوم حدث يدل على ان النوم  
 حدث براسه وصورة بحسب الظاهر صورة قياس من الشكل الثاني ولا  
 يخفى اشتغال صغرى على عقدي ايجاب وسلب لكن عقدا لا يجاب بحسب  
 عقيدة لا شرط اختلاف مقدمته كيف لا سبيل الى عقدا السلب  
 لعدم تكرار الوسيط ح فله سبيل الى جعله من الشكل الثاني فاما  
 ان يجعل الحديث في الصغرى يعني كل حدث كما قالوه في قوله تعالى  
 نفسا قد قتلت واخرت من ان المراد كل نفس فبغيره في قوة قولنا كل  
 حدث ناقض ويؤيد الى الشكل الرابع فيخرج بعض الناقض نوم ق  
 ان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس فيكون من الشكل الاول واما ان  
 يستدل على استلزامه للوط وان لم يكن مستجيبا لشرائط القياس كما  
 قالوه في نحو قولنا زيد مقتول بالسيف والسيف المحدد فيه فانه  
 لا شك في انتاحه زيد مقتول باله حد يدته مع عدم جريانها على ق  
 شيء من الاشكال الا بعدد كما في قولنا زيد بن عمرو وليس في البلد  
 وقال العلامة في المنتهى في وجه الاستدلال بهذا الحديث ان كل  
 واحد من انواع الحديث اشترك مع غيره منها في معنى الحدث وامتناعه

فانما هو من الطوائف التي لا يثبت لها حكم شرعي

بخصوصية ومما به الاشتراك فيما به الامتياز وعينه اخل فيه ق  
 الحديث من حيث هي مغايرة لتلك الخصوصية والامتناع حكم باستثناء  
 النقض الى الحدث الذي هو المشترك فلا يكون لقيود الخصوصية دخل  
 في ذلك التأثير وحكم بان تلك الماهية التي هي علة موجودة في النوم و  
 العقل قاض بان الحلول لا يختلف من علة فلا جرم كان النوم ناقضا  
 انتهى كلامه زيد اكرامه وقد اورد مثل هذا الكلام في المختلف ايضا و  
 تضمنه الحديث الخامس من تعليق نقض النوم على دهايل العقل بادل  
 على النقض بطلان ازال العقل كما ترجمه وجبا لوضوح في الحديث الثاني  
 في الغايط والبول والترج ليس حصرا المطلق الموجب بل الموجب للخارج  
 من التبيين فلا يرد النقض بالنوم واما التي فهو ناقض لا موجب  
 وعدم ذكر الراء الكثرة لعل وجهه ما ذكرناه في الحديث الاول و  
 وقول الراوي في الحديث السابع والوضوء يشترط عليه ارادته ب  
 عليه صعوبة قليلة لا تؤدي الى جواز التيمم ولا التسويع و اما ذكر  
 الراوي نقض الوضوء عليه واره ذبقوله وهو قاعد بجاء في ان  
 يرتخص به في ترك مطلق الطهارة وطهارة ان يكون النوم حال  
 القعود ويمكن المتعذر من الارض غير ناقض للطهارة كما ذهب اليه ب  
 ونصوصا اذا كانت الطهارة متعذرة وما تضمنه اخرا الحديث من ق



اذا خفي عنه الصوت فقد وجب عليه الوضوء مما استدل به الشيخ في باب  
 على التقص بالاعاء والمرة وتبعه المحقق في المعتبر والعلامة في المنتقى و  
 شيخنا الشهيد في الذكرى لكن العلامة جعل المدعي التقص بكما ازال  
 العمل من اعاء او جنون او سكر وتبعه شيخنا الشهيد قدس سره ما ذكره في  
 انه على تقدير تعميم المدعي بصير الغاييل اختص من الدعوى اذ بما زال العقل  
 بجنون او سكر من يخل في القوة السامعة ثم في اصل الاستدلال  
 بهذا الحديث كلام اوردته المحقق في العتب حاصله ان قول الراوي بما  
 اغنى يعني تام فنقول له اذا خفي عنه الصوت فقد وجب عليه الوضوء  
 مرة في قوله اذا خفي عنه الصوت في حال اغفائه فقد وجب عليه  
 الوضوء واجاب عن ذلك بان كلامه مطلق فانه يقيدها بالمقدمة  
 الخاصة وفيه ان الحديث عنه هو ذلك الرجل الذي اغنى وهو قاعد  
 قائل والالتم فيما تضمنته الحديث الثامن من قوله على اي الحالات  
 ان يكون للحديث المذكور اي على اي حاله من الحالات الثلاثة المذكورة في  
 الركوع والسجود والمشي فلا يستفاد منه ان نوم التام المتكبر مقعد  
 من الارض ناقص بل يستفاد ذلك من الاحاديث الاخرى يمكن ان يجعل  
 للاستغراق فيدل على ان مطلق النوم ناقص ولعل الحمل على الثاني وانه  
 ترجيحاً للتاسيس على التاكيد والله اعلم **الفصل العاشر** فيما ظن انه

ناقض وليس ناقص احد عشر حديثاً **الاول** من الصحاح زيد النجاشي قال  
 قلت لابي عبد الله ع المذي ينقض الوضوء قال لا **الثاني** ابن ابي عمير عن  
 غيره احد من اصحابه عن ابي عبد الله ع قال ليس في المذي من الشهوة و  
 لامن الانعاظ ولا من القبلة ولا من من الفرج ولا من المضاجعة وضوء ولا  
 فصله منه التوب ولا الجسد **الثالث** زرارة ومحمد بن مسلم وزيد النجاشي عن  
 ابي عبد الله ع انه قال لو سأل عن ذكر كشيخ من مذي او ردي فلو قبله  
 ولا تقطع له الصلوة ولا تقص له الوضوء انما ذلك بمنزلة الخامة **الرابع**  
 محمد بن اسعيل عن ابي الحسن ع قال سألته عن المذي فامرني بالوضوء  
 منه ثم اعدت عليه سنة اخرى فامرني بالوضوء منه ثم اعدت عليه سنة  
 اخرى فامرني بالوضوء منه وقال لي ان علياً امر المعتاد ان يسأل  
 الله ص واستجى ان يسأله فقال فيه الوضوء قلت فان لم اتوضأ قال  
 لا بأس به يعقوب بن يقطين قال سالت ابا الحسن ع عن الرجل يمد  
 وهو في الصلوة من شهوة او من غير شهوة قال المذي يفسد الوضوء  
**الثاني** علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن ع المذي ينقض الوضوء  
 قال ان كان عن شهوة ينقض **الثالث** ابراهيم بن ابي عمير قال سالت  
 الرضا ع عن النقي والرفاف والمدة ينقض الوضوء ام لا قال لا ينقض  
 شيئاً **الثامن** زرارة عن ابي جعفر ع قال ليس في القبلة ولا من الفرج

نفاً



والله اعلم بوضوء **التاسع** من الحسن زيدا النخام قال سالت ابا عبد الله  
عن الرجل ينقض الوضوء قال لا **العاشر** نهارة عن ابي عبد الله قال لا تقهقه  
لا تنقض الوضوء ويشق الصلوة **الحادي عشر** من الموثقات استحق زيدا  
عن ابي عبد الله قال سالت عن المذي فقال ان عليا كان مذافا احتجا  
ان يسأل رسول الله فكان فاطمة فامر المقداد ان يساله وهو جالس  
فساله فقال ليس بشي اقول المذي بالذال المعجمة التاكنة ماء شحين  
يخرج عند الملاعبة والتقبيل والودي بالذال المعجمة الساكنة ماء شحين  
يخرج عقيب البول والخلاف بين عليا وانا رسول الله عليهم في عدم نقض  
المذي المجردة عن الشهوة كالاخلاق بينهم في عدم نقض الودي سألنا  
ودعينا ابن الجعيد الى ان المذي الخارج عقيب الشهوة ناقض للحديث  
**الثاني** درس فيه غير انه معارض بالحديث الثاني ان جعلنا امراسيل  
ابن ابي بصير صلحته لمعارضه المسائير سيما اذا كانت الواسطة بينه و  
بين الامام كما ذكره واحد واما الاحاديث الاخر فلا تصلح لمعارضته  
لكونها مطلقة فيحمل على المفيد وقوله في الحديث الثاني ولا من الا  
اما معطوف على قوله من الشهوة او على قوله في المذي وعلى الاول  
يكون الكلام مقصورا على ذكر عدم النقض بالمذي وحده سواء كان  
الشهوة او من الانعاظ او ما عطف عليه وعلى الثاني يكون العرض عن

النقض

النقض بشي من الامور الخمسة وبهذا يظهر عدم صلاحية الاستدلال  
على عدم النقض بسبب الفرج فاستدلال العلامة بشي الخ وغيره على ذلك  
محل كلام والتعريف بقوله في اخر الحديث الرابع لا بأس بنا ان يؤخذ  
الى عدم الوضوء المدلول عليه بقول الراوي فان لم اتوضأ او الى الذي  
المذكور في صدد الحديث واما عوده الى الوضوء المدلول عليه بقوله  
الراوي فان لم اتوضأ او المذكور في قول الامام فيه الوضوء على  
ان لا يكون الحديث متضمنا التحريم ترك الوضوء فانه يخرج من بعد وقد روي  
الشيخ هذا الحديث عن محمد بن اسعيل بن بطريق اخيه من دون حفيضة قوله  
قلت فان لم اتوضأ لم هكذا قال سالت الرضا عن المذي فامرني  
بالوضوء منه ثم اعدت عليه في سنة اخري فامرني بالوضوء وقال  
ان عليا امر المقداد بن الاسود ان يسال النبي وما سئلي ان يساله  
فقال فيه الوضوء قال العلامة في المحتج لا شك ان الراوي اذا روى  
الحديث فانه مع زيادة وتارة بدو ناعمل على تلك الزيادة اذ لم يكن  
مغيرة ويكون بنزله الرعايتين ثم قال لا يقال الزيادة هنا مغيرة  
لانها تدل على الاستحباب مع ان الخبر الثاني يمكن ان يدل على الوجوب لانا  
نقول هذا ليس بتغيير بل هو تفسير لما دل عليه لفظ الامر لانه لو كان  
تغييرا لكان الخبر المتعلق على الزيادة متناقضا انتهى كلامه على الله



وهو كلام حسن ولا يذهب عليك انه يمكن ان يثبت من ظاهر هذا الحديث  
عدم وجوب التعرض في نية الوضوء للوجه وانطلق القرية كان بيان  
ذلك ان وجوب الوضوء هو المستند ظاهر من امره **عنه** بن سماعيل في  
السنة الاولى اذ الامر للوجوب وقوله **عنه** في السنة الثانية لا بأس به  
كما شفع عن اذلة الامر انما كان لا يستجاب فلو كان قصد الوجوب في  
نية الوضوء وجبا للتم تأخير البيان عن وقت الحاجة فاصل وما تعينه  
الحديث الخامس من قوله **عنه** الذي منه الوضوء قال **عنه** انما يجوز على  
التجيب للاخبار فكأنه من شمرته وظهره في قول الوضوء **عنه** قال  
هذا شئ يتوضأ منه هذا كلامه وهو كما ترى وقال العلامة في  
المنتهى يمكن حمله على الاستحباب أنت خبير بان كون السؤال الذي  
في المسألة يوجب ضعف الحمل على ذلك ولو حمل على التيقن لكان اولي  
فان العامة يطبقون على النقض بالمدعي وما تضمنه الحديث السابع  
بعض العامة والاحاديث الواردة في خلاف ذلك محمولة على التيقن  
او الاستحباب **والدلة** بالكبر والتشديد بما يجمع في الجرح من التيقن  
ما تضمنه الحديث الثامن من عدم النقض بالقبلة لاختلاف فيه بين  
اصحابنا الاكابر من ابن الجبير وما تضمنه من عدم النقض ببر الفرج

هو ابن بابويه فيه والروايات بما يوافقها ضعيفة وبما حلت على  
الاستحباب وما تضمنته الحديث العاشر من عدم النقض بالقبلة هو  
المعروف بن علي ثاقب ابن الجبير من مذهب في صلوة مستقلا  
او ساج ما استحكه قطع صلوة واعاد الوضوء واحتج برواية ساعة  
وهي ضعيفة لا تنقض بما رضى الاخبار الصحيحة والله اعلم بحقائق  
الامور **الفصل العاشر عشر** في اداب الخلوة ستة عشر حديثا **الاول**  
من التصالح مغوية بن عمار قال **عنه** سمعت ابا عبد الله يقول اذا دخلت  
الخروج فقل بسم الله اللهم افي اعوذ بك من الحديث الخبيث **الحديث**  
الذي ان الرقيم واذا خرجت فقل الحمد لله الذي عافانا مما كنا فيه من الخبيث  
واما طعن الاذا **الثاني** عاصم بن حديد عن ابي عبد الله **عنه** قال قال **عنه** لي  
بن الحسين **عنه** اين يتوضأ الغني قال **عنه** تنقي شطوط الالهة والمطر  
النافذة وتحت الاشجار المشرقة وموضع اللعن قيل له واين موضع اللعن  
قال ابو ابي المقداد **الثالث** محمد بن سماعيل بن ابراهيم عن ابي الحسن **عنه** قال  
انه سمعه يقول من بال حذاء القبلة ثم ذكر فاحذف عنها الحبل لا للقبلة  
وتعظيما لها لم يقم من مقعده ذلك حتى يغفر له **الربيع** **عنه** بن يزيد  
سالت ابا عبد الله **عنه** عن التسليم في الخروج وقراءة القرآن قال **عنه** خير  
في الكسوف في اكثر من اية الاكبرى وحده الله اوابية **الثاني** محمد بن مسلم عن



هذا الحديث  
هو من  
الكتاب  
الذي  
هو  
في  
الكتاب  
الذي  
هو  
في  
الكتاب

ابو عبد الله ع اتفقوا يا محمد لا تخرج ذكره عن كماله ولو سمعت المناوي شيئا  
بلاذ ان واثق على الخلاء فاذا ذكر الله عز وجل وقل كما يقول **الثامن** داود  
بن فرقة عن ابي عبد الله ع قال لسكان بني اسرائيل اذا اساب احدكم قطرة بول  
فرضوا الحرم بماء لم يرضى وقد وسع الله عليكم يا وسع من الشاة كالانثى  
وجعل لكم الماء طهورا فانظروا كيف تكونون **التاسع** فذارة عن ابي جعفر  
قال كماله الا بطلوا ورجعوا من الاستنجاء فلهذا ليجار بذي الحنيفة  
عن رسول الله ص واما البول فلا بد من غسله **العاشر** جليل بن ذريح عن ابي  
عبد الله ع قال اذا انقطع درق البول فصب عليه الماء **الحادي عشر** حفص بن  
الغضري عن ابي عبد الله ع في الرجل يبول قال نيتة ثلثا ثم ان سالت  
يلغ الساق فلا يباي **الثاني عشر** زرارة قال سمعت ابا جعفر ع يقول كان  
الخبز يمتنع من الغائط بالكرسفة ولا يغسل **الثالث عشر** عبد الله بن  
الضاح عن ابي عبد الله ع عن ابيه ع عن علي ع انه كان اذا خرج من الخلاء  
قال الحمد لله الذي يبرئني من قتي لذته وابقى قوتي في حبيدي واخرج عني اذاه  
بالها نعمة ثلثا **الرابع عشر** من احسان عبد الله بن سكان عن ابي عبد الله ع  
قال كان رسول الله ص اشق الناس توقيا عن البول كان اذا اراد البول  
تعدا الى مكان مرتفع من الارض الى مكان من الارض يكون فيه التراب الكثير  
كراهية ان يتضح عليه البول **الخامس عشر** عبد الله بن المغيرة عن ابي الحسن ع

قال قلت له للاستنجاء حد قال لا حتى ينقى بائنة قلت انه ينقى بائنة  
وينقى الريح قال الريح لا ينظر اليها **السادس عشر** محمد بن مسلم قال قلت لابي جعفر  
رجل بال ولم يكن معه ماء قال يعصر اصل ذكره الى طرفه ثلث عصرات و  
طرفة فان خرج بعد ذلك شي فليس من البول ولكنه من الجبال **السابع عشر**  
يونس بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله ع الوضوء الذي قد افترضه الله  
على العباد لمن جاء من الغائط اوبال قال يغسل ذكره ويذهب الغائط  
ثم يشوئ امرين مرتين وقد مر هذا الحديث في الفصل السابع **الثامن عشر**  
عمار الشاذلي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الرجل اراد ان يبتغي  
بأتم ابيه المقعد او باحليل فقال بالمقعد ثم بالاحليل **الثاني عشر** ما  
تفتته الحديث الاول من تقديم البسملة على الاستعاذة مع ان الحال في  
قرأة القرآن بالعكس ربما يعجل بان التورذ هناك للشروع في القرأة  
كما دل عليه الامر في الآية الكريمة والبسملة من القرآن فتقدم التورذ عليها  
واما ما نحن فيه فهو امر مفصود ولم يرد فيه الاستعاذة بالاستعاذة  
فيديج في ساير ما بدأ فيه بالبسملة استثناء الحديث كل امرئ بال الله  
يبدأ به بيسم الله فهو ابتداء الرجل للقرء والخبر اما بكسر الهمزة او فتحها  
ويجوز كسر الهمزة واسكان الهمزة لمراد جهة الرجل والخبر بكسر الهمزة والفتح  
بمعنى المرجع بالفتب او بالفتنة واما ط بمعنى اعد وازال وما تفتته



الحديث الثاني من قوله تنق الظاهر ان المتأخرين من مؤلفي بعض  
 الخاطب وما تضمنته من انقاء الجوارح تحت اشجار الممرية بغير بظواهر ما هي  
 ممره بالفعل وما كانت ممره في الماضي لا يترط عندنا في صدق المشتق  
 حقيقة بقاء المعنى ولعل هذا هو مراد شيخنا الشهيد الثاني وسبحنا الحق  
 الشيخ على اعلى الله قدرها حيث قال المراد بالمرّة ما من شأنها الا ان  
 المشتق لا يترط في صدق بقاء المعنى انتهى والا فاطلاق المشتق على ما  
 بمبدأ الاشتقاق مجازا اتفاقا والحديث الثالث لا ينفاد منه تعريب  
 استقبال القبلة للتحليل اذ لا دلالة في حصول الثواب بالانحراف عنها  
 على وجوبه ولم اظفر في هذا الباب بخبر معتبر لتدسوا نعم هذا الخبر  
 ضعيفه ربما يخبر ضعيفا باشتغال العمل بمصونها بين الاحصاء كما رواه  
 عيسى بن عبد الله الهاشمي عن ابيه عن جده عن امير المؤمنين ع قال لا يصح  
 الله اذا دخلت الخرج فلو تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولكن شرفوا  
 او قرّبوا وكما تضمنته مرفوعة عبد الحميد قال سئل الحسن بن علي ع  
 ما حد الغايط قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها وكما رواه علي بن ابراهيم  
 مرفوعا ان ابا حنيفة خرج من عند ابي عبد الله ع وابو الحسن ع قائم وهم  
 فلام فقال له ابو حنيفة يا قلم اين يضع الغريب بلكم فقال لا  
 افنية المساجد وخطوط الانهار ومساقط الثمار ومنازل الغزال ولا

القبلة بغايط ولا بول ثم ارفع يديك وضع حيث شئت وقب ابي حنيفة  
 الى استجاب تجب استقبال القبلة بالغايط ولم يتعرض له استدراجه  
 نقل عن سلك الكراهة في البنيان ولم يذكر الصحاري وظاهر كلامه  
 الكراهة في الصحاري والاباحة في البنيان ولا ييب ان العمل بالمشهور  
 من التحريم مطلقا احوط وانسب بالتعظيم والله اعلم والحديث الرابع  
 مستند الاحصاء في استثناء ابيه الكرسي للتحليل وكان عليهم استثناء  
 قراءة ايضا كما تضمنته الحديث ومستندهم في كراهة التكلم مارواه  
 صفوان عن ابي الحسن الرضا ع قال سئل رسول الله ع ان يجيب الرجل  
 وهو على الغايط او تكلم حتى يفرغ ويستندهم في عدم كراهة الذكر ما رواه  
 ابن بابويه قال لما ناجى الله موسى بن عمران ع قال موسى يا رب اجعلني  
 متى فانا ذكرك ام قريب فانا جيت فاجي الله جل جلاله اليه انا جليلين  
 ذكرني فقال موسى يا رب اني اكون في احوال اجلس انا ذكرك فيها  
 فقال يا موسى اذكرني على حال والحديث الخامس ما اوردوه الصدوق  
 في علل الترابيع وهو يفتني بدينية حكاية الاذان على ما هو عليه ولما  
 وقع في كلام بعض الاعلام من انه ليس في حكاية الاذان للتحليل نص في  
 له ابدال الكلمات بالحوالقة لانها ليست ذكرا في وكما ترى والحديث  
 السادس ما استدله العلامة في المنقح على عدم جواز الاستسقاء من

وفي القصة ايضا باب الاذان ع



بغير الماء فالسبب ان تخصيصه بالماء يدل على ان الطهيرة عن غيره  
 خصوصاً عقيب ذكر النعمة بالتحقيق فلو كان البول يزول بغيره لكان <sup>التخصيص</sup>  
 شافياً للرد انتمى وفي هذا الاستدلال نظر فان الظاهر من قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 انما فرضه الله عليهم من البول بغيره بما اخرجهم من خارج لان استنجائهم من  
 البول كان بغيره من محرم فانه يورد الى انقراض عصائهم في مدة يسيرة و  
 الظاهر انهم لم يكونوا مكلفين بذلك والله سبحانه اعلم بحقائق احكامه و  
 عدم اجزاء غير الماء في الاستنجاء من البول كما اطلق عليه علماء فرائضنا  
 وبديل عليه الحديث السابع والثامن والخامس عشر ايضاً وقوله في  
 الحديث السابع يخرجك من الاستنجاء ثلثة احجار يعلى بظاهره وجوب  
 اكمال الثلثة وان حصل النقاء باحد منها كما يقتضي لفظ الاجزاء وهذا هو  
 المشهور بين الاصحاب وعليه العمل ونقل عن المفيد الاكتفاء بالواحد اذا  
 حصل به النقاء وهو الظاهر الشيخ وابوجهزة واختاره العلامة في المحرر  
 محتجاً بان القصد ان الله التماسه وقد حصلت فلا يجزى الزيادة بان الزيادة  
 لا يفيد تظهيراً فلا معنى لاجبا بوجوبها فتعنه حديث ابن المغيرة وهو انخذ  
 الثالث عشر من قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم وبما يؤيد باطله وقوله في  
 الحديث الخامس عشر عن النبي صلى الله عليه وسلم وبما يؤيد باطله وفي هذه الاثر  
 نظرنا اما الاول فلان كون القصد ان الله التماسه مسلم ولكن لا على

في الحديث

في الحديث

اي وجه اتفق بل على الوجه الذي جعله الشارع سبباً في ازالته  
 ولم يثبت كون الاقل من الثلثة سبباً وقوله وقد حصلت فلهذا المنع  
 هو عين المتنازع والعجائب قد مر الله روحه استدلاله على بطلان قول  
 المتحقق بغيره بطهارة الجسم الصغير كالمراة بالمسح المزيل لعين الخجاسة <sup>بمثل</sup>  
 ما قلناه وهنا واجابها استدلاله بمران المرحي لخجاسة المحل  
 عين الخجاسة فيه وبالمسح تزيل العلة بمنع المقدم الاول فان الطهارة  
 والخجاسة حكمان شرعيان نعم مكافاة الخجاسة دليل وعلامة على الحكم  
 الشرعي ولا يلزم من نفي الدليل والعلامة نفي المدلول هذا كلامه اعلى  
 مقامه وهو بعينه متقلب عليه هنا واما دليله الثاني فهو قوله في التحقيق  
 في الاول والمجواب بترك واما دليله الثالث فففيه ان الظاهر ان مراد  
 ابن المغيرة بقوله لا استنجاء حدان بعين الامام عليه السلام منتهى عدد  
 الفضلات والمسحات التي لا يجزى على المكلف الاثنيان بما يزيد عليها ولما  
 لم يكن لها حد شرعي في طرف الزيادة وجوب الزيادة على الثلث لولم يبق  
 المحل بها جعله بمحددة للنقاء ولم يقل ثلث مسحات مثلاً لا نقصاً  
 عدم وجوب الزيادة عليها مطلقاً واما حديث زرارة المتفق للثلاثة <sup>حجلاً</sup>  
 فلم يبق بضوابط السؤال عن حد الاستنجاء بل ان قوله يخرجك من  
 الاستنجاء ثلثة احجار انما ورد لبيان اقل مراتب العدد الذي يحصل به



انظر كيف كان يدل عليه لفظ الاجزاء والحاصل ان الله من حديث نزاره <sup>يد</sup>  
 عدد المجامع في جانب القلة ومن حديث ابن الغيرة عدم تجديدها  
 في جانب الكثرة ولو كان المراد منه عدم التجديد في الجانبين <sup>فصل</sup>  
 حديث نزاره كما لا يخفى واما حديث يونس فهو من قبيل المطلق فيجوز على  
 المتعين في جانب القلة رفعا للتناقض بين الحديثين والله اعلم بحقائق <sup>الكلية</sup>  
 ثم ظاهره عدم ثلاثة اجزاء يعطى عدم اجزاء الواحد في المجامع اذ قال  
 النجاشي حكم شرعي يتوقف على سببه الشرعي وهو الثلثة وهو مختار  
 المحقق وجماعة من اصحابنا وذهب الميمني وابن البرقي والعلامة <sup>بعض</sup>  
 المتأخرين الى الاجزاء واستدل عليه في المختلف بان المراد بالثلاثة <sup>اجزاء</sup>  
 ثلاث سمات بحج كما لو قيل اضره عشرة اسواط وبان المقصد ازالة  
 النجاسة وتقصير وبيانها وانفصلت الاجزاء فكذلك مع الاتصال  
 وبانه لو استعمل في المجامع ثلثة اجزاء كل جمعة عن حجر فكذلك الواحد  
 وانت خير بطرق الكلام الى كل من هذه الدلائل الاربعة على ما ذكرناه  
 قيل هذا والمعتد عدم الاجزاء والمراد بانقطاع دقة البول في الحديث  
 الثامن انها حرجه وانقطاع سيله <sup>الذين</sup> والرد بكمالاته الى سيله  
 ونحوه وقوله في الحديث التاسع يثبته ثلثها استدلاله الشيخ في  
 الاستبصار على وجوب الاستبراء والذي يظهر من اخر الحديث ان <sup>نفسه</sup>

١٥٧  
 عدم انتقاض الوضوء بما عساه يخرج من البلب بعد الاستبراء لا يبان  
 كون الاستبراء واجبا والبول في اخر الحديث الثاني عشر يجوز نصبه على  
 المعنوية لقوله ينضح باعادة المستتر في ينضح الى المكان على ان يراد  
 النضح الرش ونصبه لثبته عليه ليتضح على ان يكون نضح عليه بمعنى اصابه  
 وفي هذا المقام كلام يحسن النتيجة عليه وهو ان ما ينضح من هذا الحديث  
 من ان عبدا لله بن سكان دواء عن ابي عبد الله <sup>ع</sup> بدون واسطة يثاب في  
 ما ذكره بعض اعيان علماء الرجال من انه رضى الله عنه لم يسمع من الصادق <sup>ع</sup>  
 عن الاحاديث واحدا وهو من ادرك الشعر فقد ادرك الحج وان كان <sup>يدخل</sup>  
 الاحاديث عن اصحاب الصلوة وما ياتي ان يدخل عليها احدا لاله <sup>ع</sup> وخوفا  
 من التقصير في القيام بوطايف عظيمة والاضلال بتأديها يستحقه <sup>ع</sup>  
 من الاحيول والاحرام فان قلت فينبغي حمل هذه الرواية واساطها <sup>ع</sup>  
 بالارسل اذ ليس فيها تصريح بعدم الواسطة بينه وبين الامام <sup>ع</sup> و  
 لفظة عن يحتمل وجود الواسطة وعدوها قلت فتح هذا الباب يؤيد  
 الى تجويز الارسل في اكثر الاحاديث وارتفاع الوثوق بانصاحها  
 والحكي ان لفظه عن في الاحاديث المعقنة تشعير بعدم الواسطة <sup>بين</sup>  
 الراوي والمروي عنه فالاولى عدم التعويل على ما قيل من رضى الله <sup>عنه</sup>  
 له يسمع من الصادق <sup>ع</sup> الا ذلك الحديث الواحد كيف وقد روي عنه



في الكافي في باب طلب الرياسة ان قال سمعت ابا عبد الله ع يقول ياكم  
وهؤلاء الرعاسا الذين يتراسون الحديث ورويته في التهذيب في  
باب يخرج الى الصف من كتاب الحج ان قال سئلت ابا عبد الله ع عن  
رجل طاف بين الصفا والمروة ستة اشواط وهو يظن انها سبعون  
وأما الرواية عنه بعنوان قال ابو عبد الله ع وعني ابي عبد الله ع في  
في الكافي والتهذيب كافي باب الكاظم وباب النبي عن الاشرف وعلى  
قبر النبي وباب الاعمال وغير ذلك والاعراض عن سفا هذه الروايات  
واطرح ما دللت عليه لاجل كلام غير محقق الثبوت اوردته النجاشي و  
قلده فيه بعض المتأخرين مما لا يخفى شاعته والله اعلم بحقائق الامور  
والحديث الثالث عشر يدل على عدم العبرة بالراية وقوله لا  
اليها اي لا يلتفت اليها ويمكن ان يكون مراده ع ان الراية ليست امر  
مدى كما يحسن البصر فلا يعبأ بها ولشئنا الشيطان بها هنا كما هو  
هو ان وجود الراية يرفع احد اوصاف الماء وذلك يقتضي النجاسة  
واجاب عنه تارة بالاعتراض بالراية للنقص والاجماع واخري بان الراية  
ان كان محلها الماء نجس لانفعاله وان كان محلها اليد او المصحف فلا  
حرج وهو كلام حسن والحاصل في الحديث الرابع عشر بالماء النجاسة  
والباء الموحدة يراد بها عروق في الظهر وفي الحديث الخامس عشر بالماء

لي ان الاستنجاء ملحق بافعال الوضوء ومعدود منها والمراد بقوله  
مرتين مرتين الضلالتان والسخنات وقد تقدم الكلام فيه وما تضمنته  
الحديث السادس عشر من تقديم غسل المقعدة على غسل الاحليل عليه  
العلامة في المنتهى بافتقار الاستبراء من البول الى المسح من المقعدة وقيل  
غسلها رما يستخرجها منها الى اليد والله اعلم **الفصل الثاني عشر** في  
احكام بعلق بموجبات الوضوء خمسة احاديث **الاول** من الصحاح على  
بن جعفر عن اخيه موسى ع انه سأل عن الرجل يحل له ان يكتب القرآن  
في الارواح والعقيد وهو على غير وضوء قال **الثاني** عن ابن ابي نصر  
قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يبول فيبلى ان يغسل ذكره ويتوضأ  
قال يغسل ذكره ولا يعيد وضوءه **الثالث** علي بن يقطين عن ابي الحسن ع  
قال سألته عن الرجل يبول فلا يغسل ذكره حتى يتوضأ وضوءه الصلوة  
فقال يغسل ذكره ولا يعيد وضوءه **الرابع** زرارة عن ابي جعفر ع قال لا  
الوضوء ابدا بالشك ولكن ينقضه يقين آخر **الخامس** من الموقوفات كبير  
بن اعين عن ابي عبد الله ع قال اذا استيقنت انك قد احدثت وضوءا  
واياك ان تتحدث وضوءا ابدا حتى تستيقن انك قد احدثت **القول**  
الحديث الاول المنقضي عدم تجوز كتابته القرآن للحديث لم يشتر العمل  
بعمومه بين الاحباب ويمكن ان يستلزم منه بطريق اول لو لم يعمد حيا



منها ايضا والمنع من المهر المشهور بين الاصحاب بقوله نعم ويدل عليه  
 رواية ابي بصير قال سئلت ابا عبد الله ع عن قراءة المصحف وهو على غير  
 وضوء قال لا بأس ولا بأس بالكتاب ورواية حمزة عن ابيه ع عن ابي عبد الله  
 قال كان اصعب بن ابي عبد الله ع عنده فقال يا بني اقرأ المصحف فقال  
 اني لست على وضوء قال لا تسر الكتاب ومس الورق واقرأه بها فانها اذا  
 وان ضعت اولها باليمين بن المختار وثانيتها باليسار لكتبتها بيمينها  
 للتأيد وقد اشتهر الاستدلال على هذا المطلب بالاية الكريمة اعني قوله  
 جل وعلاه لا يسه الا المطهرون ويرشد الخ للرواية ابراهيم بن عبد  
 الحميد عن ابي الحسن ع قال المصحف لا تسمه على غير طهر ولا جنب ولا تس  
 حيطه ولا تعلقه ان الله نعم يقول لا يسه الا المطهرون وفي طريقها ضعف  
 ولما اظهر في هذا الباب بحديث يركن الى صدقه وانت خبير بان الاستدلال  
 بالاية الكريمة يتوقف على ان يكون الضمير في يسه عابدا الى الكتاب لا  
 اعني اللوح المحفوظ مع انه اقرب وعلى جعل الجملة الخبرية اعني لا يسه  
 بمعنى الانشاء وعلى ان يراد من المطهرين المتصفيين بالطهارة الشرعية  
 من الاحداث الصغرى والكبرى واشتات هذه المتغيرات الثلث لا يخ  
 من اشكال وقال جماعة من المفسرين ان المعنى لا يطلع على اللوح  
 المحفوظ الا الملكة المطهرون عن الادناس الجسدية هنا وقد ذهب

الشيخ في ط وابن البراج وابن ادريس الجوزي المس على كراهية والآخر  
 التحريم وقوم قاسم الشجرة وهو المناسب لتعظيم القرآن الكريم وما تضمنته  
 الحديث الثاني والثالث من عدم اعادة الوضوء بذلك الاستحباب هو المخرج  
 من على انما هو الله عنهم وذهب الصدوق الى ان من ترك غسل يديه  
 البول وصلى اعاد الوضوء والصلاة لرواية سليمان خالده عن ابي بصير  
 في الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره قال لا يعيد ذكره ثم يعيد الوضوء ويجل  
 مقارن ذلك الحديث بين التخييل وحملها على الاستحباب يمكن  
 الحديث الرابع والخامس يدلان على ان من يتيقن الطهارة وشك في  
 الحديث لا يفتن بطلان الحديث الخامس تحريم الطهارة عليه وهذا الحكم  
 اعني العمل باليقين والاعتماد بالشك في هذه الصورة وفي حكمها ابيها  
 لا خلاف فيه بين الفقهاء وقالوا ان اليقين لا يرتفع بالشك وارادوا  
 بذلك ان اليقين الحاصل في الحال فوقوع الطهارة او الحديث في الماضي  
 لا يرفع الشك في حصول ما يزيل تلك الطهارة او الحديث وهو يرجع  
 الى استحباب الحال الى ان يعلم الرقوال فان العاقل اذا انتقل الى ما  
 يبين ولم يعلم ولم يظن طهرا ما يزيل حصوله الظن ببقائه فقولهم  
 اذا يتيقن الحديث وشك في الطهارة فله معنى انه اذا يتيقن في وقت  
 حصول الحديث في الماضي وشك في ذلك الوقت في وقوع الطهارة بعد



نظير للحدث في كلامه هذا يجوز ان يراد منه نفس السبب كخرج البول شك  
وان يراد به الحالة المسببة عنه وقصر على الاول كما ذكره بعض أصحاب  
غير جدي ثم البقن بجامع هذا الشك بغير مرتبة لتعاير تعليلها كما بين  
عند النظر وقوع الطر في العدا وهو شك في انقطاعه وقال شيخنا  
الشهيد في الذكرى قولنا البقن لا يرفع الشك لا يقين به اجتمع البقن  
والشك في الزمان الواحد لاستتاع ذلك ضرورة ان الشك في الحدتين  
يرفع يقين الاخر بل المعنى به ان البقن الذي في الزمن الاول لا يخرج عن  
حكم الشك في الزمن الثاني لاصالة بقاء ما كان قبول الى اجتماع الظن  
والشك في الزمان الواحد فيرجع الظن عليه كما هو مطرد في العبادات  
انتهى كلامه وانت جدير بان اجتماع البقن والشك على ما قلنا ممكن  
تتأخر تعليلها وهو طاب ثناء جعل تعليلها متاخرين وحاصل كلامه  
ان قولهم يقين الطهارة لا يرفع الشك في الحدتين مثله ليس معناه ان  
يقين المكلف كونه متطهرا في وقت لا يرفع شكه في ذلك الوقت فيكون  
محمدا لان ذلك البقن لا يجامع هذا الشك اصابه بل معناه ان اذا  
ثبتت في الماضي كونه متطهرا ثم شك في المستقبل في كونه محمدا فهذا  
الشك لا يرفع حكم البقن السابق بل يستوجب في المستقبل بقاء  
الى ان يتحقق التاخر وكلامه هذا جيدا لا ان قوله بقول الى اجتماع

الظن

الظن والشك في نفس واحد محل كلامه اذ عند ملا حطة ذلك <sup>استحباب</sup>  
يتقبل احد طرفي الشك قلنا والطرف الاخر هو ما لم يجمع الظن والشك  
في الزمان الواحد كيف والشك في احد النقيضين يرفع ظن الاخر  
يرفع يقينه وهذا لا يمكن ان يقال ان الحلاق الشك عليه بالنظر  
الى اول هذه نعم يقضي هذا على ما قلناه ثم لا ينبغي ان الظن بالحاصل  
لا استحباب يقين يتقن الطهارة وشك في الحدتين لا يرفع على وجه واحد  
بل يضعف بطول المدّة شيئا فشيئا بل قد يزول الرجحان ويتساوى الطرفان  
بل ربما يصير الطرف الراجح مرجوحا كما اذا تواضعا عند الصبح مثله و  
ذهل عن الحفظ ثم شك عند الغروب في صدور الحدتين ولو كان من  
عادته البقا على الطهارة الى ذلك الوقت والحاصل ان المدار على الظن  
فما دام باقيا ما لعل عليه وان ضعف هذا وقد ذكر العلامة في النعمان  
من ظن الحدتين ويقين الطهارة لا يثبت لان الظن انما يعتبر باعتبار  
الشاعر له ولان في ذلك مرجوعا عن المتيقن الى المظنون انتهى وفيه نظر  
لا ينبغي على المتأمل فيما تكون والله اعلم **الجزء الثاني** في الاعمال و  
فيها صنفان **الموقف الاول** في اعمال الراجح وفيه مطلبان **الطلب**  
**الاول** في عمل الجادة وفيه فصول **الفصل الاول** في موصيه احد عشر  
**الوقت** من التفتاح محمد بن اسمعيل قال سالت الرضا عن الرجل يجامع



المرأة فربما من الفرج ذلك ينزلان حتى يجبل غسل فقال اذا انقضا النجاسة  
 فقد وجب الغسل قلت انتقاء الختانين هو غيبوبة الخشفة قال نعم **الثاني**  
 على بن يقطين قال سألت ابا الحسن عن الرجل يصيب الكجارية البكر  
 لا يقضي اليها عليها غسل قال اذا وضع الختان على الختان فقد وجب الغسل  
 البكر وغير البكر **الثالث** محمد بن مسلم عن ابيه قال سألت عن رجل يغسل  
 قال اذا دخله فقد وجب الغسل والمهر والرجم **الرابع** زرارة عن ابي جعفر  
 قال جمع عمر بن الخطاب اصحاب النبي فقال ما تقولون في الرجل ياتي أهله  
 فيخاطبها ولا ينزل فقال لا انصار الماء من الماء وقال المهاجرون اذا  
 انقضا الختانان فقد وجب الغسل فقال عمر لعلي ما تقول يا ابا الحسن فقال  
 علي فوجوبه عليه الجلد والرجم ولا يجوبن عليه صاع من ماء اذا لم  
 الختانان فقد وجب عليه الغسل **الخامس** علي بن جعفر عن اخيه موسى قال  
 سألت عن رجل يلعب مع المرأة ويغتلبها فيخرج منه المني فما عليه قال  
 اذا اجابت الشهوة ولها دفع وفترت زوجه فعليه الغسل وان كان انما  
 هو شئ لم يجز له فتره ولا شهوة ذلك باس **السادس** محمد بن اسمعيل بن زياد  
 قال سألت الرضا عن الرجل يجامع المرأة فيما دون الفرج وينزل  
 عليها غسل قال نعم **السابع** الحلبي قال سألت ابا عبد الله عن المرأة ترضي في  
 المنام ما يرى الرجل قال ان انزلت فعليها الغسل وان لم تنزل فليس عليها

الغسل **الثامن** ادب بن الحر قال سألت ابا عبد الله عن المرأة ترضي في  
 منامها ما يرى الرجل عليها غسل قال نعم ولا تنزل فليس عليها غسل  
**التاسع** الحلبي قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يصيب المرأة فيما دون  
 الفرج اعليها غسل ان هو انزل ولم تنزل هي قال ليس عليها غسل وان لم ينزل  
 هو فليس عليه غسل **العاشر** عبد الله بن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سألت  
 له يرضي الرجل في المنام ويجد الشهوة ويستيقظ فينظر ببلله فلا يجد شيئا  
 ثم يركب الهرثا بعد فيخرج قال ان كان مريضاً فليغتسل وان لم يكن مريضاً  
 فلا شيء عليه قال قلت له فما فرق بينهما قال لان الرجل اذا كان صحيحاً اجاب  
 الماء بصفة قوية وان كان مريضاً لم يجز له الا بعد **الحادي عشر** عن الحسن الحلبي  
 قال سألت ابا عبد الله عن المخنث اعليه غسل قال نعم اذا انزل **الثاني**  
 دللت هذه الاحاديث على ان الجنات يحصل بها من غيبوبة الخشفة في الفرج  
 وانزال المني وقول محمد بن اسمعيل في الحديث الاول انقضا الختانين هو  
 غيبوبة الخشفة من قبيل حمل التيب على السبب المراد انه يحصل غيبوبة  
 الخشفة وقوله في الحديث الثاني لا يقضي اليها اسمعيل لا يجزى بل جزمه او يحجب  
 انه لا ينزل والكبر عن قوله ع البكر وغير البكر محذوف تقديره سواء و  
 الحديث الثالث مما استدل به بعض اصحابنا القائلين بوجوب الغسل على المرأة  
 في دبرها ووطي القلاص ووطي البهيمة وبعضه فحوى الحديث الرابع ولا



باسم والصغير المستتر في قوله ع في الحديث الخامس وفتر نحوه يعود  
الى الرجل المذكور في السؤال والصغير البارز يعود الى الشبهة لان المراد  
بها المعنى وما تضمنته الحديث الثامن الذي رواه اديم يضم المصنف وفتح  
العال واسكان المياء من قوله ع ولا تحذفوهن فيتحذفن معلقة لعل معناه  
انكم لا تحذفوا النساء بان عليهن الغسل بالاختلاف فانهم يتخذون ذلك و  
سبله الى الخروج من البيوت والتزود الى الحمامات فيظنون انهم لا يؤمنون  
ارادوا الخرج انهم قد اخلن لثلاث يمين منه وعلى هذا ففي الحديث دلالة  
على انه لا يجب على العالم باسأل هذه المسائل ان يعلمها للجاهل بها اذا علم  
ترتيب هذه المسئلة على تعليم والحديث التاسع مما استدلل به الشيخ عليه  
ما ذهب اليه في الاستصحاب والتمية من عدم وجوب الغسل بوطي المرأة  
في دبرها فان قول السائل يصبى المرأة فيما دون الفرج **الظاهر** كتابه  
عن الوطى في الدبر وانما يجعل كتابه عن ذلك فلا ريب في شموله الذكر و  
نويده ما رواه الباقية عن ابي عبد الله ع قال اذا انزل الرجل المرأة في دبرها  
فلم ينزل فلا غسل عليها وان انزل فعليه الغسل ولا غسل عليها وهذه الرواية  
ضعيفة المستدل لعل الاجود الوجوه بما عليه جماهير الاصحاب بل  
نقل الرضا رضي الله عنهما على ائمتنا عليه ويؤيده مفهوم الحديث التاسع  
ورعا يحض بن سورة عن اخيرة **قال** سألت ابا عبد الله ع عن الرجل

بقي اهله من خلفها **قال** هو احد المائتين فيه الغسل وقول السائل في  
الحديث العاشر ينظر بالادب يعني يتحقق ويتحقق وقوله فيكث الهوى اي  
يكث كتابيرا او لفظا بعد في كلام السائل والامام ع مقطوعتان عن  
المضافة والتقدير في الاول بعد النظر وفي الثانيه بعد كذا والنهذ  
في الحديث الحادي عشر يراه من اصابعها بين الخنزين اسمن دون  
اليصح اصله او مع ايلعج ما مؤن الحشفه **الظاهر** في كيفية غسل  
الحبابة وجوب الترتيب فيه وعدم وجوب الموالاة بشئ من المعنيين  
المذكورين في الوضوء عشرة احاديث **القول** من التفاسير يعقوب بن يقطين  
عن ابي الحسن ع **قال** الحب يغسل بدا فيغسل يديه الى الرقبتين قبل ان  
يغسلها في الماء ثم يغسلها اصابه من ادنى ثم يصبى الماء على راسه وعلى  
وجهه وعلى جسده كله ثم يغسل الغسل ولا وضوء عليه **الثاني** اخبرني محمد  
**قال** سألت ابا الحسن ع عن غسل الحبابة فقال اغسل يديك المين من  
الرقبتين الى اصابعك ويقول ان قدت على البول ثم تدخل يديك في الالات  
ثم اغسلها اصابك منه ثم اغسل على راسك وجسدك ولا وضوء فيه **الثالث**  
محمد بن مسلم عن احمد بن محمد **قال** سألت ابا الحسن ع عن غسل الحبابة  
فقال ابتدا بكفك ثم تغسل فحك ثم تقب على راسك ثلثا ثم تقب على  
سائر جسدك مرتين فما جرى عليه الماء فقد طهر **الرابع** زرارة **قال**



سالت ابا عبد الله ع عن غسل الجنابة فقال تبدأ فقتل كليل ثم تقترع بين يدي  
على شئ لا تغسل فرجك ثم تفيض واستنشق ثم تغسل جسدك من اللقمة إلى  
إلى قدميك ليس قبله ولا بعده وضوء وكل شئ استنشه الماء فقد استنشه  
ولوان رجل جينا ارتس في الماء ارتاسه واحدة اجزاء ذلك وان لم  
يملك جسده **الخامس** الحلي قال سمعت ابا عبد الله ع يقول اذا ارسلت يدي  
في الماء ارتاسه واحد اجزاء ذلك من غسله **السادس** على رجل جسد من اجنه  
نوسم قال سمعته عن الرجل هل يجزئ من غسل الجنابة ان يقوم في  
الطرح حتى يغسل راسه وجسده وهو يقدر على ماء سوى ذلك قال  
ان كان يغسله اغتسل له بالماء اجزاء ذلك **السابع** ابراهيم بن عمر النخعي عن  
ابي عبد الله ع قال ان عليا ع لم يربا ساء بان يغسل الجنابة عدة  
وساير جسده عند الصلوة **الثامن** محمد بن مسلم قال دخلت على ابي عبد الله ع  
فطاطه وهو يتكلم امرأة فاطيات عليه فقال ادنه هذه ام اسيرت حبست  
وانا ازم ان هذا المكان الذي احبط الله فيه جميعا عام اولكت اوردت  
فقلت ضعو الى الماء في الغبا قد هبت الخبارية بالماء فوضعتة فاحتفتها  
فاصببت منها فغسلت اعنني راسي واسمعي سمعت ابي عبد الله ع يقول  
فاذا اردت الا حرام فاعنني جسدك ولا تغسل راسك فغسلت راسي  
فدخلت فطاطه وكانها قد هبت فقلت اولمسته شيئا فقلت ولا انها راسي

فاذا الرخصة الماء فخلقت راسها وضربتها فقلت لها هذا المكان الذي  
احبط الله فيه **الحج** **الثاني** من الحسن بن علي بن عبد الله ع قال  
من اغسل من جنابة ولم يغسل راسه يجد بدأ من اعادة الغسل **الخامس**  
سنة قال قلت كيف يغسل الجنب فقال ان لم يكن اصابعه ثني غمسها في  
الماء ثم بدأ بفرجه فاقام ثم صبت على راسه ثلث الكف ثم صبت على نكبه  
الايمين مرتين وعلى نكبه الايسر مرتين فاجري عليه الماء فقد اجزاء **الخامس**  
والحديث الاول على ان يغسل اليدين قبل غسل الجنابة حتى المرفقان  
في كلهم جماعة من متأخري اصحابنا من الزنديق وفي التعبير بالكفين  
في الحديث الثالث والرابع نوع دلالة عليه ولعل الاول افضل المختارين  
وفي رواية سماعة عن ابي عبد الله ع اذا احسب الرجل جنابة فاداد  
ان يغسل فليفرغ على كفيه فليغسلهما دون المرفق وهل يغتسل استحباب  
بما اذا كان الغسل مرتين ومن القليل فله يستحب من المرفق ولا يغسل  
من الكثير طرح العلامة بالاطلاق وهو محتمل وما نصته الحديث وما  
بعده من اجزاء غسل الجنابة عن وضوء ما احبط عليه عليا وانا عا  
الخلافة في غير من الاعمال فقد ساوي المرفقين في ذلك بيننا وبينه  
واجبة كانت او متوقفة وتبعه ابن الجنييد وسمع ما هو لقي في ذلك  
ان شاء الله تعالى وقوله ع في الحديث الثاني وتبول ان قد كنت على البول

استحب غسل  
الرجلين



ربما استند منه وجوب البولي على انفاذ رجليه وهو من هيج غفره  
رضوان الله عليهم والمحق ان لا دالة فيه على وجوبه وانما يدل على حجة  
اذا النظر بان الجليلين الذين على وثيرة واحدة مع ان دالة الجملة  
التحريرية على الوجوب على توقف فان قلت دالة الجملة التحريضية للقائما  
الطليقة على الوجوب اذا الميثية خلا فاما لا ينبغي التوقف فيها بل  
المستفاد من كلامهم محقق على ان المعاني ان دلالتها في تلك المقامات على  
الاهتمام بالطالب الاعتناء بالاستئصال اشد واكثر من دالة الامر الصحيح  
عليه الا ترى الى قوله ان البلاغ يقيمونها مقام الانشائية ليجوز ان  
وجهه اكد ونهج لطيف على الايتان بما طلب منه وسجود على عدم التمسك  
به كقولك لصاحبك الذي لا يحب كذا عليك تاتيي هذا بلطف الخبر وقا  
ايتي بلطف الامر فتجمله بالطفن فجد على الايتان لانه لو لم يأتك غناص  
كاذبا بحسب المظن لكون كلمة ملك في صورة الخبر قلت مراد على المعاني  
ان البلاغ ربما يعدلون عن صريح الامر الى الخبر ويعتقون مقامه لرعاة  
التكته المذكورة وليس عليه العدل اليه مخمرا عندهم في رعاية تلك  
التكته فان له اسبابا اخرى يفضلها في كتب الفن فلهذا قد روى الامام  
عن صريح الامر انما وقع لبعض تلك الاسباب والله اعلم والجواب في قوله  
ثم غسلها اصابعه منه اما غايها الى البول اما الى الحق المدلول عليه بما

وقد الامر بالبول في الحديث بجم المنزل والموجب من دون انزال وقد خصه  
الاصحاب بغير ان الله عليهم بالمثل وهو حسن وما تفقته الحديث الثاني  
من قوله ثم نصبت على راسك ثلثا يحتمل ان يكون المراد به غسل الرأس  
ثلث مرات وان يكون مراد غسله بثلث اكف من غير دالة على ثلث  
الفضل كما تفقته الحديث العاشر وقد حكى جماعة من الاصحاب استحباب  
تكرار الغسل لثلاث في كل عضو وقد دل هذا الحديث والحديث العاشر على  
المرتين فيما عدا الرأس وحكم ابن الجين بغسل الرأس لثلاثا واحتجوا بما  
في البدن واستحبوا لثلاث فوصات وما تفقته الحديث الرابع  
قوله ثم قم قميصك على شمالك فغسل فحك وبما يستفاد منه استحباب  
اختيار الشمال في غسل الفرج وتزويج اليمن عن مباشرة وقد يستأثر له  
بما روي من كراهة الاستنجاء باليمن وبما رواه الصدوق عن ابي جعفر عليه  
السلام اذا بال الرجل فله تمس ذكره بيمينه وما تفقته احاد الحديث والحديث  
من الاحتياط في غسل الجنابة بأربعة واحدة مما اخلاه فيه بين  
والمحقا به بنية الاعتناء وغسل الفرج في طهرا بان في الارتماس ترتيبا  
حكيا وهذا القول لا يعرف قاله غير ان الشيخ صرح بان من غسل ثوبا و  
فستر تارة بقصد الترتيب اعتقاده حالة الارتماس واخرى بان الغسل  
في نفسه وان لم يده حظ الغسل ترتيبه قال الشيخنا الحق الشيخ على

في نسخة  
ثلاث



اعلى الله قدره بها الشيفه قدس الله روحه ان فائدة التفسير  
يظهر من وجده فيعيد على الاول ويحتمل على الثاني وفي غادر  
مرتبا فيبدا الارتماس على الثاني فحق الاول انتهى خلاصه اعلى الله نقا  
والجواب فيه مجال واسع ولا يخفى ان رعاية الترتيب الحكيم بعدد الترتيب  
ربما يقتضي مقدار ثمانية اجزاء من الرأس فتدبر ولقد اشترت عناية  
للاصحاب رضوان الله عليهم بتفسير هذا القول والطينوا الكلام فيه  
لعل الترتيب في ذلك انهما لهما نسب لثبات اسم مع العلم بكونه من علم  
الطائفة ترجيح على مقتضى قواعدنا من زيد الاعتناء بقوله زيادة على ما  
اذا كان معروفا والله اعلم بحقائق الامور والفظه ما في قول السائل في  
الحديث السارد وهو يقدر على ما سوى ذلك يجوز ان يجعل كرها لفظيا  
وان يكون محليا اي وهو يقدر على ما غير ماء المطر او على غسل سوى ذلك  
الغسل وهذا الحديث استدلال به الشيخ في طجلي ان الوقوف تحت المذي  
والمطر او على غسل سوى ذلك الغسل وهذا الحديث استدلال به الشيخ  
في ط الغزير في تحريم الارتماس في سقوط الترتيب ولعله طاب ثراه  
يريد ان الماء المذكور اذا علم البدن بلك تراخ عرف كان كالمترس فيه وفي  
التقيد بالانزاع ايماء الى ارادة ذلك ومدان استدلاله بهذا الحديث  
على ما ينطبق من اطلاق قوله ان كان يغسله اغسله بالماء اجزاء

تبع

الحديث

ذلك فان الاعتسار بالقاء على موضع غسل ترتيب وغسل ارتماس ومقتضى  
الحديث ان مثل اي هذين النوعين حصل بالوقوف تحت المطر اجزاء فحصل  
ما يماثل الارتماس سقط الترتيب فربما يل الشيخ عن قاصر في حدة انه عن اقا  
ما ادعاء كما قد نظن وانما الكلام في ان عموم الماء البدن بحيث يتحقق  
الدفعة العريضة المعتبرة في الارتماس هل يمكن حصوله بالقيام تحت المطر  
ام لا والمستفاد من الحديث انه ان حصل اجزاء كالارتماس والله اعلم  
والحديث السابع والثامن صريحان في عدم وجوب المبالاة في غسل الجنابة  
بشي من المعينين المذكورين في الوضوء والظان هذا متفق عليه بين  
اصحابنا رضي الله عنهم وعدوها بعضهم من مستحبها الغسل لما فيها من  
الباء والى اداء الطاعة والتحقق من طهارة النفس ولان المعايير من  
صاحب الشرح وذو رتبة المعصومين سلام الله عليه وعليهم اجمعين  
ذلك كما قاله شيخنا في الذكرى والفسطاط بضم الفاء وكسر هاء بيت  
الشعر وقول محمد بن مسلم فانبطات عليه اي توقفت ولما اسرج في ذلك  
الاستغناء عن بخلها وكانه كان من وراء ستور وجوه والهاء في قوله  
ادنه هاء التثنية تحت بعض الامر وجبت بالجيم والنون اي صحتها  
جناية وازاد حلقها الراء التجارية والحاء بكسر الحاء المجرى  
من وها وصوي ولا يكون من شعر وهو على عمدة بن اوتلته وما فرقت



ذلك فهو بيت كذا في الصحاح وقوله عليه فاستحفظها اي وصفتها بضعف  
على طبعي وهو كناية عن حصول الميل اليها والفضل في قوله على تعلم به  
مولاك يجوز نصيبه بان مقدرة اي لا تعلم والضمير المحرور يعود الى  
الفضل ويكن رفعه على ان يكون جملة لا تعلم نقلا للمع والجرور عايدا اليه  
والفضل في قوله عم فتسريبه كونه منصوب بقاء الشبهة بعد انهي  
هذا ولا يذهب عليك انه يمكن ان يستنبط من قول هذا الحديث وما قبله ان  
تخلل الحديث الاصغر في أثناء غسل الجنابة غير مبطل له فان اطلاق  
انما هي الفضل اذا ارادت الاحرام فيشمل ما اذا تخلل من غسل راسها  
وارادتها الاحرام حدث وعندهم وكذلك اطلاق امير المؤمنين ع امام  
الفضل من الغدوة الى الظهور بل اليه ما بعده مع ان توسط مثل هذه  
منظومة لتخلل الحديث كما لا يخفى واما القرينة المرسله التي اوردها  
في غير النجاسات المقصود للتسوية في وجوب إعادة الفضل من تخلل الحدث  
الاصغر والاكبر فلو لا ارسال المكيين لنا عنها سند وجدة واستقصاء الحكمة  
في هذه المسئلة وتفصيل الاقوال فيها مبسوط في مظانته من كتب الفقهاء  
كان والذكي قدس الله روحه يميل اليه من هذا السيد المرتضى رحمه الله  
الاتمام والوضوء ولعله لاجد الاقوال والله اعلم بحقيقة الحال وما  
تضمنه الحديث التاسع من وجوب إعادة الفضل على من قدم غسل

على غسل راسه ما استدله الاحصاء على وجوب الترتيب فيه وكذا ما  
تضمنه الحديث الثالث والعاشر من عطف غسل البدن على غسل الرأس  
بثم ولم يصرح الشافعية بطلبها بوجوب الترتيب ثانيا فلا يشاء  
الشيخ قدس الله روحه الاجماع على وجوبه وهو الحق في هذا الباب ولا  
فا الحق ان الاحاديث في رد الة على الترتيب بالمعنى المشهور في الحق  
في الخبر المذكور ايات دللت على وجوب تقديم الرأس على الجسد اما البيهقي  
الشمال فغير صحيح بذلك ولا يبرأ من رارة ذلك على تقديم الرأس على العين  
ولم يتدل على تقديم العين على الشمال لان الواو لا يقتضي ترتيبا فانك لو  
قلت قام زيد ثم عمرو وظلاله ذلك على تقديم قيام زيد على عمرو  
واما تقديم عمرو على خالد فلا تكن فتمنا اليوم باجمعهم فيفتوت  
تقديم العين على الشمال ويجعلون شرطه في صحة الفضل وقد افق  
بذلك الثلثة واتباعهم انتهى كلامه طاب ثراه وهو كلام متين والله  
اعلم **القول الثاني** في بند من احكام غسل الجنابة وما يسوغ لتجنب  
وما لا يسوغ احد وعشرون حديثا **الاول** من الصحاح عبد الله بن عثمان  
عن ابي عبد الله ع قال لا يغسل اي من الجنابة فتيل له قد اقيمت لعملة في  
ما لم يصحبه الماء فقال ما كان عليك لو سكت ثم مسح تلك الموضع بيده  
عبد الله بن عثمان عن محمد بن علي الحلبي عن رجل عن ابي عبد الله ع عن ابيه



قال لا تنقض المرأة شعرها اذا اغتسلت من الجنابة **الشافعي** حكم بوجوب  
 قال سالت ابا عبد الله ع عن غسل الجنابة ثم وصفه قال قلت ان الناس يقولون  
 يتوضؤون وضوء الصلوة قبل الغسل فيقولون وقالوا في وضوء الغسل  
 فابلع **الشافعي** سليمان بن خالد عن ابي عبد الله قال سالت عن رجل احب  
 قبل ان يبول فخرج منه شيء قال سالت عبيد الله **الشافعي** محمد بن مسلم قال سالت  
 ابا عبد الله ع عن الرجل يخرج من احليله بعد ما اغتسل شيء قال فيغتسل و  
 يعيد الصلوة الا ان يكون بالقبول ان يغتسل فانه لا يعيد غسله قال  
 محمد بن **الشافعي** ابو جعفر ع من اغتسل وهو جالس قبل ان يبول ثم وجد بلكه  
 فقد انتقض غسله وان كان بال ثم اغتسل ثم وجد بلكه فليس ينقض غسله  
 ولكن عليه الوضوء لان البول لم يدع شيئا **الشافعي** سمرارة عن ابي عبد الله ع  
 قال كان رسول الله ص يتوضأ بعد ويغتسل بصاع والمد يمل ويصف  
 الصاع ستة اطلال وقد مر في مباحث الوضوء **الشافعي** سمرارة عن محمد بن  
 مسلم وابو بصير عن ابي جعفر وابي عبد الله ع انهما قالما يتوضأ رسول الله ص  
 بعد ما يغتسل بصاع ثم قال ما اغتسل هو ووجهه بوجهه امداد من ماء واد  
 قال سمرارة فقلت كيف صنع قال بدأ هو فغضب بيده في الماء قبلها فاف  
 فوجه ثم ضربت يدي فالتفت فوجهي اثم افاض هو فاغتسلت يدي على نفسي  
 فرفعا فكان الذي اغتسل به رسول الله ص ثلاثة امداد والذي اغتسلت

مدني وانما اجزا عنهما لانهما اشتركا جميعا ومن اغتسل بالغسل وحده فله  
 بدله من صاع **الشافعي** سمرارة عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال لا تغتسل الا  
 ولحيت يغسل في السجدة لا لا يغسل في السجدة ولا يغتسل في السجدة الا ان الله  
 تبارك وتعالى يقول ولا يحب الاعرابي يديل حتى يغتسل **الشافعي** عبد الله بن  
 عثمان قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يغتسل في السجدة ولا يغتسل في السجدة  
 المتابع يكون فيه قال نعم ولكن لا يصنعان في السجدة شيئا **الشافعي** ابو جعفر ع  
 قال لا يجوز جعفر ع اذا كان الرجل نائما في المسجد الحرام او مسجد المدينة  
 فاحلم فاصابه جنابة فليتم ولا يمر في المسجد الا مستيقظا ولا بان ان يمر في  
 حايير المسجد ولا يجلس في شيء من المساجد **الشافعي** عبد الله بن علي عن  
 ابي عبد الله ع قال سالت عن النسا والحائض والحبيبة والرجل يخط  
 القرآن قال يقرآن ما شاء **الشافعي** الفضيل بن عياض عن ابي جعفر ع قال  
 لا بأس بان تتلو الحائض والحبيبة القرآن **الشافعي** عبد الرحمن بن ابي عبد الله  
 قال سالت ابي عبد الله ع ان اكل الحبيبة قبل ان يتوضأ قال انما لكل كن  
 يغسل يده والوضوء افضل **الشافعي** سمرارة عن ابي جعفر ع قال سالت  
 اراد ان ياكل ويشرب يغسل يده ويغتسل ويغسل وجهه واكل وشرب **الشافعي**  
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يواقع اهله  
 اياما على ذلك قال ان الله يتوب في الاثم في سابعها ولا يدري ما يطرق من



البلية اذا خرج فليقتل **الثامن** عبد الله الحلي قال سئل ابو عبد الله عن  
 الرجل يتبع له ان ينام وهو جنب قال سكره ذلك حتى يتوضأ **الثاني** من  
 الحسان محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر الحجة والمناقب **الثاني** من  
 الثوب ويقرآن من القرآن ما شاء الا السجدة ويضاد من المسجد بمائة  
 يعقدان فيه ولا يقرآن المسجد من الحسين **الثاني** الحلي عن ابي عبد الله  
 قال لا بأس بان يتخضب الرجل وهو جنب **الثاني** من حجر من فائدة عن ابي  
 عبد الله قال سمعنا من شعرة من الجنبه سجدة تهوي في النار **الثاني**  
 من الموثقات سمعنا من مسلم عن ابي جعفر قال قلت لما يقرب من الجنه يقرآن  
 شيئا قال نعم ما شاء الا السجدة **الثاني** عن ابي عبد الله قال  
 لا بأس بالجنب وهو لا دينيا وعليه اسم الله **الثاني** دينا يستفاد من الحديث  
 الاول انه من سمى عن شيء من واجبات الطهارة لا يجزئ علينا تنبيهه عليه  
 الظاهر انه لا فرق في ذلك بين الطهارة وغيرها من العبادات لكن التعبد  
 بتمام التهور والنسيان فلهذا الامام عليه السلام قال في الحديث من اغترس في العلم  
 والتنبيه على عدم وجوب التنبيه المذكور باكمل الوجوه والافعال ويكون  
 ايضا ان يكون ذلك القابل في نفس الامر محظيا في ظنه عدم اصابه الماء  
 تلك اللعنة ويكون قول الامام عليه السلام ما عليل لو سكت وسجده على ما  
 اصطلحوا به في التعليم والتنبيه المذكورين والله سبحانه اعلم بما صدقنا

حديث  
 لا بأس بالجنب

ولعل اللعنة كانت من الجانب الايسر فلم يثبت الترتيب والسمح في قوله  
 الراوي ثم سمع تلك اللعنة بين الظاهر ان المراد به ما كان معه جريانا في الجملة  
 والظاهر للسمح على مثل ذلك مجازا الذي ان السبح والصلح حقيقة ان  
 لا يصدق شيئا مما على شيء من افراد الاخذ بكون ان يستبطن من هذا الحديث  
 خروجه من اخره شخص يا شغال عباد الله على نفسه وجب عليه قبول قوله  
 وانما ذكر في ذلك نقصان فان الله من قوله عدم اخره بتلك اللعنة  
 لو سكت انك لو لم تتخير في مهالها في تداركها فان الناس من سمعها  
 لا يعلمون وعلى هذا اصل الحديث وجوب قبول قول الخبر باشارة ذلك مطلقا  
 صدقه ام لا بد من عدالة كل محتمل ولعل الاكتفاء بالاذن اولى والله اعلم  
 وما تقدمه الحديث الثاني من عدم وجوب بعض المرأة شعها اذا اغتسلت  
 الجنبه هو المشهور بين الاصحاب رضي الله عنهم بل كلام الحق في  
 المعتدل انما قدم عليه واستفاد بعضهم منه عدم وجوب اصيل الماء الى  
 الشعر منه وفي دلاله الحديث على ذلك تأمل اذا لا يلزم من عدم وجوب  
 نفسه عدم وجوب غسله واعلم ان القول بعدم وجوب غسل مطلق الشعر  
 هو المعروف بين الاصحاب وقد استدل على ذلك باصالة براءة الله  
 وجوب غسله ويخرج عنه عن سبب الحديث ان طاعة الحديث الناح  
 عشر يعطى خلاف ذلك وقد روي الاصحاب عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

حديث  
 من اغتسل



شئ كل شعرة جنازة فيلوا الشعر وانفق البثرة وشيئا الشبهة في الكثرة  
حل الحديثين على ما اذا انقضت التخليل على اتصال الماء الى الشعر تارة و  
على التذليل اخرى وهو كما ترى والحق انه ان تحقق الاجماع على عدم جواز  
غسل الشعر فذاك والا فاثبات هذا الحكم بحجج ذلك لا يخرج عن اشكال  
وانما علم والحديث الثالث صريح في عدم الوضوء مع غسل الجنازة و  
الضيق في وصفه يرجع الى الحكم بركم الحكم وصف الغنيل الذي سأل عن  
عبد الله ع وربما استدلل بقوله ع في لحيته واي وضوءه انفق من الغسل  
وابلغ على عدم الاحتياج الى الوضوء في شيء من الاضغاث كما هو قول  
المرتضى رضي الله عنه وفيه ان الظاهر كون الاضغاث في الغسل للمعتمد فان الحديث  
عنه هو غسل الجنازة والحديث الرابع والخامس هما مستند الاصحاحين في  
وجوب إعادة الغسل على من وجد باللو شقيا بعده اذ لم يكن قد بارأ  
ظاهرهما عدم الفرق بين القعدة على البول وعدمه فلا بد من وقوع البول  
وعنده وبعض الفقهاء فرقا بينهما وانصوبوا بخسر الدائرة على السنتم  
هذه المسئلة مع ما ينوء عليها من الاحكام مشهورة وان كان ذلك  
فيستند بعض تلك الاحكام بحال واسع والصلوة في قوله ع ويصلي  
الصلوة المراد بها الواقعة بعد خروج البول وانما المتوسط بلبثه  
الغسل فيلبي ان لا يتأخر في صحتها لان الخارج حديث جديد ونفسك

ابن ابي ريس رحمه الله عن بعض اصحاب القول بلزوم اعادة تيمم قال  
شيئا التيمم طاب ثراه في المذكرى ولعل مستنده الحديث الخامس  
عن محمد بن هارون بن مسلم ويكره حمله على الاستحباب او على من صلى بعد وجوب  
البلل وربما يجتنب فساد الغسل الاول لان النبي باي حاله في خروجه لا في  
كما قال بعض العامة وهو خيال ضعيف لان التيمم هو الغسل مما  
خرج لا بما بقي ولهذا لو حبس لم يجز الغسل الا بعد خروجه عن الماء  
عند اكثرهم انتهى كلامه اعلى الله مقامه وما تضمنه الحديث السادس  
والسابع من وضوء النبي ع بمذروه بصاع فما استدلل به على استحباب  
بلوغ كل من ماء الوضوء والغسل ذلك المقدار وفي كلام بعض العامة  
ان معنى الحديث انه كان يتوضأ بمذروه من ذلك الصاع فيكون اغتساله  
بثلثة امداد وقصاده ع وقد فسر الشيخ في بيان الغسل الذي اشتمل هذا  
الحديث على ما ذكره بطل المذنبه قال فيكون تسعة ارطال بالعبارة  
وربما استغنا عن الحديث السابع تاذي الستة بحسبة امداد الرجل و  
المرأة المتشاكين في الغسل وحكمه ع بان من انفق بالغسل فلا بد له  
من صاع واحد مشمول على التأكيد والمبالغة في بلوغ ماء الغسل ذلك  
المقدار ثم الظاهر من هذا الحديث ان ماء غسل الفرجين محسوب من ماء  
الغسل حيث اورد ع في جواب السؤال عن كيفية الغسل وفي المنقوي



ان التقدير يحصل بعد الاختيار بل قبله وذلك يستلزم افعال ماء  
 ضل الفرجين في المقدارات والنجاة منه حج والله اعلم وما تشبه الحديث  
 الثامن من عدم جواز البث في المسجد المحيى هو المعروف من ذهب النجاشي  
 رضي الله عنهم ولبث في ذلك سوى سائر روحه الله فتدبروه على  
 كراهية وقد تضمن هذا الحديث التنبيه على الاستدلال على عدم جواز  
 بلاية الكرمية اعني قوله جل وعلا يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة  
 وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولوا ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا  
 فاما ما في الصلوة ح مواضعها اعني المساجد من قيل تنبيه الجمل باسم  
 الحال او على حرف مضاف والمعنى والله اعلم لا تقربوا المساجد في  
 حالين احدهما حال السكر فان الاغلب ان الذي ياتي المسجد انما  
 ياتيه للصلوة وهي مشتملة على اذكار واخوال ينسج السكر من الايمان بها  
 وجهها والحالة الثانية الجنابة واستثنى من هذه الحالة اذا كنتم  
 عابري سبيل اي ما رتب في المسجد المجتازين منه وتفسير الآية على  
 هذا الوجه منقول ايضا عن جماعة من خواص الصحابة والتابعين في  
 وجه اخر نقله بعض المستشرقين عن ابن عباس وسعيد بن جبيرة ورواه  
 بعضهم عن امير المؤمنين ع وهو ان المراد والله اعلم لا تقربوا في حالين  
 حال السكر وحال الجنابة واستثنى من حال الجنابة اذا كنتم عابري سبيل

التجديس

من النجاشي

تفسير الحديث

اي سافرين فيجوز لكم الصلوة بالتييم الذي لا يرتفع به الحدث وانما  
 يباح به التحول في الصلوة وحدها بان يصلي الله عنهم على الوجه الاول وما  
 يرجح على الثاني بطلانه من شايه التكرار فانه سبحانه بين حكم التحول  
 والآية في الآية ولما الرواية التي رويها عن امير المؤمنين ع فتم  
 وتبقى في الآية الكريمة وجبة التكليف بعض فضلاء من العبيد من النجاشي  
 في كتاب الله في الضاعات البدعية وهو ان يكون الصلوة في قوله  
 لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى على معناه الحقيقي ويراد بها في قوله جل  
 وعلا ولا جنبا الا عابري سبيل واضحا اعني المساجد فالتجديس في  
 الكتاب المذكور عند ذكر الاستخدام بعد ما عرفت بانه عبارة عن ان  
 ياتي التكلم بلفظه مشتركة بين حنينين متوسطه بين قريبين يستخدم كل  
 قريب منهما معنى من معنى تلك اللفظة وقد جاء في الكتاب العزيز ذلك  
 قوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى الآية فاستخدم سبحانه لفظة  
 الصلوة بعينين احدهما اقامة الصلوة بقربة قوله سبحانه تع حتى تعلموا  
 ما تقولون والاخر موضع الصلوة بقربة قوله جل شانه ولا جنبا الا  
 عابري سبيل انتهى كلامه وهو كلام حسن في ذاته ولا يفتقر عدم اشعار  
 الاستخدام بهذا المعنى بن الشاخرين من علماء المعاني ثم لا بعد تنزيل  
 ما تضمنه الحديث الذي نحن فيه على هذا الوجه فان كلام الامام ع





لا يابا. كما لا يخفى والله اعلم بحقائق كلامه وما تضمنه الحديث التاسع  
من ان الجنب والمجانين لا يضعان شيئا في المسجد بحول عند اكثر الاصحاب  
على التحريم وعند سائر على الكراهة والعمل على الشهور والله انه لا فرق  
في الوضع بين كونه من خارج المسجد او داخله وما تضمنه الحديث العاشر  
من تيمم الختم في احد المسجدين هو المعروف بين الاصحاب بقوله نعم و  
قول ابن زهره رحمه الله باستحباب ضعيف وعطفه عم اصابة الجنابة  
على الاحتلام بالقاء من تعريض السبب على التبدل في حقيقة الاحتلام ان  
يرى الانسان في منامه شيئا وليس جانا ان يرمى التي في حال النوم كما ينبغي  
الى بعض الافهام ولو كان معناه ذلك لفتح التعرير ايضا اذ الجنابة اوسع  
على خروج التي لا تفسر خروجه هذا وقد اختلفت سلب الاصحاب في العمل  
بهذا الحديث فبعضهم لم يقيوا وزعموا له لفظه ففصر الحكم على الختم  
ولم يجوز له الغسل وان كان منه في المسجد وكان في الكثير وضعت زمانه  
زمان التيمم ونعم من عدل الحكم الى كل مجتنب مستندا بعدم تعقل الفرق  
او جعل الغسل اذا سادى زمانه زمان التيمم او قصر عنه ولم يلزم منه نفس  
المسجد او شيء من الالية نظرا الى ان الحكم بالتيمم في الحديث بين على ما هو  
الغالب من عدم التاكيد في المسجدين وعمله بما هو المعروف من عدم شرطه  
مع القدرة على استعمال الماء وكان الذي قدس الله روحه يميل الى هذا

هذا الحديث  
في الصحيحين

هذا الحديث  
في الصحيحين

هذا الحديث  
في الصحيحين

ويؤيده وقلق ان الوقوف مع النص اقرب اليه الطواب والله اعلم بحقائق  
الحكامه ومجوم قوله عم في الحديث العاشر عشر بقوله ما شاء وانحصر  
في السنة الاولى لعمره الغريم وقصر عليه اطلاق الحديث الثاني عشر وتحريم  
الغريم واباحها اما اتفق عليه الاصحاب وانما اختلفوا فيما عداها  
فالمستعمل من سائر رضى الله عنه التحريم مطلقا وعن ابن البراء تحريمه  
على جميع ايات والاخ مع عليه الاكثر من جواز ما عدا الغريم بل نقل عليه  
الفتح والمحقق والمرئى رضى الله عنهم الاجماع وهذا ان الحديث نص صريح  
فيه والحديث الثالث عشر يدل على استحباب غسل اليد المنيحة اذا اراد كل  
وافضلية الوضوء وقوله عم انا لكسل اي يتشاقل عن الوضوء لعله  
يقول عن السنة العاشرين والمراد انكم تكسلون عن الوضوء ولما اهلون  
في فعله اذ اكلتم واتمجبني فيبقى اذا تكاسلتم في ذلك ان لا تكاسلوا  
عن غسل اليد والحديث الرابع عشر يدل على استحباب المضمضة وغسل  
الوجه ايضا وعلل ذلك قايهم مقام الوضوء والاولى عدم الفصل  
بين هذه الانعزال وبين الاكل والشرب بحيث لا يبقى بينهما ارتباطا في البقاء  
قاله بعض الاصحاب وهو جيد والحديث الخامس عشر والتادير عنهما  
المستند في كراهة نوم الجنين حتى يغسل او يتوضا وكذا انه عم اراد بقوله  
لا يدري ما تفرق من البلية ان موته في تلك النومة غير بعيد فيمكن ان اذا

هذا الحديث  
في الصحيحين



نام قبل الفصل ان يموت جنبا والتحدث لتاسع عشر يدل على ان في الجنب  
 والحائض المصحف ينبغي ان يكون من وراء حائل كالكم ونحوه ويمكن ان  
 الحكم الى عشر الجداية وان لم يكن معه فمخ واستدل العلامة في التتبع  
 وقبله المحقق في التعبير بهذا الحديث على تحريم قراءة التوراة والتجديدات  
 الاربع ولا يخفى ان الاستعاذه من الحديث الضعيف انما هو تحريم قراءة  
 نفس التوراة ولا دلالة فيها على تحريم ما عداها من التوراة الاربع والله اعلم  
 في الاختيار بما ينه عن دليله على ذلك لعل الجدي الاجماع كما مر ثم ينقل  
 المحقق في التعبير ان الذي يروي ذلك في جامعه عن النبي عن الحسن بن علي  
 عن ابي عبد الله يمكن ان يعتد بمن جاء بنبا الشيخين قدس الله روحهما  
 بان التوراة كثيرا ما تطلق على سورة التوراة فلهذا هو منظورهما في  
 الاستدلال بالحديث المذكور والله اعلم وما تضمنه الحديث انما هو  
 من نفي اليأس عن الاحتياط بالحجب ربما يستدل به على عدم كراهية له  
 والمحقق ان دلالة فيه على ذلك لا احاديث الدلالة فيه على الكراهة كثيرة  
 وان كانت غير نهية التوراة الى الكراهة ذهب الشيخان في المعتبرين وقد  
 من الكلام في تقليل المصنف كراهته بخلافه من الماء والبشر في بحث  
 الوضوء وما تضمنه الحديث لتاسع عشر من قوله من انما هو من  
 الجباية لعل المراد به مقدار المنع من البشر لا فضل الشعر فلهذا

اتفاقا قبل الاصحاح اربعون على عدم وجوب غسل الشعر وقد تقدم الكلام  
 فيه قبل هذا والله اعلم بحقائق الامور **الفصل الثاني** في غسل الحيض  
 يتعلق برودة من الاحكام وفيه فصول **الفصل الاول** في ما يعرف به دم  
 الحيض من خيره واقل الحيض واكثره واقل الطهر وما روي في مجاميعه  
 للقول وكون غسله كغسل الجنابة سبعة عشر حديثا **الفصل الثاني**  
**من استحباب** معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام في الاستحاضة ليس <sup>جان</sup>  
 من مكان واحد ان دم الاستحاضة بارد وان دم الحيض حار **الفصل الثالث**  
 من حرمة عن ابي عبد الله عليه السلام في خبر طويل دم الحيض ليس به خفا هو دم حار  
 نجس له حرمة ودم الاستحاضة دم فاسد بارد **الفصل الرابع** في سقته  
 قال مثل ابو جعفر عن رجل اقتصر امراته او امته فرأت دما كثيرا  
 يتقطع عنها يوميا كيف تقنع بالصلوة قال تسلك الكرسف فان خرجت  
 القطنه مطوقة بالدم فانه من العذرة تغسل وتمسك من القطنه **الفصل الخامس**  
 وان خرج الكرسف غسقا فهو من الطهر تقعد عن الصلوة **الفصل السادس**  
 خلف بجمار في حديث طويل عن الكاظم ع قال لا تستدخل القطنه ثم  
 تدعي اسليا ثم يخرجها الخليا فافان كان الدم مطوقا في القطنه  
 فهو من العذرة وان كان مستنقعا في القطنه فهو من الحيض **الفصل السابع**  
 في جدي قال صاحب الحسن ع عزادى ما يكون من الحيض فقال اذا



ثلاثة وابعد عشرة **الثاني** يعقوب بن قطين عن ابي الحسن قال  
اذا في الحيض ثلثة واقصا عشر **الثاني** صفوان قال ثلث ايام الحيض  
عن الحلبي ترى الدم ثلثة ايام او اربعة ايام انما في ثلث ايام  
**الثاني** محمد بن مسلم عن ابي بصير قال سالت عن الحلبي ترى الدم  
كانت ترى ايام حيض استقيما في كل شهر قال تسلسل عن الصلوة كما كانت  
في حيضها فاذا ظهرت جعلت **الثاني** عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله  
ان سئل عن الحلبي ترى الدم انك الصلوة قال نعم ان الحلبي ما قدت  
الدم **الثاني** الحسن بن زعيم الصنف قال قلت لابي عبد الله ع اقام والدة  
ترى الدم وهي حامل كيف تضع بالصلوة فقال اذا راها كما سالت الدم  
ما يحض عشرين يوما من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم الشهر الذي  
تعد فيه فانه لا بأس من الدم ولا من الطمث فتوضأ وتغسل بالكر  
وتغسل فاذا راها كما سالت الدم قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم  
او في الوقت من ذلك الشهر فانه من الحيض **الثاني** محمد بن عمار عن ابي عبد الله  
لا يكون الغرم في اكثر من عشرة ايام فاذا اقل ما يكون عشرة من غير  
الحا ان ترى الدم **الثاني** محمد بن عمار عن ابي عبد الله ع  
الي عبد الله ع امرأه تسال عن المرأة يستقر بها الدم فلا ترى حيضها  
غيره قال نعم السها ان دم الحيض خارج عبط اسود له دفع وحرارة

الاستحاضة اصفر باه باذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فذلك الحيض  
**الثاني** محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال اذا مات الدم قبل عشر ايام  
فهو من الحيض الاول فان كان بعد العشرة فهو من الحيض المستقبلي  
**الثاني** سليمان بن خالد قال قلت جعلت فداك الحلبي ربما طشت فقال نعم ان  
الولد في بطن امه غذا في الدم فربما كثر فيفضل عنه فاذا فضل وقت  
اذا دفعت حمت عليها الصلوة **الثاني** عبد الله بن يحيى الكاهلي عن  
الصديق ع قال سالت عن المرأة يحيا عنها زوجها فيحيض في الغسل  
تغسل قال قد جاءها ما يقيد الصلوة فلو تغسل **الثاني** محمد بن ابراهيم  
الحلبي عن ابي عبد الله ع قال غسل الحجاب والحيض واحد **الثاني** محمد بن عمار  
عن ابي عبد الله ع انه سأل عن المرأة يوافيها زوجها ثم تحيض قبل الغسل  
قال ان شئت ان تغسل فغسل وان لم تغسل فليس عليها شيء فاذا طهر  
اعتسلت غسل واحد الحيض والحجاب **الثاني** محمد بن ابراهيم  
من كان واحدا فغفر بهما في باطن المرأة حتى الفان فخرج كل منهما من  
خاصة والمراد بالحرمة اللزج الحاصل من حدة الدم ولعله هو المراد من  
الحرارة في الحديث الثاني عشر اذا التاسيس خير من التاكيد لا يقتضيان  
بالقاء والاضاء العجبة ان الة البكارة والعذرة يضم العين واسكان  
الذال البكارة ويستعملها الفقهاء في الدم الخارج عند الاغتسال **الطمث**



بفتح الطاء الحيفر والعبيط الخا لصا الطري ووجه دلالة تطويق الدم  
القطنة على كونه دم عذبة على ما في الحديث الثالث ان الانقضاء ليس  
الآخرق الجذلة الرقيقة المنتجة على لحم الرحم فاذا خرج الدم  
من جواربها بخلاف دم الحيفر والمراد بالفضل غسل الجنابة وامرها تائبا  
بالقطنة للتحفظ من تعدي الدم الى ظاهر الفرج في أثناء الصلوة ولا يخفى  
انه يمكن ان يستنبط منه وجوب عصب الجرح ومنع دمها من التعدي الى  
الصلوة اذا لم يكن فيه مشقة وسحب الكلام فيه انشاء الله تعالى وقوله  
في الحديث الرابع وتدمعها حليا اي تتركها وقتا صالحا والقطنة مطوقا  
يجوزكون بصيغة اسم الفاعل والمعقول وكذلك لفظة مستنقما و  
تحدد اقل الحيفر واكثره بالثلاثة والعشرة كما تضمنه الحديث الخامس و  
السادس مما اخلا فيه بين الاحصاء انما الخلاء في انه هل يشترط  
قالي الثلثة ام يمكن كونها في جملة العشرة والاول هو المشهور وارسلناه  
المرتضى له والاني من ذهب الشيخ في بريدنا بالثلاثة معداها من  
الزمان ولو بالتطبيق ونسب التوالي تارة بانصال الدم في الثلثة  
مستفادها من الزمان ولو بالتطبيق بحيث متى احتشيت بالقطنة واخر  
بعد هنيئة خرجت ملطخة واخرى فوجود الدم وقتا صالحا في كل الثلثة  
وان لم يكن مستمرا او رجعا فترقبها له في اول اليوم الاول واخر

الآخر جزء من أجزاء اليوم الاوسط وهذا التفسير لبعض ما نحن في التثنية  
قدس الله مرقه وهو غير بعيد وانما اعتبر وجود الدم في اول الاول واخر  
الآخر بما ثبت بالنقص والابحاح من انه لا يكون اقل من ثلثة ايام اذ لم  
يعبر بحدوده في المطرفين المذكورين لم يكن الاقل ما يحمله الشارع اقل  
فلا تغفل وما تضمنته الحديث السابع وما بعده من مجامعة الحيفر الحبل  
هو المشهور بين الاصحاب وعليه الصدوق والمرتضى والعلامة والشيخ  
به كثره وهو الاصح وابن القيم وابن ادريس على عدم مجامعته له وذلك  
عليه ضعيفه والشيخ في بريدنا تراها الحاصل في ايام عادتها حيفر  
وما تراء بعد العادة بعشرين يوما فليس يحيق والحديث العاشر يدل عليه  
وليس في الاحاديث المعبر ما ينافيه ولعل المراد بقوله ليس من الدم ان  
ذلك الدم ليس من الدم الذي يجمع في الرحم لتعدية الحيفر والحديث الحادي عشر  
يدل على ان اقل المطر عشرة ايام وهو مما اخلا فيه بين الاصحاب و  
القرع هو زينة الفتح والشم وبعض العربيين على انه بالفتح بمعنى الطهر  
يجمع ح على قرع كجرب وجرب وبالضم بمعنى الحيفر ويجمع ح على قرع  
كقفل واقتال والواسع الاشتراك بين المعنيين على كل من التقى وقوله  
فما زاد المتبادر منه ان المراد انه لا يكون اقل من عشرة فصاعدا وهو لا يخفى  
من اشكال الجيب المعنى للعل التدرج فالقرع ما زاد على ان يكون الفاء ضميمة



ايها اذا كان كذلك فالقمر ما زاد على اقل من عشرة وقوله من اقل ما يكون عشرة  
 الخ لعله انما ذكره للتوضيح ورفع ما عساه يتوهم من ان المراد بالقرع عشاء  
 الاخر ولقطه يكون ثمانية وعشرة بالرفع خبرا قلا والحديث الثالث عشر  
 استدلال به العلامة طاب ثراه في المنتهى على ان اقل الطهر عشرة ايام وبعده  
 في الاستدلال به على ذلك بعض الاحواب ولا يخفى اننا انما نتم اذا ثبت ان  
 اذا رأت الدم قبل اتمام عشرة ايام من انقطاع دمها وقصر عليه قوله  
 وان كان بعد العشرة وقد استدلال قدس الله روحه في الكفا بالمذكور  
 الحديث ايضا على ان كل دم تراه المرأة ما بين الثلثة الى العشرة ثم ينقطع  
 حصره في خبره بان استدلاله هذا انما يتم اذا ثبت ان مراده ما اذا رأت  
 الدم قبل اتمام عشرة ايام من ابتداء دمها فالاستدلال بهذا الحديث على  
 هذين المطالبين الذين يتواردان عليه تراود الضدين من هذا الله اعلم  
 الامور **الفصل الثاني** في نكاح من احكام الفجر وعلم الصغيرة واياها  
 وجوب قضاء الصوم دون الصلوة عشرة احاديث **الاول** من الصحاح  
 محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله ع عن المرأة ترى الصفرة في ايامها قال  
 لا تصلي حتى ينقضي ايامها فاذا رأت الصفرة في غيرها اياما توضأت وصليت  
**الثاني** محمد بن يعقوب بن حميد عن الرضا ع قال سالت عن الطائفة كم جلد  
 جلوسها فقال لا تنظر عدة ما كانت تحيض ثم تستظهر بثلاثة ايام ثم هي حائض

محمد بن يعقوب

**الثالث** محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع في الحائض اذا رأت دما بعد ايامها  
 التي كانت ترى الدم فيها فلتفقد عن الصلوة يوما او يومين ثم تسكت  
 فان سبغ القطنة دما لا ينقطع فلتفقد بين كل صلوة من غسل **الرابع** احمد بن  
 محمد بن ابي نصر عن الرضا ع قال سالت عن الحائض كم تستظهر فقال تستظهر  
 بيوم او يومين او ثلثة **الخامس** ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله  
 قال اذا بلغت المرأة من سنة لم تر حرة الا ان يكون امرأة من قرين  
**السادس** عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله ع قال سالت التي ينبت من الحيض  
 خسون سنة **السابع** محمد بن يحيى قال سالت ابا عبد الله ع عن الحائض  
 تظهر عند العصر تصلي الا في قال لا انما تصلي التي تظهر عندها **الثامن**  
 الحسن بن زارة قال سالت ابا عبد الله ع عن قضاء الحائض الصلوة ثم  
 يقضي الصوم قال ليس عليها ان تقضي الصلوة وعليها ان تقضي الصوم  
 ومما ان **التاسع** من الموثقات بنوس بن يعقوب عن ابي عبد الله ع في  
 امرأة دخل وقت الصلوة وهي طاهرة فاخرت الصلوة حتى حاضت قال  
 تقضي اذا ظهرت **العاشر** عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق ع قال ثلث  
 يزدجن على الوصال التي لم تحض ومثلها لا تحيض قلت وما حدها قال اذا  
 اظلمت اقل من تسع سنين والتي لم يدخل بها والتي قد نبتت من الحيض  
 مثلها لا تحيض قلت وما حدها قال اذا كان لها خسون سنة **الحادي عشر**

ثبت في  
 صحيح



دل الحديث الاول على ان الصفة في ايام العادة خير ترجيحاً للعادة  
 الحديث الثاني وما بعده على الاستظهار وهو مذهب الجمهور في كون الدم  
 حياً او طهراً بترك العادة بعد انقضاء العادة يوماً فصاعداً فقد  
 اطلق الاصحاب على ثبوته لذات العادة اذا كانت عادية دون العشرة  
 وتجاوز الدم عن ايام العادة وانما الخلاف بينهم في مقدار زمانه وقته  
 واستحبابه والمتفق ومن الاحاديث المعتبرة كونه الى الثلثة والمتأخرون  
 من الاصحاب على استحبابه ولا استعاد في وجوب العادة عليها باختيار  
 عدم الاستظهار ولا يلزمهم جواز ترك الواجب لا المبدل كما لا يخفى ثم لم  
 في هذا المقام تفصيل مشهور وهو انه اذا انقطع دمها على العاشرة كانت  
 ذلك كما شفا عن كون العشر حياً فتنقض صوم العشرة وان كانت قد  
 بعضها وان تجا وز العشرة كان ذلك كما شفا عن كون الزايد على العادة  
 وان صومها وصلوها بعد ايام الاستظهار كانا صحيحين ويجب عليها  
 قضاء ما اخلت به منها ايام الاستظهار والاخبار التي اطلقنا عليها  
 غير دالة على ذلك والله اعلم بما في الامور وقد دل الحديث الخامس على  
 مخالفة حكم القرشية لغيرها في سن اليأس وما استدلوا به بعضهم به على ان  
 حقها سنون عقيب الحديث السادس والعاشري لان بظاهرها على  
 ان هذا ليس بخسوف في القرشية وغيرها وهو قول الشيخ في النهاية و

وافقه المحقق في بحث العدة من مع واما في بحث الحيض فذهب الى انه  
 مستوفى مطلقاً وبه رواية ضعيفة والقول بالتفصيل مشهور بين المتأخرين  
 وجاءوا به الجمع بين الاخبار وقول النهاية غير بعيد وطريق الاحتياط  
 للعادة والعدة مما لا يخفى واما الحاق التطلية بالقرشية فلم اطلع في  
 الاخبار على ما يدل عليه وما تضمنته الحديث السابع من ان الحائض اذا  
 طهرت عند العصر لم تقبل الى العصر لعله يحول على ما اذا لم يبق من الوقت  
 سوى ما يجزئ العصر وما تضمنته الحديث الثامن من قضاء الصوم دون  
 الصلوة كما اتفق عليه الاجماع وفي رواية الحسن بن راشد قلت لا يجب  
 الحائض تقضي الصلوة قال لا قلت تقضي الصوم قال نعم قلت هذا من اجابة  
 هذا قال لم يزل قال س ابيس وقوله ما في الحديث العاشرة تركت  
 كالحال المراد به ان تركت من بعد الطلاق غير مشروط بانقضاء العدة  
 قد خالف السيد المرتضى وابن زهر روي عن ابي عبد الله في الصغير واليا بعد  
 عليها العدة اذا اطلقتا بعد المخور وتسلم في هذا الحديث على ما  
 في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى **الحديث الثامن** في باقي احكام الحائض  
 وما يورث فاعلم حال الحيض وما لا يورث ستة عشر حديثاً **الحديث الاول** من  
 الصحاح **الحديث الثاني** عن ابي بصير قال سمعتك كيف صارت الحائض تأخذ  
 من المسجد لا تصنع فيه لئلا تفسد الحائض تستطيع ان تنقع ما في يديها



في غيره ولا يستطيع ان يأخذها فيه **الثاني** ابو عبيد قال قال  
 ابو جعفر عن الطائفة سمع السجدة فقال ان كانت من الغرام فلتسجل اذا  
 سمعتها **الثالث** عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سالت عن رجل يقرأ  
 القرآن ويتجودا سمعت السجدة قال تقرأ ولا تسجد **الرابع** الحلبي عن ابي  
 عبد الله ع في الحائض ما جعل لزوجها منها قال تسجد باذان الى الركبتين  
 وتخرج سرتها ثم لها فرق الا اذا ركعت **الخامس** عن ابن زياد قال قلت لابي عبد  
 الله ما للرجل من الحائض قال ما بين التيمم ولا يوقى **السادس** عن ابن النعمان قال  
 سالت ابا عبد الله ع عن الرجل واقع امه وهي طامث قال لا تكسر فعل  
 ذلك فذهب الله ان يقرأها قلت فان فعل عليه كفارة قال لا اعلم فيه  
 شيئا يستغفر الله **السابع** عن ابن مسلم عن ابي جعفر ع في المرأة ينقطع عنها  
 دم الحيض في احزابها قال اذا اصاب زوجها سبق فليامرها بوضوء  
 فحجمها ثم يمتا ان شاء قيل ان يغتسل **الثامن** الحلبي قال قلت لابي عبد الله  
 الرجل يطلق امراته وهي حائض قال لا يطلق على غير السنة باطلاق **التاسع**  
 رفاعة بن موسى الخزاز قال قلت لابي عبد الله ع اشقوى الجارية فزعم  
 احبس طمئتها من فساد دم او رجم في رحم فتسقى الدماء لذلك فطمئت  
 بوجها ففجرت في ذلك فاني لا ادري من جيل هو ام من غيره فقال لا تفعل  
 ذلك فقلت له انما ارفع طمئتها شهرا ولو كان ذلك من جيل انما كان

الرجل الذي يجرل فقال ان النطفة اذا وقعت في الرحم يصير الى علقته  
 ثم الى مضغة ثم الى ماشاء الله وان النطفة اذا وقعت في غير الرحم لم  
 منها شيء فلا تسقها دواء اذا انفصل طمئتها شهرا وحياتها الذي كانت  
 فيه **العاشر** عن الحسن بن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر ع في الحائض  
 المحض من زواله اليابس ويقرأ من القرآن ما شاء ولا تسجد ولا يصلي ولا  
 يجتازين ولا تصدان فيه ولا يقرأان بالسجدة من الحسين وقد مر هذا الحديث في  
 بحث الحائض **الحادي عشر** عن زرارة عن ابي جعفر ع قال اذا كانت المرأة طامثا  
 فلا يجعل لها الشؤنة وعليها ان توضع الصلوة عند وقت كل صلوة ثم  
 تقعد في موضع طاهر فذكر الله عز وجل وتسجد وتكلم بكلمات كقوله  
 ثم يرفع حاجتها **الثاني عشر** زيد الشحام قال سمعت ابا عبد الله ع يقول في حقها  
 ان توضع عند وقت كل صلوة ثم تستقبل القبلة فيذكر الله عز وجل بمقدار ما  
 تصلى **الثالث عشر** داود بن فرقد عن ابي عبد الله ع قال سالت عن التعويد علق  
 على الحائض قال لا بأس بالعلق لقرانه وتكثيره ولا تصيبه يدها **الرابع عشر**  
 سماعة عن ابي جعفر ع انه قال العدة والحجر للمباشرة اذا ادعت صدقت  
**الخامس عشر** عن الموقفاة عبيدة بن بكير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ع قال  
 اذا احضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما اتفق موضع الذم **السادس عشر**  
 بن يعقوب عن ابي الحسن ع قال سالت عن الحائض ترى الطهر فيقع عليها ان يعطها



قبل ان يجادل قال لا بأس وبعد الغسل احتجبت **المراد** في الحديث الثاني على  
وجوب سجود الخاضعين عند سماع التوبة وبنيته ما رواه ابو بصير قال قال ابو عبد الله  
اذا فرغ من الغزاة وسعدت فاجتهد ان كنت على غير وضوء وان كنت سبيل  
كانت المرأة لا تضلي وسائر القرآن انت فيه بالخيار ان شئت سجودت وان شئت  
لم تسجد وقال الشيخ في بيان سجودها ان تسجد وتحتجبه للحديث الثالث وهو ما  
حمل على سجودات غير الغزاة بقرينه قوله ع تقرأ ولا تسجد اذا المراد بها  
تقرأ غير الغزاة واجاب بالعلامة في المنهاج في المنهاج من جهة سند وفيه نظر  
لا يخفى واخرى ان قوله ع ولا تسجد كناية عن التمسك بقراءة الغزاة التي  
التجوز فيها لقائه ع قال في قراءة القرآن ولا يقرأ العزيمة وهذا الحديث يحمل  
الحديث وان يكون قوله ع تقرأ ولا تسجد محمولا على التيمم من سجودها انما  
تقرأ الغزاة ولا تسجد والحديث الرابع يدل على ما ذهب اليه الرضا في  
شرح الرسالة من تحريم الاستماع من الخاضعين لما فوق الميزر وبنيته  
ما رواه ابو بصير قال سئل ابو عبد الله ع عن الخاضعين ما يحل ان يجلسوا  
تقرأوا انزال الركنين وتخرج ساقها وله ما فوق الاراء وما رواه عبد الله  
بن ابي عبد الله قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل ما يحل له من الطائفت  
لا شيء حتى تظهر وانكدة في سباق النبي للمعصية وضج الاستماع بما فوق العرة  
وتحت الركبة بالاجماع ففيه البلية واكثر الاوصياء على الكراهية وجعلوا

هذه الاحاديث عليها بما بينهما وبين الحديث الخامس والسادس والعاشر والحاد  
اخرى ضعيفة السند ولا بأس به والله اعلم وقد استفاد من الحديث الخامس  
المنع من طلي المرأة في دبرها وسجي البحث فيه في كتاب الملح انشاء الله و  
قوله ع لا يوقياي لا يدخل ولا نقاب الا دخال والحديث السادس يدل على  
عدم وجوب الكفارة على المجامع في الحيض وهو قول الشيخ في النهاية في جمعه  
جميع من تاخرى الاصحاح في قوله رواية زبارة عن احمدها ع قال سالت  
عن الخاضعين بانها تخرجها فقال ليس عليه شيء يستغفر الله ولا يعود ورواية  
ليث المرادي قال سالت ابا عبد الله ع عن وقوع الرجل على امراته وهي طائفة  
قال ليس عليه شيء وقد مضى ربه وفيه حسا لا كذا كالمفيد والصدوقين والرضا  
وابن ادرين وابن حمزة وابن العراج والشيخ في باب وطء وطء الى الوجوب  
بل نقل الرضا في حله وان ادرين اجماع الاصحاح عليه وبنيته رواية  
محمد بن مسلم قال سالت ع عن امراته وهي طائفة قال لا تصدق بل ينار  
ويستغفر الله ورواية ابو بصير عن ابي عبد الله ع قال لئن لم يأتنا فاعليه  
نصف دينار يتصدق به ورواية ثعلبي عن ابي عبد الله ع عن الرجل ينج  
امراته وهي طائفة قال لا تصدق على سكين بقدر شعبه والشيخ في باب  
حلى الزانية الاولى على الوطئ في اول الحيض والوسطى على الوطئ في وسطه  
والاخرى على الوطئ في اخره يحمل بعدد الشفع على ربع دينار مستندا



في ذلك بما رواه داود بن قزوين عن ابي عبد الله عليه السلام في كفارة الطيب ان الله  
يصدق اذا كان في اوله دينار وفي وسطه نصف دينار وفي اخره ربع  
دينار قلت فان لم يكن معه ما يكفر قال فليصدق على سكين واحد  
والا استغفر الله ولا يعزذ فان الاستغفار رقية وكفارة لكل من له  
بحد السبيل الى نعيم من الكفارة ثم انه طاب ثراه حل كذا من الحديث <sup>الشافعي</sup>  
وردا عن نزار بن ابي المردى على ما اذا لم يعلم الواسط في الحائض ثم قال  
وليس لاحد ان يقول لا يمكن هذا الاول لانه لو كان في هذه الاخبار محموله  
على حال النسيان لكانوا عليه لم يستغفروا به ما فعلوا ولا استغفروا من  
لانه لا يمنع الاطلاق القول عليه بانه عسى ولا تحت على الاستغفار من  
حيث انه فطر في القول انها هل هي طامث ام لا مع علم بانها لو كانت  
طامثا لحرم عليه وطهرها فهذا التعريف كان عاميا وجب عليه <sup>تتبع</sup>  
لا انه اقدم على ما لم يسن ان يكون قضا ثم قال والذي يكفر من هذا  
التاويل خبر ليس له المردى ان وقوعه عليها كان في حال الغسل فاجابته  
ابن عليه بن وقد عصى ربه انتهى كلامه اعلى الله عقابه وفيه من الكفر  
ما لا يقضي ومن ثم لم يفتقه الحق في التعريف لانه تاويل بعيد على روايات  
الكفارة على الاستحباب جها من الاخبار فانه لا بد مما يستخرج الشيخ وعلم  
المردى بالاجماع فلا تعلمه وكيف يتحقق الاجماع فيما يتحقق فيه التلازم

الاستغفار  
ومرارة

الاستغفار

ولو قال الخالف علمه قلنا لا تعلم انه لا غنا عن غيره ومع الاحتمال لا يفت  
وتوق بان الحق في خلافه انتهى كلامه طاب ثراه والتوقف في هذه المسئلة  
بحال والله اعلم بحقيقة الحال والحديث السابع والثامن عشرهما استدلال  
بهما على جواز الوطئ للحائض بعد طهرها وقبل الغسل وعليه اكثر الاحكام  
نصوا ان الله عليهم ولم يشترطوا في اياحه الوطئ سوى البقاء وحملوا  
الاخبار المتضمنة للمنفعة على الكراهة كرواية ابي بصير عن ابي عبد الله  
قال سالت عن امرأة كانت طامثا فرأت الطهر ايقع عليها ريقها قبل  
ان تغسل قال لا حتى تغسل وذهب الصدوق رحمه الله الى تحريم الوطئ  
قبل الغسل الا بشرط ان يكون الرجل شقيا اي شديدا يميل  
الى الجماع والثاني ان يغسل فرجها وذهب الشيخ ابو علي الطبرسي قدس الله  
في جميع البيان الى ان حل وطئها بشرط ان تنوض او تغسل فرجها بل  
قد كلفه يعلم ان هذا هو المذهب المعروف بين اصحابنا وله اعظم في اخبار  
بما يدل عليه وما ذهب اليه الصدوق رحمه الله ليس بذي المصلحة والمصلحة  
الصحيح صريح في اشتراط الامر من الذين ذكرها طاب ثراه وقوله قول  
بعض المشركين في قوله تعالى فاذا غطوا اي فاذا غسلوا فرجهم  
وليس تنزيل الاخبار المتضمنة للمنفعة عن الوطئ قبل الغسل على الكراهة باطل  
من تنزيلها على عدم حصول الشرط والله سبحانه اعلم وقد دل الحديث



الثامن على بطلان إطلاق الحائض وهو وضع وقاق وذلك مع التناول  
 وحصول الزوج أو حكمه وسقط الكلام فيه في كتاب الطهارة فائدة  
 الله تعالى والحديث التاسع يدل على المنع من سقي الدعاء الموجب للحائض  
 احتباس حجبها شهرا فصاعدا لا مكان حملها وإنما يستفاد منه الآية  
 اعلى عدم مجاهدة الحائض لعل وما تضمنته الحديث الحادي عشر  
 تفريجه احتبايا رضوان الله عليهم وهو يدل بظاهره على ما ذهب إليه  
 ابن بابويه من وجوب تلك الأفعال على الحائض كما تخطيطه نقطة على  
 الاحتجاب جلوه على الاستبراء كما هو الظاهر من الحديث الثاني عشر وهو  
 الاحتجاب وما تضمنته الحديث الثالث عشر من منع الحائض من التعويض  
 بعد أن يبيح طهره المنع من سقيها كتابة القرآن بطريق أولى والحديث  
 الرابع عشر يدل على قبول قولها في اقتضاء عتقها سواء كانت الحائض  
 أو لا شهر وعلى تحريم عليها بحد اختيارها بأنها حائض ولا خلاف  
 إذا لم يتمها بتفويض حقه وقد استدلت جماعة من الأصحاب على ذلك  
 بقول اختيارها ما يحضر بقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكفنن ما خلق الله  
 في أنفسهن قالوا ولو لا وجوب القول للمحرم الكتمان وانت خبير  
 المنع المأمور الملة اذ لبت بيعة ولا مبينة ولعل تكفيها بالآية  
 دلالة أخرى كما يجب على الشاهد عدم كتمان الشهادة وإن علم عدم

لا تعلمها

قول الحكم لها والله سبحانه اعلم **المطلب الثالث** في غسل الاستحاضة  
 والنفس وما يتعلق بهذين العنيتين من الأحكام وفيه فصول **الأول**  
 فيما يتعلق بالاستحاضة تسعة احاديث **الأول** من الصحاح معوية بن  
 عمار عن ابي عبد الله ع الحين والاستحاضة ليس يجزيان من مكان واحد  
 ان دم الاستحاضة بارد وان دم الحين حار وقد روي في بحث الحين **الثاني**  
 رواية عن ابي جعفر ع قال سألته عن الطامع فتعبد بعد ايامها  
 كيف تصنع قال تستطهر يوم او يومين ثم هي مستحاضة فلتغتسل و  
 تسترقق من ثوبا وتصل على صلوة بوضوء ما لم ينقد الدم فإذا انقذ  
 اغتسلت وصليت **الثالث** ابن سنان عن ابي عبد الله ع قال **المستحاضة**  
 تغتسل عند صلوة الظهر وتصلى الظهر والعصر ثم تغتسل عند المغرب **فصل**  
 المغرب والعشاء ثم تغتسل عند الصبح فيصلي الفجر ولا بأس ان يأتيها عليها  
 اذا شاء الا ايام حيضها فيعتزلها زوجها قالوا قال لم تغتسل امرأة  
 احشأيا الا عشرين مرة **الرابع** صفوان بن يحيى عن ابي الحسن ع قال  
 قلت له جعلت فداك اذا امكثت المرأة عشرة ايام ترى الدم ثم طهرت  
 فكثرت ثلثة ايام ظاهرا ثم رأت الدم بعد ذلك غسلت من الصلوة قال  
 لا هذه مستحاضة وتغتسل وتستدخل قطنه بعد قطنته ويجمع بين صلاتي  
 بصل ويأتيها زوجها اذا اراد **الخامس** معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال



المستحاضة تنظر ايامها فلا تنصلي فيها ولا تقربها بعلها فاذا اجازت ايامها  
 وراثة الدم يغيب الكرسف اغتسل للظهر والعصر ثم يغتسل هذه وتغيب هذه  
 وتغسل للصبح وتغتسل وتستفر وتغتسل وتغتسل في المجرى ما يرى  
 جدها خارج ولا ياتيا بعلها ايام قريبا وان كان الدم لا يشب الكرسف  
 فوضات وحملت الحجد وصلت كل صلاة بوضوء وهذه اياتها بعلها  
 الا في ايام حيضها **الثامن** الحائض ينغمس في الماء في اغتسل في كل يوم  
 ايام ولذي ترى الدم وهي حامل كيف تصنع بالصلاة قال فقال **ل** اذا  
 رأت الحامل الدم بعد ما يمضي عشرين يوما من الوقت الذي كانت ترى فيه  
 الدم من الشهر الذي كانت تتعدي فيه فان ذلك ليس من الدم ولا من الحيض  
 فلتوضا وتغتسل بالكرسف وتنصلي واذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذي  
 كانت ترى فيه الدم بتليل او في الوقت من ذلك الشهر فانه من الحيض  
 فلتسلك عن الصلاة عدد ايامها التي كانت تتعد في حيضها فان انقطع  
 الدم عنها قبل ذلك فلتغتسل وتنصلي وان لم ينقطع عنها الدم لان بعد  
 ان تمضي ايام التي كانت ترى الدم فيها يوم او يومين فلتغتسل وتغتسل  
 وتستفر وتنصلي للظهر والعصر ثم تنظر فان كان الدم فيها منها وبين  
 المعين لا يسيل من خلف الكرسف فلتوضا وتنصلي عند وقت كل صلاة  
 ما لم ينقطع الكرسف عنها فان طهرت الكرسف عنها فالي الدم وجب

عليها الغسل **ل** فان طهرت الكرسف عنها ولم يسيل الدم فلتوضا و  
 تنصلي واغسل عليها قال وان كان الدم اذا اسكت الكرسف يسيل من خلف  
 الكرسف صبيبا لا يرى فان عليها ان تغتسل في كل يوم وليلة ثلاث مرات وتغتسل  
 وتنصلي للغفر وتغتسل للظهر والعصر وتغتسل للغفر العشاء الاخرة **ل**  
 وكذلك تغسل المستحاضة فانها اذا فعلت ذلك اذهب الله بالدم عنها وقد مر  
 صد هذا الحديث في الفصل الاول **التاسع** حرارة قال قلت له انما تنصلي  
 تنصلي قال تستعد قد حيضها وتستفر يومين فان انقطع الدم والدم غلبت  
 واحتثت واستفررت وصلت فان جاء دم الكرسف فغسلت وغسلت  
 ثم وصلت الغداة بغسل للظهر والعصر تغسل والمغرب والعشاء بغسل **ل**  
 ان لم يجز الكرسف وصلت بغسل واحدت ما لم يجرى قال قلت له لو حاء  
 فان انقطع عنها الدم والافجى مستحاضة تصنع مثل النساء ولا تنصلي  
 على حال فان البقي **ل** قال الصلاة عاديكم **الاسم** محمد بن علي بن ابي  
 قال سالت عن المرأة تسح من فقال **ل** سالت ابو جعفر عن سالت رسول الله  
 عن المرأة تسح من فامرها ان تكون ايام حيضها لا تنصلي فيها ثم تغتسل **ل**  
 تسعد من خلفه وتستفر ثم تنصلي حتى يخرج الدم من وراء الثوب **ل**  
 على بزيها وانما لا يكتب اليه امرأة طهرت من حيضها او نفاها من اول شهر  
 رمضان ثم استحاضت وصلت وصامت ثم رمضان من غير ان تغسل

قال قلت له  
 في الصلاة  
 محمد



المستحاضة من الغسل لكل صلوتين قبل مجز صومها وصلواتها ام لا تكف  
تقتض صومها ولا تقضى صلواتها لان رسول الله كان يامر فاطمة و  
المؤمنات من شأنه ذلك **القول** دل الحديث الثاني واخر الحديث <sup>الثامن</sup>  
على حكم الاستحاضة القليلة من وجوب الوضوء عند كل صلوة والمشي  
انه يجب مع ذلك ابدال العتلة ولعل هذا يستثنى من العترة بخا  
ما لا يتم فيه الصلوة ولم اظهر في الاخبار ما يدل عليه صريحا ولكن مع  
العلاقة في المنتهى بانه لا خلاف عندنا في وجوب ابدال الوضوء <sup>فليقتل</sup>  
المراد به غسل المحض ولا يجب ان يكون المراد من امرها بالاستيقاظ من  
نفسها ان تغشى بقطعة جديدة وقوله ما لم ينفذ الدم بالذال المعجمة  
الظن ان المراد به ما لم يبق الكرسف واما <sup>ثقت</sup> التي فيها الكرسف لا يسل  
هي المعبر عنها بالموتطة فالأكثر على انه يجب فيها مع احوال القليلة الغسل  
لصلوة الصبح فقط واستنباط ذلك من الاخبار المعبر <sup>الاج</sup> من اشكال  
بل الظاهر ما سادها للعلم الثالث المعبر عنه بالكثرة في وجوب الاغتسال  
الثالث كما ذهب اليه ابن الجبيل وابن ابي عمير والمحقق في المعبر و  
العلاقة في المنتهى وهو المستفاد من اطلاق الحديث الثالث والرابع  
الخاصين بالقطعة اياها في قوله في الحديث الخامس فاذا اجازت اياها  
يجوز كونها فاعلة ومفعولا والاحتشاش استدخال الكرسف ونحوه بحسن الدم

والاستغفار بالياء المثلثة والغاء من استغفر الكلب اذا دخل فنبأ  
تخفيفه والمراد به ان يعمد الى خرقه طويلا فشق احد طرفيه من قدام  
يخرجها من بين يديه او تشد طرفيه الاخر من خلفه والعرب يستعملون هذه  
الحكمة المحيضة وقوله هو وتغشى بصبوطة في بعض نسخ التهذيب المعتمدة  
بالسين المعجمة المشددة وفي بعضها تحتج بالفاء المنة من فرق والباء الموحدة  
وتدبر على الاول بوجه آخر مشددة بالفتحة بقا لها الحش على غير هذا  
للتحفظ من غدر الدم حال السجود وفي الصحاح الحش العطاسة تعظيمها  
المرأة مجيها وفي القاموس الحش كسب ومجرب كساء غليظ ابيض صعب  
يتزين به وتقر على الثاني بالاحتشاء وهو جمع الشاقين والغد من الصد  
بجماعة ونحوها يكون ذلك موجبا لزيارة تحفظها من غدر الدم وفي  
بعض نسخ التهذيب لا تحشى والمراد انها لا تختص بالحشا ولعل النسخ الاول  
اصح والفعل في قوله وقضم غدا في السجدة معني الاخذ  
لذلك وقضمها وان جعلت الفم من المستعمل في فتحه الى التفتين و  
الواو في قوله هو ما رجبها خارجا والحال وقد تضمن هذا الحديث  
وصايقاه اباحة وطلي الاستحاضة وهو ما لا خلاف في جوازها في الجملة  
انما الخلاف في اشق طهرها بتوقف عليه صلوة من الغسل والوضوء ففي  
بعض الروايات التحفيف ما يدل عليه وقلة الاحاديث المعبره بالاطلاق



الجواز وسبيل الاحتياط واضح والحديث الشافعي يدل على أن الشك  
 إذا لم يجرأ منه القطنة إذا احتملتها ولم يصل إذا طرأ عليها غسل عليها  
 وأما عليها الوضوء وإن سال بطلح القطنة فعليها الغسل وإن  
 تجاوزه الدم القطنة المحتملة وسال عنها فعليها الإحصال للثبوت وربما  
 استدرك به على وجوب غسل واحد في الاستحاضة المتوسطة وهو كما ترى  
 ولا يخفى أن لفظه من في قوله من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم لا  
 الغاية وفي قوله من الشهر الذي كانت تعد فيه للتبعض أي حال كون ذلك  
 الوقت من الشهر ما تضمنته الحديث التابع من التقسيم المراد به التقسيم  
 والاستظهار والغسل في قوله عني آخره وإن لم يجز لكرت وصلت بغسل  
 واحد كما يمكن أن يرد به غسل الاستحاضة يمكن أن يرد به غسل النفا  
 فالاستدلال به على وجوب غسل واحد في المتوسطة مدخول وقوله عني  
 الحديث الثامن استحاضا أي يمتنع بها الدم وقد يترى أنه حديث  
 الظاهر لئلا يله على أنها إذا انقضت عاداتها وغسلت الحيض واستغفر  
 لا يجزئ عليها غسل آخر للصلاة إلى أن يخرج الدم من وراء الثوب الذي استغفر  
 به وهو يقتضي إحقاق المتوسطة بالقليلة في عدم وجوب غسل الدم  
 أن يقال أنه إنما يدل على أنها إذا اغتسلت واستغفرت وضعت من  
 حكم الحيض ولكنها تعلم عدم نفاها فانه لا يجزئ عليها أن تنفقد الدم

كل إن فعل ما يقتضيه من تركه بل وفعل ما تعلمه المستحاضة بالقليلة بناء على  
 أصالة عدم خروجه دم بعد الغسل زائد على أقل مراتب الاستحاضة وأنه  
 يجوز لها الاستمرار على عدم يقين حال الدم إلى أن ينفذ من وراء الثوب الذي  
 استغفرت به فتبين حاله وفعل ما يقتضيه من تركه ولم يظهر من الغسل  
 أنها لم تنفقد حال الدم في الإنشاء وحلت حصول الحالة المتوسطة له  
 يجزئ عليها الغسل بمقتضاها ما لم يكن متروك الظاهر غايية ما يمكن أن يقال  
 للفرق فيه حال واسع والظاهر وقد استدرك بالحديث التاسع على أن  
 المستحاضة إذا نكحت بالاحتياط التهاوية لم يخرج صومها وقيدت بالأصل  
 التهاوية أو لا يدخل الغسل لليلة المستقبلية في صحة صوم يومها لما هو  
 الماحل لليلة الماضية فقد توفقت بعضهم في منخلية في صوم يومها  
 للمستقبل وغسل بعض ما فيها المتأخرين قدس الله روحه بأنها أن قد  
 غسل الجربيل أجزاء من غسل العتاة ومن وان احتجنا إلى الجربيل  
 وهو غير بعيد لكن أصل اشتراط صوم المستحاضة بالغسل محل تأمل فإن  
 هذا الحديث مع إضراره معلول لضعفه إيجاب قضاء الصوم والمساواة  
 ولا قامت بهما على ذلك التفسير والتجسس عليه على أنه لا يمكن مالمه بأن  
 عليها الغسل لكل صلاة وهو كما ترى وربما حل على أن ما تضمنته من أنها  
 لا يقتضي الصلاة قضاء أنه لا يجزئ عليها قضاء جميع الصلوات لأن بعضها



كان في ايام الحيف وهو بعد حمل جلام فان الصلوة في نزل السابيل  
 يكون تصومها وصلواتها المراد بها الصلوة التي انت بها في شهر رمضان  
 هو الزمان الذي استخاضت فيه كما يدل عليه قوله طهرت من حجبها او  
 نقاسها من اول شهر رمضان فليس الجلام في الصلوة التي تعدت عنها  
 ايام حجبها قبل دخول شهر رمضان وانما خلق الحجاب في قوله من اول  
 شهر رمضان للحيف والنقاس فمع انه من هذا الجلام بمراعاة الجهد  
 نقاسا وانما علم بحجاب في الامور **الفصل الثاني** في النقاس سمعنا ابا  
**الاناس** من الصالح من ازاره عن ابيهما قال قلت للنساء تكفن عن الصلوة  
 ايامها التي كانت تكفن فيها ثم تغتسل كما تغتسل المخاصة **انما** ازاره  
 قال قلت للنساء متى تغتسل قال تغتسل ايام حجبها وتغتسل يومين  
 فان انقطع الدم ولا اغتسلت واغتسلت واستغثرت وصلواتك  
 وقد مر في بحث الاستحاضة **انما** سمعنا من ابيها قال قلت لابي عبد الله  
 كم تغتسل النساء حتى يغتسل في ثلثي عشرة ثم تغتسل وتغتسل ويغسل **الاناس**  
 ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله يقول تغتسل النساء تسعة عشرة  
 فان رأت دما صفت كما تصنع المخاصة **انما** سمعنا من ابيها  
 عبد الله قال سالت عن النساء كم تغتسل فقال ان اسما بنت عميس  
 رسول الله ان تغتسل الثلثي عشرة ولا بأس ان لا تغتسل يوم او يومين

**السادس** من الحسن الفضيل بن يسار ولد له عن ابيها قال قلت  
 كيف عن الصلوة ايام اقرانها التي كانت تكفن فيها ثم تغتسل وتغسل  
 المخاصة **الاناس** من الوثقات زادة عن ابي عبد الله قال قلت للنساء  
 ايامها التي كانت تغتسل في الحيف وتغسل يومين **انما** سمعنا من ابيها  
 عن ابي عبد الله عن في المرأة تصيبها الطلق اياما او يوما او يومين فتري  
 البضة او دما او لا يغتسل ما لم تغتسل فان غلبها الوجع فغاسها صلو لم  
 تغتسل على ان يغسلها من الوجع فغاسها فغسلت تلك المصاة بعد ما ظهر  
**الاناس** يونس بن يعقوب قال سمعت ابا عبد الله يقول يغتسل ايام  
 التي كانت تجتصن ثم تغتسل وتغسل وتغسل **الاناس** الاحاديث في تحديد  
 متخالفة كما ترى الا انه لا خلاف بين اصحابنا ان الله عليهم في انه  
 لا خلاف له فجاز ان يكون لحظة وانما الخلاف في المأكلة والمصفاة من  
 الحديث الاول والثاني والسادس والسابع والسادس ان لا يجاوز عشرة  
 والى هذا ذهب الشيخ وابو الصالح وابن البراء وابن ادريس والمفيد  
 في اخر قوليه ومن الحديث الثالث فالحاجس اثنا عشر وعشرون قال  
 الصدوق وابن الحميد والرقني وزادة والمفيد في قوله الاخر ومن الحديث  
 الرابع ان تسعة عشر ولا يحضر في ان احدا من اصحابنا قال به والعادة  
 في الحج كما دام الحج بن اكبر هذه الاخبار فجل الثمانية عشر للبداءة

الاناس من الصالح من ازاره عن ابيها



واعاد ذات العادة فعادتها والشيخ في ييب اورواخبار استخالفه سوى ما  
 ذكرناه فبعضها يدل على الاستدلال بالثلاثين وبعضها الى اربعين فلهذا  
 وقال بعد ما اورد الحديث الخامس انه لا يدل على ان ايام النفاس ثمانية  
 عشرة وانما يدل على انه امرها بعد الثاني عشرة بالاعتسال وانما كان  
 فيه حجة لوقال ان ايام النفاس ثمانية عشرة يوما وليس هذا في الخبر  
 ثم انه قد مر انه روجه لحد في تقرير الجواب عن الاخبار الثلاثة على الا  
 مادة  
 على العشرة فقال ولنا في الكلام على هذه الاخبار طرق احدها ان هذه  
 الاخبار اخبار احاد مختلفة الالفاظ متضادة المعاني لا يمكن العمل  
 على جميعها لتضادها ولا على بعضها لانه ليس بعضها بالعمل عليه او لا  
 من بعض والثانية انه محتمل ان يكون هذه الاخبار صحيحة مخرج الحقيقة  
 لان كل من يخالفنا يذهب الى ان ايام النفاس اكثر مما نقوله وهذا  
 اعتقلت لفاظ الحديث كاختلاف العامة في مذاهم فكانهم هم  
 كل قوم منهم على حسب ما عرفوا من انهم ومذاهم والثالثة ان لا  
 يستمع ان يكون السائل سلم عن امرأة استعملها هذه الايام فلم تغسل  
 فامروها بعد ذلك بالاعتسال وان تغسل كما تقوله المتخاضة ولم يدل  
 على ان ما فعلت المرأة في هذه الايام كان حقا هذا كلامه بل غلط ثم  
 ان طاب لراه اي كلامه بمرفوعة ابراهيم بن هاشم قال سالت امرأة

ابا عبد الله فقال اني كنتا تعد في ثمانين يوما حتى افتتوا  
 ثمانية عشر يوما فقال ابو عبد الله ولم اقول ثمانية عشر يوما  
 فقال رجل للحديث القوي روي عن رسول الله ص انه قال لاسماء بنت عميس  
 فنت تحجدي ابيكر فقال ابو عبد الله ان اسماء سألت رسول الله ص  
 وقال لها ثمانية عشر يوما ولو سألت قبل ذلك لامرها ان تغسل وتغسل  
 كما تفعل المتخاضة هذا وربما يعترض معترض على قوله طاب لراه في الظن  
 الاول ان هذه الاخبار اخبار احاد بل اخبار راقية على عدم تجاوز  
 العشرين اخبار احاد غير بالغة حد التواتر كما ان الفرق والجواب انه  
 قد مر روجه لم يرد بقوله هذه الاخبار اخبار احاد انما لم يبلغ حد  
 التواتر بل اراد انما لم يقرن بشي من المومرات التي ترجح العمل بمضمونها  
 فان عنده ان الخبر الذي لم يبلغ حد التواتر على حد من يرتبها لا يدرى بواقعة  
 دليل العقل او الكتاب والسنة المقطوع بها او كان موافقا لما وقع عليه  
 الاتفاق فهذا لا يطلق عليه خبر الاحاد بل حقه في وجوب العمل به بالمتواتر  
 وضبطه عن تلك الموثقات فمذهبيته خبر الاحاد وقد مر هذا لا  
 صلاح في صورته كما لا يستبصار والمراد هنا هو المعنى الثاني وانما  
 الاخبار بالاحاد الثلاثة على عدم تجاوز العشرة فقد ايدت عنده بموافقة  
 ما وقع الاجماع عليه والخلو في ان اكثر انقاس ايسر اقل من عشرة



فانما الخلوص في الزايد فوجوب العمل بالجمع عليه كذا قال الطائفة في  
المستبصار والله سبحانه اعلم **المطلب الرابع** في غسل الاموات فيكون  
الاحكام المستقمة على الموت والمتاخرة عنه وتواتر المرض والعيادة  
واذا بها وذكر الموت وقية مقدمة وفصول سبعة **الفصل في ثواب**  
الريض وقيامته ومقدار جوارحه العايد عنه واستحبابه عليه واخوات  
بمرضه ليجوده واذا له العوار في الرجل عليه والتمتع في الوصية و  
ذكر الموت اعاننا الله تعالى عليه ثلثة عشر حديثا **الاول** من الصحاح عبد الله  
بن مسعود عن ابي عبد الله ع قال ان رسول الله ص رفع راسه الى السماء فلقب  
فقبل له وارسل الله رايك ترفع راسك الى السماء فتبسمت قال ثم حجت  
من لم يكن هبط من السماء الى الارض يلقيان عبدًا صالحًا من فوق فيصلي  
كان يصلي فيه ليكتب له عمله في يومه وليتة فلم يجداه في صلاة ففعلنا  
الى السماء فقالا لربنا عبدك فلان المؤمن الله ما في مسأله فكاتبته  
عمله ليوميه وليتة فلم نضيه ووجدناه في حيا لك فقال الله عز وجل  
اكتب العبد مثل ما كان يعمل في صحته من الخير في يومه وليتة ما دام في  
حيا في فاق على ان اكتب له اجر ما كان يعمل اذ احببته عنه **الثاني** يعقوب  
بن وهيب عن ابي عبد الله ع قال لا اتيام من عادمي متابعين يصح شيعة  
سبعون الف ملك فاذا قد غمرت الرحمة واستغفروا له حتى يمسي وان

سنة كان له مثل ذلك حتى يصبح **الثالث** من الحسن عبد الله بن مسعود قال  
سمعت ابا عبد الله ع يقول ينبغي للريض منكم ان يؤذن لغيره بمرضه  
فيجوده فيخرجهم ويخرجوا فيه قال قيل له نعم هم يخرجون فيه  
بمشاهير اليه فكيف يخرجهم فهم قال فقال باكتسابهم الحسنات بايمانهم  
فتخرجهم فيكتب له بذلك عشر حسنات ويرفع له عشر درجات و  
يجي عنه بها عشر ثواب **الرابع** يونس قال قال ابي الحسن ع اذا مرض  
احدكم فلياذن لنفسه من خلون عليه فانه ليس من احد الا وله عذر  
استجابة **الخامس** عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله ع قال لا العيادة  
مراقاة او حيا فاقه **السادس** جميل بن صالح عن ابي عبد الله ع انه سئل  
عن حد الشكاة للريض فقال ان الرجل يقول حمت اليوم وسهرت البارحة  
وقد صدق وليس هذا شكاه وانما الشكوى ان يقول ابليت بما لم يبتل  
به احد ويقول لقد اصابني ما لم يصيب احدا وليس الشكوى ان يقول حمت  
البارحة وحمت اليوم ونحو هذا **السابع** ابو الصلاح قال قال ابو جعفر  
سهر ليكة من مرض افضل من عباد سنة **الثامن** محمد بن مسلم قال قال ابو  
جعفر ع الوصية حق وقد اوصى رسول الله ص فينفي السبل ان يوصي **الثاني**  
حماد بن عثمان عن ابي عبد الله ع انه قال ما من ميت يحضر الوفاة الا اراد  
عليه من بصره وسعه وعقله للوصية وهي الراحة التي بقا لها راحة



الموت في حق كل مسلم **هذا** من سالم عن ابي عبد الله قال  
انتم انما مضيتموا لولا النبي لم اذع لنا ربك يرفع عنا الموت فذمهم  
الله عنهم الموت فكثر واكثر ضاقت عليهم المنازل وكثر القتل واجمع  
الرجل يعلم اياه ربه وانه وحيدة ويوصيهم ربهم فثقلوا  
عن طلب المعاش فقلوا لولا ان يردنا الى حالنا التي كنا عليها  
نقيم ربه فردهم الى حالهم **هذا** من ابي عبيدة قال قلت لابي عبد الله  
ما انتقم به فقال يا ابا عبيدة اكثر ذكر الموت فانه لم يذكره انسان الا  
رعد في الدنيا **هذا** من سالم قال لا ابو عبد الله عما اهل  
بيت شعروا ولا من لا وملك الموت يتصرف في كل يوم خمس مرات **هذا**  
على بن رباح سمعت ابا الحسن يقول اذا مات المؤمن بك عليه الصلاة  
وتعاقب الارواح التي كان يعبد الله عليها وابواب السماء التي كانت يصعد بها  
فيها وتلم في الاسلام فله لا يسكنها شيء لان المؤمن حصون **هذا**  
كحصون سور المدينة **هذا** ما تقدمته الحديث **هذا** من ابي عبد الله  
منها ما كان يعلمه ايام صحته ورد به اخبار كثيرة عن اصحاب العصمة ساء  
الله عليهم وفي بعضها انه لا تكتب عليه التثنية ما دام مرصفا فقد روي  
في الكتاب عن ابي عبد الله قال اذا صعد ملك العبد الى ربه الى السماء  
عند كل ساء يقول الرب تبارك وتعالى ماذا اكتبها بعد في مرضه فيقول

الشكاية فيقول ما ائسفت عبيدي ان حبسته في حبس من حبس ثم اسفه  
الشكاية اكتبها لعبيدي مثل ما كتبتا لك كتابا له من الخير في صحته ولا تكتبها  
عليه سيئة حتى اطلقه من حبس وروي عن الكاظم ع انه قال اذا مرض المؤمن  
او حيي الله عز وجل الى صلحك شألا لا تكتب لعبيدي ما دلتهم في حبس وروى  
ذينا وروي الى صلح العبد ان اكتب لعبيدي ما كنت تكتب له في صحته من  
الحسنات والمراد من قول الملكين بعدناه في حبسك انا وجدنا محروما  
من افعاله الامارية كالمربوط بالحبال وقد روي الحديث الثاني على ان عيادة  
المرضى في صدر النهار واخره سواء في ترتيب الاجر وربما يستغادر من ذلك  
انما شاع من انه لا ينبغي ان يعاد المريض في السماء لاجل عيادة ربه وروي القاسم  
انه قال لاجل عيادة في جمع العين ولا في اقل من ثلثة ايام ولقطة في  
في الحديث الثالث للمبينة والمشيح من عني المشي وما تقدمته الحديث  
لخامس من تقدير العيادة بعواقب الناقه او حجبها الظن ان الشك فيه  
من الراوي ويحتمل كون الاجام والتقدير يقع من الامام ع والمراد به  
الناقه الوقت المقتل من حليتها لانها تحلب ثم تترك سويجه يرضعها  
الفصيل لتدوم تحلبها ثم يرضعها اطاله العايد جلوسه عند المربي  
وقد ورد في ذلك اخبار عديدة فمن الصادق ع انه قال تمام العيادة للمريض  
ان يضع يده على رجليه ويجعل القيام من عندنا فان عيادة التوكي اشد



على الرضين من وجهه وعز أمير المؤمنين ع إذا قال ان من اعظم العباد اجاب  
عند الله عز وجل ان اذا عاد اخاه خفف الجوارح الا ان يكون الرقيق  
ذلك ويرويه ويسأله ذلك وما تضمنه الحديث السادس من تحديد الشكاية  
المراد بها انما زاد على ذلك ما ذكره من عمل القواب وقيل ورد عن الصادق  
انه قال من مرض ليلة فقبلها بقبولها كثيرا الله عز وجل له عباد ستين  
سنة فقال له رجل ما معنى قبولها قال لا يشكو انما احبها فيها الى احد  
الشكاية على وزن صولة مصدر بمعنى الشكوى وما في الحديث العاشر من  
قوله ع ويؤخرون المراد به غفل او سآختم وازالة الاقدار عنهم وكان  
ان يراى به الوضوء الحقيقي اذا عجز واعن مباشرة بانفسهم وما في الحديث  
الثاني عشر من تصفح حلق الموت لعل المراد به انه ينظر الى صفحات وجوه  
نظرا لمتى يحل اول اجلهم والمستظلم لمرأته سبحانه فيهم والمقصود في قوله  
في اخر الحديث الثالث عشر لان المؤمنين حصون الاسلام كحصون سور  
المدنية لها لعل المراد بها الابراج التي يكون في الاسوار والله سبحانه  
**الصلوة في الاغتسال** وقيل في الاغتسال عباد الله عشرة احاديث **الاول** من الاغتسال  
سليمان بن جعفر قال رأيت ابا الحسن ع يقول لانه القسم ثم يأتي ما قرأه  
عند راس اخيك والصفات صفات حتى تستتمها فقراء فلما بلغ امر الله  
خالقا ام من خلقت فحق الحق فلما سجد وسجدوا قبله يعقوب بن جعفر

فقال له كما فهم الميت اذا نزل به نقرا عنده ليرة القرآن الحكيم فصر  
تأمرا بالصافات فقال يا بني لم تقرأ عندك وروى عن موشى بن موشى  
واحدة **الثاني** عبد الله بن زياد عن ابي عبد الله ع قال اذا عسر على الميت  
وترعه وتربى اليه مصاة الذي كان يصلي **الثالث** من الحان زراة  
قال اذا اشتد عليه الترع فضعه في مصاة الذي كان يصلي فيه أو  
**الرابع** سليمان بن خالد قال سمعت ابا عبد الله ع يقول اذا مات لاحد  
ميت فصبوه بخاء القبلة وكذلك اذا غسل يحمله موضع الغسل فبأ  
القبلة فيكون استقبال بطنه وجهه الى القبلة **الخامس** ابن ابي  
عزير هيم الشيعري وعزير واحد عن ابي عبد الله ع قال في توجبه الميت  
يستقبل بوجه القبلة ويجعل قدميه مائلي القبلة **السادس** الحلبي عن  
ابي عبد الله ع ان رسول الله ع دخل على رجل نزيها شام وهو يقضي فقام  
رسول الله ع قل لا اله الا الله العلي العظيم لا اله الا الله الحكيم الكريم  
سبحان الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما بينهما وثبت  
العرش العظيم والحجرات رب العالمين فقال رسول الله ع الحمد لله  
الذي استنقذه من النار **السابع** زراة عن ابي جعفر ع قال اذا ذكرت  
الرجل عند الشراخ فلقنه كلمات الفرج لا اله الا الله الحكيم الكريم لا اله  
الا الله العلي العظيم سبحان الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع



وثالثهم وما بينهما وما تحتها وديب العرش العظيم والعرش العظيم  
 قال وقال ابو جعفر عليه السلام لو ادركت حكمه عند الموت لشفعتني فقبلكم  
 عبد الله بما اذا كان شفعه قال نلقته ما انتم عليه **الثامن** حقيق بن  
 المجزعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال انتم تلقون موتاكم عند الموت لا اله  
 الا الله ونحن نلقون موتانا نحن رسول الله **التاسع** الحلي عن ابي عبد  
 الله عليه السلام اذا حضرت الميت قبل ان يموت فلقنه شهادة ان لا اله الا الله  
 لا شريك له وان محمد عبده ورسوله **العاشر** يحيى بن شابور قال سمعت ابا  
 عبد الله عليه السلام يقول في الميت تدعى عناء عند الموت فقال ذلك عند حياطة  
 رسول الله صلى الله عليه وآله ثم قال اما ترى الرجل يرى ما يشاء ويحكم  
 فتدعى عنه لذلك ويحكم **الحادي عشر** يحيى بن النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في الميت اذا دبر عليه ثوبا وتزك بالبناء للمفعول اي حضره ولو  
 وما تفعله الحديث الثاني والثالث من ان النفل في المصلى مشروط  
 القزع هو المعروف عليه بحمل اطلاق جماعة من الاحباب استحبابه في  
 المصلاة والحديث الرابع والخامس مما استدلل به جماعة من الاحباب  
 على ما هو المشهور من وجوب التوجيه الى القبلة حال الاحتضار وربما  
 استضعف بان ظاهرهما انما هو توجيههما اليها بعد الموت **السادس** ابو حمزة  
 في الوجوب ذهب الشيخ في الخلاف الى الاستحباب وهو قول السيد

فان ادريس وتبعه ما الحق في المصير **السادس** ان يقال ان الظاهر جريان قوله  
 اذ لمات واذا غسل على وتبره واحدة واستحب بان اطلاق الميت على  
 المشرق على الموت شياع في الاستعمال كثير في الاخبار كما في الحديث الثاني  
 الثامن والتاسع والعاشر والظاهر ان الحمل يستبرئ بمعنى الامر والاولى عند  
 المخرج عن المشهور وقوله في الحديث الرابع ضيقه تجاه القبلة كناية  
 عن توجيهه اليها ويقال تعدت تجاه زيد اي لقاءه والظاهر ان المراد بفتح  
 للفعل الحفرة التي يجمع فيها ماء الفضل والمستقبل بالبناء للمفعول اي  
 الاستقبال وقوله في هذا الحديث على وجوب التوجيه الى القبلة حال  
 الفضل اي وكثير من الاحباب على استحباب ذلك ويحيى الكلام فيه انشا  
 ثانيا وقوله في الحديث السادس والتاسع على استحباب لقين الحضر على  
 القريح ويستفاد من اخبار الحديث السابع استحباب لقين الاقرار بالاشهاد  
 وهو المراد من قوله ما نلقته ما انتم عليه وفي رواية اخرى عن ابي حمزة  
 انه قال لو ادركت حكمه قبل ان تقع النفس فوقها الموتى كانت شفيع  
 بما ذكره ادركته وقدرت نفسا وقدرت نفسا فقال له ابو بصير جئتكم  
 وما ذلك الكلام قال هو والله ما انتم عليه فلقنوا موتاكم عند الموت  
 ان لا اله الا الله والولاية وفي رواية اخرى لقنه كلمات الفرج والشهادتين  
 والاقرار بالامر واحدا بعد واحد حتى يقطع عنه الكلام وقد عرفت

في الحديث  
 حقيق بن



الرواية بقلي تكرار التلحين مرة أخرى إلى أن يعجز الميت عن متابعة الملقن  
فيما يقول له وما تضمنته الحديث العاشر من معانية رسول الله ص عند الموت  
فكرور في احاديث متعددة وفي بعضها دلالة على انه يعاين امير المؤمنين  
امير المؤمنين في المصوبة المية في مخاطبة الحادث المصداقي التي انما  
ياحار هذا من حيث يرى من مؤمن او شاخص قلة مشهورة وفي ذلك  
الذي يجب اليه عليه مذكورة **الفصل الثاني** في كيفية غسل الميت  
واذا به ثمانية عشر حديثا **الاول** من الصحاح ابن مسكان عن ابي عبد الله  
قال سالت عن غسل الميت فقال اغسله بماء وسدر ثم اغسله على امر  
ذلك غسله اخرى بماء وكافور ووزيرة ان كانت اغسله الثالثة بآء  
قراح قلت قلت غسله بماء قال نعم قلت يكون عليه ثوبا قال  
قال ان استطعت ان يكون عليه قميص فغسله من تحته وقال للميت ان  
الميت ان يلبث على يده الخرق حين يغسله **الثاني** يعقوب بن يعقوب قال  
سالت العبد الصالح عن غسل الميت افيه وضوء الصلوة ام لا فقال  
غسل الميت بدماء برافقه فغسل بالخرق ثم يغسل وجهه ورأسه بما  
لست له ثم يغمس عليه الماء ثلاث مرات ولا يغسل الا في قميص يستره  
يده ويصير عليه من فوقه ويجعل في الماء شيئا من سدر وشي من كافور ولا  
يعصر طمعه الا ان يخاف شيئا فربما يصبغ بغير ان يعصر ثم يغسل

الذي غسله وده قبل ان يكفه من المتكئين تلك مرات ثم اذا كفته اغتسل  
**الثالث** عن ابي عبد الله ع قال الميت يبدأ بوجهه ثم يوجه  
وضوء الصلوة **الرابع** علي بن جعفر عن اخيه موسى ع قال سالت عن الميت  
في القنطرة قال لا بأس وان يستبرئ من الجنات **الخامس** محمد بن الحسن  
قال كتبت الى ابي محمد العسكري ع هل يغسل الميت وما في الذي يصعب  
يدخل في ذلك كيف يوقع يكون ذلك في بلع **السادس** زيادة قل قال  
ابن جعفر لا يغسل الماء الميت **سابع** يعقوب بن يعقوب قال سالت ابا الحسن  
الرضا ع عن الميت كيف يوضع على القبر وجها ووجهه نحو القبلة او  
يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة قال يوضع كيف يشاء اذا طهر وضع  
يوضع في قبره **الثامن** عبد الله بن ابي عبد الله ع قال سالت ابا عبد الله ع  
عن الخمر يورث كيف يضع به قال ان عبد الله من الحسنات بالاجزاء  
مع الحسين ع وهو محرم ومع الحسين ع عبد الله بن القاسم وعبد الله بن جعفر  
وصنع كما يصنع بالميت وغسل وجهه ولم يصبه طيبا قال وذلك في كتابي  
**التاسع** محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع واي عبد الله ع قال سالت ابا عبد الله ع  
كيف يضع به اذا مات قال يغسل وجهه ويضع به كما يضع بالحي والميت  
انما لا يفرط طيبا **العاشر** عن الحسن بن الحسين بن خالد قال سمعت ابا عبد الله ع  
قال يقول اذا مات احدكم ميت فنجوه نجاة القبلة وكذلك اذا غسل الخبيث



وقد مر في الفصل السابق **الحادي عشر** سليمان بن خالد قال سألت أبا عبد الله  
 عن غسل الميت كيف يغسل قال بآء وسدر وأغسل جسده كله وأغسله آء  
 بآء وكافور ثم اغسله أخري بآء قلت تلك مرآت قال لا يغسل قلبه فما يكون  
 عليه حين يغسله قال إن استعملت أن يكون عليه قيص يغسل عن تحت القيص  
**الثاني** الحلبي عن أبي عبد الله قال إذا أردت غسل الميت فاجعل بينك  
 وبينه ثوبا يستر عنك عورته ما قيصا وأما غيره ثم بدأ بكفنه و  
 تغسل رأسه ثلاث مرات بالسند ثم سائر جسده وأبدأ بشقه الأيمن فإذا  
 أردت أن يغسل وجهه فخذ خرقة نظيفة فلفها على يدك اليسرى ثم  
 أدخل يدك من تحت الثوب الذي على فم الميت فأغسله من غير أن تدخل  
 عورته فإذا فرغت من غسله بالسند فأغسله مرة أخري بآء وكافور  
 وشي من خرطوشه اغسله بآء تحت غسله الحثي حتى إذا فرغت من ذلك  
 غسلت جعلته في ثوب عظيم ثم جففته **الثالث** ابن أبي عمير عن بعض  
 أصحابه عن أبي عبد الله ع قال لا يمر من الميت شعرا ولا ظفرا وإن سقط  
 منه شيء فاجعله في كفنه **الرابع** زرارة قال قلت له ما ميت وهو  
 كيف يغسل وما يجزيه من الماء قال لا يغسل عنقه وأحدا يجزي ذلك  
 نجاسته وأغسل الميت لائما حتمت أن اجتمعا في حرمه واحدة **الثاني**  
 إبراهيم بن عمر عن أبي عبد الله ع ما من مؤمن يغسل مؤمنا ويقول وهو

ربيع بن عوف عن عوف بن الأعمى أنه عنه **الثاني** عن أبي عبد الله ع عن بعض أصحابه  
 عن أبي عبد الله ع في المرأة تموت وتخرج الولد في بطنها يشق بطنها أو  
 يخرج الولد قال فقال نعم ويحاط بطنها **الثاني** عن ابن أبي عمير عن  
 إبراهيم بن موسى عن أبي عبد الله ع قال سألت عن المرأة إذا ماتت في بطنها  
 تغسل قال لا يغسل الطاهرة وكذا الحائض وكذا المجنونة فما يغسل غيبه  
 واحدا فقط **الثاني** عبد الرحمن بن أبي عبد الله ع قال سألت أبا عبد الله  
 عن الميت يكون عليه الشعر فيخلق عنه أو يخلق قال لا يمر منه شيء  
 اغسله وأدفعه **الثاني** ما دل عليه الحديثان الأولان والحديثان  
 الثاني عشر من تنثيل أعمال الميت هو المعروف بين الأصحاب بصح  
 الله عليهم وقد دل بعض هذه الأحاديث على وجوب الترتيب بين  
 هذه الأعمال أيضا وقول سدر أن الرجل يغسل فاحدا بالفرج  
 البالي حتى يضعف وليس فيما تفقده الحديث الرابع عشر والثاني  
 حجة له كما سذكره وما تفقده الحديث الأول من قوله بآء وسدر  
 وبآء وكافور قد استفاد منه بعض شائخنا قد بر الله إمامهم شراط  
 بقاء ماء كامن من الخطين على الإطلاق كما هو مقتضى إطلاق لفظ الماء  
 واستدل العلامة طاب ثراه على ذلك بأن الغرض هو التطهير والمضاد  
 غير مطهر ولا شئنا الشبه بنور الله مرقده في الذكر بعد إيراد



العلامة ان المفيد رحمه الله قد رد المدعى بطل ونحوه وابن البراج بطل ونقص  
واتفق الاصحاب على تركه وهما يوهان الاضافة ويكون المظهر هو القراح  
والفرض من الاولين هو الشطيف وحفظ البدن من الهوام بالاجازة لان  
دائمتة نظره ها انتهى كلامه وما تضمنته من اضافة الذرية الى الكا  
محول على الاستجاب وفي قوله ان كانت ذرة اشعار بعد تمسكها  
والذرية على ما قاله الشيخ في التبيان نبات قصيب الطيب هو تصحيحها  
من الهند كما في قصيب الشارب قال في طوبه يعرف بالفتح يعنى الغاف  
فتح الميم المشددة والحاء المهملة او يفتح الغاف واسكان الميم وقال ابن  
ادريس هي نبات طيب غير الطيب للمعروف وتسمى القحطان بالضم والقديرة  
قال المحقق في الاعتبارها الطيب المسحوق انتهى والمراد من القراح بالفتح  
لأنه الخالي عن الخليلين لانه كل شيء حتى الطين القليل الغير المحتج  
عن الاطلاق على ما توهمه بعضهم من قول بعض اللغويين القراح هو  
الذي لا يشوبه شيء وقد دل هذا الحديث والحديث الثاني وانما دعي  
على رجحان التفسير من وراء التعيين بل طاهر الحديث الثاني وجوب  
ذلك ورجحان على ناكذ الاستجاب بالنظر عدم احتياج طاهر التعيين  
الى العصور كما في الخبر الذي قد رتبها عودة الميت وما تضمنته الحديث الثاني  
عشر من انفا غاسل خرقته على يده مما لا خلاف في رجحان عن عمل في

الميت قال شيخنا في الذكرى وهل يجب حمل ذلك لان المسركا لنظر بل  
اقوى ومن ثم نشر حجة المصاهرة دون النظرا ما يأتي بدنه فلا يجب  
الحقة قطعها وهل يستحق كلام الصادق عليه السلام بشرا انتهى وعدم تعرضها  
في الحديث الثاني للوضوء مع ان قول يعقوبيا عما كان عنه يعطى بظاهرها  
عدم وجوبه ويؤكد ما روى عن الباقر ان غسل الميت مثل غسل  
وقاها روى الصالح وجوب طاهر الظاهر الحديث الثالث وحمله الشيخ على  
الاستجاب وجعله في به الحوط وقال في طوبه وقد روى انه يوضو الميت  
قبل غسله فمن عمل بها كان حيا غير ان عمل الطائفة على هذا العمل قد  
انتهى ولعل الاستجاب يظهر كما عليه المتأخرون وانما ما روى من قول  
الصادق عليه في كل غسل وضوء الا الجنابة فغيره الى على الوجوب اذا لا  
يلزم من كون فيه وجوبه ويكفي في استثناء الجنابة عدم استجاب فيها  
والنظر ان المراد بالمرافق العورتان وما يليهما والحرص من جنم الحاء والراء  
وسكونها الاثنان بضم الهاء وقوله ان الجنابة يشاء فيها اي لا  
ان يخاف الغاسل من خروج شيء منه فيما بين الغسل والدفن والحديث الثاني  
سند الاصحاب في كراهة ارسالها الغسل الى الكتيبة وعدم اليأس  
بالبلوعة وفي خبر سليمان بن خالد السابق ما يدل على استجاب ارساله  
الى حفرة معدة له وما تضمنته الحديث السابع من قوله ما يوضع كونه



هو سئل بعض على ثلثا القائلين بعدم وجوب الاستقبال بالميت حال  
وحكم الاحاديث الدالة بظاهرها على وجوبه كحديث الثامن من  
الثاني استقبال ياطن قديمه القبلة وخبر يونس اذا اردت غسل الميت  
فضعه على المغسل مستقبل القبلة على الاستجاب واليه ذهب المحقق  
العلامة وشيخنا الشهيد في البيان وشيخنا الشهيد الثاني في شرح المشايخ  
وكلام الشيخ في طائفة في الوجوب حيث قال لا تعرف القبلة ولعبة  
اليها في الصلوة واستقبالها عند الذبحة واحتضار الاموات وعظيم  
والله ذهب الشهيدان في القدوس وشرح الشرايع وهو غنا وشيخنا  
الشيخ على اعلی الله ذلك واستدل عليه في شرح عذرة الامير قال  
ولا ينافيه ما سبق في قوله في موضع كيف تيسر لان ما تقتضيه الحجج  
واستضعفه شيخنا الشهيد الثاني في شرح الارشاد بما حاصله ان مقتضى  
قوله في موضع كيف تيسر التحيز في جهات الموضع وهو نيل وجوب  
الاستقبال وانت خبير بما لا يقابل ان يقول ان الظن من قوله في موضع  
كيف تيسر التحيز بين الموضعين الذين ذكرهما السائل اعني توجيهه الى  
القبلة على هيئة المحتضر او على هيئة المجرى فالجواب به ما اجابنا عليه من  
الامر من فني الحديث دلالة على انه اذا تيسر توجيهه على هيئة المحتضر  
وتيسر التوجيه على هيئة المجرى فلا عدول منه لانه احد توجيهي الميت

قائل

قائل والظن ان هذا هو مراد شيخنا الشيخ على اعلی الله قدره والاصح بقوله  
الاستقبال والله سبحانه اعلم والامور في الحديث الثامن بالباء الموحدة  
والمراسم موضع وما تضمنته الحديث الثالث عشر من النبي عز من شأنه  
الميت فظفر بمحل عند الاكثر على انكره فقا لولا ان كان محل راسه وعانة  
وتسريح لحته وقلم اظفاره واستبطامه في الكراهة ظفر شعر الميت اليه  
وحكم ابن حزم بتحريم الحلق والنقص والقلم وتسريح الرأس والحية وهو  
مقتضى هذا المعنى ونقل الشيخ الاجماع على انه لا يجوز نقص اظفاره ولا شطيفها  
من الوسخ بالخلول ولا تسريح لحته وبما حمل كلامه على تأكيد الكراهة  
هو في غير تطبيق الاظفار من الوسخ جيدا ولما فيه تشكيك وان دخل في  
عموم المعنى من الظفر ليجلولة الوسخ بين الماء والبشرة ويكن القول  
بان هذه ليجلولة مشغرة ههنا وفي مراسل الصدوق عن الصادق <sup>عليه السلام</sup>  
اظفاره ويؤيد ما ذكره العلامة في بحث الوضوء من المنتهى من احكام العمل  
وجوبه في الوضوء لان مسح الاظفار يستعادة فاشبه ما بينه الشعر من  
الوجه لانه كان يجب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسحاه اعلم وما  
تضمنته الحديث الرابع عشر والسابع عشر من قوله في غسل عذله واحدا  
وتماضي به لسلافة في الاكتفاء بالغسل الواحد بالفرج ورد بان المراد بال  
لوحة عدم تعدد الضل ببللها بنية غسل الميت واحد شرعه وان قلنا



صنفه بل الظاهر غسل واحد من ثلث غسلات لمن ثلثة غسلات فقل  
قول الصادق عليه السلام ما وسد ثمره على ان ذلك غسله اخرى فاعلم  
الثالثة بالترجيح ربما يشترط بذلك ولعلنا عقوق عقوق في الحديث الرابع  
عشر مضمون بان باللعولية المطلقة او باضاد ان قال بخبره ويجوز كونها  
مبتداء من محذور في الخبر وبالعكس والتقدير ظاهر والمجوز في قوله عا  
على الله عنه يعود الى الفصل ويحتمل عوده الى الميت والله اعلم **مسألة**  
في تقبيل الرجل بمحاربة وكلين الزوجين صاحبه وتقبيل العظام التي تقطع  
وعدم تقبيل الشهيد اربعة عشر حديثا **الاول** من الصحيح منقول قال  
سالت ابا عبد الله عن الرجل يخرج في السفر معه امراته اجلسها قال  
نعم وانته واخذه ونحو هذا يلحق على عورتها خرقه **الثاني** عبد الله بن  
قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يصلح له ان ينظر الى امراته حين توت  
او يجلسها ان لم يكن عنده من جلسها وعن المرأة هل تنظر الى مثل ذلك عند زوجها  
حين يموت فقال لا بأس بذلك انما يفعل ذلك لاهل المرأة كراهة ان تنظر  
الى شيء يكرهه **الثالث** محمد بن مسلم قال سالت عن الرجل يجلس امراته قال  
نعم من وراء الثياب **الرابع** ابو الصلاح الكنازي عن ابي عبد الله في الرجل  
يموت في السفر في اجلسه امراته قال لا بد من ذلك ولا يجلس والمرأة تكون  
مع الرجال تلك المأزلة تدفن ولا تغسل الا ان يكون زوجها معها فان كان

زوجها معها غسلها من فوق الذنوب **الخامس** الحلبي عن ابي عبد الله عن ابيه  
عن المرأة توت في السفر وليس معها زوجها ولا شيء قال تدفن كما هي عليها  
وعن الرجل يموت وليس معه زوجته ولا شيء قال يدفن كما هو عليها **سادس**  
عبد الله بن ابي عمير قال قلت لابي عبد الله عن الرجل يموت في السفر مع  
ليس معه من رجل كيف يصنع به قال يلغنه لقا في ثيابه ويدفنه ولا يغسله  
**السابع** علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عن قال سالت عن الرجل ياكل السبع  
والطير حتى يظن عظامه بغير لحم كيف يصنع به قال يغسل ويكفن ويصل عليه و  
يدفن فاذا كان بضعين صلى على النصف الذي فيه التلي **الثامن** من الحسن  
الحلبي عن ابي عبد الله انه سئل عن الرجل يموت وليس معه من يغسله الا  
النساء قال يغسله امراته او ذواته ان كانت له ويصلي النساء التاء  
عليه صا وفي المرأة اذا ماتت يدخل فيها يده تحت قميصها فيجسها  
**الثاني** محمد بن مسلم قال سالت عن الرجل يغسل امراته قال نعم انما يغسلها  
تغسلها **الثالث** اسمعيل بن جابر ورواية عن ابي جعفر قال قلت له كيف دأبت  
الشهيد يدفن بدمائه قال نعم في ثيابه بدمائه ولا يغسل ولا يصل ويؤتى  
كما هو ثم قال دفن رسول الله ص عمره في ثيابه بدمائه التي اصابها  
ورداء النبي ص برداءه فغسل من بجله فداها له باذن فطحه عليه وصلى  
عليه سبعين صلاة وكبر عليه سبعين تكبيرة **الحادي عشر** رايان بن علقم قال



سمعت ابا عبد الله ع يقول الذي يقتل في سبيل الله يفتن في شيابه ولا يصل  
 الا ان يدركه السلون وبه سبق ثم يموت بعد فاته بغيره ويكف عن الخط ان  
 رسول الله ص كفن حمزة في شيابه ولم يغسله ولكن صلى عليه **الثاني**  
 سلم عن ابي جعفر ع قال اذا قتل قاتل فلم يوجد المأثم بالاعظم لم يغسله  
 وان وجد اعظم بالعلم صلى عليه **الثالث** من الموقوفات احسن زعمار عن  
 ابي عبد الله ع قال **الرابع** احسن بالمرءة حتى يضعها في قبرها **الرابع**  
 سمعت عن ابي عبد الله ع قال سالت عن السقط اذا استوت حلقته كجب  
 عليه الفضل والحد والكفن قال نعم كذا للجب اذا استوى **القول**  
 دل الحديث الاول على عواز تغيبه الرجل زوجته وجميع محاربه ان جازنا  
 قوله ع ونحو هذا نصوبا بالعلم على انه وامخته معقولة فيلزم انه وام  
 ومن هو مثل كل من هذين الشخصين في الهيبة وج يكون قوله ع يلحق  
 عوارها خلة جلة ستانته لكن الاظهر انه مرفوع بالابناء وجملة يلقى  
 خبره والاشارة بهذا الى الرجل والعق ان مثل هذا الرجل الفضل كذا من  
 هو كذا يلحق على مرفوعة خلة وعلى هذا فتدبر الحكم الى بقية المحارم بعد  
 التالي بالعرف ودرجاته يوجد في بعض نسخ الكتاب ونحوها بدل ونحو  
 هذا ثم لا يخفى ان هذا الحديث كما صرح في ان تغيب الرجل زوجته  
 محاربه لا يجب ان يكون من وراء الثياب وان ستر العورة كاف وشيئا

الشهيد في الذكرى وقبله العلامة في المنتهى جلاله دليل على كونه من  
 وراء الثياب وهو كما ترى نعم كرامة الحديث الثالث والرابع والثامن  
 على ان تغيب الرجل زوجته يكون من وراء الثياب وهو المشهور بين  
 الاحباب ولم يشترط اكثرهم عدم المائل وهو مقتضى إطلاق الحديث  
 الثالث وفي الحديث التاسع دلاله طاهرة عليه والتج في كتابي الانساب  
 على اشتراطه واما تغيب المحارم فقد قطعوا بكونه من وراء الثياب  
 اشتراط عدم المائل ولا بأس به والمراد بالمحارم من حرم نكاحه مؤبدا  
 منسوبا ونساع او مصاهرة وقيد التأييد لاخراج اخت الزوجة وبنت  
 غير المدخول بها وفي شرح الارشاد للشهيد الثاني طاب ثراه ان  
 توقف كل نكاحهما على مفارقة الاخت والام لواقفي دخولهما في المحارم  
 لزم كون نساة العالم محارم للترجيح اربعا هذا كلام وفيه مناقضة  
 لطيفة لعدم تحريم النكاح المنقطع على ذي الاربع ولو قال لزم كون  
 ذوات الاربع محارم للامكان لكان أولى واطلاق ذي المحرم في الحديث  
 الخامس على ذات المحرم اما قبل الشخص كما طلق ذي القرابة في  
 الحديث الثامن على ذات القرابة او لشاكلة ما قبله وقد دل الحديث  
 التاسع على ان اعظم الميت المجرى عن الرحم كالميت في الامور الثلاثة والله  
 ان المراد بمجموع عظامه كما هو مقتضى الجمع المضاف فلا يدل على حكم بعض

في كتابي  
 الانساب

في كتابي  
 الانساب



العظام وانا قول شيخنا الشيباني رحمه الله في الذكرى ان العظام في هذا  
 الخبر يصدق على التامة والتافئة فهو كما ترى والاولى استفاذه حكم  
 بعض العظام من الحديث الثاني عشر واستفاذه تغليظها بطريق الاولوية  
 ويمكن ان يستنبط من معنى قوله صلى الله عليه وسلم على النصف الذي فيه القلب انه لو  
 وجد القلب وحده لكان حكمه كذلك ايضا ويكون هذا في قوة الاستثناء مما دل  
 عليه الحديث الثاني عشر من عدم الصلوة على النجم المجرد عن العلم وقد اوضح  
 الحديث الثامن ان مجزئته لا على الميت ليس قسيلا فلو بعد ان يستنبط من  
 لواشترك اثنان فالنصف يتولاها القلب دون الصاب وما تضمن الحديث الثامن  
 والمجدي عشر من عدم تغسيل الشهيد ودخنه بيا به مما اخلاف فيه بين  
 الاحباب والظاهر ان الفرق بين الصغير والكبير لا طلاق النفس ولا مكان في  
 قلبه بدو واحد اطفال ولم ينقل امر النبي صلى الله عليه وسلم بتغسيلهم واما استدلال شيخنا  
 في الذكرى على ذلك بانه قد نقل مع الحسين وانه الرضيع بالعلمة  
 غسله فهو كما ترى وعدم الوصلة الى الماء ومثله المهر زمان يجزئ واما عدم  
 تغسيله وانما الاجساد والركبة فبما فيها عقل فمقدرة شوته لا ينضم  
 على اثبات تلك الدعوى واجبا المرفق وابن الجوزي تغسل الشهيد انما  
 جنبا وفيه دليل على ضعف دواعيه بتدبير الدال على القبول والرداء والنفير  
 الجوزي في قوله مرداة الظاهر مخداه الى النبي صلى الله عليه وسلم ولا اخر كسرتين بنت

في الخبرين  
 في الخبرين

مشهور وما تضمنته من تكرار النبي صلى الله عليه وسلم والتكبير سبعين مرة سيجي بيانه  
 فيه في بحث الصلوة ان شاء الله تعالى والحديث باطلا لا يعمل من قبل في الجملة  
 السابغ في عيبة الامام صلى الله عليه وسلم في كلام الاحباب تخصيص ذلك لما قبله من قوله  
 صلى الله عليه وسلم ولم يرضه الحق في المعبر واستقر به العموم وما لى شيخنا في  
 الذكرى ولا بأس به وما تضمنته الحديث المجازي عشر من وجوب تغسيل من ادرك  
 المسلم به وروى ثم يموت بعد يمكن ان يستنبط منه اشتراط سقوط الغسل  
 بالموت في المعركة فان الظاهر ان قوله صلى الله عليه وسلم ثم يموت بعد ذلك اي بعد القضاء  
 الحرب وما تضمنته الحديث الثالث عشر من احقية الرزق بامر الله حتى يبعثها  
 في قبرها يقتضي احقيته بالصلوة عليها ايضا وهو ينافي ما سيجي في كتاب  
 الصلوة ان شاء الله تعالى من صحيح حفص بن الغزالي عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم في المرأة  
 توفت معها اخوها ورضعها ايتها يصلى عليها فقال اخوها الحق بالصلوة  
 عليها والشئ طاب ثراه حمله على التقية واعتبرته بعض الاحباب بان هذا  
 موثق وذلك صحيح والحمل على التقية انما يكون مع الشاوي في السند والنجوا  
 ان هذا وان كان موثقا الا انه مما اتفق الاحباب على العمل بمضمونه كما صرح  
 به المحقق في المعبر وذلك وان كان صحيحا الا انه موافق لذهاب العامة كما  
 صرح به الشيخ في كتابي الاخبار والحمل على التقية مما لا سار عنه مع ان  
 الخبر المعتضد بانفاق الاحباب خارج عنه طاب ثراه عن غير الاحاد والحق

في الخبرين  
 في الخبرين



في وجوب العمل بالموازي كما ذكرنا قبل هذا في بحث الفاسر فالرحمان عندنا  
 هذا الجانب والحوادث على الحقيقة انما هو المرجع والله اعلم وما تضمنه الحديث  
 الرابع عشر من قبيل التسقط هو المعروف بين جمهور الاصحاب كونه شرطاً  
 كونه اربعة اشهر واستدل عليه المحقق في المعبر بقطعة احمد بن محمد  
 ذكره قال انتم لا تسقط اربعة اشهر من هذا الحديث ايده وهو  
 المتكدر من بين استواء الخلفه ومعنى الاربعه وقد يستأنس له بما في بعض  
 الاخبار من فتح الروح فيه بحيث انما ان تعلق الروح انما يكون بعد  
 استواء خلقه ثم قال الحق طاب ثراه ولا مطعن على الروايتين بالنظر  
 سند الاولي وضعف سماعة في سند الثانية لانه لا معارض لهما مع قبول  
 الاصحاب لهما هذا خلاصه وفيه من كلام شيخنا في الذكرى لا بأس  
 به وقد دل هذا الحديث على وجوب التكفين ولزم من كونه الشيطان وقال  
 ابن البراء يلقن في حرقته ويظهر من هذا الحديث تكفينه في قطع تلك  
 للكفن على المعروف شرعاً واما دقته فالظاهر انه مما اخلا فيه كما اخلا  
 في عدم وجوب الصلوة ولا استجابها ولقطعه على في هذا الحديث على ما  
 الامم والله سبحانه اعلم **المقدم** في الكفن والخوض والخبر  
 ستة عشر حديثاً **الاول** عن الصادق ابو مريم الانصاري قال سمعت ابا جعفر  
 يقول الكفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثار اربعة اوجرة وثوبين ابيضين صحاح

في حرقته  
 ويظهر من هذا الحديث  
 تكفينه في قطع تلك

**الثاني** عن ابي جعفر قال الكفن الرجل في ثلثة اثار والمرأة  
 اذا كانت عظيمة في خسة دمع وصطق وخار ولها فبين **الثالث** من اثاره قال  
 قلت لابي جعفر العمامة الميت **الرابع** من الكفن قال لا ثلثة الكفن المقروض  
 ثلثة اثار وثوبين اقل منه يوارى فيه جسده كله فاما دهنه ستة  
 الى ان يبلغ خمسة فما زاد فبتدع والعمامة ستة **الخامس** محمد بن اسعيل  
 يروي قال سالت ابا جعفر ان يامر لي بقبير عتده لكفن فيعشبه الا فقلت  
 كيف اصنع به جعلت ذاك قال انزع انزاده **السادس** عبد الله ابن سنان  
 قال قلت لابي عبد الله ع كيف اصنع بالكفن قال قد خذ حرقته فتشده  
 على مقعدته ورجليه قلت قال انما لا تفتشها انما تضع لتقوم  
 ماهاك ثلثة يخرج منه شيء وما يوضع من القطن افضل منها **السابع** عبد  
 بن سنان عن ابي عبد الله ع قال الكفن من جميع المال وقال لهم كفن المرأة  
 على رجليها اذا ماتت **الثامن** من اثاره عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل  
 مات وعليه دين وخلف قد رزق كفته قال يجعل ما ترك في ثمن كفته الا  
 ان يجان عليه انسان بكفته ويقضى دينه بما ترك **التاسع** عبد الله بن  
 سنان قال قلت لابي عبد الله ع كيف اصنع بالحنوط قال تضع في  
 فيه وسامعه واذا راسه من وجهه ويديه وركبتيه **العاشر** من اثاره  
 قال قلت لابي جعفر ع ارايت الميت اذا مات لم يجعل معه الجريدة فقال



هذا هو العذاب  
الذي كان في  
الجنة

في الجنة عند العذاب والنجاة دام العود طلبا انما الحارب العذاب كله في  
يوم واحد في ساعة واحدة قد رما في كل القبر ويرجع القوم وانما جعل  
السختان لئلا يفلتوا يصيبه عذاب ولا حساب بعد جوفهما انشاء الله تعالى  
من الحسن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع في العامة لا يقال  
حكمة **هذا** ان ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال سمعت ابا  
اكتفان موقما قالها ربيتم **هذا** في الحلي عن ابي عبد الله ع قال كتب ابي في  
وضيعة ان اكتفاه ثلاثة اوثاب احدها رداء له حبرة كان يصلي فيه يوم  
الجمعة وثوب اخر وقصر فقلت لا يتركك هذا فقال اخاف ان يقبله  
الناس فان قالوا اكتفه في اربعة اوجحة فلو تفعل قال سمعته بعد ذلك  
وليس قدرا العامة من الكفن انما يعتد ما يليق به الجسد **هذا** في الحلي عن  
ابي عبد الله ع قال اذا اردت ان تحتل الميت فاحد الى الكافر فامسح  
انما التبريد وسنة ومفاصله كلها وراسه ورجليه وعلى صدره من الكفن  
**الراجح** جميل بزواج قال قلت ان الجريدة قد شرب ترضع واحدة  
من عند التفرقة الى ما بلغت مما يلي الجلد الايمن والاخرى في الايسر عن  
التفرقة الى ما بلغت من فوق القميص **هذا** عن عبد الحق بن ابي عبد الله ع  
قيل لا يبي عبد الله ع لاي شيء يكون مع الميت الجريدة قال انه يجلي في عنه  
العذاب ما دامت رطبة **هذا** علي بن زياد كتب الى ابي الحسن الثالث

الرجل يموت في بلاد ليس فيها غسل فجل بجوز كان الجريدة شيء من الشعر غير الغسل  
فاجاب بجوز من شعر اخر **هذا** في البرد بالعلم ثوب مختلط وقد يطلق  
على غير المختلط ايضا والخبرة كعند بردياني وحصار بالمعطين قصبة بلاد  
عمان والمراد من الدرع القميص والمنطق كبر شقه ثلبها المرأة وتشد  
وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة ولا تسفل يجر على الارض قاله  
صاحب المقاموس وتعل المراد به هنا الميرح قاله شيخنا في الذكرى وقال  
بعض اصحابنا لعل المراد به ما يشد به الثديان وهو كالحريم والخمار بالكر  
القناع وما تفتته الحديان الاولان والثاني عشر من كفن الرجل في ثلثة  
اقواب مما يطبق عليه الاحباب سوي سلا وفانه اكتفي بالواحد **هذا**  
الدال على انكته كثيرة واستدل شيخنا في المذكور بسنة ما تفتته الحد  
الثالث من قوله ع وثوب تام لا اول منه ثم اجاب بارة يحل الثوب لتمام  
على التفتة لانه موافق لغير العامة من الاختراة بالواحد والاخرى بانه  
من عطف الحاجب على العام وهو كالحريم والثوب في هذا الحد يختلف في  
بعض النسخ التذييل كالثناء وبها فقه كثير من نسخ الكافي وهو المطابق  
لثقله شيخنا في الذكرى وفي بعضها هكذا انما المعروف من ثلثة اوثاب تام  
لا اول منه وهذه النسخة هي الموافقة لما نقله المحقق في المعتمد والعلامة  
في كتبه الاستدلالية ولغلة تام فيها خبر سبدها بمذوق اي وهو تام

هذا هو العذاب  
الذي كان في  
الجنة



وفي بعض النسخ المعبر من التهذيب او ثوب تام بلفظه او بدل الواو ويروى  
 في المعنى للنسخة الاولى على اول الحديث السابقين ويكون حملها على حال الضميمة  
 ايضا وما تضمنته الحديث الاول والثاني عشر من التكفين في الخبرة يدل على  
 انها احدا لا ثوبا للثمة المعروفة كما قاله ابو الصالح وابن عتيق من  
 استحباب كون القطعة الثالثة حبرة لاعلى استحباب زيادتها عليها لتكون  
 رابعة كما هو المشهور والخبر المذكور في الحديث الخامس هو الذي يستعمل  
 بالخاصة وقد تضمن خبر يونس انها مخرقة طويلة عرضها شبر وثلاثون  
 وبعثها بخذاه خما شديدا ويلت على فخذيه ثم يخرج راسها من تحتها الى  
 الجانب الايمن وبعض في موضع اللق وقد قطع الاحصاء باستحيابها و  
 ربما كان في قوله انها لا تقطع شيئا انما تقطع ليجم ما هناك لئلا يخرج منه  
 شيء وما يصنع من القطن اخضر منها نوع اشعار بذلك والازار في قوله  
 عبد الله بن سنان قلت فالازار يراد به المزروع وهو الذي يشد من الخشونة  
 الى اسفل البدن وقد ورد في اللغة اخلاق كل منما على الاخر وان كان  
 المعروفين الفقهاء وسما المتأخرين ان الازار هو الثوب الذي يلبس البدن والازار  
 بقوله فالازار الاستسار من الثوب عمن الله هل يستغنى عنه بهذه لفظة لا  
 ويمكن ان يكون مراده ان الازار هو ذلك من الاثواب به يتم الكفن  
 المعروف فما هذه الاربعة فاجاب بها ثمانية عديدة من الكفن فلا

يستغنى بها عمن من اقوابه ولا ينقطع الكفن بها عن ثلثه وما تضمنته  
 الحديث السادس من ان الكفن من جميع المال المراد ان الكفن الاصل لا من الثلث  
 ولا خلاف بين الاحصاء في ذلك لا خلاف في تقديره على الذين كان في  
 الحديث السابع ولا ريب في المراد به الواجب لما نصبت جمع الوصية من الثلث  
 وبيد ما يعرف على يد الوارث او غيره وما تضمنته من ان كفن المرأة  
 رفقها مما نقل النسخ في الخلاف الاتفاق عليه وان كانت ذات مال الحق  
 في البسوط بالكفن مؤنة التجيز وتبعه انما يدبر وهل تفرق في الزوجية  
 بين الطبيعة والناشرة والائمة والمستغنى بها يحصل ذلك لعدم وجوب الاتفاق  
 حال الحبرة فمال الميت الذي يظهر من ثيابه في الذكرى المتوقفة فيه  
 هو في موضعه وما تضمنته الحديث الثامن والثالث عشر من الخيط لا  
 خلاف فيه بين الاحصاء نصوان الله عليهم انما الخلاف في مواضعه  
 لشهود الاختصاصه بالمسجد التسعة و زاد المعيد وابن عتيق بالثلاث و  
 الشدق البصر السبع والتم والمفاضل والخبر ان حجة له فيها عدد البصر  
 وتعل عدم ذكره انما هي الرجلين في الثامن لانه راجع الى آثار التجر  
 والتجار في قوله في الحديث الثالث عشر وعلى صدره شعلق بحذوقه  
 اي وضع على صدره ويحتمل تعلقه بالصح وهو بعين ما تضمنته الحديث  
 التاسع والاربع عشر وما بعده من وضع الجريدة على الميت ما تظاهرت به

بعض النسخ  
 في موضع

الحديث



للاخبار وانقد عليه اجماع الاصحاب في الكبرية من شجر الجرد وهو  
 الخلة اذ اخرج عنه الخوص عن المرق وما دام عليه الخوص يتي سحفا  
 بالتحريك وربما يسمي الجرد بهذا الاسم والاصل في وضع الجرد ما نقله  
 المحدث طاب ثراه في المقنع ان الله تعالى اخط ادم من الجنة الى الارض  
 استوحش فلما لا الله تعالى ان يرضه بشي من اشجار الجنة فانزل الله اليه  
 الخلة فكان يأشربها في حيوته فلما حضرته الوفاة قال لولده الميكت  
 اشربها في حيوتك واجعلها من بعد وفاتي فاذت اتخذها اسيرت  
 وشقوه بنصفين وصغرهما حتى في اكنافه ففعل ولده ذلك فتمت للاشيا  
 بعده ثم اندرس ذلك في الجاهلية فاحياه النبي ص وصار سنة متبعة  
 وقد روي العامة في صحاحهم ان النبي ص مريقتين فقال انما لي عذبان  
 وما عذبان كبير اما احدهما فكان لا يتنزه من البول واما الآخر فكان  
 يمشي بالطينة واهل جريدة رطبة فتشربها بنصفين وعز في كل قبر  
 وقال لعله يخفف عنها ما لم يمسسا وما في الحديث التاسع ان الحساب  
 والعذاب كله في يوم واحد وساعة واحدة يتالي بظاهرها ما تنصه  
 كثير من الاخبار من اتصال نعيم الفرد وعذابه الى يوم القيامة لا تقسم  
 الا ان يحصل اتصال العذاب بختصاصا بالكار كما تنصه بعض الاخبار  
 وقد تضمن الحديث التاسع عشر كونها قد شربوا المشهور وكونها قد عظم

هذا حديث  
 صحيح

هذا حديث  
 صحيح

الذئاع وبه قال الشيخان وقد دل عليه خبر يونس وروي الصدوق  
 التميمي بن النضر والشيرازي قال ابن ابي عمير مقدار كل واحد اربع  
 اصابع فما فوقها انتهى والنظر في السنين بكل هذه المقادير وما  
 تضمنته من كان الوضع هو المشهور بين الاصحاب وذهب ابن بابويه  
 الى وضع اليسرى عند العودك بين القيص والاذار وقال ان يوضع  
 احدهما تحت ابطه اليمين والاخرى نصفها الى الشاق ونصفه ما الى الخن  
 وهو صحيح خبر يونس وقال المحقق في المعتمد الجرم بالقد المشترك  
 وهو استجاب بوضعها مع الميت في كنفه او في قبره باي هذه الصور شئت  
 والله اعلم **الفصل الخامس** في حمل الجنازة وتشييعها وآداب ذلك وثوابها  
 خمسة عشر حديثا **الاول** من الصحاح ابو داود وعبد الله بن سنان جميعا عن ابي  
 عبد الله ع قال ينبغي لاولياء الميت ان يودنوا الختان الميت بموته  
 فيشهدوا جنازته ويصلوا عليه ويستغفروا له فيكتسبوا الى الولي لهم الاجر  
 ويكتسب الولي الميت الاستغفار ويكتسب الولي هو الاجر فيم وفيما اكتسبه  
 الميت من الاستغفار **الثاني** محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عن ابي الحسن ع  
 عن النبي ص مع الجنازة فقال ينبغي ان يديه وعن يمينها وعن شمالها وضعتا **الثالث**  
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال ينبغي لمن شيع جنازة ان لا يجلس  
 حتى يوضع في الحفرة **الرابع** نهارة قال كنت عند ابي جعفر ع وعند رجل من

هذا حديث  
 صحيح



الانصار فمرت به جنازة قتال الانصاري ولم يبق ابو جعفر ففعلت  
 ولم يزل الانصاري فايما حتى مضوا بها ثم جلس فقال له ابو جعفر ما  
 اظنك قال رايت الحسين بن علي عليه السلام يفعل ذلك فقال ابو جعفر ما ظنك  
 ما فعله الحسين ولا قام لها احد منا اهل البيت قط **فقال** الحسين بن سعيد  
 كتبني ابي الحسن الرضا عليه السلام عن سرير الميت يحول الله جانيه بقاء به  
 في المحل من جوابه الرابع او ما خلف على الرجل يحول من اي الجواب شاء  
 فكتب عن ايها شاء **من الحسن** جابر عن ابي جعفر قال من حمل جنازة الميت  
 جوابها غفر الله له اربعين كبيرة **فقال** جابر عن ابي جعفر قال اذا دخل  
 المؤمن قبره نودي الا ان اول جثثك الجنة الا واول صلبك من تبعك الجنة  
**الثامن** ابو حمزة قال كان علي بن الحسين عليه السلام اذا مضى جنازة قد اقبلت  
 قال الحمد لله الذي لم يجعل من الشراذم المحترمة **فقال** عبد الله بن  
 ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام مات رجل من الانصار احب اليه رسول  
 الله فخرج رسول الله ص في جنازة يمضي فقال له بعض اصحابه الا  
 تركب يا رسول الله فقال اني لا اكره ان اركب والملا فكلهم يمشون وابيان  
 يركب **فقال** الحسين بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام لما مات عبد الله بن ابي بنابي  
 سألوا حضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهم ليرسل الله يا رسول الله المنيهك  
 ان تقوم على قبره فقال ويلك عما يدعي ما قلت اني قلت اللهتم احسن

السادس

جهر نازا وامامه قبره نازا واصله نازا **قال** ابو عبد الله عليه السلام فابدا  
 من رسول الله ص ما كان يكره **فقال** شراة قال حضر ابو جعفر جثثا  
 جعل من قريش وانا معه وكان فيها عطا فصرخت صارخة فقال عطا  
 لتسكن اوله وجثث فلم تسكن فخرج عطا **قال** فقلت لا يجوز ان يصعد  
 رجع قال ولم قلت صرحت هذه الصارخة فقال لها لتسكن اوله وجثث فلم  
 تسكن فخرج فقال **قال** امضوا فلو اننا اذا دنا شيئا من ابطال مع الحق تركنا  
 له الحق لم نقض حق مسلم قال فلما صلى على الجنازة **قال** وفيها لا يجوز  
 ارجع ما جاور رحمت الله فانك لا تقري على الشيء فاي ان يرجع قال فقلت  
 له قد اذن لك في الرجوع ولي اليك حلقة اريد ان اسلك منها فقال  
 امض فليس باذن جثثا ولا اذنه نزع امما هو فضل واجل **فقال**  
 ما يتبع الجنازة الرجل يجر على ذلك **قال** الحسين بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام  
 سألته عن اول من جعل له النعش فقال فاطمة ع **قال** من الموتى  
 اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام **قال** الذي خلف الجنازة افضل من الشيء  
 بين **فقال** محمد بن فضيل عن ابي عبد الله عليه السلام **قال** اول ما يتبع به المؤمن  
 من جنازة **قال** ميسرة **قال** سمعت ابا جعفر يقول من جنازة مسلم  
 اعطى يوم القيامة اربع شفاعات ولم يقل شيئا الا **قال** الملك والملك  
**قال** لكل المراد باولياء البيت الذين يتبعهم ان يجزوا الناس بقر



اولهم ميراثة على ترتيب الطبقات الثلث في الارث ويمكن ان يراى منهم من  
 علاقتهم به اشد سواء كانت علاقة نسبية او سببية والحاجة لفتح الجيم  
 كسرهما الميت وقد يطلق بالفتح على التبرير والكسر على الميت وربما عكس  
 وقد يطلق بالكسر على التبرير اذا كان عليه الميت وهو المراد في الحديث <sup>الاول</sup>  
 ونظما يكتب في قوله فيكتب لهم الاجر ويكتب الميت الاستغفار ايتا  
 بالنسبة للفعل او الفاعل يعود المستر الى الولي في ضمن الاولياء <sup>والفعل</sup>  
 في قوله فيكتب لهم الاجر فيهم وفيما اكتب اليه من الاستغفار <sup>السببية</sup>  
 اي يكتب الولي الاجر بعينك الشيعين وما تضمنه الحديث الثاني من شي  
 المشيع للجنانة فداما دخلها وعن احد جانبيها اما الاصل واحد في  
 جوازها اذ لم يكن الميت ناصبيا اما الخلاف في ان اتي الانواع افضل فاما  
 لذي عليه كثير من اصحاب ان المشي خلفها او عن احد جانبيها افضل  
 من المشي امامها بل جعلوا المشي امامها مكروها وقال المحقق في القبر  
 مشي المشيع وماء الجنانة او مع جانبها افضل من قفها غير اني لا اكره  
 المشي امامها بل هو صالح انتهى واستدل على افضلية المذكورة بانها مستر  
 وايسر متابعة وما تضمنه الحديث الثالث عشر وما رواه سند عن ابي جعفر  
 قال من احب ان يمسي شي الكرام الصابرين فليمش جنبوا السرور قال اني  
 يجوز بالمشي خلف الجنانة الناصبي لا لذي من استقبال ملائكة العدا

في الجنان  
 المشي

اياءه <sup>ابن</sup> الحسين بن علي صاحب الجيزة بن يديها والمشي عن وداها لما روي  
 من ان الصادق ع تقدم سرور ابنه اسمعيل بالاحياء ولا روى وما تضمنه  
 الحديث الثاني من انه لا ينبغي جلوس المشيع حتى يوضع الميت في محله هو  
 مستند المحقق والعلامة وابن عتيق وابن حزم في القول بمرأته و  
 خالته في ذلك <sup>ابن</sup> الحسين بن محمد بالاصل وبرواية عبادة بن الصامت كان  
 رسول الله اذا كان في جنازة لم يجلس حتى يوضع في الخندق <sup>الغدير</sup>  
 اما لفعل ذلك فجلوسه لسخا لغوهم قال شيخنا في الذكر في هذا الحديث  
 حجة لنا لان كان يدل على القدوم والجلوس ليجرد الظاهر والمخالفة <sup>الفعل</sup>  
 لا عموم له فيجاز وقوع الجلوس كاللثة خاصة وكان القول اقوى للفعل  
 عند القاضين هذا كلامه طاب ثراه وانت خبير بان لابن الجينان يقول  
 ان الاحتجاب ليس مجرد الفعل بل بقوله ع خالفهم ويكون ان يخرج له ايضا  
 بالحديث الحادي عشر من الفصل الاق بعد هذا الفصل وهو ما رواه  
 بن النعمان من جلوس الرضا ع قبل ادخال الميت القبر والنظر ان المراد <sup>الحديث</sup>  
 في قوله ع حتى يوضع في محله القبر سواء كان ذا الخدم او ما تضمنه  
 الحديث الخامس والسادس من جنس الجنانة من جوابها الرابع هو الترجيح  
 الذي اطلق احصاها على استحبابه وافضله على ما نقل الشيخ عليه المصالح  
 في ظ ان يبدأ بعقد التبرير الايمن ثم يبر عليه الى مؤخره ثم يؤخر اليسرى

افضل



ثم يدور حوله حتى يرجع الى المقدم وقد لقاء الفضل بن يوسف من الكاظم  
قاله فان لم يكن يتفق فيه فان ترجيح الجأزة التي جرت به السنة  
ان يبدأ باليد اليمنى ثم بالرجل اليمنى ثم بالرجل اليسرى ثم باليد اليسرى  
حتى يدور حولها ولعل المراد جريان السنة بافضليته لا باصل استحبابه  
وما في الحديث السابع واول حباب من جعل المغفرة ربا يؤتى كل في الحث  
الاخيرين اليه ترجيح اتباع الجأزة على تقدمها والمشي الى احد جانبيها  
والمحابة بكر لخاله الممثلة بمدودة العطا بل جزاء ولا من وما تضمنه  
الحديث الثامن من القول المذكور عند مشاهدة الجأزة هو المستند في  
استحبابه للسواد يطلق تارة على الشخص واخرى على عامة الناس  
المختص بالهالك واخرى منه المنيعة اخذت في الاستحباب في الذكرى ان الله  
لم يجعل من هذا القبيل ثم قال ولا ياف هذا حب لقاء الله تعالى لا غير  
مقيد بوقت فيعمل على حاله الاحتضار ومعانيه ما يجب كادعيا عن الله  
وروده في الصالح عن النبي انه قال من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه  
ومزكرو لقاء الله كره الله لقاءه قيل له ما انا فذكر الموت فقال ليس ذلك  
ولكن المؤمن اذا حضر الموت بشر برضوان الله وكرامته فليس في الحب  
ما اصابه فاحب لقاء الله واحب الله لقاءه وان الكافر اذا حضر الموت  
بشر ببغاة الله فليس شيء اكره اليه ما اصابه كره لقاء الله وكره الله لقاءه

ثم قال قدس الله روحه ويجوز ان يكون بالمختص من الكافر لا بالهالك  
على الاطلاق بخلاف المؤمن او يراى بالمختص من مات دون اربعين سنة  
هذا كلامه سطا بغيره ويكن ان يراى بالسواد عامة الناس كما هو احد معاني  
السواد في اللغة ويكون المراد المحدث الذي لم يجعل من عامة الناس  
يؤمنون على غير بصيرة ولا استعداد للوفاء بها علم وربما يستفاد من  
الحديث العاشر جواز الحضور في جنازة الكافر للدعاء عليه بل رجاء الله  
التيام على القبر الذي يحيى النبي ان يعطيه بالمناضين هو الوقوف على  
قبورهم للدعاء لهم كما قاله في مجمع البيان ومعنى قوله ما في اخر الحديث  
فايدي من حول الله ص ما كان يكره ان يحضر صا ربا صا على ان يظهر من النبي  
ما كان يكره اظهاره ويجوز من من الحاضر من اخفاءه من الدعاء على بن ابي  
ويستفاد من الحديث الحادي عشر امور بالاذل تاكده كراهه الصريح على  
حيث جعله من الباطل ولعل ذلك بالنسبة الى المرأة اذا سمع صوتها الا  
جانب ان لم يجعل بطلق اسماع المرأة صوتها الا جبا نبهتها بل مع خوف  
الفتنة لا بعدونه كما ذكره بعض على آيتا وجميع الكلام فيه في كتابنا  
انشاء الله تعالى الثاني ان دوية الامور الباطلة وسماهي لا ينهض عنها في  
التقاء عدوين فتناء حقوق الاخوان الثالث ان موافقتهم بامثال ما يستند  
من الانتماء على البسير من الاكرام ونادية المحقوق ليس افضل من مخالفتهم



في ذلك بل الامر بالعكس الرابع ان تجعل قضاء حاجة المؤمن ليس اهم من  
تسليم الجنازة بل الامر بالعكس ولعل عدم سوال الزارة رخص حاجته من  
الامام ع ليخبره ويأله عنها في ذلك الجمع و ارادته ان يرجع ليسا له  
لانها كانت مشقة دينية لا يمكنه اطلاقها في ذلك الوقت بحضور جماعة من  
المخالفين فاراد ان يرجع ع ليخبره ويأله عنها وتجا يستفاد من الحديث  
الثاني عشر رجاء ان اخذ النعل الميت في الصحاح بعنه الله رفعه والنعش  
سرياً الميت حتى بذلك لا يتفاد منه فاذ لم يكن عليه ميت فهو سرير والله سبحانه  
اعلم **الفصل السادس** في الدعاء ومقدماته وادابها وقواعده ثمانية  
عشر **باب الاول** من الصحاح عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال  
ينبغي ان يوضع الميت دون القبر هيئته ثم واره **الثاني** ابو بصير عن ابي عبد الله  
قال اذ اسلست الميت فقل بسم الله وبالله وعلى ملكة رسول الله ص اللهم  
الى رحمتك لا الى عذابك فاذا وضعته في القبر فضع فمك على اذنه وقل الله  
ربك ومحمد نبيك والقرآن كتابك وعلى امامك **الثالث** زارة عزاني جعفر  
قال قال اذ وضعت الميت في القبر فقل بسم الله وفي سبيل الله وعلى  
سلكة رسول الله ص واقرأ آية الكرسي واحرب بيدك على نكته الايمن ثم قل  
يا فلان بن فلان قل رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً وبعلي  
اماماً واستقي امام زمانه **الرابع** معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال كان

البراء بن معمر عن النبي الانصاري بالمدينة وكان رسول الله ص بمكة وانه  
حضر الموت وكان رسول الله ص والمسلمون يصلون الميت للمقدس فاذا  
البراء اذا دفن ان يجعل وجهه الى رسول الله ص الى القبلة فحيت به السنة  
**الخامس** بان بن تغلبا سمعت ابا عبد الله ع يقول جعل علي ع قبر النبي  
لبنافلت ارايت ان جعل الرجل عليه اجراً هل يقتر الميت قال لا **السادس**  
ابو بن الحر قال سئل ابو عبد الله ع عن رجل مات وهو في التفتة في  
البحر كيف يصنع به قال يوضع في خابية ويؤتمار فيها ويطرح في الماء  
**السابع** من لكان محمد بن مسلم عن ابيها ع قال اذ اوضح الميت في القبر  
فقل بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملكة رسول الله ص عبدك وابن عبدك  
نزل بك وانت خير منقول به اللهم اضع له في قبره والحقة بينه اللهم  
انا لا نعلم الا خيراً وانت اعلم به فاذا وضعت عليه اللابن فقل اللهم صل  
وحده وأسر وحشته واسكن اليه من رحمتك رحمة تغنيه عن رحمة  
من سواك واذا خرجت من قبره فقل انا لله وانا اليه راجعون والحمد لله  
رب العالمين اللهم ارفع درجته في اعلى عليين واخلف على عقبه في  
الغابرين يا رب العالمين **الثامن** علي بن يقطين قال سمعت ابا الحسن ع يقول  
لا تنزل في القبر وعلى العائمة والقائنة ولا العذراء ولا الطليسان وحمل  
اوراك وبذلك سنة رسول الله ص حجت ولغو ومن الشيطان الرجيم و

عليه السلام  
والله اعلم



لقراء فاتحة الكتاب والقودتين وقوله الله احد واية الكرسي وان قد  
يحسن من خده ويلصقه بالارض فليعمل وليشهد وليذكر ما يعلم حتى  
المصلحة **القاسم** ابن ابي عمير عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله ع  
**قال** يثق الكفن من عند راس الميت اذا دخل قبره **العاشر** ابو حمزة **قال**  
قلت لاحدهما عم يحيى كفن الميت **قال** نعم وبه وجه **الروث** داود بن  
النعن **قال** رايت ابا الحسن ع يقول ما شاء الله لا ما شاء الله التماس فلما  
انتهى الى القبر تيمم فجلس فلما ادخل الميت قام فجلس عليه القراب رأت  
بيده **السنن** عمر بن اذينة **قال** رايت ابا عبد الله ع يطرح القراب على  
الميت فيسكه ساعة في يده ثم يطرحه لا يري يد على ثلثة اكنة **قال** ما شاء الله  
ذلك فقال يا عمر كنت اقول ايماننا بك ونصدق بقبابك هذا ما وعدنا الله  
رسوله الى قوله تسليما هكذا كان يفعل رسول الله ص وبجرت السنة  
**الثالث** حماد بن عمن عن ابي عبد الله ع **قال** ان ابي قال لي ذات يوم في حقه  
يا بني ادخل انا سامن قريش من اهل المدينة حتى اخبرهم **قال** فادخلت  
انا سامنهم فقال يا جعفر اذا نالت نفسك وكنتي وارفع قري اربع اصا  
ورقه بالماء على اخفرك قلت يا بني اردت ان لا تلتاع **الراعي** ابن  
ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع في ريش الماء على القبر **قال**

يحييه عنه العذاب مادام الذي في القراب **الفاس** زرارة **قال** قال ابو  
عبد الله ع اذا فرغت من القبر فانتفخ ثم خضع يدك عند راسه وتقر فكفك  
عليه بعد الترخ **السنن** زرارة عن ابي جعفر ع كان رسول الله ص يصنع بمنما  
من بني هاشم خاصة شيئا لا يصنعه باحد من المسلمين كان اذا صلى على الهاشمي  
وفتح قبره بالماء وضع رسول الله ص كفه على القبر حتى يري اصابعه في  
الطين فكان الغريب يقدم او المسافر من اهل المدينة فيري القبر المحبذ **عليه**  
اخرت رسول الله ص فيقول من مات من المؤمنين عليهم السلام **السنن** حفص بن  
الغفري وخبر عن ابي عبد الله ع **قال** يكره للجبل ان ينزل في قبره **السنن**  
من المؤمنين عبيد بن زرارة **قال** مات لبعض اصحاب ابي عبد الله ع ولد  
فصر ابو عبد الله ع على المحمد تقدم ابوه فطرح عليه القراب فاخذ ابو  
عبد الله ع بكفيه **قال** لا تطرح عليه القراب من كان منه ذارح فله  
يطرح عليه القواب فان رسول الله ص يحى ان يطرح الوالد او ذوارح القراب  
فقلنا يا ابن رسول الله تنها ناعن هذا وحده فقال الهالك ان يطرح القراب  
على ذوي ارحامكم فان ذلك يورث القسوة في القلب ومن قسا قلبه بعد  
من ربه **القول** ما نقصه الحديث الاول من وضع الميت عند القبر  
هنيه قبل مواريثها يطبق للاصحاب رضوان الله عليهم على استحبابه  
فعن يونس **قال** حديث سمعته عن ابي الحسن موسى ع ما ذكرنا الميت وانا

عليه ع



في بيت الاضاق على يقول اذا التيت بالميت بغير قبره فامهله ساعة فانه  
 ياخذ اهبة السؤال وروي محمد بن محمد بن عمار عن الصادق ع قال لا تضع  
 ميتك بالقبر ولكن سمعه اسفل منه بغير عمن او ثلثة ودعه حتى ياخذ  
 اهبة وفي مرسله محمد بن عتيبة اذا التيت باخيك القبر فانه قد حده به  
 ضعه اسفل من القبر بغير عمن او ثلثة حتى ياخذ اهبة ثم ضعه في  
 الحده وهيته بضم الحاء وتشد يدا ليا يعني الوقت اليسير بصغرته با  
 لكسر بعض الوقت وربما قيل هيته بابدال الياء هاء واما هيته بالهمزة  
 فغير صواب فمن عليه صاحب القاموس وللفظة دون اما معنى عند او  
 معنى اسفل ولعل المراد بوضعه اسفل القبر وضعه من قبل رجليه هو  
 باب القبر كما روي محمد بن عمار عن الصادق ع لكل شيء باب وباب القبر ما يلي الدخول  
 ثم الموجود في كتاب الفروع استحباب قتل الميت مرتين والضرب عليه بغير  
 مرتين ثم ينزل في الثالثة سابقا براسه ان كان رجلا وان كان امرأة  
 وضع ما يلي القبله واتزل عرضا في دفعه واحدة ولم اطلع على ما يدل  
 على هذه التفاصيل في شيء من كتب الاخبار نعم في مرفوعة عبد الحميد بن  
 هرون عن ابي عبد الله ع اذا دخلت الميت القبر ان كان رجلا سل سلة و  
 المرأة تؤخذ عرضا وما تفتنه الحديث الثاني من وضع الملقن فمده على  
 اذن الميت حال تلقيه الظاهر انه لئلا يسمع التلقين من عسى ان يكون حيا

من اهل الخلاف فلو امن ساعيم فالظن انه لا بأس بالتلقين جهرًا ونهراً  
 الحديث الثالث من ضرب اليد على منكبه الامين قد يقال المراد به وضعها تحت  
 منكبه كما عبر به الصدوق لانه المكب الامين ح ما يلي الارض اظهر محمد بن  
 العصفاء والكوفي في رواية اسحق بن عمار عن الصادق ع تضع يدك القيسر  
 على عضد الامير وتكره تحريكه شديدا ثم تقول يا فلان بن فلان اذا  
 سلك فقتل الله بفي ومحمد بن يحيى والاسماعيلي والقراني كتابي وعلي آتاه  
 حق تستوفي الاثمة الحديث وما تفتنه الحديث الرابع من الاستقبال با  
 الميت حال الدفن ما اخلاف بين اصحابنا رضوان الله عليهم في وجبه  
 المؤمن ابن حمزة فانه ذهب الى استحبابه ولم اظفر في الاخبار بما يؤكد  
 انما انه لا يخرج مما عليه جاهر الاصحاب والبراهيل الموحدة المقترحة  
 المراد القبر المشددة ومعروفا بالمملوك وما تفتنه الحديث السادس من  
 وضع من مات في السقينة في خايه ويؤكد راسها ويطح قد خير جماعة  
 من الاصحاب بينه وبين التثقيب لم يرب في الماء فقد روي ابا ن عن رجل  
 عن ابي عبد الله ع قال في الرجل يموت مع القوم في الجوف قال يغسل ويكفن  
 ويصلى عليه وينقل ويرمي به في البحر ومثلها رواية ابن النجاشي و  
 مرفوعة سهل وظاهر كلامهم يعطى ان لا يشترط مع الوضع في الخائفة  
 وسواء فيه فكانما منزلة القبر له فلا يجب تثقيبها اذا لم ترسب بدون

لا تضع يدك  
 القيسر  
 القيسر



الشغل والكتابة من جنات النقي سترته وهي لبت وكان حقها الميراث من الله تعالى  
 هن لها والوكا بالكر بباط القزير ويقال وكاء الدعاء واوكاء اي شداسه  
 واسكن في الحديث السابع امر على وزن اكرم ولعله مضن بمعنى الغم فلذلك  
 عدي بالي واختلف بالضم او الكسر وفي الصحاح يقال المذهب له مال اوله  
 او شئ يستعان خلف الله عليه اي ردة عليك مثل ما ذهب فان كان قوله  
 له والدا عم او اخ قلت خلف الله عليك بغير الفاي كان الله خليفة والده  
 او من فقدته عليك انتهى فيجوز من المعنيين اختلف بالالف بمعنى هو من  
 المقربين والعقب باسكان الفاء او كسرهما الولد وولد الولد والفاير  
 بالعين المجمة الباقية ولعل للفظ في النسبية والمراد بالمرءة هي كذا  
 من امار يعقبه عوضا لهم عن الميت وما تقتضيه الحديث الثامن من رفع النسا  
 في القبر العامة واخوانها وتحليل الارزاق هو قول صاحبنا رسول الله  
 عليهم والفقهاء بضم السين وفي الصحاح اذا فختت الفاء فختت السين  
 اذا فختت القاف كسرت السين وقلبت الواو ياء والطيبان بفتح اللام  
 ربما جعلت لانه مثله والمعوذتان بكسر الواو والفتح خطأ وما تقتضيه  
 من الكسف عن هذا الميت والصاقه بالارض مما لا ريب في استحبابه وقد  
 روي محفوظ الاسكاف عن ابي عبد الله ع قال اذا رقت ان تدفن الميت  
 فلتكن اعط من يزل في قبره عند راسه وتكف عن خقه الا يمين حتى تتغير

به الى الاصل والمراد من قوله ع وان قد راح اذ لم يكن هنا من تنبيه ومن  
 قوله ع فليشهد وليذكر ما يعلم الخ تلقيبته الشهادتين والافراد بالاثنتين عليهم  
 السلام ينتهي الى تمام الرضا سلام الله عليه وما تقتضيه الحديث التاسع من  
 شق الكفن من عند الراس جعله المحقق في الاعتبار في الفاعل عليه الاحكام  
 قال وكان ذلك ايضا دلالة على وجه غير مشروع وهو كما ترى فان الكل  
 الى الضاد والحكم يكون غير مشروع بعد تعدد النسخ لا يجوز من شئ وقال  
 شيخنا في الذكرى يمكن ان يراد بالفتح ليبد وجهه فان الكفن كان  
 فادخل الفة ولا اضاد انتهى ولا بأس به وما دل عليه الحديث العاشر من حل  
 عقد الكفن مما لا يخالف في استحبابه بين الاصحاب وما تقتضيه الحديث الثامن  
 عشر من جلوسه ع قبل ادخال الميت القبر يروي قول ابن الجبيل بعد كراهة  
 جلوس الميت قبل وضع الميت في القبر وقد تقدم الكلام فيه قيل هذا  
 الخ على العذر يمكن جعلا بين الاخيار وصونا لفعله ع عن كراهة فاما  
 العمل على بان الجواز فيه بعد والله اعلم وتصيب ايمانا وتصديقا في  
 الحديث الثاني عشر يجوز ان يكون بالمفعولية المطلقة ونصبهما على المفعولية  
 ولم يكن ولا يهكذا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله  
 وما زادهم الا ايمانا وتليقا وما تقتضيه الحديث الثالث عشر من رفع القبر  
 اربع اصابع ورشه بالماء مما لا خلاف في استحبابه بين الاصحاب <sup>ثالثا</sup>

العجوة







اجري على صبيح واختلف على افضل منها كان له من الاجر مثل ما كان عندنا  
 صلوة **التاسع** هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع قال لما مات النبي ص  
 سبعون يوما ولم يروا شخصا يقول كل نفس ذائقة الموت وانما خوفون  
 اجوركم يوم القيمة فمن نخرج عن النار وادخل الجنة فقد فاز وقال ان  
 في الله خلفا من كل هالك فعلمه عن كل مصيبة ودركا منافات فبالله  
 فتقوا واياه فارجوا وانما الحريم من حريم النواهي **الحاشي** ابن ابي عمير  
 عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ع قال فيني اصحاب المصيبة ان يضع  
 ردا حتى يعلم الناس انه صاحب المصيبة **الحاشي** زيارة عن ابي جعفر ع  
 قال ينبغي ان يصنع لاهل الميت ما تم ثلاثة ايام من يوم مات **الحاشي**  
 حفص بن الجهم عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع قال لما قتل جعفر  
 ابي طالب رضي الله عنه امن رسول الله ص فاطمة عليها السلام ان تخرج لها ثوبا  
 لاسماء بنت عميس لثمة ايام وثوبا ولساها فقيم عندها ثلثة ايام فخرجت  
 بذلك السنة ان يصنع لاهل المصيبة طعام من ثلثة **الحاشي** حفص بن الجهم  
 وجعل بن دجاج عن ابي عبد الله ع في زيارة القبور قال انتم يا نسوة  
 بكم فاذا علمتم علم اسحقوا **الحاشي** عبد الله بن مسكان قال قلت لابي  
 عبد الله ع كيف التسليم على اهل القبور فقال نعم تقول السلام على اهل القبور  
 من المؤمنين والمؤمنات انتم لنا فرط ونحن انشاء الله بكم لا تخفون **الحاشي**

المراد بالثوب  
 ان كان ثوبا  
 او كان ثوبا

عليها السلام  
 ان يصنع طعام  
 لها ايام

عليها السلام  
 اهل القبور

حفص بن الجهم عن ابي عبد الله ع قال ان المؤمن لم يروا اهل بيته  
 وبنيته ما يكره وان الكافر لم يروا اهل بيته ما يكره وبنيته عندك  
**الحاشي** من ثوب ثوب **الحاشي** احسن بن عمار انه سئل الكاظم ع عن المؤمنين يرو  
 اهل بيته قال نعم قال فيكم فقال على قدر فضلناهم منهم من يروى في كل يوم  
 ومنهم من يروى في كل يومين ومنهم من يروى في كل ثلثة ايام **الحاشي** رايته  
 في جبري كانه انه يقول انه انا هجعة فقال له في ابي ساعة فقال هذا  
 النفس او قيل ذلك فبحث الله معه ملكا يريد ما يتردد وبنيته عنه ما يكره  
 فيري سرقا ويرجع لالقة عين **الحاشي** ما تفتت الحديث لاهل بيته  
 هشام الكاظم ع يعزى قبل الدفن وبعدة يحتمل بعين الازل انه عزي  
 في مصيبة قبل الدفن وفي لعزى بعده **الحاشي** فان كان كونه اهل بيته في  
 مصيبة واحدة مرتين قبل الدفن وبعدة واسا في الحديث الخامس ان  
 التقدير بعد الدفن ففعل المراد به ان تأخيرها عنه افضل من تقديمها  
 عليه وما تفتت الحديث الثاني من اشغال الميت بما يفيدي اليه من افعالا  
 التي لا خلاف فيها بين الاصحاب رضي الله عنهم وقد ورد به لحدوث  
 متكررة عن اصحاب العصمة صلوات الله عليهم وفي بعضها انه يكتب لغيره  
 الذي يفعل ذلك وفي بعضها انه يضاعف به اجر فاعله فاسم الانسان  
 في قوله ع فوسع عليه ذلك الشوق لرفع المحل الثابتة عن القاع ان



بوسع البناء للفعول ونسبها للمفعولية ان يرد في البناء للفاعل ويجوز  
 بالفاعلية ونسبها للشيء بالمفعولية هذا وتبين ان الشافعية يحكموا  
 تنفع الميت بما ينفعه غيره عنه وبين قوله تعالى وان ليس له انسان الا ما  
 سبي وقد مر ذلك بوجوه الاول ان حي الغير لا ينفعه اذا امكنه من نفسه  
 اذ انما له به فهو يحكم الشرع كالناي عنه والوكيل القاييم مقامه كالوكيل في  
 اخراج الزكاة والخمس مثله الثاني ان وصول غايته تلك الاعمال اليه اثر  
 انه نتيجة سعيدة في تحصيل الامانة واصول العقائد لو في اتقاء الاستقامة  
 والاخوان ومن حاشيتهم واسماء المعريف اليهم ايام حيوته فاهنا وهم  
 تلك المديات اليه بعد موته مما حصل بعباده في الحقيقة الثابت ان حضور  
 الآية مخصوص بامة موصى وابراهيم كما يابعد عليه السلام واما هذه الآية  
 المرجحة فانه يصح ان ينزل اليهم ما سبي فيه غيرهم ايضا فنفسه من امة  
 عليهم ولعل جبر هذه الوجه الثلاثة اوسطها واضعفها اخيرها والله  
 سبحانه اعلم وقوله عز وجل ان جعل فعل ذلك عن ما يحسنه الله المراد  
 ان مرة ذلك تخفيف العذاب عنه فقط لا ان يحصل له سبب ذلك ثم ان  
 قلت حسبات الله فمقربا ته الصادرة عنه محبلة فكيف الصادرة عن  
 غيره شايبة عنه وهذا يقتضي ان يكون وجودها كعدمها فلو اشتهر اصله  
 قلت لا جبا لا يسلطه عدم التأييد مطلقا بل في ترتيب الثواب لا غير وقد

سبي  
 من نفسه

قوله ان ينزل اليهم ما سبي فيه غيرهم ايضا  
 فنفسه من امة موصى وابراهيم  
 كما يابعد عليه السلام واما هذه الآية  
 المرجحة فانه يصح ان ينزل اليهم ما سبي فيه غيرهم ايضا

ذكر جماعة من المصنفين من قوله تعالى من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ان  
 الشريط في الآية الكريمة باق على عمومته غير مختص بالمسلم وان الخبر الذي  
 يراه الكافر من اعمال البر هو تخفيف عقابه وان معنى احباط حسناته الكفا  
 عدم اعطائهم عليها ثوابا لا يثبت الا يؤثر في تخفيف عقابهم اصداء وانما  
 قوله تعالى لا يخفف عنهم العذاب فلعل المراد به والله اعلم في التخفيف  
 دون تحقق ما يرجيه من تلك الاعمال وما يجري مجريها هذا ولا يخفى ان ما  
 هذا الحديث من الصلوة عن الميت يوم المندوبة والواجبة وفي بعض الاخبار  
 تصح بذلك وهو يشتمل الاستحباب للصلوة ايضا وان لم تظفر في الاخبار  
 بالصحيح به وليستنا الشبهة بانه في الذكر في هذا المقام كلام لا  
 به قال قد رآه رحمه ان جواز الاستحباب على فعل الصلوة بعد الرقعة  
 مبنى على مقدمتين احدهما جواز الصلوة عن الميت وهذه اجابته والاختار  
 الصحيحة ناطقة بها والثانية ان كل ما حان الصلوة عن الميت جاز الاستحباب  
 عنه وهذه المقدمة داخلية في عموم الاستحباب على الاعمال المباحة التي  
 ان يقع لها اجر ولا يخفى فيها احد من الامامية ثم قال فان قلت فلهذا  
 اشتهر الاستحباب على ذلك فالعمل به عن النبي والائمة عليهم السلام اشتهر  
 الاستحباب على الحج حتى علم من الذهب ضرورة قلت ليس كل واقع يحجبها  
 فلا كل من هو يحجبهم بعبادته فربما لا اصل له وربما اصل له

انما

الاستحباب



انما لهم الحاجة اليه في بعض الاحيان والسنة وقومه والامر في الصلاة  
 كذلك فان سلف الشعة كانوا على جملة سنة الفريضة والثالثة على حدنا  
 يقع من احد منهم اخلول بها الا بعد معتد به كرسوحت او غيره فاذا اتفق  
 فوات فريضة باذروا الى فعلها لان اكثر قديما هم على المضايقة الحضنة فلم  
 يفتروا هذه المسئلة واكتفوا بذكر قضاء العولي لما فات الميت من ذلك  
 على طريقة النور بعرف هذا الدعاوي من طالع كتاب الحديث والفقه وسيرة  
 السلف معرفة لا يناسب فيها تخلف من بعدهم قوم ينطق اليم المقتصر واستقر  
 عليهم فتوراهم حق قال الحال الى انه لا يوجد من يقوم بحال السن الا  
 او صديهم ولا سباد زلفضاء الفاتت الا اقلهم فاحتاجوا الى استدراك  
 ذلك بعد الموت لظنهم بحال الذي عن القيام به فوجد ذلك الى الاصول  
 المقترية والقواعد الممهدة وفيما ذكرناه كناية انتهى كلامه اعلى الله مقامه  
 وهو كلام جيد متين والله اعلم بحقائق الامور وما في الحديث الثالث من  
 ارجاع المؤمنين في الجنة على صور ايمانهم قد بطلنا الكلام فيه في شرح  
 الحديث الاخير من كتاب الاربعة فليقف عليه من اراده وما تقدمه الحديث  
 السابع والثامن من عظم الثواب على المصائب فتدبر به عزاحا الى العصمة  
 سلم الله عليهم من طرق الخاصة لصادق مكثرة كما تكون متواترة للجنة  
 وصغيرا الثنية في قوله ما في اخر الحديث السابع الذي رواه معروف

خروجه بالحاء المحبة المفتوحة والراء الشدة والباء الموحدة والذال  
 المحبة بعد الدال وغفر له كل ذنب اكتب فيها بينهما يعود الى الاستجابة  
 المؤمنين من قوله ما وكل اذكر مصيبة فاسترجع الى المصيبة والا استرجع  
 كما قد يتوهم وقد ورد التبريح بذلك في بعض الاخبار والصبر في قوله ما  
 الحديث الثامن واختلف على افضل ما يعود الى المصيبة بمعنى المصائب  
 على طريقة الاستخدام وصغير يقول في الحديث التاسع يعود الى المصوت  
 الدول عليه بالصوت وعوده الى الشخص لا يخلو من حرارة والرخلة  
 المبعاد والعز الصبر والمراد هنا ما يوجب الصبر المستقر ويراد بالذات  
 العوض والمراد بوضع الرواء في الحديث العاشر نزع ان كان ملبوسا و  
 لبسه عدم ان كان خنزوعا ولا بعد ان يستبطن من التعليل استجابة تغير  
 صاحب المصيبة هيئة لباسه في البلاء الذي لا يعتاد فيها لبس الرداء لعل  
 المراد بالناس الذين يحسبون للتقوية ولا يعرفون صاحب المصيبة بشخص  
 يعلمون لمن يخاطبون عدم لبسه للتقوية صاحب المصيبة وما تقدمه الحديث  
 الحادي عشر من اتخاذ المأثم اي الطعام لاهل الميت ثلثة ايام ما لا خلاف  
 في استحبابه والمأثم في الاصل النساء المجتوعات في الخيرة والفرس كونه كل  
 عند اصحاب المصيبة لقول الصادق ع لا تاكل عند اهل المصيبة من كل  
 الجاهلية قال شيخنا في الذكرى ولا يستحب لاهل الميت ان يصنعوا طعاما



ويجوز الناس عليه لا تم مشغولون بمصاحبتهم ولا في ذلك قبيحا باهل  
الجاهلية على ما قاله الصادق ع ذكره العلوية في المنقح وهو يعطى ان  
عدم الاستجابة ما داموا مشغولين بامر المصيبة لا اذا فرغوا منها <sup>فما</sup>  
الحديث الثاني عشر من اماراتي <sup>ع</sup> فاطمة عليها السلام بالامانة عند سماع بنت  
عيسى ثلثة ايام فما لم يظهروا مشكله النج في البسوط من الاجماع على كذا  
الجلوس للفرقة يومين او ثلثة فعمل المراد به كراهة جلوس صلوات المصيبة  
ثلاثة لغرض ان يعزى الناس ويروروه فيها وعيسى بنهم الصديق المحدث  
اجره سب من علمه على وزن رير صحابي وما تقدمته الحديث الثالث عشر من  
زيارة القبر قد ورد بها احاديث متكررة وانفق الاجماع على استحبابها  
للرجال واما النساء فالنظر استحبابها لهن ايضا روي هشام بن سالم عن الصادق  
ع عاشت فاطمة ع بعد ما حصة وسبعين يوما لم تركاه شدة ولا  
صاحكة تأتي قبرا لشهداء في كل جمعة مرتين الاثنين والخميس والمحقق في  
المعتبر كرهها لهن فان اراد مع عدم امن السنن والسياسة فلا بأس بها اما  
سعة فبين ما فيه والله اعلم وما تقدمته الحديث الرابع عشر من التمدد على  
اهل القبر وروى روايات عديدة وروي وضع الزاير يده على القبر و  
قراءة القدر سبع مرات فقد روي احمد بن محمد بن يحيى في الكتب المعتبرة  
مع على بن بلال الى قبر محمد بن اسحاق بن زرع فقال لي على بن بلال قال لي

استحباب زيارة القبر  
للرجال والنساء  
فقد روي في  
السنن

صاحبه هذا القبر عن الرضا ع قال من اتى قبر اخيه ثم وضع يده على القبر و  
قرأ انا انزلناه في ليلة القدر سبع مرات امن يوم الفرج الاكبر او يوم  
الفرج والفرج بالحق بل الذين يتقربون القدم الى المنزل لاصلاح المحض  
واللذات واستقاء الماء وما تقدمته الحديثان الاخيران من زيارة الميت  
قد ورد في احاديث متكررة فالصريح في فضائلهم يعود الى الاموات المدلول  
عليهم بذكر الميت او الى اهل الميت على ان يكون التقدير منهم من يزوره كل  
يوم ويكون عوده الى مجموع الغريقين معا وفيه ادنى جزالة والله سبحانه  
اعلم **الفصل الثامن** في غسل الاموات تسعة احاديث **الاول** من الصحاح  
اسماعيل بن جابر قال سمعت علي بن ابي طالب ع حين مات ابنه اسمعيل  
الأكبر فجعل يبكيه وهو ميت فقلت جعلت فداك اليس لا ينبغي ان ينشأ الميت  
بعد ما يموت وموته فعليه الغسل فقال اما جابر او تفرقوا باسرا عما ذاك  
اذ ابرو **الثاني** محمد بن مسلم عن ابيه ع في رجل مسرعة عليه الغسل قال  
انما ذاك من الانسان **الثالث** محمد بن مسلم عن ابيه ع قال سمعت له الرجل  
يقول الميت عليه غسل فقال اذا مسه بجزائه فلا ولكن اذا مسه بعد  
برء فليغسل فقلت قال الذي يغسله يغسل قال نعم قلت فليغسله ثم يليه كفا  
قبلا ان يغسل قال يغسله ثم يغسل يديه من العاقل ثم يليه اكفانه ثم  
يغسل فقلت فمن خله عليه غسل قال لا قلت فمن ادخله القبر اعليه



وضوءه في الصلاة ان يتوضا من قدامه الى انشاء **الصلوة** عاظم من غيره في  
 شالته عن الميت اذا احبته الانسان ان يمسح على قبره اذا استحبته حبه  
 يبره فاحسن **الصلوة** من غيره من غير عزمه في غسل الميت من غيره  
 بعد غسله والقبلة ليس بها **الصلوة** من غير غسله الى القبلة  
 اغتسل من غسل الميت قاله في غسله القبر في الاقامة من القبلة  
**الصلوة** من الحسان حرم من ان يمسح على قبره في غسله في القبلة  
 ادخله القبر في غسله عليه اما في القبلة **الصلوة** من القبلة  
 قاله في غسله من الرجل الميت في القبلة ان يغسل فيها في الصلاة  
 من الانسان وحده **الصلوة** من الموقفات ما زالت باقية من غيره في القبلة  
 يغسل الذي يغسل الميت في القبلة من غير غسله في القبلة في القبلة  
**الصلوة** في غسل الميت بعد غسله وقبل غسله من غيره في القبلة  
 الاحباب بل كما يكون اجازة في غسل الميت في القبلة من غيره في القبلة  
 من قبضته وغسله بعض الاخبار كصحة غسله في القبلة في القبلة  
 الاحوال المستوية لا تنقض بعبادته صريح الجواز في القبلة في القبلة  
 على باقية في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة  
 موته ورجاؤه في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة  
 اما جوازها فلا بأس وقد عدل الحد في القبلة في القبلة في القبلة

في القبلة في القبلة

في القبلة في القبلة

وهو خلافه في عاذه من جماعة من الاحباب من استحبابه عليه وعلى غيره  
 استحبابه في غسله في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة  
 لقوله هذا الخبرين فاحتر على الضرورة ولكن لا ضرورة داعية الى هذا  
 والله لو قيل باستحبابه في القبلة من القبلة في القبلة في القبلة في القبلة  
 الصحيح لكان وجها وسيما على ما مال اليه الشيخ في سبب استحبابه في القبلة  
 قد قيل في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة  
 عليه والراة من العائق المكب والوجه في قوله عاذه في القبلة في القبلة  
 من القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة  
 القبر في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة  
 قاله في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة  
 في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة  
 الاول كذا في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة  
 بعيدا وقد عدل الحد في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة  
 على شوق العمل بالسر بعد التقليل والتحول الى الاستحباب في القبلة في القبلة  
 شاء نعم الوجه والله اعلم لا يخفى عليه ان الاحاديث المعتبرة الواردة  
 في هذا الباب غير ظاهرة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة في القبلة  
 حتى اويت وان كان ذلك فمعلم وقد اوجب جملة من الاحباب في القبلة في القبلة

في القبلة في القبلة



البانة من ميت وقتل النجس في الخلاء فالحج عليه واستدل عليه في  
المتن بها بانها بعض الميت فيها ما يجب فيه وبان المشاء المعلق عليها النجس  
يصدر بغير الحرج وليس العمل مقصودا ولا انفصال لا يصير حكما وهو كما ترى  
وبعض الاصحاب لا يفرقوا بين البانة من الميت والميت في وجوب الغسل  
لما اقتضته مقطوعة ايوب بل يفرق عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال  
اذا قطع من الرجل قطعة فميت ميتة فاذا اسه انسان فميت ميتة فميت  
على من ساء الغسل وان لم يكن فيه عظم فلو غسل عليه وهذه الرواية با  
طريقها تشمل البانة من الحي والميت وتوقف الحق في المعبر في وجوب الغسل  
بمعرفة ان الغسل مطلقا وقال ان الرواية مقطوعة والعمل بها اميل ودعوى  
الفتح الاجماع لم يثبت كيف والمرضى رضوا الله عنه انكر وجوب غسل الميت  
بغير الاجماع ثم قال فاذا نال اصل عدم الوجوب وان قلنا بالاستصحاب كان  
تقصيها من اطراح قول الفتح والرواية انتهى كلامه في كراهة وقد حاول  
شيخنا طاب ثراه في الذكرى الجواب عنه بلا يسم عن خدش عندنا لاسم  
الحق ان كلامه الحق ليس بذلك البعيد والله سبحانه اعلم بحقائق الامور  
**الوقت الثاني في الوضوء المستورد وفيه فصلون الفصل الاول في غسل**  
**لحمته** احد عشر حديثا **الاول من متخا** من عمار عن ابي عبد الله ع قال  
سالته عن غسل لحمته فقال سنة في انتم والكفر الا ان يجان المسار على

القول الثاني علي بن يقطين قال سالته ابا الحسن ع عن الغسل في الحمرة والاسه  
والعظرة **للسنة** وليس بضيعة **الثاني** من عمار عن ابي جعفر ع قال الغسل في  
يوم الجمعة **الرابع** من عمار عن ابي عبد الله ع قال الغسل يوم الجمعة  
على الرجال والنساء في الحضر وعلى الرجال في السفر **الخامس** من عمار عن ابي عبد الله ع قال  
قالنا اني اذا اغتسلت بعد الفجر الجمعة قال نعم **السادس** علي بن يقطين قال  
سالته ابا الحسن الرضا ع عن النساء اعلمين غسل يوم الجمعة قال نعم **السابع**  
من عمار عن ابي عبد الله بن المغيرة عن ابي الحسن الرضا ع قال سالته عن الغسل  
يوم الجمعة فقال للجواب على ذكره وانني من عمار **الثامن** من عمار عن ابي عبد الله ع قال قال  
ابي جعفر ع لا تنزع الغسل يوم يوم الجمعة فانه سنة وشتم الطبيب والبس  
صالح ثيابك وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال **التاسع** من **الروايات** عمار  
الساباطي قال سالته ابا عبد الله ع عن الرجل يغسل يوم الجمعة حتى يحل  
قال ان كان في وقت فعله ان يغسل ويحيي الصلاة وان مضى الوقت  
فقد جازت صلواته **العاشر** عن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع قال سالته عن رجل  
فاته الغسل يوم الجمعة لا يغسل ما بينه وبين الليل فان فاته اغتسل يوم  
الاحد **الحادي عشر** سماعة بن محمد عن ابي عبد الله ع عن الرجل لا يغسل يوم  
الجمعة في اول النهار ولا يقضيه من اخر النهار فان لم يجد طيبا يقضه يوم السبت  
**الثاني** الغرض من القاف البرد وفيما اليوم فربما بالفتح وكذلك ليلة فرة



قال الصدوق  
في كتاب الصلاة

وقد دل الحديث الاول والثاني والثالث على ما ذهب اليه اكل الاصحاح في  
اسرارهم من استحباب غسل الجمعة وقال الصدوق ان طاب ثابها فوجبه  
بشمها الحديث الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والتاسع وقد  
لاصحاح على المبالغة في الاستحباب بين الاخبار وانت خبير بان الجمع  
بينها يحمل السنة على ما ثبت بالسنة والفتنة على ما ثبت بحجية الكتاب  
غير بعيد وهو اصطلاح الصدوق في الفتنة كما يشعر بقوله الفصل كله  
سنة ما خلا غسل الجمعة وهذا الذي اصطلح عليه قدس الله روحه ليس  
من تحريمه بل ورد في كثير من الاخبار عن اثباته على كل رواء الصحيح في  
سنة الرضا بطريق عديدة ان الغسل من الجمعة فريضة وغسل الميتة  
قال الشيخ يراى ان فرضه عرف من جهة السنة لان القرآن لا يدل على فرض  
غسل الميت كما روى عن محمد بن ابي خلف قال سمعت ابا عبد الله يقول  
الفصل في اربعة عشر موطن واحد فريضة والباقية سنة قال العلامة  
في المسح المراد بالسنة ما ثبت من جهة السنة لا من طريق القرآن والحاصل  
ان اطلاق السنة على ذلك المعنى غير منزه عن حمل السنة عليه ليس بابعد  
من حمل الوجوب في قوله غ الفل واجب يوم الجمعة وقوله غ اند واجب على  
كل ذكر وانى من عبد او حر على المبالغة في الاستحباب ومنع كون الوجوب  
حقيقه شرعية في المعنى المصطلح عليه بين الفقهاء والاصوليين شاف

مثله في السنة وهذا يظهر ان قول الصدوقين طاب ثابها غير بعيد عن  
الصواب وان كان المعنى ما هو المشهور بين الاصحاب ويستفاد من الحديث  
الخامس والثامن انما بين في الجمعة الى التمام وقت هذا الغسل لا يتحقق البعد  
والفتنة المذكورين فيما في كل جزء من اجزاء الشخ في من على استداد  
الى ان يفتي الجمعة والحديث التاسع ربما يدل عليه فقد دل الحديث العاشر  
على ذكرك في بنية يوم الجمعة فان وكذا في يوم السبت والحاديه عشر على  
انه فيها قضاء وقد ورد بتقديم يوم الخميس روايتان لصديهما ما رويتم  
الخيرين وام احمد بن موسى بن جعفر قال تأكنا بالبارية ونحن يزيد بغداد  
فقال لنا يوم الخميس غسلك اليوم لغد يوم الجمعة والثانية ما روى محمد  
بن الحسين عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ع انه قال لا صحاب انكم تأتون غدا  
منزلا ليس فيه ماء فغسلوا اليوم لغدا فغسلنا يوم الخميس للجمعة ثم لا  
يجوز ان يظهر الحديث العاشر والحادي عشر فيصان ان طريق القضاء هو  
نحو ما ثبت لامع ليلته على ما هو مذکور في كتب الفروع عما ان ظاهرها  
التراتبين اللتين هما المستند في حوز التقديم بحاشي الاعواز ان ظرف  
التقديم هو نهار الخميس لا مع ليلة الجمعة كما هو مذكور في كتب الفروع ايضا  
والله سبحانه اعلم ولو قلنا ان التقديم والقضاء فالقضية التقديم  
بحصول اثره وهو النظار في الجمعة وقد عاله شيخنا طاب ثراه في الله



بالقرب من الجمعة وفيه نظر لما في التوقيت في القرب والبعدهما اللهم  
 انما ان يحال كرامة قدس الله روحه على من بين التاويل والله اعلم **الفصل**  
**الثاني** في بقية الاعمال المستوية ثلثة عشر حديثا **الوقت** من **الخطبة** محمد  
 بن مسلم عن احمد بن محمد قال **قال** الغسل في سبعة عشر موطنا ليلة سبعة عشر من  
 شهر رمضان وهي ليلة النقي الجهمان وليلة تسعة عشر وفيها يكتب الفرد و  
 قد استه وليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي اصبحت فيها اوصياء آل الله  
 وفيها دفع عيسى بن مريم وقبض موسى و ليلة ثلثة وعشرين فيها ترجى ليلة  
 القدر ويوم العيدين واذا دخلت المحرمين ويوم تحريم ويوم الزيارة و  
 يوم تدخل الميت ويوم التروية ويوم عرفه واذا اغتسلت ميتا او كفتة  
 او مسند بعد ما يرد ويوم الجمعة وغسل الجنابة فريضه وغسل الكوفة  
 اذا احترق الفرج كله فاغسل **الثاني** معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال  
 سمعت يقول الغسل من الجنابة ويوم الجمعة والعيدين وخمس تحريم وحين  
 تدخل مكة والمدينة ويوم عرفه ويوم تروا البيت وحين تدخل الكعبة وفي  
 ليلة تسع عشرة و احدى وعشرين وثلاث وعشرين من شهر رمضان وغسل  
 ميتا **الثالث** زيارة وصفي بن ابي جعفر ع قال **قال** الغسل في شهر رمضان عند  
 وجوب الشهر قبله ثم يغسل ويغسل **الرابع** محمد بن مسلم عن احمد بن محمد  
 قال يغتسل في ثلثة ايام من شهر رمضان في تسعة عشر واحدى وعشرين

وثلاث وعشرين و احدى وعشرين من المؤمنين صلوات الله عليه في ليلة تسع عشر  
 و يقين في ليلة احدى ليلة احدى وعشرين صلى الله عليه والله قال  
 والغسل في اوقات الليل وهو يخرج في **الحامس** معوية بن عمار عن ابي عبد الله  
 قال اذا انتهيت الى العقيق من قبل العراق او الى حوت من هذه المقات  
 وانت تريد الاحرام انشاء الله فاستظل بظل وقلم الحمارك واغسل ما نزل  
 وغسل من شاربك ولا يترك ما في ذلك بدأت ثم استكسدا اغسل و  
 المبرؤيل وليكن فراغك من ذلك انشاء الله عند ذوال الحسنة **السادس**  
 الثماليين سويدي عن ابي الحسن ع قال **قال** سائت عن الرجل يغتسل للاشهر  
 ثم ينأى قبل ان يحرم قال **قال** عليه اعادة الغسل **الثاني** معوية بن عمار عن  
 ابي عبد الله ع قال اذا كان **الحريم** اردت دخول الكعبة فاغسل ولا  
 تخطها بخلاء **الثامن** معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال اذا كان يوم  
 التروية انشاء الله فغسل والمبرؤيل **الثاني** معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع  
 بن عمار عن ابي عبد الله ع قال اذا انتهيت الى الحرم انشاء الله فغسل  
 حين تدخل مكة **الثاني** الحلي قال امرنا ابو عبد الله ع ان نغتسل من سج قبل  
 ان ندخل مكة **الثاني** الحلي قال **قال** ابو عبد الله ع الغسل يوم عرفه اذا  
 ذلت الشمس **الثاني** معوية بن محمد عن ابي عبد الله ع في الامر بطييه  
 المطالبين وبنو قيس في يومه على سبعين مسكنا الى ان قال فاذا



كان الليل اغتسل في ثلث الليل الثاني رجب تمام الحديث عند ذلك  
المغرب فيها انشاء الله **الباب من التيممات** سعد بن زياد قال كنت  
ايدي عدا الله فقال لي لمد رجل باي ائت واجي اين ادخل كنيما لي وفي  
جيران وعندهم جوار شعثين ويضربن بالعود فربما اطلت الجوارس  
من لحن فقال لا تفعل فقال الرجل والله ما اتين انما هو سمع  
يا دني فقال الله انما سمعت الله عز وجل يقول ان التمسع والبصر  
الفراد كل اولئك كان عنه مسئولا فقال والله لكان لي امر اسع بهذه  
الامر من كتاب الله من عربي ولا من يحكي لاجرم الي لا اعود انشاء الله وفي  
استغفر الله فقال له قم واغسل واصل ما بدا لك فانك كنت مقبلا على  
امر عظيم ما كان اسوء حال لو كنت على ذلك لالحق الله وسله التوبة  
كل ما يكره فان لا يكره الا كل قبيح والقبح دعة لاهله فان لكل اهله **مسألة**  
لعل المراد بالفضل في قوله عم الفضل في سبعة عشر موطن ما عدا  
الختصة بالشفاعة فذكر بعض الاعمال السؤدد لا شعا رتبة الاعمال  
بشأنها والافهم على ما يستفاد من الروايات وكلام الاصحاب على الحسن بل  
على اثنين وهي غسل الصديق والمبغض والعدو والميزون والذبح  
والتمتع والمباهلة والتوبة والحاجة والاستحارة والتوبة وعمره

والطواف والخلق والذبح ورجل الجمار ورجل الحج والعمرة وفعل الكعبة  
ومكة والمدينة وحرمتها وسجدها والاستسقاء والمولود ومن غسل  
ميتا انكفه او ميتة بعد غسله وليتي نصف رجب شعبان والكنوف  
مع الشرط وقتل الودعة والتي في رؤيتها الصلوة بعد ذلك وعند الله  
في الحديث الاكبر مع تيقن الطهارة والحديث بعد غسل الفعل بعد الجنابة  
لمن مات محنيا او فرادى شهر رمضان لخمسة عشر ومائة الف عمل ليله ثلث  
وعشرين سنة وزيارة البيت ولحد المعصومين سلم الله عليهم اجمعين  
ثم لا يخفى ان الاعمال التي تضمنها هذا الحديث تسعة عشر لعله عمدة  
الفضل في قوله يوم العيدين واذا دخلت الحرم من غير غسل او  
ان غرضه عم فقد اداء الاعمال المسنونة فضل من الميت غسل الجنابة  
غيره واخيل في العدد وان دخل في الذكر او يكون غسل من غسل ميتا او  
كفنا وسسته ولحد والمراد بالشفاعة للمؤمنين في فتن المسلمين والمؤمنين  
القتال ليعم لحد والوفد بفتح الواو واسكان الفاء جمع وانما كعب جمع  
ساجد وهم الجماعة القادسون على الاعاظم برسالة او غيرها والمراد بهم  
هنا من قد لهم ان يجزئ في تلك الشدة والمراد بالمؤمنين حرما مكة والمكة  
ويكون ان يراد بها نفس المسلمين رادها الله شرفا ونظما وقوله عم د  
يوم يحرم يوم احرام الحج والعمرة كما ان الزيادة نعم زيارة النبي والائمة



وفاطمة عليهم السلام والبيت مراده الله شرفا وتسمى ثامن ذي الحجة يوم التروية  
 لانهم كانوا يتزودون فيه من الماء ويحملونه معهم الى مكة لانه لم يكن بها  
 ماء في ذلك الزمان وذكره على المشرقي في تصانيفه لاهل الاعمال المستوفين  
 يجهت به السيد المرتضى رضي في القول باستحياءه وقد يقال انه لا دلالة فيه  
 على ذلك فقد ذكره في تصانيفه على انجاء ابيه وفيه انه لم يذكر  
 غسل المني في رواية باقية الاعمال المستحبة وذكره على انجاءه على السكون  
 اخرها ان اسماها وبما ذكره في رواية السيد ان يحصل هذا فربما على ثمانية  
 وعاشرة اخر الحديث من غسل الكسوف استحياء الاحتران لاشعاع  
 فيه بان ذلك لما روى الكسوف عند الكسوف المشهور بين الاصحاب  
 استحياء بالفضل به والذي ظفرت به من الروايات في هذه المسئلة ثلث  
 روايات احدها هذه والثانية روايت عن حماد بن عمار عن ابي بصير  
 قال اذا انكسفت القمر فاستيقظ الرجل ولم يسل فليغتسل من قدره ليقضي  
 الصلوة وان لم يستيقظ ولم يعلم بان كان القمر وليس عليه الا الغشاء  
 بغير غسل والثالثة رواه الصدوق في الفقيه رسالة عن ابي بصير  
 ان الفضل في سبعة عشر موطئا الى ان قال وغسل الكسوف اذا انكسفت القمر  
 كله فاستيقظ ولم يغسل فعليه ان يغتسل وتغتسل الصلوة وتغسلها  
 الروايتين وجوب الغسل على من ترك الصلوة مع الاستحياء واليه

هذا هو الصحيح  
 الكسوف والشمس  
 صلاة يوم التروية  
 والشمس والارض

سنة رواه الصدوق والشيخ في احد قوليه وظاهر هذا الحديث الوجوب  
 باستحياء الاحتياط سواء ترك صلوة الكسوف او لا سواء كان التروية  
 او غيره والمعتد بالاستحياء مطلقا والله سبحانه اعلم وما تضمنه الحديث  
 من ان الفضل في غير رمضان قيل وجوبه ليس اي سقوطها عنها لانه يجب  
 لما تضمنه الحديث الرابع من ان اغتسل في الغسل في اول الليل ويكون  
 ان يقال بان ثلثتها من ذلك الاطلاق وامره عليه في الحديث الخامس  
 نحو ما عند بعض اصحابنا على الوجوب والاحتمال الاستحياء في الكلام في كتاب  
 الحج انتفاء الله تعالى وبما يستند من كلام الخليلي في الحديث العاشر ان الله  
 ساموئيل ونوح والفاء وثبت هذا الخبر على ما مر من كونه شرفا لله  
 والحديث الثالث هو المستند في استحياء بالفضل للتوبة عن الضيق واستحياء  
 جماعة من الاصحاب للتوبة عن انكسار ابيض فقد روي امر النبي به تيسيرا  
 وتماثرا قال الكوفي بعد اسلامه ما بالفضل لكن لا يخفى ان احتمال كونه  
 غسل انجاء فاما اذا الغالب عدم انفكاك الرجل عن وجبه والنظر ان الا  
 لا يستقطر واعلم ان اكثر علماء اهل البيت غسل التوبة ولم ينعدها بالتوبة عن  
 الكبائر وفي كلام المعيد طاب ثراه التقييد بذلك واعتبره شيخنا المحقق  
 الشيخ علي بن الله شانه بان الخبر ينعقد ولعله طاب ثراه نظر الى ان الخبر  
 صريح في ان توبة ذلك الرجل كانت من استماع الغناء من تلك الجوارح وليس

وجوبه

معتد به



استماع الغناء من الكبار ويحظر بالبال انه يمكن ان يقال من جازيل المعيد  
قد مر الله روحه ان في الخبر دلاله على ان ذلك الرجل كان مصرا على ذلك  
الاستماع كما هو الظاهر من قوله فربما اطلت ليلها سماعا معي لم تن  
تاتي في الغلب للتكثير كما صح به في معنى الليل ذكر الشيخ رضي الله  
عن التكثير صراها كما لعني الحقيقي والقليل كما لعني الجازيل المخرج الى القصة  
وقد ذكر شيخنا الشهيد في قواعد ان الاصرار يحصل بالكثرة من جازيل  
بالثبوت ولا يرب ان الاصرار على الصغيرة كبيرة وايضا فالمنقول عن المعيد  
ابن البرقي وابن ادريس والي الصالح من ان الله مرادهم ان الذنوب كلها  
كبار وانما يطلق الكبر والصغر على الذنوب بالاضافة الى ما تحتها وما  
مؤلفه فالقوله صغيرة بالنسبة الى الزنا وكبير بالنسبة الى النظر بالشفرة  
وقد نسب الشيخ ابو علي الطبرسي رحمه الله القول بذلك الى اصحابنا رضيوا  
الله عنهم ليعين وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في شرح الحديث الثلثين  
والثامن والثلثين من كتاب الاربعين حديثا الذي الغناه بعون الله تعالى  
من اراده فليقت عليه وايضا فيكون استماع الغناء من الصغار محرم  
مع قطع النظر عن هذا القول وقد روي محمد بن مسلم في الحسن عن ابي جعفر  
قال سمعت يقول الغناء ما وعده الله عليه النار وتلا هذه الآية  
ومن الناس من يشق له الحول لم يحصل من سبيل الله بغير علم ويحذر

هزوا او نكث لهم عذاب معين وهذا الحديث صحيح في انه من الكبار  
على القول بانها ما مرعده الله عليه باللعنات القول بعدم الفرق بين فعله  
واستماعه غير بعيد والحاصل ان القطع بان استماع الغناء صغيرة لا يخرج  
من اشكال والله اعلم بحقيقة الحال **الحال في الحديث** في المتيقن وفي مضمون  
**الحديث الثاني** في الاعذار المعروفة للتيقن وجوب التيمم في تحصيل الماء  
سبعة عشر حديثا **القول من القائل** محمد بن يحيى قال سئلت ابا عبد الله  
الجبني يكون معه الماء القليل فان هو اغتسل به خاف العطش اغتسل او  
تيمم قال بل يتيمم وكذلك اذا اراد الوضوء **الحال في الحديث** محمد بن ابي  
نصر عن ابي الحسن الرضا ع في الرجل تصيبه الجذابة وبه تفرح او يرحل  
او يخاف على نفسه البرد قال لا يغتسل بيمين **الحال في الحديث** داود بن محمد عن  
ابي عبد الله ع مثله **الحال في الحديث** محمد بن سكين وعنه عن ابي عبد الله ع قال  
قيل له ان فلة ما اصابته جذابة وهو مجنون فغسلوه فماذا قال قال اغسلوه  
الاسالوا ولا يمتنعون ان اخذوا السؤال **الحال في الحديث** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله  
في الرجل يصيبه الجذابة في الليلة الباردة قال اغتسل على ما كان قال  
لا بد من الغسل **الحال في الحديث** عبد الله بن سليمان عن ابي عبد الله ع في رجل نحو  
ان يغتسل فيصيبه عنت قال يغتسل وان اصابه ما اصابه **الحال في الحديث** ابراهيم  
قال سمعت ابا عبد الله ع يقول اذا لم يجد الرجل طهورا وكان جنبيا



فليس من الأرض وليس ماء إذا وجد الماء فليغتسل وإذا جازأ تتصلو الي  
 صلى **الثامن** الحلي عن أبي عبد الله ع في الرجل يمر في الركبة وليس معه  
 قال ليس عليه أن يدخل الركبة لأن رب الماء هورب الأرض فليغتسل **الثاني**  
 عبد الله بن أبي بصير وعنه بن مصعب عن أبي عبد الله ع قال إذا كنت  
 البئر فانتحيت فلم تجد ماء ولا شئاً فترجع فليغتسل بالماء الذي في البئر  
 الماء ربا الصعيد ولا تقع في البئر ولا تقعد على القوم ماءهم **الثاني** ابن  
 سنان عن أبي عبد الله ع أنه قال في الرجل أصابه جنابة في السفر و  
 ليس معه إلا ماء قليل يخاف أن هو اغتسل أن يعطش قال انعطش  
 فلا يهرق منه قطرة وليتيم بالصعيد فإن الصعيد أحب إلى **الثاني**  
 محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ع قال سألته عن رجل اجنب في سفر ولم  
 يجد إلا الثلج أو ماء جاسدا فقال هو بمنزلة الضرورة يتيم فلا ريب أن  
 يعود إلى هذه الأرض التي توفيق دينه **الثاني** جميل بن دراج أن سأل أبا  
 عبد الله ع عن إمام قوم اجنب وليس معه من الماء ما يكفيده للفضل وعجم ما  
 يتوضئون به يتوضأ بعضهم ويؤمهم قال لا ولكن يتيم الإمام ويؤمهم  
 أن الله عز وجل جعل القربى كالماء على وجه الأرض **الثاني** صفوان  
 قال سألنا أبا الحسن ع عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة وهو لا  
 يتعد على الماء فوجد قدما يتوضأ به جماعة درهم أو بلس درهم وهو

واحد لها يثري ويتوضأ او يتيم قال لا بل يثري قدما يتوضأ به  
 قال يثري وتوضأت وما يثري بذلك مال كثير **الثاني** عن صفوان  
 عن أبي عبد الله ع قال إذا لم يجد الماء فليطلى بآدم في الوقت فإذا  
 أن يفر من الوقت فليغتسل وليس في آخر الوقت فإذا وجد الماء فليغتسل  
 وليتوضأ لما يستقبل **الثاني** ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله ع  
 قال يتيم الجذور والكبد بالتراب إذا أصابه الجنابة **الثاني** علي بن  
 جعفر عن أخيه موسى ع قال سألته عن الرجل الجنب على عرقه أن يكون  
 معه ماء وهو يصيب ثوبا وصعيدا أيهما أفضل ليتيم أو يمسح بالثوب  
 قال إذا بل رأسه وجسده أفضل فإن لم يقدر على أن يغتسل به فليتيم  
**الثاني** من **الرسائل** ساعة قال سألنا أبا عبد الله ع عن الرجل يكون  
 معه الماء في السفر فيحتاج فقلته قال يتيم بالصعيد ويتيم الماء قال الله  
 عز وجل جعلهما طهرا والماء والصعيد **الثاني** ما اختصه الحديث الأول و  
 العاشر من كون خوف العطش عذرا في التيمم ما لا خلاف فيه بين العلماء و  
 لا فرق بين الخوف على النفس وعلى الرقيق أو حفظ المسلم إيمه في نظر الشارع  
 من الصلاة فضله عن الوضوء لها ولهذا يجب قطعها بحفظه عن العطش  
 الحق بعضهم خوف العطش على ذاته لأن الخوف على الفقار يخوف على المال  
 واحتل بعض الأصحاب وجوبه نجسا واستعمال الماء نظرا إلى أن مطلق ذهاب

الثلج



المال غير مبيع للثمن ولهذا جبرضا لال الكثير في شراء الماء وهو غير  
 بعيد والى بالمسألة في قوله في آخر الحديث التامع افقة التي السوال  
 ان يكون صفة مشبهة من عي اذا جحد ولم يثبت العلم بالشيء والعن ان  
 الجاهل ربما يتأخر عن السوال ويرفع عنه ويعقد افقة ويحتمل ان يكون  
 والمعلق ان السوال افقة التي فكما ان الافقة تعني الشيء وتذهب كذلك  
 السوال يذهب اليه ولعل هذا اقرب وفي بعض نسخ الكتاب في غيره ان شذرا  
 التي السوال وما فتحته الحديث الخامس والسادس من هذه النسخة في  
 التميم مع خوف البرد والعت بالعين الممثلة والنون المستوحدين واخر  
 تاء فوافق اي المشقة محمول عند الشيخ في ن على من فقد الحنانية وربما  
 يستأمن له برفوعة على من لم يجد عزا في عبادة الله قال سائده عن محمود  
 اصابت حنانية قال ان كان لجنب هو فليقتل وان كان احمل فليتم  
 وفي معناه برفوعة على بن ابراهيم والاول في الحول على البرد القليل والشيء  
 اليسيرة فان العقل قاصر بوجوب رفع الضرر المظنون المعني لا يسهل  
 ولا يعارض للمعامل هذه الروايات القاصرة دلاله او سندا واقه  
 اعلم وما تضمنته الحديث الثامن من عدم تكليف فاقد الدلو ان امره بركبة  
 اي البئر في النزول فيها وتسويغ التميم له ان الله ان المراد به ما اذا كان في  
 النزول بها مشقة كثيرة او كان سئلها لاضاء الماء والمراد به عدم الغد

عدم مطلق الالة فلو امكنه بل طرف من عمارته مثله ثم عصبها والوضوء بها  
 لوجبه عليه وهذا في قوله في الحديث التاسع ولا ينع في البئر ولا ينع  
 على القوم ما هم ما استمع فيه كلاما مبسوطا في بحث البئر انشاء الله تعالى  
 وما في الحديث الحادي عشر من امر من لم يجد الا الشئ والماء الجاهل بالثمن  
 فانه ان المراد بهما انه الميم يمكن من اذا شئته والفضل به وقوله ولا يري ان  
 يعود الى هذه الاضرا التي قريب ديه اي تذهب من قوتهم او قبيل شيئا  
 اهلكته يدل على ان من صلى يقيم وان كان مضطرا ففصله فاقصه وان  
 يجب عليه ان الله هذا التقصير صلواته المستقبل بالخروج عزه للمحل  
 المحل لا يضطر فيه الى ذلك ويكون ان يضيق منه وجوب المراجعة عن  
 البلادة التي لا يمكن من اقام فيها من القيام التام بوظائف الطاعات واعطاء  
 الضلوة بل سائر العبادات حقا من الخنوع والاقبال على الحق جل شانه  
 ففصله عن البلادة التي لا يسهل المقيم فيها موحا عن الانغال الشدة والال  
 الشدة ولا يكاد ينقل عن الصفات الذميمة المهيمنة من الغل والكسد  
 والكبر وعيب الجاه والرياسة يقال الله تعالى ان عينا وعلى سائر الاجا  
 بالبدنية والتوفيق لما فيه رضاء وقد دل الحديث الثاني عشر على ان  
 المظهرين بالآلة بالتميم وعلى ان ايتامهم بامامهم المتيمم اجمع من ايتام  
 بعضهم ببعض واما ما ورد من الاحاديث النسخة المعني فاعلم ان التيمم



التيمم ايضا في تلك الحالة لكن الظاهر ان اسم التيمم فيه من قبيل قولهم غسل  
من اجل الله سبحانه اعلم **الفصل الثاني** في كيفية التيمم احد عشر حديثا  
**الاول** من **مسند** **ابن ماجة** قال قال **ابو جعفر** قال قال رسول الله ذات يوم  
لعمارة في سفر له يا عمارة بلغنا انك اجبت فكيف صنعت قال ترغت يا رسول الله  
في الغراب **ثاني** فقال له كذلك يفرغ لعمارة فله صنعت كن انما اهري بنية  
الى الارض فوضعهما على الصدين ثم مسح جبينه باصابعه وكفيه لحيهما  
بالاخرى ثم لم يجد ذلك **ثاني** **داود بن النعمان** قال سالت ابا عبد الله  
عن التيمم فقال ان امارا اصابته جنابة فتعك كاتمتك الدابة فقال له  
رسول الله وهو يزعم يا عمارة تعك كاتمتك الدابة فقلنا له فكيف  
التيمم فوضع يده على الارض ثم رفعها مسح وجهه ويديه فوق الكف فقلنا  
**الثاني** **نذارة** قال سمعت **ابو جعفر** يقول وذكر التيمم وما صنع عمار  
ثم قال **ثاني** فوضع **ابو جعفر** كفيه على الارض ثم مسح وجهه وكفيه ولم يمسح  
القدمين بخي **السادس** **محمد بن مسلم** عن احدهما عليه السلام قال سالت عن  
التيمم فقال مرتين مرتين للوجه واليدين **الثامن** **اسماعيل بن الحسن** بنهما  
عن الرضا ع قال التيمم ضرب للوجه وضرب للكفين **الثاني** **نذارة** عن ابي  
جعفر ع قال قلت كيف التيمم قال هو ضرب واحد للوضوء والغسل من اجتناب  
تضرب بيدك ثم تنفضها مرة للوجه ومرة لليدين ومضى اصبت الماء فغسلت

للتوضيين فيمنى الكلام فيما في بحث الجماعة انشاء الله تعالى وما دل عليه من  
وجوب شراء الماء ولو كان باضعاف مائة للقادر عليه هو الذي لا يجوز  
وشرط بعضهم عدم الاجتناب للمحج وهو حسن والحظ في شترى يجوز انما  
بالبناء للقادر والمفعول والمراد ان الماء المسترى للوضوء بتلك القدر اهم  
ما لكثيرا ما يقرب عليه من الثواب العظيم والاجر الكبير وتجا بقاء لفظة  
ماء بالماء والرفع للمفعول والظاهر كونه موصولة وقد دل الحديث الرابع عشر  
على وجوب طلب الماء ما دام في الوقت صحة وظاهر عدم التشديد في الغلظ  
والغلوتين واما للتبديد في الجبل والشيخ في ف وقال في طرويه فوجوه  
الطلب في سائر جواربه برؤية سم او سمين اذ الم يكن هناك خوف  
لديق في بن السهلة والحزنة كما فرق المنيذ في المتعة وقد ورد ذلك في  
رواية التوكلي عن الصادق جعفر بن محمد عن ابيه عن علي ع قال لا يطلب  
الماء في الشجر ان كانت الحزنة فغلوة وان كانت سمولة فغلوتين لا  
تطلب اكثر من ذلك وهذه الرقاية وان كانت ضعيفة الا ان الارواح  
يلتفتها بالمعتول وادعي ابن ادم في السراير فتاوى الروايات يفتوا  
وقد دل الحديث ابيه على وجوب تأخير التيمم الى ان يبينق الوقت ويحين  
الكلام فيه انشاء الله تعالى وما تضمنته الحديث السادس عشر من قوله  
الشيخ اذ ابل رأسه وجسد افضل من التيمم وتجا يعطى بظاهر اباحة



الفصل ان كنت جنباً والموضوء ان لم يكن جنباً **الشاذ** يحتجب من سلقه لمات  
ابا عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان مسح بها وجهه ثم مسح بها  
الارض مسح بها رقبته الى اطراف الاصابع واحدة على ظهرها واحدة على  
بطونها ثم ضرب بيته الارض ثم صنع بشماله كما صنع بيته ثم قال **هذا** التيمم  
عليها كان فيه الغسل وفيه الموضوء الوجه واليدين الى المرفقين والحق  
ما كان عليه مسح الرأس والفتن في ذلك يومه بالصعيد **الشاذ** زيارة  
قال قلت لابي جعفر عن الاختيار في من اين علك وقلت ان المسح ببعض  
الرأس وبعض القدم فضيل ثم قال زيارة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
الكتاب من الله لان الله عز وجل يقول اغسلوا وجوهكم فقلنا ان الوجه  
كله ينبغي ان يغسل ثم قال وابدلكم الى المرافق فوصل اليدين الى المرفقين  
بالوجه فعرنا انهما ينبغي لهما ان يمسك الى المرفقين ثم فصل بين التيمم  
فقال وامسح برؤوسكم فعرنا حق قال برؤوسكم ان المسح ببعض الرأس  
لما كان البناء ثم وصل الرجلين بالراس كما وصل اليدين بالوجه فعرنا  
حين وصلهما بالراس ان المسح على بعضهما ثم فنزل للرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
لانا سقم فضعوه ثم قال لعلكم تجدوا ما فيه من صعيداً طيباً فمسحوا به  
فلما ان وضع الموضوء عن لم يجد الماء اثبت بعض الغسل سحاً لانه قال  
يجزوهكم ثم وصل بها وايديكم منه اي من ذلك التيمم لانه علم ذلك الجمع

لا تجزى على الوجه لانه يعلق من ذلك الصعيد بعض الكف ولا يعلق بعضها  
وقد مر صدق هذا الحديث في بحث الموضوء **التاسع** من **الحسان** الكاهن قال  
سأله عن التيمم فضرب يده على البساط فمسح بها وجهه ثم مسح كفيه احداهما  
على ظهر الاخرى **الشاذ** ابو ايوب اخبر ان عن ابي عبد الله عليه السلام قال **سأله** عن التيمم  
فقال ان عازباً من اعراس ابنته جارية فتعك كما تتعك الدابة فقال له رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم كما تتعك الدابة فقلنا له فكيف التيمم فوضع يده على  
الشيخ ثم رفعها فمسح وجهه ثم مسح فوق الكف قلبه **الشاذ** من **المنكبات**  
زيارة قال سألت ابا جعفر عن التيمم فضرب يديه الارض ففحصهما ثم  
رفعهما ثم مسح بهما وجهه وكفه مرة واحدة **الاول** الصغير في ثم اهرى  
بيدي الظاهر فايداً الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكون من كلام الامام عليه السلام  
الى الباقر فيكون من كلام زيارة وفيه الحديث الثالث وظننا انه  
قوله ثم لم يصح ذلك يمكن كونه من الاعادة اي لم يعد مسح بيته ولا كفيه  
بل اكتفى منهما بالمرة الواحدة وربما وجدت هذه اللفظة مضبوطة في  
بعض النسخ المعتمدة من كتابين لا يحضرم العقبه بفتح حرف المضارعة و  
اسكان العين اي لم يجزوا ولا يمسحوا بيديهم ولا كفيهم فلم يمسحوا  
كله ولا اليدين الى المرفقين وقوله في الحديث الثاني فقلنا له الظاهر  
انه من كلام داود بن النعمان والصغير الجور والمصادق ومن التيمم المذكور



الحديث بين الاعتزاز وغسل الوجه غير مضر بخلاف تخلفه بين التيمم  
ومسح الجبهة هذا كلامه قدس الله روحه وفيه نظر فان عدم اجزاء  
وضع الجبهة على الارض لا يتصح فيما ذهب اليه العلامة طاب ثراه بل هو قاطع  
بحوجه ويجعل نخل التراب باليدين على التيمم لغاير شرط الصحة التيمم لما  
حكاية تخلف الحديث بين التيمم ومسح الجبهة فقد صرح طاب ثراه في به  
بان تخلفه بينهما غير مضر وان ادا انعمت عند غيره فظاهر في الظاهر ان  
ذلك لا يضر وقد دل الحديث الرابع والخامس بظاهرها على وجوب التيمم  
في مطلق التيمم سواء كان بدلا عن الوضوء وعن الغسل وآية ذلك في  
في كتاب الاركان كما نقله شيخنا في الذكرى والآحاديث الثلاثة الاقل  
بظاهرها على الاكتفاء بالضميمة الواحدة في التيمم عن الغسل وقول العلامة  
طاب ثراه في فتح الاندلالة في الحديث الثالث على ان التيمم الذي وصفت  
بدل عن الوضوء او الغسل وان ذكر قصة عماد لا يدل على ارادة بيان بدل  
الغسل لا يخفى فايه من البعد والقول بالاكتفاء بالضميمة الواحدة  
هو مرتضى الرضوي رضي الله عنه في شرح الرسالة وجعل الزايد على التيمم  
شيخنا ووافقه ابن الجيند وابن ابي عمير والحديث السابع ما في تليث  
الضربات وآية ذهب علي بن بابويه في الرسالة ومنسبه في التيمم الى عماد  
من اصحابنا واما التفصيل المشتهر بين المتأخرين من وحده التيمم فيما

322



بدلاً عن الوضوء وتثنية فيما كان بدلاً عن الغسل فهو قول الشيخ فيهما  
والمنع في الفتحة ومختار السند وصله وإياي الصالح وأما إذا  
ولم يظهر في الأخبار ما يتحقق هذا التفسير غير أنهم زعموا أن جميعاً  
من مختلفاتها وهو كما ترى فإن الأحاديث الثلاثة الأول الظاهرة في  
الوحدة كالترجيح في بديهة الفل وأما حكمها فيمناسبة بقدر النظر  
للعلل المستوعبة للدين ووجوبها للوضوء فمن قبيل الخطابات الشعرية  
وهي لا تصلح لتأسيس الأحكام الشرعية فالقول بما أقرناه الموفق به  
من الاكتفاء بالضرورة الواحدة مطلقاً وجعل الزائد عليها استصحاباً غير  
بعيد وقد استحسنه المحقق في العترة ويصحح بين الأخبار المتخالفات  
ولعل الجمع بينها على هذا الصواب من الجمع بينها بالتفصيل الذي  
لقد أكد المتأخرين والله أعلم وما تضمنه الحديث الحديث السال  
من قوله هو ضرب واحد الخ ربما استدلال به بعضهم على هذا التفسير  
وليس فيه دلالة على ذلك إلا إذا ثبت كون الغسل منه مرفوعاً على أن  
يكون الكلام قد تم بقوله هو ضرب واحد للوضوء وثبوت ذلك كله  
فإن احتمال جبر الغسل بالعطف على الوضوء قائم ويرادح بالقرين  
النوع كما يقال الظاهرة على ضربين ماثبة وثوابية فيكون الحديث  
تضمناً لتعدد الغرض مطلقاً وما تضمنه الحديث السال بظاهره صحيح

كل الوجه وتصح من سمح الدين من المرفعين إلى طرف الاصباح  
مذهب على بن بابويه ويؤيده مضمرة سماعة قال سألته كيف التيم  
فوضع يده على الأرض فبها وجهه وذراعيه إلى المرفقين ورأيت ليلته  
عزاً عياله وفي التيم قال تقرب بكفك على الأرض مرتين ثم قمضها و  
تسبح بها وحبك وذراعيك والشيخ حمزة هذه الأخبار وفاقاً للمرتضى رضي  
عنه محال بعيد جداً وأحسن مما عليه التيم لما قلناه من هذا العامة وهو المحقق  
في العترة إلى التيقن بأن سمح كل الوجه ونفسه أعنى الجبهة وقال لو سمح  
الذراعين جازاً لزم عمله بالأخبار كلها لكن الكفان على الوجوب وما زاد  
لجواز لا يخلو بالمتيقن وهذا بحث وهو أن المحقق في العترة قال إن الشيخ  
على بن بابويه مرواية ليلته المراد في الجواب الطعن في السند فإن المراد  
للمحقق بن عبد العزيز محمد بن سنان ومحمد بن عفيف جداً وأورد عليه شيخنا في  
الذكرى أن الذي في التيم من ابن سنان قلعه عبد الله وهو ثقة و  
اعتزله بعض متأخري الأصحاب بأنه يمكن في الضعف عدم تحقق كونه  
عبد الله وهو كاف المحقق في الطعن في سند هذه الرواية وجعل هذا  
يراد مستغنياً وظن أن هذا الاعتراض غير وارد على شيخنا الشهيد المطالب  
ثراه فإن عرضه أن قطع المحقق بأن ابن سنان المذكور في هذا السند إنما  
هو محمد بن الحسين على ما ينبغي لاحتمال أن يكون عبد الله وليس عرضه الجواب عن

اصل



الطعن فان كون الاشتراك بين الثقة وغيره كافي في الحكم بضعف السند  
مما لا يخفى على احاد الطلبة فضلا عن مثل شيخنا الشهيدي قدس الله روحه  
فهم يمكن ان يقال ان يقال هذه التسمية وان لم يطلع عليها في غير الحديث  
لكن المحقق قدس الله روحه لعله اطلع في بعض اصول اصحابنا على التمسح في  
سند هذا الحديث فان كان له ذلك من بعض القرائن التي كثيرا ما يفتتح  
بها الاشراك فانسان روي هذه الرواية عن ابن سنان وهو من شيوخ  
محمد بن سنان كما صرح به النجاشي والله سبحانه اعلم بما ينفع الامم ونفعه  
عليه وقوله في الخبر الحديث هذا التمسح على ما كان فيه الفضل اعلمنا بعض الله  
التعليه كما قالوا في قوله تكلموا فكلوا الله على اهدكم اي طهروا اليكم  
والمراد ان هذا التمسح يحدث فيه الفضل وقوله في الوضوء الوجه  
واليد من محمول الفضل وهذا في وضوء الوجه واليد من  
قوله في الذي يحتمل ان يكون البناء للمفعول اي استقر وهو مضبوط في بعض  
التمسح بيب الحقيقة بالعين المجردة وهي الموافقة للشيء الذي يحيط والذي يطابق  
شاه وهي ام التمسح المستكنة في ديار العلم في هذه الازمان وربما توضح في  
بعض التمسح والتي بالقاف والمعني واحد والاول في التمسح والتي بالباء  
للفاعل اما بان يكون المراد والتي الله سبحانه كما كان عليه مسح او على  
ان يكون من هذا الحاح الحديث من كلام محمد بن مسلم رحمه الله لمن كلامه

اي والتي مما كان عليه مسح محمد بن مسلم يكون معطوفا على قال وكيف كان  
قال اسرنا لقد بنى تصويرا بالعلية من الموصول واما جعل المسح مضافا  
الى الرأس فله يخفى على ذي الطبع السليم ما يلزم من مساحته المعنى هذا  
والذي يلزم الى بعد اسكان النظر في هذا الحديث انه لو قيل ان الفضل في  
قوله في هذا التمسح على ما كان فيه الفضل انما هو بفتح العين لا بضمها اي  
التمسح واقع على الاعضاء التي فيها الفضل وان الحاق الواو بعده لعله  
وقع من بعض المتأخرين والجار في قوله في الوضوء من مغلطات الفضل  
والوجه واليد من بدل من الموصول لم يكن فيه كثير بعد وانت خبير بان  
يزول على هذا التكلف جعل على معنى اللزوم التثنية ويضيق قوله في  
ما كان فيه غسل وعلى ما كان عليه مسح على وتيرة واحدة ويكسر من الحديث  
عن ما يلوح من الغلط الذي هو غير خفي على المتأمل فيه ولعل الباحث لله  
الناصح على الحاق هذه الواو انه قوله الفضل بضم العين فوجدوا تكلمهم غير  
منتظم بدون الوضوء والحقة ولا سجدان يكون هذا الحاق وقع  
في الاصل الذي نقل التمسح قدس الله روحه هذا الحديث منه ولعل من اصول  
الحسين بن سعيد ومن اصول محمد بن ابي عمير رحمه الله تعالى فانما في سند  
هذا الحديث والله اعلم بحقيقة الحال والكلام في صدد الحديث الثامن  
تقدم مستوفى في بعض الوضوء وقوله ما اثبت بعض الفضل مسحا لا



قال **بجوهكم** المراد به انه سبحانه لم يرد هذا فعل المسيح بنصفه الي  
 الوجه كما تعدل فعل الفعل في الرضوء بل عداه بالياء التقيضية كما في  
 تعدية المسح الي الرضوء فلم ان المسح في التيمم بعض الوجه لاطه ولما كان  
 الايدي بالوجه علم ان المسح بعضا اليه وقوله علم ان لا يعلم الخ قليل  
 لقوله انيت بعض الفعل كما اني يعمل بعض القول مع ما ثبت قال  
 بجوهكم بالياء التقيضية لان تعالى علم ان ذلك التعبد العالي با  
 لكف لا يجري على كل الوجه لانه يعلق ببعض الكف ولا يعلق ببعضها و  
 يجوز ان يكون تعليلا لقوله **قال بجوهكم** وهو في معنى الاول ولا  
 يجوز ان يجعل تعليلا لقوله **قال بجوهكم** اي من ذلك التيمم سواء اريد بالتيمم  
 المصدري او التيمم به اما على الاول فظ وكذا على الثاني اذا جعلت  
 من ابتداءه واما اذا جعلت تقيضية فلا ان المراد اما بعض التعبد  
 المصحب عليه او بعضه العالي بالكف وعلى التقديرين لا يتقدم القليل  
 بعلم الله ان ذلك باجبه لا يجري على الوجه ثم قليل ذلك يانه يعلق  
 منه ببعض الكف ولا يعلق ببعضها فليكن بالتأمل الصادق واعلم ان  
 المنقول عن ابن الجني اذا خلق شي من القرب بالكفين واجب  
 المسح به واجبه له في المختلف بقوله **قال بجوهكم** وايضا من  
 ثم اجاب بالمنع من عود التيمم الي التعبد واجاب في المنتهى عن هذا

الوجه الذي  
 علوق القرب

بان لفظة من في الآية مشتركة بين التيمم وابتداء الغاية فلا اولوية  
 في الاحتجاج بها وكذلك اجاب شيخنا في الذكرى ثم قال مع ان في رواية  
 اخرى وجوه ان المراد من ذلك التيمم قال لا علم ان ذلك لا يجمع لا يجري على  
 الوجه لانه يعلق من ذلك التعبد ببعض الكف ولا يعلق ببعضها وفي هذا  
 اشارة الى ان العلوق غير معتبر انتهى كلامه بلفظه وبحقيق الكلام في هذا  
 المقام انما يتم بالبحث عن لفظة من في الآية الكريمة والنظر فيما يستفاد من  
 هذا الحديث في معناها فنقول ان الاقوال المذكورة في كلام المتقدمين  
 من علماء الغررة في معاني من في هذه الآية تلك الاول انها ابتداء الغاية  
 بمعنى ان المسح بالوجه والايدي يبتدي من الصعيد او من القرب عليه  
 وربما يقطن ان فيما تضمنه الحديث من قوله **قال بجوهكم** اشارة الى  
 هذا الثاني انها التسمية وتخصيصه للحدث المدلول عليه بالكلام الثاني  
 كايق تيممت من الحنابة وورد عليه انه خلا قاله وتضمن قطع التيمم  
 عن الايدي واعطاه ذلك بعدد مستلزم لجعل لفظة تيمم تأكيدا لما سبق  
 اذا التسمية تفهم من الفاء ومن جعل المسح في معنى الجزء الثالث انها  
 للتعيين وتخصيصه للصعيد كما تقول اخذت من الدارم واكت من الدارم  
 وصاحب الكفا مع انه حق المذهب ومذهبا في حقيقته عدم اشتراط  
 العلوق اختار في تفسيره هذا الوجه وقال انه الحق بل ادعي انه لا يتم

الوجه الذي  
 علوق القرب



احد من العرب من قول القائل سمعت ابا حنيفة المذهبي يقول ان الله قد خلق  
 الاربعين المليون من خلقه بان القول بانها لا تبادى الغاية من حيث هذا ما  
 ذكره المفسرون من الوجوه في لفظة من في الآية الكريمة فلفظها في الآية  
 وتظهر بانطبق عليه منها فنقول انما الوجه الثاني مقدم انطبق عليه  
 قد واما الوجه الاول فمما يترأى ان يطبق عليه فانه مما اعاد الضمير  
 في لفظة منه الى التيمم وهو لا يتيمم الا على تقدير كونها لا تبادى الغاية  
 الا لا معنى للتخصيص وفيه ما لو كانت فيل هذا من جواز ان يكون على ما  
 بالتيمم المتيمم به اي الصعيد العالي لا كلف بل يتيمم به ان هذا هو العلم  
 لا غير او الإشارة في قوله علم ان ذلك الساجد لا يجري على الوجه انما  
 هي الى التيمم بهذا المعنى لا بمعنى الصعيد المنسوب عليه ولا بالمعنى للصحة  
 كما لا يخفى فلم يبق الا الوجه الثالث وهو ما يتقوى به مذهب ابن  
 الجوزي من اشتراط العلوق ويضعف به جواب المتن والذكر من  
 استدلاله بالآية وكذلك قوله علم لا يتعلق من ذلك الصعيد ببعض  
 الكف ولا يتعلق ببعضها فان فيه فرع ايمان الى ذلك كما لا يخفى على المعارف  
 بما يشبهه الحارورات ومن هذا يظهر ان قول شيخنا قدس الله روحه  
 في الذكر ان فيه اشارة الى ان العلوق غير معجز بل كلامه فان الاشارة  
 الى اعتبار الظاهر كما لا يخفى والله اعلم بحقائق الامور واقرى ما استدلاله

الاصحاب على عدم اشتراط العلوق هو استحبابه ففصل الدين بعد الفرض  
 كما نظمت به الاخبار ولو كان خلق التراب معتبرا لما امر القاص بفضله  
 هو عرضة لزواله ولجانبه ذلك والذي قد مر الله روحه في شرح الت  
 بان الاخبار الدالة على استحبابه تفصل الدلالة فيها على عدم اعتبار  
 العلوق بل قد ادلت على اعتبارها كما لا يخفى ولا منافاة بينهما لان  
 المتغيرة العارية الواضحة لا يتخلص باجماعها من الدين بخير حصول  
 معنى المفصل وليس في الاخبار ما يدل على المبالغة فيه بحيث لا يبقى شيء  
 من تلك الاخبار الا صفاً بشئ من الدين البتة ولعل المفصل لتقليل  
 على ان جبره يوجب التوبة الوجه من الاخبار الغريبة الكثرة <sup>التي</sup>  
 باليدين قال <sup>فان</sup> بالجملة فالاستدلال باستحبابه المفصل على عدم اشتراط  
 العلوق محل نظر واما الاستدلال عليه بما فاقه بجواز التيمم على الحجر <sup>ففيه</sup>  
 ان ابن الجوزي وكل من يشترط العلوق لا يجوز التيمم بالحجر انتهى كلامه اعلم  
 الله مقامه وهو كلام شديد ومن تأمل الآية والحديث حق التأمل  
 اصغى الى ما تلوناه لا يتأني في كون القول باشتراط العلوق اوضح دليله  
 ولحوظ سبيله وما تضمنه الحديث التاسع من ضرب عبيده على البساط  
 لا اشعار فيه بما يظهر من كلام المرتضى من جواز التيمم بغير التراب  
 ونحوه مع التمكن من التراب كما قد عرفت لظهور ان عرق الامام مع بيان

عن الخارج  
 العلوق



اجل افعال التيمم لا بيان جواز التيمم بغير السباط ونحوه والسبح في آخر  
الحديث العاشر بالسين المعلقة المفتوحة والتون الساكنة واخره جمع مع  
سلك والمراد به حجر الميزان وقيل له ضخمة بالصاد ايضاً وربما يقرأ بالياء  
للمشاة من تحت وانه المعلقة والمراد به من البرود او عباد محظطة  
ولا اشعار على التقدير الاول يجوز ان التيمم على الحجر ولا على الثاني بجواز  
تعبار التوريل اعرفت وقد قراء بالياء الموحدة المفتوحة والهاء الموحدة  
والله اعلم **القول الثاني** فيما تيمم به سبعة احاديث **الاول** من **الشيخ**  
ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله ع يقول اذا لم يجد الرجل طهورا  
كان جنبا فليصنع من الارض وليس **الثاني** جيل بن دراج عن ابي عبد الله ع  
ان الله عز وجل جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا **الثالث** عبد الله بن  
ابو يعقوب وعنه بن مصعب عن ابي عبد الله ع تيمم بالصعيد فان روي الماء  
ربما للصعيد وقد روي هذه الاحاديث الثلاثة مع تمامها في الفصل الاول  
**الراجح** من رواية قال سئل لا يجزى عن امانت المواقف ان لم يكن على وضوء  
كيف تيمم يصنع ولا يصعد على التراب قال لا تيمم من يدا سجد ومعرفة وادبته  
فان فيها عتبارا ويصل **الرابع** رقاعة عن ابي عبد الله ع قال اذا كانت الارض  
مستلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر احسن موضع تحبده فتييمم منه فان ذلك  
قوسج من الله عز وجل قال **سادس** ان كان في نخل فليستطير ليدرسجه فليتم من ثمرها

او نخل مغير وان كان في موضع لا يجيد الا الطين فله باس ان تيمم منه **السادس**  
من **الشيخ** ابو بصير عن ابي عبد الله ع قال **سادس** اذا كنت في حال لا تقدر على  
الطين فليتمم به فان الله سبحانه اولى بالعدو اذا لم يكن معك ثوب كما  
اولد تقدر ان تفضضه وتيمم به **السابع** سماعة عن ابي عبد الله ع ان الله  
عز وجل جعلها طهورا الماء والصعيد **القول** قد تضمنت الاحاديث  
الثلاثة الاول والاخير للتعبير عما يتييمم به تارة بالارض واخرى بالتراب  
واخرى بالصعيد كما تضمنته الآية الكريمة وكما هم اهل اللغة في الصعيد  
مختلف ففي الصحاح الصعيد التراب وقال السلب وجه الارض وفي  
القاموس الصعيد التراب وجه الارض وقال ابن دريد الصعيد التراب  
الخالص الذي لا يخالطه سبخ ويصل ثقله في الحصى عز ابي عبيدة وقال  
ابن خالويه في الجمل الصعيد التراب وفي تفسير النيشابوري الصعيد التراب  
فصيل يعني فاعل وفعل الشيخ الطبرسي رحمه الله في جميع الميان عن التراب  
ان الصعيد ليس هو التراب وانما هو وجه الارض ترابا كان او غيره  
قال **سادس** وانما يسمى صعيدا لانه لها رقة ما يصعد اليه من باطن الارض و  
فعل المحقق في المعبر عن الخليل عن ابن الاعراب ان الصعيد وجه الارض  
وكما جماعه من المفسرين في قوله تعالى فليصعدا لهما اي ارضا يرضا  
يراق عليها الاستيصال اشجارها ونباتها وهذا الاختلاف وهو منشاء



اختلاف الاحباب رضوان الله عليهم فقال المرقسي في شرح الرسالة  
لا يجري في التيمم الا التراب الخالص الصافي مما لا يقع عليه اسم الا  
كالخجل والزرنيخ وانواع المعادن وقال الميمني في الفتحة الصعيد هو  
التراب وانما يسمى صعيدا لانه يصعد من الارض ولم يجرز التيمم بالحجر الا  
فقد التراب فترك التيمم في طي لا يجوز التيمم الا بما يقع عليه اسم الارض  
الطاهرة سواء كان عليه تراب او كان حجرا او عذرا ذلك وقال  
ابن ادريس لا يجعل في الحجر الا اذا اخذ التراب وهو موافق لكلام ابن  
في الوضوء وبه قال الشيخ في به وفاقا لاسد وقد احتج المرقسي بان  
الصعيد في الآية هو التراب بالنقل عن اللغة حكاه ابن دريد عن ابن  
وبما اشتهر من قوله جعلت في الارض سجدا وتراها طهورا ولو كانت  
الارض طهورا وان لم يكن ترابا لكان لفظ ترابا لغوا واجابا بالحق في  
المعبر عن الاول بانه لا يلزم من تسمية التراب صعيدا ان لا يسمى به الا  
بل يجعله اسما للارض اولى لانه يتحمل فيها فجعل حقيقة في القدر  
بينهما وهو الارضية دفعا للشتراك فالجواز يكون التراب صعيدا  
باعتباره كونه ارضا لا باعتباره كونه ترابا وعن الثاني بانه تسلك به  
الخطابة هي متر وكن في معبر عن التراب انما هذا كلامه قد مر الله  
وخلق انه غير اخص بتراب كلام السيد خطاب ثراء اما قوله لانه لا يلزم من

التراب

التراب صعيدا ان لا يسمى به الارض الخ فلان السيد انما استدله بقوله  
اللفظة الصعيد التراب كما قال الجوهري والصعيد هو التراب الخالص  
حكاه ابن دريد في تعريف المستداليه بالتم الجنية وهو ينفذ قطر السند  
التيه على السند كما قاله علماء المعاني في تحقيرنا الاكرم هو القوي المحب  
هو الما ارض افادتها ان الاكرم ليس ثباتا وراه القوي والمحب ليس ثباتا  
المال وليس هذا استدلالا بجرح تسمية التراب صعيدا واما قوله ان  
السيد بالحديث قبل بدلالة الخطاب فيه نظرا لاهل ان قوله جعلت  
في الارض سجدا وتراها طهورا لا يرب انه مذكور في معبر التسهيل و  
التحقيق وبيان استبان الله سبحانه على هذه الامة المرحومة وهو من قيل  
قوله عميشت بالترقية للشه السجاء انه لو كان غير التراب من  
اجزاء الارض طهورا ايضا لكان ذكر التراب لغوا واما قوله في  
البيان بخلافه بانطبق الكلام على ما يقتضيه المقام وكان يقتضي  
الحال ان يقول جعلت في الارض سجدا وطهورا فانه ادخل في الا  
ستان وليس على هذا استدلالا بمفهوم الخطاب بل بما مر من قوله  
الكلام النبوي من قانون البرادة على ذلك التقدير على ان دلالة  
الخطاب اذا اعتبرت بالقرائن الحالية او المقالية فلا كلام في اعتبارها  
ولذلك يعبر عن هذا الخطاب انما استناينا وهذا يظهر ان كلام السيد



قدس الله روحه في اعراس السداد وكيف يقطن به وهو من امة فمن  
 المعاني ومن يعقد عليه الخصاص في علم الاصول انه جعل مجرد تسمية  
 القرباب صعيدا دليله على عدم تسمية الارض به وانه اجتمع على هذا المطلب  
 بدلالة الخطاب مع انه اطنبا الكلام في كتبه الاحولية في هدم ما  
 القائلون بحجتها بالامر بعلية والله اعلم بحقائق الامور وما تتغير  
 الحديث الرابع من قيم غير المتكمن في الصعيد بل يدبره ومعرفة  
 لا اعلم فيه مخالفا لما احبنا وبنا وقد المرتضى في ليل جوارحه مع بكرة  
 وهو انظر الى ما قلناه بعض المشتري من تسمية القبار صعيدا ولا يخرج من  
 والموافق المقاتل وذنا ومعنى والتدبير كبر الله واسكن الباء الو  
 ما يوضع تحت الترح وبتفاد من الحديث انما هو عدم جواز التيمم  
 الرطبة مع وجود القرباب وانما مقدمة على الطون فانه يجب تحريم  
 فيها عند الاضطراب الى التيمم بها وربما يستتبط من تقليده امر  
 لتيمم بها على فقد الماء والقرباب مقدم لتوقيع التيمم بالبحر الرطبة لان  
 القرباب يشتمل اسم الارض المحرم ولو قلنا بعدم شموله في الحديث دلالة  
 على تقديم القرباب على البحر لما كان كما هو مذهب الشيخين في تيمم بالمقعدة  
 وختمنا ابن ادريس وابن حمزة وسلفه لان الارض الرطبة لما كانت  
 مقدمة عليه كما يقتضيه اقتضاره على قوله ليس فيها ماء ولا قرباب

دون ان يقول ولا حرجا فالقرباب مقدم عليه بطريق اول ويؤيد مذهب  
 الشيخين وابناهما انه لا خلاف في ان اهل اللغة في اطلاق الصعيد على القرباب  
 واما احكامه على البحر فيختلف فيه ومع وجود المتنق عليه لا يعدل الى الخلف  
 فيه ولحديث الصادق عليه السلام في تقديم خيار الثوب وخيره على الطين ولا  
 اعلم في ذلك مخالفا لما احبنا وبنا والله سبحانه اعلم **الصلوة** في حكم التيمم  
 مع سعة الوقت ويجوز ان التيمم المأني ان شاء الصلوة او غيرها **حديث**  
**القول** من الصحاح محمد بن سفيان سمعته يقول اذا لم تجد ماء وادركت  
 فاحز التيمم الى اخر الوقت فان فاتك الماء لم تفتك الارض **حديث** محمد بن  
 حمران عن ابي عبد الله عليه السلام قلت له رجل تيمم ثم دخل في الصلوة وقد  
 كان طلب الماء فلم يجد عليه ثم يؤتي بالماء حين يدخل في الصلوة قال  
 يعني في الصلوة واعلم انه ليس ينبغي لاحد ان يتيمم الا في اخر **الصلوة**  
 وزارة فتميمه على السبيل في رجل لم يصيب الماء وجعلت الصلوة فتميم  
 وصلى ركعتين ثم اصاب الماء انيقض الركعتين او يقطعها ويتوضأ ثم يجلس  
 قال لا ولكنه يعني في صلوة ولا يقتضها المكان انه دخل على طهور وتيمم  
**القول** وزارة عن ابي جعفر عليه السلام في التيمم اذا اصاب الماء وقد دخل في الصلوة  
 قال فليتم فليتم وضأ ما لم يركع فان كان قد ركع فليتم في صلوة  
 فان التيمم احد الطهورين **القول** وزارة قال قلت لابي جعفر عليه السلام فان اصاب

دخلها وهو طهور  
 كذا في نسخة التبريد



الماء وقد صلى بتميم وهو في وقت قال تمت صلوة ولا إعادة عليه **السنن**  
 يعقوب بن يعقوب قال سألت أبا الحسن عن رجل يتيم فصل في صاحب بعد  
 صلوة ماء يتوضأ ويعيد الصلوة أم يجوز صلوة قال إذا وجد الماء قبل  
 أن يمضي الوقت تركها وأعاد فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه **السنن** العيص  
 قال سألت أبا عبد الله عن رجل يأتي الماء وهو جنب وقد صلى قال  
 يقتل ولا يعيد الصلوة **السنن** محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عن  
 رجل أجاب بتميم بالصعيد فصل في وجوب الماء قال لا يعيد إن رتب الماء  
 رتبة الصعيد فقد فعل أحدا لظهورين **السنن** من الحسن بن مرة عن أحدهما  
 قال إذا لم يجد الماء فليطلب ما دام في الوقت فإذا خاف أن  
 يفرط الوقت فليتمم وليصل في آخر الوقت فإذا وجد الماء فلا قضاء  
 عليه وليتوضأ لما يستقبل **السنن** الحلبي قال سألت أبا عبد الله عن رجل  
 إذا لم يجد الرجل طهورا وكان جنباً فليقم من الأرض وليصل فإنه أوجب  
 ماء فليغتسل وقد أجاز الصلوة التي صلى **الحمد** بن محمد بن الحسن بن يعقوب  
 بن سالم عن أبي عبد الله عن رجل يتيم وصلّى ثم أصاب الماء وهو في وقت  
 قال قد مضت هذه صلوة وليتطهر **السنن** ربهما يستفاد من الحديث  
 الأول والثاني فالشائع وجوب تأخير التيمم إلى مضيق الوقت وهو وقت  
 الشك والمرتضى يعني الله عنهم ربه قال أكثر الأصحاب كما في الشائع

حرة وابن آدمين وفي الخامس والعاشر عشر نزع دلالة على جواز التيمم  
 كما لا يخفى وأما ذهب الصدوق وما نقله العلامة في المتنق فأياه أنه  
 في غاية القوة ومقتضى ابن الجبلة فوجب تأخير الرجاء التمكن من الماء و  
 جوزه في أول الوقت لا يبرهن الماء في بقيته وإرضاء المحقق في المعبر  
 في العلامة في أكثر كتب وهذا التفصيل وإن لم يظلم به في غير من الأئمة  
 نظرياً إلا أنه ما يظهر من بعضها تلويحاً كما في قوله عن في الحديث الأول فإن  
 قائل الماء لم يفتل لأصل فإنه يؤخذ أن اليا من حصول الماء لم يحقق  
 وكذا أمره في الحديث التاسع يطلب الماء ما دام في الوقت فإنه يشترط  
 حصوله فيه وإلا كان عبثاً وما تضمنته آخر الحديث الأول الثاني لأنها في  
 هذا التفصيل لا مكان تنزيله على استحباب التأخير وكراهة التيمم في  
 الشك والفتنة ليس ليحيى غير بعيد عن هذا التنزيل وأقرب ما يستدل به  
 لأصحاب القول الأول نقل المرتضى عن الأصحاب عليه في الاستعداد ولا ريب  
 في كونه أقرب إلى الخروج عن الجملة وقد يستدل لأصحاب القول الثاني  
 بتخصيص الآية بالإيجاب التيمم عن مطلق القيام إلى الصلوة إذا لم يجد ماء و  
 التيمم بأخر الوقت خلافاً لله ما وقد قدما أن في الحديث الخامس  
 العاشر عشر دلالة عليه أوجب أن الماء في الوقت بعد الصلوة يستلزم  
 وقوع التيمم في الشك وأما ما قيل في الخبر بأن المراد من وقت الصلوة



السادس  
مع

لما مضى فاقول  
انما في الصلاة

الدخول فيها لا الفراغ منها اوان المراد ان التيمم والصلاة كانا في الوقت  
لا اصابه الماء فلا يجزئ بعده واستقرت شيئا في الذكر يحلها على طين  
الوقت فيظهر خلافه والحل على الجبل بحسب التأخير ويكون جاهل بالحكم  
هنا معذور وليس بذلك الجذر والله اعلم وما تضمنته الحديث التاسع من  
اعادة العاجل الماء في وقت الصلاة هو مستند ابن الجبلة وابن ابي عمير  
في القول بذلك لا اكثر على خلافه لا يصلي بطهارة مشروعة صلاة  
ما حوزها فيجزي وما تضمنته الحديث الخامس والسادس والثامن والتاسع  
والعاشر عشر فانه منسوخة عن حمله على الاستحباب وما تضمنته الحديث  
الثاسع من طلب الماء ما دام في الوقت يعطى وجوبه استمرار الطلب  
من اول الوقت الى ان يجزئ الوقت ولا يعرف به قائله من الاصحاب  
الحق في المعبر فقد لا يحسنه ولو قيل به لم يكن بعيدا وقوله فاذا  
وجد الماء فلا قضاء عليه ظاهر وجد ان الماء بعد الوقت لا خلاف  
في سقوط القضاء وقد اختلفوا فيها لو وجد في أثناء الصلاة و  
المنع فيه وقد عني في صلواته ان تلبس بكثرة الامعاء لا غير  
وبه قال الحنفية والمعتزلة في مسائل الخلاف وابن البراءة وابن  
ادريس والحقق والعلامة ويذكر عليه الحديث الثاني وفيه يرجع عالم  
يركع وهو محتار الصدوق وارتضاء الرضوي في شرح الرسالة و

طبر

والحديث الرابع صريح فيه ويعضده رواية عبدالله بن عاصم قال سالت  
ابا عبدالله عن الرجل لا يجد الماء فتميم ويقوم في الصلاة في الماء  
فقال هوذا الماء فقال ان كان لم يركع فليست فيه بركة وان كان قد ركع  
فليحضر في صلوة رزقه لا يركع على طين ان قطع وقطره في الجبل  
بما يدل عليه قال ابن حزمه ان غلب على طين ان قطع وقطره بالآلة لم  
يتمه الصلاة وجب عليه القطع والطهارة والافادة اذا اكبر واتصل اقرب  
هذه الاقوال القول النجى وفيه ما تضمنته الحديث الثالث من تعليله  
عدم التقص بالتخول في الصلاة على ظهوره لا لعل عليه مضى قال  
ما يقتضيه المصل والفقهاء من ابطال العمل وحل الحديث الرابع مع ما  
على الاستحباب كما فعله العلامة في المنتهى لا بأس به والله اعلم بحجتي  
الاحود **الفصل الخامس** في بندتها تتعلق بالتيمم خمسة لحادث **اول**  
من **التمتع** عكبا الحسن بن ابي عمران انه سأل ابا الحسن موسى بن جعفر  
عن ثلثة نفر كانوا في سفر احدثهم جنب والثاني ميت والثالث على غير وضوء  
وحضر الصلاة وهم من الماء قد ما يكفي احدهم من اخذ الماء وكيف  
يسعون فقال اجلس الجنب ويذكر الميت وتيمم الذي هو على غير وضوء ولا  
الصل من الجناية فريضة غسل الميت سنة والتيمم للضعفاء **الثاني**  
نهران قال قلت لابي جعفر ع صلى الرجل تيمم واحد صلوة الليل والنهار



فقال نعم ما لم يجدوا وبصية قلت فان اصاب الماء ورجاء ان يقدر على  
ماء اخر وظن انه يقدر عليه فلا اراده تقتض ذلك عليه قال لا يقتض  
تيممه وعليه ان يعيد التيمم **الثالث** حار بن عمن قال سألت ابا عبد الله  
عن الرجل لا يجد الماء اتمم لكل صلاة فقال لا هو بمنزلة الماء **الرابع**  
عن بن مسلم عن احدهما عن رجل احب في سفر معه ماء قد رما يتوضأ  
فلا يستقيم ولا يتوضأ **الخامس** محمد بن احمد عن ابي عبد الله عن رجل اتيمم  
بالدلو والاشعر ليس فيها ماء من جهة الري وصاحع بالبلقاء **الاول**  
ما تضمنه الحديث الاول من تخصيص الحجب بالماء هو من هذا الشيخ وفيه  
مخار الحقيق والمراد بقوله علان الفصل من الحجاب في وضوءه ان ثبت ان  
وبقوله غسل الميت سنة انه ثبت بالسنه وربما قيل بتقديم الميت على  
الحجب اوقايت محمد بن علي عن بعض اصحابه قلت الميت والحجب يتيقان ولا  
يكون الماء لا يقدر كفاية احدهما ايما اول قال لا يستقيم الحجب بغسل  
الميت ومع ضعف التند والاراس اضره ولا ريب ان الماء لو كان يركب  
لاحد من هؤلاء وهل يجوز له بذله للحجب فلا باطلاق الرواية قطع بعض  
الاصحاب بعده وهو محتمل ولو امكن جمع الماء بعد الوضوء الحديث لا  
غنى الحجب لثقل بدنه من الجفاسة ثم جمعه لتعجيل الميت وجباة فلما  
بان المستعمل في الطهارة الكبرى ويرفع الحديث ونزيل الحجب وسبغ الحكة

فيه انشاء الله تعالى وقد دل الحديث الثاني والثالث على عدم وجوب تعدي  
التيمم بتعدد الصلوة وعليه على اونا الجمع واستدل عليه العلامة في  
المنتقى بما استدل بقوله صلاي ذرا يا ابا ذر يكفيل المصعب عشرين  
وقيه نظر لان كفاية المصعب عشرين لا يدل على عدم تعدد التيمم بشي من  
الذلات فتدبروا ما روية ابي همام عن الرضا ع تيمم لكل صلاة حتى  
يوجد الماء ورواية التكني عن الصادق ع لا ينبغي بالتيمم اكثر من  
صلاة واحدة ونوافلها فيمكن حملها على التقيد لما تقدم من هذا الشافعي  
حيث قال لا ينبغي له اكثر من وضوء واحدة ويستباح معها من التوافل  
ما شاء واما الحمل على الاستحباب من قبل تحديد الوضوء كما قاله بعض الا  
فهر في الاول في قريب واما في الثانية فلا يخرج من بعد كل الحجب وربما ينطبق  
من الحديث الثاني حيث اطلق عدم نقص اصابة الماء التيمم وساو في ذلك  
بينه وبين الحديث ان مجرد اصابته كاف في النقص وان لم يمس زمان يمكن  
فيه من فعل الطهارة المائية وهذا احد الوجهين في المسئلة وربما سالت  
بعضهم الى الوجه الاخر اعني عدم الانتفاء من بعض ذلك المقدار استدلا  
باستناع التكليف بعبادة في وقت لا يبيحها فاذا انقضى الماء قبل ان يمس زمان  
يمكن فيه من فعل الطهارة بغير عدم التكليف باستعمال الماء فيلزم بقائه  
التيمم لان النقص لا يتحقق الا بتكثفه من المبدل وفيه ان لا يباين ان يقول

في الحجب  
كل صلاة



لامة زنة بين عدم تكليف المتيمم باستعمال الماء وبين بقاء قيمته من غير احتياج  
 تيمم آخر عليه بل الظاهر ان يكون نفس وجوب الماء المظنون بقائه ذلك  
 المقدار استصحابا بالجماع لا احتضا فحيث تيمم آخر اذ لم يبق المقدار الذي يظن  
 وانعدام عليه او سبق اخر اليه مثله والزام القول بانتهى نحو الميقت  
 الماء بعد وجوده فعمل مشروط بالطهارة كما يتراءى المتأخرة ومن خط المصنف  
 مثله الى ان يفيض ذلك المقدار لاجل من اشكال وما اقتضته الحديث الرابع  
 من عدم وضوء الخبز اذا جلت الماء ما يكفي الوضوء مما لا ضل فيه عندنا  
 وهل يجر عليه صرف في بعض اعضاء الضل كالرأس والرقبة مثله وغيره  
 وجود مقداره ما يكمل به غسله بحيث لا يخلو ذلك ما يقتضيه الحديث الخامس من  
 النجس من الاقامة باذن لا يتسرى بالماء للطهارة ظاهرة التيمم وان مجرأ  
 المرجح وصالح الابل ونحو ذلك غير كاف في جواز ذلك والعلامة في المعنى  
 حائلة على الكراهة والذكر فيه فتح والله اعلم **الفصل الثاني** في ان التيمم  
 واحكام المياه وفيه مطلبان **المطلب الاول** في تعداد النجاسات وكيفية  
 التطهير وفيه فصول **المسألة الاولى** في نجاسة البول والغائط والنجاسة  
 عشر حديثا **الاول** من **الاصحاب** محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله ع عن  
 الثوب يصيبه البول قال اغسله في المكن مرتين فان غسلت في ساء حار مرة  
 واحدة **الثاني** ابن ابي عمير قال سألت ابا عبد الله ع عن البول يصيب الثوب

قال اغسله مرتين **الثالث** ابراهيم بن ابي محمود قال قلت لمرضاة الطنفسة و  
 الفراش يصيبهما البول كيف يصنع به فهو ثوبين كثيرة المشوق قال يغسل ما ظهر  
 منه في وجهه **الرابع** الحلبي قال سألت ابا عبد الله ع عن ابوالخيل ان يغسل  
 قال لا تغسل ما اصابك منه **الخامس** عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت  
 ابا عبد الله ع عن رجل يمتد بعض ابوالانبياء اغسله ام لا قال يغسل بول  
 الفرس والحمير والبغيل فاما الشاة وكلها يؤكل لحمه فلو ما من بوله **السادس**  
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل يصلي في ثوب  
 عدة من انسان او سور او كلب او عيد صلواته قال ان كان لم يعلم فلو عليه  
**السابع** علي بن جعفر عن اخيه موسى انه سأل عن الرجل يرى في ثوبه  
 الطير او غيره هل يحكه وهو في صلوة قال لا بأس **الثامن** محمد بن مسلم  
 عن ابي عبد الله ع انه ذكر المني فشكوه وجعله اشد من البول ثم قال ان  
 رايت المني قبل او بعد ما تدخل في الصلوة فعليك اعاده الصلوة فان آتت  
 نظرت في ثوبك فلم تشبه ثم صليت فيه ثم رايت بعد ذلك اعاده عليك  
 وكذا البول **التاسع** الحلبي قال قلت لابي عبد الله ع رجل اجبت في ثوبه  
 ليربعه ثوب غيره قال لا يصلي فيه فاذا وجد الماء غسله **العاشر** محمد بن مسلم  
 عن احمد بن محمد انه قال في النجس الذي يصيب الثوب فان عرفت مكانه فاعسله  
 فان خفي فغسل فاعسله كله **الحادي عشر** من **الحسان** عبد الله بن عثمان قال



قال ابو عبد الله غسل قبل من ابوال مالايوك بحم **التي** من رزارة منها  
عليه غسل منها قال لا يغسل قبل من ابوال شي بول كبحر **ان** **التي** من رزارة  
ابو عبد الله ع قال كل شيء يطهر لا بأس بخرجه وبوله **الراي** **عنه** الحلي قال  
سالت ابا عبد الله ع عن بول الصبي قال يغسل عليه الماء فان كان قد اكثرا  
عنه والغلام والحاربة شرع سواء **الخامس عشر** عن محمد بن مسلم عن ابي  
عبد الله ع قال سالت عن ابوال الدواب والبعال يطهر فقل لا يغسل  
فان لم يعلم مكانه فاعسل الثوب كله فان شككت فاضحه **السادس عشر**  
قال قلت لابي عبد الله ع امر الحامية فتسل قبل من ابوال فقلنا لم يغ في  
عنه فاصلي فيه فاذا هو يا مسر قال اعد صلواتك اما انك لو كنت  
غسلت انت لم يكن عليك شي **اقول** قد تضمن الحديثان الاولان وجوب  
المرتين في غسل الثوب في الركض من البول والاكفاء بالمرة الواحدة اذا غسل  
في البحاري فاما حكمه اذا غسل في الكثير من الراكذ فامرأيات التي اطلقنا  
عليها خالية عنه واما وجوب المراتين في غسل المبدنة فيه وروايات غير  
نقية السند اقربها الى الاحتياط رواية الحسين بن ابي العلاء قال سالت  
ابا عبد الله ع عن البول يصيب الجسد قال صب عليه الماء مرتين فانما هو  
ماء وسالت عن الثوب يصيبه البول قال لا يغسل مرتين والعمل بهذا  
الروايات شريفة ودين الاحصاء واكثر بعضهم كالعامة في التفتي **شخصا**

في الدين

في البيان بالمرّة المزيلّة من غير فرق بين الثوب والبدن والاولى عدم  
التفريق عما دلت عليه الاخبار والركن بكسر اوله واسكان ثانيه وفتح ثالثه  
الاجزاء التي غسل فيها الثياب والركن في البول اما اللبس او اللبس على البول  
الانسان ولعل هذا هو الاقرب فانه الفرض المتبادر فيستفاد نجاسة ما سوا  
من ابوال مالايوك كبحر من ذي النفس سوي الرضيع والطير من الاجماع واختيار  
اخر وقوله مرة واحدة اما منصوب بفعل محذوف او مرفوع بالابتداء و  
خير محذوف اي كافية واوّل بفتح ثقليل المحذوف يرجع الثاني وما في الحديث  
الثالث من غسل طاهر الطنقة والفراس المراد به اذا لم يبق البول في اعقابها  
والطنقة مثله الطاء والقاء البساط والحديث الرابع والخامس والسادس  
عشر سندنا النقيح في ربه وابن الجوزي في نجاسة بول الفهر والبعل والجماد  
والاكثر على خلافه والمراد بما يوكّل به في الحديث الخامس ما جرت العادة  
بالله وبما جرت هذه الاحاديث على الاستحباب لاقتضاء الاحاديث الدالة  
على خلافها بالاصل وعلى الاكثر والمسئلة محل توقف واستدل العلامة في  
تحج على الطهارة بأن طهارة ابوال الاصل الثانية بالاجماع يستلزم طهارة  
هذه الابوال لأن كون الحيوان مأكول اللحم انما يتحقق طهارة بوله فقط لا بغيره  
المشترك وان لم يتحقق لزوم نجاسة ابوال الاصل لعموم ما يدل على نجاسة  
مطلق البول السلام عن عارضة كون الحيوان مأكول كذا هذا حاصل كلامه

وكان على القول  
لا يغسل

تفريع العادة



طائفة من أهل البيت عليه السلام من شمله واكتسب التماس  
وان لم يضمن نجاسة مطلق العزلة لكن الاجماع متفق على نجاسته من غير  
ما كوله الله من ذي النفس غير الطير فان فيه حكمة فاعلموا هذا الحديث يدل  
باطلاقه على ان من صلى جاهلا بالنجاسة لا يصيبه في الوقت ولا في جاحته  
والاولى تختلف فيه واما الثاني فالظاهر انه ما اخله فيه بل ربما اقبل  
الاجماع عليه وسقط الكلام فيه في محله ان شاء الله تعالى وقد اخرج بعض  
الاصحاب بالحديث السابع على ان طائفة من طائفة الطير وطلق الله لا  
دليله على ذلك فان نفى لباس فيه لا ينعين ان يكون عن كفر لاحتمال  
ان يكون عن حكمة في الصلوة عن التوبى يكون سؤال على بن جعفر انما  
هو عن الحكم في انشاء الصلوة هل هو مفضل كثير لا يجوز في الصلوة الم  
فاحبا به عن نفى لباس من عنه فيها فعنى قوله عا لا باس في لباس من  
المصلي من حكمة فيها ولقطة غير يجوز فرأى بالقبض الحزم على التقديرين  
ففيما تأييد تام لهذا الاحتمال اذ لو لم يحل عليه لم يصح الملاءمة فنفى  
الباس عما يراه المصلي في توبه من خرم الطير وغيره وايضا فالله في الطير  
لا ينعين كونها للجنس فيجوز كونها لله تعالى والمراد المأكول اللحم ومع قيامه  
يسقط الاستكلال والله اعلم والحديث الثامن ربما يدل على وجوب التوبين  
في غسل المني بطريق اوليه ويدل ايضا باطلاله قد على ما دل عليه الحديث

في نجاسة طائفة من  
الطير لا ينعين كونها  
للجنس

الثامن

السادس وعلى ما ذهب اليه الشيخان والمرقن في به والمنفعة والمصلح  
منها من في نجاسته وصلى بعد في الوقت وجازجه وسبغ الكلام فيه  
في موضع انشاء الله تعالى والمراد من قول الجليلي في الحديث التاسع اجنب  
في توبه انه اصاب ذبه من من المني والنجس طائفة من طائفة الطير  
فالله انما قد علم ان منس الجنازة لا يمتد الى الشريعة كونا انما لم يجنب  
لا يفسر التوبى فلم يبق معنى يحل الحديث عليه الا بعد التماس من حرام ثم  
جعل ما ذكرناه احتمالا وقد دل هذا الحديث على الصلوة في المني الخسر  
اذا لم يجد غيره وهو محتاج الى التوبى واما احاديث صحيحة سوى هذا مستند  
فيما بعد انشاء الله تعالى وذهب الشيخ واكثر الاصحاب الى انه يعني بما  
سويتا وبعض الاحاديث يدل عليه والحقق والعلامة في المعبر ما انتهى  
على التخيير ويستوعب الكلام فيه في بحث لباس المني ان شاء الله تعالى وقد  
دل الحديث السابق على طهارة احوال القذرات لكن اذا اريد ما يؤكل  
ما يجوز اكله لا ما يجزى العادة باكله ووسع هذا من ذوال بهيمة والاشياء  
المعارضة له حالة بخصوصها والحديث الثالث عشر يدل على ما ذهب اليه جماعة  
من الاصحاب في تصديق وابنه عتيل من طهارة دجج الطير وان لم يكن مأكولا  
التم هذا اذا جعل محض ما لا يمتد الى واحد عشر الاعتقاد بموافقة الاجل  
والا فليس يخصه له اولى من العكس وبما رجح الحادي عشر يكون ناقلا

من الطائفة

من جملة الطير

فما كان يبيع  
فما كان يبيع



والثالث عشر مقراوة **لما** العلامة في المتن ان يقول ان رواية  
ابن سنان عن جرحه بالتجسس اقصاها في الباب انه امر بالصل وهو غير  
على النجاسة الا من حيث المفهوم وكلاهما المنطوق **القول الثاني** في قوله  
كما ترى وقوله في الحديث الرابع عشر على ما هو المشهور من نجاسة البول الضيق  
قبل ان ياكل بل ينقل السيد المرتضى رحمه عليه الاجماع وابن الجوزي قال  
بطلان رده وهو ضعيف والمراد من الاماكن المستند الى شجره وادخله  
لتعلق الصل بساعة الولادة اذ يجب تحنكه بالتمر كذا قاله العلامة  
طاب ثراه في المتن وهذا الحديث يريح في التسوية بين العبي والصبيقة  
في الاكل كما بالصبي وهو المتقول عن علي بن بابويه ولكن اكثر الاصحاب  
قد ساءلوا ولهم على اختصاص الحكم بالعبي ما يقول الصبيقة لا ينجس  
عنه والحق في الاعتبار للتسوية التي تعلق بها هذا الحديث على التسوية  
في النجاسة لا في حكم الازالة ليلزم الوسا عليه الاكل وهو كما ترى لفظه  
شرح باسكان الداء ونقحها بمعنى ساء وما تقدمه الحديث الخامس عشر من  
نسخ الثوب لئلا ان المراد به رقة لا تحادها لغة والذي يعطيه كذا  
العلامة طاب ثراه في يده ان الرش اخص من النسخ فانه قال لا يرد  
الماء ثلثا النسخ المرد ومع الغلبة ومع الجريان ولا حاجة والرش الى ذلك  
الثالث قطعها وهل يحتاج الى الثانية الامر به لك ويفرق بين الرش والصل

في نجاسة البول  
الوضوح خلافه

والصبي  
والصبيقة  
في النجاسة

الصل  
النجس

بالسلي والنقاط هذا كلامه وقوله عن في الحديث السادس عشر اما انك  
لو كنت ضلت استأجركم عليك شي لعل المراد به انك لو كنت متاخره  
بنفسك لكنت تتأخر في غسله الى ان يروى بالكلية فلم يكن عليه اعادة  
الصلوة بسببه ويحتمل ان يكون مراده عنك لو غسلته بنفسك لكنت تتأخر  
وقد اجتمعت في طهارة ثوبك فلم يكن عليك اعادة الصلوة اذا وجبة  
بعدها وهذا المعنى هو الذي **القول الثاني** في نجاسة الكلب والكلب  
عشر حديثا بطريق كلام شيخنا الشهاب ثراه في الذكرى والكل ما ذكرنا  
اقرب وكيف كان ففي الحديث نوع اياما الى حجام ان ازالة الكلب النجاسة  
عن ثوبه صلوة بنفسه والله سبحانه اعلم **الفصل الثاني** في نجاسة الكلب  
القول احدى عشر حديثا **الاول** من **الشيخ** الفضل ابو العباس قال قال  
ابو عبد الله ع اذا صاحب كلبا بطيرة فاعسله فانسه جافا  
فاصب عليه الماء **الثاني** محمد بن مسلم قال قالت اباعب الله ع عن الكلب  
شيئا من جسد الرجل قال يغسل المكان الذي اصابه **الثالث** الفضل ابو  
العباس قال قالت اباعب الله ع عن فضل الميرة والسقاء والمقبرة و  
الابل والحيل والبخال والوحش والشياع فلم اترك شيئا الا سألته عنه  
فقال لا بأس حتى انتهيت الى الكلب فقال لعبي لا يتوضأ بفضله و  
اصيبه بنبذ الماء واعسله الماء بالتراب او مرة ثم بالماء **الرابع** علي

في نجاسة الماء  
الكلب والكلب  
عن ابن سينا



بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم  
 يمسكه فيذكره في صلواته كيف يصنع به قال ان كان دخل في صلواته  
 فليصن وان لم يكن دخل في صلواته فليصنع ما اصاب من ثوبه الا ان يكون  
 فيه اثر فضله قال وسالت عن خنزير يشرب من اما كيف يصنع به قال  
 يغسل سبع مرات **الخامس** بن جعفر بن مسلم قال سالت اباجعفر عن ائمة اهل  
 الذمة واليهوس فقال لا تأكلوا في انيتهم ولا من طعامهم الذي يطبخون ولا  
 في انيتهم التي يشربون فيها **الحكم الثاني** على بن جعفر عن اخيه موسى انه  
 سأل عن رجل اشترى ثوبا من السوق للبسر لا يدري هل كان هل يقطع الصلوة  
 فيه قال لا ان اشتراه من مسلم فليصل فيه وان اشتراه من نصراني فلا يصل  
 فيه حتى يغسله **الثاني** بن محبوب عن احمد بن محمد قال سالت عن رجل صالح  
 مجوسيا قال يغسل يده ولا يتوضا **الثالث** بن ابراهيم بن ابي حمزة قال قلت  
 لابي جعفر عن ائمة اهل الذمة ان اشترى ثوبا من نصراني لا يتوضا ولا يغسل من  
 حبابه قال لا بأس بغسل يديه **الرابع** على بن جعفر انه سأل ابا جعفر عن  
 اليهودي والنصراني يدخل بده في الماء يتوضا منه للصلوة قال لا بأس  
 ان يغسل يديه **الخامس** اسمعيل بن جابر قال قلت لابي عبد الله عما تقول في  
 طعام اهل الكتاب فقال لا تأكله ثم سكت هنيهة ثم قال لا تأكله ولا  
 تشركه تقول التحرام ولكن تذكره تنزه عنه ان في انيتهم الخنزير والحمل الخنزير

هذه احاديث اهل  
 الذمة واليهوس  
 في اشياء كثيرة  
 منهم من خالفنا

**الحادي عشر** من الكتاب بن سعيد الاعرج انه سأل ابا عبد الله عن سورتي  
 والنصارى فقال لا تأكلوا في انيتهم ولا من طعامهم الذي يطبخون ولا في  
 انيتهم التي يشربون فيها **الحكم الثاني** **الثالث** بن ابراهيم بن ابي حمزة  
 على نجاسة الكلب وهي عندنا اجرامية غير ان المرتضى وضع حكم عليها  
 ما لا تخله الحيوة منه كعظمه وشعره وكذلك كل ينسج العيون هذه والحلوة  
 في الحديثين الاولين الغسل من اصابة الكلب وفي الثالث انه يجب ان  
 يغسل من الدم الذي ينجس به الكلب وحده لا يخله وكيف كان فلا يدخل الكلب  
 الماء في الحكم نجاسة الكلب حله للفظ على الفرض التابع المتعارف والحد  
 في ذلك ابن ادريس اشول الاسم والاصح الاول والفرق بين غسل الثوب و  
 غسل الماء عليه ان الغسل ما كان معه عصبه وبدنه يكون حسبا قاله الحق في  
 المتبريد قطع العلامه في التتبي في بحث الولوغ فانه قال لو كان الحيوان  
 مما يقتل الغسل المخلوب عليه لا بعد عصبه انتهى والامر يصيب الماء لاحتا  
 الكلب حقا محمول على الاستحباب وكلمهم بعض على ان لا يعطى وجوبه بل مرة  
 ويؤيده ان الظاهر ان الامر في هذا الحديث على وتيرة واحدة وقوله في  
 الحديث الثالث فلم اترك الحاي لم اترك حيوانا الا سألته عن غسله ولعله  
 اراد ما سوى الخنزير والكلاب والضمير في غسله للثاء وان لم يتقدم له  
 ذكره لانه قوله مما لا يتوضا يغسله عليه وذكر الغسل في قوله مما اغسله



بالتراب على بظاهره مخرج التراب بالآلة الأولى في تحقق مثل الشيء منه  
 جريان ما يعمله لظهور ان العلم بالتراب يحتاج لا يتبين عند ويحكم  
 الراوندي وابن ادريس وصحبه العلامة في المنهج في شئنا الشئ على  
 اعلى الله فنده في شرح عقائد خيال ضعيف فان العلم حقيقة اجله الماء  
 فالجواز لازم على تقديره مع ان الامر بعلمه بالتراب والمزج ليس بواجب  
 كلامه وناقته بعض الاحبار بان حقيقة العلم وان كانت اجله الماء  
 الا ان الحديث لما دل على خلافه فيكون الحمل على اقربا لمجاذات الى الحقيقة  
 اولى فانه بدو المنهج ولا يذهب عليه ان هذا يستلزم تجوزين احدهما  
 في العلم والاخر في التراب وانما على القول بعدم المنهج فالقول انما هو  
 في لفظ العلم فقط فعدم المنهج اولى كما هو مختار العلامة في المنهج وقد  
 دل هذا الحديث بصريحه على تقدم التقدير على العلم بالماء وبه قال  
 الشيخ رحمه الله في غير الخلاف وهو المشهور بين متأخري الاحبار وقال  
 المرتضى رضي الله عنه في الانتصار والحمل والشيخ في جعل تلك مرات احديين  
 للتراب وهو يعطى مجاز تقديم التراب وتأخير وقال السيد طاب ثراه  
 في المنتقى بعض تلكا وسليهن بالتراب ولما نظره في كتب الحديث  
 المتداولة بايدل عليه ثم الحديث الاكتفاء في علمه بالماء للمرة لكن  
 الاكثر على وجوب المرتين بل نقل شيخنا في الذكرى الاجماع على التعدد

تبيين في  
 التراب

وذهب ابن الجنيدي الى وجوب الغسل سجا احديين بالتراب وبه رواية  
 صحيح من ضعف ثم الظاهر انك قد علم الامر بالتقدير قبل الغسل بالماء عدم  
 سقوط التقدير بعلمه في الكسرة والحاري والاحبار فيه مختلفون والاولى  
 عدم سقوطه واعلم ان هذا الحديث نقله المحقق في المعتمد هكذا واعلمه با  
 التراب اولى ثم بالماء مرتين وهذه الزيادة وان لم تنطق بغيرها فيما  
 اطعنا عليه من كتب الحديث الا ان المحقق قدما الله رحمه الله صدق فيما نقله  
 وعدم اطلاعه عليها في الاصول المتداولة في هذا الزمان غير قاصح  
 فان كلامه رحمه الله يقتضي في اوتل المعتمد يعطى انه نقل بعض الاحاديث المذكورة  
 فيه من كتب ليس في ايدي اهل زماننا هذا الا انما لها الكتب الحسن بن محبوب  
 ومحمد بن ابي نصر البرقي والحسين بن سعيد والفضل بن شاذان وغيرهم نقله  
 طاب ثراه نقل هذه الزيادة من بعض تلك الكتب فنسبه بعض الاحبار الى  
 سوء قلم النسخ لمجرد عدم ظفره بها في الكتب المتداولة ليس على ما ينبغي  
 والله اعلم وصادق عليه الحديث الرابع من نفع التوب عن اصابة لغزير  
 الظن ان المراد به اصابته ساقا وقوله عم الا ان يكون فيه اثر فيضله يراى  
 الاصابة برطوبة بظاهره الحديث فقل لمن الاخزين في اثناء الصلوة وبعده  
 متقيد بما اذا لم يتبين فعلاه كثيرا وما تضمنه اخر الحديث من غسل الالة  
 لشرب الخنزير حمله المحقق في المعتمد على الاحتياط بالاولى لوجوبه

كتاب  
 في زنا  
 واما



الحديث الخامس والستون والسادس والستون والحادى عشر على نجاسة الماء فيكون  
الظاهر الحديث السادس على الاستحباب قد ذكر الحديث الثامن بظاهره  
على ذلك نجاسة يد السراينة بصلها ولم اطلع على قال به ولعل مراده  
ذوال النجاسة المحيصة بغير البركة لعدم مثله لاجل نجاسة الكفر بقداشقق  
اصحابنا رضوان الله عليهم على نجاسة من عدا اليهود والنصارى ولا  
على لا فرق بينهم وبين غيرهم بل ادعى عليه الشيخ في التهذيب المرفوع  
وابن ادريس الاجماع والمنقول عن ابي عيسى وابن الجنييد والمفيد في  
المائل الغريب عدم نجاسة سائرهم وربما يخرج لهم قدما اذ واحتم  
بالحديث التاسع لان جواز الوضوء بسائرهم اذا اضطروا اليه دليل على اذ  
ظنى انه لا بعد ان يقال ان الاضطراب يجوز ان يكون كناية عن التيقية فان  
الخاصين من العامة على ما رتبهم وربما يخرج لهم اية بالحديث العاشر كما  
هو ظر ويشره تعليقه على بان انيقهم الحز وحكم الخزير فان هذا التعليل  
يعطى ان نجاستهم لذلك لا لغواتهم واعيانهم ولا يذهب عليه ان نجاستهم  
عن طعامهم ثم سكونه هينة ثم هينة ثم سكوت هينة اخرى ثم امره في  
المرء الثالثة بالنتنة عنه لا تحريم ما يؤخذ بالتردد في حكمه ومما شاع  
سلام الله عليهم من التردد فيها يصدر عنهم من الاحكام فان احكامهم ليست  
صادرة عن الظن بل هم صلوات الله عليهم فاحتمون في كل ما يحكمون به

عند نجاسة سائر  
الماء الذي قد جرد

فدلاح لي على ذلك ليل اوردته في شرحي على الصحيح الكاملة في ذلك  
من هذه الجملة معلول المتن وذلك لوجوب بعده وانها علم بتجانبها  
**المسألة الثالثة** في نجاسة الميتة والدم والحزرة وعشرون حديثا **الاول**  
من **التصحيح** حزين قال قال ابو عبد الله عم لوزارة ومحمد بن مسلم اللين د  
اللبان والبيضة والشعر والصوف والقرن والنايب والحافر وكل شيء  
يفصل من الشاة والذابة فهو ذك وان اخذته منه بعد ان يموت فانه  
وصل فيه **الثاني** من اارة عزاي عبد الله عم قال سالت عن الاضحية يخرج  
من الجوزي الميت قال لا بأس به قلت اللين يكون في ضرع الشاة وقدمها  
قال لا بأس به قلت بالصوف والشعر وعظام الغنيل والبيضة يخرج  
من التجاجة فقال كل هذا لا بأس به **الثالث** علي بن جعفر عن اخيه موسى  
قال سالت عن فارة المسك يكون مع الرجل وهو يصلي وهي معه في  
جيبه او ثيابه فقال لا بأس بذلك **الرابع** عبد الله بن جعفر قال كتبت  
اليه عن ابي محمد هل يجوز للرجل ان يصلي ومعه فارة مسك قال لا بأس  
بذلك اذا كان ذكيا **الخامس** الحلبي قال سالت ابا عبد الله عم عن الخفاف  
التي يباع في السوق قال اشتر وصلى فيها حتى يعلم انه ميت بعينه  
**السادس** محمد بن مسلم قال سالت عن جلد الميتا يلبس في الصلاة اذا وقع  
قال لا ولو دبر سبعين مرة **السابع** الحلبي عن ابي عبد الله عم لا بأس بالثقل



فيما كان من صوف القيتان ان القوق ليس فيه روح **السادس** علي بن جعفر عن  
الخديج مروي قال سمعته عن الرجل يقع نوبة على حارسه هل يبع الضائر  
فيه قبل ان يضلله قال ليس عليه عنده ولا يسل فيه ولا **سابع** نزاره  
قال قلت لابي جعفر ع اصابني دم رعا فادعوه او يغني مني شي  
اشد الى ان اصيب بالدم فاصيب وقد حضرت الصلوة ونسيت ان يتولي  
شيئا وصليت ثم اني ذكرت بعد ذلك قال تعيد الصلوة وتغسل **الثامن** عبد الله  
بن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع الرجل يكون في نوبة نقط الدم لا  
يعلم به ثم يعلم فيمنى ان يغسله فيغسل ثم يذكر بعد ما صلى بعيد صلوة  
قال يغسله ولا يعيد صلوة الا ان يكون مقدار الدم مجتمعا فيغسله  
ويعيد الصلوة **الثاني** عبد الله بن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع ما  
تقول في دم المبراعث قال ليس به بأس قلت انه يكثر ويتفاحش قال  
وان كان **الثالث** علي بن مهزيار قال قلت لابي عبد الله ع بن محمد الياحي  
الخنز ع جعلت ذكالك دوي ثم اذيت عزي جعفر فابى عبد الله عليه السلام في  
الخنز تصيب ثوبا الرجل انما كالا باس ان يصلي فيه انما حرم شربها وترك  
غير شربها ع من اوى عبد الله ع انه اذا اصاب ثوبا ثوبا فخر او يذيعي الكبر  
فاغسله كله وان صليت فيه فاعد صلوتك فاعطني ما اخذ به فوقع بطنه  
وقرأه خذ يقول ابي عبد الله ع **الثاني** اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله ع في

حول الصلاة  
في الدم

طعام اهل الكتاب قال لا تأكله ولا تتركه تقول انه حرام ولكن تتركه تنزه  
عنه ان في انيقم الخنز والحكم الخنزير وقد مر هذا الحديث بتمامه في الفصل  
السابق **الرابع عشر** محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر ع عن اية اهل الذمة  
والجوس فقال لا تأكلوا في انيقم ولا من طعامهم الذي يطبخون ولا في انيقم  
التي يشربون فيها الخنز وقد مر هذا في الفصل السابق ايضا **الثاني** عبد الله  
بن سنان عن ابي عبد الله ع في البرق فان مات فيها ثور او خنز او صبيبت فيها  
خنز ربح الماء كله **الثاني** الحلبي قال سألت ابا عبد الله ع عن داء يعجن  
بالخنز فقال لا والله ما احب ان انظر اليه فكيف اتداوي به انه بمنزلة لحم  
الخنزير او لحم الخنزير **الثاني** عبد الله بن سنان قال سئل ابو عبد الله ع وانا  
حاضر في اعراس الذي يؤتى وانا اعلم انه يشرب الخنز ويأكل لحم الخنز يرفقه  
علي فاعطيه قبل ان اصلي فيه فقال ابو عبد الله ع صلى فيه ولا تغسله من  
احل ذلك فانك اعز اياه وهو جاهل ولم يتيقن نجاسته فله بأس ان  
تصلي فيه حتى تتيقن انه نجس **الثاني** معاوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله ع  
عن اتياب السابري يعطي الجوس وهم اخيات وهم يشربون الخنز وشاؤهم  
على تلك الحال اليسى ولا اغسلها واصلي فيها قال نعم قال معاوية ففقط له  
قبضا وحظته وقلت له انزل ورواه عن السابري ثم بعث بها اليه في  
يوم الجمعة حين ارتفع النهار فكانه عروها اريد يخرج بها الى المسجد **الثاني**

في الدم



سنة  
السنين  
التي  
فيها  
السنين

الحسن بن ابي سارة قال قلت لابي عبد الله ع ان اصاب ثوبي ثني من الخمر ابي  
فيه قبل ان اغسله فقال لا بأس ان الثوب لا يكره **ثني** علي بن رباب قال  
سالت ابا عبد الله ع عن الخمر والنبيذ المسكر يصيب ثوبي اغسله او لا  
فيه قال **لا** يصل فيه الا ان تقدره فتخل منه موضع الاثر ان الله تبارك  
انما حرم شربها **الثني** **ابن احسان** اخبرني عن ابي عبد الله ع قال سألت  
عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت قال يغسل ما اصاب الثوب **الثني**  
من **الثني** عمار بن موسى عن ابي عبد الله ع قال لا تصل في ثوب اصابه خمر  
وسكر واغسله ان عرفت موضعه فان لم تعرف موضعه فاعسله كله فان  
صليت فاعد صلواتك **الثني** عمار بن موسى عن ابي عبد الله ع قال سألت  
عن الذين يكون فيه الخمر هل يصلح ان يكون فيه خل او ماء او كاخ او  
رنتون قال **لا** اذا غسل فله باس **الثني** عمار بن ابي عبد الله ع قال لا تصل  
في بيت فيه خمر لان الله تبارك لا يتصل ولا تصل في ثوب قد اصابه خمر او  
حتى تغسل **الثني** عمار بن ابي عبد الله ع قال لا نأه الذي يشرب فيه النبيذ  
يغسل سبع مرات **الثني** عبد الله بن مسكين قال سالت رجل ابا عبد الله ع  
وانا غتده عن المسكر والنبيذ يصيب الثوب قال لا بأس به **الثني**  
الباء بكسر اوله اول الذين عند الكوفة والراد بالثاني يطلق السن **الثني**  
ما يشل الطلث وبذلك الطاهر والافحة بكسر الهزة وفتح الفاء

كوش الحبل والمجددي سالم يا كل فاذا اكل فهو كوش كذا في الصحاح وقال في  
القاموس الاثنية ثني يستخرج من بطن الجدي الرابع اصغر فيصير في سوق  
في اللبن فيغسل كالخبث ثم قال **الثني** وقضى الجوهري الاثنية بالكرش هو الثني  
وقاره المسلسل تحت المشهور وهما والقيصر في قوله ع في اخر الحديث الاول  
فاغسله الطاعون الى ما عدا الثلاثة ثم الاول بقربة قوله ع وصل فيه ولو  
جعلنا الطريقة شاملة للجمل لعاد الى ما عدا الاثنين فقط ولعل المراد  
موضع الاتصال بالميتة فلو خثر الشعر ونشأ القرن او كسر السن او برئ  
الحافر لم يجز غسله وان كان طاهر الحديث العموم وقد يستدل بهذا الحديث  
على نجاسة الميتة وفيه ان امره ع بالغسل لا يتعين ان يكون لمجرد الاتصال  
بالميتة لاحتمال ان يكون لانه لا ينشق عنه الشعر والصورة عند الشق  
والقرن والثاني عند القلع من الاجزاء النجسة التي لا يجوز الصلوة فيها  
وبعض الاصحاب جعل هذا الحديث والاعلى طهارة ما لا يجزله الحيوة من الميتة  
وهو محتمل ومنه دل الحديث الثاني بظاهرة على طهارة الميتة ولبعضها  
والحديث السابق على نجاسة الميتة وطهارة جميع ما لا يتصله الحيوة منها كما  
يستفاد من قوله ع ان الصوف ليس فيه روج وقد حرم ما لا يتصله الحيوة  
في احد عشر العظم والسن والظفر والظلف والقرن والحافر والشعر  
والوبر والصوف والريش والافحة وربما يستفاد منه عدم الاثنية

الثني  
اصدق



فما لا يحل له الحيوة انها انفسا اكثر من كماله الجوهري لا اللبني الاصل من الجود  
الذي يكون فيه كما قاله صاحب القاموس ولا لهذا اللبني بل الفرضانية  
وقد اختلف الاصحاب في طهارة اللبني المستخرج من الميتة فقال  
الشيخ واتباعه بطهارته بل نقل في ف الإجماع على ذلك ويظهر من كلامه  
شيخنا في الذكرى الميل اليه وقد دل عليه الحديث الثاني كما مر وما  
ما ظنه بعض الاصحاب من دلالة الحديث الاول ايضا عليه ففيه نظر  
والحق انه لا دلالة فيه على ذلك الصلة وقال العلامة في المتن المشهور  
عندنا اننا ان اللبني من الميتة المأكولة اللحم بالذكاة نجس ولا نجس  
هو طاهر ثم انه استدلل على النجس بان ما يبيع في دعاء نجس كان نجسا  
كما لو صب في دعاء نجس فلا لو اصاب الميتة بعد طهارة نجس فكذا قبله  
ورواية وهب بن وهب عن ابي عبد الله ان عليا سئل عن شاة ماتت  
فحلب منها لبن فقال لا ذلك لحم محض هذا اصل كلامه طارعا  
لنقل ان يقول ان هذه الرواية ضعيفة جدا لان وهبا من الكذابين  
المشهورين فكيف يعارض بها الحديث الصحيح المعتمد بالإجماع المنقول  
كلية كبرى دليله الاول صراحة بل هي اول المتنازع والنقص بوضع الاستبعاد  
والثاني قياس والحق ان المسئلة محل توقف وطريق الاحتياط واضح والله  
اعلم بحقائق الامور وقد دل الحديث الثالث باطلاقة على طهارة قارة

السنة حواء انفصلت حال حيوتها او بعد ميتها وبه قال العلامة في التذكرة  
وقال في المتن ان انفصلت عن الطيبة حال حيوتها او بعد التذكية فطاه  
وان انفصلت بعد موتها فالأقرب نجاسة انتهى والحديث الرابع رتبة  
على اشتراط التذكية فان لم يجعل قوله اذا كان ذكيا يعني اذا كان  
طاهرا لم يعرض له نجاسة الميتة وانت خبير بان النجس من الصلوة في  
الحل لا يستلزم نجاسته ويظهر من الصدوق طهارة ثناء القول بطهارة  
جلد الميتة فقد دوي في التقدير مرسل عن الصادق ع انه سئل عن جلود  
الميتة يجعل فيها اللبن والماء والسن يابري فيه فقال لا بأس بان يجعل  
فيها ما شئت من ماء او لبن او سمن وتوقفا منه وتشرب ولكن لا تصل فيها  
وقال رحمه الله في اول كتابه انه لا يورد فيه الا ما يفتق به ويحكم بوضعه  
ويعتمد انه حجة بينه وبين ربه تعالى وما تضمنه الحديث الثامن من  
جواز الصلوة في ثوب اصاب حمارا ميتا لعنه تحول على ما اذا اصابه  
حمارا كما ان ما تضمنه الحديث الحادي والعشرون من غسل ثوب اصاب  
جسد ميت تحول على ما اذا اصابه برطوبة والعلامة طاهر على ما  
طاعة قد حكم بتعدى نجاسة الميت الى الممار له وان كانا يابيين ورجح  
نجاسة الممار مع اليوسة حكيمة فلو لاية وطهارة لم يحكم بنجاسة والحديث  
الثامن حجة عليه ولقطة غير في الحديث التاسع مجرورة ويمكن رفعها

طهارة الميتة  
عند الصدوق

وهو الصواب  
فيما مر من  
أبواب



ائنه والدم فيه وفي العاشر وان كان شاملا لدم لا ينسره لكن احيا  
 رضوان الله عليهم متفقون على عدم نجاسة دم غير ذي النفس كما اتهم  
 سويان بن الجند متفقون على نجاسة الدم المصروح قليلا كان او كثيرا  
 وذهب هو الى ان الدم الذي دون حمة الدوم التي هي مقدار معتد  
 الابهام الا على نجس الثوب وعلى هذا الحكم الى سائر النجاسات  
 الظاهر رحمه الله اراد بعدم نجسها الثوب جواز الصلوة فيه مع  
 انها ظاهرة وجعلها في الدم لا نجاسة كلام الاصحاب و  
 في هذين الحديثين كلام ما استوفى في بحث لباس المصلي ان الله تعالى  
 وقد دل الحديث الثاني عشر وجعل من الاحاديث المذكورة بعده على  
 نجاسة الخمر وقد اطلق عليه عللة الاسلام من الخاصة والعامة  
 على ذلك الاشارة شاذة منا ومنهم لم يجدوا الفرقان نجاستهم  
 قال السيد المرتضى رضي الله عنه لا خلاف بين المسلمين في نجاسة الخمر الا  
 عن شاذ لا اعتبار بقولهم وقال الشيخ طاب ثراه الخمر نجس لا خلاف  
 ولم يشأ رحمه الله احدا لعدم اعتداده بالخالف ما ساء الاحاديث  
 التي يستدل بها على نجاسته منها ما هو صحيح في ذلك او ما يعبر عنه كالحديث  
 الثاني عشر والثاني والعشرين والرابع والعشرين وجريان التبيين فيه  
 على غيره واحدة غير لازم بحيث لا يجوز حمله على ان النبي عند

من غير ان  
 ينجس الثوب  
 الذي عليه

الصدق محمول على التخييم لعدم الجريان على بيرة واحدة حاصل على قوله  
 بجواز الصلوة في ثوب لصابه الخمر وكذا الحديث السابع عشر فان كلام الثاني  
 فيه يعطى انه معتد بنجاسة الخمر بقدره لا امام عمله على هذا الاعتقاد كما  
 يظهر من تعليقه عيون صحيحة والتقريب احد انواع السنة الثالثة  
 الاستدلال بتقريب الثاني غير عزيز في كلام الاصحاب رضوان الله عليهم ولم  
 يبرهن احد عنهم الاستدلال به في هذا الحديث ومنها ما يدل على النجاسة  
 بظاهره كالحديث الثالث عشر فان في تعليقه عيون التنزه عن طعام أهل  
 الكتاب بان في انبيائهم الخمر ولحم الخنزير يرفع اشعار بان انبيائهم لكونها  
 قداما ينقل عنه لا لظنه النجاسة وان امكن ان يكون مراده عما انها قداما  
 ينقل عن الاجزاء الخمرية التي ربما لا يصلح طعامهم الموضوع فيها عن نجاستها  
 والامتناع بها وكالحديث الخامس عشر اذا حمل على الوجوب فان الظاهر  
 نزع جميع الماء لنجاسته لا للتقيد بالامتناع به بالاجزاء الخمرية التي لا  
 يصلح شاربها البتة من ثوبها معه وكالحديث السادس عشر فان الظاهر  
 جعله من الخمر بقرينة شتم الخنزير او لحم الخنزير وانما هو في النجاسة وكالحديث  
 الثالث والعشرين والخامس والعشرين وان كان ما ذكرناه في الحديث الخامس  
 عشر جارا فيما ساء استدل به من الاحاديث المعبر عن جانب القائلين  
 بنجاسة الخمر وقد بقي احاديث ضعيفة اوردها الشيخ في كتاب الاخبار



في الصلاة  
والصلاة

في الصلاة  
والصلاة

لاثرة ممتدة في نقلها وما اشهر الاستدلال به على نجاسته قوله عز من قائل  
انما النجس والليسر والاصاب والارلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه و  
الرجس وان كان يطلع على غير النجس ليعلم ان الشئ في بيض النجس على  
انه هنا معنى النجس ويؤيده كتابه خبر ان الخادم المختفئ تعليله على النجس  
عن الصلوة في نوبت صا به النجس او لم يختبر به فانه رجس وحي فاما ان يكون  
خبر بنية المقاطعات في الآية محذوقا او يكون رجس هو الخبر عن النجس  
من قبيل عموم المشترك وعموم الحياز ومثله غير عزيز في الكلام وايضا قوله  
بالاجتناب في حق طلق السابعة بالاحتياط كما مر عندنا في قوله عليه في الحديث  
السادس ما احيا ان انظر اليه فيجب الاجتناب بجميع انواعه الامتناع با  
لقابل هذا غاية ما يقال في تقرير الاستدلال بالآية الكريمة وفيها قول  
الطهارة وقال الصدوق لا بأس بالصلوة في نوبت صا به النجس لان الله  
انما احرم شربها ولم يحرم الصلوة في نوبت صا به والاحاديث التي يستدل  
بها من جانبها بعضها كالصريح في الطهارة كالحديث التاسع عشر والعشرون  
واورد الثقة الجليل عبد الله بن جعفر العمري الضبي في كتابه في الاستدلال  
وبعضها انما يدل على الطهارة بظاهرهم كالسادس والعشرين فان نفي النجس  
فيه يؤذن بالطهارة وان لم يكن ان يكون المراد نفي النجس عن الصلوة  
والشئ به وانما يجوز الصلوة فيه كما قاله الشيخ طاب ثراه في كتابي الامار

والحق ان الاحاديث المؤيدة بالنجاسة اكثر والضعيف منها منجى بالشمرة و  
على جاهر الاحجاب هذا ان نقلنا ولم نقل بدلالة كلام السيد والشيخ قد  
الله تعالى على الاجماع وانما اذا قلنا بذلك كما في الصلاة طاب ثراه  
كان فيها وشيئا في الذكر من كلام السيد في بحث وايضا محذول الامار  
الشرة بالنجاسة الخطر فخرج على ما سئلها الاية والشيخ حمل الامار  
المؤيدة بالطهارة على التيقن جميعا بين الاخبار ولا بأس به فان قلت كما  
ان حمل هذه الاحاديث على التيقن لصدره الجمع فكذلك حمل الاحاديث  
المقابلة لها على استحباب الاجتناب فكيف اثر الشيخ رحمه الله ذلك على  
هذا قلت الحمل على هذا يستلزم مخالفة ما عليه جواهر الاحجاب رضوان  
الله عليهم بل مخالفة الاجماع على ما يؤذن به كلامه طاب ثراه فلو قلنا  
عن الحمل على التيقن فان قلت ان اكثر العامة قائلون بنجاسة النجس ولم  
ينها الطهارة تامم الاشارة نادرة وهم لا يبيحون بهم ولا يقتولهم  
وما هذا شأنه كيف يتا في فيه وهو مخالف لما عليه جواهرهم قلت  
التيقن لا يخصص في القول بما يوافق علماء العامة بل ربما يدعو اليها  
الجماعة من اصحاب الشريعة على امر ودعوىهم بانه يمكن اشاعة ما يخفى  
تشيجه ويؤذن بالارادة بهم على جعله وما نحن فيه من هذا القبيل فان  
اكثر امراء بني ابيهم وبني العباس كانوا سائلين بمزادة النجس وشربه وعقد



الخير عن ميا شرب بل رجا الم بعض اعراب بني امية بالناس وهو سكون ضا  
عن ان يكون ثوبه ملوثا به كما هو يكون في التوايح الموثوق بها فاشاهد  
القول بحجاسة يتحقق شدة الشاعة عليهم في يوم التعريض بهم فلا بعد  
عند السؤال عن نجاسة في صلواتهم اذ علم عليهم كل عمل على وجه يؤمن  
من الحبل على الارقاء بهم بالتشيع عليهم والله اعلم **الفصل الرابع** في بند  
شجرة ثلثة عشر حديا **الاول** من **الصلح** هشام بن سالم عن ابي عبد الله  
قال لا تأكلوا لحوم الجلالة وان اصابك من عرقها فاعسله **الثاني** علي بن  
جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن الفارة الرطبة فوقع في الماء  
تمشي على الشيا يصبى فيها قال اغسل ما رايت من ارضها وما لم تره فامسحه  
بالماء **الثالث** علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن العطانة  
الحية والوزع يقع في الماء فامسح به ايتوضأ منه للمشقة فقال  
لا بأس به وسالت عن فارة وقعت في جيبه فامسح به قبل ان يترك  
ايعه من سله قال نعم وتدهن منه **الرابع** عبد الاعرج قال سالت ابا  
عبد الله عن الفارة تقع في الثمن او الزيت ثم يخرج منه حية قال  
لا بأس به **الخامس** علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن الرجل  
يصلح له ان يصيب الماء من فيه فيصلى به الشيء يكون في ثوبه قال  
لا بأس **السادس** ابن ابي عمير عن دواء عن ابي عبد الله عن فحين عجن

في فصل الفارة  
بلا فارة  
رعا

وعجز ثم علم ان الماء كان فيه ميتة قال لا بأس بأكث النار ما فيه **الثاني**  
ابن ابي عمير عن بعض اصحابه قال سالت ابا عبد الله عن رجل شرب من  
لا يري الماء في العينين عجن من الماء الخس كيف يصنع به قال يباع ثم  
اكل الميتة **الثالث** علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن رجل سقط  
الدم قطعا فاصاباه هل يصلح الوضوء منه قال ان لم يكن شيء يسيئ في  
الماء فلك بأس وان كان شيئا يبيها فامسح به **الرابع** من **الصلح** حفص  
بن الخزرجي عن ابي عبد الله قال لا تشرب من البان الا بل الجلالة وان اصابك  
من عرقها فاعسله **الخامس** ابو اسامة قال سالت ابا عبد الله عن رجل سجد  
في ثوبه او عيشل فغاثق امراته ويصاحبها وهي حائض او جنب فيصلي  
من عرقها قال هذا كله ليس بشيء **السادس** من **الموتة** علي بن عطين عن ابي  
الحسن ع في الرجل يتوضأ بفصل وضوء الحائض فقال ان كانت ما مونت  
فلا بأس **الثاني** عن ابن مصعب عن ابي عبد الله قال شرب من سؤر الخنا  
ولا يتوضأ منه **الثالث** عيسى بن القاسم قال سالت ابا عبد الله عن سؤر  
الحائض فقال يتوضأ به ويتوضأ من سؤر الجن اذا كانت مأونة **الاول**  
قد تضمن الحديث الاول والتاسع النهي عن كل لحوم الجلالة وشرب لبنها  
والامر بفصل ما يصيب من عرقها والنهي المذكور محمول عنه اكثر الاحكام  
رضوان الله عليهم على التحريم وعند بعضهم كالشيخ في طو ابن الجنيدي على



الكراهة وسمعت تحقيق الحق في ذلك في كتاب المطهرة والاشارة من  
 المنهج الرابع من هذا الكتاب انشاء الله وتعالى واما امره بغسل الرجلين  
 من عرقها فمحمول عند الشيخين طاب ثراها على الوجوب فيجب الى الله سبحانه  
 عن التوبه البدن للصلوة ونحوها كساير النجاسات وعند المتأخرين  
 من علمائنا على الاستحباب ولو قيل في هذه المسئلة بمقالة الشيخين لم يكن  
 بعيدا فان حمل مثل هذا الخبرين المعتبرين على خلاف الظاهر من دون  
 لذلك سوى مخالفة ما عليه الاكثر فيه ما فيه والمشهور ان الجاهل هو  
 الحيوان المعتدى بعدة الانسان لا غير والشيخ في ذلك على انه الحيوان  
 الذي يخاله غذاة العذرة والحق ابدال الصلح بالعدوة سائر النجاسات  
 وكيف كان فلم ينظر في النصوص بتقدير المدة التي يستحق بها هذا الاسم  
 وقد نها بعضهم بان يوجب ذلك ويصير جزاء منه واحدون سبعم  
 ليلة كالتضاع واحزون بظهور متن النجاسة التي اعتدى بها في  
 جلده وكجده وسيد عليك الكلام المستوفى في ذلك انشاء الله تعالى وما  
 تضمنه الحديث الثاني من الامر بغسل التوبه لبقاء الفاسد برطوبته  
 محمول عند الشيخين على الوجوب وهو حظ الصدوق وعند الاكثر على  
 الاستحباب عارضة الحديث الثالث من الفصل الثاني والحديث الثالث  
 والرابع من هذا الفصل وانت حيزا به يمكن ان يقال ان صاحب التخصيص

لا يجوز

ان تلك الامجاد يشاير في بيانها في طهارة الفارة والذهن النجس  
 بعده لا يستباح ولا مانع من التدخين به ونفي الباطل لعله عز ذلك  
 وقول الفضل في الحديث الثالث من ذلك الفصل فلم اترك شيئا مما سألته  
 عنه معلوم انه ليس على عمومه كخروج الخنزير والكا في مراده لما اترك  
 مما خطر ببال وقت السؤال وما تضمنه الحديث الخامس من جواز غسل  
 بالماء الموضع في العلم مما لا كلام فيه وان كان ذلكا لشيء نجسا اذا حصل  
 الصب في ذلك لم يوجب الماء عن الاطلاق بلما رغبة لعاب العلم لم يجز ان الله  
 النجاسة به لا بعدا الموقفي وضحيث جوز ان الله النجاسة بالمضاف  
 قد تضمن الحديث السادس من طهارة طهارة النجس بالخنزيرة  
 الشيخ في به ويؤيده ما رواه عبد الله بن الزبير في الضعيف عن ابي عبد  
 انه سأل عن البرقع فيها الفارة او غيرها من الدواب فموت فيجب  
 من ما آتيا ان يكون ذلك الخنزير قال اذا احاط به النار فلا بأس باكله والمشهور  
 عدم الطهارة والحديث السابع صريح في ذلك مع ان السادس غير صريح في  
 نجاسة ذلكا لما يجوز ان يكون الميتة من غير ذي النفس كالحق في النجاسة  
 ذلكا ويكون قوله عم اكلها لنا رعايته اي من السم او العذارة وما  
 دل عليه ظاهر الحديث الثامن من عدم نجاسة الماء بما لا يتركه حسن البصر  
 الدم ذهب اليه الشيخ طاب ثراه والمشهور خلافه واجابا العلامة في



المختلف عن المشكك بهذا الحديث لعدم دلالة على اصابة الدم الماء ولا  
 يلزم من اصابة الماء اصابته واورد عليه ان علي بن جعفر رضي عنهما علم  
 الفقهاء فكيف يسأل عن جواز الوضوء بالماء بمجرد وصول النجاسة الى  
 الماء وربما يقال انه نهي الله عنه كان متيقنا اصابة الماء لكنه شك  
 في ان اصابته له من خارجه فقط او من داخل بحيث يكون قد اصاب الماء  
 ايضاً فكانه يسأل ان الشك في اصابة النجاسة الماء هل يؤثر في منع  
 الوضوء به ام لا ومثل هذا لا بعد استراق السمع ويصير قوله ان لم يكن  
 شيء يثبت في الماء الحج في قوة قوله ان لا يثبت اصابة الماء الحج و  
 لا يفي ما فيه من التكليف فان تنزيل كلام العلامة طاب ثراه عليه  
 تكلف على تكلف ثم انه قد سأل الله رحمه قال ان هذا الحديث حث  
 برعاية علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى عن قال سألته عن رجل  
 وهو يتوضأ فقطر قطرة في اقامته هل صحيح الوضوء منه قال لا وان  
 خبير بما في هذه المعارضة فان النزاع فيما لا يدرك حصر الجرك في القطرة  
 ونحوها والظاهر انما يطلق عليه اسم القطرة لا يخرج حسن البصر عن ذلك  
 فتأمل والحديث العاشر ما استدلل باطله في العاصفة في الحج على طهارة  
 عرف الجنب من الحرام رد الماذها ليه الشيطان من نجاسته والشيخ و  
 الصدوق في الخلاف فعقل على نجاسة الاجماع واستدل عليه في التمهيد

بالحديث التاسع من الفصل الاول وقد مر فيه طرف من الكلام وربما يستدل  
 له بما رواه محمد بن عمار باسناده الى ادريس بن يزيد او الكوفي انه كان  
 يقول بالوقت قد دخل من راي في عهد ابي الحسن ع واراذا نسي له عن  
 الثوب الذي يفرق فيه الجنب ليس فيه شيئاً هو فإيم في طاق باب لا  
 اذكره ابو الحسن ع بمعرفة وقال ان كان من حال فصل فيه وان كان  
 من حمام فلا فصل فيه وما دل عليه الحديث الحادي عشر من النسخ  
 بغيره وما من النبي عن الوضوء بسورته ايضاً الغير المأمون من غسل الكبريت  
 وقد دل الحديث الثاني عشر على عدم كراهة القرب من سورته ويقولونه  
 ان الاهتمام ببعض الماء الوضوء عن ثمانية النجاسة من الاقدام ببعض  
 الشربة عنها وهذا الحديث وان كان شاملاً للمأمونة وغيرها لكنه محمول  
 على غير المأمونة كما هو صريح سابقه ولا حقه والله اعلم **المطلب الثاني** في  
 احكام المياه والظهير من النجاسات وما يقع ذلك من احكام الاواني و  
 الفضلات وفيه فصول **الفصل الاول** في طهارة المياه في انفعاله بالغير  
 بالنجاسة مطلقاً ويجوز ملء ما كان رأكداً دون الكثرة اشارة  
**الاولى** من **الكتاب** جميل من داج عزاي عبد الله ع ان الله جعل الثواب  
 لماء كما جعل الماء طهوراً وقد مر في بحث التيمم **الثاني** جريان عبد الله  
 ع قال لا على الماء على ربح الحقيقة فتوضأ من الماء واشرب فاذا اغتسل



الماء وتغير الطعم فلا يتوضأ ولا يشرب **الثاني** ابراهيم القضاة انه سمع  
اباعدا الله عن نقول في الماء يربى الرجل وهو يقيح فيه الميتة والحيضة ان  
كان الماء قد تغير ريحه او طعمه فلا يشرب ولا يتوضأ منه وان لم يتغير  
طعمه وريحه فاشرب وقوض **الثالث** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع اذا كان  
الماء قد كثر لم ينجس شي **الرابع** معوية بن وهار عن ابي عبد الله ع مثله **الثاني**  
احمد بن ابراهيم الساساني عن الحسن ع عن الرجل يدخل يده في الماء وقد  
قدرة قال يكفي الا اناء **السابع** علي بن جعفر عن اخيه موسى ع قال سالت عن  
الحاجة والرجاجة واشيا من يطأ العذرة ثم تدخل الماء يتوضأ منه  
للمسئلة قال لا الا ان يكون الماء كثيرا قد ذكر من ماء **الساكن** من **الحسان**  
محمد بن يسير قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل يجلس في قعر الماء القليل  
في الطريق ويريد ان يغسل منه وليس معه اناء يقترب به ويأخذ قدرا  
قال يضع يده ويتوضأ فيغسل هذا ما قال الله عز وجل اجعل عليكم في  
الدين من حرج **والسادس** الجليلي عن ابي عبد الله ع انه قال في الماء لا يجزئ توضأ  
منه الا ان تجدها غير فتره عنه **السادس** الطهور هو المظهر للغيره ربا  
زعم ابو حنيفة من ان الطهور والطاهر يعني واحد خطأ الخالفته كلام  
المحققين من اهل اللغة لان فعول من صيغ المباعدة والطهارة لا يقبل  
الشدة والضعف فتجمل المباعدة على التقدير الى الغير بان يكون ظاهر

في نفسه مظهر للغيره وقد روي العامة قوله طهورا تاء احدى اذا ابلغ  
فيه الكفاية فيغسله سبعا وقد ان المراد الطهر وايضا فقد استفاضوا  
جعلت في الارض سجدا وترا بها طهورا ولو اراد الطاهر لم يثبت للميتة وايضا  
فقد قال وقد سئل عن الوضوء بما لا يخرج الطهور ماء الحول ميتة ولو  
يرد الطهر لم يجز الجواب وما تقدمه الحديث الثاني والثالث من نجاسة  
النجاسة وطهر بالنجاسة ما لا خلاف فيه ويدور على السنة الاصحاب ان  
لونها ايضا وكذلك ولم اطهره في لخباء ناصحيا وما ينقل من قوله صلى  
الماء طهورا لا يجسه الا ما غير لوننا وطهر او ريحه فغير عاي مرسل وهو  
قيل ان تغير اللون يذوي طعم او ريح لا ينقل عن التغير باحدهما لم يكن  
بل يدعي ان انفعال الماء بلون النجاسة متأخر في الرتبة عن انفعال  
برائحها او طعمها فاستغنى عن ذكرها عن ذكره ولا غرة مهمة في التعرض له و  
اطلاق الماء في هذين الحديثين مما استدل به لا بن ابي عمير وحده الله على  
انفعال القليل بدون التغير ورد باستفادة التقيين من غيرهما كقوله  
الرابع والخامس ومنطوق السادس والسابع والمراد بالنقع الماء الرا  
وعطف الجيفة على الميتة من عطف الخاص على العام فان الجيفة جنة الميتة  
اذا انتت وقد دل الحديثان على تحريم شرب الماء المتغير بالنجاسة وهو ما  
لا خلاف فيه كما لا خلاف في تحريم شرب طلق النجس لغير الضرورة وقد

ما يستدل به  
النجاسة



من قوله ع في الحديث لنا في كل غلب الماء على ربح الجيفة فتوضأ من الماء  
اشرب انه لو كان الماء رابحة كالماء الراجية والكبير منه شاة فربح راحة  
الماء رابحة الجيفة لم يجز فان كانت بحيث لو خلا الماء عن كل اناء  
لظهر لصديق غلبة الماء على ربح الجيفة وهو كما ترى الحديث السابق من  
الفصل المذكور في الصحيح في ذلك لكن الحق فيهما عن ظاهرهما وتقديرهما  
عن رابحة الاصلية ثم المتبادر من التغيير في قوله ع فاذا تغير الماء وتغير  
العلم ومن قوله ع في الحديث انك ان كان الماء قد تغير ربحه او طهر  
هو التغيير الحسي واعتبر جماعة من علماؤنا اذا كانت المقياس ملبية  
الاصناف الثلاثة التقدير والتغير وهو غير بعيد قوله ع في الحديث <sup>التاسع</sup>  
يكفي الاثاء اي يرين ما فيه اما فتح حرف الصارعة من كفا او بفتح من كفا  
ويظهر من الجوهري ان كفا لم يثبت عن العرب فانه قال كفات الماء فكتبه  
ودهم ابن الاعرابي ان كفات لغة انتهى ولكن انما لغة فصحة لورودها  
في مقبوله عبد الرحمن بن كثير لها شيء من الصادق ع قال بينا اسير في  
ذات يوم جالس مع ابن الحنفية رضي الله عنه اذ قال له يا محمد اتيتي باثاء من  
اتوضأ للصلاة فاثاه محمد بالماء فاكفاه بيده اليمنى على يده اليسرى  
امر ع باكفاه الاثاء لاصابة القديك ان يستدل باطلاقة المقياس  
وسلوة على نجاسة الماء الكثير في الاثية والحق ان الاطراف حتى على القفا

من قوله

من عدم سعة الاثاء كما كان في المتن وما تضمنه الثامن من تجزيه  
وضع اليد القليلة في الماء القليل والوضوء منه ما يجز به لان اي  
على عدم انفصال القليل لجزم الملا فاء ولعل المراد بالقليل القليل القدر  
لا الشرحي والمراد الشرحي ولكن مع الجريان ثم لا يخفى دلالته هذا الحديث  
بظاهره على جماعة الوضوء لفصل الجبابة فهو يؤيد ما ذكره الشيخ في باب  
من استحبابه معه اللهم الا ان يراد بالوضوء غسل اليدين او يكون التغيير  
في توضأه ايدا الى الرجل يجز به عن وضوء الجبابة وقد دل الحديث  
القاسم على كراهة الوضوء بالماء المأخوذ مع القعدة على غيره والاثاء  
اسم فاعل من اجزاء الماء اذا تغير لونه وطعمه والفظ ان تغير الريح لان  
لتغيرهما ولو فرض انكفا كرهنا بان يتغير ربحه فقط فالظ عدم كرهته  
الوضوء به لانه لم يثبت تسميته لثاء والله اعلم **الفصل الثاني** في  
تقديم الكثير من الراكد سبعة احاديث **الاول من الصحيح** ابن ابي عمير عن  
بعض اصحابه عن ابي عبد الله ع قال الكراثة وما شارب **الثاني**  
اسمى بن جابر قال قلت لابي عبد الله ع الماء الذي لا يجتبه شيء قاله راعا  
عقده في ذراع وشرب سبعة **الثالث** اسمى بن جابر قال سالت ابا عبد الله  
عن الماء الذي لا يجتبه شيء وقال كرهت وما الكراثة قال ثلثة اشبار وثلاثة  
اشبار **الرابع** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال قلت له التغيير ما يجتمع



يقول فيه الدواب تلغ فيه الكلاب ويقتل فيه الجنب قال اذا كان  
 قد ذكر لم يجبه شي والكرستاة رطل **الخامس** صفوان بن مهران له قال  
 قال سالت ابا عبد الله عن الحيض التي بين مكة والمدنية تركها  
 السباع وتلغ فيه الكلاب وتشرب منها الجرب ويقتل فيها الجنب **ترويه**  
 فقال لكم قد دالماء فتلك الى ضعف الساق والى الركبة قال توخا منه  
**الثامن** من الحسن بن عبد الله بن الغيرة عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله  
 قال اكثر من الماء نحوحي هذا وأشار الى حب من الحباب التي يكون بالمدينة  
**التاسع** سزاره قال اذا كان الماء اكثر من دابة لم يجبه شي يفتح فيه  
 اوله ويخرج الا ان يجي له ريح يغلب على ريح الماء **القول** قد مضت  
 هذه الاحاديث تعدد ما تكثير من الراكب بالوزن والمساحة بالثبوت والقد  
 ويلوغة نصف الساق او الركبة وتكون نحو حب من الحباب بالمدينة وتكون  
 اكثر من دابة اما الوزن فقد تضمن الحديث الاول انه الغمامة انما  
 الاحباب صفوان الله عليهم مختلفون في ان المراد الرطل العراقي وهو  
 وثلاثون درهما كل درهم ثمان واربعون شعيرة من اوسط حلب الشعيرة او  
 المدني الذي هو مائة وخمسة وتسعون درهما اعني رطله ونصفا  
 بالعراق فالشيخان وابن البراج وابن حمزة وابن ادريس على الاول وهو  
 المشهور ويعني انه هو المناسب لرواية الاشبار ووجه يحصل الجمع

في الحيات

في الحيات  
 والسمك

بين الحديث الاول والرابع من ان الكرساة رطل بحمله على رطل مكة  
 وهو ضعف الرطل العراقي والشيخان الرقني وابن باويه على الثاني **السادس**  
 ولان الله انهم عليهم السلام اباها هو عرف بالدهم ورد بان لا احتياط في  
 الانتقال الى التيمم بحمل حافة الخفاصة لذل المقدار ولما اتهم على  
 عرف بالدهم ليس اقرب من الاجابة على عرف بلدا لتأكل ولعله في الحديث  
 الاول العراقي فان المرسل كذلك ولما التقدير بالمساحة بالاشبار كما  
 تضمنه الحديث الثالث فان قالوا ان اصحابنا رضوان الله عليهم اي حديث فيه  
 اربعة القول القول المشهور وهو انه ما بالغ تكسره اثنين واربعين شعيرة  
 وسبعة اثمان وقد تضمنه رواية ابي بصير **القول** سالت ابا عبد الله  
 عن اكثر من الماء كم يكون قوله قال اذا كان الماء ثلثة اشبار ونصفا  
 مثله ثلثة اشبار ونصف في عمقه من الارض فذلك اكثر من الماء وهذه  
 الرواية ضعيفة كماله احمد بن محمد بن يحيى ووقف عن من عيسى و  
 اشتركت ابي بصير وربياطعون في منها ايضا بخلافه عن بيان وقد روي  
 قاله شيخنا الشهيد الثاني طاب ثراه في شرح الارشاد ووقت خير بان **القول**  
 في الحاورات بالمقام وكذا له سوق الكرام شيخ على انه يمكن جميعها  
 على وجه شمل من هذه باعارة الضمير في قوله عني مثله الماء الذي  
 قوله ثلثة اشبار ونصف اي في مثل ذلك المقدار كما في مثل الماء الذي

مقدار الكبر  
 بالمساحة



له وكذا الضمير في قوله عم في عمقه اي في عمق ذلك المقدار من الارض وايضا  
 فالقوله على تقدير لا غرض من هذا التوجيه هو ان السكوت عنه فيها انما  
 هو العرض واما العمق فمبين لان قوله عم في عمقه من الارض ما حال من  
 مثله او نعت لثلاثة اشبار الذي هو بدل من مثله ولولا الحال على هذا الصا  
 قوله في عمقه من الارض كماله ما مقطعا متباينا واحشا سلم عن الغلط  
 بمثله القول الثاني انه ما بلغ تكبيره سبعة وعشرين شبرا وقدر  
 عليه الحديث الثالث وهو قول الصدوقين وسائر القوم والعامة  
 في الخ وشيخنا المحقق الشيخ علي في حواشي الخ والقول به غير بعيد  
 عدم الترخيع بمقدار العمق في الحديث غير قاص فيه لئلا لا يسوق  
 الكلام عليه كما قلنا في الرواية السابقة ومثله في المحاورات كثير  
 القول الثالث انه نحو مائة شبر كسر وهذا القول لابن الجيند ومستند  
 غير معلوم والقول الرابع للقطب الراوندي وهو انه ما بلغ مجموع ابعاد  
 الثلاثة عشر اشبار ونصفا وكانه سبحانه الله على غاية ابي بصير لكونه محلي  
 لفضة في مائة على معنى الضرب بل على ما يفيد معنى النعية والجمع اي اذا  
 ضمت ابعاده الثلاثة بعضها الى بعض حصل عشرة اشبار ونصف ولا يخفى  
 ما في التخصيص على هذا التقديرين شدة المقاروت فان الله الذي مجموع ابعاده  
 الثلاثة عشرة اشبار ونصف كما قد يكون مساحته مساوية لمساحة الكر

القول المشهور كما هو ظن فقد يكون ناقصة عنها فنية منها كما لو فرض طولها  
 ثلثة اشبار وعرضه ثلثة وعمقه اربعة ونصفا فان مساحته ح اربعون  
 شبرا ونصف وقد يكون بعينه عنها جدا كما لو فرض طولها ستة وعرضه  
 اربعة وعمقه نصف شبرا فان مساحته اثني عشر شبرا وجعل شيئا الشيد  
 الثاني طاب ثراه في شرح الارشاد ابعدا لعمقها ما لو كان كل من  
 عرضه وعمقه شبرا وطولها عشرة اشبار ونصفا وهو محتمل كلام لوجود  
 ما هو ابعده منه كما لو كان طولها تسعة اشبار وعرضه شبرا واحدا وثلاثة  
 نصف شبرا فان مساحته اربعة اشبار ونصف وايضا في كلامه قدس الله  
 روحه مناقضة اخرى اذا ابعاد الثلثة في العرض الذي ذكره رحمه الله  
 انما هي اثني عشر شبرا ونصف لا عشرة ونصف هذا وانت خبير بان صدق  
 مثل هذا التخصيص العظيم الاختلاف الشديد التفاوت عن القطب  
 الراوندي رحمه الله لا يخفى من غرابه كما ان هو من قبل هذا لا عن شيئا  
 التخصيص الثاني لا يخفى عن غرابه ايضا ثم الذي يظهر ان مراده القطب طاب  
 ثراه ان الكوه الذي لو تساوت ابعاده الثلثة لكان مجموعها عشرة اشبار  
 ونصفا وح ينطبق كلامه على المذهب المشهور والله اعلم بحقائق الامور  
 واما التقدير بالمساحة بالاذرع كما نقتضيه الحديث الثاني فهو غير شديدا  
 البعد من التقدير المشهور فان المراد بالذراع اليد وهو شبران

تقديره  
 بالذراع



تقريباً والمراد يكون سبعة ذراعاً وشبرا كون كل من طولها وعرضه ذلك  
 المقدار فيبلغ تكبيره على هذا التقدير ستة وثلاثين شبراً وطولها على ما يدل  
 به من الأحاديث وما نقله شيخنا في الذكرى عن ابن طائوس من أنه مال  
 إلى رفع الجباسة بكل ما روي لا يخرج في الحقيقة عن قول القتيبي فإن  
 الظاهر يحمل الزائد عليه على المنصب وأما التقدير يبلغ الله إلى  
 الساق وإلى الركبة كما تضمنه الحديث الخامس فهو مبن على ما علم من  
 مقدار الحول في كل حيوان وعرضها فإن السؤال صريح في أن تلك الحيوان  
 كانت معينة معروفة وأما التقدير يكون متخوفاً من حساب المدينة كما  
 تضمنه الحديث السادس ويكون أكثر من رواية كما في الحديث السابع  
 فيمكن تنزيله على أحد المذهبين الأولين ولعل تنزيله على الثاني أقرب  
 لأن انتفاع الحي والرواية لما تقارب الكروا لمذهب الأول والله أعلم  
 ثم لا يخفى بلباب أن أشكال الحيوان والعذران شديدة الاختلاف  
 معرفة مساحتها والعلم ببلوغها الكروية لا يتصرف بالبال إلا بالتجميع إليها  
 يقتضيه القواعد الحسابية والأصول الهندسية ولم يتصد لأصحاب  
 قدس الله أرواحهم إلى هذا العمل في ذلك مع أنه من المهمات والمخبر  
 فيه أهم من خوضهم في حساب الوصايا المعجمة والأقاربات ومبررات  
 ومن هو بعضه وغير ذلك فأنها امور لا يتفق وقومها إلا نادراً واحتج

مقتضى قوله  
 المأثور في  
 والى السبعة

مقتضى قوله  
 وهو من غير  
 يكون في قوله

ما خفى فيه فإنه ما يكسر الاحتياج إليه ويتفرق الدوام إلى الإطلاق عليه  
 فلا بأس بإطلاق عنوان القلم في هذا الباب وإن أدى ذلك إلى اللبس  
 وقد كان سبق في عقول النسابات وما القى في هذه المسئلة فزادت  
 وإن أورد ذلك صحتها في هذا الكتاب مع زيادات لطيفة تنشر إلى الأطباء  
 القومية وتفتيحها الإذهان المستقيمة فاقول وبالله التوفيق إن  
 المساحة المجرى عنها هنا هي استعمال ما في الماء من أمثال كعب الشبر  
 وأبعاضه ليعلم أنه هل بلغ الكرام لا والمرا ديكعب الشبر بحجم ما في  
 به ستة مربعات متساوية طول كل من أضلاعها شبر فعنى قولهم الكروا  
 بلغ تكبير اثنين وأربعين شبراً وسبعة أثمان شبراً ما اشتمل على  
 اثنين وأربعين مجسماً ما يشتمل عليها كعب الشبر وبحجم آخر هو سبعة أثمان  
 كعبه ثم أصول الصور المتصورة هنا سبع وعشرون فإن الطول أمّا  
 صحيح أو كسر أو مركب منها وعلى كل من ذلك فالعرض كذلك وعلى كل  
 من التسع فالعرض كذلك وإن كان كل من الأبعاد الثلاثة صحيحاً فقط وإن  
 كان كل منها كسراً فاعلموا أنه عن بلوغ الكروية بمراحل خمس وعشرون  
 صورة جزئياً تبايناً محصورة وبعضها رتباً يسيراً جداً كالصورة  
 الدائرية على الألسنة المشابهة في الرقابة وهي ما كان كل من الأقطار الثلاثة  
 ثلاثة أسيار ونصفاً وبعضها رتباً يحتاج في تهيله إلى بعض الأعمال

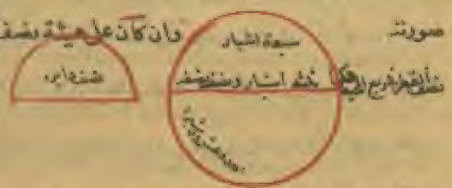


الحاجة كالتيبين وهو جعل الصحيح من جنس الكبرياء بغير الصحيح في مخرج  
الكرو وزيد صورة الكبر على الحاصل فنقول اذا كان في كل من الجانبين  
فاما ان يكون في كل منهما صحيح فتقريبه من جنس واحد الطرفين في جنس الاخر او  
يقتضيه الصحيح باحدهما فتقريبه من جنس في صورة كسر الطرفين الاخر ويحفظ  
ثم بغيره مخرج احد الكبرين في مخرج الاخر ويحفظ الحاصل ايضا ثم تقسم  
الحاصل الاول على الحاصل الثاني ان لم يكن اقل منه وتنسبه منه ان كان  
فما صار هو المطر فلو كان الطول ثلاثة اشبار ونصف والعرض شبرين و  
ثلاثة ارباع والعق اربعة اشبار وربعها فالحاصل من ضرب عرض الطول في  
مجنس العرض سبعة وسبعون ومن ضرب المخرج في المخرج ثمانية وثلاثون  
من القسمة تسعة وخمسة اثمان وهي الحاصل من ضرب الطول في العرض  
سبعة وسبعون ومجنس الحق سبعة عشر ومضروبها في الاخر هو  
الحاصل الاول الع والثلثاثة وتسعة ومضروبها المخرج في المخرج اعني الحاصل  
الثاني اثنان وثلثون والمخارج من القسمة اربعون وسبعة اثمان وربع  
فهذا الماء ينقص عن الكبر ثبتهين وقد جربنا في الامثلة على ما هو المشهور  
من ان الكبر يبلغ تكسيرة اثنان واربعين شبرا وسبعة اثمان واذا كان  
الكبر في احد الجانبين فقط فان كان معه صحيح فاضرب مجنس الطرف في الكبر  
في الطرف الصحيح والا فاضرب صورة الكبر في الطرف الصحيح وتقسيم الحاصل

على التقديرين على مخرج الكبر او تنسبه منه فلو كان الطول اثنى عشر والعق  
خمس اشبار وثلثا والعق ثلثة ارباع شبر فاضرب الاثنى عشر في مجنس  
الخمس والثلثا اعني ستة عشر يحصل مائة واثنان وتسعون فاضربها على  
الثلثة التي هي المخرج يخرج اربعة وستون تضربها في صورة الثلثة ارباع  
وهو ثلثة يحصل مائة واثنان وتسعون فاضربها على الاربعة يخرج ثمانية  
واربعون فهذا الماء يزيد على الكبر خمسة اشبار وثلث شبر وهذا ثلثة  
التي تنسبه عليها وهي ان ماء الخوض المربع الذي كل من ابعاده الثلثة ثلثة  
اشبار ونصف برتبة عند التحقيق على النصاب الشرعي يثبته ثلثين في  
موضعه من الماء ايما وقع يكون قطعة من سطح كروي مركزه مركز الارض و  
عليه بناء المسئلة المشهورة من زيادة ما يجوبها لآلة وهو في قعر البئر على ما  
يجوبه وهو على ما سر المنارة فليكون السطح المماس للهواء من الماء مستويا بل  
هو مجلوب قما هو من المذكور ومن يد في الحقيقة على الكبر قطعة صغيرة  
جدا من كرة نصف قطرها مسا وليجد مجلوب الماء عن مركز الارض لكن لما  
كانت هذه الزيادة في غاية القلة والمقدارة بحيث لا يدركها الحس اصلا  
لذلك لم يكن لها اعتبار في نظر الشارع فان قلت لعل الشارع لاحظ هذه  
الزيادة لكنه لم يصرح باعتبارها للمزوما للحيضان والعقدان في  
المجمل وعدم انفكاكها عنها وليعد هذه التدقيقات عن اكثر الانعام



قلت هذا يؤيد ان لا يكون الماء الخالي عن الاغذاب المذكور كراعه كما  
 لموضع في طرف كعب ينطبق عليه من جميع الجوانب مساحة جوفه اثنان  
 اربعون شبرا وسبعة اثمان شبرا والظا انه مما لا ارتياب في كونه وان  
 البحث الجدي فيه ثم الامكان المسطر الذي يمكن وقوع الجحضان والغدران  
 غير محصورة ولن ذكر طرق مساحة المشهور منها فاذا عرفت مساحة السطح  
 مسافة الحق كلها على شدة مرتبة يحصل من مساحة في اشارة الحق  
 ان كان الحوض على شكل الدائرة فطبق خطا على محيطها ثم خذ ثلثه وهو  
 بالقياس المشهور واحد ثلث نصف عدد اشارة في نصف عدد اشارة للهيئة  
 الحاصلة في عدد اشارة الحق في حوض مستدير محيطه احدى عشر  
 وعمره شبران تقربا نصف قطره اعني ثلثه ونصفها في عشر ونصف  
 ستة وثلاثون ارباع فاحزبه في اثنين يحصل ثلثة وسبعون ونصف  
 حوض المذكور يزيد على المذكورين شبرا اوحدة اثمان شبرا وهذه  
 صورة

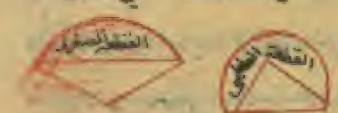


وان كان على هيئة القطاع وهو ما احاط به قوس من الدائرة وخطان متساويان  
 هما نصف قطرهما يلتقيان عند مركزها فان كان القوس اعظم من نصفها فهو

القطاع الأكبر أو أقل منه فهو القطاع الأصغر هكذا

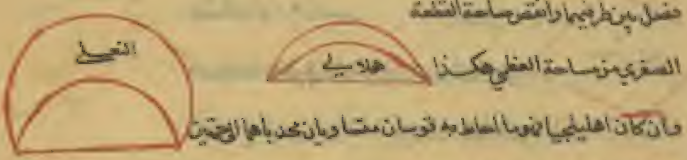
تقربا نصف القطر في نصف القوس وان كان على هيئة قطعة الدائرة وهي  
 ما احاط به قوس من دائرة غير نصفها وخط مستقيم وهي اما على الوتر  
 كالقطاع محصل المركز وكليهما قطاعا عين يحصل مثلث داخل او خارجي فزيد  
 مساحة الداخلي على مساحة القطاع ليحصل مساحة العظمى او تنقص مساحة

الخارجي عن مساحة القطاع



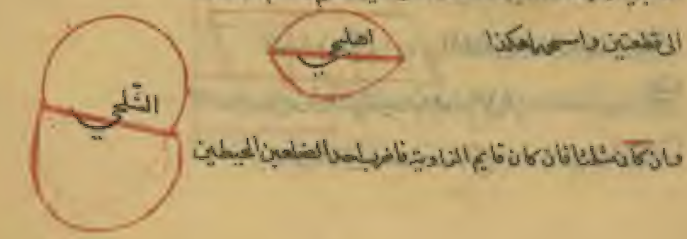
ليبقى مساحة الصغرى هكذا

وان كان هاهنا وهو ما احاط به قوسان غير اعظم من نصف دائرة  
 وتقدر بهما الزاوية واحدة او عليا وهو كذلك الا ان كان من القوسين اعظم  
 فضل من طرفيهما وانقص مساحة القطعة



الصغرى من مساحة العظمى هكذا

وان كان اهليجيا فهو ما احاط به قوسان متساويان عند باهما الزاويتين  
 كل منهما اقل من نصف الدائرة



او شجيا وهو كذلك الا ان كان من القوسين اعظم فاقسم كلا منهما  
 الى قطعتين واسمها هكذا

وان كان مثلثا فان كان قائم الزاوية فاضرب احد الضلعين المحيطين  
 بالزاوية في نصف القطر



بها في نصف الآخر وان كان منفرج الزاوية فاضربا بعود والخروج منها  
على وترها في نصف الوتر وان كان حاد الزوايا فاضربا بعود الخروج منها



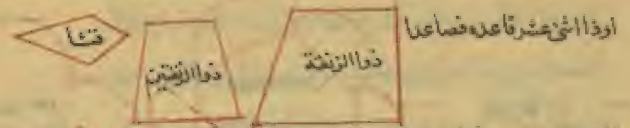
وان كان ذوا الزاوية اضلاع فان كان قائم الزوايا  
متساوي الاضلاع وهو المربع فاضربا اضلاعه  
في نفسه او متساوي المتقابلين فخط المستطيل

في مجاوره او متساوي الاضلاع متوازيها غير قائم الزوايا لكن كل متقابلين  
متساويان وهو المعين

فان يضربا قطريه في كل الاضلاع كان كالعين في متساوي  
الاضلاع لكن يتساوي كل متقابلين منها وهو الشبيهة بالمعين فاضربا الى  
مستقيمين واصحها هكذا وهكذا تفعل ان كان ذوا الزاوية واحدة وهو ما كان

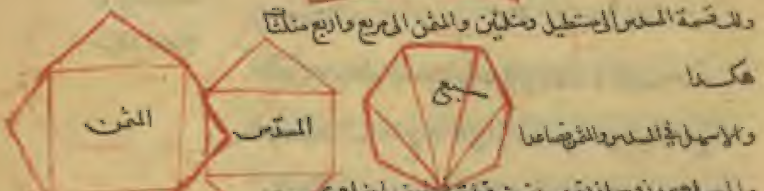
ضلعان منه متوازيين والآخر ان غير متوازيين لكن احدهما عمود على  
الشيء بالمعين  
الا انه ليس شيء من غير المتوازيين فيه عمودا على شيء من المتوازيين او على  
قشا وهو ما لا يخرج من اضلاعه الا ربع موازيا لشيء منها هكذا وان

محسنا او سدسا او سبعا استمنا او ثمنا او عشا او ذا احد عشر



او ذا اثنين عشر قاعدة فضاها  
فانقسم الى مثلثان فالخمس الى ثلثه والسدس الى اربعة  
والسبع الى خمسة وهكذا مجموع سائر اسما حته  
وهكذا يفعل ان كان مطبوعا وهو ما يحصل من ذي زوايتين متساويتين

اضلاعه باقص متنوازيتهما هكذا  
والقسمة السدس الى مستطيل ومثلين والمثلين الى مربع واربع مثلثا



هكذا  
والاسهل في السدس والثلث فضاها  
ما اضلاعه زوج ان تضرب نصف قطره في نصف اضلاعه

وقطره هو الواصل بين ضلعيه المتقابلين وان كان مدججا وهو  
المنبري فاضربا الى ذوات اربعة اضلاعه واصحها هكذا وان كان عشا

فان كانت شرفا نه كلها مستديرة فصل بين اطرافها  
ليصير قطعها بحيث تكون مستقيمة الاضلاع مربع او مربع  
واضلايه مساحة القطع في مجموع المثلثات سائر المثلثات هكذا  
وقطره كما اذا كان بعض الشرفات مستديرا او بعضها غير مستدير هكذا

مدرج



ولو كان اكل غير مستدير يحصل بالوصل اشكال مستقيمة الاضلاع هكذا



فاعمل بكل منهما ما يقتضيه الجمع للواصل وفي كل هذه الاشكال ايضا حاصل مساحة السطح في العمق ان كان نزوله على نسبة السطح كما هو والا فان كان نزوله على التضايق سمي شكل الماء مخروطا وهو جسم مخروطي محيط به سطح مستو هو قاعدته واخر اخذه من محيطه المتساويا الى نقطة والخط الواصل بينهما وبين مركز القاعدة سمى منه فان كان عمودا على القاعدة سمي المخروط قائما والا فمائل وان كانت قاعدته مستديرة سمى مستديرا ومضاعفة فمضلع ومساحته مطلقا ايضا مساحة قاعدته في تلك الارتفاع وان قطع المخروط بمستو مواز لقاعدته سمي ما يليها مخروطا ناقصا فان كان مستديرا فاضرب قطرها عدته العظمي

في ارتفاعه

في ارتفاعه واقسم الحاصل على التضايق بين قطري القاعدة فيحصل ارتفاعه فلو كان تاما والواصل بين ارتفاعي التام والناقص ارتفاع المخروط الاصغر المتشبه له فاضرب ثلثه في مساحة القاعدة الضعفي يحصل مساحته فاسقطها من مساحة التام يبقى مساحة التضايق وان كان مضلعا فاضرب ضلعا من قاعدته العظمي في ارتفاعه واقسم الحاصل على التضايق بين احد اضلاعه واخر من الضعفي يحصل مساحة التام ويكمل العمل كما عرفت وما لم تذكر من الاشكال يمكن المتوصل الى معرفة مساحته باستقامة ما ذكرناه هذا اذا كانت اضلاعه مستقيمة او زجارية او مركبة من النوعين لا غير وكذا سطوحها واما ان كانت اجساما غير زجارية ولا مستقيمة او كان بعضهما كذلك فلهذا سبيل الى معرفة مساحاتها الا بالقرينة والله اعلم ولا بأس بيراد بعض المسائل الحسابية ترميها لطبايع الطالبين وتفيد الادهان الراغبين وهذه المسائل او بعضها سلطان المحققين نصيب الملة والحق والدين الطوبى قدس الله روحه في رسالة الجبرية المشهورة ولكن في لباس لا مناسب له بالمباحث الفقهية اذ لم يكن غرضه نور الله مرقة في تلك الرتبة متعلقا بالموافاة الفقهية طاب ثراه لعل بعضا في كتاب نهاية الاحكام بعد ما كساه لباسا فقهيا سب مجتهد البيع ونحن كونها لباسا سائيا سيجت الطهارة وقد اوردنا اعدا الرابعة منها في رسالتنا



الموسومة بخلافه سبحانه وتعالى وفي التوفيق **المسألة الأولى** جوهرا  
 انما يبينها احدها كثر في يوم والاخرى كذا في يومين والثالثة في ثلثة  
 ايام والرابعة في اربعة فاطلق بعض الاربعة اليه في اول  
 النهار دفعة واحدة وحلف ان يتزامن ذلك الحوض في اول وقت بلوغ  
 ما به الكرية فاراد ان يعرف في اي وقت من النهار يبلغ الكرية ليتوضأ  
 منه فطبق استخراج هذه المسئلة ونظايرها بالاربعة المتناسبة ان  
 تقول لارب ان الاربع تملك في يوم واحد كرين ونصف من كرية  
 يوم واحد الى اثنين ونصف من كرية الزمان المجهول الى كره واحد  
 فالجهول احد الواسطين فنضرب احد الطرفين في الاخر ونسب الحاصل وهو  
 واحد الى الوسط المعلوم بخمسين ونضرب خمسة في نسبة التوضي الى  
 خمسة وعشرين فيتوضأ بعد يعني حتى ينهار وحشي خمسة فلو كان النهار  
 اثني عشر ساعة مثله توضأ بعد يعني خمس ساعات وستة واربعين  
 وست وثلثين **المسألة الثانية** جوهرا جوهرا في جماعة فظهر في  
 شياهم ثم سقوا بسدس مائه واربعم وخبس مائه في انضمامه وثلثه ثانيا  
 ما بقي اليهم ثم سادوا عنه وتكاد في اسفل خمسة بطول عراي من  
 الماء ثم شكوا بعد ذلك في الله هل كان في وقت التمهيد كرام لا تكفي  
 السيل الى استعماله ذلك فطبق الاربعة المتناسبة فتقول ان هذا

السؤال يرجع في الحقيقة الى قولنا اي عدد اذا انقص منه ثلثه وبقي  
 خمسة فنحصل المخرج المشترك اعني اثني عشر ويسقط الكرين في خمسة  
 الاثني عشر اليها كسبة المجهول اعني ابطال الحوض الى خمسة والمجهول  
 احد الواسطين فنضرب احد الطرفين في الاخر ونقسم الحاصل وهو ستة  
 على الوسط اعني المعلوم خمسة فنخرج الف ومائتان فقد كان ذلك الحوض كرا  
 من دون زيادة ولا نقصا وبطريق الجبر فرض مقدار ابطاله شيئا وتبين  
 منه ثلثه وبقي بقي ربع شيء وسدسه معا لا خمسة فيقسم الصحيح على  
 الكسرة فنخرج الف ومائتان وبخطاين نقرضه مائة وعشرين رطلا فخطا  
 الاول اربع مائة وخمسون ثم نقرضه مائتين واربعين فخطا الثاني اربعمائة  
 فالخطوط الاول اعني ضربها الفرض الاول في الخطا الثاني ثمانية واربعين  
 الف والمخطوط الثاني اعني ضربها الفرض الثاني في الخطا الاول مائة الف  
 وثمانية الاف والفضل بين المخطولين ستون الفا وبين الخطاين خمسون  
 وخواير خمسة الاول على الثاني الف ومائتان وبطريق التقليل يقولون ان  
 الثلث والربع من كل عدد يساوي ما بقي منه وخمسة فقدر يد على الخمسة ثلثها  
 وخمسة افا اجتمع فهو مقدار ماء الحوض وهذا طريق مختصر لطيف **المسألة**  
**الثالثة** جوهرا مستطيل طوله عشرة اشبار وعرضه ثمانية وعشرون  
 انهم فيه قصبة ملصقة باحد جانبيه الاقصيين فكان الخارج منها من الماء



خسة اشبار فاما لها الخس مع ثبات طرفها في قعره حتى قابضها في الماء  
حين لصقها بالحائط الاخر ثم تفتأ منه وساد عنه ثم ظهر عليه ان الخارج  
تلك القصة كان نجسا فكيف الطريق الى العلم بانه وقت الوضوء كان كرا  
ام لا يحكم صحة الوضوء او ضاده فطريق استخراجها بالجد والمقابلة  
نعرضا الفاشية في الماء من تلك القصة شيئا فيكون جميعا خسة وشيا  
ريسان القصة بعد المليل وثلاثة اشبار ضلعها العشرة الاشبار التي  
الطلع والمقابلة في طول الخوض والضلوع الاخر للقد الفاشية اعني الشئ  
الجهول الذي هو محقق الخوض فنقول ربع مجموع القصة اربعة خسة وشيا  
خسة وعشرون مالا عشرة اشبار وهو ما لم يبق في العشرة والشئ اعني  
مائة ومالا بشكل العروس وبعد سقاط المشترك بقي عشرة اشبار معا وله  
خسة وسبعين والخارج من القصة سبعة ونصف وهو عمق الماء الخوض  
فمن يزيد على الكرواشين وتلثين شبرا وعن شبر وبطرف الخطان فخر من  
القصة خسة عشر شبرا فترتها ما ثمان وخسة وعشرون ربعا الضلعين  
الاخرين ما ثمان لان الغايية هي في الماء على هذا التقدير عشرة فالحظ  
خسة وعشرون اذ ربع وتر القائمة لا بد ان يباو ربع ضلعها بشكل  
ثم يفرجها عشرون شبرا فترتها اربع ثمان ومربع الضلعين الاخرين ثمان  
وخسة وعشرون فالحظ الثاني خسة وسبعون فالحفظ الاول الف

وخسة وعشرون والحفظ الثاني خسة والفصل بين المحققين ثمان  
وخسة وعشرون وبين الخطين خمسون وخارج القصة اثني عشر ونصف  
وهو مقدار مجموع القصة **المسئلة الرابعة** حوض مستطيل طوله اربعة  
وعرضه ثلث اشبار وعمقه شبران وعلى طرفيه طول شبرين طوله احد  
سنة اشبار وطول الاخر ثمانية اشبار فسطح فيه جلد ميتة استوعب  
مورد الماء وانقسم به الماء الى قسمين احدهما ان يدر من كز والاخر انقص منه  
ثم قطر من القسم الذي في القصيرة قطرة على احد الثوبين ومن القسم الذي  
في الطويلة قطرة على الثوب الاخر فطارا الى الجلد طارا من راسي الشبرين  
طيرا اناسا ويا تحيا لياقة حتى تلاقيا عليه واخذاه وحقن عليهما كاش  
من الماء فلم يدر هل كان اقرب الى القصيرة ام الى الطويلة فكيف السبيل الى  
معرفة ذلك ليسلي في الثوب الطاهر ويختب الخوض فطريق استخراجها بالجد  
والمقابلة ان يفرج ما بين اصل القصيرة وموضع الجلد شيئا فربما يبلغ  
القائمة ما لارسة وتكون فجوة مقدار ما طار الطائر وهو ستة و  
شيء بشكل العروس وما بين اصل الطويلة وموضع الجلد اربعة عشر اشبارا  
مربعة مائة وستة وتسعون ومالا اثمانية وعشرون شبرا ومربع الطول  
اربعة وستون ومجموعها ما ثمان وستون ومالا اثمانية وعشرون شبرا  
وهو بعد مالا وستة وتلثين فخر من شواي طيرا بها فاذا لجيت وقابلت



بقربها ستان واربعة وعشرون تقبل ثمانية وعشرين شيئا وخارج القسم  
 ثمانية وهي ما بين القصير وموضع الجذبة هذا هو القسم الذي كان ثابتا  
 على الكروبيق ما بين الطويلة وبه ستة وهذا هو القسم الذي كان ثابتا  
 الكروبيق الخط ما بين القصير وموضع الجذبة اشارة الى  
 وبنه تسعة فربما الضلعين الاولين احد وستون ومرتبا الاخرين  
 وخسة واربعون فالخط الاول اربعة وثلاثون ثم نقرضه اربعة فربما  
 الضلعين الاولين اثنان وخمسون ومرتبا الاخرين مائة واربعة وستون  
 الثاني مائة واثنان عشر فالخط الاول اثنان وستون والخط الثاني اثنان  
 ثلثا وستة وستون والفضل بين الخطين مائة واربعة وستون  
 وبين الخطين ثمانية وعشرون وخارج القيمة ثمانية **المسألة الثانية**  
 حوض خالص الماء من حجارة عدد مسموح ومجموع دلو مسموح وطلوعه  
 من الماء فصب فيه احدى دلو والآخر دلوين والثالثة ثلثة والرابعة  
 وهكذا يتزايد دلو حتى نغمر فاعزل احدى فيه من الحياطة ثم سقا منه  
 دواهم بذلك الدلو حتى نغمر الحوض فاجاب على المسئلة وعشرون  
 ثم بعد ما ساروا عنه ونظرنا اظهر ملاقاته الحياطة قبل الفصل فكيف  
 الى العلم بانته هل كان وقت الفصل كما انه لا يحكم بجهة الفصل ومساواة  
 استخرجها بالبحر والمقابلة ان نقرض عدد مجموع الدلاء شيئا وتأخذ من  
 الزمان ايجز والوقت

هذا هو القسم الذي كان ثابتا  
 على الكروبيق ما بين الطويلة  
 وبه ستة وهذا هو القسم الذي  
 كان ثابتا الكروبيق الخط ما  
 بين القصير وموضع الجذبة  
 اشارة الى

اعمى واحدا وثلاثا ونقرضه في نصف الشيء يحصل نصف مال ونصف شيء  
 عدد الدلاء لان مرقبا الواحد مع اى عدد في نصفه للماء العدد يساوي مجموع  
 الاعداد المتواليه من الواحد الى مرقب فاقسم عدد الدلاء على شيء هو عدد الدلاء  
 ليخرج منه خمسة وعشرون كما قال التايل فاضربها في الشيء وهو المقوم عليه  
 يحصل خمسة وعشرون شيئا بعد ان نصف مال ونصف شيء وبعد الجذبة المفا  
 ما الى بعد التسعة واربعين شيئا فالشيء تسعة واربعون وهو عدد الجماعة  
 فاضربها في خمسة وعشرين يحصل الف وثمان مائة وخسة وعشرون وطلوع  
 فذل الحوض من يد على الكروبيق خمسة وعشرين وطلوع عراقيا ولو فرض ان  
 اصابت كل واحد من الجماعة كان اربعة وعشرين دلو كان ذلك الحوض  
 ناقصا عن الكروبيق سبعين وطلوعه بالخطين فغمر الجماعة ثلثة  
 وعشرين فالخط الاول ثلثة عشر ثم تسعة وعشرين فالخط الثاني عشرة  
 فالخط الاول اثنان وستون والخط الثاني ثلثة مائة وسبعة وستون  
 والفضل بين مائة وسبعة واربعون والفضل بين الخطين ثلثة مائة  
 من تسعة والفضل بين الخطين على الفضل بين الخطين تسعة واربعون  
 فاحصل ما سائر يحصل عدد الدلاء ولاستخرج هذه المسئلة واسألها  
 اخرها سهل من طريق الجبر والخطا جدا وهو ان تصنع شيئا انتهى اليه  
 السؤال اعمى المقادير الذي اصابت كل واحد من الجماعة وتسعون من  
 الاخرين



ففيه من ماء الوضوء في كل مرة من المرات

واحد ابداً فيما بقي من يومه وجماعة فاستعلم منه عدد الدلاء فلو كان  
 الذي اصاب كل واحد ثلثين دلو لنقصا من الستين واحداً وخرج الباقي  
 في الثلثين ليحصل عدد الدلاء وعلى هذا القياس ولتنقص على هذه المسألة  
 المخرج فامن الاطباب ومن اتفقنا سهل عليه استخراج كثير من مسائل  
 هذا الباب ومن الله العصمة والتوفيق **الفصل الثالث** في عدم انقضاء  
 ماء الغيث وماء الحمام بمجرد ملوثة القمامة وحكم ماء الاستنجاء  
 وما وقع به المحدث الاكبر اثني عشر حديثاً **الاول** من **التصحيح** **هشام بن**  
 انه قال يا عبد الله عن السطح يبال عليه فضيضة السماء فيكف  
 التوب قال لا بأس به ما اصابه من الماء اكثر **الثاني** علي بن جعفر قال قلت  
 ابا الحسن عن البيت يبال على ظهره ويعتسل من الحجابة ثم يصيبه السماء  
 يؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة قال اذا جرى فله بأس **الثالث** داود  
 بن سرجان عن ابي عبد الله عن في ماء الحمام قال هو بمنزلة الماء الجاري  
**الرابع** محمد بن النعمان عن ابي عبد الله عن قال قلت له استنجي ثم يقع ثوبه  
 فيه وانجس قال لا بأس به **الخامس** عبد الله بن عتبة الهاشمي قال سألت  
 ابا عبد الله عن الرجل يقع ثوبه في الماء الذي استنجي به انجس في ثوبه  
 قال لا **السادس** الفضيل بن يسار عن ابي عبد الله عن في الرجل يجنب يعتسل في  
 من الماء في الماء فقال لا بأس ما جعل عليكم في الدين من حرج **السابع**

صغولان منهم ان الحال قال سألت ابا عبد الله عن الحيض التي من مكة  
 والمدينة يريها النيام ويلع فيها الكلاب ويشرب منها الجرب ويعتسل فيها  
 الجنب ويتوضأ قال لكم قدر الماء فقلنا الى نصف الساق والى الركبة قال  
 لو ضامته وقدر هذا الحديث في الفصل السابق **الثامن** محمد بن اسمعيل  
 بن بزيع قال كتب الى من يباله عذ العذو يجتمع فيه ماء السماء ويسقى  
 فيه من بئر فيستقي فيه الانسان من البول ويعتسل فيه الجرب ساجده الذي  
 لا يجوز فكتب لا تؤضأ من مثل هذا الا من ضرورة اليه **التاسع** محمد بن مسلم عن  
 علي بن ابي حمزة قال سأله عن ماء الحمام فقال ادخله بازار ولا يعتسل من  
 اخر الا ان يكون فيه جنب او يكون اهل فله بيدي فيه جنب لا **العاشر**  
**من كتاب** هشام بن سالم عن ابي عبد الله عن في غير ما من سلالا احداهما بول  
 والاخر ماء فاختلط اقاما ببول جعل له رخصة ذلك **الحادي عشر** محمد بن  
 النعمان قال قلت لابي عبد الله عن اخرج من الخلاء فاستنجي في الماء فيقع ثوبه  
 في ذلك الماء الذي استنجيت به قال لا بأس **الثاني عشر** **الموقوفات** سماعة عن  
 ابي عبد الله عن قال اذا اصاب الرجل حجابة فليفرغ على كفيه فليغسلها الى  
 قال ثم قميص الماء على جسده كله فما انتقص من مائه في اناء بعد ما مسح  
 ما وضعت فله بأس **الثالث** استفادوا من الحديثين الاولين والسادس  
 ان ماء الغيث ما دام متقاطراً كما يجاري فان انتقط قطاطرة فكلوا وقت



اعتبارا لكثرته والمراد بالسناء المطر ويكون حملا على المعنى المتعارفين المتبادر  
على معنى اسباب السقاء له عملها وكذا السطح يكون وكذا وكذا اذا قيل  
منه الماء الى البيت وقوله عم في الحديث الثاني اذا لم يكن فلا بأس بعلمه  
مستندا الشيخ رحمه الله في اشتراط الجريان من مزاب ونحوه والعلمه طاب  
ثرا في المتن حمل الجريان على النزول من السقاء وهو كما ترى والمراد بالجمام  
في الحديث السقاء في حياته الصغار والوقود والكرواطيق والاشياء  
شاملا للمشي المادة وعدمها لكن اشتراط المادة مستفاد من رواية يكره  
حبيب عن ابي جعفر قال ماء الجمام لا بأس به اذا كانت له مادة وان جيب  
وان كان مجهول الحال الا ان جمهور الاحبار المتأوروأئنه هذه بالشروط  
فعلصعنا من غير ذلك لاشتراط الكثرة في المادة اطلاق هذه الوقا  
يقضي عدم الاشتراط واليه ذهب المحقق طاب ثراه في المعتبر واكثر من ثراه  
عنه على خلافه مستندين الى العجومات الدالة على اشغال التقليل بالمادة  
وهذا وان كان اقرب المجادة الاجتياط الا ان قول المحقق قدس الله روحه  
غير بعيد عن التحقيق فان جعله عم له بمنزلة الجاري كالصريح في طهارة  
المكثرة فيه نعم بتجديد اشتراطها عند العلامة اعلى الله مقامه حيث  
في الجاري ما هم قد ساءه ارفا حرم حيث لم يترطوا المكثرة فيه ينبغي  
ان لا يشترطها فيها هو بمنزلة على ما نطق به النص الصحيح والحاصل ان

المعبر

له بمنزلة الجاري يخرج من حكم التقليل فانه لا يزم عن الحكم بانفعاله التقليل  
بالملل فالتحكم بانفعاله بها فكما خرج ماء الاستنجاء بماء المطر عن هذا  
بمنه خاص خرج هذا ايضا ومع هذا فاشتراط الكثرة فيه هو الاخرط  
ويستفاد مما مضى من الحديث الرابع والحادى عشر من نفي الباسر وعن وقوع المؤ  
في ماء الاستنجاء والحديث الخامس من عدم تجسس الثوب بوقوعه فيه انه طاب  
لانه تجسس خفوه عنه كما نسب شيخنا في الذكرى الى المحقق في المعتبر والاطلاق  
هذه الاما دنيون بغيره الفرق في ذلك بين المخرجين ولا بين المستع  
وعنه الا ان يتفاحش بحيث لا يصدق على ذاته اسم الاستنجاء ولا بين ان  
ينفصل مع الماء اجزله من القياس متميزة او لا واشترط العلامة في النهاية  
عدم زيادة الوقت وتبعه شيخنا في الذكرى وادله غير ظاهر بغير شرط طهارة  
تغيره بالنجاسة وعدم وقوعه على نجاسة خارجية وما تضمنه الحديث  
من نفي الباسر عن نضح ماء غسل الجنابة في الاماء الذي يقتل منه وما تضمنه  
الحديث السابع من تحريم الوضوء بما اعتل عليه الجنبة والقاسم من تحريمه  
الضرورة مما يستدل به على ما هو المشهور بين المتأخرين وعليه المرتضى رحمه  
له عدم خروج الماء المستعمل في الطهارة الكبرى عن الطهارة اعمى حاله  
لرفع الحديث ثانيا الملاحظ اذ انما له البحث به فتأمل العلامة في النسخة  
عليه الاجماع والفتاوى من نحوه عن الطهارة وريته هم الشيخان والمفتي



ويمكن ان يستدل بالحديث التاسع فان المصوب في احله والمجوز في  
 فيه الطاهر انما يعود ان الماء الحام فانه هو المستول عنه وقد ورد  
 في حديث اخر ان النبي صلى الله عليه وسلم جلى الماء بغير اسرار وبالحديث الثاني عشر فان قيل  
 على انما تنفع في الماء قبل الحال الفصل شغل على الباس وباراء عبد الله  
 بن سنان عن ابي عبد الله ع انه قال لا بأس بان يتوضأ الماء بالمستعمل في  
 الماء الذي يغسل به الثوب ويغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ  
 منه واسياهه وباراء حمزة بن احمد عن ابي الحسن الاول ع قال لا تغسل  
 في البئر التي يتجمع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها ما يغسل به الحب وقد  
 الزنا والناسي لنا اهل البيت وهاتان الروايتان ضعيفتان جدا والله  
 فالحمل على الكراهة ممكن جداً بين الاخبار سيما وفي بعضها نوع اشياء  
 بذلك كما دواء في الخطي عن ابي الحسن الرضا ع انه قال ليس يغسل من الماء  
 الذي قد اغسل فيه فاصابه الحجام فلو يلون المانضه والطلاء في  
 في هذا الخبر يشتمل على الواجب المذكور في كلام المفيد طاب ثراه في  
 المقصود تخرج باختلاف اجتناب الغسل والوضوء بما استعمل في طهارة  
 متدوية ولعل يستند هذا الحديث واكثرهم لم ينتهوا اليه والله اعلم  
**الفصل الثاني** في حكم البئر عند ازالة النجاسة شعبة احاديث **الاول**  
 من النجاسات معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال سمعته يقول لا يغسل

ولا يغسل الا في تطهرت بماء بغير البسما وقع في البئر الا ان يمتنع فان امتنع غسل  
 الثوب فاغاد الصلوة ونزحت البئر **الثاني** على بن جعفر عن اخيه موسى ع قال  
 سالت عن بئر ماء وقع فيها زبيل من عدة وطبة او اياجسة او زبيل من  
 سرقين يصلح الوضوء منها قال لا بأس **الثالث** محمد بن اسير عن ابي بصير ع قال  
 قال ماء البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير ريحه او طعمه  
 عن الرضا ع قال ماء البئر واسع لا يفسد شيء الا ان يتغير ريحه او طعمه  
 فيخرج حتى يذهب الرائحة ويطيبه لعل له مادة **الرابع** ابو اسامة عن ابي  
 يوسف يعقوب بن عثم عن ابي عبد الله ع قال اذا وقع في البئر ليطير  
 والحاجة والفأرة فانزع منها سبع دلاء قلنا فما تقول في صلواتك و  
 وضوءك وما اصاب ثيابا فقل لا بأس **الخامس** زيادة عن ابي عبد الله ع  
 قال سالت عن الحمل يكون من شعر الخنزير يستقي به الماء من البئر هل يتوضأ  
 من ذلك الماء قال لا بأس **السادس** عبد الله بن يعقوب عن ابي عبد الله ع انه  
 قال اذا اتيت البئر وانت جنب فلم تجد دلو او شيئا يغترف به فستيم  
 بالقيحيد فان ربي الماء ربي الصعيد ولا تشم في البئر ولا تشد على القوي  
 ما ثم وقد مر هذا الحديث في بحث التيميم **الثامن** علي بن يقطين عن ابي الحسن  
 موسى ع قال سالت عن البئر تقع فيه الدجاجة والحمام والفأرة  
 النمل او الهمة فما استحباب ان تنزع منها دلاء فان ذلك يطهرها ان شاء الله



**التاسع** محمد بن اسمعيل بن بزيع قال كتبت الى رجل اسأله ان يسأل ابا الحسن  
الرضا عن البر يكون في المنزل الموضوعة فيقظ فيها فطرلت من بول اودم  
او يقط فيها شيء من عدة كالجرة ونحوها ما الذي عليه من الحق يقول **الاول**  
منها فوقع عليه خطه بنزع شهادته **اقول** اقوال على شأونها فيهم  
في نجاسة البر يجزئ ذلك في نجاسة وعدمها ثلاثة عدم النجاسة بدو  
التغير في نجاسة مطلقا التفصيل بلوغ ما هما الكبر وعدمه فالاول عند  
أكثر المتأخرين والثاني من ذهب جمهور المتقدمين والثالث قول الشيخ أبي  
الحسن محمد الجعفي من فريته أصحابنا وأما ما ذهب إليه العلامة في  
المتأخرين وقا للشيخ في سبب عدم نجاستها وجوب النزع فمذهبنا لا  
يخرج عن القول **الاول** في جعل الأقوال في نجاسة البر بالماله قات الوتر  
وجعل هذا القول شيئا للقول **الاول** كما فعله بعض الأصحاب ليس على ما  
ينبغي ولعل من في الحديث **الاول** للسبية وإن الشئ فهو من بيت  
الميم والتاء وكسرهما والفتح فيل في الحديث الثاني بكسر الزاء والفتح  
فإن شرطه حذف النون فإذا خففها فلا بد من تشديد الياء والسر في  
سركين ففتحها والمراد به هنا السركين ففتحها ففتحها ففتحها  
فكسبا لمن التاء والمراد بالاضافة في الحديث الثالث والرابع **مطلقا**  
وأما ما ذكره الشيخ طاب ثراه في الاستنباط من أن المعنى لا يثبت شيء

اضاد الا يجوز الاشفاق بشئ منه الا بعد نزع جميعه الا ما اقتضاه فلا يخفى  
بعد وهذا ان كان بيان عدم نجاسة البر بالماله قات كما قبلها  
وما بعدهما وقد يجزئ ما بان دلالتهما على ذلك من الدلالة بالعموم **والثاني**  
الاضاد الا يجوز على نجاسة بأشياء مخصوصة من الدلالة بالمخصوص **وما**  
يدل بخصوصه مقدم عند التعارض على ما يدل بعمومه وفيه أنه لا  
بين النزع من تلك الأشياء وبين نجاسة الماء بها الجواز ان يكون النزع  
لأنه النزع والاستعداد والحاصلين من وقوع تلك الأشياء كما يشعر به  
الحديث الخامس وعليه يحمل ما تضمنه الحديث الثامن من قوله **فإن**  
يطهرها انتقاء الله وكذلك ما تضمنه الحادي عشر من الفصل الثاني **والثاني**  
الطهارة على المعنى اللغوي غير عزير وقد يجزئ الثاني منهما بان ما تضمنه  
من حصر الاضاد في تغيير الريح والطعم متروك الظل للقطع بنجاسة الماء  
بتغير لونه بالنجاسة وجوابه يعرف مما سلفناه في اوائل الفصل **الاول**  
فلا يغيره وهذا الحديث كما استدلل به بعض الأصحاب على بطلان ما ذهب  
اليه العلامة طاب ثراه من اشتراط الكثرة في الجارية لأنه جعل **العلامة**  
في عدم الضاد بدون التغيير أو في الطهارة بزواله وجود المادة **والثاني**  
النصوص صحة هذا كلامه وفيه نظر لاحتمال ان يكون قوله **فإن**  
له مادة تعليل لقرينة ذهب الريح وطيب الطعم على النزع كما يقال



لازم من ذلك حتى يعطى حقل لا يذكره ملائكة كما يقال انهم الحية حتى يذبح  
 من ذلك فان الحية ناسر القدا ومن ذلك في الكلام كثير ومع قيام الاستيف  
 الاستدلال وما تقتضيه الحديث في القاس من فيه من البأس من الوضوء بذلك الماء  
 دعاء أصاب بالوضوء صريح في عدم الخجاسة والظن ان الاستدلال من وقوع الخجوة  
 المقتضية مع الموت وما يقتضيه من المعرا بالترجح وما يستدل به من جليل المقادير  
 وجوب المخرج بقدا والحوال على الاستحباب بقرينة ما تقتضيه الحديث السادس  
 من في البأس من الوضوء بما يستثنى من البئر بجبل من شهر خنزير قد يستدل  
 بظاهره على عدم نجاسة البئر بالملاقات اذا لم يعدم انقطاع ماء البئر  
 عن ملاقات الحبل الذي يستقي به منها واتما احتمال ان يكون هذا الحبل مضموا  
 بحبل اخر ظاهر فيعيد ايضا من رارة لا يسا عن مثله ولا يخفى ان هذا  
 الحديث لا يفهم حجة على من يقول بمقالة السبيل المرتضى ايضا من عدم نجاسة  
 ما لا تقوله الحيوة من نجس العين بل له ان يجعله مؤيدا لمقالة السبيل كما ان جعله  
 ان يجعل مؤيدا لمقالة ابن عقيل في عدم انفعال القليل اذا لم يعدم الماء الكافي  
 يثبت من ملاقات الحبل ولا عن شاطئ قطرا شتمه اليه والحديث السابع بما  
 استدله به القائلون بنجاسة البئر بالملاقات اذا مره عمدا التيمم يدل  
 على نجاسة الماء لو وقع فيه كاصح عنه في قوله ولا تقعد على القوم ماءهم والظن  
 انه انما يتم لو حال على ان بدن الحين كما يستحب بعض القائلين ان نجاسة

فلا خلاف

ولا دلالة في الحديث عليه بل ظاهره تعليق الاضاد على انصر الوقوع في  
 البئر وهو يعطى كون المراد بالاضاد امارع الطهوية كما هو من ذهب اليه  
 والسندون في الماء المستعمل في رفع الحدث الاكبر واثارة الحجاء او حضور  
 النقرة ويستصح في هذا المقام كلاما في الفصل الاثنا عشر والله والمحدث  
 الثامن من احسن ما استدله به القائلون بالنجس وكذا الحديث التاسع  
 الظاهر انما لا ينهضان لحارضة الاحاديث المتكررة الدالة على الطهارة  
 المعصية بالاصل وبراءة النعمة وعمومات الكتاب والسنة مع ان ظاهرها  
 التسوية في مقدار المخرج بين تلك الاشياء والقائلون بنجاسة البئر  
 بذلك فالاولى جعلها على ما قلناه من التزاهة وازالة النقرة جعلا بين  
 الاختيار والعل في اطلاقه من الكلاء من غير تعيين عددها نوع اشعار به  
 لكذلك جدير بان قول السائل في الحديث التاسع حتى يحمله الوضوء منها مما لا  
 يجامع هذا القول للعلم لان يقال ان الحبل انما هو بمعنى الاباحة اعني شاك  
 الطرفان ونحن نقول بكرهه استعماله للماء قبل المخرج فلو يتبادر  
 استعماله وعدمه ويستصح في هذا الحديث كلاما مبسوطا في الفصل الاثني عشر  
 فانتظم والله الهادي **الفصل الحاس** في مقادير النزع اثني عشر حديثا **الاول**  
 من **التحليل** عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله ع قال ان سقط في البئر دابة  
 صغيرة او نزل فيها جنب فخرج منها سبعة دلاء فان مات فيها ثور او نحره



او صب فيها خرزنج الماء كله **الف** في ابواسامة عن ابي عبد الله ع في القارة  
والسنور والجلجعة والكلب والطير قال اذا لم تنفع او تغير طعم الماء فكل  
خسرة كاه وان تقبل الماء فخذ منه حتى يذهب الريح **الف** الكلبي عن ابي عبد الله  
قال اذا سقط في البئر خرزنج صغير مات فيها فانزع منها كاهه قال فان وقع  
فيها جثث فانزع منها سبع كاهه وان مات فيها بعير او صب فيها خرزنج فخرج  
**الكلبي** محمد بن مسلم عن احمدها ع في البئر يقع فيها الميتة قال ان كان له  
ريح نزع منها عشرون دلو او قال ان دخل الجنب البئر نزع منها سبع كاهه  
**فقال** معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع في البئر يولغها الصبي او  
يصب فيها قول او خرزنج قال ينزع الماء كله **الف** محمد بن اسحق بن زياد  
كتبنا الى رجل اسأله ان يبال ابا الحسن الرضا ع عن البئر يكون في المنزل  
للوضوء فيقطر فيها قطرات من زبد اودم او يمسك فيها شئ من معدنة كما  
لنعة ويخرجها ما الذي يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلاة فوقع ع في  
كتابي بخطه ينزع منها كاهه وقد مر هذا الحديث في الفصل السابق **الف**  
علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر ع قال سألته عن رجل ذبح شاة  
فاضطربت فوقع في بئر ما فادخلها تشريح ما هل يتوضأ منه ذلك البئر  
قال لا ينزع منها ما بين الشدين الى الاربعة دلو او ثم يتوضأ منها ولا بأس  
وسألته عن رجل ذبح دجاجة او حمامة فوقع في بئر هل يصلح ان يتوضأ

منها قال ينزع منها كاهه يديه ثم يتوضأ منها وسألته عن رجل يستقي من  
بئر فزعف منها هل يتوضأ منها قال ينزع منها كاهه يديه **الف** من رواية  
محمد بن مسلم ويزيد بن عروة الكلبي عن ابي عبد الله ع في البئر يقع فيها  
الدابة والقارة والكلب والطير فيموت قال يخرج ثم ينزع من البئر كاهه ثم اشتر  
وتوضأ **الف** ابو حمزة قال حدثنا جعفر ع قال كان ابو جعفر ع يقول اذا  
مات الكلب في البئر نزعته وقال جعفر ع اذا وقع فيها ثم خرج منها حيا نزع  
سبع كاهه **الف** معوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله ع عن القارة و  
الوزغة يقع في البئر قال ينزع منها ثلث كاهه **الف** محمد بن اسحق بن عمار  
الساجي عن ابي عبد الله ع في حديث طويل قال لو سئل عن بئر يقع فيها كلب  
او فارة او خرزنج قال لا ينزع كلما فانه غلب عليها الماء فليخرج بيها الى الليل  
ثم يقيم عليها قوم يترأضون اثنين اثنين فيترأضون يوما الى الليل وقد  
ظهرت **الف** عمار قال سئل ابو عبد الله ع عن رجل ذبح طيرا فوقع بدمه  
في البئر فقال ينزع منها كاهه هذا اذا كان ذكيا فهو هكذا وما سوى ذلك  
فما يقع في بئر الماء فيموت فيه فأكثره الانسان ينزع منها سبعون دلو او قال  
العصفور وينزع منها دلو واحدة وما سوى ذلك فبها ينزع **الف**  
ربما قيل ان فاسا تسمى هذه الاخبار من النزع لوقوع هذه الاشياء كاله  
صريحة على نجاسة البئر لوقوعها فيها وهو كما ترى فان احتمال ان يكون



الفرع لطيف الماء وينزل النقر الحاصلة من وقوعها قائم وفي الحديث  
 الخامس من الفصل السابق نوع اشعار بذلك كما مر ولعل في اطلاق الكلمة  
 في كثير من الاحاديث من دون تعيين عددها ايما الى ذلك فهو في قوة ان يقال  
 ان نزع مقدار ما تنزل به النقرة ويطيب به الماء وربما جعل اختلاف  
 اعدادها العينة في الشيء الواحدة في ذلك ايضا فيكون محل الاختلاف  
 على اختلاف الابرار كبريا وصغيرا واختلاف متاعها ضيقا وسعة وعلم  
 الامام بحال البشر المحسوس عنه وما تضمنه الحديث الاول من العبارة <sup>المعينة</sup>  
 بالصغيرة يمكن حمله على الطيور والنباتات والقارة بقرينة ما سبق في الحديث  
 الخامس من الفصل السابق وربما حملت على ما دون الثور ونحوه في الجنة  
 وتوهمه في مقابلهما فالاول اقرب الى الاحتياط والمحقق التام بالمتعة  
 اغتمها رتائيت الدومويد لما قاله بعض اللغويين من انه قد يذكر ايضا  
 وما تضمنه من نزع السبع لنزول الحب قد ورد به اخبار كثيرة من الصحاح  
 وغيرها وقد وقع في بعضها تعليق النزع على النزول كما في هذا الحديث وفي  
 بعضها على الوقوع كما في الحديث الثالث وفي بعضها على الدخول كما في  
 الرابع وفي بعضها على الغسل كرواية ابي بصير لما ثبت باعبد الله عن  
 الحب يحد في البئر فيغسل بها قال يزوج منها سبع دلاء والتعبير بالغسل  
 هو المجرى في كتب الفروع والاولى الاطلاق كما تضمنه الاحاديث

الصحيحة وفاقا للجنح المحقق الشيخ على اعل الله قدره فان قلت لعل تعين  
 هم في كتب الفروع بالغلط نظر الى ما تضمنه الحديث السابق من الفصل السابق  
 فان قوله عيتم به لا يصح فان رتب الماء هورب الصعيد ولا يقع في البئر  
 كما صرح في الغسل قلت هبلن الامر كما ذكرت لان الكلام انما هو في نزع  
 السبع وذلك الحديث خال عنه وقد علق شيخنا الشهيد الثاني في طاب ثراه <sup>تفسير</sup>  
 بالغسل في شرح الارشاد بانه مخرج به في رواية ابي بصير فيحمل المطلق على  
 المقيد ثم قال فيندفع بذلك ما ورد المحقق الشيخ على رحمه الله من خلاف  
 عند كونها اعم منه انتهى وفيه نظر فانه انما يصلح التقيد بالطلاق ما اذا  
 في القوة وتلك الرواية ضعيفة جدا مع الامعان من الحديث الثاني ويجوز ان  
 طريقا على عبد الله بن محمد وهو ضعيف قال ورواه طاب ثراه بالخيار <sup>صل</sup>  
 للتحويل وايضا فالقيد بالغسل انما وقع في كلام ابي بصير لا في كلام الامام  
 ومخالفته القيد في نزع السبع متنوعة هذا في كلام الشيخين بتعليق النزع  
 على الارثاس وادعي ابن ادريس ومالك المحقق طاب ثراه في المعبر عن غطاء  
 من ذكر لفظ الارثاس من اين ذكره ولم يعلق الحكم على الارثاس دون الغطاء  
 حتى ان بعضهم قال لو اختلف في البئر ولم يرتسما وجب النزع ثم قال المحقق  
 والذي يجب تبينه ان الموجب لنزع الماء من غطاء الجنين هو الغطاء فان  
 بالعداء الغسل من الجنابة لا يمنع الحديث الاول فانه قال بالشرح ولم يمنع

كلامه في قوله  
 ما ورد في نزع

في الحديث  
 في الجنابة



الفضل انما المرفق وانما الصالح فلما ان الطهارة بما غسل الجنب لم يذكر  
 حكمه في البئر واذا كان الجنب طاهرا لم يخلو غسله غير متصور فوجه  
 ايجاب الشرح وكان تصحيحه كما يقول هذا الجاهل وذلك لاختلافه وقد  
 ان اختلفا ما هو من المرفق وانما الصالح وهما لم يذكرهما في المرفق فوجه  
 الاجماع حقاقة انتهى كلامه طاب ثراه فاعلم فيه فانه بالتأمل حقيق  
 هذا وقد تقدم في شرح الحديث التابع من الفصل السابق ان الاضادة في  
 قوله عم ولا تصد على القوم ما هم كما يحتمل ان يراى به التخييل في ان يراى  
 به رفع الطهارة لا الطهارة كما هو من هذا الخمين والصدوقين قد مر  
 ان الحكم يحتمل ان يكون لاثارة الكساء والحصول المنفعة من ذلك الماء فانه  
 بدو الجنب هذه الوجوه خارية في تقليل نزع السبع هنا بزيادة وجه  
 خاس وهو محض التمسك كما هو احد المذاهب في جميع مقادير النزع وقد  
 يزعم شيخنا الحق الشيخ على اعلی الله قدره الوجهين الاولين فقال في شرح  
 القواعد ان النزع لا يستقيم كونه نجاسة البئر ههنا وان كان ظاهر كلامه  
 لان نجاسة البئر يغيره حصوله بالطلوع الى الفرض اسلام الجنب ولو  
 بدو من نجاسة عينيه والامحج السبع ولا يستقيم كونه النزع لصيرورة الماء  
 باعنا للجنب مستحلا عند من يقول به فيكون النزع لغو الطهارة لان  
 ذلك شروط باعنا له على الوجه المعتبر وادعاء حديثه والامحج لا

انما هو  
 كلام شيخنا  
 في نجاسة البئر  
 باعنا الجنب

يعود الاحبار اعم من الاعتناء كما قد ساء وحديث عبد الله بن ابي يعقوب عن  
 الصادق عليه السلام بان النبي صلى الله عليه وآله لم يرفع حذو كاه  
 صرح به الشيخ انتهى كلامه وشيخنا الشهيد الثاني قدس الله روحه اختار  
 الوجه الاول ولم يرتض هذا الكلام كالمعنى شرح الارشاد ان العلقة في القدر  
 نجاسة البئر بل ان كان بدنه خاليا من نجاسة ولا بعد فيه يعود  
 النضر وليس الامر في الماء الذي يغسل به الجنب على حد الماء مطلقا وقد مر  
 جمع بعدم طهارة قليلة فلا بدح في ان يغسل عنه البئر الذي قد مر  
 بالاثارة غيره فقول بعضهم ان نجاسة البئر يغيره حصوله بالطلوع  
 اذا فرض اسلام الجنب وخلو بدنه عن عينيه قد اظهر منه بل هو محتمل  
 الذي يغيره تلك الاشياء هو الذي يغيره هذا الشيء على الوجه المخصوص  
 ان طاب ثراه منع كون الشيء في حديثنا بن ابي يعقوب عن العباد وانه  
 انه من الوقوع في الماء واضاءة وهو يتحقق بعد الحكم بطهارة الجنب لا بدح  
 في البئر فلا يغيره هذا الشيء لانه لا يغيره كونه من نفس العبادة الا ان يقال  
 الوسيلة الى الحرم محترمة وان كانت قبل زمانه هذا كلامه اعلی الله مقامه  
 وفيه ما لا يخفى مما قوله ولا بعد فيه ورود النضر فان بقي بالنظر احدهما  
 الروايات التي عنهما فلا يضر في شيء منها على ما ادعاه طاب ثراه كبيت  
 الاحتياط التي ذكرناها فاعلم فان عني به رواية اخرى سوى تلك

كلام شيخنا  
 في نجاسة البئر  
 باعنا الجنب



الروايات فليبينها حتى ينظر فيها فاما لم نطلع بها في شيء من الاصول واما قوله  
ان الذي يجس من تلك الاشياء هو الذي يجس به تلك الشيء فبينه ان بين  
الجس عنده ان كان طاهرا فلا معنى لتجسسه الماء وان كان نجسا كان  
للمضاف كما ورد مثلا اولى من تجسسه الماء المطلق والتمام كون ماء  
البراسم وحالا من المضاف واشد قبوله للنجاسة منه التمام عزيمته  
فعلى هذا يختل حصص النجاسات في العشر لوجود نجاسة اخرى لم يذكرها  
هي بدن الجنب واما كلامه الاخير فهو وان كان لا يجز من وجه الا انه  
غير حاسم في اداة كما اعترف به والاولى ان يحل المضاد في حديث ابي  
يعقوب على اثاره الكواء او حصول التفرقة فان جعله على سلب طهارة الماء  
او ظهوريته فيبيد مع الحديث به يفتى الى الحكم بصحة الضل وبطلان  
اما الصحة فلهذا الفرض انضاد الماء معلل برفع الحديث به واما النجاسة  
فلا معنى عنه أصالة أو تبعا والتمهي في العبارة يستلزم الضاد فتدبر  
للكلام في هذه المقام بحال او اسعافا فلما علم بجهل الامور وما تقتضيه  
الحديث الاول من نزع الماء كله لموت الثور ونحوه وانضاد الجرح من  
خباصة من هلا ثنا والمراد بخبر الثور ما قارب في الجنة واكتفى النجاسة في  
البقرة بكونها مستنة غير طاهر ولم يفرق الاكثر بين تكليل الجرح وكثيره واما  
الصدق في المقع يزوج للقطر من الجرح عشرون دلو الرواية زائدة عن

عبد الله ع في بئر قطرها قطرة من دم او خمر قال الدم والخمر واليت وكذا  
في ذلك كله واحد يزوج منه عشرون دلو فان غلب الريح نحت حتى يذهب  
وهذه الرواية مع ضعف سندها مستغنية لما اقبل به فاك بقول عليهما  
لا يخفى ان استعادة نزع الجرح للقطرة ونحوها من الاخبار الواردة في هذا  
الباب يشكل لورودها بلفظ الصب وهو جرح العروق لا يقال في القطرة  
ولما قول العلامة طاب ثراه في المختلف ان مفهوم الصب يقع في الاجزاء  
على الانضال سواء قل او كثر والجرح الوارد في الحديث تكررة لا يدل على ثلثة ولا  
كثرة فهو كما ترى وما تقتضيه الحديث الثاني من مساوات التكليل للذات والسنو  
والنجاسة فالشهور خلافه فورد باحد على خمره حقا وفيه ما فيه فان  
التفصيل في الجواب لا ياه كما لا يخفى والاحاديث في مقدار النزع لهذه الاشياء  
مختلفة جدا وسما السور فالشيخان وابن البراج وابن اديس على الرواية  
وعلى بن بابويه من اثنين الى ربعين والصدق على السبع ولكل من هذه  
المذاهد رواية ولا يخفى ان سبق الحديث يقتضي اعتبار ذلك زم في هذه  
الاشياء بين تغيير الطعم والريح والافا لظاهره فانه حتى ينهي الطعم وما  
تقتضيه الحديث الثالث من اطلاق اللؤلؤ رواه على السبع بقرينة الحديث  
الاول لكن ذكر السبع بعد ذلك ليرى من هذا التنزيل ولو نزل على الثلث فانه  
اقل عدد مبررة جمع لم يكن بعيدا وما تقتضيه من نزع الجرح لموت البقرة هو



الاحياء والظواهر الفعليه منهم والبعيد بشمل المذكور ولا ينفي الصغير  
 والكبير كالانسان ومثله م فليخرج وان لم يكن نقضا في نزع الجمع الا انه  
 هو الظاهر للاطلاق وسيماع الاعتقاد بالحديث الاول والخامس <sup>الصغير</sup>  
 في قوله م في الحديث الرابع ان كان له ربح يعود الى البراءة الماء المذلول  
 عليه به او المنيعة بتأويل ولا اعلم من القائلين بوجوب النزع عاملا <sup>طالع</sup>  
 المنيعة في هذا الحديث ومع الحمل على الاستحباب <sup>طالع</sup> على الخط <sup>طالع</sup> وما تقتضيه  
 الحديث الخامس من نزع الجمع للبول حذو وما عليه الشيخان وابناهما  
 فانهم على التسبع في الصبي المتدري بالنعام وعلى الواحد في غير المتدري  
 وعلى الاربعين في الرجل وقد اورد العلامة طاب ثراه في الجمع <sup>طالع</sup>  
 في هذا الحديث ان وقع على جميع السوائل وقد تضمن البول وجب اواة  
 البول المحر في نزع الجمع وانهم لا يقولون به وان وقع جوا با عن البعض  
 لزم تاخير البيان عن وقت الحاجة ثم انه اجاب باختصار الشق الاول  
 وقال قولكم يلزم مساواة البول للمحر فلنا نعم هو مسأله اذ حصل <sup>التعدي</sup>  
 بالبول الفاتح في البراءة ان يكون الصادق <sup>طالع</sup> عرق مقصود <sup>طالع</sup> المثال  
 من سائله واذا احتل ذلك سقط الاعتراض بالكلية انتهى كلامه  
 اعلى الله مقامه وانت خبير بان الحمل على تحريم البول لا يخرج من بعد  
 وان لزم تاخير البيان عن وقت الحاجة على تقدير الشق الثاني <sup>طالع</sup> على نظر

اراد على العلامة  
 ووقع من العلامة

وان الحمل على الاستحباب <sup>طالع</sup> التزام اخضعية نزع الماء كله لطلق البول  
 هو الاول وما تقتضيه الحديث السادس من الماء المطلقة <sup>طالع</sup> وحملها <sup>طالع</sup> الشيخ  
 في التذويب على العشرة <sup>طالع</sup> قاله م انه م قال يخرج منها ذلاء واكثر عدد يضاف  
 الى هذا الجمع عشرة فيجب ان تلحق به ويصير اليه اذ لا دليل على ما دونه هذا  
 كلامه م وورد عليه ان الاخذ بالمتيقن كما امتنع الحمل على اكثر ما يضاف <sup>طالع</sup>  
 الجمع اعني العشرة كذلك اصابه براءة اللغز من الذي يفتقر <sup>طالع</sup> الحمل على اكثر ما يضاف  
 الى الجمع اعني الثلاثة فكيف حكمه <sup>طالع</sup> به لا دليل على ما دون العشرة ولا يبعد ان  
 يقال ان مراد الشيخ طاب ثراه ان العدد الذي يضاف الى الجمع ويقع <sup>طالع</sup> الجمع  
 له وان كان مشترك بين العشرة والثلاثة وما بينهما الا ان هنا ما يدل على  
 ان هذا الجمع مثير للعشرة وذلك انه جمع كثره فينبغي ان يكون مثيرا لا كثر  
 عدد يضاف الى الجمع وهو العشرة التي هي اجزاء عدد جمع الفلاة واثرها  
 الى الجمع اكثر ترجيحاً لا قرباً الى الحقائق ولهذا التقدير يسقط  
 الامر بدعوى رحمه الله داسا وقد اعترض عليه المحقق طاب ثراه في المعترضا  
 عما سلم ان هذا الجمع لم يضاف اليه عدد ولم يقع مثيرا <sup>طالع</sup> الشيء ليشي ما قاله  
 رحمه الله فلازم انه لا يعلم من قول القائل له عندي <sup>طالع</sup> داهم انه لم يخرج زيادة  
 عن عشرة واجاز عنه العلامة فورا <sup>طالع</sup> مرفقة في المتن بان الاضافة <sup>طالع</sup> مقيدة  
 والارزاق تاخير البيان عن وقت الحاجة ولا بد من اتمام عدد يضاف اليه <sup>طالع</sup> تقدير

اراد على العلامة  
 ووقع من العلامة

اراد على العلامة  
 ووقع من العلامة



فيقول على العشرة التي هي اقرب ما يصلح اضافته لهذا الجمع اخذا بما يستحق وجوها  
 على اصاله براءة الذمة وقلة شئنا الشبهة الثاني قد مر الله وجهه في شرح  
 الارشاد في هذا الجواب يظهر ان لا يلزم من عدم تقدير الاضافة هنا تأخير  
 البيان عن وقت الحاجة وانما يلزم ذلك لو لم يكن له معنى بدون هذا التقدير  
 والحال ان له معنى كما اذا مثاله من صيغ الجمع ولو سلم وجوب التقدير في  
 العشرة وفي قوله ان اقرب ما يصلح اضافته لهذا الجمع عشرة منع وانما الله  
 فيقول عليها بالاصالة البراءة من الزيادة هذا كلامه اعلى الله مقامه و  
 كلام جيد واستجبر بان الظن من كلام العلامة طاب ثراه ان يحمل  
 الشيخ رحمه الله على ما حمله عليه ذلك المورد فان قوله قد مر الله وجهه و  
 على اصاله براءة الذمة غير واقع في موقعه الاربع عناية وان الظاهر  
 ما وقع في كلامه اعلى الله مقامه من ابدال لفظ الاكثر بالاول انما هو  
 من مهورا شائخين والله اعلم بحقيقته الحال واعلم ان دفع الله درجة  
 ما اورد في المسح هذا الحديث وكلام الشيخ واعتراض المحقق قال ويكون ان  
 يتجسس به اي بالحديث من وجه اخر وهو ان يقال هذا جمع كثره واقلة  
 ما زاد على العشرة بواحد فيقول عليه علة بالبراءة الاصلية واعتراض  
 عليه شئنا التخييل الثاني طلبنا في شرح الارشاد بان هذا القليل  
 لا ينطبق على الدعوي لا استلزامه وجوب احد عشر والمذموم لا كفاؤه

فيقول على العشرة التي هي اقرب ما يصلح اضافته لهذا الجمع اخذا بما يستحق وجوها

فيقول على العشرة التي هي اقرب ما يصلح اضافته لهذا الجمع اخذا بما يستحق وجوها

بعشرة هذا كلامه ولكن حاول الانتصار للعلامة ان يقول ان مرادنا  
 شاه بقوله ويكون ان يتجسس الخ بغير الاحتجاج بالحديث على هذا الطلب  
 نزع العشرة الى الاحتجاج على نزع احد عشر لا ما ظنه شئنا رحمه الله فان  
 العلامة قد مر من اربع مائة ان ان يصدر عنه مثل هذه الغفلة فلا  
 تغفل هذا ولا يتجسس ان المطارات في هذا الحديث شئنا اجمع نتجس  
 قد مر من اهل الطريقة بان جمع التخييل للقلة يكون الحديث متصفا بحكم  
 القليل من البول والاقام والاحباب رضوان الله عليهم وان فرقوا في  
 الدم بين قليله وكثيره لكن لم يفرقوا في البول ولو قيل بالفرق لم يكن  
 بعيدا والله اعلم وما تضمنه الحديث السابع من نزع ما بين اثنين الى  
 الاربعين في دم الشاة هو من هذا الصدوق ولك ان تضل الاجسام في كفاية  
 عن نزع مقدار ما يحصل بعد نزع تغير ماء البول فان دم الشاة منقطة  
 تغيرة وهذه الشاة وانما نزع حبيب في الدم الكثير وعشرة في  
 القليل والمقيد الى العشرة في الكثير والخمسة في القليل ويدور على  
 السبعة جماعة من الاحباب تقديرها كغيره مثل دم ذبح الفداء والقليل  
 بمنزلة الطير والرياح وكثيرا قال قطب الرازي ان الاعتبار في  
 ذلك بماء البول في الغزارة والزيادة فيها كان دم الطير في مائة  
 في الخري وبما افقته ما نقله القاضي المحقق مولانا قطب الدين ان كان



عن العلامة طاب ثراه ولا وادج عروق الصنق ويخبر بالثنين والكتاة  
المجهتين أي يسهل واصله من شخب اللبن بالفتح والتكلم في هذا  
الحديث على قياس ما بقية ولا أصل بقاؤها في الموضوعين على الطلح فما  
يكون المكلف مخيرا في التيقين وما تضمنته الحديث الثامن من نزع دلاء  
الدعاء لا يخفى بعد تنزيله على ما هو المشهور من نزع كثرها وقد <sup>انعم الله</sup>  
طاب ثراه في المنتهى لاستدلال به على نزع الكركوت الحمار والغزاة <sup>الفضل</sup>  
بكلهم طويل القليل يطرقا كذا في أكثر مقدماته والأقرب بناء على استحباب  
النزع ابقاء الدلاء على الهدى كما قلنا وما تضمنته الحديث التاسع بطلان  
من نزع كل الملة لوقت الخطب سبع كذا في جملة ما فيها الفوائد على الحديث  
الثاني من الأكتاف بخمس لاه لوقت لكن على الاستحباب لا يسهل الخطب كما مر  
ويجوز حمل على تغيير الملة بموته وهو غير بعيد وعليه جملة العلامة طاب ثراه  
في فتح وما تضمنته الحديث الحادي عشر من نزع جميع الملة للخطب العامة  
الخطب برحمن عند الشيخ على التغيير وما تضمنته من التراوح وهو تفاعل  
من الراحة لأن كل اثنين يريجان صاحبهما هو من هيب الشجين وابتا <sup>عما</sup>  
بل قال العلامة في المنتهى لا اعرف في هذا الحكم عا لثامن القاطنين  
بالتحسين ولا يخفى دلالة هذا الحديث صريحا على أن نزع التراوح إنما  
هو بعد نزع يوم إلى القليل وربما يوجد هذا الحديث في بعض النسخ

الاستدلالية كالمعتبر وغيره بدون لفظة ثم لكن الموجود فيها الطلح عليه  
من أصول اصحابنا الموثوق بصحتها هو ما نقلناه وقوله قد ظهر  
برأيه بناء على استحباب النزع الطهارة المقوية وذهب مثله والظاهر المراد  
باليوم يوم الصوم فإنه هو المعرف شرعا وما في كلام الصدوقين والمرضى  
من أن التراوح من الهدى إلى القليل محمول عليه وإن اطلقت الهدى على ما بين  
صلوة الظهر إلى طلوع الشمس والظان وقت التاهل للنزع محمول على اليوم  
أن قطعهم العمل بالاجتماع في الأكل والصلوة جماعة معتق ويحتمل عدم <sup>احتياط</sup>  
والاعتقاد فإن قوله ثم يقام عليها قوم يترأضون اثنين اثنين فيزفون  
إلى القليل بما يشعرون الرخصة في تركها لعل أشا ذلك اليوم ولا يخفى أنه  
لا ينافي للحديث على أن القوم المذكورين أربعة لا أكثر فاعلم أقصار أصحاب  
في كتب الفروع على الأربعة بناء على أن ما يحصل به تراوح اثنين والعادة  
في المنتهى على إجراء الأقل من الأربعة أن لم ينقص نزعهم عن الأربعة وتغير  
شيخنا في الذكرى أما الزايد عليها فتعنى الحديث إجراء تراوحهم وقيد  
شيخنا في الذكرى بما إذا لم يحصل زيادة فترة وتراوح بسبب الكثرة وهو غير  
بعيد لكن استدلاله طاب ثراه على إجراء ما فوق الأربعة بمفهوم الموافقة  
غير بعيد فإنه يستفاد من تناول لفظ القوم لما فوقها وأمر هذا فهو  
موافقه ولعل مراده رحمه الله أنه إذا ثبت بالحديث إجراء الأربعة ثبت



اجراء ما فوقها غير موارفة مع قطعنا النظر عن تناول القوم لهذا  
وقد يستغاد ما تضمنه الحديث من لفظ القوم عدم اجزاء النساء ولا الخنا  
ولا الملق لاختصاص القوم بالرجال وتوحيده قوله تعالى لا يخرج قوم من  
ولاء من نساء لكن صريح صاحب القاموس وغيره باطلاق القوم على  
النساء ايضا ومن ثم قيل بالاجزاء بمن وهو غير ~~مستلزم~~ بعض الاحتجاج  
في اجزائهم عدم تصور تزوجهم عن نزع الرجال وهو كما ترى فانه اذا  
صدق عليهم اسم القوم حصل الاستثقال بمنزلة سواه ساوي نزع الرجال  
وهو كما ترى فانه اذا صدق عليهم اسم القوم حصل انقص عنه ~~بعض~~  
الحديث الثاني عشر من نزع سبعين لموت الانسان ما اطبق عليه القائلون  
بوجوب النزع والحق بعضهم به ما لو وقع فيه ميتا غير متلف فسدنا  
وهو محتمل والانسان بعمومه يتناول الصغير والكبير والذكر والانثى  
والمسلم والكافر وخصه ابن ادریس بالمسلم وقال ان الكافر يخرج لموت  
لجميع بناء على وجوب الجميع مالا فانه حيال انه مالا نص فيه وما لا نص فيه  
ينزع له الكل وروى المحقق في الاعتبار وجوب نزع الكل به فانه حاد  
قوله مما لا نص فيه يدفعه تناول الانسان المسلم والكافر فانه يجري مجرى  
الطلق بها واذا ثبت الاكفاء بالسبعين في موته في الميت المتفق لما في  
جنا وميتا وجب الاكفاء بها مع ما شرعنا فقط بطريق ابي ولا يخفى

ان هذا الكلام يعطى ان خلافا بين ادریس فيما اذا مات في البيت لا اذا سقط  
ميتا لكن كلام العلامة في المنع يعطى الثاني فانه قال في الرد عليه ان  
نجاسة الكافر حيا انما هو بسبب اعتقاده وهو حتى بعد الموت هذا كلامه  
وانت خبير بان لقائل ان يقول ان هذه النجاسة لا يزدل بحجده روال الا  
الباطل بل لا بد في روالها من بيان اعتقاد اذ مع الاقرار باللسان ولو كان  
يجزئ الخلو عن الاعتقاد الباطل مظهر للتم طهارة الكافر حال النزع ~~غناء~~  
والجوزون ونحوها فتأمل وما تضمنه من نزع ولو واحد للعصفور وهو قول  
الشيخين واتباعهما والحق بعضهم بالعصفور ما دون الحامة من الطيور  
الاولية الاقتصار على ما يمتنع عصفور في العرف والظ انه لا فرق بين ذكره  
وانثاه وان فرق اهل اللغة بينهما بالحق الهاء ولنرجع الحق في الحديث  
فقول الاشارة في قوله عم هذا اذا كان ذكرا الى نزع الذكاة واسم كان  
يعود الى الواقع في البيت والمراد بالذكي المذكي اعني المذبوح والغرض  
ان نزع الذكاة انما يجري اذا كان الواقع في البيت حال الوقوع مذكي لا  
ميتا ولا حيا ثم يموت فيه وقوله عم فهو كذا تأكيد لصحون هذا الكلام  
قوله عم فأكثره للانسان بالثناء المثلثة وربما يحذف الباء الموحدة و  
الحروف فيه يعود الى ما سوي المذكي والمراد فأكثره نزع الانسان وهو  
كذلك فان نصابه العدي في النزع اكثر من سائر الحيوانات وانما قيد

هذا رد من العلامة  
امام ادریس عليه السلام  
على العلامة



بالعدى يخرج النزع الترابى ونزع الماء كله ونزع الكرواثة اعلم **الفصل**  
**الثامن** في ذكر نبذة من الطهارة عشرة احاديث **الاول** من **الصحاح** جميل  
بن داود عن ابي عبد الله ع ان الله جعل التراب طهرا كما جعل الماء طهرا  
**الثاني** زيارة قال سالت ابا جعفر ع عن البول يكون على السطح او في المكان  
الذي يصلى فيه فقال اذا اجفنته الشمس فصل عليه من طهارة **الثاني** جميل  
عن اخيه موسى ع قال سالت عن البوارى يصيبها البول هل يصلح الصلوة  
عليها اذا اجفنت من غير ان يغسل قال نعم لا بأس **الثاني** جميل بن اسحق بن زياد  
قال سالت عن الارض والسطح يصيبه البول وما اشبهه هل يطهر بالشمس  
من غير ماء قال كيف يطهر بغير ماء **الثامن** جميل بن جعفر عن اخيه موسى ع  
قال سالت عن الميت والدار لا تصيبها الشمس وتصلبها البول يغتسل  
فيها من الجحابة اصيل فيها اذا اجفنا قال نعم **الثاني** الحسن بن محبوب رايته سالت  
ابا الحسن ع عن الجحش يوقد عليه بالعدرة وعظام الموتى ثم يجصص  
المسجد يسجد عليه فكتب بخطه ان الماء والنار قد طهرا **الثاني** جميل بن  
نزلنا في مكان بيتنا وبين المسجد رقاق قد دخلت على ابي عبد الله ع  
فقال امين نزلتم فقلنا نزلنا في دار فلان فقال ان بينه وبين المسجد  
رقاقا قدرا او قلنا له ان بيننا وبين المسجد رقاقا قدرا فقال لا بأس  
الارض يطهر بعضها بعضا **الثامن** زرارة بن اعين قال قلت لابي جعفر عليه

رجل وطى على عدرة فسلخت رجله انيقض ذلك وضوءه وهل يجب عليه  
غسلها فقال لا يغسلها الا ان يتقذرها او لكمة يسحبها الى ان ينهش اثرها و  
**التاسع** الكحول عن ابي عبد الله ع في الرجل يطأ على الموضع الذي لم ينظف  
ثم يطأ بعده مكانا نظيفا قال لا بأس اذا كان خشن عشرة ذراعا او نحو ذلك  
**العاشر** من **الموقوفات** عمار الساباطي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الشمس  
هل يطهر الارض قال ان كان الموضع قدرا من البول او غير ذلك فاصابته  
الشمس ثم يمس الموضع فالصلوة على الموضع جائزة وان اصابته الشمس  
لم يمس الموضع القذر وكان رطبا فلا يجوز الصلوة عليه حتى يمس فان  
كانت رجلك رطبة او وجهك رطبة او غير ذلك لست مما يصيبه لك  
الموضع القذر فك تقبل على ذلك وان كان عين الشمس اصابته حتى يمسها  
فانه لا يجوز ذلك **الاول** قد تقدم الكلام في الحديث الاول في الفصل  
الاول وقد دل الحديث الثاني على طهارة السطح ونحوه من البول بتجفيف  
الشمس وهو مذهب النجاشين واتباعهما واستفادوا عن الحديث الثالث  
جبران الحكمي في البوارى وما في حكمها اعنى الحجر وذهب القطيب الرازي  
وابن حزمه الى جواز الصلوة عليها مع بقائها على التقييس وما الى  
الحقق في المعتمد ورحمه والذي طاب ثراه في شرح الرسالة والقول  
به غير بعيد والحديث الرابع صحيح في بقاء النجاسة وبعض الاستحباب



واما قول العلامة في الحج ان الاستحباب ثابت مع بقاء الاجزاء البتة انما  
 مع عدمها فله والتقدير عدمها بالشيء ففيه ما فيه وسئلوا عليك  
 عن قريب ما يتبع به الحال في الشيخ حل الحديث الرابع على انه لا يظهر يقينية  
 ما دام يطبا وهو كما ترى والعلامة في المنتهى حمله على الجفاف فيجب  
 وهو بعيد والطهارة في الحديث الثاني يكن حليا على اللغوية جعلا بين الا  
 ولا في غيرها مع انه هو العدة في اثبات هذا المطلب انما استدلالا  
 الثالث والعاشر واحتل ان يستدل بقوله جعلت الارض سجدا  
 وتزايها طهورا وقال المحقق في المعبر في استدلال الشيخ بالروايات انما  
 فان غايتها الدلالة على جواز الصلوة عليها ونحن لانعترض طهارة موضع  
 الصلوة بل كقبي بطلان موضع العبادة ثم قال فيمكن ان يقال الاذن  
 في الصلوة عليها مطلقا دليل جواز العبادة عليها والتجيم ويشترط طهارة  
 محله انتهى كلامه قدس الله روحه وانت خبير بان لقائل ان يقول ان الله  
 بالاطلاق لا يقاوم دالة الحديث الرابع بالغير على ان ظاهر الحديث الثاني  
 جواز الصلوة بمطلق الجفاف وان كان غيرا نفسا كما هو صريح الخبر وما هو  
 جوازكم فهو جواها والعلامة طاب ثراه قرينة في الحج الاستدلال بالحديث  
 العاشر بان السؤال وقع عن الطهارة فلو لم يكن في الجواب ما ينهم انما قل  
 منه الطهارة او عدمها لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو محتمل

جفاف

جواز

الجواب الذي يقع لا يناسب التجاسة فدل على الطهارة هذا كلامه اعلى الله  
 مقامه ولقائل ان يقول ان عدوله عن الجواب بان طهار الجواب غير  
 الصلوة عليه مشعر بعدم الطهارة ومثل هذا الاشعار في المحاورات غير  
 قليل وايضا في اخر الحديث اشعار بذلك فان في هذه عن ملاحظات  
 الموضع برطوبة وان كان عين الشمس اصابته حتى يبر دالة ظاهرة عليه  
 وكذا في وصفه عن ذلك الموضع بالقدارة وايضا فاللزم على تقدير  
 تسليم عدم دالة الحديث على شيء من الطهارة والتجاسة انما هو تأخير  
 البيان عن وقت الخطاب وكون ذلك الوقت وقت الحاجة ممنوع هذا  
 يوجد في بعض نسخ التهذيب بدل عين الشمس بالعين الممثلة والنون  
 الشمس بالعين المحببة والراء والتصحح الموجود في النسخ الموثوق بها  
 هو الاول ولعل من كلام العلامة طاب ثراه على الثاني وح يستفيد  
 استدلاله قوة ما ضعف الاشعار بعدم الطهارة واستدل قدس سره  
 في المختلف بان مقتضى التخييس هو الاجزاء التي عدت باسكان الشمس  
 فيقول الحكم وهو كما ترى فان مجرد زوال الاجزاء البتة كيف اتفق غير  
 موجب لتغيرها بل لا بد من زوالها على وجه معتبر شرعا والجهل انه رحمه  
 اورد بعد هذا الحديث في قول المرتضى رض بطلان الجسم الصبيح السني  
 والمرأة ونحوها بالمسح واستدل على عدم طهارتها بانه قد حكم بنجاسة المحل

من الصلوة على الجفاف  
 الذي اورد في نسخة  
 من الصلوة على الجفاف



شعنا فلا يزول عنه هذا الحكم الا بديل شرعي ولم يثبت ثم قال فالحج الذي  
 بان الوجوب الخجاسة في المحل بقاء عهد الخجاسة فيه ومع المسيح تروا العلة  
 فينتفى الحكم ويجوز بالمنع من المقدسة الاولى وانما الطهارة والخجاسة  
 حكما شرعيان نعم ملكاة الخجاسة دليل وعلامة على الحكم الشرعي ولا  
 يلزم من نفي الدليل والعلامة نفي المدلول هذا كلامه وظاهرا متمفلا  
 عليه قدس الله روحه وقد سبقنا مثل هذا الكلام في بحثنا لوله هذا  
 وقد كفى أكثر المتأخرين بالارض والكس والنوار يجمع ما لا يشك في  
 والابنية والاعمال بالمشقة ونحوها فحكم بطاقتها من البول ونحوه اذ جفت  
 بالشمس ولم ينظم لهم على ذلك دليل ترك المنفس اليه ونجا استدلالا على  
 ذلك برفع المشقة والحج وهو كما ترى وقد تبدل بأمره ابو بكر الكشي  
 عزلي جعفره انه قال يا ابا بكر ما اشرقت عليه الشمس فقد طهر وهذه  
 الرواية لا تصلح لتأسيس مثال هذه الاحكام لضعفها دلالة واستا  
 فان المراد منها خلوك وما تضمنته من العموم وفي طريقها عفن بزعم الملك  
 وهو محمول الحال وما تضمنته الحديث السادس من طهارة الجص الموقد  
 عليه بالعدوة وعظام الموقع يستنيط منه تطهير النار لما احاطت به  
 قال العلامة طاب ثراه في المنتقى في الاستدلال بهذه القاية اشكال  
 من وجهين احدهما ان الماء الخارج هو الذي يحمل به الجص وذلك غير ظاهر

الثاني انه حكم بخجاسة الجص ثم تطهيره وفي نجاسته بديان الاعيان الجص  
 اشكال هذا كلامه رحمه الله ويمكن ان يقال ان المراد بالماء في كلامه  
 ماء المطر الذي يصيب ارض المسجد المخصصة بذلك الجص اذ ليس في الحديث  
 ان ذلك الجص كان مستقفا وان المراد بالوقد عليه بحيث يحتلط به برما  
 تلك الاعيان كان يوقد من فوقه مثلك لكن سقى اشكال اخر وهو ان النار  
 اذا طهرت اولها فكيف يحكم بتطهير الماء له ثانيا اللهم الا ان يحمل التطهير على  
 معنى الشامل للطهارة اللغوية والشرعية ويراد بتطهير الماء الطهارة اللغوية  
 وهو كما ترى وبالحيلة فالاحتياج الى امثال هذه التحقيقات يورث ضعف  
 الاستدلال بهذا الحديث ضعفا ظاهرا فالاول في الاستدلال على طهارة ما  
 النار وما دام ما نقله الشيخ رحمه الله من اجماع الفقه عليه وان يجعل مثل هذا  
 الحديث مثبوتا لئلا يرد عليه براسه والحديث السابع والثامن والثاني  
 مما استدلل به الاصحاب على تطهير الارض اسفل القدم والنعل والحفت  
 ولعل المراد بالارض في قوله هو الارض يطهر بعضها بعضا ما سئل نفس  
 الارض وما عليها عن القدم والنعل والحفت والرقائق مجتمعة الراي الشائع  
 وساخت رطله بالسين المهملة والخاء المعجمة بمعنى غاضت وقوله هو  
 يحسها الى ان يذهب أثرها وان شمل سجيا بالارض وغيرها ولكن انظر ان  
 المراد سجيا بالارض وكلام ابن الجيند يعطى الاكتفا بالمسح بكل طاهر

في الحديث  
 ان الارض  
 تطهر



ارضا واطلاق الحديث معه والمراد بقوله عم إلا أن تعذرها بالذات المحترمة  
لشدة الأمر أن تكرمها نفسه وتشتريها الاستغناء بها وربما يقال أن الاستغناء  
كان عن امر من نقص الوضوء ويجوز الغسل فكيف اجاب عنه عن احدهما وسكت  
عن الآخر مجابا انه عم لم يبيك عن شيء فان قوله سمحيا ويصلي ظاهر في  
عدم نقص الوضوء والافتقار الى سمحيا ويوضأ ويصلي والمراد بالتطيف المكان  
واسم كان في قوله عم اذا كان حرس عشرة اياما يمكن ان يعود الى المكان  
اي لا بأس باوطي به على المكان الغير التطيف من عدم ونسك ونحوها اذا  
المكان التطيف الذي وطئ عليه بعد ذلك خمسة عشرة ذراعا ويحتمل ان يجوز  
الرجاء لعلها الكلام اعني المسافة التي بين المأتين والمعنى لا بأس بالوطئ  
على المكان التطيف يعني انه لا يخل اذا كان بين المأتين خمسة عشرة ذراعا  
**الفصل السابع** في ذكر نية من الاحكام المأوا في ثمانية احاديث **الاول**  
من **الصحاح** محمد بن اسمعيل بن بزيع قال سألت الرضا ع عن اية الدين  
والفضة فكبرها فقلت قد دوي بعض اصحابنا انه كان لا يلبس امرأة  
ملبسة فضة فقال لا والله انما كانت لها حلقة من فضة هي عندي **الثاني**  
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال لا بأس ان يشرب الرجل في القمع  
المفتنض واعزل فك عن موضع الفضة **الثالث** عن محمد بن عمار قال سئل  
ابو عبد الله ع عن الشرب في القمع فيه ضبة فضة قال لا بأس الا

ان تكرم الفضة فيزعمها **الرابع** الفضل ابو العباس عن ابي عبد الله ع في  
الكلب قال يجب تجنب لا يتوضأ بغسله واصيبك للملحة واغسله بالتراب  
اول مرة ثم بالماء وقد مر هذا الحديث وما يليه في بحث النجاسات **الخامس**  
في جعفر بن محمد عن موسى ع في خنزير شر به من آفة كيف يصنع به قال يغسل  
سبع مرات **السادس** محمد بن مسلم عن احدهما ع قال سالت عن بئير قد سكن  
عليها نه فقال قال رسول الله ص كل من كره حرام قال وسالت عن الطير فقال  
يبي رسول الله ع عن الذبابة والمزقة ونزلة ثم انتم الحتم يعني الضفادع قال و  
سالت عن الحمار والحفرة والرضا ع فقال لا بأس بها **السابع** من **الكتاب** لم يلق  
عن ابي عبد الله ع قال لا تأكلوا في اية فضة ولا اية مفضضة **الثامن**  
من **الروايات** عمار بن موسى عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الدن يكون فيه  
الحجر هل يصلح ان يكون فيه لعل او كالحج او زيتون قال اذا غسل فله بأس و  
عن الابريقي وغيره يكون فيه حجر يصلح ان يكون فيه ماء قال اذا غسل فله  
باس وقال في قدح او آفة يشرب فيه الحجر قال يغسله ثلث مرات وسئل محمد  
ان يصيب الملة قال لا يجوز حتى يدلكه بيده ويغسله ثلث مرات **القول**  
الحق العلي من الخاصة والعامة على تحريم الاكل والشرب في اية الذهب  
والفضة انما نقل عن داود من تحريم الشرب خاصة وهو شاذ والاحاديث  
بذلك غطاة من الحياتين وما تضمنته الحديث الاول من الكراهة محمول



على الترتيب وظاهره سهل بطل الاستعمال بل مجرد العينة ايضا كما عليه جمع من  
 على انما رضوان الله عليهم ويدل عليه ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام  
 الفضة متاع الذين لا يؤمنون ويمكن ان يستنبط من ما لفته عنه في الامكان  
 لتلك التداية تحريم تليس الامارات وكما رويها بالفضة بل بان يظهر  
 من ذلك التحريم ولعل وجهه ان ذلك ليس بمنزلة الطوف والاشية لذلك  
 الشيء واذا كان هذا حكم التليس بالفضة فبالذهب بطريقا وفي ذلك الخلاف  
 الاول وفي بعض كلام الفقهاء ان لا حلق بفتح اللام الاحلح ان يخرج  
 وما تضمنه الحديث الثاني والثالث من اباحة الشرب في القدر المعتدل  
 الثاني من وجوب غزل الفم عن موضع الفضة هو المشهور بين متأخري  
 الاصحاب والشيخ في الخلاف على مساواة القدر من الفضة واجبه له  
 انتهى بالحديث السابع وقال ان العطش يقتضي الشرب في الحكم وقد  
 ثبت التحريم في اية الفضة فثبت في المعطوف ثم اجاب بان المعطوف  
 والمعطوف عليه قد اشتركا في مطلق المعنى وذلك يعني في المساوات فيجب  
 الافتراق بعد ذلك يكون احدهما في تحريم والاخر في كراهة هذا كلامه  
 اعلى الله مقامه ولا يخفى ان الظاهر بان المعاطفين في ذلك الحديث على  
 وتيرة واحدة وهو كاف للشيخ طاب ثراه لكن لما كان الحديث الثاني و  
 الثالث مرجحين عليه لضعفهما وتعددهما حل على خلاف ظاهره فان ذلك

خير من طرده هذا ولا يبعد استفادة اباحة المذهب من اباحة المعتدل  
 ان كان الكلام فيه محال اما وجوب غزل الفم فيستفاد بطريق اولى العتبة  
 بفتح الصاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة بطلاق في الاصل على حد يده عن  
 تسريح في الباب والمراد بها هنا صفة رقيقة من الفضة مسخرة في القدر  
 من الشرب ونحوه واما المحض او مجرد كسره واطلاق تحريم او اني التقدين  
 يشمل الزجاجة المشاة وان جاز من ليس الذهب ولا يحرم المأكول والمشروب  
 لعدم الدليل واصاله الحل وعن المفيد طاب ثراه تحريم وهو الاصح من  
 كلام ابي القاسم رحمه الله وربما يظن الايام اليه فيما اشهر من قول النبي  
 صلى الله عليه واله الذي يشرب في اية الفضة انما يحرجه في جوفه ما  
 جهنم ورده شيخنا في الذكرى بان الحديث محمول على ان الشرب المذكور  
 سبب في دخول النار لاستناع ارادة الحقيقة وهذا الحديث واسأله  
 اخيرا يتقوى به هذا الظن لكنه عطف اخر من الكلام خارج عن بيان  
 هذا الفن قد اشبعنا الكلام فيه في شرح الاحاديث الاربعين فن  
 اراده فليرجع اليه والكلام في الحديث الرابع والخامس تقدم في  
 بحث النجاسات والمراد بالنظوف في الحديث السادس بطرف المحر ونحوه  
 والديانة بضم الدال المهملة والمد القرع والمزق بالزاء المعجمة والقأ  
 على صيغة اسم المفعول للآباء المطلى بالزف بكسر الزاء وهو التقدير

حكم الفضل  
 في الفضة والذهب  
 من اهل الصلاح



ولحتم بالحاء المهملة المفتوحة والنون الساكنة والتاء المشددة من مرق  
 المفتوحة الاواني المتخذة من الطين الجبر الاخضر وهو لغضار يقع الغبار  
 والنضاد المجرب والمراد ان النبي صلى الله عليه وسلم استعمل اولي الخمر في الاكل  
 والشرب نحوها اذا كانت من القرع او مملية بالخير لغو الاجرة  
 في اعاقها وقوله عز ورتتم انتم الحتم لعل المراد به انه صلى الله عليه وسلم انما يقع عن  
 الداء والمرفق واما الحتم فامر متجدد لم يذكروا النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بالجراد  
 الحشر المطلية بالزجاج ولما كان طاهرا في الغالب بالزجاج المصنوع  
 لها الحشر وقد اتفق على ان نارضه على اناء الخمر ان كان متخذ من الاجرة  
 الصلبة كالصخر والحجر والخزف المطلي وهو الذي يعبر عنه بالاخضر فانه  
 يطهر بال غسل والتلفؤ في نحو الخبز والقز والخرق غير المطلي فالشيخ  
 رحمه الله على انه يطهر ايضا لكن استعماله مكروه وابن الجوزي لا يطهر وهو  
 القاهر قوله عز النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ريب انه الماحوط والله اعلم **فائدة**  
 فيما يقع سياحة الطهارة من الاستحمام وانما له الشعر وقص الاطراف والاعمال  
 والسواك ونحو ذلك خمسة عشر حديثا **الاول** من **الطحاوي** سليمان بن جبير  
 قال روت حتى ذهب يحيى فدخلت على الرضا ع فقال ايترك ان يعود اليك  
 كحك فقلت بلى فقال الزم الحمام عبا فانه يعود اليك كحك واما ان  
 تيمنه فان اذمانه يورث الشلل **الثاني** ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا ع

الحناء المطوية  
 بالزجاج  
 فانه يطهر

عبد الله ع قال السنة في النورة في خمر عشرة فان استعمل عشرين وثلاثين  
 عنك فاستغفر على الله **الثالث** زكاة عن ابي عبد الله ع قال ان رسول الله  
 كان يحل قبل ان ينام اربعاء في العن وثلاث في اليسرى **الرابع** زكاة عن ابي  
 عبد الله ع قال لكل من الليل نفع البدن وبالنهار زينة **الخامس** خلاص  
 عن ابي الحسن الاقل ع قال لا ينجي الرجل ان يدع الطيب في كل يوم فان لم يقيد  
 عليه فيوم ويوم لا فان لم يقيد يقدر عليه في كل جمعة ولا يدع **السادس** من  
**الخامس** رافعة بزعر عبي عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان ثوبون  
 بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بغير **السابع** عبد الوثن بن الحجاج قال  
 سألت ابا عبد الله ع عن الرجل يطلى بالنورة فيحصل له الدقيق بالزيت  
 يمتح به بالنورة ليقطع ريحا عنده قال لا بأس **الثامن** عن محمد بن مسلم قال سألت  
 ابا جعفر ع كان امير المؤمنين ع يمتحي عن فراجه القرآن في الحمام فقال لا  
 اتمايمني ان فيرا الرجل وهو عريان اما اذا كان عليه ازار فلا بأس **التاسع**  
 الحلي عن ابي عبد الله ع قال لا بأس بالرجل ان يقرأ القرآن في الحمام اذا كان  
 يريد وجه الله ولا يريد بغيره صوت **العاشر** ابن ابي عمير رفعه قال في قص  
 الاطراف فبدأ بخصرك اليسرى ثم تحتك باليمين **الحادي عشر** عبد الله بن المغيرة  
 عن ابي الحسن ع في قول الله عز وجل خذوا نيتكم عند كل مسجد قال من ذل  
 القبط عند كل صلوة **الثاني عشر** عن **الشيخ** ع في حديثه بن خالفة ان اتيته عبد الله



بن الحسن فقلت علمني دعاء في الرزق فقال قل اللهم تولا امرئ ولا تولا امرئ  
 غيرك ففرسته على أبي عبد الله فقال لا ادلك على ما هو انفع من هذا في الرزق  
 تقص أطعمتك وشاربك ولو تخمها **الثاني** حتى ينعم الله بك في الرزق  
 استاصل شريك في الرزق ودواية ووصية وتفضل رقتك في الرزق  
**الثاني** ابن بكير عن أبي عبد الله قال تسفل الرأس بالخطي في كل جمعة  
 من البصر والخبون **الثالث** حتى ينعم الله بك في الرزق  
 الآية السوال **الثاني** ما تضمنته الحديث الأول من قوله الزم الحام  
 هو بكسر الهمزة وتشديد الهمزة الموحدة ولعل المراد به ان يدخل  
 الحام يوما ويترك يوما كما ان العبد في الحكي ان يأخذ يوما ويترك يوما  
 بالمشي في الشاة التي تحب يوما ويترك يوما ويكن مراده ان يدخله في  
 كل اسبوع ومنه زعمنا انه قد فسره في التمام والقاموس بان  
 يكون الزيادة في كل اسبوع لكن الاقل هو الاظهر ويدل عليه ما رواه في  
 الكافي عن سليمان الجعفي عن أبي الحسن ع انه قال الحام يوم ويوم لا يكسر  
 اللحم واحمائه في كل يوم يذبح لحم الطيرين والسلق في الرزق  
 حتى يهادية دقية وقد طلق عند بعض الأطباء على مجموع الاورام والملازمة  
 وربما يستفاد من ظاهر الحديث الثاني ان النورة في اقل من خمسة عشرة  
 ليست من السنة لكن الظاهر ان مراده ان السنة ان لا تزيد مدة النقا عدا

اقول

على خمس عشرة لا انها لا تشقق عن ذلك ويدل عليه ما رواه في الكافي ان  
 الحام واهرا بن ابي يعقوب ورواه في الاطلة فقال لا فعلنا ذلك منذ ثلث  
 فقال ع اعيدا فان الاطلة طويلا في القطة استقرض كانها مضنة معنى لا عتيا  
 والتوكل فذلك تعذبت بما يتعد بان به وما تضمنته الحديث الثاني من ان  
 النبي ع اربعاء في اليمن لا يخاف الله ما روي عن ابي حمزة الميموني ع انه قال من  
 فليوترجل لا يات على حلق العيين عا والظا ان المراد بالطيب في الحديث  
 الحام كمال طيب به من ابي الاطراف كان قد عرف بعض الاحباب في  
 تحتات الاحرام بانهم جسد ورج طيبه تحت الشيم غلبا غير المريلين  
 فيدخل فيه المسك والعنبر وما في الورد واماها وسيجي الكلام المستوفى  
 فيه في كتاب الجمع ان شاء الله تعالى وقد ورد في الحديث على الطيب احاديث  
 متكررة تضمن انه من اخلاق الانبياء وانه يقوى القلب ويريد في النبا  
 ويحفظ العقل وان صلوة طيب افضل من سبعين صلوة بغير طيب  
 ان الملكة يستنشق ريح الطيب عن المؤمنين وان ما اتفق في الطيب  
 فليس يعرف وان رسول الله ص كان ينفق في الطيب اكثر مما ينفق في الطعام  
 والحديث التاسع صحيح في كراهة قرأة القرآن لاحياء الصوت ان لم يقل  
 بدلائله على التبريم والظاهر ان الكراهة او التحريم لوضم القرية الى  
 ذلك لان قوله ع ولا يريد ينظر كيم صوتة شامل للقرية وعوده ولا



في ذلك بين الحوام وغيره وذكره الحوام لأنه هو الذي يتوهم كراهة القرآن  
كما ينفى عنه الحديث الثامن وما قصته الحديث العاشر من الختم باليمين وأما  
به الختم بحنجرها وقوله عنه في الحديث الثاني عشر ولو حكها المأجور وحده  
أو فعل مضارع والضمير للخطار والظن أن المراد بالشعر في الحديث الثالث  
عشر شعر الرأس وبما سبقت له خلقه والظن بالظن الموضع وعطف  
الموضع عليه لعله للتشديد ويمكن أن يراد بأحداهما الرهونة ويكون العطف  
من عطف الخاص على العام أو بالعكس وما تضمنته من تغليب الرقبة كونه  
في الكتب الطبية أيضا والظن أن هذا من قبيل الحواس وقد ذكر الأطباء في  
تعليله وجوها لا يبقى العليل كقولهم أن غذاء الشعر بعد خلقه يفضل  
فينصرف إلى أعضاء الرأس والرقبة وكقولهم أن الحلق يوجب حرارة جارة  
للغذاء إلى الرأس والرقبة إذ لو تم هذا الوجهان لافتضايا كبر الرأس  
أيضا بل هو أولى بذلك من الرقبة فكيف يختص الغلظ بها دون غيره فبحث  
أن تولد الشعر من البخار الذي يخرج من الأرض من الأجزاء المائية  
الأسفلية لا سيما سلك به الأجزاء الأرضية فغذاء لا يصلح أن يغذيها  
أعضاء الرقبة ويمكن أن يقال المراد بتغليب الرقبة تغليب عظامها فقط  
وحيث أن العظم ليس بالأعضاء بعد الشعر وأكثرها أرضية فلا بد في  
تغذيتها بعد آفة عند عدها وأما عظام الرأس فلكونها أدهم وأقل رطوبة

من عظام الرقبة يكون أبعد عن مناسبة غذاء الشعر فلذلك اختص به عظام  
الرقبة لكن لا ينبغي أن يقال أن يقول أن شعر الوجه كالصالحين والنجبة  
أقرب مناسبة من العظام فكان ينبغي أن ينصرف غذاء شعر الرأس إليهما لا  
إلى العظام وأيضا فنقول لم أن هذا الشعر بعد خلقه يفضل عنه كلهم بل  
لوقيل أنه يفضل عنه لو ترك خلقه حتى طال لم يكن بعيدا وذلك لأنه  
إذا انتهى في الطول إلى الحد الذي يقتضيه مزاج صاحبه بطل نموه فلم  
يحتاج من الغذاء إلا المقدار ليكون بدلا عما يتخلل فقط وأما إذا خلق فانه  
يسرع في النمو فيحتاج إلى الغذاء أكثر فلو صح ما ذكره فكان ينبغي أن يكون  
من خلق الرأس عظام الرقبة لأخلقته ولكن هذا امر الكلام في ثلثها  
المتعلقة بالظواهرات ويتلوها الكلام في أعداد الصلوات وبأية المقدما  
والله ولي التوفيق والإيمانه **الفصل الثالث** في أعداد اليومية والركعات  
وبيان أوقاتها وفيه فصول **الفصل الأول** في أعداد اليومية والركعات  
عشرة لحديث **الأول من الصالح** زائدة عن أبي جعفر ع قال سألت عمارا عن  
من الصلوة فقال خمس صلوات في الليل والنهار فقلت هل سأل الله  
وبين في كتابه فقال نعم قال الله عز وجل لنبيه اقم الصلوة لدلوك الشمس  
الغسق الليل ودلوها من قبلها فمابين دلوك الشمس إلى غسق الليل أربع  
صلوات ساهرة وبينهن وقتهن وغسق الليل انقضاء ثم قال وقرأ أن

من عظام

هذه



النجران قرآن الفجر كان شهوراً وهذه الخامسة وقال في ذلك أم الصلوة  
 طريق النهار وطرفاء المغرب والعشاء وركعتا من الليل وهو صلوة <sup>بعثت</sup>  
 الأخيرة **قالت** حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي صلوة الظهر  
 وهي أول صلوة صلها رسول الله ص وهي وسط النهار ووسط صلوتين  
 بالنهار وصلوة العشاء وصلوة العصر وفي بعض القراء حافظوا على  
 الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر وقوموا لله قانتين قال  
 ونزلت هذه الآية يوم الجمعة ورسول الله ص في سفر ففقت فيها وتركتها  
 على حالها والسفر في الحضر وإضاف المقيم ركعتين وإنما وضعت الركعتان  
 اللتان إضافهما النبي ص يوم الجمعة للمقيم فكان الخطبتين مع الإمام فمن  
 صلى يوم الجمعة في غير جماعة فليصلها أربع ركعات كصلوة الظهر في سائر  
 الأيام **الثاني** المحدث المصري عن أبي عبد الله ع قال سمعته يقول صلوة النهار  
 ست عشر ركعة ثمان إذا نزلت ثمان بعد الظهر وأربع بعد المغرب بإحدى  
 تدعيها في سفر ولا حصر وركعتان بعد العشاء كان أبي يصليهما وهو قاعد  
 أصليهما وأنا قائم وكان رسول الله ص يصلي ثلاث عشرة ركعة من الليل **الثالث**  
 عبد الله بن سنان **قالت** سمعت أبا عبد الله ع يقول لا تصل أقل من أربع ركعات <sup>بعين</sup>  
 ركعة **الرابع** شهادة قال قلت لأبي جعفر ع أي رجل ناجم لختلف وأتجر  
 فكيف لي بالنقل والمحافظة على صلوة الزمان وكما يصلي ثمان ركعات إذا

زالت الشمس وركعتين بعد الظهر وركعتين قبل العصر فبقيت اثنتان عشرة  
 ركعة وصلى بعد المغرب ركعتين وما يقسم الليل ثلاث عشرة ركعة منها  
 الوتر منها ركعة الفجر فقلت سبع وعشرون ركعة سوى الفريضة وإنما هذا  
 كله تطوع وليس بمفروض أن تارك الفريضة كافراً وإن تارك هذا ليس كافراً  
 ولكنها محسبة لأنه يستحب إذا عمل الرجل عملاً من الخير أن يديم عليه  
**الخامس** حماد بن عثمان **قالت** سألت ع من التطوع بالنهار فذكر أنه يصلي ثمان  
 ركعات قبل العصر ثمان بعدها **السادس** من الحسن الفضيل بن سيار عن  
 أبي عبد الله ع قال سألت الفريضة والثلاثة إحدى وخمسون ركعة منها ركعتان  
 بعد العشاء حاليًا بعد أن يركع وهو قائم الفريضة منها سبع عشرة ركعة  
 والثلاثة أربع وثلاثون **السابع** الفضيل بن سيار والفضل بن عبد الملك و  
 كبير قالوا اسمنا أبا عبد الله ع يقول كان رسول الله ص يصلي من التطوع  
 على الفريضة ويصوم من التطوع على الفريضة **الثامن** من الحلبي **قالت**  
 سألت أبا عبد الله ع هل قبل العشاء الأخيرة وبعد ما قال لا غير أبي  
 أصلي بعدها ركعتين ولست أحسبهما من صلوة الليل **التاسع** من المؤقت  
 حنان قال سألت حماد بن عيسى أبا عبد الله ع وأنا لما لسر فقال له أخبرني  
 جعلت فداك عن صلوة رسول الله ص فقال كان رسول الله ص يصلي  
 ثمان ركعات الزوال واربعة الأولى وثمانين بعدها واربعة العصر وثلاث



المغرب وادعوا بعد المغرب العشاء والمغرب اربعاً وثلاثين صلاة الليل وثلاثون  
 ركعة في المغرب وصلاة العشاء ركعتين فقلت جعلت فداك وان كنت موكفاً  
 اكثر من هذا يعني ان الله على كثرة الصلاة قال لا ولكن بعد على ذلك السنة  
**الحاشية** بخار عن أبي جعفر ع قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلث  
 ركعات منها التور وركعتا المغرب في السفر والحضر **المراد** لعل تعريف الصلاة  
 في قولنا نأكل في الحديث الاول سألته عما فيها من الصلاة لله والحمد لله  
 والمراد الصلاة التي يلزم الاتيان بها في كل يوم وليلة امان السؤل عما  
 فيها من سجدة في الكتاب العزيز دون ما يثبت بالسنة المطهرة وعلى  
 الوجهين لا اشكال في الخبر في الحسن كما يستفاد من قولنا الكلام يخرج من صلاة  
 الايات فالاموات والطوائف قال فان قلت الحمل على الوجه الاول في كل  
 الجملة فانها لا يلزم الاتيان به في كل يوم وما يلزم الاتيان به كذلك اقل من  
 والحمل على الوجه الثاني ايضا شاكل فان الجملة والعبد ما فيها من الله سبحانه في  
 الكتاب **الحاشية** لعل وعادة ان النودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله  
 وقالوا لا فصل لربك وانحر وقد قال جماعة من المفسرين ان المراد  
 صلاة العبد بقرينة قوله تعالى وانحر اي انحر الهدى وروى انه كان في  
 يوم يصلي فامران يصلي ثم يخرج فقلت الجملة من درجة تحت الظهور من خطبة  
 في سلمها فالاتيان بالظهر في قوة الاتيان بها وتفسير الصلاة في الآية

الثانية بصلاة العبد المحجج بالهدى وان قال جماعة من المفسرين ان  
 المروي عن امتناعه ان المراد رفع المدين الى التحجج الى التكبيرة في الصلاة  
 وادعوا عن يزيد بن ابي سفيان عن ابي عبد الله يقول في قوله تعالى فصل لربك  
 وانحر هو رفع يديك هذا وجوبك للهدى لا يصح ابن بشار عن امير المؤمنين ع  
 انه قال لما نزلت هذه السورة قال لا يحجج بها هذه الخيرة التي امرني  
 بها اي قال ليست بخيرة ولكن يأمرك اذا تحججت للصلاة ان ترفع يديك  
 اذ كنت اذا ركعت واذا رفعت رأسك من الركوع واذا اجبت فانه صلوات  
 وصلاة الملائكة في السموات السبع وان كل شي نية وان دنية الصلاة  
 رفع الايدي عند كل كبيرة وقد تضمنت الاية من الايات التي ادركها  
 الاشارة الى اوقات الصلاة الخمس والاياء الاتساع اوقاتهما وقال  
 جماعة المفسرين ان دلوك الشمس عن ربها والصلاة الدامر بها عند الدلو  
 هي المغرب عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا تعويل على هذا القول بعد ورود هذه  
 الرواية الصحيحة عن اصحاب العصمة سلام الله عليهم وقد تضمنت تحديد الخبر  
 وقت العشاء بانتصاف الليل وهو من ذهب اكثر على اثنا وتحديد الشجدين  
 له تلك الليل المحجج الكلام فيه في الفصل الثالث انشاء الله تعالى واطلاق  
 قرآن المغرب على صلواته لعله من قبل تسمية الكل باسمه وقد كروا  
 في تفسيره كونه مشهوراً ان صلاة الصبح بعدها صلاة الليل ومكة مكة

رتبة الصلاة  
 في البيت



النهار والتسمية في قوله مع سائر أهل المراتب المعنى الأصلي للنوع  
 ويمكن أن يكون المراد التسمية على لسان النبي وقد تضمنت الآية التسمية  
 على القراءة بين الإشارة إلى الخبر أيضا كما بينه مع وقد تضمن هذا الحديث  
 الصلوة الوسطى هي صلوة الظهر فإنما توسط النهار وتوسط صلواتين  
 نهاريتين وقد فصل الشيخ في الخلاف إجماع الفقرة على أنه قيل هي العصر  
 لوقوعها وسط الصلوة المحزنة في اليوم والليله واليه ذهب السيد المرتضى  
 بل ادعى الاتفاق عليه وقيل هي المغرب لأنها أقل المفروضات ركعتان  
 أكثرها أربع والمغرب متوسط بين الأقل والأكثر وقيل هي العشاء لتوسطها  
 بين صلوتي ليل ونهار وقيل هي الصبح لذلك المراد بقوله مع سائر أهل  
 حاله في التفرع والخضارنه مع لم يصف النهار ركعتين آخرتين كما أشارت  
 للقيم ركعتين في الظهر والعصر والعشاء وقد روي أن الله سبحانه أنزل  
 النبي مع لكل صلوة ركعتين وأنه مع أضاف عليها ما زاد عليها وقوله مع  
 وإنما وضعت الركعتان التي يريد به إنما سقطت الركعتان اللتان  
 للظهر في يوم الجمعة لقيام الخطبتين في ذلك اليوم مقامهما وما تضمنته  
 السابعة والسادس والتابع من كون النوافل اليومية أربعة وثلاثين مما  
 لا خلاف فيه بين الأصحاب ونقل الشيخ طاب ثراه عليه الإجماع وأما  
 الأحاديث الموهمة كونها أقل من ذلك كالحديث الثالث والرابع فلا دلالة

ما في صلوة  
 الوسطى

فيها على ما ينشأ في ذلك على ما يدل عليه تأكيد الأثران بذلك لا على ما قد  
 دل الحديث الثاني على عدم سقوط نافلة المغرب في السفر وما تضمنته من أن  
 الباقر كان يصلي الوتيرة جالساً وأنه مع يصليهما قائماً ربما يستلزم به  
 من فضيلة القيام فيها إذ عدوله عن القيام ينسحب على سجدة وفي بعض  
 الأخبار تصريح بفضيلة القيام فيها وقوله ما اشتهر من قوله مع فضل  
 الأعمال الخيرية وأما جلوس الباقر معهما فالظاهر أنها كانت تكون القيام  
 شائعاً عليه في بعض الروايات أنه كان رجلاً مجسماً مشقاً في القيام  
 النافلة لكن في هذه جماعة من الأصحاب أن جلوساً أفضل من القيام  
 للتخفيف بالجلوس فيها في سائر الروايات كما في الحديث السادس وغيره  
 من الأخبار وللموقف فيه مع القول بزيادة في الحديث الرابع إلى رجل كما  
 اخلفنا في آخره في المبيع والشراء وقوله والمحافظة على صلوة الزوا  
 كالغير لقوله فكيف لي بالزوا فكانه قال فكيف يحصل لي القيام بوظيفة  
 الزوال وقوله كما تنصلي بالبناء للمفعول وقوله مع تنصلي ثمان ركعات بالبناء  
 للقاع وقوله أن تارك الفريضة كما فعل المراد به التزلزله مستحله لكن  
 كثير من الأخبار ما يدل بظاهرها على أن إطلاق ترك الصلوة مرجح للأكثر كما  
 أورده تأييداً ضد الكرامة من قول النبي ما بين المسلم وبين أن يكون المران  
 ترك الفريضة متعمداً أو سهواً فإن يصليها ركعتين روي عن سعد بن

الصيام في الوتيرة  
 أفضل أو بعد

ورد في الخبرين  
 أن إطلاق ترك الصلوة  
 مرجح للأكثر



الصلوة في الزمان  
والصلوة في المكان  
والصلوة في الزمان  
والصلوة في المكان

انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال الزمان لا يشبهه كما فرأى ترك الصلوة  
كأنها وما الحجة في ذلك فقال لأن الزمان وما اشبهه انما يفعل ذلك المكان  
لأننا نغلبه وما ترك الصلوة لا ينكرها الاستغناء وذلك لأننا لا نجد الزمان  
ياقي المرأة الأ وهو مستلذ لا تباينه أياها فاصدا لها وكل من ترك الصلوة  
لتركها اللذة فاذا نغيت اللذة وقع الاستغناء فاذا وقع الاستغناء وقع  
الكثرة الصبر في قوله صلى الله عليه وسلم ولكننا معصية يعود اليها ولا عليه الكلام أسا  
أي ان هذه الصلوة معصية ولعل إطلاق المعصية عليها للمبالغة في  
اكثرها ذلك لأن ترك النوافل بالمرّة معصية حقيقية لما فيه من التهاون  
بأمر الدين كما قاله الأصحاب من أنه لو أصرا أهل البلد على ترك الصلاة ان  
وكذا لو أصرا على ترك البيع وما في آخر الحديث التاسع من قوله  
ولكن يعذب على ترك الصلاة محمول على هذا والعقبة في الحديث السادس  
بالعين والثناء المفترحين العناء وتطلق في الأصل على الثلث الأول  
من الليل بعد عيبوبة الشفق والمراد بقول التائب في الحديث الثامن  
قبل العشاء الأخيرة وبعدها شيء السؤال عما نه هل قبلها شيء موقوف  
من روايتها وقوله صلى الله عليه وسلم غير اني أصلي بعدها ركعتين استثناء من شيء  
بعدها فكانت موقوفة لا شيء موقوف بعدها إلا الركعتين المذكورتين و  
يجوز ان لا يكون فعله الركعتين من جهة كونهما موقفتين بل كون الصلوة

خير موضوعا وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث التاسع ثمان ركعات الزوال وفي الحديث  
الرابع ثمان ركعات اذا زالت الشمس يحط بظاهرهم ان هذه النافلة للزمان  
لا لصلوة الظهر وليس فيما أطلعنا عليه فيه من الرقايص دلالة على أن  
الثمان التي قبل العصر نافلة صلوة العصر يقتل القطر المراد بذلك ان  
أصحابنا جعلوا الست عشرة للظهر والظن ان المراد بالظهر وقتها يابح من  
الرقايص لاصولته وقوله صلى الله عليه وسلم وثلاث الوتر يعني كون الوتر سائر الركعات  
المكثرة للواحدة الواقعة بعد الشفع عليها هو المشهور وقد ورد في المصنف  
الوتر على جميع الثلث دعاءات صحيحة ذكرها في محلها ان شاء الله تعالى  
ودعا يابح ذلك من كلام الشيخ أبي علي الطبري حيث قال في صحيح البيان  
ان الفاتحة يسبق بالسبع المعاني لأنها تنفي قراءتها في كل صلوة فرض  
ونفل ويكن ان يحل كلامه هذا على عدم اعتداده بالوتر لندتها  
بغير سائر الصلوات كما ذكرناه في تفسيرنا الموسوم بالفرقة الوثيقة  
قوله صلى الله عليه وسلم في آخر هذا الحديث ولكن يعذب على ترك الستة قد مر في الكفاية  
فيه قيل هذا والله اعلم **الفصل الثاني** في ان لكل صلوة وقتين ثانية  
احاديث **الأول من الصحيح** عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله صلى الله عليه وسلم  
لكل صلوة وقتان واول الوقتين افضلها **الثاني** معوية بن عمار وابن  
قاله لسان عبد الله صلى الله عليه وسلم لكل صلوة وقتان واول الوقت افضلها **الثالث**



نهرارة قال سمعت ابا جعفر يقول ان من الامور اموراً مضيقاً واموراً  
 موسعة وان الوقت وقآن والصلوة ما فيه السعة قريباً عجلاً هو لا الله  
 وربما اخر الاصلوة للجمعة فان صلوة الجمعة من الامور المضيق وانما لها وقت  
 واحد حين نزل النفس **الرابع** عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله <sup>يقول</sup>  
 لكل صلوة وقآن واول الوقت افضل وليس لاحد ان يحصل اخر الوقتين  
 وقتاً الا في عزم من علة **فقال** نهرارة والفضل فالأول ابو جعفر ان لكل  
 صلوة وقتين غير المغرب فان وقتها وجوباً ووقت قوتها غيبوبة النفس  
**فقال** زيد النخعي قال سألت ابا عبد الله عن وقت المغرب فقال ان <sup>يجب</sup>  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم لكل صلوة مرتين غير صلوة المغرب فان وقتها واحد ووقتها  
 وجوباً **السابع** نهرارة قال قال ابو جعفر اعلم ان الوقت الاول اقل  
 افضل فحصل الخبر ما استطعت واحبب الى اعمال الى الله عز وجل ما دام العبد  
 عليه وان قل **الثامن** بكر بن محمد الأزدي قال قال ابو عبد الله عن الفضل  
 الوقت الاول على الاخير خبراً للرجل من ولده وما له **فقال** قد كنت هذه  
 الاحاديث على ان للصلوة وقتين ولكن هل الوقت الاول المختار والثاني  
 المعدود او الاول وقتا الفضيله والثاني وقت الاجزاء اختلفت الاصطلاح  
 في ذلك فالشيخان وابن ابي عمير وابو الصلاح وابن البراء على الاول  
 والمرضى وابن ادريس وابن الجبير وجمهور المتأخرين على الثاني وما <sup>لنفس</sup>

ان كل صلوة  
 لها وقتان

الحديث الاول من قوله ثم واول الوقتين افضلها يدل عليه وكذلك الثاني  
 الحديث الثاني والرابع والسابع وكذلك عتقته الثامن فان اسلم تفصيل  
 بقضي المشاركة في المعنى وقد يدل عليه ايضاً بقوله تعالى انما اتم الصلوة  
 لدلوك الشمس المشرق الليل فانه يدل على التخيير في ايضاح الصلوة فيما  
 بينهما وهذا ان الدليل ان اوردوا العلامة طاب ثناء في الجمع وانتجها  
 بان لقائل ان يقول ان اقتضاء اسم التفصيل المشاركة في المعنى انما يقتضي  
 كون الوقت الثاني وقتاً مفضلاً ويجوز ان يكون الصلوة في اخر الوقت  
 لهذا نقص فضلاً من الواقعة في اوله وقد اسلفنا عند الكلام في  
 الحديث الحادي عشر من الفضل الاول من بلحاظ التيمم ما يتبع هذا حكاية  
 اما الاية فانه يدل على ان ما بين الدلوك الشمس والغسق وقت المختار وانما  
 يدل على ان ما بينهما وقت في الجملة وهذا الانيا في كون البعض وقتاً المختاراً  
 والبعض الآخر وقتاً المعدودوما تفتتد اخر الحديث الرابع من قوله ثم  
 ليس لاحد الخ يدل على ما ذهب اليه الشيخان واتباعهما ولما رجعته في  
 الختلاف بها المحقق في المعبراً تأسلم انه يدل على المنع بل على تنقيح الخبر  
 الذي لا كراهة معه جمعاً بين الادلة وهو كما ترى وكلام الشيخين لا  
 ياسبه الا ان دلالة الاخبار التكررة على ما ذهب اليه المتأخرون اظهر  
 العدة على ما قاله الشيخ في طرابعه السفر والمطر والمرض وشغل غير ترك



الصلوة  
والصلاة  
والصلاة

بدينه اودنيه والظنونة حسنة الكا فريلم والقبلي بليغ والكا تير بليغ  
والمحزون والمغني عليه يفيقان وقوله عما في الحديث الثالث والصلوة  
فيه السعة فربما جعل رسول الله ص ورجا آخر الصريح في ذلك وكيف كان  
فلا احتياط الحواظ على عدم تأخير الصلوة عن اول الوقت مما امكن  
نقطة الحديث الخامس والسادس من استثناء المغرب من فوات الوقتين  
وكون وقتها واحد حتى الكلام فيه انقضاء الله تعالى **الشكل الثالث** في  
وقت الظهر والعصر وقت فواقل الزوال ثمانية عشر حديثا **الاول** من  
**الطحاوي** عبيد بن زبارة عن ابي عبد الله ع اذا زالت الشمس دخل وقت  
والعصر جميعا الا ان هذه قبل هذه ثم انت في وقتها جميعا حتى تغيب  
الشمس **الثاني** زبارة عن ابي جعفر ع قال اذا زالت الشمس دخل الوقت  
ان الظهر والعصر اذا غابت الشمس دخل الوقت ان المغرب والعشاء الاخرة  
**الثالث** الحديث من المعبر وغيره من خطاه ومضو من حازم قال لو كنا نعيس  
الشمس بالدينه بالذراع فقال ابو عبد الله ع الا انتم كنتم باين من هذا اذا  
زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر الا ان بين بدوها سجدة وذلك ليل ان  
شدت طولت وان شدت فقربت **الرابع** زبارة عن ابي جعفر ع قال ان  
حايط مسجد رسول الله ص كان قائما وكان اذا مضى من فته ذراع صلى  
الظهر واذا مضى من فته ذراع عان صلى العصر ثم قال انك لم جعلي الذراع

والصلاة

والذراع ان قلت ذلك قال لكان النافلة ان تقتل ما بين زوال  
الشمس الى ان يضيئ الفجر ذراعاً فاذا بلغ فذلك ذراعاً بدأت بالمغربة وترك  
النافلة واذا بلغ فيلحق ناعين بدأت بالمغربة وترك النافلة **الثاني**  
الفضل بن يسار وزبارة بن ابي عن وكيع بن ابي عن محمد بن مسلم وبريد بن عتيق  
العمري عن ابي جعفر ع ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا وقت الظهر بعد الزوال  
قدما ووقت العصر بعد ذلك قدما **الثالث** زبارة عن ابي جعفر ع  
الظهر والعصر حديثان فقال لا **الرابع** محمد بن ابي عن محمد بن يحيى قال كتب بعض  
اصحابنا الى ابي الحسن ع روي عن ابيك القديم والقدما والاربع و  
القائمة والقاسان وظل تلك والذراع فكتب ع لا تقوم ولا القديمان اذا  
زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين وبين بدوها سجدة وهي ثمان ركعات  
فان شدت طولت وان شدت فقربت ثم صلى الظهر فاذا فرغت كان بين الظهر  
والعصر سجدة وهي ثمان ركعات ان شدت طولت وان شدت فقربت ثم صلى  
العصر **الخامس** احمد بن محمد عن ابي الحسن ع قال سالت عن وقت الظهر والعصر  
فقال وقت الظهر اذا زافت الشمس الى ان تنهض الظل قائمة ووقت العصر  
قائمة ويضف الى قامين **السادس** اسمعيل بن عبد الحاق قال سالت ابا  
عبد الله ع عن وقت الظهر فقال بعد الزوال بقدر او نحو ذلك الا يوم  
الجمعة وفي التفرقة ان وقتها حين تزال الشمس اذا زالت **الثامن** احمد بن محمد



قال سالت عن اول وقت الظهر والعصر ككتاب قامة للظهر وقامة للعصر **قائمة**  
 مع بن يحيى سالت ابا جعفر ع يقول وقت العصر في غروب الشمس **ثاني**  
 عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ع في قوله نعم اقم الصلوة لدلول الشمس  
 عشق الليل قال ان الله افترض اربع صلوات اول وقتها من فقال الشمس في  
 انقضاء الليل منها صلواتان اول وقتها من عند زوال الشمس الى غروب  
 الشمس الا ان هذه قبل هذه وثلاث صلواتان اول وقتها من غروب الشمس الى  
 انقضاء الليل الا ان هذه قبل هذه **الثالث** من **انسان** ذريح الحارثي  
 قلت لابي عبد الله ع متى اصلي الظهر فقال الصل الزوال الثانية ثم صل الظهر  
 ثم صل سمحط طائفة قصبت ثم صل العصر **الرابع** الكلبي عن ابي عبد الله  
 قال كان رسول الله ص اذا كان في سفر فاجلته حاجة جمع بين  
 والعصر بين المغرب والعشاء قال وقال ابو عبد الله ع لا بأس بان يجمل  
 عشاء الاخرة في التفرجل ان يعين اليقين **خامس** من **الموتى** عبد الله  
 بن سنان عن ابي عبد الله ع قال اذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فصل  
 الظهر والعصر وان طهرت في اخر الليل فصل المغرب والعشاء **سادس**  
 زرارة عن ابي عبد الله ع قال صلى رسول الله ص بالناظر للظهر والعصر  
 حين ذلت الشمس في جماعة من غير صلاة وصلي بهم المغرب والعشاء  
 الاخرة قبل سقوط الشفق من غير صلاة في جماعة وانما فعل ذلك رسول الله

ليتم الوقت على امته **سابع** زرارة قال سالت ابا عبد الله ع عن وقت  
 الظهر في القبط فلم يجبي فلما ان كان بعد ذلك قال لعرون بن سعيد بن  
 ان زيار سالي عن وقت الظهر في القبط فلم اجز **ثاني** من ذلك فاقرأه  
 السلام وقل له اذا كان ذلك فصلت الفقه واذا كان شليل فصل العصر  
**الثاني** عن ابي عبد الله ع قال سالت ابا عبد الله ع قال للرجل ان يصلي من  
 الزوال الى ان يمضي قزمان وان يصلي قزمان قبل ان يصلي ركعة بدأ بالاولى ولم  
 يصلي الزوال الا بعد ذلك **ثالث** ان يصلي من زوال العصر ما بين الاولى الى  
 ان يمضي ركعة اقدام فان ضمت ركعة اقدام ولم يصلي من التوافل شيئا فلا  
 يصلي التوافل وان كان قد صلى ركعة فليقم التوافل حتى يفرغ منها ثم يصلي  
 العصر **اربع** ما تضمنه الاحاديث ان الله الاول من دخول وقت الظهر  
 بزوال الشمس اي عليها عن دائرة نصف النهار الى جانب المغرب مما لا خلاف  
 فيه بين اهل الاسلام والمذكور في كتب الاحكام لا بد من ذلك في بائنا من الاول  
 سيل الشمس الى حاجب الايمن لمن استقبل قبله عروق المغرب يعني اطراف الغرب  
 الغربية كالمرسل هما ولاها ما يساري طولهم طول مكة شرقها الله تعالى  
 فان قبلتهم نقطة المغرب وما اطرافها الشرقية كالبحر وما ولاها ما يزيد  
 طولهم على طول مكة كثيرا فعند سيل الشمس الى حاجب الايمن لمن استقبل قبلتهم  
 يكون قد مضى الزوال بعد غير قليل لا زوالهم ثمرة الى المغرب كثيرا

من الزوال  
 ما بين



فان علامته جعل الجدي على الحد الامين ثم جعل ذلك علامة للزوال  
 في اواسط العراق كالكون وما والاها مما لا يزيد طوله عن طول مكة الا  
 بشئ يسير فان عند ميل الشمس على ذلك الحد لا يكون تدخين من الزوال بقدر  
 يعتد به فلا يعيد ان يجعل ذلك علامة هناك ويستخرج لهذا الاحوال ثم  
 انضاح في بحا القبلة انشاء الله تعالى الثاني ظهور الظل في جانب المشرق  
 وهذا يشمل امرين زيادة الظل بعد نقصه وحدوده بعد عدمه اما الاول  
 فهو علامة للزوال في اكثر البلاد وفي عامة الفصول وقد تضمنته رواية  
 سماعة عن الصادق ع قال استقلت له جعلت هذا كذا يعني وقت الصلوة قال  
 يلتفت يمينا وشمالا كما يطالب شيئا فلما رايت ذلك تناولت عودا فقلت  
 هذا تطلب قال نعم فاخذ العود فقصه بحيا الى الشمس ثم قال ان الشمس اذا  
 طلعت كان الظل طويلا ثم لا تزال تنقص حتى تزول فاذا زالت زاد فاذا  
 استبنت الزيادة فصل الظل ثم تمهل قدر راع فصل للصروان حجير  
 بان قوله ع فاذا استبنت الزيادة صريح في ان المعبر هو ظهور الزيادة  
 وان عدم ظهور النقص غير كاف وهو كذلك فان الظل عند قرب الزوال  
 جدار بلا محس بقصانه ويرى كانه واقف لا يزيد ولا ينقص فلا يمكن  
 عدم ظهور النقص في الحكم بالزوال ومن هذا يظهر ان جعل العلامة  
 شاه في المنتهى عدم نقص الظل علامة للزوال ليس على ما ينبغي فلا تغفل

ولما امرنا في اعمى حدوث الظل بعد عدمه فيكون علامة للزوال في  
 البلاد التي على خط الاستواء والتي ينقص عرضها عن الميل الكلي ارباعا  
 وذلك في الوقت الذي يسامت فيه الشمس سمت رؤسهم واماماتهم في  
 بلادهم بعض اصحابنا قد سأل الله اهلهم من ان ذلك يكون في مكة وصنعاء  
 في يوم واحد من السنة عند نزول الشمس لسطان فهو كما ترى لانه عرض  
 البلدين اقل من الميل الكلي فالشمس قامت رؤسها في السنة مرتين عند  
 مرورها بين قطبتين من منطقة البروج يساوي ميلهما عن العدل عرض البلد  
 وهما في مكة ثالثة لجزء والثالثة والعشرون من السطان وفي صنعاء  
 ثالثة المور والثالثة والعشرون من الاسد واما في اول السطان  
 الزوال في البلدين فظاهر في جهة الجنوب لكون الشمس شمالية عن سمتها  
 ح وان فرض عدمه بمكة لان الميل الكلي لا يزيد على عرضها الا بشئ يسير  
 ربما لا يظهر اثره في الظل فكيف يتصور عدمه في صنعاء وعرضها ينقص  
 عن الميل الكلي بعشر درجات الثالثة ميل الظل عن خط نصف النهار الى جهة  
 المشرق وهو يتوقف على استخراج خط نصف النهار والطريق في استخراج  
 كثيرة فمنها ما هو مشهور بين الفقهاء وهو الدائرة الهندية وقد ذكر طريق  
 العمل به لجامعة من علمائنا قد سأل الله اهلهم وانا اذكر ما اوردته العلامة  
 طاب ثراه في المنتهى بالقطعة وأوضح ما عساه يحتاج الى الايضاح قال الله

طاب ثراه  
 بعرضه من السطان



تسوى موضعاً من الأرض خالياً من ارتفاع وانخفاض وتندبر عليه دائرة  
بعد شئت وتصب على مركزها مقياً شامخاً طامحاً الرأس يكون نصف  
قطر الدائرة بقدر ضعف القياس على زوايا قائمة ويعرف ذلك بأن  
نقل ما بين رأس القياس ومحيط الدائرة من تلك المواضع فإن شئت  
الأبعاد فهو عمود ثم ترصد ظل القياس قبل الزوال حين يكون خارجاً  
من محيط الدائرة نحو المغرب فإذا انتهى رأس الظل إلى محيط الدائرة  
الدخول فيه فعلم عليه علامة ثم ترصد بعد الزوال قبل خروج الظل  
من الدائرة فإذا اراد الخروج عنه علم علامة ونقل ما بين العلامة  
لخط مستقيم وتنصف في الخط ونقل بين مركز الدائرة ومنصف  
الخط من وسط نصف النهار فإذا بقي القياس ظله على هذا الخط  
قلنا أنه خط نصف النهار وكانت الشمس في وسط السماء لم تزل فإذا  
رأس الظل يخرج عنه فقد زالت الشمس انتهى كلامه زيدا كرامه وما  
طاب ثراه من كون القياس بقدر ربع قطر الدائرة ليس مطرداً في كل  
أرض بما يجب في بعضها أن يكون اقصر من ربع القطر لئلا يعمل إذا كان  
عرض البلد أربعين درجة ودقيقتين مثلاً فإن القياس المسوي  
لربع قطر الدائرة لا يدخل ظله في الدائرة أصلاً في ذلك البلد عند  
كون الشمس في أول الجدي بل لا بد أن يكون اقصر من الربع كما لا يخفى على

من نظري جداول الظل ثم لا يخفى أن آخر كلامه قد مر أنه واحد مخرج في  
الحكم بالزوال عند ابتداء ميل الظل عن خط نصف النهار إلى جهة الشرق  
وهو إنما يستقيم إذا كانت الشمس صاعدة من أول الجدي إلى آخر الجوزاء  
أما إذا كانت هابطة من أول السرطان إلى آخر القوس فلا بد لا يخفى  
بالزوال إلى الأبعد مقيت وقت صالح ولا يجوز المبادأة بالصلاة عند  
ابتداء الميل المذكور قطعاً وذلك لأن الشمس كل آن في مدار يكون طول  
الظلين حال كون الشمس في نقطتين متساويين بل الظل في الأولى أطول  
منه في الثانية قارة وقصر أخري إذا الشمس ما دامت في النصف الصا  
يكون في النقطة الثانية أقرب إلى سمت الرأس من الأولى النقطة الأولى  
فيكون الظل اقصر من حين كونها في النقطة الأولى فلا يخرج حتى يصير  
بعد الشمس عن دائرة نصف النهار أريد من بعد ما الأول عنها وبالجملة  
حتى يجاوز الشمس النقطة الثانية وما دامت في النصف الهابط يكون  
في النقطة الثانية أبعد من سمت الرأس من الأولى النقطة الأولى فيكون  
الظل أطول منه حين كونها في النقطة الأولى فيخرج قبل صيرورة بعد  
الشمس عن دائرة نصف النهار رأساً وبها بعدها الأول وبالحكمة قبل وصول  
الشمس إلى النقطة الثانية ومن هذا يظهر أن النصف الشمالي من خط  
النهار المخرج يخرج من بين الجاني إلى الشرق عن خط نصف النهار لئلا



اعني الفصل المشترك بين دائرة نصف النهار والافاق اذا عملت الدائرة  
 الهندية حال كون الشمس صاعدة والحياتية المخرية اذا عملت حال كونها  
 هابطة فالحكم في الصورة الاولى يدخل وقت الزوال عنه ابتداء ميل  
 الظل عن خط نصف النهار المستخرج الى جانب المشرق صحيح لا مريه فيه بل  
 الحكم بذلك عن طريق وسط الظل على ذلك الخط صحيح ايضا كما لا يخفى و  
 اما في الصورة الثانية اعني صورة المربوط فلا يصح الحكم بالزوال الا  
 بعد مضي مقدار من الزمان يحكم فيه بميل الظل عن خط نصف النهار الحقيقي  
 فقد استبان ان المطلق للحكم بالزوال في الصورتين معا ابتداء  
 ميل الظل عن خط نصف النهار المستخرج غير مستقيم والصواب تخصيصه  
 بما اذا عملت الدائرة والشمس صاعدة نعم لو عمل بنوع من التعديل كما  
 ستسم عن قريب في بحث القبلة ان شاء الله تعالى او عمل الدائرة في يوم  
 تكون الشمس في نصف نهاره في احدى نقطتي الانقلاب لاستقام في  
 الصورتين حال كونهن لكن تحققه لا يخرج من اشكال ان قلت فكيف استقام  
 اطلال وجاعة من القمارة وغيرهم على الدائرة الهندية لاستلهم القبلة  
 من دون تخصيص هفت فكيف لم يلتفتوا الى التعديل الذي ذكره بعض  
 علمات الهيئة ولا حتى اعمل الدائرة بيوم الانقلاب مع ان المدار  
 في ذلك على استخراج خط نصف النهار بالدائرة المذكورة وهو على ما ذكر

مخوف في الحقيقة عن خط نصف النهار الحقيقي فكيف جاز لهم التعديل عليه  
 هناك فلم يخرجها قلت بين المقلدين بون بعيد فان قبله البعيد هي الجهة  
 لا العين والجهة او توسع لا يخرج المصل عنها بالميل اليسير فلم يحصل  
 على ذلك الخط المستخرج خلل فاما هو مقصودهم من استقبال الجهة فلم يلتفتوا  
 الى التقدير وما يجري مجراه لعدم احتياجهم في تحصيل جهة القبلة اليه  
 بخلاف الحكم بدخول وقت الزوال فانه ليس من هذا القبيل والله اعلم  
 الى سواء التميل ومنها العمل بالاسطرلاب وهو مذكور في بعض كتب الفروع  
 وذلك بان تستعلم ارتفاع الشمس عند قرب الزوال ايا بعد ان تمام ارتفاعها  
 في الزيادة لم تزل واذا اشرع في نقصان فقد تحقق الزوال والعمل المشهور  
 في ذلك ان تضع درجة الشمس على خط وسط السماء في الصفحة الموهولة  
 البلد ثم تنظر ارتفاع المقطرة الواقعة عليها وتقص منه درجة او  
 اقل فاذا بلغ الارتفاع العربي مقدارا بالية فقد زالت الشمس ونحن انما  
 عدلنا عن هذا الطريق لابتنائه على مقدمات لا يجمع تحقيقها من اشكال و  
 العمل بالمشا قول وطريقه ان يعلن شاذولا على ارض مستوية قبيل الزوال  
 ويخط على كل خط خطا بعد مكون اضطرابه وتستعلم الارتفاع الشرقي  
 للشمس في ذلك الوقت ويحفظه ثم تستعلم ارتفاعها الغربي فاذا بلغ  
 المقدار خطا على كل خط خطا اخر فان قاطع الخط الاول كما هو الغالب

في بعض النسخ  
 ان العمل بالاسطرلاب  
 هو الذي ذكره

في بعض النسخ  
 ان العمل بالاسطرلاب  
 هو الذي ذكره

في بعض النسخ  
 ان العمل بالاسطرلاب  
 هو الذي ذكره



المستقيم الزاوية خط نصف النهار وان اقل خطا واصلا فهو خط <sup>معتدلا</sup>  
 والمقاطع له على قوائم خط نصف النهار ولا يخفى على كبرياي ساحت  
 الدائرة الهندية هنا فله تقفل واسهل الطريق في استخراج خط نصف  
 النهار وهو غير محتاج الى شيء من الالات الانتفاع ان يخط على كل خط  
 الشاقول عند طلوع الشمس خطا وعند غروبها اخر وتكمل العمل كما عرفت و  
 هذا العمل اخف مؤنة من سائر الاعمال ولقد قال ما نحن بصدد نقول  
 السجدة النافذة والمراد من النبي في الحديث الرابع ما يحدث من طلع الشا  
 بعد الفصال وهو شق من فاء اذا صبح والمراد من القامة قائمة الانسان  
 وفسره الحق تعالى بقاء بالذبح وبهجي الكلام عليه والمراد بالقدم في  
 الحديث الخامس سبع الشاخص لما اشتهر من ان طول كل شخص سبعة اقدام  
 باقداسه وما تضمنته هذان الحديثان من البرهانه كان يعلى الظاهر اذا  
 من الفرج ذراع ويصلى العصر اذا ما صبح منه ذراعان وان وقت الظهر بعد  
 الزوال قد بان وقت العصر بعد ذلك قد بان لاينا في ما تضمنته الا  
 الاخر من دخول الوقت باول الزوال لان المراد ان الساجد الى الدنيا  
 والذراعين والقدمين والاربعة اقدام مستقيم يصلى النافذة وفي  
 الحديث الثالث والرابع والسابع والثامن عشر تنبيه على ذلك وفي  
 الحديث التاسع نوع اشعاوية لسقوط نافذة الظهر والمراد من الذراع

سجد النبي  
 بركعتين

سجد النبي  
 بركعتين

القدمان كما تضمنته بعض الاخبار فلا حصة في التوقيت بالذراع تارة  
 وبالقدمين اخرى ثم ما تضمنته كثير من الاحاديث من دخول الوقتين باول  
 الفصال لاينا في ما هو المشهور بين الاصحاب من اختصاص الظهر من اول الوقت  
 بمقدار اذانها اذ المراد به دخول الوقتين وحولهما موزعين على الصلوات  
 كما يشهد قوله عليه في الحديث الاول اذانك الشمس دخل وقت الظهر و  
 العصر جميعا الا ان هذه قبل هذه وكذلك قوله عليه في الحديث الثاني عشر  
 منها صلواتك اول وقتها من عند زوال الشمس الى غروبها الشمس الا ان هذه  
 قبل هذه ويعضده ما رواه داود بن فرقد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله  
 قال اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يصلي مقدار ما يصل  
 اربع ركعات فاذا صبح ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى من  
 الشمس مقدار ما يصل اربع ركعات فاذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت  
 الظهر وبقي وقت العصر حتى يقبل الشمس وما تضمنته الحديث السادس  
 فني الحديثين فني الظهرين اعلى المراد به دخول وقتيهما معا بالزوال  
 كما تضمنته الاحاديث الاخرى وقال شيخنا في الذكرى ان فني الحديثين  
 يؤيدان التوقيت للنافذة انتهى ولا بأس به وما تضمنته الحديث السابع  
 من نفيه عم القدمين والقدمين اعلى المراد به ان تحديد فني الظهرين  
 بذلل ليس امر محتوما حيث لا يجوز غيره بل المعبر الفراق من كل من



النافلتين وهو مختلف باختلاف حال المصلين في تطويل الصلوة و  
 تخفيفها ولعل الأجل حصول الفراغ من ذلك بمقتضى مقدار القدرين أو  
 الأربعة أقدام والذراع والذراعين فلذلك وقع التحريم بها في بعض  
 الأخبار كما حديث المراءم والخامس وعجزها هذا المسمى المشهور الذي عليه  
 جمهور المأخزين وابن ادريس وابن زهرم وسلا وروان الجند والكر  
 رضي الله عنهم استداد وقت فضيلة الظهر إلى ان يصير الظل الحادث بعد  
 الزوال ما ناله لقامة الشخص وهذا هو المعتبر منه بالوقت الأول و  
 استداد وقت الاجزاء إلى ان يبقى المغرب مقدار أربع ركعات وهو المعتبر  
 عنه بالوقت الثاني أما استداد الوقت الثاني فيدل عليه الحديث الأول  
 والثاني عشر والخامس عشر وأما انتهاء وقت الأول بما ناله النبي لقامة  
 الشخص فقد استدل عليه بالحديث الثامن والعاشر إذا كان قوله  
 الحان يذهب الظل يعني الحان يزيد وان قوله عم قامة للظهر المراد به  
 ان ما بين الزوال إلى زيادة الظل بمقدار قامة الشخص وقت الظهر  
 ليس المراد بالظل مجموع ما كان ما بقي حين الزوال وما حدث بعده فإن  
 الذي بقي عند الزوال مختلف في البلدان بل في البلد الواحد كما في  
 الفصول ففي الصيف قد يكون شيئا يسيرا أقل من عشر الشاخص كشيء  
 بل قد يعدم وفي الشتاء قد يكون مساويا للشاخص بل قد يكون ازيد

بكثير عما يقتضيه اختلاف البلدان في العرض فكيف يسقط التحريم  
 وفي بعض الأخبار تخرج بهذا الاختلاف كما في الحديث الذي رواه عبد الله  
 بن سنان عن الصادق ع قال استقبل الشمس في النصف من حزيران على  
 قدم وفي النصف من تموز على قدم ونصف وفي النصف من آب على ثنتين  
 ونصف وفي النصف من ايلول على ثلثة أقدام ونصف وفي النصف من  
 تشرين الأول على خمسة ونصف وفي النصف من تشرين الآخر على سبعة  
 ونصف وفي النصف من كانون الأول على تسعة ونصف وفي النصف  
 من كانون الآخر على سبعة ونصف وفي النصف من شباط على خمسة ونصف  
 وفي النصف من آذار على ثلثة ونصف وفي النصف من نيسان على قدمين  
 ونصف وفي النصف من ايار على قدم ونصف والظاهر ان الحديث يخص بأ  
 العراق وما قاربها كما قاله بعض علماء الفرائض وبما تقرر من اختلاف الظل  
 عند الزوال والوقت يظهر ان ما ذهب اليه الشيخ في بيانه من ان المأخذ  
 انما هي بين الفجر والزوال والظل الأول الباقي حين الزوال لا بد منه و  
 بين الشخص ليس عليه ما ينبغي فانه يقتضي اختلافه فاحتمل في الوقت بل يقتضي  
 التكليف لعبادة يقصر عنها الوقت كما اذا كان الباقي شيئا يسيرا جدا بل  
 يستلزم كفاية الوقت في اليوم الذي شاعت الشمس فيه راس الشخص  
 لا مقدار الظل الأول كما في الرواية التي استدل بها قدس الله روحه

ما ناله من  
 فذلك هو  
 رتبة

في النصف



على ذلك وهو ما يتصلح به من سجد من يؤمن من رجاله عزاء عبد الله  
 فضيفة السند هما فئة المتن قاصرة الدلالة فلا تقبل عليها أصلا و  
 الحقيق في المعبر واقع الشيخ على أن المأثلة بين الفخ والظل الأول <sup>والمأثلة</sup>  
 على ذلك بالحديث الرابع زاعما أن القاعدة فيه معنى الذراع فقد ورد في  
 بعض الأخبار أن القاعدة ذراع ويرد عليه أن تلك الأخبار مع بعضها لا  
 يقتضي تغيير القاعدة بالذراع أيتها وقت على أن قرأه في آخر الحديث  
 فإذا بلغ فلهذا زاعما ينادي بأن المراد بالقاعدة قائمة الإنسان وما <sup>تقتضيه</sup>  
 الحديث السابع عشر من نوقية أول الظهور بصيرة الطل من الشخص <sup>فشكل</sup>  
 جدا ولم يقل به أحديهما الظن ويمكن تخصيصه ببعض البلاد وفي بعض <sup>البلدان</sup>  
 كبلد يكون طول الزوال فيه حال القيط خمسة أقدام مثله فإذا صار <sup>مع</sup>  
 الزيادة الحاصلة بعد الزوال مساويا للشخص يكون قد زاد قد بينت <sup>في</sup>  
 هذا الحديث مع الحديث الخامس والثامن عشر كنه محال بعيد جدا <sup>والعجب</sup>  
 أن الشيخ في الخلاف جعل هذا الحديث دليلا على ما ذهب إليه من انتهاء  
 وقت الاحتياط بصيرة طوله حتى مثله مع أنه يرى في أن ذلك ابتداء  
 الوقت لا انتهاء وهذا ولعل عدم إخباره عن حرارة في وقت السؤال و  
 تأخير ذلك إلى وقت آخر كان محصورا من يتقيه في ذلك الوقت وقوله  
 فخرجت من ذلك الجأء الملهة أي ضاق صدره من عدم التمكن من إجابته <sup>حال</sup>

في الحديث

السؤال والحديث الثامن عشر هو حديث الشيخ واتباعه على أنه إذا خرج <sup>وقت</sup>  
 نافلة الظهر قبل أن يصلي بها ركعتين بالظهر وإن كان صلى ركعتين بها <sup>بعض</sup>  
 وكذا العصر ولا ينافيه ما تضمنه الحديث الرابع من إطلاق البداية بالمعينة  
 وترك النافلة عند بلوغ الفريضة أو ذراعين لكان التحل على ما إذا لم يكن  
 قد صلى بها ركعتين كما بين الأخبار والله أعلم **التمثيل الرابع** في وقت المغرب  
 والعشاء أربعة وعشرون حديثا **القول من الشيخ** عبيد بن نمرارة عزاء في  
 جعفر قال سألت أبا عبد الله الشنخ في وقت المغرب والمغرب **التمثيل الخامس**  
 عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله يقول وقت المغرب إذا غربت  
 الشمس مغاربة **التمثيل السادس** زيارته عزاء في جعفر قال وقت المغرب إذا  
 غاب الغروب فإن دأيت بعد ذلك وقد صليت أعدت الصلوة ومضى صومك  
 وتكف عن الطعام إن كنت أصبت منه شيئا **التمثيل السابع** علي بن يقطين عزاء في الحسن  
 قال سألت عن الرجل يترك صلوة المغرب في الطريق أو غيرها إلى أن  
 يفيش الشفق قال لا بأس بذلك في السفر وأما في الحضر فدون ذلك **التمثيل الثامن**  
 عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله ما يكون في جأء الصلوة فخصر المغرب أو  
 أو بدا المنزل فإن أخرت الصلوة حتى أصلي في المنزل كان أمكرا لي وأدركني  
 الماء فما أصلي في بعض المساجد أو صل في منزلك **التمثيل التاسع** الحلي عزاء في عبد الله  
 أنه سئل عن الإضا قبل الصلوة أو بعدها قال إن كان معه قوم يجيئون



ان يجيهم عن عشاءهم فليطعمهم وان كان غير ذلك فليصل ثم ليطهر  
**التابع** ابن سنان عن ابي عبد الله ع بكل صلاة وقتان واول الوقتين  
 افضلها الى ان قال ووقت المغرب حتى يحل الشكر الى ان تسلك النجوم  
 وسيجي تمامه في اول الفصل الا **الثامن** اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله  
 قال سالت عن وقت المغرب فقال ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق **الثاني**  
 زكاة والفضل قال لا ابو جعفر ع ان لكل صلاة وقتين الا المغرب فان  
 وقتها وجوبها ووقت قوتها غيبوبة الشفق وقد مر هذا الحديث في الفصل  
 الثاني **العاشر** اسمعيل بن همام قال رايت الرضا ع وكنا عنده لم يصل المغرب  
 حتى ظهرت النجوم فقام فضلى بنا على باب ابي ابراهيم ع **الحديث** بكر بن محمد  
 عن ابي عبد الله ع قال سالت عن وقت المغرب فقال ان الله يقول  
 في كتابه فلي اذن عليه الليل راى كوكبا في هذا اول الوقت واخر ذلك  
 غيبوبة الشفق **الثاني** بكر بن محمد بن علي عن ابي عبد الله ع قال اول وقت العشاء  
 ذهاب النجاسة واخر وقتها المشرق الليل نصف الليل **الثالث** الحلبي قال  
 سالت ابا عبد الله ع متى تجي العتمة قال اذا غاب الشفق والشفق النجاسة فقال  
 عبيد الله اصلح الله الله يبقى بعد ذهاب النجاسة ضوء شديد مبرق فقال  
 ابو عبد الله ع ان الشفق انما هو النجاسة وليس الضوء من الشفق **الرابع**  
 عبد الله الحلبي عن ابي عبد الله ع قال لا باس ان تؤخر المغرب في السفر حتى

قبل الشفق ولا باس اذا تجمل العتمة في السفر قبل ان يغيب الشفق **الخامس**  
 ابو عبيد ع قال سمعت ابا جعفر ع يقول كان رسول الله ص اذا كانت ليلة  
 وريج ومطر صلى المغرب ثم مكث بقدر ما يتفضل الناس ثم اقام مؤذنه  
 ثم صلى العشاء **السادس** عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال سمعت رسول  
 اخر رسول الله ص ليله من الليالي العشاء الاخرة ساء الله فجاء عمر  
 فذكر الباب فقال يا رسول الله نام الناس تام الصبيان فخرج رسول الله  
 فقال ليس لكم ان تؤذوني ولا تاروني انما عليكم ان تسبعوا وتطيعوا  
**السابع** زكاة عن ابي جعفر ع فيما بين زوال الشمس الى غروب الليل اربع  
 صلوات منها من الله وبه من وعشق الليل هو انتصافه الحديث وقد  
 مر في الفصل الاول **الثامن** عبيد بن زكاة عن ابي عبد الله ع قال ان الله  
 افترض اربع صلوات اول وقتها من الزوال الى انتصاف الليل الى ان  
 قال ع ومنها صلوات اول وقتها من غروب الشمس الى انتصاف الليل الا  
 ان هذه قبل هذه وقد مر هذه الحديث تمامه في الفصل الثالث **الخامس**  
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال ان نام رجل او نسي ان يصل المغرب  
 والعشاء الاخرة فان استيقظ قبل الفجر قد ما يصلهما احبهما فليصلاهما  
 وان خاف ان تقوت احداهما فليبدأ بالعشاء وان استيقظ بعد الفجر  
 الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس **العاشر** من الحسن بن الحلبي عن

في وقتها  
 (الشيخ)



قال كان رسول الله ص اذا كان في سفر او عجلت به حاجة صبح بالظهر  
والعصر بين المغرب والعشاء الاخرة قال وقال ابو عبد الله ص لا بأس ان  
يجعل عشاء الاخرة في السفر قبل ان يغيب الشفق **حدثني** **ابو القاسم** ع  
الساجي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن المغرب اذا حضر على مجز  
ان يؤخر جماعة قال لا بأس ان كان سائعا فطرتم صلى وان كانت له شاة  
قضاها ثم يصلي **ابو القاسم** ع ابو اسامة زيد الشحام قال قال **الساجي** ع  
عبد الله ع اذا غاب المغرب حتى تسليين النجوم فقال الخطابية ان جبريل  
نزل بها على محمد ص حين سقط القرص **حدثني** ع محمد بن ابي عبد الله  
ع لمسلمين قال كنا نختصم في الطريق في الصلوة صلوة العشاء الاخرة قبل  
سقوط الشفق وكان منا من يضيئ بذلك صدره فدخلنا على ابي عبد الله  
صا لنا عن صلوة عشاء الاخرة قبل سقوط الشفق فقال لا بأس بذلك  
قلنا واذني شيع الشفق قال **الحمد لله** **حدثني** ع قال سالت ابا جعفر  
ع ابا عبد الله ع عن التصليل عشاء الاخرة قبل سقوط الشفق قال لا بأس  
**اقبل** ما تضمنه الحديث الاول من دخول عتيق المغرب والعشاء  
بغيبوبة الشمس لا ينافي ما اشتمل من اختصاص المغرب من اول الوقت بمقتضا  
ثلاث ركعات اذا المراد دخوله موزعا عليها على قياس ما مر من دخول وقت  
الظهرين بالتروال وما تضمنه الحديث الثاني والثالث والرابع والخامس

والثاني والعشرون من توقيت المغرب بغيبوبة القمر هو من هذا الشيخ في  
والاستسار وابن الجنييد والمصنف في بعض كتبه وابن بابويه في عمل  
الترغيب وقوله ع في الحديث السابع حين يتجلى الشمس المراد حين سقوط  
قرصها والوجوب السقوط وتلك الاحاديث معتقدة بالحدوث اخري و  
ان كانت غير نافية للسند كما جاء عن ابن ابي عمير قال سمعت ابا عبد الله ع  
يقول في المغرب اذا قرأ القرآن في وقت الصلوة وافطر وكادوا على  
بن الحكم عن حدة عن ابي عبد الله ع انه سئل عن وقت المغرب فقال اذا غاب  
كرسيها قلت وما كرسيا قال قرصها قلت متى يغيب قرصها قال اذا نظرت  
فلم تروه والشمس بين الاصحاب سيما المناظرين توقيت دخول المغرب بها  
الحركة الشرقية واليه ذهب الشيخ في التهذيب النهاية لكني لم اظفر في  
ذلك بحديث يشتركون النفس اليه نعم هنا اخبار ضعيفة متفردة لذلك كادوا  
ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال سمعت يقول وقت المغرب  
اذا ذهب الحجر من المشرق الحديث وكادوا يريدون خروجه عن ابي جعفر  
قال اذا غاب الحجر من هذا الجانب يعني من المشرق فقد غابت الشمس من  
شرق الارض وغربها وشيخنا في الذكرى حل الاخبار المتضمنة للتوقيت  
بغيبوبة القمر على ذهاب الحجر حملا لا لطلاق على الجنييد والشيخ فيه مجاب  
واسمع مع انه قوله ع في الحديث الثالث فان رايته بعد ذلك يأتي هذا



لكل كما لا يخفى بالحجة فكلام المبسوط غير بعيد لانه لا يخرج عما عليه  
 جاهر الاحكام بما مع كونه سبيل الاحتياط وما تضمنته الحديث الرابع  
 والرابع عشر من في الباب عن تاجير المغرب الى عيشية الشفق في السفر  
 لا الحضر مما يستدل به لمن جعل وقت الاختيار الى عيشية الشفق كالشيخ  
 في الكركنة وابن حجر وابي الصالح والحمل على المساهلة في وقت  
 الغنيلة للسافر دون الحاضر يمكن ولغظة دون في قوله وما في السفر  
 فدون ذلك شيئا بمعنى قبل وانصاري شيئا برفع الحاضر وتنويه للتقليل  
 والتقدير فضلا قبل ذلك شيئا يبين وما تضمنته الحديث الخامس من قوله  
 صل في منزلك يكن ان يستنبط منه ان الصلوة في المنزل باجتماع اهل  
 مزب الاقبال افضل من الصلوة في المسجد اذ المبيت فيه ذلك كما ان كان  
 الصلوة عز اول الوقت لاجل ذلك فغفر فقد روي محمد بن يزيد قال  
 ابا عبد الله عن وقت المغرب فقال اذا كان ارفع بك فامكن للذي صلوا  
 وكن في حواصيك فلان قوتها الى بيع الليل والنظ ان اشتباك الفجر  
 في الحديث السابع كناية عن ذهاب لحرمة المغرب كما ان الظن بغيره الكو  
 في الحديث الحادي عشر كناية عن ذهاب لحرمة المشرقة ومع ذلك الحديث السابع  
 مؤيد لما تضمنته الحديث الثامن والتاسع والحادي عشر من انتهاء وقت المغرب  
 بغيبوبة الشفق المختار وغيره كاهوطا للشيخ في الخلاف لكن الظن ان

في السفر  
 والصلوة  
 كما في الحديث

في السفر  
 والصلوة

انتهاء وقت فضيلتها كما يدل عليه الحديث الثامن عشر فانه ما طلق باستداد  
 الوقت الى ان يبقى الى انتصاف الليل مقدار أربع ركعات كما هو من هذا البيت  
 ابن الجبير وابن ادريس والمتأخرين والمجاري في قوله ما الى انتصاف الليل  
 بخلاف سوي الحديث الذي يتعلق به الجار في قوله من غروب الشمس  
 التقدير بعد الى انتصاف الليل وما يؤيد ما دل عليه هذا الحديث عارضا  
 د اودين فذكر عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال اذا غابت الشمس  
 فقد دخل وقت المغرب حتى يصلي مقدار ما يصلي المصلي تلك ركعات فاذا مضى  
 ذلك فقد دخل وقت المغرب العشاء الاخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار  
 ما يصلي أربع ركعات فاذا بقى مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب بقى وقت  
 العشاء الاخرة الى انتصاف الليل واما استلال بعض الاصحاب على استدا  
 وقت المختار الى ان يبقى للانتصاف مقدار العشاء بالحديث السابع عشر فربما  
 ترى اذ لا يلزم من كون ما بين الروا الى نصف الليل طرفا لاربع صلوات  
 احديها المغرب استدا وقته الى ذلك الحد وهذا ظ وما تضمنته الحديث الثامن  
 عشر والثالث عشر من ان اول وقت العشاء ذهاب الشفق مما يستدل به  
 للشيخين وابن ابي عمير واصله رحيب ذهبوا الى ذلك وقد جعل كثير من اصحابنا  
 ذلك على وقت الغنيلة جمع بينهما ومن الاخبار المتكثرة كالحديث الاول  
 والثامن عشر والثاني والعشرين والثالث والعشرين وبعض الاحاديث



الثالثة في الفصل السابق في الفصل السابق وهو غير بعيد وقد تضمن الحديث  
 الثاني عشر ان اخر وقت العشاء نصف الليل وفيه قال المرتضى وابن الجوزي  
 سلموا كذا الاحكام ويدل عليه الحديث التاسع عشر والثامن عشر وما  
 رواه ابو بصير عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا اتي اخاف ان  
 اشق على امي لاخرت العتمة الى ثلث الليل وانت في رخصة الى نصف الليل  
 وهو غسق الليل وذهب الفقيهان في بعض كتبهما الى ان اخر وقت العشاء ثلث  
 الليل وبعض الروايات صحيحة في ذلك لكنها غير دقيقة استدلوا رواية ابن  
 خليفه عن الصادق قال اول وقت العشاء حين يغيب الشفق الى ثلث الليل  
 ورواية زرارة عن الباقر ان اخر وقت العشاء ثلث الليل جعل ان كان  
 الروايات على انتهاء وقت العتمة كما قاله جماعة من اصحابنا باسرها  
 جماعة من الاخبار وما تضمنته الحديث الثالث عشر والثالث والعشرون في  
 ان الشفق هو الحرة لا علم فيه منها الا من اصحابنا والمتقول عن ابي حنيفة  
 انه البياض ولا عبرة به وقد دل الحديث التاسع عشر على ان التاميم  
 الثاني يتعد وقت غروب الشمس الى ان يبقى للشمس اربع ركعات ووقت عشاؤه الى  
 طلوع الفجر كما هو محتار المحققين جماعة ودل ايضاً على اختصاص العشاء من اخر  
 الوقت بقدر ايامها وعلى انه يجب على من فاته الغزب والعشاء في ليلة الميا  
 الى قضاءها قبل طلوع الشمس وعلى وجوب تقديم صاحب الوقت على الغائب

صلاة الغزب  
 في وقتها  
 انما هي

وقوله هو في الحديث الثاني والعشرون خطاً به الجاء المعجمة والطاء المفتحة  
 المراد به ان هذه بلغة منسوبة الى ابي الخطاب وهو رجل يلعن على لسان الله  
 كما تضمنه رواية النعم بن مسلم وروى عمارنا باطلي عنه انه قال انما امر  
 ابا الخطاب ان يصلي المغرب من زات الحرة فجعل هو الحرة من قبل المغرب  
 عن الرضا ان ابا الخطاب قد كان اضد عامة اهل الكوفة وكانوا لا يصليون  
 المغرب حتى يغيب الشفق واما ذلك لما رواه صاحبنا في **الفصل الخامس**  
 وقت صلوة الصبح سبعة احاديث **الاول** من الصحاح ابن سنان عن ابي عبد الله  
 قال لكل صلوة وقتان واول الوقتين افضلهما ووقت الفجر حين ينشق الفجر  
 الى ان يجبل الصبح انشاء ولا ينبغي تاخير ذلك بعد ولكنه وقت من شغل او  
 او سمي اتمام ووقت المغرب حين تحب الشمس الى ان تشبك الجرم وليس لاحد  
 ان يجعل اخر الوقتين وقتا من هذا وعلة **الثاني** زرارة عن ابي جعفر  
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي الصبح وهي الفجر اذا عترض الفجر باضاحنا  
**الثاني** علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عن الرجل لا يصلي الفداة حتى  
 يسد وتظهر الحرة ولم يركع ركعتي الفجر ايركعها او يؤخرهما قال يؤخرهما **الثاني**  
 ابو بصير ليث المرادي قال سألت ابا عبد الله ع فقلت متى يحرم الطعام على  
 الصائم وتحل الصلوة صلوة الفجر فقال لي اذا عترض الفجر فكان كان كالتسطة  
 البضا فم يحرم الطعام على الصائم ويجعل الصلوة صلوة الفجر قلت او



في وقت الاذ يطلع شعاع الشمس في الهيئات اين تذهب تلك الشمس الى صلاة  
**القاسم** من لها ان الحلي عن ابي عبد الله ع قال وقت الفجر حين ينشق الفجر  
 سا ق الحدي الاول الى قوله ع اذ نام ولم يكر او سمى **التا** وعلى بن عبيدة  
 ابي عبد الله ع قال الصبح هو الذي اذا رايت معقضا كانه بياض من **التي**  
 من **التي** عبيد بن رارة عن ابي عبد الله ع قال لا تقرب الصلوة من اذ  
 الصلوة لا تقرب صلوته الفجر حتى تغيب الشمس ولا صلوته الليل حتى يطغى الفجر  
 ولا صلوته الفجر حتى تطلع الشمس **اول** فصل الصبح المشاء بالمعنى  
 انتشاره فيها وشمل ضوءها وتجايل الشمس بالكراري تنقذ والوجوب  
 السقوط المستند في قوله ع حتى يغرب بعد الى الصبح المدلول عليه بالعبادة  
 اولى الرجل اي حتى يدخل في وقت الاسفار وهو مشقة اخلاء الفجر  
 القطبية بكمالها فاسكان الباء وتشديد الياء منسوبة الى القطب ثانيا  
 تتخذ بصور وسور على وزن بشري ووضع بالعراف من ارض ما بلوا المراد  
 بياضها نهرها كافي رواية همام بن المنذر عن ابي عبد الله ع وقد سأل عن  
 وقت صلوته الصبح فقال حين يعبر من الفجر فراه كانه هرسوب وقد اجمع  
 اهل الاسلام على ان وقت صلوته الصبح طلوع الفجر انما في المعركة من الليل  
 بالافق المسمى بالصبح الصادق دون الاول المستند الى التسطيل الذي يتوسط  
 بينه وبين الافق طلوع وهو المسمى بالصبح الكاذب ونحن تقدم التحقيق **هذا**

المقام كلاهما اوردوا العلامة قدس الله روحه في المتن وشرحه بالفتح  
 به هذا المجرى غاية الانصاح ثم تعود بعد ذلك الى ما نحن بصدده وهذا  
 البحث وان لم يكن من وظيفة الفقيه من حيث هو فقيه الا انا اقتفينا في  
 ذلك انما العلامة احله الله دار الكرامة قال طاب ثراه اعلم ان ضوء  
 النهار من ضياء الشمس وانما يستغني بها ما كان كذا في نفسه كضياء في جو  
 كالارض والقمر واجزاء الارض المتصلة والمنفصلة وكلما يستغني من جهة  
 الشمس فانه يقع له ظل من ورائه وقد قدرا الله لطيف حكمته دوران الشمس  
 حول الارض فاذا كانت تحتها وقع ظلها فوق الارض على شكل مخروط ويكون  
 المحرارة المستغني بضياء الشمس محيطا يحوط في ذلك المحروط ويستغني نهائيا  
 الظل بظل الهواء المحي لكن ضوء الهواء ضعيف اذ هو مستعار فلا يفيد  
 كثيرا في اجزاء المحروط بل على ان زاد بعد اذ زاد ضعفا فاذ حتى يكون في  
 وسط المحروط تكون في اسفل الظلام فاذا قربت الشمس من الافق الشرقي  
 مال المحروط الظل عن سمت الرأس وقربت الاجزاء المستقيمة من حواشي الظل  
 بضياء الهواء من البصر فيه اذ في قوة في يدك البصر عند قرب الصبح  
 وعلى هذا على ان زادت الشمس قربا من الافق زاد ضوء نهائيات الظل  
 قربا من البصر الى ان تطلع الشمس **اول** ما يظهر الضوء عند قرب الصبح **ظاهر**  
 مستندا مستطيل كالمهرود ويستغني الصبح الكاذب الاول ويشبه بذي الشان



لدقته واستطاعته وبسبب الأول سبعة على الثاني والثالث يكون الاثر <sup>مظلم</sup>  
 اي لو كان يصدق انه نور الشمس كان اثير ما يلي الشمس دون ما بعده منه  
 ويكون ضعيفا دقيقا وبسبب وجه الارض على تلك المسافة بظل الارض ثم يزداد  
 هذا الضوء الى ان ياخذ طولا وعرضا فيسطع في عرض الافق كضوء دائرة  
 وهو الفجر الثاني الصادق لانه صدق عن الصبح ويثبت لك هذا الصبح باجمع  
 بياضا ثم يزداد الضوء الى ان يحترق الافق ثم تطلع الشمس انتهى كلامه على  
 مقامه وقوله طاب ثراه انما يستغنى بها ما كان كذلك في نفسه كقائه في  
 جوهه ناظر الى هذا الذي يجتمع من ان الهواء الصافي من الشوائب لا  
 يتكثف بالضرورة وانما يتكثف به الهواء المختلط بالجزء البخارية و  
 الدخانية اعني كثر البخار التي فيها يحقق الصبح والتفوق وحكمه طاب ثراه  
 بخروطة شكل الارض على ما قام عليه البرهان في محله من الشمس  
 اعظم من الارض وانه متى استضاءت كرة صغيرة من كرة عظيمة كان النور  
 من الصغرى اكثر من بعضها والمظلم اقل منه ويكون ظليها محروطينا و  
 قوله لكن ضوء الهواء ضعيفا فهو مستعار فاك فيلذلك كثير الخ يريد به  
 ان الهواء لما كان تكثفه بالضوء بواسطة من اطلت الاجزاء البخارية القليلة  
 الكثيرة المجرأة لم يكن شديدا الضوء وانما ظل ان زاد بعد ان اراد ان  
 ضعفا فيكون له ان يعدم بالكلية ولذلك لا يرى في اواسط الليل شيء

من الظل

من ذلك الضوء اصلا واما قوله ان اولها يظهر الضوء عند ذيل الصبح  
 يظهر مستقفا مستطيل الى قوله لكن الافق مظلم الخ فهو متحقق بحكمين <sup>الاول</sup>  
 استطالة الصبح الكاذب الثاني كون ما بينه وبين الافق مظلم وهذا ان  
 العلويان بالمشاهدة والتبنيهما هو ان محووط الظل اذا زاد ميله نحو  
 الافق العربي لقرب الشمس من الافق المنحرف اذداد الضوء المحيط به قريبا الى  
 الناظر اول ما يرى منه ما هو اقرب اليه وهو موقع خط خارج من <sup>عمره</sup>  
 على الضلع الذي يلي الشمس من ضلعي المثلث الحاصل من قطع الخيط بصلح ما د  
 بسعده ومركز الارض والشمس وانما كان هذا الموقع اقربا الى الناظر لان هذا  
 العود اقرب للخطوط الخارجة من البصر متجهة الى الضلع المذكور فانه  
 حادثة في كل مثلث يحدث عنه ومن خط شعاعي فيتمى الى ذلك الضلع وهذا  
 الخط وتر قائمه والزاوية الضلعي وترها الضلع الاطول فاول ما يرى  
 ذلك للضلع المواضع التي هي موقع العود المذكور ومواقع الخطوط الشعاعية  
 التي هي اقرب اليه دون البعيدة عنه لزيادة بعده واقربا عن البصر فكل  
 يرى الفجر الكاذب مستطيل والقطعة التي بينه وبين الافق مظلمة ثم اندأ  
 قريبا للشمس استنارت تلك القطعة واعتبر من الضوء وهو الفجر الصادق  
 ثم هذا فلهذا لما انحصر بصدده فنقول قد يستدل بالحديث الاول و  
 الرابع والخامس على ما ذهب اليه الشيخ في الخلاف من ان استعداد وقت



الصبح للختار الى ان يصفى الصبح والمطر المظلم الشمس والشمس ما عليه الكثرة  
 من امتدادها الى طلوعها المختار والحديث المتابع بغيره والحديث الثالث  
 دا عليه باستعانة الامام المركب وان كان قال بالاستعداد المظلم والجمرة  
 قال بان اخر الوقت طلوع الشمس ويؤيده اخبار اخرى غير نفي السند كما  
 روى الاصمعي بن نباته عن ابي الحسنين **ع** انه قال **ل** من ادرك العداة ركعة  
 قبل طلوع الشمس فقد ادرك العداة تامة وكما روى زياره عن ابي جعفر  
 قال لغت العداة ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس فالاولى حل تلك الركعة  
 على انتهاء وقتها فغسلت جميعا بين الاخبار وما علم **الصلوات**  
 في اوقات النوافل الليلية ومقتديها وتأخيرها وما يتبع ذلك اثنان وثلاثون  
 حديثا **الاول من التماس** الفضل عن احدهما ان رسول الله **ص** كان يصلي  
 بعد ما ينصف الليل ثلثة عشر ركعة **ع** عن ابن زياد انه سمع ابا عبد الله **ع**  
 يقول ان في الليل ساعة لا يوافيها عبد مسلم يصلي ويدعو الله فيها الا  
 استجاب له في كل ليلة قلت فاصلى الله قاية ساعة من الليل **ع**  
 هي اذ اصبح نصف الليل الى الثلث الباقي **ع** سئل بن جابر قال قلت لابي  
 عبد الله **ع** او تر بعد ما يطلع الفجر قال **لا** **الاب** اسئلك عن سعة الاشهر  
 قال سمعت ابا الحسن الوضاع عن ساعات الوقت فقال احبها الى الفجر **ع**  
 وما لته عن فضل ساعات الليل قال الثلث الباقي وما لته عن الوتر **ع**

فجر الصبح **ع** نعم فذكر ان ابي رباحا او تر بعد ما انقضى الصبح **ع** **ع** سليمان بن  
 خالد قال قال لي ابو عبد الله **ع** ربما تمت وقد طلع الفجر فاصلى صلاة الليل  
 والوتر والركعتين قبل الفجر ثم اصلى الفجر قلت امعل ما اذا قال نعم ولا  
 يكون منك عادة **ع** **ع** عن ابن زياد عن ابي عبد الله **ع** قال سالت عن صلوة  
 الليل والوتر بعد طلوع الفجر فقال صلها بعد الفجر حتى يكون في وقت يصلي  
 العداة في اخواتها ولا تعد ذلك في كل ليلة وقال او تر ايضا بعد ذلك  
 منها **ع** ابراهيم بن عوف قال سالت ابا عبد الله **ع** عن ركعتي الفجر حتى اصلحها  
 فقال قبل الفجر ومعه وبعد **ع** **ع** احمد بن محمد قال سالت الرضا **ع**  
 ركعتي الفجر قال اخشوا بها صلوة الليل **ع** محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر  
 يقول صلى ركعتي الفجر قبل الفجر وبعد **ع** **ع** احمد بن عثمان قال  
 قال ابو عبد الله **ع** في ركعتي الفجر يجامع صليتها وعلى ليل فان كنت ولم يطلع  
 اعدتها **ع** **ع** زياره عن ابي جعفر **ع** قال سالت عن ركعتي الفجر قبل الفجر  
 او بعد الفجر فقال قبل الفجر انما من صلوة الليل ثلثة عشر ركعة صلوة الليل  
 اثنان وثلاثون وكان عليه من شهر رمضان اكننت قطوع اذا دخل عليك  
 وقتا للريضة فابدا بالريضة **ع** **ع** علي بن يقطين قال سالت ابا جعفر  
 عن الرجل لا يصلي العداة حتى يبرز ويظهر الجمرة ولم يركع ركعتي الفجر **ع**  
 او يخرها قال لا يخرها **ع** **ع** **ع** الثالث الرازي قال سالت ابا عبد الله **ع** عن



في الصيف في الليالي القصار صلاة الليل في أول الليل قال نعم نعم ما رأت  
 ونعم ما صنعت قال وسأله عن الرجل يحاذي الحنيفة في السفر وفي البر  
 فيعمل صلاة الليل والوتر في أول الليل قال نعم **الله** لم يزل عن أبي عبد الله  
 قال انضمت أن لا تقوم في آخر الليل وكان له علة أو صابك به فصل  
 وأوتر من أول الليل في السفر **عنه** ما بن ثعلبة قال خرجت مع أبي عبد الله  
 فيا بن مكة والمدينة فكان يقول أما انتم فتبايت فخرن وأما أنا فتخرج  
 فكان يصلي صلاة الليل أول الليل **عنه** وهو بن وهب عن أبي عبد الله  
 قال قلت له ان رجلا من أولئك من صلحتم فكانا إلى ما يلي من النوم  
 أي أريد القيام لصلاة الليل بالليل فيجلى النوم حتى أصبح فربما قضيت  
 صلواتي الشهر المتتابع والشهرين أصبر على ثقله قال مرة عين له والله  
 ولم يرض في الصلاة في أول الليل وقال القضا بالتمام فصل قلت فإن  
 شأنا انكارنا ريت تحت الخمر ما هذه وتحرس على الصلاة فيجلى النوم  
 حتى ربما قضيت وربما صنعت من قضا له وهي تقوى عليه أول الليل  
 هل في أول الليل في الصلاة إذا وضع بين الغصاة **عنه** وهو بن مسلم عن  
 قال قلت لرجل من أمره القيام بالليل يعني عليه الليلة والليالتان والثلاث  
 لا يقوم فيحسب أحب اليك أم يحسب الوتر أول الليل قال لا بل يقضي فإن كان  
 ثلثين ليلة **عنه** وهو بن وهب قال سمعت أبا عبد الله يقول وذكر

صلاة النبي قال كان يأتي بطه ودفتر عند راسه ويضع سواكه عند  
 ثم ينام ماشاء الله فإذا استيقظ جلس ثم قلبه في السجدة ثم تلا الأيات  
 من عمران أن في خلق السموات والأرض ثم يسبح ويظهر ثم يقوم إلى  
 فيركع أربع ركعات على قدر قرائته ركوعه وسجوده على قدر ركوعه يركع حتى  
 يقال حق يرفع راسه ويسجد حتى يقال حق يرفع راسه ثم يعود إلى فراشه  
 ماشاء الله ثم يستيقظ فيحسب فيتلو الأيات من عمران ويقلبه في  
 السجدة ثم يسبح ويظهر فيقوم إلى المسجد فصلى أربع ركعات كما ركع قبل  
 ذلك ثم يعود إلى فراشه فينام ماشاء الله ثم يستيقظ فيحسب فيتلو الأيات  
 من عمران ويقلبه في السجدة ثم يسبح ويظهر فيقوم إلى المسجد فيصلي  
 فيصلي الركعتين ثم يخرج إلى الصلاة **عنه** من ردة قال قلت  
 جعفر عن الركعتان اللتان قبل الغداة أين وضعهما فقال قبل طلوع الفجر  
 فإذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداة **عنه** وهو بن وهب قال سمعت أبا  
 عبد الله يقول أما يرضى أحدكم أن يقوم قبل الصبح فيوتر ويصلي ركعتي  
 الفجر ويكتب له بصلاة الليل **عنه** لم يزل عن أبي عبد الله قال إن  
 رسول الله كان إذا صلى العشاء الأخيرة أمر بوضوءه وسواكه فوضع  
 عند راسه محررا فبرق ماشاء الله ثم يقوم فيسجد ويتوضأ ويصلي  
 أربع ركعات ثم يقرأ ثم يقوم فيسجد ويتوضأ ويصلي أربع ركعات



ثم يرد حتى اذا كان في وجه الصبح قام فاوتر ثم صلى الركعتين ثم قال فقد  
كان لكم في رسول الله اسوة حسنة قلت متى كان يقوم قال بعد ثلث الليل  
**ابن عثيمين** رحمه الله قال سمعت ابا عبد الله يقول ان العبد يقطع ثلث  
مات من الليل فان لم يقسم امامه الشيطان فبالله اذنيده قال وياكته عنه  
قول الله عز وجل كانوا اقليل من الليل يا يعقوبون قال كانوا اقل الليل الى ثلث  
لا يقربون فيها **القول** ما يستفاد من الحديث الاول من ان صلوة الليل  
بعد انتصافه من الاخلو فيه بين عليا ورضا ان الله عليهم وقرة كروا  
انها اكل اقرب من الفجر كما نتا افضل ورتبا يستدل على ذلك برواية مران عن  
ابي عبد الله ع قال قلت لعمري اهل صلوة الليل فقال صلها اخر الليل  
وفي ذلك اجماع المذموم فزع خفاء واقام في الحديث الثالث عشر والاربع  
والخامس عشر من التقديم على الانتصاف فانها هي التي لا يتم التمكن منها  
بعده كما سقطت به تلك الاحاديث وما تقدمته الحديث الثاني من ان  
الاستجابة اذا مضى نصف الليل الى الثلث الباقية بالية الموحدة والقائ  
يراد بها ما بين النصف الاول والثلث الاخير اعني التسعة الرابع **نقص**  
صححة اخري لهذا الراوي اعني عمر بن يزيد عن ابي عبد الله ع هكذا قلت له  
اسلم الله فاني ساعته هي من الليل قال اذا مضى نصف الليل في التسعة  
الاول من النصف الثاني وما في رواية عبد الشاوي عنه ع قال قلت

هي قال ما بين نصف الليل الى الثلث الباقية وما تقدمته الحديث الثاني من  
فيه ع عن صلوة الوتر بعد الفجر لعل المراد به الفجر عن اتحاد ذلك العادة  
وفعله من دون عذرو المراد بالفجر الثاني كما يستفاد من الحديث الرابع  
ويؤيده رواية زائدة ان رجلا سأل امير المؤمنين ع عن الوتر اولا الليل  
فلم يجبه قل كان بين الصبحين خرج امير المؤمنين ع الى المسجد فنادي ابن  
السائل عن الوتر ثلث مرات نعم ساعة الوتر هذه ثم قام فاوتر وحكمه  
بان افضل لتساعات الليل الثلث الاخير لا ياتي في ما تقدم من انها الثلث  
الرابع لاحتمال ان يكون الثلث الاخير افضل الاوقات لصلوة الليل وكون  
التسعة الرابع افضل في نفسه من سائر اجزاء الليل وقوله ع ان ابي جابر او  
بعدهما الفجر الصبح المراد به الصبح الثاني وهو محمول على ما اذا كان هناك  
عند وقوله ع في الحديث الخامس ربما قيل وقد طلع الفجر يريد به الفجر  
الثاني ايضاً والظرف في قوله ع قبل الفجر يعني للركعتين من قبل ولقد امر  
على اللشم ببيتني واحالهما وقوله ع ولا يكون منك عادة ربما اشعر بان  
ذلك في حال العذبة كما في الحديث السادس والمراد بالفجر فيما تقدمته  
الحديث السابع والتاسع من صلوة ركعتي الفجر قبله وبعده وعند الفجر  
الاول كما يدل عليه قوله ع في الحديث الثامن احضروا لصلوة الليل اذ  
المراد صلواتها في وقتها والحديث الحادي عشر والتاسع عشر صحيحان في



ان وقتها قبل الفجر الاول واحسن ابلحاء الميلة والثمن المصحة على سبعة  
 الامر بالمجاعة من حق القطن في الشئ جعله فيه والتون في قوله ع في  
 الحديث العاشر وعلى ليل للتكرار في تصليتها وقد عرفت على ليل كثير  
 قوله ع في الحديث الحادي عشر ان يقاتل بالبناء للفعول اي ان يزد  
 ان يستدل للقياس ويجوز قراءة بالبناء للقاع على اي تريد ان تستدل  
 انت بالقياس ولعله ع لما علم ان قراءة كثيرا ما يثبت مع الخالفين  
 يجوز ع في امثال هذه المسائل اراد ان يجله طريق النامم حيث  
 انهم قالون بالقياس وان عرضه ع نفيه زارة على اتحاد حكم السنين  
 وتتم مسائل لم يكن يعرفها بمسئلة هو عالم بها ومثل ذلك قد يسمى مقام  
 وليس مقصوده ع القياس المصطلح وهذا الحديث نص في ان من عليه  
 من شهر رمضان لا يشرع له صوم النافلة وستسمع الكلام فيه في كتاب  
 الصوم ان شاء الله تعالى والجار والمجور الاول في قوله ع لو كان هلك  
 شهر رمضان خبر كان والثاني اسمها ولا تصح اليها اشتهر من ان الجار  
 الجور لا يقع مبتداء ولا قان مقام المبتدا فان الحق جواز في من التبعية  
 الامر الى ما قاله بعض المحققين في قوله تعالى ومن الناس من يقول استأ  
 بالله وباليوم الآخر ان من الناس من مبتداء ومن يقول خبره وان ابيت  
 ذلك هنا وفرت بين ما نحن فيه وبين الآية الكريمة فاجعله صفة

منه على ما  
 روي في الخبر  
 صوم النافلة

اي يفي من شهر رمضان وقد دل الحديث السادس عشر والسابع عشر على  
 ان قضاء صلاة الليل والوتر افضل من تقديمها وما تضمنه الحديث الثامن  
 عشر ان النبي كان ياتي بصلاة الليل موزعة على اوقات الثلاثة استخيه  
 ابن الجنيدي لا بأس به وهو يدل ايضا على استحباب تعجيلها في المسجد وتخيرها  
 بالخلاء والمجهر فخطيته والمراد بالايات من ايام ان الايات التحصيل قوله جل  
 وعز انك لا تظلف للمعاد كما تضمنه بعض الروايات المعبره وبيتن يعني  
 يستاك والوضوء بالفتح ما يتوضاء به كالظهور والصور والمراد بوجه  
 الصبح اما في طلوعه وفي اذنه الصبح الثاني او ابتداء ظهوره وفي اذنه  
 الصبح الاول والمستتر في ثم قال يعود الى الاحكام ع لا الى النبي كما قد يظن  
 ولو استغنى عن هذه من الحديث استجاب جميع تلك الافعال للامنة حتى تو  
 التوسمين لم يكن بعيدا وقما يرد اليه تلاوة الامام عاية التاسي بعد  
 بيان تلك الافعال وما تضمنه الحديث الثاني والعشرون من قول الشيطان  
 في اذني من لم يقيم لصلاة الليل لعله كناية عن غاية تمكنه منه وتسلطه  
 عليه واستنزائه به وفي رواية اخرى لمحمد بن مسلم عن الصادق ع انه قال  
 بعدة كقول الشيطان في اذن من لم يقيم لصلاة الليل او لا يرى احدكم الله  
 اذا قام ولم يكن ذلك منه قام وهو مخترع تشكيك كسله **الفصل السابع**  
 في اوقات القضاء والتفعل في وقت العرضه اربعة عشر حديثا **الاول**

في اوقات  
 القضاء



زياره عزاي جعفر حين فاته صلوات فاقبضها اذا ذكرها في اي ساعة ذكرها  
 من الليل او نهار فاذا دخل وقت ولما يتم ما قد فاته فليصن بالمستحب ان يذهب  
 وقت هذا الصلوة التي قد حضرت وهذه الحق بوقتها فليصلها فاذا اقتضاها  
 فليصل كما قد فاته ما قد سني ولا يتطوع بركعتين حتى يقضى الفريضة كلها **الحكم**  
 صفوان عن ابي الحسن ع في ما سني الظهر حتى غربت الشمس قال كان ابو جعفر اذا  
 اوى يقول اذا امكنه ان يصلها قبل ان تغرب الشمس المغرب بدأ بها والاصلي المغرب  
 ثم صلاتها **الحكم** بردين بمعونة العلي عن ابي جعفر ع قال افضل قضاء  
 صلوة الليل في الساعة التي فاته اصل الليل وليس بأس ان يقضيها بالنهار  
 وقبل ان تغرب الشمس **الكتاب** عيدا قد مر بان عزاي عيدا لله ع قال سمعت  
 ان رسول الله ص قد غلبته عيناه فلم يقف طاق اذا حرك الشمس ثم استيقظ  
 ركعتين ثم صلى التبع **الحكم** زياره عزاي جعفر ع قال قال رسول الله ص اذا دخل  
 وقت صلوة مكتوبة فلا صلوة تاخلة حتى تبدأ بالمكتوبة قال فقلت لكونه  
 فاسبرق الحكم من هيبته واصحابه فقبلوا ذلك من قبل كان في القابل اتيها  
 جعفر ع فحدثني ان رسول الله ص عرس في بعض اسفاره وقال من يكروا فقال  
 انما فام بلول فواو حتى طاعت الشمس فقال يا بلول لما ارك ذلك فقال يا رسول  
 الله اخذ بنفسه ما اخذ بانفاكم فقال رسول الله ص قوما اختاروا عزى مكة  
 الذي اصابكم فيه الغضلة وقال يا بلول اذن فادع صلى رسول الله ص

هذا وصيه عليه  
 على يوم التبع من سنة  
 وجر اذا فاته من الصلوة

هذا الحديث على  
 رسول الله ص

الحجة ثم قام صلى بهم التبع ثم قال من سني شيئا من الصلوة فليصلها اذا ذكرها  
 فان الله عز وجل يقول اقم الصلوة لذكرى قال **الحكم** زياره فحدثني الحكم  
 واصحابه فقال لغضت حينئذ الاول فقدمت على ابي جعفر فاخبرته بما قال  
 القوم فقال يا زياره لا تخبرهم انه قال فاستا ارحمان جميعا وان ذلك فافشا  
 من رسول الله ص **الكتاب** زياره عزاي جعفر ع قال اذا نسيت صلوة  
 او صلتيها بغير وضوء وكان عليك قضاء صلوات فابدأ بها ونحن فاذن  
 واقم ثم صل ما بعدها باقامة اقامة لكل صلوة قال **الحكم** وقال ابو جعفر ع  
 ان كنت قد صلتي الظهر وقد فاتك الغداة فذكرتها فصل اي ساعة ذكرتها  
 ولو بعد العصر وصليتها ذكرت صلوة فاستلصلتها وقال ان شئت الظهر  
 حتى صلتي العصر فذكرتها وانت في الصلوة او بعد فراغ منها فانوها الا ان  
 ثم صل العصر فانما هي اربع مكان اربع وان ذكرت انك لم تصل الاولى وانت  
 في صلوة العصر فقد صلتيها ركعتين فصل الركعتين الباقيتين وفي فصل  
 العصر وان كنت ذكرت انك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب لم تحف  
 فورا فصل العصر ثم صل المغرب وان كنت قد صلتي المغرب فقم فصل العصر  
 وان كنت قد صلتي من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم سلم  
 ثم صل المغرب وان كنت قد صلتي العشاء الاخرة ونسيت المغرب فقم فصل  
 المغرب وان كنت ذكرت انك لم تصل العشاء الاخرة وان كنت ركعتين ان

الحكم



في الثالثة فانها المغرب ثم ثم فصل العشاء الاخرة واقلت قلت  
 العشاء الاخرة حتى صليت المغرب فصل العشاء الاخرة وان كنت ذكرت اوقات  
 في ركعة او في الثانية من العداة فافزها العشاء ثم ثم فصل العداة وانه  
 واقم وان كانت المغرب والعشاء قد فاتا جميعا فابدأ بهما قبل ان تقبل  
 العداة ابدأ بالمغرب ثم بالعشاء وان حشيت ان تقولا العداة ان بدأت  
 بهما فابدأ بالمغرب ثم بالعشاء ثم صل العشاء وان حشيت ان تقولا العداة  
 ان بدأت بالمغرب فصل العداة ثم صل المغرب والعشاء ابدأ بالقصر الا  
 جميعا قضاء ايها ذكرت ذلك فصلها الا بعد شعاع الشمس لقلت لم ذلك  
 قال لانك لست تخاف غوته **الباب** سرارة قال قلت لابي جعفر عن اصلي ما  
 وعلى فريضة او في وقت فريضة قال لا انه لا يصلي نافلة في وقت فريضة  
 ارايت لو كان عليك من شهر رمضان كان لك ان تطوع حتى تقضيه قال  
 قلت لا قال فكذلك الصلوة قال فقائيني وما كان بقائيني **باب** عن ابن  
 انه سأل ابا عبد الله عن الرواية التي يروونها انه لا ينبغي ان يتطوع في  
 وقت فريضة ما حدث هذا الوقت قال اذا اخذ المقيم في الإقامة فقال له  
 الناس يجتهدون في الإقامة قال المقيم الذي يقضي معه **باب** من **باب**  
 سرارة عن ابي جعفر عن قال اذا فاتك صلوة فذكرتها في وقت اخر فأتاك  
 تعلم انك اذا صليت الذي قد فاتك كنت من الاخر في وقت فابدأ بالتي

فاتك فان الله عز وجل يقول اقم الصلوة لذكري وان كنت تعلم انك اذا  
 صليت التي فاتك فاتك التي بعدها فابدأ بالتي انت في وقت **باب** عن ابي محمد  
 بن مسلم قال قلت لابي عبد الله ع اذا دخل وقت الفريضة اشغل او ابدأ  
 لفريضة فقال ان الفضل ان تبدأ بالفريضة وانما اخرت الظهر ذراعاً  
 كما صلوة الا وابدأ **باب** عن ابي عبد الله ع قال سألت عن رجل اتم  
 قوما في العصر فذكر وهو يصل انه لم يكن صلى الا في قال فليجعلها الا  
 التي فاتته ويستأنف بعد صلوة العصر وقد قضى القوم صلواتهم **باب**  
 الحسين بن ابي الخطاب عن ابي عبد الله ع قال اقصر صلوة النهار في ساعة  
 شئت من الليل او نهار **باب** من **باب** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال  
 ان علي بن الحسين ع كان اذا فاتته شيء من الليل قضاء بالنهار وان فاتته شيء  
 من اليوم قضاء من الغدا في الجمعة او في الشهر وكان اذا اجتمعت عليه  
 الاشياء قضاها في شعبان حتى يكمل له عمل السنة كلها عامة **باب** ساعة  
 قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل ياتي المسجد وقد صلى اهله ايدي به  
 لمكتوبة او يتطوع فقال ان كان في وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل  
 الفريضة وان خاف فوت الوقت من اجل ما سعى من الوقت فليبدأ بالفريضة  
 وهو حق الله ثم ليتطوع بما شاء **باب** قد يستفاد من الحديث انه  
 عدم كراهة قضاء الصلوة في المواقف المذكورة كطول الشمس وعزها

باب ما لا يفتي في  
 جواز التطوع في  
 وقت الفريضة



وقيل ما كان يعر به قوله على أي ساعة ذكرها من الليل أو نهار ولا يخفى أن  
 لقائل أن يقول أنه إنما يدل على عدم التحريم إما على عدم الكراهة فلا خلاف  
 أن يكون الصلوة في تلك الأوقات من قبيل الصلوة في تمام وسوم النافلة  
 في التفرقة فتفاد من ظاهر أبيه للمصابقة في القضاء وعدم التوسعة  
 فيه وعدم جواز النافلة لمن عليه فريضته كما يدل عليه الحديث السابق والفرق  
 بالمصابقة هو مذهب أكثر متقدمي هذا الشأن حتى أن المرتضى يمنع في بعض  
 مسائله من أن ينفل عما يسأل الزم من غير أن يرد على ما يحفظ للصحة ومن  
 تعيق من يرد على قلنا الضرورة ومن الاشتغال بجميع المباحات والمندوبات  
 والواجبات الموصلة قبل القضاء وربما يستدل لهم بأن الأمر بالشيء يستلزم  
 عدم الأمر بغيره وقد قيل الأمر بالقضاء بوقت الذكر كما ورد بطريق معتبرة  
 من قوله صلى الله عليه وآله إذا ذكرها وقد دفع في تفسير قوله جل وعز أنه أقدم  
 الصلوة للذكر أي لا يكون صلواتها هو الاستفادة من الأحاديث المعتبرة كما  
 الحديث الخامس والتاسع وقيل لا ضرورة وبإرواء عبد الله بن سنان عن الصادق  
 ع في زمانه نوافل لا يدرككم هو من كثرة قال يوصل حتى لا يدرككم صلى الله عليه وآله  
 قلت لا يتبدل القضاء من شغله قال إن كان شغله في طلب عيشة لا يجنبها الله  
 لأخ مؤمن فلا شيء عليه وإن كان شغله للدنيا وشاغلا بها عن الصلوة  
 القضاء ولا يلقى الله مستحقا شيئا وما مضى في السنة وهذه الرواية وإن وردت

عدم جواز النافلة  
 في غير وقتها

ولا يلزمنا المصابقة  
 في فعل القضاء وإن  
 هو فيها الأكثر

23

للشافعية

في رواية  
 في وقتها  
 في فعل القضاء  
 في وقتها

لنوافل إلا أنها تدل على حكم الغرضين بطريق الأولوية وهو المقصود وإن كان  
 المتأخرين إلى التوسعة في القضاء للأصل ولعدم الخرج وإطلاق إقرار الصلوة  
 لدلون الشتر والأخبار المتألفة على التوسعة كما حديث التاسع عشر من الفصل  
 الرابع والثلاثين من الفصل الثامن والأخبار المتألفة على جواز التثنية  
 لمن عليه فريضة وحملوا الأحاديث المشعة بالمصابقة على الاستحباب جعلا  
 بين الأخبار وكيف كان فلا ريب أن المارعة إلى القضاء والبادرة إلى  
 تفريع الفريضة هو جادة الاحتياط للذين والله الموفق والعين وقد تـ  
 الحديث الثاني على تقديم الفريضة المحددة على الخاصة كما قاله بعض المتأخرين  
 والحديث الثالث على فضيلة قضاء صلوة الليل في مثل الوقت الذي فاتت  
 فيه وقد دل الحديث الرابع والخامس على جواز قضاء النافلة لمن عليه  
 وربما يظن بطريق الضعف إليها التوسعة ما يرويه القندج في العروة لكن  
 قال شيخنا في الذكرى أنه لم يطلع على مراد هذا من هذه الجهة وهو يعطي  
 تجوز الأصحاب بصدور ذلك وإنشائه عن المعصوم والنظر فيه مجال واسع  
 وقد دل الحديث الخامس على أحد أوجه شيخنا في الذكرى منها احتجاب  
 أن يكون للقوم حافظ إذا كانوا أصابا لم يهجموا عليها منه ومنها  
 الدرجة لهذه الأمانة والعناية بشأنهم لئلا يعجزوا عنهم لو وقع منه النور  
 من الصلوة ومنها احتجاب الاشتغال بما كان الذي حصلت فيه الغفلة



عن العبادة ومنها استجابة الأذان للقاتلة ومنها استجابة قضاء الغلظة  
ومنها جوان فعلها لمن عليه قضاء ومنها مشروعية الجماعة في القضاء ومنها  
وجوب قضاء القاتلة ومنها ان وقت قضاؤها ذكرها ومنها ان المراد بالآية  
الكرمية ذلك دعوتهم بالجماعات وقصد مد الزكاة أي نزل في آخر الليل  
يكثروا بالطنز أي بحريتها واللفظة ما في قوله مما اوردك بإدراكها  
ويحتمل كونها تجميعية أي ما أكثر فادك لكنه لا يجزئ من بعد وعلى المراد  
بالنقص في قوله بل لا اخذ ببعضه الغناء لصوت ويكون انقطاع  
الصوت كناية عن النوم أي ارقك الذي ارقك والظهير في قوله  
شأن من الصلوة المحتمل عوده إلى البقي وهو ظ كلام شجنا في قوله  
ويحتمل عوده إلى الإمام ع بأن يكون مكانه مرة عنه ع وقول الحكم بن  
عتيبة بالعين الجملة المضمومة والتاء الفوقانية والمياء المشاء من  
فتح والباء الموحدة وهو عاي بنعوم نفقت حديثك يريد أنه انما قد  
نقلت أولا أنه اذا دخل وقت صلوة مكتوبة فله صلوة نافلة حتى تبدأ  
بالمكتوبة وهو ثانيا ما نقلته ثانيا من صلوة التيمم كمنى الخبر قبلها  
فبين الإمام ع ان الحديث الاول في غير القضاء وأن المراد اذا دخل وقت  
الإدعاء ولا يخفى ان هذا من الظهور وما شاعها مما خرج بإدراكها  
مستثناء عن ذلك وقد دل الحديث السادس على سقوط الأذان عن فاتها

الغزوات اذا اذن لأوليهين وأما قول بعض علنا باستجابة الأذان لكل  
بلدة منها اظهر له بدليل تركنا نفس اليد وسجى الكلام فيه فيجب للأذان  
انقضاء الله تعالى والمراد بقوله ع ولو بعد العصر بعدها إلى عز وجل الشس هو  
من الأوقات التي يكره الصلوة فيها كما رآه معوية بن عمار عن أبي عبد الله ع  
صلوة بعد العصر حتى المغرب فيستغاد منه ان قضاء الغزاة يستثنى من ذلك  
الحكم وقوله ع وان شئت الظهر حتى صليت العصر المحتمل يستغاد منه العذر  
بالنية لم يذكر السابقة وهو في أثناء اللاحقة وهو ما لا خلاف فيه بين  
الأصحاب والحديث كما دي عر دل عليه وقوله ع او بعد فراغك منها  
في صحة قضاء السابقة بعد الفراغ من اللاحقة صحه الشيخ في الخلاف  
على ما قارب الفراغ ولو قبل التسليم وهو كما ترى والقائلون بالخصا من الظهور  
من اول الوقت بعد ادائها فاضلوا بانهم اذا ذكر بعد الفراغ من العصر فان  
كان قد صلوا في الوقت انقضت بالظهر اعادها بعد ان يصل الظهر وان  
صلوا في الوقت المشترك او دخل وقتها اجزأتها إلى بالظهر وأما القائلون  
بعدم الإختصاص كما بن بابويه واتباعه فلا يوجبون إعادة العصر  
على اطلاق هذا الحديث وغيره وقوله ع ثم قم فصل الغداة واذن واقم  
يعني تأكل الأذان والإقامة في صلوة الصبح ويستغاد من اطلاق الامر  
بالأذان والإقامة هنا عدم الإختصاص بهما لو وقع قبل الصبح وأما ما يترقا

بعض الظاهر  
بأنه لا خلاف  
في أن الأذان  
يكون بعد الصلوة



الى العشاء كما ركعت وما في حكمها وقوله في اخر الحديث انهما ذكرتا في وقتها  
الابعد شعاع الشمس يعني ان ركعة الصلوة عند طلوع الشمس قبل قضاء  
الغرض ايضا وستتم الكلام فيه في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى وقوله  
لدارة ولما ذكرنا من سبيل التأخير الى بعد الشعاع فاجابه بما بان  
كل من ذكرك الغرضين لما بان قضاء لم يجز في وقتها فلهذا المباداة  
اليه في ذلك الوقت المذكور ولعل فيه نوع اشعار بتوسعة القضاء وما  
تضمنته الحديث السابع من المقابلة فتقدم الكلام في الفصل السابق وما  
تضمنته من المنع من صلوة النافلة في وقت الفريضة مخصوص بما عدا الرقاة  
كما في الرقاة الشارة والماضيات النوافل في وقت الفريضة فقد منع منه  
الشيخان واجابا عما جعلوها كسائر ما عدا الروايت وكلام الحق في المعبر  
يشعر باتفاق الاصحاب على المنع مما عدا الروايت ويترك عليه روايات غير  
ثقة السند كرواية اديم بن الحرفه سمعت ابا عبد الله يقول لا يصح في الرقاة  
اذا دخل وقت فريضة ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر فاذا دخلت  
الفريضة فلا تقطع ودعا حملت امثال هذه الروايات على ان لا يفضل  
بعد دخول الفريضة المباداة اليها وترك النافلة كما تضمنته الحديث الثامن  
او على ان المراد بدخول الوقت شروع المقيم في الإقامة كما تضمنته الحديث  
الثامن والمتوقف في ذلك يخرج وقد دل الحديث الثامن على ترتيبه

الغاية

الغاية على الحاضرة كما يقول اصحاب المصانفة وعلى تقدير الالية الكريمة  
بما خروها به وقوله في الحديث الرابع عشر ان كان في وقت حسن اتيت  
يعطي باطلا قد جاز مطلق النافلة في وقت الفريضة اللهم الا ان يحل  
التمتع على الرقاة ويكون في قول السائل وفي صلي اهل هذه نفع احياء  
الذي لك فان قد تقرب المأخوذ من الحال كما قيل والله اعلم **الفصل الثاني**  
في بناء متفرقة ما يتعلق بالوقت فلهذا عشر حديثا **الاول** من **الشيخ** معوية  
بن وهيب عن ابي عبد الله قال كان المؤمن ياتي النبي في صلوة الظهر فيقول  
له رسول الله ص ابردا **الثاني** محمد بن مسلم عن ابيه عن ابي عبد الله قال لا تصل المغرب  
حتى تاتي بها وان ذهبت الليل **الثالث** امان بن تغلب قال صليت خلف  
ابي عبد الله المغرب بالمغرب لفته فقام فصلى المغرب ثم صلى العشاء **الرابع**  
ولم يركع بها ثم صليت خلفه بعدة للبيعة فلما صلى المغرب قام فتمنل  
باربع ركعات ثم قام فصلى العشاء **الخامس** **الشيخ** معوية بن عمار عن ابي عبد الله  
في المستحاضة اذا حاربت ايامها ويات الدم ينشب الكرفف اغسلت  
للعلم والعصر فخر هذه وتقبل هذه والمغرب العشاء غسلت فخر هذه  
وتقبل هذه الحديث وقد مر في غسل الاستحاضة **السادس** محمد بن مسلم عن ابي جعفر  
قال لا يصح على المجازاة في كل ساعة انها ليست بصلوة ركوع وسجوداتها  
يكمل الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها التي فيها الترفع والركوع



والنحو لانها تعرب بن مرفي شيطان وتطلع بن مرفي شيطان **عبد الله**  
 بن سنان عن ابي عبد الله ع قال لا صلوة نصف النهار الا يوم الجمعة **عنه**  
 عن ابي جعفر ع قال اربع صلوات يصليها الرجل في كل ساعة صلوة فاق  
 فتى ذكرتها اذيتها وصلوة وكعبي طواف الفريضة وصلوة الكسوف والصلوة  
 على الميت هذه يصلهن الرجل في الساعات كلها **عنه** يعني بن عمار قال  
 سمعت ابا عبد الله ع يقول جن صلوات لا تترك على كل حال اذ اظلمت  
 بالليل ما اذا اردت ان تحرم وصلوة الكسوف واذا نسيت فصل اذا ذكر  
 والمجاعة **عنه** استعمل بن جابر قال قلت لابي عبد الله ع اني اشتغل قال  
 فاصنع كما اصنع صلوات ركعات اذا كانت الشمس في مثل موضعها صلوة العصر  
 يعني ان تقام النبي الاكبر واعتد بها من ان قال **عنه** صلاة عن ابي جعفر ع  
 قال ما صلى رسول الله ص النبي قط قال قلت الم تقهرني انه كان يصلي في  
 صلاتي النهار اربع ركعات قال بلى انه كان يجعل من الثمان المني **عنه**  
 من **عنه** محمد بن عمار قال قال ابو عبد الله ع صلوة التطوع بنزلة  
 الحديث حتى ما اتي بها قبلت فقدم بها ما شئت واخرها شئت **عنه**  
**القول الثاني** يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله ع قال في امرأة دخل وقت الصلوة  
 وهي طاهرة فاخذت الصلوة حتى جاشت قال ففتحت اذ اطهرت **عنه** عمار التميمي  
 عن ابي عبد الله ع في الرجل يعوق امره ان يصلي النبي ما بين الصلوة الى

طلوع الشمس ان يصلي ركعتين العداة ثم طلعت الشمس فليتم الصلوة وقد  
 جازت صلوة وان طلعت الشمس قبل ان يصلي ركعة فليقطع الصلوة ولا  
 يصلي حتى تطلع الشمس ويذهب عاصها **عنه** قد تضمن الحديث الاول  
 والثاني والرابع بعض المواضع المستثناة من استحباب الصلوة في اول  
 الوقت فالاول تاخير الظهر الى الايام ايامي الى ان يذهب البحر ويبرد الهواء  
 وقيد الشيخ في المبسوط اذا كان التحرش يد في بلد حارة ويكون  
 الصلوة جماعة وفي المسجد ويظهر من كلامه ان التأخير لا يبرأ رخصته  
 فلو تحلوا المشقة وصلوا في اول الوقت كان افضل وعلى هذا لا يكون  
 هذا من المواضع المستثناة وشيخنا في الذكر جعل لنا التأخير مستحباً  
 للعامة لورود الامر به **عنه** ان تكرار الامر به في الخبرين متبادر وهو  
 محتمل والصدوق رحمه الله ضرر الامداد بالتجيل والمسايرة الى الابد  
 فيكون قوله ص ما فيه كان يقول ارحنا يا بادل اي يحل ما فيه واحدة قلوبنا  
 وقرعة عيوننا كما قال **عنه** قرعة عيني في الصلوة الثاني ما تقدمت الحديث الثاني  
 من تاخير المغرب للفقير من عرفات حتى ياتي بها باسكان الميم وهو الشعر الحرام  
 المستحب بالرد لفته بكسر اللام وروي عن الصادق ع انه اتى سبي جبالا نادى  
 جمع فيه بين المغرب والعشاء وهذا المتأخير مما اخذ فيه بين علمائنا  
 لصواب الله عليهم الثالث ما تقدمت الحديث الرابع من تاخير المستحاضة

سواء في حال الحيض  
 الصائمات غافرات  
 الوقت



والغروب يسبق بغسل واحد صلواتين وهذا موضع لم يرد فيهما بالأشياء  
 وغيرها فمنها تأخير كل من الظهري حتى يأتي بها فليتها كما تقدمت بعض الأحكام  
 الفصل الثالث ومنها تأخير العشاء إلى أن يذهب الشفق كما استفاد من الحديث  
 الثاني عشر من الفصل الرابع ومنها تأخير الصلوة لم يقع على الوجه الأول  
 كما استفاد من الحديث الخامس من الفصل الرابع ومنها تأخير العشاء إلى أن  
 الشفق <sup>الحكم</sup> الدافع للأخبار إلى أن يخرجها كما استفاد من صحيحه <sup>الحكم</sup> من  
 الآية في مكروهات الصلوة إنشاء الله تعالى ومنها تأخير المشتغل بقضاء القرآن  
 صاحبة الوقت إلى آخر وقتها كما تقدمت الحديث الأول من الفصل الثاني  
 قد يستدل بانقضاء الحديث الثالث من صلواتهم نافذة المغرب بالمرد  
 على امتداد وقتها بامتداد وقت الغرض إذا قلنا أن تلك الصلوة كانت  
 في أيام الموسم وأن تلك الأجر كانت نافذة المغرب لكن المشهور <sup>المتأخر</sup>  
 رضا أن الله عليهم انتهاء وقتها بزهايا الشفق وقد استدل عليه الحق  
 في الاعتبار بأن عددها بأكبر يقع الاشتغال بالعشاء وقد روي المنع  
 النافذة في وقت الفريضة وما بين صلوة المغرب وذهابها بأكبر وقت  
 فيه تأخير العشاء فكان الإقبال فيه على النافلة حسنا واعتزته شيخنا  
 الذكيري بأن وقت الفريضة قد دخل عنه وعند الأكثر الفراغ من المغرب  
 لأن يقال ذلك وقت يجتنب تأخير العشاء عنه ثم لا بد قبل بامتداد

وقتها بوقت المغرب لكن لأنها تابعة لها وإن كان الأفضل المبادر بها  
 قبل كل شيء سوى التسبيح انتهى وما مال إليه طاب ثراه من امتداد وقتها  
 بوقت المغرب غير بعيد وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة عليه غير أن العلة  
 قدس الله روحه فقل في المنتهى الإجماع على انتهاء وقتها بزهايا بكرة بلعل  
 هذا الإجماع لم يثبت عند شيخنا الشهيد طاب ثراه لاطلاقه على المخالف  
 على تقدير شبهة لا سندوحة عن محل الحديث على اختصاصه بذلك بالمقتضى من  
 عرفات لكن لا يخفى في أن أحد من الأصحاب قال هذا الإختصاص  
 هذا وربما كان في آخر الحديث نوع اشعار بأنه علم يؤذن للعشاء وهو  
 كذلك فإنه يسقط الإذن لها بالزواطة ويصح بينها وبين المغرب إذا كان  
 واحد كما سيجي في بحث الأذان إنشاء الله تعالى وما تقدمت الحديث الخامس  
 من كراهة الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها مشهور بين الأصحاب  
 والصلوة فيه وفي غيره من الأحاديث الواردة في هذا الباب بلغة  
 لكن فيها أكثرهم بالزواطة المتبادرة دون النافلة التي لها سبيلية  
 والاستسقاء ودون الفرائض كالنساء وصلوة الطواف والكموف  
 كما تقدمت الحديث السابع والثامن والعاشرة في المنتهى نقل الإجماع على  
 أن هذا المنتهى لا يتناول الفرائض وأما الزواطة فقد قال الشيخ في النهاية  
 بسقوط الحكم جميعها أداء وقضاء ولم يفرق بين ذات السبب وغيره وهو



قول المييد رحمه الله فانه قال لا يجوز قضاء النوافل ولا ابتداءها وعند  
 طلوع الشمس ولا غروبها ولو زاد بعض المشايخ عند طلوعها او غروبها  
 احرا الصلوة حتى يذهب حمرة الشمس عند طلوعها وصغر قها عند غروبها  
 انتهى كلامه على الله مقامه وهو يعطى تحريم النوافل في دينك الواقية  
 وقال المرتضى رحمه الله في الناصرة يجوز ان يصل في الاوقات التي من  
 الصلوة فيها كل صلوة لها سبب معتقدها وانما لا يجوز ان يبدأ بها بالانوار  
 انتهى وهو ايضا يعطى التحريم والعمل على ما عليه المتأخرون من الكراهة وما  
 تقتضيه هذا الحديث من طلوع الشمس وغروبها بين قرني شيطان ربنا فمن  
 الشيطان يد في رأسه من الشمس في هذين الوقتين لان الذين يعبدون الشمس  
 يسجدون لها في هذين الوقتين فيكونون ساجدين له وقد روي في حجب  
 مرفوع عن الصادق ع ان رجلا قال له ان الشمس تطلع بين قرني شيطان  
 قال نعم ان ابليس اتخذ عريسا بين السماء والارض فاذا طلعت الشمس  
 في ذلك الوقت قال ابليس لشياطينه ان بني آدم يعملون لي ثم الذك  
 يلوح من كلهم الصدوق رحمه الله انه متوقف في كراهة الصلوة في  
 دينك الوقتين فانه بعد ما روي النبي عن ذلك قال روي لمجا عن  
 عن ابليس عن محمد بن جعفر الاسدي رحمه الله انه ورد عليه فيما ورد من جواب  
 عن محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه واما ما سألت عن الصلوة عند

الشمس وعند غروبها فلان كان كما يقول الناس ان الشمس تطلع بين قرني  
 شيطان فما ارغم انفس الشيطان بشي افضل من الصلوة فصلاها وارغم  
 انفس الشيطان بهذه الرواية او ردها الشيخ في التهذيب قيل بامامهم السلام  
 في الصلوة والاولى عدم الخروج عما نطق به الروايات المتكثرة وقال شيخنا  
 الاحبار قد استغفروا من الحديث الشاذ من كراهة الصلوة عند قيام الشمس  
 اي مقاربها لداثرة نصف النهار في غير يوم الجمعة وظاهر كراهة سطران الصلوة  
 كما يدل عليه في بعض لكن المشهور بتخصيصها بالنوافل ابتداء بها و قد روي  
 الحديث في السبع والعاشرا بطريقين على جواز تقديم بعض نوافل النماز عليه  
 مطلقا والمشهور بان المتأخرين اختصا ذلك بيوم الجمعة والشيخ في التهذيب  
 جعل ذلك في غير الجمعة لخصه لمن علم انه ان لم يقدرها اشتغل عنها ولم يتك  
 من قضاها وقد روي محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع في الرجل يشتغل من النوافل  
 من اول النهار فقال نعم اذا علم انه يشتغل فينجحها في صدر النهار كما قال  
 روي التوسعة مطلقا روي الثم بن وليد الغضائفي عن ابي عبد الله ع قال  
 قلت له جعلت قد اذ صلوة النهار صلوة النوافل كما هي قال ست عشرة اعي  
 ساعات النهار شئت ان تصليها صليتها الا انك اذا صليتها في حوائجها فاقبل  
 ويقربها رواية سيف بن عبد الله ع عن الصادق ع والتحديث للحادي عشر  
 صحيح في دلالة اعم منه ومن ذهب عن علي بن ابي حمزة ع وقت النوافل



وقت الفريضة وكيف كان فلا يخرج عما هو المشهور بين الاصحاب وما تضمنته  
 الحديث الثاني عشر من وجوب القضاء على المرأة اذا احضرت الصلوة عن اول  
 الوقت حتى حاضت هو المعروف من مذهب الاصحاب في اشتراط ما مضى قد  
 الصلوة وشراؤها المنقوضة كالعطارة مثله وكما لا يحسن غيره من ال  
 كالحزون ونحوه والحديث الثالث عشر ما استدعا به على لزوم اتمام الصلوة  
 بادراك ركعتي الوقت وهو ما لا خلاف فيه والمراد اداها مع شراؤها  
 كما مر في نظيره والظاهر ان الركعة انما يتحقق برفع الرأس من السجدة الثانية  
 قاله العلامة طاب ثراه في التذكرة واسما ذكره شيخنا في الذكرى لبيان  
 الاحتياط بالركوع للتسمية لغة وعرفا ولا ان المعظم فهو كما ترى وكيف كان  
 فهل يكون الصلوة باجمعا اداء او قضاء او موزعة فالجواب في الاول  
 الاول بل ادعي عليه الاجماع والمرتبض به على الثاني لوقوع الركعة الاولى  
 في غير وقتها اذ هو وقت الاخيرة واما التوزيع فقد قال به بعض علما  
 ولكن لا يحسن في الا بخصوصه وتظهر اثره المخلو في الميتة ولعل الاول  
 هو الراجح وفي الحديث نوع دلالة عليه والله اعلم **المسألة الرابع** في  
 مكان المصلي وفيه اربعة فصول **المسألة الاولى** في حكم الصلوة داخل  
 الكعبة وبين المقابر وصلوة الرجل والمرأة متعارفين سبعة عشر حديثا  
**الاول من الصحاح** محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال لا تنقل المكثبة في الكعبة

**الثاني** معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال لا تنقل صلوة المكثبة في جوف  
**الثاني** علي بن جعفر عن اخيه موسى ع انه سأل عن الصلوة بين القبر وهل  
 تنقل قال لا بأس **الثاني** علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن الماضي ع عن الصلوة  
 بين القبر وهل تنقل قال لا بأس **الثاني** محمد بن عبد الله الخيري قال كتبت  
 الى الفقيه ع اسأله عن الرجل يذوق قبره لائمة ع هل يجوز له ان يسجد على  
 القبر لا وهل يجوز لمن صلى عند قبره ان يقوم وراء القبر ويحصل القبر  
 قبله ويقوم عند راسه ورجليه وهل يجوز ان يتقدم القبر ويصلي وحده  
 خلفه ام لا فاجاب بقرائتي التوقيع ومنه نختصا التبرع على القبر  
 يجوز في نافلة ولا فريضة ولا زيارة بل يجمع هذه الاعمى على القبر واما الصلوة  
 فانها خلفه بحمله الامام ولا يجوز ان يصلي بين يديه لان الامام لا يتقدم  
 يصلي عن يمينه وشماله **الثاني** عبد الله بن ابي يعقوب قال قلت لابي ع اصلي  
 والمرأة على جيني وهي تصلي فقال لا الا ان تسقدم هي ادانت ولا بأس ان تسلم  
 وهي يجذ الجالسة او قامة **الثاني** محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع في المرأة  
 عند الرجل قال اذا كان بينهما حاجز قال لا بأس **الثاني** معوية بن وهب عن  
 ابي عبد الله ع انه سأل عن الرجل والمرأة يصليان في بيت واحد فقال  
 ان كان بينهما قدر برص صلت سجدة واحدة وهو وحده ولا بأس **الثاني**  
 علي بن جعفر عن اخيه موسى ع قال سألته عن الرجل يصلي في مسجد يحيط



كراه كله قبله وصلياه وامرته تصلي خيالها يراها ولا تراه قال لا بأس **شأنها**  
 محمد بن أحمد هاهنا قال سألته عن الرجل يصلي في زاوية الحجرة وامرته اوتيت  
 تصلي بجدها في الزاوية الاخرى قال لا ينبغي ذلك فان كان بينهما شيء راجحاً  
 يعني اذا كان الرجل يتقدم المرأة **شأنها** فانه عن اي جهة كان  
 سألته عن المرأة تصلي عند الرجل فقال لا تصلي المرأة بجبال الرجل الا  
 ان يكون قد امها ولو صدر **شأنها** عن احد هاهنا قال سألته عن المرأة  
 تراجل الرجل في المحل يصليان جميعاً فقال لا ولكن يصلي الرجل فاذا فرغ  
 صلت المرأة **شأنها** يصلي عن اي عبدالله **قال** لا بأس ان يصلي الرجل بجدها  
 المرأة وهي تصلي **الربع عشر من الوثائق** يونس بن يعقوب قال قلت  
 عبدالله **ع** اذا حضرت الصلوة المكتوبة وانا في الكعبة انا صلي فيها قبل  
**عاشرون** من رتبة دعاء الرضا **ع** قال لا بأس بالصلوة بين المتأخرين **ع**  
 قبله **شأنها** عمار الشافعي عن اي عبدالله **ع** قال سألته عن الرجل يصلي في  
 قال لا يجوز ذلك الا ان يجعل بينه وبين القبور اذ صلي عشرة اذرع من بين يده  
 وعشرة اذرع من خلفه وعشرة اذرع عن يمينه وعشرة اذرع عن يساره ثم يصلي  
 ان شاء **الشيخ** عمار الشافعي عن اي عبدالله **ع** انه سئل عن الرجل يستقيم له  
 ان يصلي وبين يديه امرأة تصلي قال لا يصلي حتى يجعل بينه وبينها اكثر من عشرة  
 اذرع وان كانت عن يمينه ويساره جعل بينه وبينها مثل ذلك فان كانت تصلي

لها بأس وان كانت تصلي اوتيه وان كانت المرأة قاعدة او قائمة او قائمة  
 في غير الصلوة فلا بأس حيث كانت **قال** لا بأس بتقديم الكلام في تحقيق  
 حقيقة مكان المصلي في عرف الفقهاء اعني مكانه الذي اشتدوا ابحاثه **ع**  
 ان المكان يطلق في الموضع العام على اربعة معان فيطلق ثمانية على الضيق **ع**  
 يشغله الجسم بالكون فيه كما يقال ان المكان الطائر جحر المرأة وكان السطح  
 الماء واخرى على التي المحيط بالجسم الملائق لا كذا سطحه كما يقال ان يكون  
 مكان الماء والرق كان الدهن واخرى على ما يكون ظفا الجسم وان لم تحصل  
 الملائقة المذكورة كما يقال البيت الغلة في مكان زبد والملازمة مكان  
 عمر واخرى على ما يستقر عليه الجسم ويلقى عليه ثقله وان لم يحصل الملازمة  
 كما يقال الكرسي كان الامير وداس الخلة مكان زيد والمعنى الاول هو الثبات  
 عند المتكلمين وحكماء الاشرافين غير ان المتكلمين على ان ذلك الفراغ امر  
 موهوم لا وجود له والاشرافين على انه بعد وجود مجرهي كانه يرفع بين  
 الجردات والماديات والمعنى الثاني يقارب لما ذهب اليه المشافون من ان  
 السطح الباطن من الجسم الحار كالحماس للسطح الظاهر من الجسم الحار **ع**  
 فما كان المصلي عندهم من حيث الاباحة على ما يستفاد مما نقله بعض المشتق  
 برأيه المعنى الاول والثاني والرابع لكنهم اختلفوا في الثاني بادي صفة  
 ولم يعتبر في الاحاطة وحتموا الاستقرار والبقاء الثقل بما كان بواسطه



وزادوا معنى آخر هو يالمعاني الأربعة السابقة وهو ما يجازي بعض المصلي  
 وصدده حال الركوع والسجود وان لم يركعه ولا وقع ثقله عليه <sup>لمحققين</sup> قال الحنابلة  
 طالبناه في الايضاح ان المكان في عرف الفقه باعتبار اياحة الصلوة فيه  
 وعدمها هو ما يستقر عليه المصلي ولو بسايط او ما يلازمه بدنه او ثيابه  
 موضع الصلوة كما يركع في ساجده ويجازي بطنه وصدده انتهى وهذا  
 التفسير كما يقتضيه بطلان الصلوة في حية مضيقه مضمومة يركع فيها  
 بدون المصلي او ثيابه ويقترن بها مضمومة في شيء منها كذلك  
 يقتضيه بطلان الصلوة بلبس دهم مضمومة مثله ولو من وراء الكعبين بطلانها  
 بوسط شيء مضموم بين سقطين الحجة والركبتين كقلم او حبة خضرة مثله  
 وان لم يركع فما شئ من بدن المصلي او ثيابه اصله وهو كما ترى فان كان  
 التقدير مما انتقروا عليه ولا اظنه كذلك فله كلام ولا اطلب فيه تم فانا  
 لم نطلع في الاخبار بما هو ضرر على بطلان الصلوة في الملاءة لبدن المصلي  
 وثيابه اذا كان مضموميا فضله على ايلاد في شيئا منها اصله ثم نقل عجا  
 من الاحصاء اتفاقا على اننا رضوان الله عليهم على بطلانها في المكاتب  
 المضموم وهو المحجة في هذا الباب واما الاستدلال بان افعال الصلوة  
 كالركوع والسجود مثله متعين عن ايقاعها فيه فله يكون ما هو من باب مقتضى  
 يقال ان المنهي عنه في الحقيقة انما هو شغل التغير المضموم من الصلوة

وليس من شغل التغير جزءا من الصلوة ولا شرطاً لها بل هو احد اركانها مطلق  
 شغل الحيز الذي هو من ضروريات الجسم من حيث هو جسم ثم هو امر مقارن  
 للصلوة كما هو مقارن لغيرها كالحياطة والكتابة مثله وانما الاستدلال  
 المصدور من واجبات الصلوة فليس عبارة عن شغل الحيز بل المراد عدم  
 التغير في شيء من شغل الحيز بقا مثلاً انه هو ولعل هذا هو وجه نزول  
 بعض على اننا كما يصلاح وجه الله في بطلان الصلوة في الحمامات ومطابخ  
 الابل وبيوت المصورة مع حكم تجريم الصلوة فيها وبما تاوناه عليه يزاد  
 وضوح ما ذهب اليه الحق طاب ثراه في التعبير عن الحكم بصفة العلية في  
 المكان المضموم ثم الذي يظهر لي انه لو فسر كان المصلي من حيث الاربعة  
 ما يستقر عليه ولو بسايط والغرض الذي يشغله بدن او ثوبه بسبب فعل  
 من افعال الصلوة وما يلازمه احداهما كذلك كان ادنى وقولنا بسبب فعل  
 من افعال الصلوة لاجراء ما يشغله شيء من بدن المصلي او ثوبه بسبب  
 ما ليس من افعال الصلوة كما اذا كان فوق راسه او الى اصحاب بيده قضاء  
 مضموم فادخل به فيه مثله وقولنا وما يلازمه احداهما كذلك يريد  
 ما يلازمه البدن او الثوب بسبب فعل من افعال الصلوة كما لو صلى في حية  
 ضيقة مضمومة او تحت سقف مضموم يلازمه راسه حال الركوع او حال  
 الانتصاب في شيء منها ولعل في التفسير الدقيق كونه من المحققين طامثاً في



اشعار بهذا فان قوله من وضع الصلوة مرتبط بقوله يلا في بدنه اوثيا  
اي ما يلي في بدن المصلّي اوثيا به من الحلق الذي يتحقق فيه افعال الصلوة  
القيام والركوع والتجويد وغيرها فلو لا في بدنه اوثيا به فمفصولا خاصا عن  
الذي يتحقق فيه افعالها لم يكن ذلك قادحا فيها هو المعتبر من اجاعة المكان <sup>فان الله</sup>  
اعلم ولعمري ان ما نحن بصدده فنقول ما تضمنه الحديثان الاولان من المصنع من  
المكتوبة في الكعبة محمول عند اكون الا صاحب على الكراهة لما تضمنته الحديث  
التاثير لان كل جزء من اجزاء الكعبة قبلة فان الفاضل عما يجادي بدنه  
المصلح خارج عن مقابلته وقد حصل الترجيح الى الجوز وقال <sup>الشيخ</sup> ابن البراء  
الشيخ في الخلاف من التحريم بل ادعى اجماع الفرق عليه والشيخ ايضا بقوله تعالى  
فولوا وجوهكم شرقا اي نحو ويصدق ذلك اذا كان خارجا عن اجاعته ورواية  
ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت فدعا وخرج فوقف على بابته فمضى ركعتين فقال هذه  
للقبلة هذه القبلة واسماها رايها واسماها رايها فصدق ذلك الى نفس البيت يتحقق بطلان  
الصلوة داخله اذ ليست اليها اشار اليه بانه القبلة ولا استلزاما <sup>لصحة</sup>  
فيها استدبار القبلة وانما جازت المناقضة فيها لعدم اشتراطها بالقبلة  
هو سدها الا كذا وقد يجاب بان تحقق الاجماع كيف وهو طاب راء قائل يا  
لكراهة في اكد كونه وبان الخارج عنها كونه استقبال اي جزء منها فكذا  
الداخل وبه يظهر الجواب عن رواية اسامة وبان الاستدبار المتيقن عند اتمام

هو المتقرب على ترك الاستقبال لا المتقرب للاستقبال وانت خبير بطريق الخبر  
الى بعض هذه الاجوبة وليس من في ذلك الحديثين التحصيل عن ظاهرهما باد  
منه في ذلك الحديث الموقوف عن ظاهرهما اما بالحمل على حال الضرورة او بحمل الصلوة  
في قول التاثير اصيل فيها على المناقضة التي بحسب وقتها بحضور وقت المكتوبة  
كما قلنا في النزال والفرق بين الخارج والداخل حاصل فان استقبال الخارج  
خبر عنها استقبال البيت بحسب المخرج من غير الاستقبال الداخلي والمنا  
اليه في حديث اسامة معلوم انه الكعبة لا بعضها والتمس من استدبار  
القبلة في الصلوة مطلق وانهم يتكلمون كل جزء من الكعبة قبله فحصل  
القبلة على قولكم اظهر وهذا يتضح ان كلام الشيخ وابن البراء لا يخفى موقفا  
وما تضمنته الحديث الثالث والرابع والخامس عشر من جواز الصلوة بين  
القبور هو المشهور بين الاصحاب لكنكم حكوا بالكراهة وحملوا عليها  
في الحديث السادس عشر لا يجوز ذلك الا ان يحمل بينه وبين القبور اذ  
عشرة اذيع من بين يديهم وقد دل الحديث الخامس على عدم جواز وضع  
اليمنى على قبر الامام علي في الصلوة ولا في الزيارة بل يضع خده اليمين و  
عدم جواز التقديم على الضريح المقدس حال الصلوة لان قوله لا يجعله الا  
صريح فيجعل القبر منزلة الامام في الصلوة فكما انه لا يجوز الا موقفا <sup>يتحقق</sup>  
على الامام بان يكون موقفا اذ قيل الى القبلة من موقف الامام بل يجب ان <sup>تأخر</sup>

الشيخ من استدبار  
القبلة



عنه اوساوي في العرفق يثبت او شرا لا فكذا هنا وهذا هو المراد بقوله لا  
 يجوز ان يصلي بين يديه لان الامام لا يتقدم ويصلي عن يمينه وشماله <sup>وجها</sup>  
 ان المستفاد من هذا الحديث ان كل ما يستلزم من وجوب التمام من الاما  
 او المسافة له وتجهيم التقديم عليه ثابت الصلي بالنسبة الى الصريح المقدس  
 من غير فرق فيبقى ان يصلي عند اس الامام <sup>او عند رجليه</sup> ان يله خط  
 ذلك وقد ثبت على هذا جماعة من ائمة من ائمة في المشهد المقدس <sup>مروي</sup>  
 على شرط السلام فانهم كانوا يصيرون في الصفه التي عند راسه <sup>مستعين</sup>  
 فيثبت لهم ان السنان الاول اقرب اليه القبلة من الصريح المقدس على صاحبها <sup>الصل</sup>  
 وهذا ما ينبغي ان يحفظه لمن يصلي في مسجد النبي <sup>ص</sup> وكذا في المشاهد  
 المقدسة على ساكنها افضل التسميات وربما يستفاد من هذا الحديث <sup>الشيخ</sup>  
 من استند بامرهم صلوات الله عليهم في غير الصلوة ايضا نظرا الى ان <sup>قوله</sup>  
 لان الامام لا يتقدم عام في الصلوة وغيرها وهذا هو الذي فهمه العلماء  
 طاب ثراه في المنتهى محل المنع منه على الكراهة وقد دل ايضا على حرمان <sup>الصلوة</sup>  
 الى غير الامام <sup>ص</sup> اذا كان في القبلة وهذا يخص الحديث الخاص <sup>عشر</sup>  
 كلام المفيد طاب ثراه ايقاعه على عمومهم فان قال في المقنعة لا يجوز الصلوة  
 الى غير من القبور حتى يكون بينه وبينه حائل ولو قد لبسته او عترة <sup>مقصود</sup>  
 او ثوب موضوع ثم قال وقد روي انه لا بأس بالصلوة الى القبلة فيها <sup>غير</sup>

امام والاصل ما قلناه انتهى كلامه وما تقدمه الحديث السادس وما بعده  
 من المنع من صلوة المرأة بهذا الرجل او قداسه من دون الحائل وما يشبهه  
 محمول عند المتأخرين والمحققين بان ادريس على الكراهة كما هو الظاهر <sup>قوله</sup>  
 في الحديث العاشر لا ينبغي ذلك ويشهد لهم الحديث الثالث عشر وعندنا <sup>شخصين</sup>  
 اخر وايضا الصالح على التحريم بل ادعي عليه الشيخ الاجماع وهو من الاحاديث  
 الاخر والمقول به غير بعيد وقد اتفق الكل على نفي الكراهة او التحريم اذا  
 كان بينهما حائل او مقدار عشرة اذرع وقال ذلك بما لا يستفاد من الحديث  
 السابع وربما يستنبط من الحديث التاسع ايضا واكثر اجمع كونه بالشد <sup>بشر</sup>  
 الرقعة وانما قال ذلك ليقابا بعد مقدار عشرة اذرع ففي كلام بعضهم انه  
 يستفاد من الحديث السابع عشرة وانما خبره انه انما يتحقق التباعد <sup>بأكبر</sup>  
 من عشرة وتفسير قوله عا في الحديث العاشر فان كان بينهما شرا <sup>الجزاء</sup>  
 با اذا كان الرجل متقلما المرأة مقدار شبرين كور في التذنية في اخرها  
 الحديث فيحتمل ان يكون الشيخ رحمه الله هو المفسر لان الاجماع بين هذا الحديث  
 والحديث التاسع عشر المتضمن وجوب التباعد باكثر من عشرة اذرع ان  
 صلت قداسه او عن يمينه او يساره وعدم اشتراط التباعد اذا صلت  
 خلفه ولو بحيث تستبطنه به فيحتمل ان يكون المفسر للامام <sup>مسئل</sup>  
 بان يكون فهم ذلك من الامام ع القرينة الحالية او مقالية وقد استبعد



بعض الاحياء هذا المتغير ولما جعل الشيخ الحديث بالسين المملة و  
التاء المثناة من فوق وهو كما ترى وربما يقال في وجه الاستبعاد ان الجرح  
الحجزة في الصيق المحذ لا يبلغ الجرح من المسلمين في زوايتها مقدار شبر  
خلافه الغالب المعتاد وليس ينبغي لانه اذا كان المراد كون الرجل اقتر  
من المرأة الى القليلة بشبر لم يلزم حمل الحجزة على خلاف مجرى العادة وهذا  
قد لا يخفى جريان هذا التقدير في الحديثين ايضا واما ما يروى من  
شافاه لغزله عم صلت بحذاء فيمكن توجيه حصول الحاذية بين بعض  
واعضائها في حال الركوع والسجود وهو كما في اطلاق كون صلاتها  
تجدا وقرله عم في الحديث السابع عشر فان كانت تشمل خلفه فلو باس  
وان كانت تقبيل ثوبه ربما يعطى باطلاقه صحة الصلوة تاجدها وقعا  
عن رقبته وان حاذي بعض بدن البعض بدن حال ركوعها وسجودها وقرله  
في الحديث الحادي عشر الا ان يكون قدما ولو بصدد صريح في هذا المعنى و  
في كلام بعض علماء ثناء تقبيل صلاتها خلفه بناجرها عنه بحيث لا يحد  
شي من بدن ثائها من بدنه حتى يوضع سجودها القدمه والرجل فيه حج ولا  
يحق ان الحاذية التابا لعشر في الحديثين الاخيرين يعطى عدم ثبوت ما  
نقله بعض اللغويين من ان اللذاع مؤنث ماعى والله اعلم بحقائق الامور  
**الفصل الثاني** في استحباب التذات الستة وحكم الصلوة في البيع والكنة

فجراد الطرق واعطان الابل ورايض الغنم والبقر والخيال والبعال ورف  
الحمام والسجدة وبيت فيه خرا وسكر والى التاشيل والناو على الخيل و  
في البيدا ووفات الصلوة صل وصحان شعبة وعشرون حديثا **الاول**  
عن **الحجاج** معوية بن وهب عن ابي عبد الله عم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
العنكة بين يديه اذا صلى **ان** ان العيص بن القاسم قال سالت ابا عبد الله  
عن البيع والكنة ليس يصلي فيها قال نعم قال وسالت هل يصلح لقتلها سجدا  
فقال نعم **ثاني** عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عم قال سالت عن الصلوة في  
البيع والكنة يس ويوت الحور فقال رثه واصله **البيع** المحل عن ابي عبد  
الله سالت عن الصلوة في ظهر الطريق فقال لا باس بان تصلي في الظاهر التي  
بين الجراد وقاما الجراد فله مثلها **الثاني** محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله  
عن الصلوة في السفر فقال لا تنقل على الحاذية واعتزل على جانبيها **الثالث**  
الحلي عن ابي عبد الله عم قال سالت عن الصلوة في مرايض الغنم فقال صل فيها  
ولا تنقل في اعطان الابل الا ان يجازى على شاعك الضيعة فاكنه ورثه  
بالماء وصل **الرابع** محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عم عن الصلوة في  
اعطان الابل فقال ان تحوز الضيعة على شاعك فاكنه وانفخه وصل  
ولا باس بالصلوة في مرايض الغنم **الخامس** علي بن جعفر عن اخيه موسى قال  
سالت عن الصلوة في بيت الحمام فقال ان كان الموضع نظيفا فله بها



**الثاني** من صلاة وحيد بن حكيم الذي قال قلنا لا يصح لله من التمسح بيمينه  
القول ويأله عليه أصلي في ذلك الموضع فقال ان كان يصيبه الشئ الربيع  
وكما نجا فافلا باس الا ان يكون تحتها **الثالث** محمد بن مروان عن ابي عبد الله  
قال قال رسول الله ان جبريل اتاني فقال انا معاشر المسلمين لا تدخل  
بيتا فيه كلب ولا تنال جسد ولا اناء يالغيه **الرابع** محمد بن مسلم قال  
لا يجعفره اصلي والتأثيل قد احيى وانا اظن انها فقال لا اطرح عليها  
نوبا ولا باس بها اذا كانت عن يمينك او شمالك او خلفك او تحتك  
او فوقك وان كانت في القبلة فالتق على عليها ثوبا وصل **الثاني** محمد بن  
مسلم عن ابي جعفر قال لا باس ان تقبل على كل التأثيل اذا جعلتها تحتك  
**الثالث** محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال سالت عن  
التأثيل يكون في البساط لها عتيان وانت تقبل فقال ان كان لها عتيان  
فلا باس وان كان لها عتيان فلا **الرابع** علي بن جعفر عن اخيه موسى  
انه سأل عن الميت والدار لا يصيبهما الشئ ويصيبهما البول ويعتدل  
فيهما من الجحابة اصلي فيهما اذا جفا قال نعم وقد جرت هذا الحديث في  
بحث المظهرات **الثاني** علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن ان يقبل  
يصلي والشرع موضع بين يديه في القبلة فقال لا يصح له ان يستقبل  
النار **الثاني** من صلاة عن ابي جعفر قال سالت عن ان يذكركم يكون عليها

الحائات اصلي عليها في الحول فقال لا باس بالصلوة عليها **الثاني** علي بن  
جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن النوازي يبل ثوبا جاء قد راى  
عليه قال اذا بليت فلا باس **الثاني** احمد بن محمد بن ابي نصر قال قلت لابي  
الحسن ما ناكنا في البيداء في اخر الليل فتوضأت واستسكنت فانا اهتم  
بالصلوة ثم كانه دخل فلي يحيى فهل يصلي في البيداء في الحول فقال لا تصل  
في البيداء قلت واذ من حد البيداء فقال كان جعفر اذا بلغ ذات الجرش  
حد في السير لا يصلي حتى ياتي معرا البيه قلت واذ من ذات الجرش فقال قد  
الحديث بثلاثة اميال **الثاني** ايوب بن ابراهيم عن ابي الحسن الاخير قال قلت  
له تحضر الصلوة والرجل بالبيداء قال يتخاضع عن الجرا ويصبر وبسرة وصلي  
**الثاني** عن محمد بن عمار عن ابي عبد الله قال الصلوة تكره في ثلثة مواضع  
من الطريق البيداء وهي ذات الجرش وذات الصلوة صل وجيمان وقال  
لا باس بان تقبل بين الظواهر وهي الجرا وذات الطريق ويكره ان يصلي في  
الجرا **الثاني** من صلاة الحسن بن نجيم عن ابي الحسن الرضا قال قلت  
يوطا فلا تصل عليه قال قلت له انه قد روي عن جرك ان الصلوة على  
الظواهر لا باس بها قال ذاك رتبها سائر في عليه الرجل قال قلت فانما  
الرجل على ناعه قال فانما من فيصل **الثاني** من صلاة **الثاني** سأل  
سالت عن الصلوة في اعطان الابل ومرايض البقر والغنم فقال ان



بالله وقد كان يابسا فلا بأس بالصلاة فيها وأما من يصلي الخليل والمقال فلا  
**قال** عن أبي السائب قال سألت أبا عبد الله ع عن الصلاة في بيتها حمام  
 فقال إذا كان موضعها نظيفا فلا بأس **روى** عن أبي السائب عن أبي عبد الله  
 في الرجل يصلي وبين يديه حصص مفتوح في قبلته قال لا تلت فإن كان في  
 غلاف قال نعم وقال لا تصلي الرجل وفي قبلته نار أو حديد قلت له أن  
 وبين يديه حجرة شبه قال نعم فإن كان فيها نار فلا يصلي حتى يحتمل عن قبلته  
 وعن الرجل يصلي وبين يديه قنديل معلق فيه نار إلا أنه يحتمل له قال إذا  
 ارتفع كان اشتر لا فصل يحتمل **عنه** عن أبي عبد الله بن بكير قال سألت أبا عبد الله  
 عن الشاذكون حريقهم فيها الاحتلام انصلي عليها فقال **لا بأس**  
 أبو بصير عن أبي عبد الله ع قال سألت عن الصلاة في البجعة لم تكهف قال لا  
 البجعة لا تقع مستورة فقلت أن كان فيها أرض مستورة فقال **لا بأس**  
 ساعة قال سألت عن الصلاة في السباح فقال **لا بأس**  
 سألت أبا عبد الله ع عن الصلاة في بيوت الخرس فقال **لا بأس**  
 عمار السابطي عن أبي عبد الله ع قال لا تصلي في بيت فيه خرا ومكر  
**القول** قد دل الحديث الأول على استحباب اتخاذ المصلي سيرة و  
 قد أجمع أصحابنا على ذلك وقد رت بمقدار ذراع تقريبا والله أنما كما  
 يستحب في الغضاء سجد في البناء إذا كان المصلي بعيدا عن العايط أو

المسافة ونحوها ولو كان قريباً من أحدهما كفى والعرة بفتح العين المله  
 ونحوها النون وبعدها زاي عصاة من أسعها أحمر وفي النقص أنها  
 أطول من العصا وأقصر من الرمح **روى** عن الصادق ع أن النبي ص وضع قلنسوة  
 وهي ليا وعن الرضا ع في الرجل يصلي قال يكون بين يديه كور من تراب  
 يخط بين يديه يخطا وقد ذكرنا أصحابنا استحباب الدفن من التربة بربع غزاة  
 مريض فليس داما كيفية الخط الذي يقوم مقام السترة فيظهر الذكرى أنه  
 يكون عرضا ونقل عن بعض العامة أنه يكون طولاً أو مدداً أو كالماء  
 وقال العلامة في المنتهى لم يثبت عن النبي ص ولا من الأئمة ع صحة  
 فعل أي كعبته فعلة أصاب الستة سواء وضعه على الاستقامة أو على  
 الاستدارة انتهى وقد دل الحديث الثاني والثالث على جواز الصلاة في  
 البيع والكنائس والمعروف بأن أكثر أصحابنا عدم الكراهة خلاف ذلك  
 البراج وابن ادريس حيث جعل الصلاة فيها مكروهة معللين ذلك  
 بعدم انفكاكها عن الجحاسة وكيف كان فهل جواز الصلاة فيها مشروط  
 بأذن أهل الذمة أم لا حيث لا يفتي في الذكرى على ما باق عن غيرنا لو اختلف  
 فقيام القرية وقد تضمن الحديث الثاني جواز جعل نفسها سجداً ونقطة  
 التفتيح في النسخ المستبرة عن التهذيب بالنون والقاف والمراد به الأثر  
 بناءً على الجواز والاختصاص ونحوها وفي بعضها بالياء الموحدة والعب

عن أبي عبد الله  
 ع

عن أبي عبد الله  
 ع



وما تضمنته الحديث الثالث من جواز الصلوة في البيت الجوسي هو المعروف من  
 الاصحاب ولكن على كراهة لرواية أبي حنيفة عن الصلوة به قال لا تنقل في  
 بيت فيه جوسي ولا يارسن صلى في بيت فيه يهودي ولا ينجي ان هذا  
 الذي شامل بيت المصلي اذا كان فيه جوسي ايضا كما ذكره شيخنا في الذكرين و  
 القوي في قوله به رشفه الطه عوده الى محل واحد من الثلثة فيستحي في الصلاة  
 والكذا يراي ايضا وهو الذي يمال اليه العلامة في المنتقى والظاهر ان الصلوة بعد  
 الجنان كما قاله في خطابه في بيت الجوسي واستحسنه شيخنا في الذكرين والظاهر  
 في قوله به وصله هاهنا التمسك وما تضمنته الحديث الرابع والخامس من النهي  
 عن الصلوة في الجوار والشوارع جادة محول عند الاكبر على الكراهة لما  
 تضمنته اخر الحديث العشرين وعنده الصدوق والمفيد على التخييم ويستفاد  
 الحديث الحادي والعشرون كراهة الصلوة في كل طريق يوطأ وان لم يكن جارية  
 ولعل الكراهة في الجادة اشد وما تضمنته الحديث السادس من النهي عن  
 الصلوة في اعطان الابل محمول على الكراهة عند غير ابي الصديق وعنده  
 على التخييم كما هو في المفصلة والمراد باعطائها مطلقا بارتكابها التي  
 تاوي اليها لابلها حول الماء التي هي المعاطن لئلا تفسد العلامة في  
 المنتهى معاطن الابل هي بارتكابها حول الماء فيسري على هذا ما قاله صاحب  
 الصحاح والعلل لغرب الثاني فالله الشرب الاول واليقين اجمعوه انهم

الصلوة  
 في  
 البيت  
 الجوسي

الصلوة  
 في  
 الجوار  
 والشوارع

منقول

منه كل وهو بابل الابل مطلقا التي تاوي اليها ويدل عليه ما فهم من التعليل  
 يكونها من الشياطين انتهى وصرح طاب ثراه في المنتهى ايضا بان المواضع  
 يبيت فيها الابل في سبيها او تناسخ فيها لعلها او يربوها لابل بالصلوة  
 فيها لانها لا تنسى معاطن الابل هذا كاحده ولا بأس به وربما يستفاد من هذا  
 الحديث عدم كراهة الصلوة في مرابض النعم وهو قول الاكثر لكن لکن  
 الثاني والعشرون صرح في مساواتها المعاطن للابل وامكها الحنف كراهة  
 من معاطن الابل واما الصحاح على التخييم وهو ضعيف وقد تضمن الحديث الثامن  
 والثالث والعشرون نهي الابرار عن الصلوة في الحمام اذا كان الموضع نظيفا  
 واكثر الاصحاب في الكراهة فالمراد نهي الابرار عن التخييم ويدل على الكراهة  
 رواية عبد الله بن الفضل عن حمزة عن ابي عبد الله ع قال عشرة حرام  
 لا يصلي فيها الطين والماء والحمام والقبور وسان الطريق وقرى العمل ومعاطن  
 الابل ويجوز الماء والنجس والثلج وهذه الرواية ما كانت ضعيفة الشدة  
 ان اكثر الاصحاب يلقونها بالقبول ويقول ابي الصلاح يبيح الصلوة في الحمام  
 ضعيف وكيف كان فمن حكم المسح حكم مسح العلامة في القواعد والمنتقى  
 بعدم الكراهة واحتمل في المتن كونه في الاحتمال على ان علة النهي ان كان  
 النجاسة لم تكن وان كان كنف العورة فيكون ماوي الشياطين كره وانما  
 مسح الحمام فالظاهر عدم كراهة الصلوة عليه قولا واحدا وما تضمنته الحديث

الصلوة  
 في  
 الحمام

الصلوة  
 في  
 الجوار  
 والشوارع



التاسع من قوله ما ان يكون يتخذ بما لا يستقيم منه كراهة الصلوة في  
 المواضع المعتدة للبول ويمكن الحاق المعتدة للغايط ايضا من باب الاولوية  
 وقد روي الفضيل بن يسار قال قلت لابي عبد الله ع اقوم في الصلوة فأتاني  
 قداحي في القبلة العذرة فقال تخ عنهما استغلت وقد استغلتا من  
 الحديث العاشر كراهة الصلوة في بيت فيه كلب او مثال او آتاء يبال فيه  
 وعللوا ذلك بان نفرة الملاككة منه يشعر بان لا يبرح موضع رجلة فلا يصلح  
 للصلوة والظاهر ان المراد بمثال الجسد مثال الانسان كما في بعض الاحبار  
 واطلق في الكلب يشمل كلب الصيد وغيره كما ان اطلاق الآتاء الذي يبال  
 فيه يشمل ما يبال فيه او كان معذرا لذلك فان لم يكن فيه بول بالفعل  
 لكن روي ابن بابويه عن الصادق ع انه قال لا يصلي في دار فيها كلب الا ان  
 يكون كلبا صيدا وغلفت دونه با فله باس فان الملاككة لا تدخل بيتا  
 فيه كلب ولا بيتا فيه تماثيل ولا بيتا فيه بول مجموع في اية وروى روي عن  
 جعفر بن محمد يبال فيه مزجون تقيد بالانية روي عن زرارة عن الباقر  
 قال قلت لابي عبد الله ع يا رسول الله اني لا أدخل بيتا فيه صورة انسان ولا بيتا  
 يبال فيه ولا بيتا فيه كلب وقد استغاد من الحديث الصادق عشر وثلاثين  
 الصلوة الى الغاشل في القبلة اذ اعطاهما يتوب ويخرو ولو قيل بختمه انكر  
 بالانطية نظرا الى استغادوه من الحديث العاشر لكان وجها وما يقتضيه

الحديث الرابع عشر من قوله ما لا يصلي له ان يستقبل النار والحديث الرابع  
 والعشرون من قوله ما فان كان فيها نار فله يصلي حتى يخرجها عن قبلته ع  
 اكثر الاصحاب على الكراهة وعدا في الصلح على التحريم ولو قلنا به كان  
 وجها الضعيف الزيادة المؤذنة بالجواز جذا وهي مرفوعة عن ابن ابي عمير  
 عن الصادق ع لا بأس بالصلوة الى النار والشراب والصورة ان الذي يحل  
 له اذ يبال فيه من الذي بين يديه وقد تضمن الحديث الرابع والعشرون  
 كراهة الصلوة الى الحديد والشبه بتحويل الباء الموحدة الفاسر الاصغر  
 ثم ان المذكور في كثير من كتبنا الفرع كراهة الصلوة وبين يديه نار المسماة  
 من الاحاديث التي وقفنا عليها المنع من استقبال النار لا من مطلق كونها بين  
 يديه وكون الشيء بين يدي الشخص يشمل ما اذا كان مقابل له وما اذا كان  
 متخفا عن مقابلته قليلا واما الصلح وجها لله انما حرم التوجه الى  
 النار لا مطلق كونها بين يدي المصلي فالاولى بتعيين النية بكراهة النتيجة  
 الى النار كما فعله العلامة طاب ثراه في بعض كتبه ثم النار في كتب الفرع  
 ايضا مقيدة بما اذا كانت مضرمة ولم اظهر بهتنده والاحاديث التي تفتت  
 عليها غير مقيدة بذلك والله اعلم وقد يستدل بالحدوث الخامس عشر واثنا  
 عشر على جواز الصلوة على الرضع الفضل اما الخامس عشر فالسؤال فيه وانما  
 من الصلوة في الحبل وهو ربا يؤذن بالاصطراط الا ان العبرة بالظن الجواب

او ان يبال فيه  
 الصلوة الى النار  
 بعض الاحبار



لا يشهد المتروك مع أنه لا يفتيد في إلهاده ابن أبي عمير قال قلت لأبي عبد الله  
 أصلي على الشاذ كونه وقد أصابته الجنابة فقال لا بأس وهذه الرواية وإن كانت  
 ضعيفة إلا أنها تصلح للتأييد وأما البناء فلهذا من الطائفة من يخرجون  
 الصلوة في البيت والدار إذا جفا بهذين الشئين بل إذا كان بين الصلوة  
 وبين الأرض حال ظاهر من سباط ونحوه وما إذا لم يكن وقد يستدل بقضية  
 الأصل وعموم جعله في الأرض سجدا وكيف كان فاعتقاد نجاسة المكان  
 مقيد بأحد موضع الجبهة فإن على آئتنا متفقون على اشتراط الطهارة فيه  
 وما إذا لم يتعد نجاسة المريد المصلي أو يذهب وهل تقتضي نجاسة الموضع  
 عنها كدونه الدائم من الدم وإلى ما لا يتم الصلوة بغيره بل لا إطلاق  
 العقول الشامل للاستدامة والحدوث ولأنه إذا عني عن استدامته في كل  
 الصلوة ففي بعضها بطريقين أولي واليه ما لا يحتاج في الذكرى لكن نقل فخر  
 المحققين طاب ثراه في الإيضاح عن والده قدس الله روحه أنه قال لا يجزئ  
 من واقع على اشتراط خلوه المكان من نجاسة مستفدية وإن كانت معقورة  
 في الثوب والبدن وظاهر إطلاق كلام العلامة في المنقح بغيره  
 أية وهذه عبارة بشرط في المكان أن يكون خاليا من نجاسة مستفدية  
 ثم المصلي أو يذهب إليه على آئنا أجمع لكن تعليله ذلك بما لا يخلو  
 الثوب والبدن شرط في الصلوة ومع النجاسة المستفدية يفقد الشرط

في كل

وبما قد ذكر بكلامه الذكرى ويكن أن يجعل تقليدا لبعض المدرسي كما يفعله  
 ثراه كثيرا وح فلا يخفى أن هذه من كلامه هذا وبين ما نقله عنه ولله قدر فخا  
 كاخلة بعض أصحاب هذا وقد ذهب أبو الصالح والمرضى رضي الله عنهما إلى اشتراط  
 طهارة كل مكان المصلي ولو قلنا به لم يكن بذلك الجسد فإن أدلة اغتزار نجاسة  
 كما سمعت وكان المصلي عند المرض ما قط كل بدن حتى ما يجازي صلاته ويطه  
 وعند أبي الصالح ما قط الاستبراء التبع لا غير وفي الحديث الخامس والعشرين  
 دلالة على ما ذهب إليه واستدل به في محلي أبي الصالح وحمله على بقية النجاسة  
 أو الاستبراء وما قول بعض الأصحاب أنه لم يقف لأبي الصالح في اعتبار  
 طهارة مواضع المساجد على جهة فهو كما نرى والشاذ كونه بالثوب النجسة و  
 التوق قبل الصلاة صغير وإطلاق نجاسة والأجل على المني حجاز شافع  
 وما له عليه الحديث الثامن عشر والتاسع عشر والعشرون من كراهة الصلوة  
 في البيداء وذات الصلوة وخجنان هو المعروف بين الأصحاب وهذه المواضع  
 الثلاثة في طريق مكة شرقها الله تعالى وذوات الجيش بالبحر والسين البحرية وروى  
 أن جبريل الشيباني يأتي باليا قاصدا مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم فيخفف الله تعالى  
 تلك الأرض ويمنها وبين ذي الحليفة مبعثات أهل المدينة ميل واحد  
 وذات الصلوة بالصادق المهديين أربعة ذات صور إذا شئ عليها و  
 خجنان بالصادق العجوة والبحيم والذين بينهما الف جبل بمكة هذا ولا يخفى

في كل

في كل



ان الحديث العشر بن علي ان الطواهر في فطر الجراد والحديث الرابع صحيح  
 في انهما ما بين الجراد فلعلمها اطلاق عليها معا وما تقدمه الحديث الرابع والعشرون  
 من المنع من الصلوة الى محض مفتوح بحول عند ابي السامع رحمه الله على  
 التحريم وعند الباقرين على الكراهة ولم يفرق في المفتوح بين القاري والاي  
 معار لا يحصل التقاطع لهما وهو على كراهة الصلوة الى انهما يحصل التقاطع  
 به ومن ثم حكم بكراهة تزويج القبلة ونقضها وان يكتب فيها شي ولا بأس بها  
 تضمنه الحديث السادس والعشرون من كراهة الصلوة في السجدة اذا لم يتبع  
 لجهته مستوية مشهور بين الاصحاب هذا القيد متروك في كثير من الموضع  
 والاول ذكره ونفى الباقر في الحديث السابع والعشرون اما ان يراد به في  
 التحريم او اذا وقعت لجهته مستوية وما تقدمه الحديث التاسع والعشرون  
 من المنع من الصلوة في بيت فيه خمر محمول عنه جمهور الاصحاب على الكراهة  
 وعند الصدوق على التحريم قال لا يجوز الصلوة في بيت فيه خمر محصور في  
 ابيه وقال السيد لا يجوز الصلوة في بيت الخمر مطلقا وقد دل هذا الحديث  
 ان غير الخمر من المسكرات حكم في ذلك الحكم كذا ان كان طاهرا لم يباح فيه شيئا ولا  
 يحصر في ذلك ان احدا من الاصحاب قال لا بد من كراهية بعد ورود النص  
 انما **المسألة الثالثة** في حكم الصلوة في السفينة وعلى الدابة وعلى الزرق  
 المتعلق وما جرى هذا الجري ثمانية عشر حديثا **الاول** ما رواه عبد الله بن

عن ابي عبد الله  
 عن ابي بصير  
 عن ابي حمزة

عن ابي عبد الله  
 عن ابي بصير  
 عن ابي حمزة

عن ابي عبد الله قال سألته عن صلوة الفريضة في السفينة وهو يجرد الارض  
 يخرج اليها غير انه يقرأ التسبيح والتميم ويكون معه قوم لا يجتمع رايهم على  
 التحريم ولا يطيعونه وهل يضع وجهه اذا صلى او يوجه اياه فاعدا او اياها  
 فقال ان استطاع ان يصلي قائما فهو افضل وان لم يستطع صلى جالسا وقال  
 لا عليه ان لا يخرج فان ايسر له من هذه المسئلة يصل فقال انزع عن  
 صلوة نوح **الثاني** جميل بن زياد عن ابي عبد الله ع انه قال له اكون في السفينة  
 فريضة من الجراد فخرج واصلى قال صلى فيها اما ترين صلوة نوح **الثالث**  
 معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله ع عن الصلوة في السفينة فقال  
 تستقبل القبلة بوجهك ثم تسلي كيف اردت فصللي قائما فان لم تستطع فجالسا  
 جميع الصلوة فيها ان اردت وصلي على القبر واقعد ويجوز عليه **الرابع** عبد  
 الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ع قال لا يصلي على الدابة الفريضة الا  
 مريض يستقبل القبلة ويحزبه فالحجة الكتاب وضع بوجهه في الفريضة على  
 ما يكتنه من شئ ويؤتي في الثالثة ايماء **الخامس** الحري قال كتبت الى ابي الحسن  
 روي جعلني الله فداك عا اليك عن ابي عبد الله ع قال لا يصلي الفريضة  
 على راكبة في يوم مطير ويصليها المطر يمتحن في محاملتنا والارض مبتلة  
 والمطر يودي فله يجوز لنا يا سيدي ان نصلي في هذه الحال في محاملتنا او على  
 دوابنا الفريضة ان شاء الله تعالى فوقع ع يجوز ذلك مع الضرورة الشديدة



**الثامن** جبل بن دراج قال سمعت ابا عبد الله يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المحل اربع ركعات **السابع** من اربعة قال قال ابو جعفر عليه السلام الذي يخاف العرب والفتح يصلي صلاة المواقفة اربعة ركعات على اربعة ثم قال لا يصلي التيمم ولا يصلي الركوع ولا يدرك الى القبلة ولكن استدارت رايته غير انه مستقبل القبلة ما قبل تكبيرة حين يتوجه **الثاني** عبد الله بن زياد بن جابر قال سألت ابا الحسن عن الصلوة بالليل في السفر في المحل قال اذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة ثم كبر وصل حيث خفي عنك **الثاني** الكلياني قال سألت ابا عبد الله عن النافلة على الجعر والذابة فقال نعم حيث كان متوجها وكذا فعل رسول الله **الثاني** حماد بن عثمان عن ابي الحسن الاول في الرجل يصلي النافلة وهو على شاة في الامصار قال لا بأس **الثاني** معوية بن وهب قال سمعت ابا عبد الله يقول كان ابي يعقوب بالظهور في السفر وهو في محله فيؤتي بالتزويذ الماء فيشرب ثم يصلي المائتين والوتر في محله فاذا اترل على الركعتين والتبع **الثاني** عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن قال سألت عن صلاة النافلة في السفر على ظهر الدابة اذا خرجت قريبا من ايام الكوفة او كنت مستحيا بالركعة فقال ان كنت مستحيا لا تقدر على التيمم فتؤتي فركعة ذلك ان ركعتك وانت ذاك فتم والافان صلواتك على الارض اجب اليك **الثاني** علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سألت عن الرجل يصلي له ان يصلي على الركن المعلق بين خندين قال

ان كان مستويا فقد روي على الصلوة عليه فلا بأس **الثاني** يعقوب بن شعيب قال سألت ابا عبد الله عن الصلوة في السفر فاذا امشي قال اوم ايماء ولجعل التيمم واخضع من الركوع **الثاني** معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال لا بأس بان يصلي الرجل صلوة الليل في السفر وهو يمشي ويقرأ ولا بأس ان فاتته صلوة الليل ان يقضيها بالتمار وهو يمشي يتوجه الى القبلة ثم يمشي ويقرأ فاذا اراد ان يركع حمد وجهه الى القبلة ويكع ويحمد ثم يمشي **الثاني** من **الثاني** حماد بن عثمان عن ابي عبد الله انه سئل عن الصلوة في التيمم فقال لا يستقبل القبلة فاذا اوت فاستلم ان يتوجه الى القبلة فليقبل ولا فليقبل حيث شئت به **الثاني** ان لم يكن التيمم فليصل قائما ولا يركع ثم يصلي **الثاني** عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن في الرجل يصلي التيمم في الامصار وهو على رايته حيث خرجت به قال لا بأس **الثاني** عن **الثاني** عبد الله بن سنان قال سئل عن ابي عبد الله ان يصلي الرجل شيئا من المقتضيات كما قال الامام في صلاة **الثاني** جملة يخرج اليها في الحديث الاول بغتة لا يرضى ان كانت عرفة بالاقام اذ العرف بلام العهد الذي كان في مكة قالوا في قوله ولقد اتر على الشيم يعني ذلك ان يصلي الجماعة حال الاكل المقتضى اوله المصدر المبنيون وقوله ان لا يخرج متصوب بنزع كما مضى واسم لا يحدق والتقدير لا بأس عليه في ان لا يخرج وما تضمنه هذا الحديث والحديث الثاني



والثالث والسادس عشر من جواز الصلوة في التيميم على الأختان  
 الخلاء في أن ذلك هل هو مقصور على حاله لا على حاله المصطلح أم يجوز مع  
 قال شيخنا في الذكرى جواز الفاضل الصلوة في التيميم ونفلا  
 محتاجا في ظاهر كلامه وإن كانت سائرة وهو قول ابن بابويه وابن حجر  
 وكثير من الأصحاب يجوز ذلك ولم يذكر في الاختيار وهو من عيسى بن عطاء  
 أن استطعم أن يخرجوا إلى الجرد فاضحوا وإن لم تقعدوا فصلوا فيما كان  
 فلم يعلوا فصلوا فغردوا وقروا القبلة ومن علي بن إبراهيم قال كانت  
 عن الصلوة في التيميم قال لا يصلح فيها وهو قادر على الشك وبإتاء  
 هذه الروايات روايات ظاهرها الجواز مع الاختيار وذكر الحديث الثاني  
 ثم قال لا خلاف في منع المأذنة لأن القرار يكون في القيام وحركة  
 المستند يمنع من ذلك ولأن المأذنة فيها استلزام للحركات الكثيرة الخارجة  
 عن الصلوة وأجاب الفاضل بأنها بالنسبة إلى الصلوة حركة عرضية  
 هو كإن انتهى كلامه على الله مقامه ولا مانع جواز الفريضة لاختيارنا  
 بشرط الامتناع من الاحتراق من القبلة وعدم الحركة الخلة بالطائفة  
 وعليه يحمل الحديث الثاني وهو مختار الحق الشيخ على جرح الله وإما أصل  
 الحركة الحاصلة من سائر التيميم فهو غير مخللة بالطائفة فاما الخلل  
 بها الحركات الحاصلة عند ذلك لم يمتصها الأمواج والرياح مثله وروايات أحمد

وعلي بن إبراهيم مع أنها غير يتيقن التيميم فيصليان لمأذنة الجاهل الصحيح  
 يكون محل ما يقتضاه من الأمر والتميم على الاستحباب في الركعة أو عليها إذا لم  
 يامن للصلي فيها من الاحتراق من القبلة بحركتها أو الإخلال بالطائفة  
 الأمواج وإما الحديث الثالث والحادي عشر المختصان اقتضاهما الاحتراق من القبلة  
 فحرم أن يخل حال المأذنة وعدم القدرة على الخروج إلى البر والحركة منها نوع  
 بذلك القدر بضم القاف وأسكان القاف وأخره واء ممله شيء شيعة القدر  
 قيل هو نوع منه وما يقتضيه الحديث الرابع من عدم جواز الفريضة على المأذنة  
 لغير المأذنة ما اقتضاه الإجماع عليه ويؤيده الحديث الخامس والسادس  
 السابع عشر والطلاق في الفريضة فيه يشمل ما وجب أصل الشرع وما وجب بعض  
 من نذر وشبهه كما أن الطلاق الدابة يشمل الواقعة والسائرة والمراد  
 بصلوة الواقعة في الحديث السابع الصلوة حال المحاربة وهي بالقاف  
 والقاف مأخوذة من وقوف كل من الحصين بسبب الآخر والمراد بالصلوة ما  
 في الحديث الثامن من النوازل الليلة وجواز النافلة على الركعة في السفر  
 كما تقتضيه الحديث التاسع والحادي عشر مما لا خلاف فيه بين علمائنا أما في  
 الخبر فمعه ابن أبي عمير والشهور الجواز وقد دل عليه الحديث العاشر  
 والسابع عشر وإن كان الأصل الصلوة على الأرض كما تقتضيه الحديث الثاني  
 عشر وقد تضمن الحديث الثالث عشر جواز الصلوة على الأرض المعلق إذا كان



مستويا ولعل المراد باستواء عدم تحركه واضطرابه لا استواء سطحه ويجعل  
حركة العلية مفتقرة كحركة سبيلها المستقيمة وقد توقف العلامة طائفة  
منه في القواعد في جواز الصلوة في الارض حرة المعلقة بالخيال وما  
الحديث الرابع عشر من جواز الصلوة في السفر ما يشاء من ايامها المتأخرة او  
الفضيلة حال الضرورة كصيق الوقت مع عدم توقف الرفقاء مثله ولو  
انحصر الامر المضطر حال صلوة الفريضة في الركوب المشي يمكن القول بان  
ومتأخر له فظاهر قوله تعالى فان خفتم وضعا لا اوركبا فاحتمل شيئا  
في الذكرى ترجيح المشي لحصوله في القيام قال ويجازيه ان حركة الماشي  
ذاتية وحركة الركبة عرضية فهو مستقر بالذات ثم قال ولا يفتقر جوارحه  
لبيان شرعية الامرين وان كان بينهما ترتيب كناية كفاية الصلوة هنا كفاية  
ولا بأس بما تضمنته الحديث الخامس عشر من جواز صلوة الناقل ما شيا  
في السفر هو المشهور بين الاصحاب ودعا الحق المحض انهم بما تضمنته من  
تحويل الوجود الى القليلة حال الافتتاح والركوع والسجود هو الأفضل والله  
سبحانه اعلم **الشكل الرابع** في مكان السجود واشتراط كونها راضيا  
او ما ينبت منها غير ما كوله ولا يلزم من اجتماعه شيئا **القول من**  
حران عن احداهما قال كان ابي يعلى على الحق يجعلها على الطنفسة ويسجد  
عليها فان لم يكن خرة جعل حصا على الطنفسة حيث يسجد **باب** جوارحه

عبد الله ع انه قال السجود على ما ينبت الارض الا ما اكل او لبس **الثاني** هنا  
من الحكم عن ابي عبد الله ع انه قال له اخبرني عما يجوز السجود عليه وعما لا يجوز  
قال السجود لا يجوز الا على الارض او على ما انبتت الارض الا ما اكل او لبس  
فقال له جعلت فداي ما العلة في ذلك قال لان السجود خضوع لله عز  
وجل فلا ينبغي ان يكون على ما ياكل ويلبس لان ابناء الدنيا عبيدها ياكلون  
ويلبسون والتسجد في سجوده في عبادة الله عز وجل فلا ينبغي ان يضع  
جهته في سجوده على عبود ابناء الدنيا الذين اخطوا بعبودها **باب**  
الحسن بن محبوب عن ابي الحسن ع انه سأل عن رجل سجد عليه بالعدوة  
وعظام الموتي ثم يجصصه السجدة يسجد عليه فكتب اليه ان الماء والنار  
قد طهره وقد مر هذا الحديث في بعض المطبوعات **الثاني** على بن محبوب قال  
سالت ابا الحسن الماشي عن الرجل يسجد على المسح والبساط فقال لا بأس  
اذا كان في حال تقية **الثاني** القسم بن فضال قال قلت لرضا ع جعلت فداي  
الرجل يسجد على كفة من اذى الحو والبرد قال لا بأس **الثاني** صفوان الجمال  
قال رايت ابا عبد الله ع في الرجل يسجد على قسطا واكثر ذلك يوي آياه  
**الثاني** على بن محبوب قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يسجد  
الكواعدا المكتوبة هل يجوز السجود عليها ام لا فكتب يجوز **باب** جليل بن  
دراج عن ابي عبد الله ع انه كره ان يسجد على قسطا عليه كتاب **الثاني**



محمد بن الحسين قال كتب بعض اصحابنا الى الحسن الماخني هو يسأله عن الصلوة  
 على الرجلين قال لا تقدر كتابي اليه فتكون قلت هو ما انبت الارض وما كان  
 لي ان اسأله فكنت اليه لا تصلح الرجل وان حدثت نفسك انه ما  
 انبت الارض فكنه من الملح والرجل وهو اسودان **فصل في الصلاة على من يجتمع من**  
 لحيته موصوفا قال لما كنت عن فراش جريح ومثل من الديباج ومضج جريح  
 ومثل من الديباج يصيح للرجل النوم عليه والتماسة والصلوة قال يغترش  
 ويقوم عليه ولا يجيد عليه **ان في** معوية بن عمار قال لما اتى ابا عبد الله ع  
 عن الصلوة في السفينة فقال استقبل القبلة بوجهك وفي آخر الحديث **صل**  
 على القبر والتعويذ عليه وقد مر هذا الحديث في الفصل الثالث **فصل**  
 من **فصل** الفضل بن يسار روي بن معوية عن احدهما قال لا بأس بالقيام  
 المصلين من اشعرها الصوف اذا كان يصعد على الارض فان كان من نبات الارض  
 فلتكس بالقيام عليه والتجود عليه **الراعي** زرارة عن ابي جعفر ع قال  
 له اجعل علي الرفق يعني الثوب فقال لا ولا على الثوب الكرسف ولا على الصوف  
 ولا على شيء من الخمران ولا على طعام ولا على شيء من ثمار الارض ولا على شيء  
 من الرياش **فصل** الخمر فيهم الخاء العجوة واسكان الميم سجادة صغرة  
 منسوجة من السعف والظفنة بتثليث الطاء والقاء باط له خلج  
 بكسر الميم واسكان السين المائلة واخرها حاء موحدة لا حمل له ويقا

للبلاد من يفتح الباء وكسرها والقطا من ثلث الفات ومطفا انكوا غدا  
 القاطيس بغير ياء والزفت بكسر الزاء معروف والرياش بالياء المشاة  
 من تحتها الثياب المجمع رين كسبه وشباب وهو لباس الزينة استعير  
 ليس الطائر لانه لباسه وقوته ولعل المراد هنا مطلق اللباس وقد مر **فصل**  
 الثلثة الاول مع الاخيرة في باب التفتيد عليه اجماعا من اشراط كون مكان التجود  
 ارضا او نباتا غير ما كوك لا طيبوس والمعتبر الاكل واللبس المضاف له عبدة  
 بالناد وكبعض النباتات التي تحصل في العلجين وبعض اللبوسات المصنوعة  
 من اليف والخوص مثله ولو جرت العادة في بعض الاقطار بما كل شيء اوسع  
 دون بعض ما كان القول باختصاص المنع بذلك القطر مع اعتنا بالاعرام او قل  
 نظرة عادة جميع الاقطار في كل شيء معين او لبدن فان الخطأ لا يؤكل في بعض  
 البلاد وكثير من مثله الا نادرا وكذلك الثقلان لا يلبس في كثير من بلاد مصر  
 قتيلا وانما يلبسون الكساء والصوف ولوقيل ان المعتبر هو عادة زمانه  
 وكان لم يكن بذلك للبعد وهل يشترط في المنع من التجود على المأكول والملبوس  
 كونهما ينفع به بالقوة الفرية من الفعل ام يكفي كونه كذلك بالقوة البقية  
 كما في الخطأ والظن كلام العلامة في التفتيد على الاول فالتجود على  
 الخطأ والتفتيد على ذلك بانما غير ما كوكين في تلك الحال ما تستضعفه  
 جماعة من المتأخرين بعدم خروج المأكول عن كونه مأكولا باحتياجه الى

النسخة  
 حجاز السجدة  
 الخطأ وان

حجاز السجدة  
 خطي



علاج وربما يعرف عليهم بان اطلاق التبعة على استيفاء بمبدأ الاستفاق  
 بجائز انفا او يجاز بان اطلاق الماكول والمليوس على ما يؤكل وليس بالفتوة  
 القريبة من الفعل فمصاحبة عرية والام يجوز في المعنى اطلاق اسم الماكول  
 على الخبز قبل الضغ والازدادا حياجان او كذلك اطلاق اسم المليوس على الحبة  
 قبل البساق وانه ليس كذلك فاصح هذا ينطبق على الحكم بجواز التجرد على الخبر قبل  
 اكله والحبة قبل البساق لعدم صدق الماكول على المليوس على الحقيقة لا لغة  
 ولا عرفا وقد يقال ان مراد العادة يكون للخطأ والشعر عينا كولين في  
 تلك الحال كونها غيرا كولين حال كونها بقشورهما فان تغاها غيرا كوله  
 بالعادة وقد صح بذلك في التذكرة حيث عدل جواز التجرد عليها بالفتوة  
 حاشية على الماكول والحبة وهو كما ترى وقد استشكل شيخنا في الذكرى كلامه التذكرة  
 بجواز العادة باكلها غير مختولين وخصوصا الخطأ وخصوصا في الصدق  
 ثم رجع المنع وائيد شيخنا الحق الشيخ على اعل الله قدره في شرح الفروع بان  
 التحليل لا ياتي على جميع اجزاء النجاسة لان الاجزاء الصغيرة منها تتلصق بالتي  
 فتقول ولا يتنجس اكلها تبعاً في كونها كولة هذا كلامه وهو حسن وما يتبعه  
 الحديث الرابع من جواز التجرد على الخبر فلا يخفى في الاوان ان لصداقنا  
 قال به نعم يظهر من بعض الاحكام المعاصرة بان الميل الى عدم قول الرافعي ومجيزا  
 التيمم به ربما يهيئ جواز التجرد عليه عنه وقد تقدم الكلام في هذا الحديث

الحديث

الحديث

فيكون

في بحث الطهارة بالامرين عليه وربما يلوح منه اشتراط طهارة محل الحبة كما  
 قوله عن الماء والنافع لهما بعد استوال من جواز التجرد عليه يشعر بعدم  
 جواز التجرد عليه لولا ذلك فلا تغفل وعطف البساق على النسخ في الحديث  
 الخامس من عطف العام على الخاص والادبي في الحديث السادس من اهل المراء به  
 اذ لا يحتل مثله في العادة وما يدل عليه الحديث السابع والثامن من جواز  
 التجرد على القسطاس نقل بعض على ان الاجماع عليه فيكون قد خرج بالفتوة  
 الاجماع عن الاصل المقرر من عدم جواز التجرد على امثاله وذلك لتركيبه من  
 جزئين لا يجوز التجرد عليهما اعني الترة والفتن والفتان والحبر وكما قيل  
 الجميع بالامتزاج حاله فوجب بحقه بالارض ويخرج من كلامه شيخنا في التذكرة  
 عدم تحقق الاجماع على جواز التجرد عليه فانه قال وفيه النقش من القسطاس  
 شيء من حيث اشتاله على الترة الا ان نقول انما يجوز القسطاس ونقول  
 جود الترة يرد اليها اسم الايض انتهى وناقشة شيخنا الحق الشيخ على الله  
 قدره بان اعلانية جوه القسطاس مع ان اجزاء الترة منبثة فيه لا يفيد  
 ان القول بعدم الترة انما يجوزها في غاية الجوداته لا يصح ملكه  
 بعد دفعه المقص والطباق للاصحاب هذا كلامه والله ان توقف شيخنا  
 التمسيد طاب ثراه في ذلك يعني على عدم تحقق الاجماع عند مكانه والا  
 فلا معنى للتوقف وما تقدمه الحديث التاسع من كراهة التجرد على قسطاس

الحديث



عليه كتابه مشهور بين الاحبار واسم الكتاب شيخنا في الذكرى بان اجرام الخبي  
 مشتملة على شي من المعادن ثم قال **الاول** ان يكون هناك ما من صدق  
 عليه الاسم قال وقد يتجمل ان لون الخبي من الخبي والتميز انما هو على القياس  
 ليس بشي لان العرف لا يقوم الا بجماله والمراد اجسام محسوسة مشتملة على  
 اللون انتهى ثم كراهة التجرد على المكسب بل يشل الاثني والعاري وما اذا  
 كان هذا مانع من ان يكون الخبي مثله ام لا كلامه في المنع في هذا الاختصاص  
 بالاعتبار لغير المستوع من ارقية واطلاق النفس يقتضي القول بما تضمنه  
 الحديث العاشر من تشبيهه مع المنع من التجرد على الزمان يكون من المنع والاول  
 وهما مسوحيان بما يؤخذ من المنع من التجرد على الزمان ولا يحل على الكراهة  
 وفي كلام كثير من الاحبار تخصيص القول الذي يكره التجرد عليه بالخيال  
 والاطلاق اولا والظاهر ان هذه النفس يكون القول بسرها المتفق بحكم  
 على انشا بكمراهة التتبع به وفي كلام بعض الاحبار انه لم يقف في ذلك على  
 اثر وهو كما ترى وقد دل الحديث الثاني عشر على جواز اطلاق القول بالاجرام  
 الكلام فيه وفي الفصل الثالث من القصد الا في انشاء الله تعالى وانما  
 الحديث الثاني عشر من قوله ع في المصلي فان كان من نبات الارض فله باس  
 بالقيام عليه والتجرد عليه وما يجتجج باطلا له من جهة تنبيه المصلي على  
 ما ذهب اليه في بعض رسائله من جواز التجرد على ذواته من قطن او

في  
 التجرد

ورواه دعابات تكون غير نقيه السند كما رواه داود بن الصرمي قال كانت  
 اب الحسن الثالث مبهلة تجرد على القطن ولكن من غير نقيه فقال جابر  
 وما رواه منصور بن حازم عن غير واحد من اصحابه قال قلت لابي جعفر عما اذا  
 تكون بارض باردة يكون فيها الثلج الفخيد عليه فقال لا ولكن اجعل بينك  
 بينه شيئا قطنيا او كتانا وما رواه حسين بن علي بن كيسان الصفاني قال  
 كتبت الى ابي الحسن الثالث ع اسأله عن التجرد على القطن ولكن من غير نقيه  
 ولا ضرورة فكاتبني ذلك جابر وما رواه ياسر بن ابي الحسن ع ما اذا  
 اصلي على الطبري فقد القيت عليه شيئا السجد عليه فقال في ذلك لا تجرد  
 اليس هو من نبات الارض السيد المرتضى رحمه الله في هذه الروايات وحل الروايات  
 الثالثة على المنع كما حديث الرابع عشر وغيره على الكراهة والمنع رجاء الله  
 رواية الصريح على ما اذا كان هناك ضرورة من حر او برد ونحوها وجعل  
 انما حر من بينة لذلك وحل رواية ياسر على النقية ومكاتبه الصفاني  
 للموازع عدم الضرورة على عدم ضرورة تبلغ هذا ان اقتصر وان كان هناك  
 ضرورة دون ذلك من حر او برد وشبههما والمحقق طاب ثراه في المعبر حسن  
 المرتضى ولم يرتض بحل الثلج والعلامة قدس سره الله وحده نقل في الجمع  
 على اننا على تحريم التجرد في الصلوة على ثوب حول من القطن اذ الكتان ولم  
 يعتد بخلافه السيد المواقفة على التحريم في الجمل والانتصار وحل تلك



الخبر على النبي حتى الأخبار المتقدمة لعدم التيقن في الأول عدم الخروج  
 عما عليه جاهر على أناس يسمع تأييده بنقل الإجماع واقره به المجادة  
 الاحتياط والله أعلم **المقدمة الثامنة** في لباس الصلي وما يستر طافيت  
 الطهارة وغيرها من الشرايط وما يلحق بذلك من الاحتكام وفيه أصول **الصلوة**  
**الاولى** في وجوبها من الحرية في الصلوة وحكمها فاعلموا ان من وجوبها على كل  
 انما عشرين حديثا **الاول من الصلوة** على من جعفر بن ابي جعفر موسى قال لما نزلت  
 عن رجل قطع عليه او عرق متاعه فبقى عرايا وحضرته الصلوة كيف يصلي في  
 ان اصاحبه شيئا يستر عورة اتم صلواته بالركوع والتجود وان لم يجد شيئا  
 يستر عورته اصاحبه وهو قائم **الثاني** ان يكون من بعض اصحابه عن ابي عبد الله  
 في الرجل يخرج عرايا فتدركه الصلوة قال يصلي عرايا قائما ان لم يره احد  
 فان باه احد صلى جالس **الثالث** عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال  
 سالت عن قوم صلى ليعانة ولم عراة قال يتقدمهم الامام بركبته يصلي  
 بهم جلوسا وهو جالس **الرابع** محمد بن مسلم قال رايت ابا جعفر يصلي في  
 واحد ليس جواسع عقده على عنقه فقلت له ما ترى لم يصلي في قميص  
 واحد فقال اذا كان كشفا فلباس المرأة تصلي في الدرع والمقعدة اذا  
 كان الدرع كشفا يعني اذا كان سترها فقلت لعلي الله الامة تغطي راسها  
 اذا صلت فقال ليس على الامة قناع **الخامس** زياد بن جعفر عن ابي جعفر

قال لابس ان يصلي احدكم في الثوب الواحد وازداد محمولة ان من محض  
 خيفة **السادس** عبيد بن زرارة قال سئل ابا جعفر ع في ثوب واحد **السابع**  
 زرارة قال سالت ابا جعفر ع عن ادني ما تصلي فيه المرأة قال درع ومقعدة  
 على راسها وتخللها **الثامن** عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن ع قال ليس على  
 الامة ان يتقنعن في الصلوة **التاسع** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال قلت  
 لائمة ع تغطي راسها فقال لا على ام الولدان تغطي راسها اذا لم يكن لها **الثاني**  
 من **الحاشية** زرارة قال قلت لابي جعفر ع رجل خرج من سفينة عرايا او ثوب  
 ولم يجد شيئا يصلي فيه فقال يصلي ايماء وان كانت امرأة جعلت يدها على  
 وان كان رجلا وضع يده على سواته ثم يجلسان فيوسيان ايماء ولا يركعان ولا  
 يجعدان فييد وما خلفهما يكون صلواتهما ايماء بروسم **الحاشية** **الثاني** من **الحاشية**  
 اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع قوم قطع عليهم الطريق فاحضت ثيابهم  
 بمقوعا عراة وحضرت الصلوة كيف يصنعون فقال يتقدمهم اما هم يجلسون  
 ويجلسون خلفه فيؤموا ايماء بالركوع والتجود وهم يركعون ويجردون  
 وعلى وجوههم **الثاني** عبد الله بن كبر عن ابي عبد الله ع قال لابس المرأة  
 المسلة الحرة ان تصلي وهي كشوفة الرأس **الثاني** قطع عليه بالبناء  
 المحمول اي ليثابه قطاع الطريق والكيس ما ييسر من الكلاء فان لم يكن  
 يابس سمي علما والدفع قيس المرأة والمراد بالحيف الملاصق فيه ولا جرح

جعفر بن ابي جعفر  
 محمد بن مسلم  
 عن ابي عبد الله  
 في الصلوة

عن ابي عبد الله  
 في الصلوة



والمأخوذ في قوله صلوا جماعة وهم جماعة بمعنى المستقبل وقد عرفت الحديث  
 وجوبه في العورة في الصلوة وهو الجاني وعورة الرجل قبله ودبره وقطع  
 شيخنا في الذكرى بأن الاثنين من القبل في وجوبه لا يرد عليه رواية  
 يحيى الواسطي عن بعض أصحابه عن أبي الحسن الماضي قال العورة عورتان  
 القبل والدبر مستور باليمين فاذا ستر الثوب بين يميني فقد ستر  
 العورة وقول ابن البراء ان عورة الرجل من الشرة الى الركبة وايضا  
 من الشرة الى نصف الساق فصيفان ورواية محمد بن حكيم عن ابي عبد الله انه  
 قال الفخذ ليس من العورة صحيحة في خلاه وهدى القولين واما المرأة فأكبر  
 الاصحاب على ان بدنها كله عورة ما عدا الوجه والكفين وظاهر الحديث  
 حكم ابن الجيندب ما رواه القليل في وجوبه في القبل والذراعين وهو ضعيف  
 والطلاق وهذا الحديث يقتضي ان الفاعل لا يصح ما يؤول الى الركوع  
 واستجود سواء امن المطلق ام لا وهو قول ابن ادریس واكثر الاصحاب على  
 انه ان امن المطلق صلى قائما والاحكام سامية في الحالين وقال المرتضى  
 يصل جالسا موميا وان امن من المطلق وخبره الاقوال اوسطها ما تقدمه  
 الحديث لما في من التفصيل ولما آتاه من الجمع بين الحديث الاول والثالث  
 العاشر والحادي عشر واما الآية فبأنها لا تقتضي الحديث العاشر فان  
 لم يكن فيها لعينين واجب شيئا في الذكرى الاختفاء في الركوع واستجود

في قوله  
 العورة

في قوله  
 العورة

الممكن بحيث لا تبد العورة وان جعل التجرد خفضا فافضل على الفرق بينه  
 وبين الركوع وهو غير بعيد اذا لم يقط الميسر والعسر ولعل ذلك لا يقتضي  
 الاختفاء داخل تحت الايام بالراس وتحت في سلكه الاختفاء ايما بالراس  
 ايضا وقال بعض الاصحاب ان كلامه هذا يقتضي التستر من غير دليل وهو كما  
 ترى وقوله عن في الحديث الرابع اذا كان كتيفا فله يا سبطي حضور الشرطي  
 عدم جواز الصلوة في الثوب الواحد كما في المقتضى من العورة وهل يحكي  
 معتقدا اذا ستر اللون حكم العاصية في التكرار وقيله الحق في العاصي با  
 غفاراها وشيئا في الذكرى وغيرها على وجوبها في الجملة ايضا وهو اولى وما  
 تضمنه هذا الحديث والحديث الثامن من عدم وجوبه في الراس لاجتهاد ما  
 عليه الاجماع والطلاق التقريري في عدم الفرق بين الفتن والمدة والعبادة  
 المشروطة والمطلقة التي لم تؤد شيئا وام الولد التي مات ولدها اما التي  
 ولدها هي فتعدل للحديث التاسع بمفهوم الشرط على ان عليها تقطيع الراس  
 وما تضمنه الحديث الحادي عشر من ايام الامام العاري بالركوع والتجود  
 وركوع العراة خلفه وسجودهم على وجوههم ايمنه ونائما هو مختار الشيخ  
 طائفة في النهاية ويظهر من كلام المحقق في العاصي اليه فانه وصف  
 هذه الرعاية باليمن ثم قال ولا يقتضي الامن بدعي الاجماع على خلاها ومراة  
 نعمه الله سبحانه كون العمل بخبرنا حسنا لا انا حسنة باصلاح الحديث

اول من ذكره  
 في قوله  
 العورة



وهو طاب ثراه وما يصف الروايات الصحيحة بالحسن ايضا كما يريد في الفصل الثاني  
ومراد ما قلناه لا ما هو المصطلح فان عاده قد مر الله وجهه لم يجز ان يجر  
لبان حال الروايات وما هي عليه من الصحة والحسن والثيق والقرين  
لتفصيل ذلك في كتابنا الفرع اما حديث بعده اعلى الله مقامه واقل من  
لتفصيل ذلك من اصحابنا واهتم ببناءه في الكتب الاستدلالية الصالحة  
الله دار الكرامة فظهر ان قولنا بعض الاصحاب ان في طريق هذه الرواية بعض  
والعظم فكيف وصفا بالحسن لم يبلغ ما ينبغي وما يقتضيه كتابنا في غير  
في الباب من صلوة الحق مكتوفة الرأى كما يحضر في ان احد من الاصحاب  
به سويما من الحديث والشيخ في التهذيب جعله على ما اذا كانت صغيرة او وضعت  
والله اعلم بحقائق الامور **الفصل الثاني** في اشتراط اعادة الصلاة  
وما يستثنى من ذلك ثلثة وعشرون حديثا **الاول** من **الحجاج** زرارة قال  
قلت لابي جعفر اصاب ثوبي دم عاف او غيره او شيء من من فعلت ان  
الى ان اصلي للثمة فاصبت وقد حضرت الصلوة ونسيت ان ثوبي ثناء  
صليت ثم اني ذكرت بعد ذلك قال تعيد الصلوة وبغضه قلت قال لم يكن  
رايت موضع حدثت انه قد اصاب به فطليته فلم اقد عليه على اصليت  
وحديث قال غسله وتعيد قلت قال طننت انه قد اصاب به ولم استيقن ذلك  
فقطرت فلم ارشأ ثم صليت لرايت فيه قال غسله ولا تعيد الصلوة

لم ذلك قال لانك كنت على يقين من انها ركن ثم شككت فليس ينبغي ان يتيقن  
اليقين بالشك ابدا قلت فاني قد علمت انه قد اصابه ولم ادراين هو فاعلمه  
تصل من ثوبك الناحية التي ركنها قد اصابها حتى يكون على يقين من انها ركن  
قلت فعل على ان شككت في انه قد اصابه شيء ان نظرت فيه قال لا ذلك انما  
تريد ان تنهيك عنك الذي يقع وبغضه قلت ان رايته في ثوبي فانا في الصلوة  
قال لا تتيقن الصلوة وتعيد اذا شككت في موضع منه ثم رايته وان لم شك ثم  
رايته رطباً قطعت عنه سلكه ثم بنيت على الصلوة لانك لا تدري هل هو شيء  
او وقع عليه فليس ينبغي ان يتيقن اليقين بالشك **الثاني** يحيى بن مسلم عن ابي عبد الله  
ع قال ذكر المني فشدده فجعله اشق من البول ثم قال ان رايت المني قبل  
او بعد ما تدخل في الصلوة فغسل اعادة الصلوة فان انت نظرت في ثوبك  
فلم تنسبه ثم صليت فيه ثم رايته بعد ذلك اعادة عليه وكذا البول **الثالث**  
عبد القيس بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل يسيى وفي ثوبه  
عدلة من زان او سورا او كلبا يعيد صلوة قال ان كان لم يعلم فلا يعيد  
**الرابع** عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله ع وانما اصابني في غير الذي  
ثوبي وانما اعلم انه يشرب الخمر ولا يحل ثم اتخزير فبردة علي فاعلمه قبل ان  
اصلي فيه فقال ابو عبد الله ع صلي فيه ولا تغسله من اجل ذلك فانك لا تدري  
اياهم وهو ظاهر ولم تستيقن بحقيقة ذلك باس ان تسلي فيه حتى تستيقن انه











بعد نقل الحديث الثامن وعشرين هذه الرواية حسنة والأصولها صحيحة  
 صلى صلوة مشروعة ما مورأها فقط الفرض ويؤيد ذلك قوله ع عشرين  
 لخطا والسيان انتهى كلامه ووصفه وحده تلك الرواية بالحسن  
 انها صحيحة بغير من جاز على ما قلناه في الفصل السابق من الشيخ في الاستبصار  
 جمع بين هذه الاخبار بحول ما تضمن الاعادة على ان المراد به مع بقاء اثر  
 وما تضمن عدم الاعادة على ما اذا خرج الوقت واستدل على هذا الجمع بما  
 تضمنته الحديث العاشر من الرجل اذا كان يؤم بمسجد لم يعد الصلوة الا  
 ما كان في وقت وهو غير بعيد وقول زرارة فان ظننت ان قد اصابه الخ  
 وقوله ع ذلك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت رجا استفيد منه ان  
 الجحاسة لا تقوم مقام العلم وان الظن قد يطلق عليه اسم الشك ما يشي  
 فان قول زرارة تنظرت فلم اري شيئا يعلي تعذر ذلك للظن وقوله ع ثم شككت  
 يفوح عن انك لا بد للظن بسبب عدم الروية شككا وقد دل هذا الحديث  
 على ان من شك في ان الجحاسة هل اصابته يؤبه فليس عليه شيء ان ينظر الي  
 التوبة ويتعلم الحال ليصير على يقين من امره بل يتجهج طهارة التوبة الي  
 ان يتحقق ما ينزلها والمراد ان هذا الشخص لم يزل واجبا عليه بحيث يعا  
 على تركه والظن انه لو تضمن لاستخدام الحال التحصيل لليقين واحتياطا  
 الامر للدين واهتماما بشان العبادة كما ان مشابا ومثله لقوله صرح

ما يربط الى لا يربط واعلم ان بعض النحاة يجعل ما تضمنه هذا الحديث  
 من قول زرارة ان رايته في ثوبي وانا في الصلوة وقوله ع في جوابه  
 تنقض الصلوة دالا على ان علم الجحاسة في ثوبه ثم ضيا واما في انما  
 فانه يقطع الصلوة وهو يعني في ان هذا القول من ذرارة سند صحيح وقوله  
 اول الحديث اصابني قويدم رعايا وغيره الى قوله ونسيت ان بثوبي شيئا  
 ان قوله ع شققت الصلوة منقطع عن قوله ع وتعيد اذا شككت الخ وهو كما ذكر  
 فان من تأمل هذا الحديث لا يربط في ان هذا القول من زرارة غير منقطع  
 كلامه خال ولا يخرج في شك ولا في ان قوله ع شققت الصلوة غير منقطع  
 عن قوله ع وتعيد اذا شككت بل هو مرتبط به وعلق ان هذا القول من زرارة ان  
 جعل مرتبطا بما قبله فليصل مرتبطا بقوله فهل على ان شككت فانه قال  
 اذا شككت قبل الصلوة في اصابته ثوبي ثم رايته فيه وانا في الصلوة فما  
 الحكم فاجابه ع بانه اذا سبق شكك في موضع من الثوب انه اصابه بجنا  
 ثم رايته وانت في الصلوة فانقض الصلوة واعدها وان لم يكن سبق شكك  
 شك في اصابة الجحاسة وكنت خالي الذهن من ذلك ثم رايته على وجهه قبل  
 تجرده في ذلك الوقت قطعت الصلوة وحسبته ثم بنيت ولعل بعض  
 المحققين للمعتمد كان زرارة عالما بما في ذلك سكنت ع عن التعمق لها وقوله  
 في الحديث الثاني ان رايته حتى قبل او بعد ما تدخل في الصلوة يشكها اذا



عالمه قبل الصلوة وهو عن عمله ثم علم به في أثناءها أو بعدها وما إذا  
لم يكن عالما به قبلها ثم علم بطلانها أو بعدها وقوله ثم عليك إعادة  
الصلوة يشل باطله في إعادة في الوقت وبما يجب لكن يصح هذه الصلوة  
خرج بانقله بعض المتأخرين من الإجماع على عدم وجوب القضاء لكانها إعادة  
بالنجاسة فصحى ولم يعلم بها حتى خرج الوقت وبعضها يخرج بقوله  
في الحديث لكانها من غير أن لم يكن عليك غيره فاصرف في صلواتك ولا إعادة  
لكن جماعة من الأصحاب على أن من أدى النجاسة على ثوبه في أثناء الصلوة فإن  
لم يستلمه القاء ما يابى في الصلوة القاء واستر بغيره وإن استلم ذلك  
واستأنف وقوله ثم فان نظرت في ثوبك ألم يعطى الله حق النجاسة  
قبل الصلوة وصلى ثم رآها فلا إعادة عليه في الوقت ولا في جابجه قال  
شيخنا طاب ثراه في الذكرى ولو قيل لا إعادة على من اجتهد قبل الصلوة وبعين  
غيره أن من لم يجد النجاسة ثم قال أن لم يكن أحداث قول ثالث وهو كلام حسن وما  
تضمنه الحديث الثالث من قوله ثم ان كان لم يعلم فلا يصيد بطلانها ثم على  
ما ذهب إليه المقيّد والمفتى وابن ادریس من عدم الإعادة في الوقت ولا في  
خارجة على من صلى جاهلا بالنجاسة ثم علم بها بعد الفراغ وما دخله الجنب  
الرابع والخامس لا يابى فيه ما دل عليه السادة من خالفني فيه تزيين يحمل على  
الكره والتأخرى بالنسبة المملة والياء الموصلة المكسورة نوع من التبا

والجربى كسر الجيم وفقد ياء الاء المملة المكسورة نوع من التسل عن النفس  
والنظر أن قول ابن سنان وأنا أعلم أنه يأكل الجربى كناية عن أنه من الخنا العين  
وما تضمنه الحديث التاسع من قوله ثم ان كان دخل في صلوة فليص قد ذكره  
الأصحاب أنه يدل على أن من نسي النجاسة ثم علم بها في أثناء الصلوة لا يلتفت  
وليس فيه شيء فان قوله ثم ان لم يكن دخل في الصلوة فليص ما اصاب من ثوب  
يعطى أن لا يكون بركا نجسا ولا يبيانه مع الجفاف بعض في صلوته وأما قوله  
الا ان يكون نجسا فليص فإنه ما به من دليل يحل ذلك لو قيل ان يكون استثناء  
من جملة الجزاء الأخيرة فقط ولحقا لكونه استثناء من كراهة الجزاءين معا قائم  
والبحث في ذلك في الاصول والمرتبقي يعني الله عز وجل الاشتراك بين الجلبين  
في القيام قرينة ومع العودة الى الجزاءين بصير المعنى في الصلوة مشروط بان  
يكون في الثوب اثر من الخبز برطوبة اودم ونحوه وهو يصلح ان يكون كذا  
عن الملاحقات حال الجفاف والتصغير المصوب اعنى اسم ان في قول السائل  
في الحديث العاشر لم يشك انه اصابه النقا انه يعود الى البرد تجبر به عن  
برد نقطة البرد ولا يصح جعل اصابة البرد قوتها وأما قوله ثم ان  
الرجل اذا كان ثوبه نجسا فليص منه سهو له امر النجاسة للخبثه بالنظر  
الى الحديث سواه كانت في الثوب والمبدن فذكر الثوب يشل وقوله ثم في  
الحديث لان الثوب نجس فليص منه يريده ان نجاسة للخبثه ليست



نجاسة البدن الحديثية فان الحديث اشدها فاف للصلاة كما بينه عني  
 في هذا الحديث شكله نجاسات تلك ولها ان حكمه بعدم قضاء ما فات  
 وقته من الصلاة التي يصليها من ذلك الوضوء يقتضي صحة وهو يقتضي عدم  
 اشراط طهارة اعضاء الوضوء قبل وبعد ما قد عليها وهو كما ترى المزمع  
 الا ان يترجم ذلك فيكون في ان الالة لم ينعكس الحديث بورد ما واحد  
 فان الاستدلال على بطلان الوضوء محل كلام الثاني ان الالة لا  
 لا لا يرب في تجديدها بما سته فيجس الرطوبة التي عليها فكيف يصح المصحح  
 بالبلل الجس المزمع الا ان يقال ليس في كلامه ان الالة ما هو نص في استيعابه  
 الراس مسح المزمع فلهذا مقدار ما يقع عليه مسح الوضوء لم يجس بل المزمع هو  
 اطلع على ذلك الثالث ان قوله ع كنت حقيقا ان يعتد بالصلاة التي يصليها  
 بدل للوضوء بعينه يعطى انه لو احدث عقيب ذلك الوضوء وضوءا  
 اخر وصلى به صلوات فانه لا يعيدها مع ان الالة شتر كد واستكثافا  
 يقول لعله ع اراد بذلك الوضوء بعينه الوضوء التوحيدي الخاص عني الوضوء  
 بعد التدفن وقبل تظهير البدن وهذا التقضي وان كان كما ترى الا انه  
 صحيح في حد ذاته واقفا ما يقتضي به بعض اصحابه عن الاشكال الاول يا  
 على وصول البول الى وجهه على وجهه لا يكون في اعضاء الوضوء كما فوق المرفق  
 سلكه فهو عن التقية بعينه لان السؤال قد تضمن اصابة الكعب فلهذا محال

المحل واعلم انه ربما يراى في يادي الرأي ضعف سند هذا الحديث بحال  
 سليمان بن رشيد وليس كذلك فان المدافعة على قول الثقة الجليل على بن  
 فاجا به بجوابه فلهذا يتجمله واما عدم التبرج باسم الامام ع فغير ضروري  
 حله لانه شان على بن مزيار يقتضي بقبول بعض ان كان قبلوا وضوءا من مزارعة ومحمد  
 بن مسلم واما لما في رواية كلام بعض اصحابه من الطعن في سند هذا الحديث  
 وضمة الى الضعف بسبب جملة انكاره ليس على ما ينبغي والله اعلم وقد  
 دل الحديث الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر على العقر عن دم المرحوم  
 والمجروح قبل البر وقد دل في ذلك احاديث اخر وان كانت غير ثقة  
 كما رواه ابو بصير **الحديث** دخلت الى ابي عبد الله ع وهو يصلي فقال لي يا ايدي  
 ان في ثوبه دما قل انصرف قلت له ان قايدي اخبرني ان ثوبك دما فقال  
 اني دما سيل ولست اغسل فريحي تبرا وهذه الاحاديث باطله مما ينبغي  
 ثبوت العفو وان لم يكن في ان الالة هذا الدم مشقة وانه لا يجلي العصب على ابدان  
 الثوب ولا تخفيف النجاسة ولا انتهاء زخمة ينقطع فيها الدم وبعضهم  
 اوجب في ذلك قصر العفو على ما اذا كان في الالة مشقة ولا يربا له احكاما  
 ان لا يخط غسل الثوب كل يوم مرة كما يرشد اليه رواية ساعة قال لا بد من  
 الرجل بالفتح او الجرح فلا يستطيع ان يبطه ولا يغسله قال لا يصلي ولا  
 يغسل ثوبه كل يوم الامر فانه لا يستطيع ان يغسل ثوبه كل ساعة وهذه



الرواية ربما اشهرت بعد ان العفوي شقة الموالاة لعل في فضل التوبة  
تنبها على عمل البدن ايضا وما دل عليه الحديث الرابع عشر من العفوي  
القديم من الدم في الجملة مما اطلق على آفة من عليه ولا ريب في شمول الدم  
بالخلة قدم الخوض وغيره الا ان جماعة من الاصحاب استنوا دم الكيس  
الفتح استثنى دم الاستحسانة والنفا سارية والقطي المداوي الحق بالدم  
الثلاثة دم بخر العين ايضا لانه اكتسب بقاءه جسد للحيوان نجاسة  
اخرى غير عفويها فصارت كما لو خالط الدم بول وغيره ثم الاحاديث الواردة  
في هذا الباب انما دلت على العفوي نجاسة التوب هذا القديم من الدم  
ليس فيها ذكر المبدل لكن الاصحاب حكموا بانه لا فرق في هذا الحكم بين التوب  
والبدن ولا يحد في ان احدا منهم خالف في ذلك وربما يستأنس برواية  
شي بن عبد السلام عن ابي عبد الله قال قلت له اني جعلت جلدي يخرج منه  
دم قال ان اجتمع منه قد خرجت فاعفله والامه والظ ان مقدار خمسة  
انبط لا يزيد على سعة القدم هذا وقد دل الحديث التاسع عشر على العفوي  
عما ياروي مقدار الدم وهو من سبيل التوب في الانتصار وهو في  
والصدق ان ابن ادريس لم يجز بان الدم كاد عليه الحديث الرابع عشر  
وفي بعض الروايات غير النقية السد ما يؤيد القول الاول وفي بعضها  
يؤيد الثاني وترجع احد الطريقين شكل التماس الاول ولكن سبيل الاول

واضح واعلم ان الدم في الاحاديث مطلق غير مقيد باليقل ولا كثير وفي  
الفقيه والمقنة فقيده بالواقي وهو الذي وزنه درهم وثلاث في المعتبر  
ان الواقي يسمى باليقل نسبة الحقير بالجامعين وضبطها المتأخرون بفتح العين  
الصغيرة وتشديد اللام وعن ابن ادريس ان سعة الدم منها يقرب من  
انحصار الراحة وعن ابن الجنيح التقدير بربعة العقد الا على من الايهام وقال  
شيخنا في الذكري البغلي باسكان العين مستوي اليه واسر البغلي ضربا للثاني  
ولا يذهب كسرته وزنه ثمانية دوايق والبغلي كانت تسمى قبل الاسلام  
الكسرية ثم خلت لها هذا الاسم في الاسلام والوقت بحاله وجرت في المعاملة  
مع الطبرية وهي ربعة دوايق فما كان زرع عبد الملك يجمع بينهما واتخذوا  
منها واستقر امر الاسلام على ستة دوايق وهذه النسبة ذكرها ابن دُرَيْم  
رحمته الله انتهى وكلمة هذا يعطى ان الدما هي التي كانت تجري بها المعاملة  
ومن الصادق عليه السلام في الدما هي المخذة التي كل منها ستة دوايق لا البغلية  
التي كل منها ثمانية دوايق فان وفات عبد الملك كما ذكر السجودي وغيره  
من المؤرخين ستة متد ثمانين ومولدا الصادق عليه السلام ثمانية دوايق  
البغلية بعدد المباحث يفرق اطلاق الدم اليها لا يخرج من بعد ذلك قال  
بعض الاصحاب ان حمل المقصود الواردة عن الصادق عليه السلام على البغلي شكل  
وطني انه لا اشكال في ذلك لان احكامهم مستقلة من التي هم وفود



روايات صحيحة بانها مثبتة عندهم في حقيقة بسلامة رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> خط  
 امير المؤمنين <sup>عليه السلام</sup> فكون الدم المعلق متروكة في عصر الصادق <sup>عليه السلام</sup> لا يقدح في  
 حمل الرواية الواردة عنده <sup>عليه السلام</sup> والله اعلم وقد دل الحديث الخامس  
 والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر على العفو عن النجاسة في التيمم  
 عند تقديراتها وفقدان غير واحدة لا يجب طهره والصلوة عرياناً بل <sup>ظاهر</sup>  
 هذه الاحاديث عدم جواز الصلوة عرياناً وقد اختلف على انما رخصوا الله <sup>عليه</sup>  
 في ذلك فقال ابن الجني ان الصلوة فيه احب الى من الصلوة عرياناً  
 قال الشيخ واكثر الاحباب ينزعونه ويصلون عرياناً ومما قاله الحق في  
 العترة والعلامة في المنتقى بالخيار بين الامرين من غير ترجيح وقواه شيخنا في  
 الذكرى مستدلاً بها عن السرة والقيام واستيقاظ الاعمال المانع ولا  
 يخفى في الان ان احداً من علي ثانياً قال بتعيين الصلوة فيه وعدم جواز  
 عرياناً كما هو الظاهر من تلك الاحاديث والجمع الشيخ رحمه الله بان مقتضى الحديث  
 الثاني والعشرون وجوبه اخري بذلك المضمون ولكن في طريقتها كلام  
 وحمل طاب ثراه تلك الاحاديث على صلوة الخيضة او الاضطرار الى البسه <sup>حمله</sup>  
 الحديث السابع عشر على عدم جواز الصلوة فيه كعدم التيمم وهو كما ترى <sup>كلامه</sup>  
 ابن الجني غير بعيد وقد مال اليه بعض المتأخرين وما اقتضت الحاجة <sup>بعضه</sup>  
 من الصلوة في كل من الثوبين اذا اشتبه الجس منهما بالآخر هو منعه <sup>بما</sup>

وعليه العمل لان كان تحصيل الصلوة في ثوب طاهر يوجب قبل طهرهما ويصل عرياناً  
 واختاره ابن ابي ريس <sup>عليه السلام</sup> ما حجة بانه يجب ان يقرأ في وجهه الاعمال بها  
 وكون الصلوة واجبة وجه يقع على الصلوة فلهذا يدعى ايضاً ان يقطع <sup>بأنها</sup>  
 في ثوب طاهر يحكم بكونها الصلوة الواجبة وهذا منتف عند اختياره في كل  
 من الثوبين ولا يجوز وقف الحكم اليها يظهر بعد لعدم تأثير التأخر في الاستدلال  
 واجابه العلامة في المح بالرفع من وجوبه على بطايرة الموثوق فان هذا <sup>لنكف</sup>  
 سقط عنه والمؤثر في وجوب الصلوة <sup>تأخر</sup> عليه هنا موجود مع التعلل لا  
 عنه فانما يحكم بوجوب الصلوة <sup>لأن</sup> على احديهما لا اشتباه والاخرى بالاحسان  
 قال وهو لم يفتن لذلك بحسب ان احدي الصلوات واجبة دون الآخر  
 ثم يعلم المكلف بعد علمه انه قد فعل الواجب ليس كذلك انتهى كلامه  
 طاب ثراه وقال في المنتهى ان اشترطت القطع بعدم النجاسة فهو غير متحقق  
 وتكليفه لا يطابق واذا اشترطت عدم القطع بالنجاسة فهو حاصل  
 الصلوة في كل واحد من الثوبين انتهى وهو كما ترى لبقاء شق اخر هو ظن  
 الطهارة وهو غير حاصل في كل واحد منهما وما تضمنه الحديث الحادي في  
 العشرون من جواز الصلوة فيما لا يتم فيه وحده اذا كان على الشيء يعرف  
 النجاسة هو المعروف بين علي ثانياً ورضوان الله عليهم وبعيد اخبارهم <sup>ضعيفه</sup>  
 كرواه حماد بن عمن عن رواء عن ابي عبد الله <sup>عليه السلام</sup> في الرجل يصل في الخف الذي



فيه قد رفقنا لاذ كان مكالمتهم فيه الصلوة فلا بأس بركاء رواء عبادة  
سنان عن اخبر عن ابي عبد الله ع انه قال لا تكلم على الانسان او معه <sup>في</sup> الصلاة  
الصلوة فيه وحده فلا بأس ان يصلي فيه وان كان فيه قد مثل القلنسوة  
والنكته والكبرة والخل والكفين وما اشبه ذلك فاطلاق الاحاديث  
يشمل الملبس وغيره واما ابن ادريس وحسن الحكم بالملايسر وما فقد العلة  
في بعض كتبه ولو قلنا باستفاده ذلك ما يلوح من قوله ع مما لا يجوز <sup>الصلوة</sup>  
فيه <sup>في</sup> دخله وجعلنا التمثيل بالملايسر قرينة على ذلك لا يمكن بغيره <sup>بغير</sup>  
كونهما في محالها اعتبره العلامة طاب ثراه لكن قوله ع في حديث <sup>كان</sup>  
ابو بصير يفتي التميمي قال الشيخنا في الذكرى وما تضمنه الحديث الثالث  
العلوي من اعادة الصلوة بعد فعلها في الثوب الخبز ذهب اليه الشيخ  
رحمه الله ونزل الحديث على ما اذا لم يمكن من نزعه والعلامة في <sup>الجلد</sup>  
على ما اذا كان متكنا من نزعه والافاق اعادة للخروج عن العدة <sup>كان</sup>  
بالمأمورة على وجهه والله اعلم **الفتاوى** في حكم الصلوة  
في جلد الميتة واجزائها وما لا يؤكل لحمه والحبر وما يستثنى من الاثنين  
ثلاثون حديثا **الوقتي** من **السنن** محمد بن مسلم قال سالت عن الجلد الميت  
اي ليس في الصلوة اذا دغ قال لا ولودغ سبعين مرة **الكلبي** عن ابي  
عبد الله ع انه قال لا بأس بالصلوة فيها كان موصوفا للميتة ان الصلوة <sup>للميتة</sup>

**دع** **الفتاوى** عن ابي عبد الله ع لزادة ومحمد بن مسلم اللين و  
اللها والبضه والشعر والصوف والقرن والنايب الخاف وكل شيء ينقل  
من الشاة والذابة فهو لكي وان اخذته منه بعد ان يموت فاعسله وصل  
وقد روت هذه الاحاديث الثلاثة في بحثنا لجان **الشيخ** محمد بن ابي  
عمر عن غير واحد عن ابي عبد الله ع في الميتة قال لا تصل في شيء منه ولا  
شعر **الشيخ** محمد بن محمد بن ابي عن الرضا ع قال سالت عن الخفاف ما  
السوق فتعري الخفاف لا تدري اذكي هو ام لا تقول في الصلوة فيه قال  
فتم انا اشترى الخفاف من السوق ويضع في واصل فيروى عنكم **الشيخ**  
الكلبي قال سالت عن ابي عبد الله ع عن الخفاف التي تباع في السوق فقال  
اشترى وصل فيها حتى تعلم انه ميت بعينه **الشيخ** سليمان بن جعفر الجعفري انه  
سأل العبد الشافعي موسى بن جعفر ع عن الرجل ياتي السوق فيشتري جبة  
فراه لا يدي اذكيه هي ام غير ذكية اي صلى فيها فقال نعم ليس عليكم المسئلة  
ان ابل جعفر ع كان يقول ان الخوارج ضيقوا على انفسهم بما اثم ان الذي  
اربح منه ذلك **الشيخ** محمد بن سنان قال قال ابو عبد الله ع كل شيء  
يكون منه حرام وحله فهو للحلال ابد حتى تفرق الحرام بعينه **الشيخ**  
سليمان الجعفري قال سالت بالكنز الرضا ع يصل في جبة خرق **الشيخ**  
محمد بن سعد عن الرضا ع قال سالت عن جلود الخنزير فقال هو فالتخن



تلبس فقلت ذاك الوبر جعلت فقال اذا حمل وبره حول جلده **محمدا**  
 عبد الرحمن بن الحجاج قال سأل ابا عبد الله ع رجل وانا عنده عن جلود الخنزير  
 فقال ليس بها بأس فقال الرجل جعلت فذالك انها في بلاد ري وانما هي **كلوب**  
 تخرج من الماء فقال ابو عبد الله ع فاذا خرجت جارية نقش من الماء  
 فقال الرجل لا قال لا بأس **باب من الحلي** قال سألته عن الخنزير فقال لا بأس  
 به ان على بن الحسين ع كان يلبس الكساء الخنزير في الشتاء فاذا جاء الصيف  
 باعه وتصدق بمثله وكان يقول اني لاسقي من دقي انا كل من ثوب قد  
 عبد الله فيه **باب من الحلي** اسئل من بعد الاحوص قال سالت ابا عبد الله ع عن  
 الصلوة في جلود البع قال لا تسلك فيها قال وسالت هل يصلي في  
 في ثوب بريسم فقال لا **باب من الحلي** محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله ع عن  
 جلود الثعالب فقال لما حلت ان تصلي فيها **باب من الحلي** الخنزير في عبد الله ع  
 قال سالت عن الغزاة والتمور والسحاب والاشياء قال لا بأس  
 بالصلوة فيه **باب من الحلي** جميل عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الصلوة في  
 جلود الثعالب فقال اذا كانت ذكية فلا بأس **باب من الحلي** عن علي بن يقطين  
 سالت ابا عبد الله ع عن لباس الغزاة والتمور والفضة والذهب جميع  
 لجلود قال لا بأس بذلك **باب من الحلي** ابو علي بن داود قال قلت لابي جعفر ع  
 ما تقول في الغزاة التي يصلي فيها قال اي الغزاة قلت قلت الغزاة التي

ذكرها في كتاب  
 الصلاة

والتمور قال صلى في الفلك والسحاب فالتا التمور فلا تسلك فيه قلت قال  
 الثعالب صلى فيها قال لا ولكن تلبس بعد الصلوة قلت صلى في الثوب الذي  
 يليه قال لا **باب من الحلي** علي بن الريان قال كتبت الى ابي الحسن ع هل يجوز الصلوة  
 في ثوب يكون فيه شعر من شعر الانسان واخبره من قبل ان يقضه وبلغته  
 عنه فوقع بين **باب من الحلي** محمد بن عبد الجبار قال كتبت الى ابي محمد ع اسألك  
 في قلنسوة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه او ثوبه حريم او ثوبه من وبر الارانب يكتب  
 لا تسلك الصلوة في الحريم المحض وان كان الوبر ذكيا حلت الصلوة فيه ان شاء الله  
**باب من الحلي** محمد بن الجبار قال كتبت الى ابي محمد ع اسألك هل يصلي في قلنسوة  
 حريم محض او قلنسوة دجاج فكتب لا تسلك الصلوة في حريم محض **باب من الحلي**  
 الحسين بن سعيد قال قرأت في كتاب محمد بن ابراهيم الى ابي الحسن ع انما  
 يسأله عن الصلوة في ثوب جشوه فزكتبنا اليه وقرأت لا بأس بالصلوة  
**باب من الحلي** علي بن جعفر عن اخيه موسى ع قال سالت عن ثوب حريم  
 من القبايح ومصلح حريم ومثله من القبايح يصلح للرجل النوم عليه والغطاء  
 والصلوة قال لا بأس به ولقوم عليه ولا تسجد عليه وقدم هذا الخبر  
 في مكان السجود **باب من الحلي** جعفر بن محمد بن يوسف ان ابا عبد الله كتب  
 الى ابي الحسن ع يسأله عن الغزاة والحلق البسه واصلى فيه ولا أعلم انه  
 فكتب لا بأس به **باب من الحلي** من الحلق البسه ابن بكير قال سالت زياره ابا عبد الله ع



عن الصلوة في الثعالب والفتل والتجارب وغيره من الورع فخرج كتابا زعم  
انه امره رسول الله ان الصلوة في دبر كل شيء حرام اكله فالصلوة في دبره  
وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد لا يقبل تلك الصلوة حتى  
يصلي في غيرها ما احل الله اكله ثم قال يا سرارة هذا عن رسول الله <sup>حفظ</sup>  
ذليل وندارة فان كان ما يؤكل لحمه فالصلوة في بوله وبوله وشعره وروثه  
والبا ندر وكل شيء منه حايث اذا علمت ان ذلك قد ذكاه الذبح فان كان غير  
ذلك ما قد خفيت من اكله وحرم عليه اكله فالصلوة في شيء منه فاسد  
ذكاه الذبح اوله بذكر **عنه** عن ابن خلدون قال سألت ابا الحسن الرضا  
عن الصلوة في الخمر فقال يصل في **سجدة** **سجدة** فاسألت ابا عبد الله  
عن لباس الكبر واللباس فقال لا ما في الكبر فلا بأس وان كان فيه  
تأويل **ان** **عنه** عن ابن عباس عن ابي عبد الله قال لا يلبس الرجل الذهب  
ولا يصلي فيه لان من لباس اهل الجنة **عنه** عن عبد الله بن بكير عن بعض  
اصحابه عن ابي عبد الله قال لا تشاء يلبس الكبر واللباس الا في الاحرام  
**عنه** عن ابن عباس عن ابي عبد الله ع انه سأل عن الثوب يكون عليه ثياب  
قال لا يصلي فيه **اقول** الشح بكرا شيئا للمجر واسكان الصلابة  
هو ما يشبه الغل والسرور بكسر الهمزة وتشديد الميم المختلج والغلب  
بالقاء والنون المفتوحين حبان عن ابي ابي الله شح من جلده الصلابة

عن ابي عبد الله  
عن ابن عباس  
عن ابي عبد الله

واللباس نوع من الثياب يتخذ من الحرير فاذا ربي عصبه بالقرن بالفتح والفتل  
نوع من الحرير فاذا ربي وشعره الصدوق رحمه الله في هذا الحديث بقرا المأخوذ  
اي وبه وما تضمنه الحديث الاول والرابع من اشع من الصلوة في جلدة الميتة  
مما انعقد عليه اجماعنا حتى اننا لم نجد مع قوله بطلانته بالدواع منع من  
الصلوة فيه وقد تضمنت احاديثنا المنع من بطلان الاشعاع به ولو في غير  
الصلوة نعمن على بن الغيرة قال قلت لابي عبد الله ع جعلت هذا الميتة  
بشيئ منها قال لا قلت بلعنا ان رسول الله ص من ثبته ميتة فقال لما كان على  
اهل هذه الشاة اذ لم ينتفعوا بلحمها ان ينفعوا باها يا فقال تلك شاة  
لسوده بنت عبد ربهج النبي وكانت شاة موزولة لا ينتفع بلحمها فتركوا  
حقها مات فقال رسول الله ص ما كان على اهلها اذ لم ينتفعوا بلحمها ان  
ينتفعوا باها يا اي تذكار لا يخفى ان المنع من الصلوة في جلدة الميتة يشمل  
باطلا في ميتة ذبي النضر وغيره سواء كان مأكول اللحم الا وفي كلهم بعض  
على انا جواز الصلوة في ميتة غير ذبي النضر من مأكول اللحم كالسبب الطائر  
مثلا وقد نقل شيخنا الحق الشيخ على بن ابي الله قدس في شرح القواعد ان  
الحق في المعبر نقل الاجماع على جواز الصلوة في جلده من القسم من الميتة  
ونقل عبد الله في شرحه على الرسالة عن شيخنا الشهيد في الذكرى انه  
نقل عن المعبر الاجماع على ذلك وهذا عجيب فان شيخنا في الذكرى لم يقل الا



على ذلك امن المعتز من غيره وكذلك الحق في المعتز لم ينقل الاجماع على ذلك  
 اصلا والحاصل انه ذلك الاجماع لم ينقل على ما قلناه فالمنع من الصلوة في  
 ذلك وجه لصدق الميتة عليه والحاصل ان المنع من الصلوة في جلد الميتة  
 كونه ظاهرا لا يستلزم جواز الصلوة فيه وكان والذي قد مر الله رحمه  
 يميل الى هذا القول ولا بأس به وقد مضى الكلام في الاحاديث الثلاثة  
 الاول وقد دل الحديث الخامس والسادس والسابع على جواز الصلوة  
 في الجلود التي تشترى من اسواق المسلمين وانه لاحاطة الى المتواليات لها  
 وهذه الاحاديث باطلا فيما تشملها اذا كان البائع يعتقد اطهارة  
 جلد الميتة بالذباغ وطهارة ذبيحة اهل الكتاب ايام لا وذهب العلامة  
 في التذكرة والمنتقى الى المنع مما يوجد في يد مستحل الميتة بالذباغ وان  
 اخبر بالتكليف لاصلا له لعدم وفي بعض الاخبار الضعيفة السند  
 ما يشترط به كما رواه ابو بصير **مسألة** ما عدا الله عن الصلوة  
 في الغرافة قال كان علي بن الحسين ع رجلا صرح ان لا تدنيه فراخا ولا  
 باغيا بالقرط فكان يبعث الى العراق فيؤتي ما قبلكم بالفرغ فليست فادا  
 حضرت الصلوة الفاء والحق القيصون الذي يليه وكان نيسابور ذلك  
 ان اهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة وينعون انه باعه ذكاة  
 وكما رواه عبد الرحمن بن الحجاج قال قلت لابي عبد الله ع اني ادخل

بيع من الصلوة  
 في جلد الميتة

سوق المسلمين اعني هذا الخلق الذين يدعون الاسلام فاشترى منهم  
 الغرافة فاقول لصاحبها اليس هي ذكية فيقول بلى فهذا يستحل  
 ان اسعها على انها ذكية فقال لا ولكن لا بأس ان يتبعها ونحو ذلك في الميتة  
 اشترىها منه انها ذكية قلت وما اخبر قال استحل اهل العراق  
 للميتة وزعموا الذباغ جلد الميتة ذكاة ثم لم يرضوا ان يكذبوا في ذلك  
 الا على رسول الله قال شيخنا في الذكري جرد نقل هذا الخبر ان فيه اشارة  
 الى انه لو اخبر المستحل بالذباغ لا يقبل منه لان المستحل في الخبر ان كان مستحلا  
 فذاك ولا فطر يطبق الا على هذا كله وقد يستفاد من الحديث الثامن  
 جواز الصلوة في الجلود المستخرجة من المسلم المعتقد طهارة الميتة بالذباغ  
 وجواز اكل اللحم المشتري من يمين ذبيحة اهل الكتاب بل ربما يستدل به  
 على جواز الصلوة في الجلود والاولاد والعظام وامثالها اذا اشرك في  
 من مأكول اللحم اكله والاعلام في المنتقى اذا شك في كونه من مأكول  
 اللحم لم يحرم الصلوة فيها لانها مشروطة بستر العورة بما يؤكل لحمه وهو غير  
 متحقق والشك في الشرط يستلزم الشك في المشروط انتهى وربما يعارض بان  
 الشرط ستر العورة والحق انما هو عن الصلوة في غير مأكول اللحم فادام لم  
 يشترطه غير مأكول اللحم لم يتحقق الغني ويستفاد من هذا الحديث جواز اخذ  
 عطايا الملوك ومن يجزى وخذهم من غلام ان باينهم جلد لا يضرها وان كان

بان هذا الخبر



مقتضى الورع الشايع من ذلك سؤال الله العزة والمزينة وما تشتهى  
 التاسع والتاسع والعشرون من جواز الصلوة في الخنثى وبرهنا التقيد  
 عليه لاجلنا واما جلده فحق الحديث انما يدل على جواز الصلوة فيه وبه  
 استدل على ذلك في الذكرى وسيلع من ذلك الى ابراهيم بن محمد والعلامة  
 طاب ثراه في المنتهى مخرج المنع منه ايضا ولكن سجع غزوة في الخنثى  
 لهذا الحديث وقد اختلف في حقيقة الخبر فقيل هو دابة يخرج ذات اربع  
 اذا فارقت الماء مايت وقد دل الحديث الحادي عشر على انه كل الماء فان  
 تقرير الامام ع ذلك الرجل على ذلك القول يوجب في المقابل المقتضى في الخبر  
 حديث جاعة من الجبابرة القدر من مقتضاه وقال شيخنا في الذكرى لعله  
 ما يستوي في زماننا يصور به الشك وهو مشهور هناك انتهى <sup>ويجوز</sup> وفيه ابواب  
 عن ابي عبد الله ع انه كان عنده ودخل عليه رجل من الخنازير فقال له  
 فقال ما تقول في الصلوة في الخنثى فقال لا بأس في الصلوة فيه فقال الرجل  
 جعلت فداك انه ميت وهو علي ولا بأس لعله لم يمت في قبورهم اجابا  
 ثم قال يقول انه دابة يخرج من الماء او ثعبان من الماء فاذا افضت الماء  
 فقال الرجل صدقت جعلت فداك هكذا هو فقال ابو عبد الله ع فانه تقول  
 انه دابة تنفي على اربع وليس هو في حد كحيوان فيكون ذلكا من خرجة من  
 الماء فقال الرجل اي والله هكذا اقول فقال ابو عبد الله ع فان الله تعالى

ربع من الصلاة  
 في الخنثى

احله وجعل دكانه موته كما احل الحيوان وجعل دكانها موتها والمحقق طاب  
 ثراه في العبر توقف في هذه الرواية من حيث السند والمتن اما الشبهة  
 في طريقها فمذهب سليمان القاضي وهو ضعيف واما المتن فلهذا جعل الخنثى  
 وهو من العالمات لا احبار عليه من انه لا يحل من حيوان البحر لا السمك  
 ولا من السمك الا اذا الفس وشيئا الشبهة جدا الله ذنبها في الذكرى  
 بانها مضمونة بشيور بين الاحبار فلا فيه ضعف طريقها والحكم بحكمه جاز  
 ان يقتدل على استعماله في الصلوة وان لم يذكركا احل الحيوان يخرجها  
 من الماء حية فهو شبهة العمل بالخيل لا في بعض الاحوال هذا كله وقيل  
 منه كلام العلامة في الخنثى وهو ليس بذلك البعيد وقوله في الحديث الثاني  
 على كراهته الا ان من مؤيد الله فيه واستجابا بالتصديق منه وما  
 تضمنته الحديث انما هو من المنع من الصلوة في جلود السباع هو المعروف  
 بين علماءنا فانها غير كونه اللحم وسحق الكلام فيه وما تضمنته من المنع  
 من صلوة الرجل في الثوب المحير مما لا خلاف فيه بين علماءنا ولا في  
 تحريمه له في الصلوة وغيرها وما رواه محمد بن اسماعيل بن بزيع قال الله  
 سالت ابا الحسن ع عن الصلوة في ثوب يباع فقال لا يمكن فيه القائل  
 فلا بأس بحمل على من المصنوع احوال الحرب كما قال الشيخ واما ما لا يتم فيه  
 الصلوة من الحرب فستسبح الكلام فيه وما تضمنته الحديث الرابع عشر



من قوله **عنه** في جلود **والغالب** **الحديث** **تصلي فيها** وان كان ظاهر **الكوفة**  
محول على **علم الجواز** فانما **المنع** من **الصلوة** فيها وفي اوبابها وكذلك في  
جلود **سائر** الايون **كل** **جدار** **واو** **بار** **وهو** **المعروف** **من** **نفس** **الاحتجاب** وقد  
دخل على **الحديث** **الثامن** **عشر** **والخامس** **العشرون** **وتضمنته** **الاحاديث**  
**الاهري** **غير** **بشيء** **الشد** **كاد** **عنه** **عنه** **باني** **يريد** **في** **سائر** **الروايات** **عن** **جلود**  
**الغالب** **الذي** **قال** **ان** **الصلوة** **فيها** **وماروا** **على** **بن** **مبار** **قال** **كتب** **المليار**  
**بن** **عقبة** **عنه** **ما** **جاء** **من** **يحد** **من** **الادوية** **في** **جلود** **الصلوة** **فيها**  
**من** **غير** **هذه** **ولا** **تقية** **فكتب** **على** **اجود** **الصلوة** **فيها** **واما** **ما** **تضمنته** **الحديث**  
**الخامس** **عشر** **والسادس** **عشر** **والسابع** **عشر** **من** **الجواز** **فمحول** **على** **الاستدلال**  
**خلاف** **المعروف** **من** **الطائفة** **وليس** **في** **السابع** **عشر** **مخرج** **يجوز** **الصلوة**  
**فعل** **المراد** **باصلي** **الليس** **والفتح** **طاب** **ثا** **محول** **الحديث** **السادس** **عشر**  
**بالايم** **الصلوة** **فيه** **منفرة** **امرا** **انكروا** **الصلوة** **وسمى** **ها** **وهو** **محول**  
**الصلوة** **عنه** **فيما** **لايم** **فيه** **الصلوة** **من** **غير** **ها** **كول** **التم** **وما** **الاله** **الحق** **في**  
**المعبر** **مستندا** **الى** **الحديث** **العشرين** **وسمى** **الكلام** **فيه** **وما** **دخل** **على** **الحديث**  
**الثامن** **عشر** **من** **جواز** **الصلوة** **في** **الاحتجاب** **في** **الفتح** **في** **الصلوة**  
**بل** **قال** **في** **البسوط** **اما** **الاحتجاب** **في** **المحو** **اصل** **فلا** **يصح** **في** **از** **يجوز** **الصلوة**  
**فيها** **وما** **تضمنته** **في** **الاحتجاب** **في** **الذكرى** **وتجده** **في** **الحق** **الفتح** **على**

في

وهو

**بعض** **الله** **وقد** **يخرج** **لهم** **روايات** **اخرى** **ان** **كانت** **ضعيفة** **الشد** **كاد**  
**اليد** **ان** **قال** **قلت** **للاستاذ** **اصلي** **في** **الشد** **والاحتجاب** **قال** **فم** **قلت**  
**يصلي** **في** **الغالب** **كانت** **كذلك** **قال** **لا** **تصل** **فيها** **وما** **رواه** **مقاتل** **بن** **مقاتل**  
**قال** **سمعت** **الشاذلي** **الحسن** **عنه** **من** **الصلوة** **في** **الشد** **والاحتجاب** **والغالب**  
**لا** **يخبر** **في** **هذا** **الا** **الاحتجاب** **فانه** **دابة** **لا** **يحل** **التم** **وذهب** **الفتح** **في** **التم**  
**وابن** **البرج** **وابن** **ادريس** **والعلامة** **في** **الحج** **الى** **المنع** **من** **الصلوة** **في** **احتجاب**  
**بالحديث** **الخامس** **والعشرين** **ونقل** **المنع** **من** **ذلك** **عن** **ظاهر** **الروايات** **بجماعة**  
**اجاب** **عن** **الاحتجاب** **في** **هذا** **الحديث** **بانه** **يتضمن** **ترويج** **الصلوة** **في** **الشد** **فانتم**  
**لا** **تقولون** **به** **ومن** **حديث** **مقاتل** **بانه** **ما** **في** **حديث** **لا** **يضار** **الى** **روايته** **والحق**  
**ان** **المسئلة** **محلا** **لوقت** **وقد** **دخل** **الحديث** **السادس** **عشر** **على** **جواز** **الصلوة** **في** **الشد**  
**علق** **به** **من** **غير** **الاشان** **او** **الطهارة** **فان** **لما** **ان** **المراد** **شعر** **الصلي** **بالمطهارة**  
**كما** **يظهر** **من** **كلام** **العلامة** **في** **التم** **وبعضهم** **عند** **الحكم** **الى** **شعر** **غير** **الصلي** **اي**  
**قد** **تضمن** **الحديث** **العشرون** **امورا** **الا** **يجوز** **الصلوة** **في** **الشد** **عليها**  
**ما** **لا** **يحل** **لهم** **وبه** **قال** **شيخنا** **في** **الذكرى** **وما** **افقه** **شيخنا** **القيدي** **الثاني**  
**طاب** **ثا** **ها** **بالجواز** **الصلوة** **فيما** **تعلق** **بطلان** **الباس** **من** **غير** **ما** **لا** **يحل** **لهم**  
**شعر** **ظاهر** **الذكرى** **جعل** **هذا** **الحديث** **وما** **قبله** **ويلاه** **على** **ذلك** **استدل**  
**بما** **بعض** **الاحتجاب** **على** **ذلك** **كما** **يرى** **فان** **كلام** **من** **الدليلين** **ان**



من الدعوى اما الاول فلا نشعر الا ان ليس ما يحسن لانه ما يعم بالكلية  
 لمصلحة الاخر اذ عند انحياز الصلوة في وقتها فكذلك استعملها  
 للحال الاول كما قاله شيخنا الحق الشيخ على ابي الله عليه واما الثاني فيكون  
 اما ورد فيها فعلق بالايتم في الصلوة فتعدية الحكم الى سائر الناس فيها مرة  
 مع ذلك فالنار في ظاهر الاحتياط من الايتم فيها الصلوة فكثير من الحكماء  
 في غير سائر الناس الثاني انحياز الصلوة في تكديسها في الارباب وفيما قال  
 الشيخ في رد المحتار في سبب جعله في حكمه الى ان لا يعم الصلوة فيه  
 من التكرار فيها من الارباب في الدنيا ليعمل في الدنيا في المعصية كما ورد  
 في شيخنا في التكرار في الاشياء المنع ما سكتنا وذلك لما ثبت في النجاشي  
 وهي ان عرفت ثم انه لم يعم هذا الحديث او لا يعم هذا كناية في اننا  
 ورد في مكنونة عليها ويرفقه يلزم منه انحياز الصلوة فيها التكرار في  
 انتهى كلامه وفيما فيه التفسير في الحديث اننا التكرار من وجه الارباب في  
 تفعل الثالث فيهم الصلوة فيها لا يعم فيه من التحرير وهو من جهة المستدق  
 والعيد هان الحديث في الغلو منه في الحج والتمتع ولعله لا يعم في التكرار  
 بالغ في خلاف من الصلوة في تكديسها من ابراهيم وفي يدهم الملاقاة  
 المنع من الصلوة في التحرير في الحديث كعادى والعشرون وفيه انهم لم يعم  
 الرابع والعشرون المنع من الصلوة في كل شيء يخرج من غير احوال

وما يعم

وما يعم الحديث الثامن المنع من الصلوة في توبه على وجهه وذهب  
 الشيخ في النهاية والمبسوط واما الصالح الى الجواز وبه قال جماعة من المتأخرين  
 واستدلوا عليه برأيه لعلنا عن ابي عبد الله ع قال لا يعم لانتم الصلوة  
 وحده لا بأس بالصلوة في مثل تلكه الا برئيسم والفتنة والفتنة  
 يكون في السراويل ويصلي فيه وان انحياز الصلوة في ذلك مع نجاسته يخرج  
 عما يصير في اللباس فيخرجون في كونه حريصا وانه لا يعم على الكفن بالمعبر وهو  
 ما يجعل في الذيل وفيه من الاحكام وهو حاي لا يعم انما يعم في غير ذلك  
 الا موضع اصبع او اصبعين او ثلث اواربع ولما رواه جراح المدايني عن  
 ابي عبد الله ع انه كان يكره ان يلبس القميص المكفوف بالتيكاج والاصل في  
 الكراهة استعملها في المعنى المصطلح هذا حاصل ما استدكوا به على الجواز  
 وكان بعض شايخنا المعاصرين قد مره ووجهه ببل الى هذا القول ويحجه  
 ويقول ان قوله ع لا يعم الصلوة في التحرير الحسن ما لا يمنع الحشم ولا يعم  
 لان الحول في الاصطلاح مع جرح المباح وهو ما يصادف في نظر الشارع فعله  
 وتركه فهو يقابل المكروه ونحن نقول ان الصلوة فيها لا يعم فيه من التحرير  
 كرهة وليست حلالا بالمعنى المصطلح هذا كاد ما على الله مقامه وهو كما  
 ترى فان تخصيص الحول بهذا المعنى الذي يقلل المباح من المصطلحات  
 الاصولية السجدة كما يراهم اصطلاحنا منهم ولم يثبت تحققها في زمانهم ع



فقداء عن شيوعها بحيث يحول كلامهم سلام الله عليهم عليها بل يحكم حكما قطعيا  
لا يشق ريب بانهم عليه لم يلقوا الا بحيل التي في ذلك في ما غم يعنون لانه  
محم لا انه مكره او مستح مثله وهذا مما لا يحال المتوقف فيه يوجد ثم لا  
يجوز عليه ان يقطع من احد ثرا الى كل من ذلك الدليلين الذين استدلك بهما  
اصحاب هذا القول انما الاول قلنا بعض الرواية فان في طريقها احد بن هلال  
وقد قال لسا لك في انه من مذهب ملعون والتج في الغرث انه قال منهم  
في دينه والعلامة في الخلاصة ان روايته عندي غير مقبولة وقرا  
مثله لا يصلح التماسه في هذه الاحكام قطعا فان قلت احد بن هلال  
ففي هذا الخبر عن محمد بن ابي عمير وقد ذكرنا هذا الصنيع في انهم يعتقدون  
عليه فيما يرويه عنه قلت الذي ذكره ابن العنابي انما هو اعتمادهم  
عليه بما يرويه عن ابن ابي عمير رحمه الله من كتاب اواره ومن اين لنا ان  
هذا من ذلك وانما الدليل الثاني فهو في الحقيقة قياس لا نقول به ومع  
ذلك فالخارق قائم فان المقيس عليه قد صار جزءا من غيره مما يصح الصلوة  
فيه والركب من الشيء وغيره في ذلك الشيء والمقيس عليه ملبوس في ثوبه  
وايته فتدحرجان الصلوة في المكشوف بالحرير مما لم يثبت والظن من كل  
ابن البراج المنع منه والرواية الاولى ليست من طريقنا وانما هي عاسية  
رووها عن عبد بن الخطاب عن النبي كما قاله المحقق في المعتبر فلا نقول

عليها والثانية اية ضعيفة رواها عن القسم بن سليمان عن جراح النكا  
وكل من طاعة كتب الرجال مما عمل غير موثق مع انما خاليان عزة كرا الصلوة  
اشاوا وفيها وايضا فان الكراهة في قول جراح المدايني ان الصادق عليه السلام  
يكراه كذا انما يعظم منها بحيل الخط النقرة وعدم الرضا لا المعنى الاصوب في  
المجوز كيف لا يغلب في الاخبار استعمال الكراهة بمعنى الرجوع المطلق  
الشائكة للخرم او بمعنى التحريم كما هو ط على التسليم بل قد استعملها هذا  
الراوي اعني جراح المدايني في ذلك في هذه الرواية نفسها فان الرواية هكذا  
احمد بن محمد البرقي عن ابيه عن القاسم بن سعيد عن القسم بن سليمان عن جراح  
المدايني عن ابي عبد الله انه كان يكره ان يكسر القيصا المكشوف بالحرير  
ويكره لباس الحرير ولباس الحرير ويكره المشقة الحراء فانما شبة ابلهنا  
لفظ الرواية فتأمل فيها وقمنا تلونا من المقال يظهر عليه حقيقة الحكم  
في هذا الاستدلال والله سبحانه اعلم بما في الامور وقد دل الحديث  
الثاني والعشرون على جواز الصلوة في ثوب جشوه فتاى حرير ويؤيده  
ما رواه الصدوق من كتابه ابراهيم بن محمد يار الى ابي محمد عن رجل  
في جيبته بدل القطن قرا هل يصلح فيه فكنت نعم لا بأس به وتفسير الصدوق  
رحمه الله القبر بالاع لا يخفى بعده وقد ذهب شيخنا في الذكر المجلد  
الصلوة في ثوب جشوه فتروى من منه المحقق في المعبر من هذا الى عموم النبي

عن جراح النكا  
عن ابي عبد الله  
عن جراح النكا  
عن ابي عبد الله



والى ان راوى هذا الحديث اعنى الحسين بن سعيد لم يسجد من سجدة واحدة  
 في كتاب واستطاعت شيخنا في الذكرى بان المعنى من الجهر وكون الجهر  
 ملبوسا خلو من الخفية الظاهرة وبان الراوى لم يصفه الجهر والمكان  
 المجهوم بها في قوة الشافعي مع ان الخاص مقدم على العام وقد تضمن  
 الحديث الثالث والعشرون جواز اقتران الجهر للجهر وهو بعض علمنا  
 بالمنع منه وربما استدلل به بعموم المنع في بعض الروايات عن ذلك  
 بالقياس كما في الروايات التي استدلو بها على وجوب التكفيم وترد عليه  
 في المعبر مستندا الى عموم تحريمه على الرجال ونافسه شيخنا في الذكرى بان  
 حديث الجواز والخاص مقدم على العام مع ان اكثر الاحاديث يتجهن الى  
 وما تضمنه الحديث الخاص والعشرون من ان كل شيء حرام احله في الصلاة  
 في كل شيء منه فاسد يعطى به يومه المنع من الصلاة في جلوس الارباب  
 والنعاب وادبارها بل في الثمرات العالقة بالثوب منها ومن سائر الا  
 في كل سواء كانت له نفس مائلة او لا وسواء كان قابلا للذكاة ام لا  
 ما اخرج به الدليل كما نرى في شعر الانسان نفسه والجهر غير المحض وهذا القدر  
 يدل ان ايضاً على عدم جواز الصلاة في ثوب اصابه شيء من فضله غير كونه  
 الجهر كونه ولعابه ولبنه وكذلك اذا اصاب اليد في ثوبه فاستغفرت منه عدم  
 صلاة المتطهر ثوبه او بدنه بالزبادية ولا يفيق انما يراى من الكثرة

هذا الحديث  
 يدل على ان  
 الجهر هو  
 ما يراه  
 الناس

في عبارة هذا الحديث بقوله ان الصلاة في وبر كل شيء حرام احله في الصلاة  
 في غيره وشعره الخ وكذلك ما يروج من الخزانة في قوله لا يقبل تلك الصلاة  
 يصلي في غيرها ما احل الله اكمل يعطى ان لفظ الحديث لا ينكر وانه فعل ما في  
 ذلك المكاتب المعنى فيكون هذا التصريح وقع من بعض اصحاب السند  
 ابن بكير وكيف كان فالمتصور لا يمتنع فيه وما تضمنه الحديث الثامن  
 العشرون من تحريم لبس الذهب لرجل ما لا خلاف فيه والحق اياه المحوط ايضا  
 هو غير بعيد ما انفك عنه في الصلاة في الصلاة فيما لا يتم فيه كالحائض من ذلك  
 مثله فقد تقي الحق في المعبر عدم البطالة لان الحق ليس من فعل  
 احل الصلاة ولا عن شرط من شرطها والعدالة طاب ثراه على البطالة  
 ولا ريب ان القول به احوط وما تضمنه الحديث التاسع والعشرون من  
 قولهم النساء يلبن الجهر واللباس الا في الاحرام وبما يستدل باطلا  
 واستثناء حال الاحرام فقط على جواز لبس المرأة للجهر في الصلاة  
 ذهب الصدوق رحمه الله الى المنع من صلواتها فيه مستدلاً بان المعنى عن  
 الصلاة في الجهر يطلق فيتنافى المرأة باطلاً في روي عنه اطلاق قوله  
 في الحديث العشرين والحادي والعشرين لا تحل الصلاة في الجهر المحض  
 وكذلك لاطلاق ما تضمنه الحديث الرابع والعشرون من المنع من الصلاة  
 في كل ما حصل من غير الاكول ويشهد له بعض الروايات الغير النقية

مع الصلوات  
 صلاة المرأة  
 في الجهر



السند ابيهم كما رواه زرارة قال سمعت ابا جعفر ع يقول في غزاهما لغير الرجال  
والنساء الا ما كان من حرم يخلو بغير محبة او سدا من غير امانة او قسدا  
بكره التحريم المحض للرجال والنساء وهذا الحديث وان كان ظاهره النهي عن  
مطلق اللبس لكن لما انعقد الاجماع على جواز لبسهن له في غير الصلاة حمل  
المنهي على حال الصلاة ولا يراد بالكرهية في قوله ع وانما يكره الخ معناها  
المعاصفة لا الكراهية في الرجال والكرهية في النساء للزواج استعمال الملقب  
المشترك في معنييه او في الحقيقة والجاز فحين ان يراد بها التحريم و  
اجاب العلامة في الخ عن استدلاله الاول بالمنع من عموم النهي وعن  
التمسك بالحديث الحادي والعشرين بان ظاهره النهي فيه انفراد الرجال  
لا شرا بغير الصلاة في القنطرة التي هي ملبس الرجال وعن زرارة  
رواية تضعف عنهما مع انه يجوز ان يراد بالكرهية التحريم في حق الرجال  
والكرهية في حق النساء ويكون الاستعمال في ذلك على ما قيل الجاز هذا  
كله قد سماه الله زوجة وللآكام فيه حج وكيف كان فالاول في اجتناب  
النساء للرجال الصلاة وقال العلامة في المنتهى انه في هذه المسئلة  
من التوقفين وهو في محله وما تضمنه الحديث الثامن من تعميم من  
الصلاة في ثوب واحد وبما يمكن حمله على الكراهية او على ما لا يخرج  
بالذهب الله سبحانه اعلم بحقائق احكامه **المسئلة الرابع** في بنية

هذا الحديث  
في بنية الصلاة  
من الرجال والنساء

من مسنونات اللباس وكدها وما يلحق بذلك اثنان وعشرون حديثا **الاول**  
من **الشيخ** سليمان قال قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل ام قوما في بيوتهم  
عليه رداء قال لا ينبغي ان لا يكون عليه رداء او عمامة من تدعي بها **الثاني** زرارة  
عن ابي جعفر ع قال ادعى ما يخرج يداك ان تلبس فيه بقد ما يكون على شكل  
مثل خياط الخفاف **الثالث** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال اذا لبس  
جمل على عاتقه شيئا ولو جبلة **الرابع** عبد الله بن مهران قال سئل ابو عبد الله ع  
عن رجل لبس جعة الاسوديل فقال لعلك تتكلم في نفسها على عاتقه وصلي  
وان كان معه سيف فليس معه ثوب فيستقل السيف ويصلي قائما **الخامس**  
عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع قال اذا صليت فصل في  
تعليلها اذا كانت ظاهرة فانه يقال ان ذلك من ائمة **السادس** دعوية عن  
قال رايت ابا عبد الله ع يصلي في ثوبه غير مرة ولم اراه يزعج ما قط **السابع**  
موسى بن القاسم الجعفي قال رايت ابا جعفر الثاني ع يصلي في قميص قد ارتد  
فوقه بنديل وهو يصلي **الثامن** محمد بن اسمعيل بن بزيع انه سأل الرضا ع  
عن الثوب المعلوم فكره ما فيه التماثل **التاسع** محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال  
لا بأس ان يكون القماش في الثوب اذا غيبت الصلوة منه **العاشر** الحسين بن  
القاسم قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يصلي في ثوب امراته في ازارها  
ويتعم بخمارها قال نعم اذا كانت ما حوز **الحادي عشر** محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع



قال قتله ايصلي الرجل وهو ملثم فقال الله على الارض فلا واسا على الماء  
 فلك باس **الثاني** على من جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن الرجل  
 يجتنب ان يسلط ان يها بالحناء والوسنة قال اذا برز الغم والمخ فلا باس  
**الثالث** عمن يترك عن ابي جعفر قال سالت عن الرجل يصلي ولا يخرج يديه  
 من ثوبه فقال ان اخرج يدي يخلص وان لم يخرج فلا باس **الرابع** عمن  
 قال سالت ابا عبد الله ع عن الدوام السود فيها التماثيل ايصلي الرجل  
 وهي معه فقال لا باس بذلك اذا كانت خواراة **الخامس** من قال  
 ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع قال من اعتمر ولم يبد العمامة تحت عنقه  
 واصابه داء لا دواء له فلا يلومن الا نفسه **السادس** من قال قال  
 ابو جعفر ع اياك والحق انما الصلوات وما اضاف اليها قال ان تعد  
 الثوب من تحت جناحك فتجعل على منكب واحد **السابع** عمن يركب  
 كتب الحسن بن علي بن ابي عبد الله ع هل يصلي الرجل الصلوة وعليه  
 الزر او متوشح به فوق القميص فكتب نعم **الثامن** من الموصلة عمار انسابا لابي  
 عمار ابي عبد الله ع قال من خرج في سفر ولم يبد العمامة تحت عنقه فاصاب  
 الداء لا دواء له فلا يلومن الا نفسه **التاسع** عمن يركب عن ابي عبد الله ع  
 قال ذكره الصلوة في الثوب المصبوغ المشيع المقدم **العشرون** عمار انسابا لابي  
 ابي عبد الله ع في الرجل يصلي وعليه خاتم حديد قال لا ولا يتختم الرجل به

قال سالت  
 عن الرجل  
 يركب

فانه من لباس اهل النار وغنا الثوب يكون في طهر من الطير او غيره للابن  
 فيه قال لا وعنه الرجل ليس الخاتم فيه نقش مثل الطير او غيره لك قال  
 لا يجوز الصلوة فيه **الحادي عشر** عمار انسابا لابي عبد الله ع قال سالت عن الرجل  
 يصلي فيدخل يديه في ثوبه لانه كان عليه ثوبا اخر الزر او سراويل فلان  
 باس وان لم يكن ذلك يجوز له ذلك وان ادخل يدا واحدة ولم يدخل الاخر  
 فلا باس **الثاني عشر** عمن عناه عمن قال لا تصلي المرأة عطله **الثالث**  
 الرواة الثوب الذي يجعل على المنكبين وقسم في القاموس بالحفة وقد  
 استفادوا من الحديث الاول كما هتد الامامة بغير رداء وعن الحديث الثاني  
 قال الثالث والمرابح استحباب الرواة او ما قام مقامه للصلي بنفردا ايضا  
 والخلاف طاهر معروف وقوله الحديث الخامس والسادس على استحباب  
 الصلوة في النعل وربما يستعمل في ظاهره فانه يقال ان ذلك ليس به  
 فان هذا الكلام ربما يجعل التردد في كون ذلك من السنة وهم صلوات الله  
 عليهم منزهون عن شوايب التردد في الاحكام ولعل الغرض من قوله  
 يقال اني انا اقول ذلك وهما وجه اخر وهو ان عبد الرحمن بن ابي عبد الله  
 لما كان من اجله الثقات المعروفين بكثرة الرعاية عن الصادق ع كان  
 مظنه ان يقتدى به اصحابه من الاجابة رضوان الله عليهم في اعماله  
 تنزيها لما يقوله منزلة ما يرويه فيكون ان يكون عنده ما انك اذا

قال سالت  
 عن الرجل  
 يركب



في تعليقك وروايتنا التامة حتى فيها قالوا ان ذلك من السنة وسلكوا على  
 سنن الله من الصلوة في نواحيهم وقوله عليه السلام اذا كانت طاهرة يدل على  
 ان استحباب الصلوة فيها مشروط بطهارتها وان كانت الصلوة فيها اذا  
 كانا يتحيزين صحيحه ايضا لكونها مما لا يتم فيه الصلوة وحده ويحيا يصيلا  
 لاسي الامهاتين لئلا يرضى ليجن عليهما ولا يكون وصول طرف النعل وما  
 تضمنه الحديث التاسع من صلاوة الجواد مع مؤثره عند بل فرق القيس <sup>بسط</sup>  
 عدم كراهته وذلك في كثير من كتب الفروع علقه من المكروهات وقاله  
 المحقق في المعبر الوجه ان الترخف فوق القيس كرهه <sup>فوقه</sup> واما شد الميزان  
 فليس بكره انتهى وقد دل الحديث الثامن والحديث العشرون على كراهته  
 الصلوة في ثوبه في تماثيل واثان ادريس بن حماد التميمي بصور الحيوان <sup>وقال</sup>  
 الشيخ في عدم جواز الصلوة في الثوب اذا كان فيه تماثيل او صورة  
 وقد دل الحديث التاسع على نفي الكراهة او التحريم اذا غلبت الصلوة  
 والظاهر ان ادني تغيير كان في ذلك العنبر في قوله عنه يعود الى الترخف  
 او الى التماثيل في ضمن التماثيل وربما يستفاد من الحديث الرابع عشر  
 الكراهة بمواد التماثيل بل نفيها راسا وقد دل الحديث العاشر  
 على كراهة الصلوة في ثوب لم يتم بعد الترخف من التجاسة وقد مر في  
 الحديث السادس من الفصل الثاني ما يدل على ذلك ايضا وربما الحق بذلك

في ثوبه

ثوبه من كراهية الغضب في ملابسة وهو غير بعيد لقوله مع ما يربك  
 الى لا يربك وما تضمنته الحديث الحادي عشر من التفصيل في اللثام غير  
 مشهور بان الاحباب المشهور كراهته مطلقا لا كبره وفي بعض الاخبار  
 دلالة على ذلك فعل الكراهة حال الركوع لخفض هذا اذا لم يمنع شيئا من القراءة  
 اما اذا منع فيجوز ولعل في قوله في الحديث الثاني عشر اذا برز النعل والنخ  
 فلا بأس بتمسك عليه وما تضمنته الحديث الثالث عشر من قوله ما ان اخرج يدي  
 فحسن فانه يحتاج فلا بأس بذلك بظاهر على التخيير في ذلك ان كان ظاهره  
 يخلو فضيلة اخرج اليدين كاهمة العلامة طاب ثراه في المتن وما في  
 الحديث الحادي والعشرون من عدم جواز ادخال اليدين الى ثوبه عليه  
 ثوب واحد محمول على الكراهة وما تضمنته الحديث الرابع عشر من كراهة الصلوة  
 معه دراهم سودية تماثيل مشهورين الاحباب وفي رواية عبد الرحمن بن  
 الحجاج انه سأل الصادق ع عن درهم السود يكون مع الرجل وهو يصلي  
 وهي رابطة او غير رابطة فقال ما اشبهت ان اصلي ومع هذه الدراهم التي  
 فيها التماثيل ثم قال سمعنا الناس من حفظ بضاعتهم فانصلي وهي  
 معه فليكن من خلفه ولا يجعل شيئا من يديه وبين القبلة وما تضمنته  
 الحديث الخامس عشر والثامن عشر من استحباب التمسك وسما من خرج الى سفر  
 من الاخلوق فيه وروى الصدوق رحمه الله في بعض النسخ عن الصادق



انه قال لا يجب من اخذ في حاجة وهو على وضوء كيف لا تقف حاجته وان  
لا يجب من اخذ في حاجة وهو عثم تحت حكة كيف لا تقف حاجته ودوي  
العامة ابيه عن النبي انه امر بالتي وهي من الاقطاط والي تطوي  
العامة تحت الحنك والاقطاط ترك ذلك قال في الصحاح الاقطاط سنة  
العامة على الراس من غير ادارة تحت الحنك ثم قال وفي الحديث انه سمي  
عن الاقطاط وامر بالتي انتهى ثم الذي يدل عليه الاحاديث وتيقضه كذا  
اهل اللغة هو ان تحت ادارة شيء من العامة تحت الحنك اما طرأ اورد  
وهو يفتي بعدم تادي السنة بادارة ما ليس من العامة وقد وقع في ذلك  
شيخنا في الذكري ورجع بعض اصحابه من تادي السنة بذلك وهو حسن  
المنقول شرعا ولغة ثم الذي يظهر من عبارات الاصحاب في كتب الفرع كون  
التنك من مستحبات الصلوة وان تركه من كروهاها والذي يستفاد من الاحاديث  
عن ائمتنا عليهم السلام ان التنك مستحب في نفسه لكل من اسر العامة سواء كان  
اولم يصلي ولم تنظر في شيء من الاحاديث بما يدل على استحباب اجل الصلوة  
من ثم قال شيخنا في الذكري استحباب التنك عام وقال العلامة في المنتقى  
بعد ما نقل الاحاديث الدالة على ان التنك سنة في نفسه ظهر بهذه الأحاديث  
استحباب التنك مطلقا سواء كان في الصلوة او في غيرها انتهى وكما علم الشيخ  
في المنتقى بحرا انه قد رآه رحمه لم يطبع في الاحاديث على ما يدل

على استحباب التنك للصلوة وكراهة الصلوة بغير تنك فانه لما نقل قول  
الشيخ طاب ثراه في المغنفة ويكره ان يصلي الانسان جماعة لا تنك لها لم نقل  
في الاستدلال على ذلك ما ينطبق على الذي يجب بل انما نقل حديثين دلتين على  
استحباب التنك في نفسه لحد واحد بن ابي عمير وهو حديث الخاص  
وثانها ما رواه عيسى بن حمزة عن ابي عبد الله ع قال من اعتمر فلم يدرك العامة  
تحت حنك فاصابها فلا دواء له فلا يلزم من الانفسه ويعلم انه رحمه  
لما طلع في هذا الباب على حديث يتضمن استحباب التنك للصلوة والاستدلال  
به والحاصل ان الاحاديث الحالية عما يدل على ذلك ولعل حكمه في كتب  
الفرع بذلك ما حوذه من فتاوى الشيخ الجليل عضد الاسلام ايلين على  
بن بابويه قد رآه رحمه فان الاصحاب كانوا يتمسكون بما يجدونه في كلام  
عند اهل النصوص فيقولون ما يفتي به منزلة ما يرويه كما قال له شيخنا  
ثراه في ابا داود الذكري فلا يجد ان يكون هذا من ذلك التعليل ثم اشتهر بين  
التأخرين حتى نقل بعضهم الاتفاق عليه وبما زلوا عليه يظهر ان الاول  
المواظبة على التنك في جميع الاوقات وان يستدبر في حال الصلوة  
ولا يصلي بدون من لم يكن محتكا او اذا اصابه جمل فلا يلزم له ان  
عند التنك انه مستحب في نفسه ثم يصلي فيه لانه مستحب لاجل الصلوة كما  
الرقاء مثله والله اعلم بحقائق الامور وما يقتضيه الحديث السادس عشر



من النبي عن النبي في الصلاة مشهور بين الخاصة والعامة وقد وقع الاختلاف  
 في تفسيره فالذي ذكره الشيخ طاب ثراه في المبسوط وفيه هو ان يلتصق بالاداء  
 ويدخل فيه تحت يديه ويحتمل ما يحتمل لحدوث استئصال العلامة في  
 التقى على تفسير الشيخ هذا الحديث وهو يعطى انه فهم من الاحتياج في حدث  
 اليدين هما وفي الاحتياج استئصال الصلاة ان يتخلل جسدك بشئ يفسد شمله  
 الاعراب بالسجود وهو ان يرد الكساء من قبل عينه على يده اليسرى وتعا  
 الايمن يده ثالثة من خلفه على يده اليمنى وتعا الله الايمن فيغطي باليمين  
 انتهى وعن ابي سعيد ان استئصال الصلاة عند العربي ان يثقل الرجل بشئ يجعل  
 جسده كله ولا يرفع منه جانبا يخرج منه يده قال بعض القوم ان  
 انما قيل صاء لانه اذا استعمل به سد على يديه وجلبه المنافذ كلها كما  
 القوم القوم وقال بعضهم انما كان غير مرغوب فيه لانه اذا سد على يديه  
 المنافذ فله عليه يصيبه شيء يريد الاحتراز منه فله يقدر عليه وقال ابو عبد  
 ان القوم يقولون ان استئصال الصلاة هو ان يسفل بغيره لحدوثه على غيره  
 ثم يرفع من احد جانبيه فيضعه على منكبيه فيسد وجهه وفسره صاحب  
 القاموس بتغيير بين احدهما هذا والاخر ما ذكره صاحب الصحاح والمعتد  
 ما دل عليه الحديث وما تضمنته الحديث التاسع عشر من جواز صلاة المتوكل  
 بالاناء فوق القوم لا ياتي ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله ع قال لا ينبغي

ان يترشح باناء فوق القوم اذا التصلبت فانه من ريق الجاهلية اذا كانا  
 جنبين فالكراهة ولو تجاوز ما تضمنته الحديث التاسع عشر من كراهة الصلاة  
 في الثوب المصبوغ المشبع المغمى هو بالقاء الساكنة والبناء للمفعول اي  
 الشديدا كراهة كذا فتره المصنف في المعبر بالعلامة في التقى وربما يقال انه  
 مطلق الشديدا اللون سواء كان حرمة او فيها واليه ينظر كلام المصنف في  
 الصلاة في مطلق الثوب الشديدا اللون وهو مختار ابي الصالح وابن الجوزي  
 وابن ادم ومن قال اليه شيخنا في الذكرى وقال ان كثيرا من الاصحاب اتفقوا  
 على السواد في الكراهة ونقل عن العلامة القول بعدم كراهة شيء من الالوان  
 سوى السواد والمصنف والمصنف في المشع بالحرمة وما نقل عنه هو كراهة  
 طاب ثراه في التذكرة اما الالوان الضعيفة فالسقا ومن كلام الاحباب  
 رحمهم الله عدم كراهتها مطلقا ولا بعد استثناء السواد منها فيحكم بكراهة  
 وان كان ضعيفا لاحلاق الاخبار الواردة فيه وقد استثنوا من استثناء  
 الخبز والعامة والكساء لما رواه في الكافي عن الصادق ع من استشاهد المثلث  
 من السواد المذكور ولا يلحق القلنسوة بالعامة لما رواه في الكافي ابوه ع  
 من النبي عن الصلاة في القلنسوة السوداء لانها لباس اهل النار وقد  
 الحديث العشرون احكاما اربعة الا ان المصنف في الصلاة في الثوب المصبوغ  
 التثنية المصنف من الحكم به مطلقا في الصلاة وغيرها وهو ان كان على الكراهة



وكذا ما تقدم رعايته موسى بن اكيل العمري عن القم عن من تقدم ليس بملك  
للرجل والصلوة فيه واستنائه التمكن والمنطقه لما في عند الضرورة  
المضاح اذا خاف ضياعه والله السليم في المذهب في نسخها انه يحس  
وذكر المحقق في الاعتبار ما ورد من تحريم المحل على كراهة استحبابه  
النجاسة قد يطلق على ما يستحب تحريمه ولا يجوز لغيره من اتفاق الطوائف  
انتهى وبعضهم قيد المحل الذي يكره استحبابه في الصلوة بالبارز دون  
المستور كما روي من ان الحديد اذا كان في غلظ فله بأس به الا ان كان في  
المنع من الصلوة في ثوبه خاتم فيه مثال وهو محمول على الكراهة ايظ  
من كلام الشيخ وابن البراج التحريم على بظاهر الحديث وبإيه الاحكام  
على خلافه وما تضمنه الحديث الثاني والعشرون من العمى عن صلوة المرأة  
عطلة محمول على الكراهة وهي بضم العين المعطلة والطاء والتزين والامراء  
خلو جديها عن القلاء يد كما قاله شيخنا في المذخر والله اعلم **المسألة**  
في القبلة وفيه فصلان **الفصل الاول** في وجوب استقبال القبلة في  
الصلوة والاختلاف فيها بعد الانكان اربعة اصناف **الاول** من **الشيخ**  
سراة عن ابي جعفر ع انه قال لا صلوة الا الى القبلة فكلته اي القبلة  
قالها بن المشرق والمغرب في كل حال **الثاني** رواية قالها لابي جعفر ع  
الخير يبدأ اذا لم يعلم اين وجه القبلة **الثالث** من **الشيخ** سرارة عن ابي  
الشيخ

الشيخ في المذخر  
في الصلوة

قال اذا استقبلت القبلة بوجهك فله تقليل جمل من القبلة فتستمر  
فانما تنقل قال ليه قول وجهك شرط المسجد الحرام وحيثما كنتم قولوا  
وجهكم شرط **الرابع** من **الوقت** ساعة قال سألته عن الصلوة بالليل انما  
اذ لم تر الشمس ولا القمر ولا النجوم قال يستحب دأيل وتعيد القبلة  
وجهك **اقول** القبلة في اللغة هي كالة التي عليها الانسان حال  
استقبال الشيء ثم نقلت في العرف الى ما يجب على المكلف استقباله او  
جهته في الصلوة المفترضة وذلك عند التحقيق هو الفضاء الواقع فيه  
البيت شرف الله تعالى المنزل منه الى السماء فيجب على القريب القادر على هذا  
الكعبة ومن يحكمه التوجه على من هذا الفضاء وعلى البعيد التوجه الى  
جهته وقد ورد في بعض الروايات التي لا يخفى من اعتبار التبين على ان  
الفضاء الممتد الى السماء هو القبلة كما رواه الشيخ في اخبار باب الزيارات  
من كتاب الصلوة من التهذيب عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله ع قال  
سأله رجل قال صليت ففرق اي قبيل العصر هل يحرق ذلك والكعبة تحرق قال  
نعم فاجابة من جرحها الى السماء وهذه الرواية وان كانت معارضة للشيخ  
رحمه الله عن علي بن الحسن الطاطري وهو من كبار الواقفة الا ان الاختلاف  
قالوا انه كان ثقة في حديثه ومثله في الشيخ في باب القبلة عند دعايا كثر  
والله انه قد سأل الله بوجهه نقل هذه الروايات من كتابه الذي القه



في القبلة وقد شهد له في العزيم بأنه روي ذلك الكتاب مع سائر كتبه  
 في الفقه عن الرجال الموثوق بهم وبرواحيهم ومن ثم قلنا ان هذه الروايات  
 لا يخرج من اعتبارها ولا كما قيل ان نضرا النية ليس هو القبلة فالوجه في نقل البيت  
 شرقا الله تعالى المكان اخر لم يفتح الصلوة اليه اذ ليس المعتبر المبدأ بل  
 الفضاء المشغول بذلك البناء النازل في تحريم الموضع الساعد الى عنان  
 السماء ولهذا صحت صلوة من نزل في بئر زمزم مثله اذا تمكن من السجود  
 كما صحت صلوة من صعد الى ابي قبيس وقد يطلق على ذلك الفضاء اسم  
 الكعبة فيقال هذين مثله انما مستقبان ذلك الكعبة وروى يطبقون على اسم  
 الجهة فيقولون لو نزل الى البيت والعبادة الله وجلست قبل الجهة لبقا القبلة  
 حقيقة وما ذكرناه من ان قبلة القريش هي بين الكعبة وقبلة البعير مما  
 هو قول السيد المرتضى وابن الجوزي والي الصالح وابن اثير والعلامة  
 وجهه وبالمناخين اما ان الوجه على القريب مستقبال عن الكعبة فقد  
 نقل المحقق الاجماع عليه ويحصل ذلك اما بما هتكتها او بنصب على عمود  
 الى العين واما ان الوجه على البعيد استقبال الجهة الكعبة فيدل على  
 الاخبار كما رآه على بن ابراهيم باسناده الى الصادق ع ان النبي صلى  
 الى بيت المقدس ثلثة عشر سنة وبعد هجرة صلى بالمدينة اليه سبعة أشهر  
 ثم وجهه الله الى الكعبة وروى مثله الصدوق في الفقيه وعن ابي

هذا هو الوجه  
 في القبول  
 من جهة

عن اصحابها

عن اصحابها قال ان بني عبد المطلب اذ هم في الصلوة وقد صلوا ركعتين  
 الى بيت المقدس فقبل لهم ان يتكلم فذهبوا الى الكعبة فنزل النساء وكانوا  
 والرجال كان النساء وجعلوا الركعتين الباقيتين في الكعبة فصلوا  
 واحدة الى قبلتين فلذلك سمي مسجد مسجد القبلتين فغيره اليقظان  
 المتقدمه الى ان الكعبة قبله من في مسجد الحرام والمسجد قبله من في الحرم  
 والحرم قبله من هو خارج عنه ونقل الشيخ على ذلك اجماع الفرقة وقد ورد  
 به اخبار عن فضيلة السيد كادوا ابو الوليد الجعفي قال سمعت جعفر بن محمد  
 ع يقول البيت قبله لاهل المسجد والمسجد قبله لاهل الحرم والحرم قبله  
 للناس جميعا والمستفاد من كلام المناخين ان اصحاب هذا القول يحملون  
 نفس الحرم قبله لكل من خرج عنه سواء كان قريبا منه او بعيدا عنه ولا  
 يقولون ان قبله البعيد جهة الحرم كما يقول المناخرون في جهة الكعبة  
 ولذلك اوردوا عليهم لزوم الحكم بطلان صلوة بعض الصف الطويل  
 الزايد قوله عن طول الحرم وقد حاول شيخنا في الذكري الموثوق به  
 الرازي ان يأن ذكر المسجد والحرم لهله اشارة الى الجهة فيرتفع الخلاف  
 كلامه ولا بأس به وقوله ع في الحديث الاول في جوابه قال انه رآه عن  
 القبلة ما بين المشرق والمغرب قبله كله لعل المراد بيان الوقت الذي  
 الصلوة اليه في الجهة وتبطل بالخروج عنه فان قول من رآه ان قبله



سواء من جهة ذلك الست فان حدث الشيء منه فليأبه به ما يدل على انه متحقق  
من الجانبين بالشرق والغرب بالنظر ان الغرض بان ما ينتهي اليه سمت قبلة  
اهل العراق فان عامة ما روي عنهم في هذا الباب انه اظهر في بيان قبلتهم  
كما نصح عليه الاصحاب وقد يستدل بهذا الحديث على ان من ظهر له بعد الصلاة  
الاتجاه عن القبلة فان كانت صلواته بين المشرق والمغرب حجت ولا يجب  
عليه الاعادة لانه في الوقت لا خراج له وتسليم الكلام في ذلك الفصل  
الثاني ان شاء الله تعالى وقوله في الحديث الثاني يجري الحق في ابدان ابراد  
به التخصيص وبذلك الجهد في تحصيل ما يخرج كونه جهة القبلة ويستفاد من  
الحديث الثالث ان ادارة الوجه وحده عن القبلة يبطل الصلوة كما  
شيخنا في الذكرى من بعض مواضع المعاصريه والمشهورة عدم البطلان في  
مجرد ذلك وفي بعض الروايات الغيرة دلالة عليه وتسليم الكلام فيه  
فيما بعد ان شاء الله تعالى والفصل في قوله في الحديث الرابع وتغير القبلة  
جهدا مضاعف معطوف على تجدد واحد لتأثير محذوف وما جعل  
فعل امر وقد تضمن هذا الحديث وجوب الاحتياط في تحصيل جهة القبلة  
كل من لم يكن عالما بها وقد اختلف كلام المتأخرين في تعريف جهة القبلة  
بحسب الجهد في البعد تحصيلها واستقبالها مع اتفاقهم على انها هي التي اذا  
عمل المكلف بما يقتضيه الامارات كان استقبالها لكن لما كان هذا التقيد

غير كاف في شرح حقيقة الجهة اذ اذا انكر ما يكفى عن ما هيته او ان  
حقيقته في الجهة فغيرها العادة طاب ثراه في المتيقن بالست الذي فيه  
الكعبة وربما نزل الست هنا باسناد معتبر في جانب من جوانب الاثني  
والمراد يكون الكعبة فيه مروه بما قطعاً او ظناً وعرفها شيخنا قدس سره  
بوجه في الذكرى بالست الذي يطق كونه الكعبة فيه وظن انه لم يقيد  
بالظن واطلق كما فعله العلامة ليشمل القطع والظن معا كان اوله  
عرفها شيخنا المحقق الشيخ على ابي الله قدس سره في شرح القواعد بالمقدار المذكور  
شان البعد ان يجوز على كل بعض منه ان يكون هو الكعبة بحيث يقطع بعد  
خروجها عن مجموعها وعرض رجوعها الله على تعريف الذكرى بان ظن كونه  
الكعبة فيه غير شرط وحل الست على ما يساويه المصلحة ويجاديه عند  
توجهه اليه وهو كما ترى وعرفها شيخنا الشهيد الثاني نور الله مرقته في  
شرح الشرايع بالتقدم الذي يجوز التحويل على كل جزء منه كون الكعبة  
ويقطع بعدم خروجها عنه لاسانة يجوز التعويل عليها شها قال رحمه الله  
واختاره بالثبوت لاخير عن فاقد الامارات بحيث يكون فرضه الصلوة الى  
اربع جهات فانه يجوز على جزء من الجهات الاربع كون الكعبة فيه وقطع  
بعدم خروجها عنه لكن لا لاسانة شرعية هذا كلامه وظن انه لو ضم  
الى تعريف المتيقن بحيث يجوز كونه في كل جزء منه لكان احسن هذه التعريفات



ولعل هذه الزيادة فمنهم من ياد في عناية واما ابي حنيفة في اهل العراق  
لصدق التعريف على من يتبع او يظن خروج الكعبة عن بعض هذه  
قد ذكر الاصحاب بجمعهم الله في كتب الفروع لاستخدام الحديث في بعض البلاد  
علامات كلها استفاد من علم الهيئة العلامة واحدة لاهل العراق ابي  
عراق العراب فقد رواها محمد بن مسلم عن ابي بصير قال سمعته عن القبله  
فقال اضع الجدي في قنات وصل هذه الرواية وان كان راويها على  
ابن الحسين الطاهري الا ان الله ان النبي رحمة الله تعالى من كتابه في القبله  
وهو لا يخرج من اعتبار كاعرف وهي وان لم يكن فيها التصريح بقبلة اهل العراق  
الا ان السابيل وهو محمد بن مسلم لما كان عراقيا حمل الاصحاب على ان سوا  
عن قبلة بلده وهذا رعاية اخرى رعاها الصدوق في الفقيه مرسله ان  
رجلا قال لصادق قم اتي اكون في السفر ولا اهدى للقبلة فقال له  
اتقوا الكوكبا الذي يقال له الجدي قال نعم قال اجعله على يمينك واذا  
كنت في طريق الحج فاجعله بين الكفتين وهذه الرعاية مع ما هي عليه من  
الارتياح اكثر احوال من السابقة فانه التامل فيها غير معلوم ليجعل على  
قبلة بلده وايضا ضلالة عن القبلة في السفر لا في البلد لكن لما كان جعل  
الجدي على اليمين ما يابس الواضع الشرقية عن مكة شرقها الله تعالى كما علم  
وما ذاكها بعض على انها في علامات قبلة في ان الروايات

هما وصل اليها في علامة القبلة ولم يتحقق اصولنا الاربعة التي عليها  
المدارية هذه الاصصا رسواها واما العلامات المذكورة في كتب الفروع  
فكلها كانت اهلها اندماخا من علم الهيئة بان استخرجوا سمت القبلة با  
الطريق المقتضية ثم وضعوا تلك العلامات ذريعة الى اصابة التكلف ذلك  
السمت والعلامات كثيرة فمنها لاهل الشرق كعراق العراب وما والاها اربع  
علامات جعل الجدي خلف النكبات واليمين واليسار والقبلة واليمين  
اليمين ما بين الالف والمغرب والشرق للاعتدالين على العين واليسار والقبلة  
الساكن من كل شهر عند غروب الشمس بين العينين وكذا ليلة احدى وعشرين  
عند طلوع القمر ومنها لاهل الشام اربع ايت جعل الجدي خلف الكعبة البكر  
وسيل عند طلوعه بين العينين وعند غروب على العين اليمنى وبنات النخس  
عند غروبها خلف الاذن اليمنى ومنها لاهل اليمن علامتان جعل الجدي  
بين العينين وسيل عند غروب بين الكفتين ومنها لاهل المغرب علامتان  
جعل الجدي على الشد الايسر ثم لا يتحقق ان بين الزيادة والصوق على العين و  
اليسار العلامة الاولى لاهل العراق وعلامتهم السابقة تذا فاما في  
فيبقى انما هم من منقطة الجدي الى صوب المغرب والعلامات الثلاث  
يتحقق استنباطهم منقطة الجدي وجهاه من منقضي على اننا قد مر الله ارضا  
كشفا المحقق الشيخ على الله قد مره سموا العراق ثلثة اقسام وجعلوا



العلامة الاولى لاساط العراق كخضاد والعلامة الثانية لاساط اف  
 الشرق كالموصل واما اساط اف الشرق كالبحر فيحتاج الى زيادة تقييد  
 فلذلك حكموا بان علامتها جعلت بحري على الحد الامين وهذا التقييد هو الموضع  
 لقواعد الهيئة فان طول بغداد على ما ذكره سلطان المحققين صغير المدة  
 الذين قدس الله روحه يزيد على طول مكة شرقها الله تعالى ثلث درج  
 فقبلتها من جهة سبيل من نقطة الجنوب الى المغرب بحالة والموصل  
 يساوي طولها طول مكة فقبلتها من نقطة الجنوب لاتحاد دائري نصفها  
 هما واما البصرة فبين طولها على طول مكة سبع درج فقبلتها زيادة  
 انحراف الى المغرب من قبلة بغداد فقبلتها على مذهبها وضع الجوز على الحد  
 الامين واعلم ان شيخنا في البيان قيدا العلامة الثالثة لاهل العراق  
 اعني جعل المغرب والشرق على المدين واليسار بالمغرب والشرق بالاعتدال  
 وثبه على ذلك صاحب الشفا وشيخنا المحقق الشيخ على الله قدس سره  
 انه قيد بحالة العلامة في القواعد بذلك ووافقه شيخنا الشهيد الثاني  
 في هذا التقييد والباعث على ذلك انهم داوموا في التمسك بمقاييس  
 مختلفة جدا باختلاف الفصول اذ المدين هما في كل منهما بقرب من  
 أربعين درجة نصف الميل الكلي وذلك يقتضي جواز انحراف اهل  
 الموصل مثلاً عن نقطة الجنوب في جانب الشرق والمغرب بهذا المقدار

وهو يستلزم اختلافاً فافاضا في جهة واحدة فلذلك قيدوا المشرق  
 والمغرب بالاعتدالين ليرفعوا هذا الاختلاف وتنضبط الجهة ولم يرتض  
 والذي قدس الله روحه هذا التقييد بل ذهب الى انشغل فالطاب ثاء  
 في شرحه على الزمان لاطلاق القوم المشرق والمغرب لاقتور فيه وتقييد  
 هؤلاء المشايخ فوجدوا قدس الله روحهم غير محتاج اليه بل هو مقتضى المقادير وما ظنوا  
 من ان الاطلاق يقتضي للاختلاف في الناحية في الجهة ليس كذلك لان مراد  
 القواعد ان العراق يحصل غرب اتي يوم شاء على عينه ومشرق ذلك المشرق  
 بعينه على يساره وهذا لا يقتضي شيئا من الاختلاف في الذي نعو به وهو  
 عام الشفع في كل الاوقات لكل المكلفين بخلاف التقييد الذي ذكره  
 فانه يقتضي ان لا تكون العلامة المذكورة موضوعة للاتحاد التام بل  
 على استرخاء خط الاعتدال ومع ذلك فليس اضطرابا ذكرناه للاعتماد  
 تام لان استرخاءها بالذات الهندية ونحوها تقريبي لا ابتناء على  
 معان ذات الشرائع لهذا وهذا التقييد يجب ما ذكرناه كما لا يخفى  
 فاي داع الى التقييد بما رأت المتقدمين بما تشاهد القائده وبعض  
 اكثر المكلفين ضبطه انتهى كلامه على الله مقامه وهو كلام جيد  
 فانه نبذة من العلامات الدائرة على السنة الفقهية رضوان الله عليهم  
 واكثرها مستنبط ما دلت عليه قواعد علم الهيئة فان المدار في تعيين



ثبت القبلة في البلاد البعيدة على ما تقتضيه قواعد العلم فاقبلت  
جواز القول في القبلة على قواعد الهيئة شكل جدا ابتداء على  
كروية الارض وما ذكره في اثبات كرويتها لا يثبتنا بذلك فضلا عن  
القطع مع ان القتها وسائر اهل الشرع لا يوافقونهم على كرويتها بل ينكرونها  
والامارة الكرية اعني قوله تعالى الذي جعل لكم الارض فراشا وقوله جل وعز  
الم يجعل الارض هادا وقوله عزنا انه والى الارض كيف سطحت يدل على  
عدم كرويتها بل يدعي القطع بعدم جواز القول على كلام على الهيئة  
في باب القبلة وغيره لان شيئا من كلامهم لا يثبتنا على ولا نثبتنا اذا وثق  
لنا باسلامهم فضلا عن عدم التمسك كيف يحصل لنا علم او ظن بغير ما يلقون  
التي من قواعدهم وكيف يجوز لنا القول على كلامهم قبل ثبوت معتقدهم  
لدينا شرعا قلت اما اذا كنت من ابتداء بعض قواعدهم على كروية الارض  
فحق وانما قولنا ما ذكره في اثبات كرويتها لا يثبتنا بخلافه في الواقع  
اذا اخذنا الدلائل الالهية المنفصلة في مجالها الظن بكروية الارض مما  
لا مجال للشك فيه وان كان كل من تلك الاثبات بالافراد غيرا منسوبا  
لكن يحصل من مجموعها ظن غالبا لا يترى فيه من له ادنى حد من الدليل  
الذي المذكور في الطبيعي غيرا منسوبا للافتقار على ان الواحد لا يثبت  
عنه الا بعد ذلك تعويل عليه واما ما ذكرت من اهل الشرع ينكرون كرويتها

فليس كما زعمت وكلامهم ينادي بخلافه فقال العلامة قدس الله روحه  
في كتاب الصوم من التذكرة ان الارض كروية بخلاف ان يرى اهل العلم في بلد  
ولا يظهر في الغل ان حديث الارض ما نفعه لرويته وقد ردد ذلك اهل  
العزيم وسوهد بالبيان خفاء بعض الكواكب العزيمية لمن جديد في السير  
نحو المشرق وبالعكس انتهى كلامه زيد اكرامه وقال ولده فخر المحققين  
رحم الله في الايضاح الاقرب ان الارض كرية لان الكواكب تطلع في  
المساكن الشرقية قبل طلوعها في المساكن الغربية وكذا في الغروب تطلع  
بلد غربي بعد غروب الشرقية بالتميل تاخر غروب عن غروب الشرقية بمساعة  
واحدة ثم انه طاب ثراه بسط الكلام في ذلك بالامر يد عليه واما ما  
من افادة الايات الكرية عدم الكروية فليس كذلك اذ كون الارض  
كرية لا ينافي استناد سحابة جعلها فراشا للناس ومهادا لهم وبسطة  
لنا نعم فان علمهم لا ينافي ذلك وقد نقل الشيخ الحليل ابو علي الطبري  
قدس الله سره في جميع البيان مثل هذا عن السيد المرتضى رضي الله عنه وان التمسك  
على عدم كرويتها بقوله تعالى جعل لكم الارض فراشا هو ابو علي الجبائي و  
انه لا دلالة في الآية الكرية على ما زعم وقال في الكشف عند تفسير هذه  
الآية اعني قوله تعالى الذي جعل لكم الارض فراشا فان قلت هل فيه دليل  
على ان الارض مسطحة وانست بكروية قلت ليس فيه الا ان الناس يفترون كرويتها



كما يفعلون بالمعاش وسواء كانت على شكل السطح أو شكل الكرة فلا فرق  
غير مستنكر ولا مدفوع لعظم حجمها وإشباع جرمها وتباعد أطرافها انتهى  
وأما قولك ينبغي القطع بعدم جواز التعويل على علم علماء الهيئة في  
أبواب القبله وغيره فستلا يثبت اليه بعد تصريح محقق على أننا قد مررنا  
أرواحهم بخلافه بل قال شيخنا طاب ثراه في الذكرى أن أكثر أمارات  
القبلة ما حوز من علم الهيئة وهي مفيدة للظن الغالب بالعين والقطع  
بالحجة انتهى وأما ما زعمت من أن شيئا من كلامهم لا يفيد علما ولا ظنا  
فيعيد عن جادة الاستدلال فكيف لا يفيد شيئا من كلامهم علما ولا  
ظنا وقد ثبت أكثر بالآثار الهندسية والبراهين الجسدية التي  
لا يطرأ عليها شوب شبهة ولا يحوم حولها وصمة ريب كما قلنا من له  
درية في معرفة ذلك العلم الشريفا إلى أصوله وأما قولك لا  
للباسلامهم فضلا عن عدم تعويلهم فكيف يجوز التعويل على كلامهم قبل  
تيقن مضمونه فكلامهم حار عن حلية السداد إذا اليقين غير شرط ورجوع  
الفتاوى فيما يحتاجون إليه من كل فن إلى علماء ذلك الفن وهو يكفيهم  
على قواعدهم إذا لم تكن مخالفة لقانون الشرع شائع ذائع معروفة  
فيما بينهم خلفا عن سلف كجرحهم في مسائل النظر إلى الخفاء وفي مسائل  
العلقة إلى التعوين وفي مسائل الطب إلى الأطباء وفي مسائل الفقه

والبحر والمقابلة والخطاين وما شاكلها إلى أهل الحساب غير بحث  
عدا التعمق ونسبهم بل يأخذون عنهم تلك المسائل مسكنة ويعلمون بها من  
دون نظريه ولا يلزم التي أدت بهم إليها بحصول الظن الغالب بالبحر  
من الخلق في صناعة من الصناعات إذا انقضت كلمتهم على شيء مما  
يتعلق بتلك الصناعة فهو واجب من الخطأ وهذا من قبيل الظن الخاطئ  
بجرح الشائع وإن كانوا ضا قاروا كعادا البعدوا طوطم على الكذب و  
ليت غمري كيف يثبت لك كلام البحر في تلك الظن في مسائل اللغوية  
في جميع ما يلتزم اليك من عاني الفاظ الكتاب والسنة ولا يفيد  
كلام المحقق نصير إلى الله والذين قد مررناهم مع جم غفير من علماء  
الهيئة الظن فيما يلحقونك اليك في مسألة واحدة من مسائل الفن كقول  
نقول على قول فلان اليهودي المتطهرا إذا أخبر بأن المرض الفلاني  
ما يقره الصورة ويحتمل له الأقطار أو يقره القيام والوقوف في الصلوة  
وتعيين له الاستلقاء مثله فتعطل في شهر رمضان وتصلى مستلقيا  
أيضا عديدة لا فتادك على كلامه لما يهلك من هذا قدر في فن الطب  
كنت تقبل قول يهودي واحد ظن حداثة فيما يتعلق بفننه قبل أوله  
أن تقبل قول جماعة من علماء الاسلام فيما يتعلق بفنهم مع أطباء  
الحاضر والعام على بلوغ هذا التعمق في ذلك الفن إلى ما لم يد عليه بل



قد جوز جماعة من اعيان على اننا قدس الله افعالهم كالحق وشيئا  
 الشئيد وغيرهما التعويل في باب القبلة على خبر ابي ابراهيم اذا قال  
 خبر الطن ولم يكن هذا الطريق الى الاجتهاد سواء وذلك لان هذا فرع  
 من الاجتهاد وقد دل الحديث على اجزائه وعمله في الذكرى بان رجاء  
 الطن يقوم مقام العلم في العبادات صح يكون وجوبه لتبني عند  
 خبر القاسم خصوصا في العبادات بما اذا لم يقبلنا والله الهادي  
 اذا انشغل ما يكونا على صفة خاطرة فتقول المصلي اما ان يكون دا  
 الكعبة زادها الله شرفا او خارجا عنها والمخرج اما قريب يكون من شأها  
 او بعيد عنها والبعيد اما مقاطعها اي على طرف قطرها اخطار الارض  
 طرف الاخر اليها او غير مقاطعها اي على طرف قطرها اخطار الارض  
 امره ظاهر لا ستر فيه ومن هو داخلها او مقاطعها يتوجه اليه  
 شاء اما الداخل فواضح وانما المقاطع من نسبة الكعبة اليه  
 لكونه واحدة فاني نقطة من الاخر تستقبلها كان مستقبلها من الكعبة  
 ولعل الفقهاء قدس الله افعالهم انما لم يمتروا عن هذا التقسيم لثقله  
 جديدا البصر عنه فان الوضع المقاطع للكعبة خارج عن الموضع  
 بل لعله بالقاء مقبول فان قلت انهم اذا لم يمتروا عن هذا التقسيم  
 لانه لا جد من هو داخل الكعبة يمتدح قول الله عز وجل في حديث ابن مسعود

السابق انما اي الكعبة قبله من موضعها الى الشاة على انها في جهة بين  
 معاقبه الى الشاة واذا كان الامر كذلك فلهذا فرق بين المقاطع للكعبة  
 والمصلي داخلها ان كل منهما في داخل القضاء الذي هو القبلة في الحقيقة  
 فان نفس الشاة ليس هو القبلة كما مر قلت هذا كلام جيد لكنه بعيد عن  
 مشرب الفقهاء رضوان الله عليهم والقد المتفاهم بحسب العرف من قوله  
 انها قبله من موضعها الى الشاة اعتبار ذلك القضاء المستند من تحركه  
 الى الشاة في جهة واحدة وايضا ففتح هذا الباب يؤدى الى التزام  
 يشكل التزاما حادا كجران استدارة المصلين حولة للامضاء المقام  
 كما يصحون حول الكعبة ويختار من بعدهم بربع الدور مثلا بين استقبال  
 واستدارة لاستواء نسبة المصلي في الحالين الى ما هو القبلة الا ان  
 ذلك من الامور المستنكرة عند الفقهاء رضوان الله عليهم وانما  
 الرابع اعني البعيد غير المقاطع للكعبة فثبت قبله عند على الهيئة  
 نقطة معينة من افق بلده اذا وجهها كان مولجها للكعبة شرقا  
 تقا وهي تقطع تقاطع الافق والدائرة المارة بمسكنه في البلد  
 في جهتها ولخط الواصل بين هذه النقطة ومركز الافق يتوسط عندهم  
 سمت القبلة وهو سمت القوس التي بين عليهما اساسا والمخرج المصلي  
 اذا جعله بين قديمه ساجدا عليه يكون قد صلى على هيئته دائرية



مارة بموضع سجوده وما بين قدميه ووسط الكتفين زادها الله شرفاً ثم  
 البلد بالنسبة الى مكة المشرقة لا يخرج من احد حلات ثمان لانه اما ان يكون  
 اقل من طولها وعرضها او اكثر كذلك او اقل طولاً واكثر عرضاً او بالعكس  
 او مساوياً لطولها وعرضها اقل او اكثر او عرضاً وطولاً اقل او اكثر كان  
 البلد اقل طولاً فمكة شرقيه عنه سواء ساواها عرضاً او زاد او نقص  
 وان كان اكثر طولاً ففي غربه سواء تساوا عرضاً او اختلفا وان ساوا  
 مكة طولاً فقبله نقطة وان كان اكثر طولاً ففي غربه سواء تساوا عرضاً  
 او اختلفا وان ساوا مكة طولاً فقبله نقطة بخلاف ان زاد عرضاً ونقص  
 الشمال ان نقص بكل بلد من هذا القبيل اي يساوي طولها طول مكة كما هو  
 مثلاً فلا حاجة في تعيين سمت قبلته الى العمل بشي من القواعد الحيوية  
 لوقوعه مع مكة تحت دائرة نصف النهار واحد فخط سمت قبلته خط  
 نصف النهار لا محالة وبما يظن ان كل بلد يساوي عرض مكة فهو في  
 محتاج في تعيين سمت قبلته الى شي من تلك القواعد ايضا بل قبلته نقطة  
 مغرباً الاعتدال ان زاد طولاً ونقصاً مشرقاً ان نقص لوقوعه مع مكة  
 اول سموت واحدة فخط سمت قبلته خط المشرق والمغرب لا محالة وهذا  
 الظن باطل واتحاد اول سموت باول سموت كذلك لان غاية ميلها من  
 المعتدل نقطتان لا اربع ولتساوي قريتها الاربع الى المعتدل في جاني

سمت المراسم والقدم فيلزم اتحاد الخطين طولاً والارتفاع والسموتين عرضاً  
 ولان ما ساواها ما ليس بالبلدين على ازيد من نقطة ظاهرة لا تحتاج  
 فظهر من هذا ان نقطة سمت القبلة في هذا القسم شمالية عن اول سموت البلد  
 واقعة عن بين المتوجه الى حروب الاعتدال ان زاد طول البلد عن يسار  
 المتوجه الى مشرق الاعتدال ان نقص فالاقسام الخارج فيها الى العمل تلك  
 القواعد ستة لا اربعة اذا فقه ذلك فاعلم ان الطريق التي اوردتها علماء  
 الحديث في استخراج سمت القبلة كثيرة جداً ولا يليق بهذا الكتاب بالانتماء  
 على ذكرها علماءنا قدس الله اولهم وخياروه من بين سائر الطرق  
 واوردوه في كتبهم الفقهية وغيرها وذلك لطريقان فالاول اورده سلطان  
 المحققين فضيل الملة والحكي والدين انا والله برهانه في التذكرة وانا  
 اوردته بلفظه الشريف قال طاب ثراه ان الشمس يكون مارة تسبعت باس  
 مكة شرفها الله تعالى حين كورنا في الدرجة الثالثة من الجوزاء والدرجة  
 الثالثة والعشرين من السرطان وقت ان تصاف النهار والفصل بين نصف  
 نهارها ونصف نهار سائر البلدان يكون يقدر بقدر التساوت بين  
 الطولين فيلزم خذ التساوت ويؤخذ لكل خمسة عشر جزءاً امته ساعة  
 وكل جزء اربع دقائق فيكون ما اجتمع ساعات البعد عن نصف النهار  
 ويرصد في ذلك اليوم ذلك الوقت قبل نصف النهار ان كانت مكة شرقاً



تعالى شرقية أو بعدة ان كانت غربية فستأ الطلح سمت القبلة انتهى  
كله زيد أكرامه وجهه مرور الشمس الكون في كل من الدرجتين  
المذكورتين بسمت لاسر كما ما ثبتت من ان سبل كل منهما عن المعدل بقدر  
وجهه مساواة الفصل المذكور لما بين الطولين لما بينهما فله طاب ثناء  
قد فان ما بين الطولين قوس من المعدل واقع بين دائرتي نصف النهار المعدل  
ولما كانت اجزاء المعدل للمائة وستين كل ساعة دقيقة وكان  
الدورة اعني اليوم وليست اربعاً وعشرين ساعة ستون كل ساعة دقيقة  
كان حصص كل خمسة عشر جزءاً ساعة واحدة وحصص كل جزء اربع دقائق  
فاذا اخذنا لما بين الطولين حصصه من الساعات والداقين كان المجموع  
زمان ما بين انقضاء النهار بمكة وانتصافه بالبلد فادبقى اوصى من  
انتصافه فيه بقدر ذلك الزمان يكون الشمس على سمت لاسر كذا وظل  
القياس سامت للقبلة لمروءة اثر ارتفاع الشمس لاسر كذا فاذ  
جعل المصلى الظل بين قدميه وسجد عليه متوجهاً الى المقياس يكون متوجهاً  
الى القبلة لانه يكون قد سجد على قوس من عظيمة ارضه مارة بما بين قدميه  
وموضع سجوده ومكة شرقها الله تعالى واعلم ان هذه الطريقة غير مائة  
لغير الاقسام الستة بل مختصة بالبلدان الخالفة لك في الطول وان  
الطريقة المشهورة في استخراج سمت القبلة بالاسطرلاب لا يكاد يخرج

عنا وان كان بين العبارتين بون بعيدا فاحصلها ان تضع احدى القوسين  
السابقين اعني ثمانية الجوزاء او ثمانية عشرى اسطرلاب من منطقة البرج  
في الاسطرلاب على وسط السماء في الصفحة المعوله لعرض البلد كما يكون  
الشمس في تلك الدرجة ويعلم موضع المرى من اجزاء الحجر ثم تدبر الصفحة  
العكسوية بقدر ما بين طولي البلد ومكة الى المغرب ان زاد طوله وليلة  
المشرق ان نقص فحيث انتهت الدججة من مقنطرات الارتفاع وصعدت نحو  
ارتفاع الشمس تلكا المقطرة فظل المقياس في ذلك الوقت على سمت القبلة  
على قياس امر وهذا في الحقيقة هو الطريق الاول لكن في لياسر اخر وعبار  
اخرى كما قلنا فلك تغفل الطريق الثاني وهو ما ذكره جماعة من فقهاءنا  
قدما الله ارواحهم وهو المشهور بطريق الدائرة الهندية والعلل فيه بعيد  
تسوية الارض ورسم الدائرة واستخرج خط الاعتدال والزوال  
القاسين لها ارباعاً على اخر من يباحث الوقت ان يقسم كل ربع بتعين  
تساوية ثم تعد من نقطة الجنوب او الشمال بقدر ما بين الطولين  
الى المغربيان فاذ طول البلد على طول مكة شرقها الله تعالى والمشرق ان  
نقص ومن نقطة المشرق او المغرب بقدر ما بين العرضين الى الشمال ان  
نقص عرضه والمغربيان فاذ على عليه ويخرج من منتهى الاجزاء الطولية  
خطا من ان يخط الزوال ومن منتهى الاجزاء العرضية خطا موازاً بالخط



الاعتدال فيقاطع ذلك الخطان داخل الدائرة فاليا فصل بينهما مركزها  
 ونقطة التقاطع بخط مستقيم الى محيطها فهو على صورة القبلة ولا يخفى ان  
 هذه الطريقة لا يخفى في جميع الاقسام الستة لابتنائها على مخالفة البلد  
 لمكة طولا وعرضا معا وان فيها نوع تقريب لعدم موافاة مداها بشئ  
 المعتدل ولعدم كون ذلك الخطين المتقاطعين خطي اعتدال مكة وزواياها  
 بل هما قائمان مقام فصلين مشتركين بين اقصى البلد وصغرى زواياي  
 مهاره او اقل سموتة شرقية عنها او غربية وشالية او جنوبية بينهما  
 بقدر ما بين الطولين او العرضين ولكن كون هذه الطريقة تقريبية لما  
 هو بالنظر الى قاداتها التوجه الى عين الكعبة كما هو مستر على علماء الهيئة  
 ولما بالنظر الى قاداتها التوجه كما هو مطلب الفقهاء قدس الله ارواحهم  
 فتحتيقية ولذلك لم يلتفتوا الى تقديرها بما يذهبها الى التحقيق في زعم  
 اولئك والله اعلم **الفصل الثاني** في حكم التغير في القبلة ومن سئل  
 له بعد الصلوة الاخراف عنها ستة احاديث **الاول** عن **الحج** ابن ابي  
 عير عن بعض اصحابنا عن زرارة قال سألت ابا جعفر عن قبلة الخمر فقال  
 يصلي حيث يشاء **الثاني** زرارة ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر قال يخفى للخير  
 ابا ايما توجه اذ لم يعلم اين وجه القبلة **الثالث** عبد الرحمن بن ابي  
 عبد الله عن ابي عبد الله قال اذ اصليت وانت على غير القبلة واستأثرت

٣٣٥  
 ٣٣٥

للسانك صليت وانت على غير القبلة وانت في وقت فاعد وان فاتك الوقت  
 فلو نقد **الرابع** سليمان بن خالد قال قلت لابي عبد الله عم الرجل يكون في قصر  
 من الارض في يوم غيم فيصل الى غير القبلة ثم يصلي فيعلم انه صلى على غير القبلة كيف  
 يصح فقال ان كان في وقت فليعد صلوة وان كان في بعض الوقت فحسبه  
 واجتهاده **الخامس** مغيرة بن عمار انه سأل عن الرجل يقوم الى الصلوة  
 ثم ينظر بعد ما فرغ فيرى انه قد اخرج من القبلة يمينا او شمالا فقال  
 قد مضت صلوة فيما بين المشرق والمغرب قبله ونزلت هذه الآية في  
 قبلة التخيرو لله المشرق والمغرب فابها ان لو اقم وجهك الله **السادس** من  
**المرقاة** عمار بن موسى عن ابي عبد الله ع في رجل صلى على غير القبلة فيعلم وهو  
 في الصلوة قبل ان يفرغ من صلوة قال ان كان مستويا فيما بين المشرق  
 والمغرب فيقول وجهي الى القبلة حتى يعلم وان كان مستويا الى جهة غير القبلة  
 فليقطع ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يفتتح الصلوة **اقول** في الحديث  
 الاول والثاني والخامس على ان التغير في القبلة تجزئ الصلوة الى عيشتين  
 شاء وهو مذاهبنا بنو عتيل وظاهر الصدوق وفي عنه العلامة في  
 الحج البعد وهو غير بعيد والجهي انه استدلل له بالحديث الثاني والثالث  
 المذكورين في القبلة الاول مع عدم ظهور ذلك لهما على المط اذ الصلوة  
 الاربع نوع من التخيرو والاجتهاد ولم يستدل بهذه الاحاديث الظاهرة



الكثرة على المراد وهو الشحان وابن اديب ما ذكر المتأخرين الى الله  
 الى اربع حجات واستدلوا عليه بان استقبال القبلة يحصل له بالصلوة  
 الى الاربع وهو مقدور فيجب ما رواه اسعيل بن عباد عن خراش عن بعض  
 اصحابنا عن ابي عبد الله ع قال قلت له جعلت فداك ان هذا المأمن  
 علينا يقولون اذا طبقت علينا او اطلت فلم نعرف اسماءكم وانتم سألوا  
 في الاجتهاد فقالوا ليس كما يقولون اذا كان ذلك فليصل الى اربع وجه وقد  
 يجاب عن الاول بان كل جهة توجه اليها المتيقن فهي قبله في حقه قال  
 يحصل له بذلك الاصل براءة الذمة من الزاوية وعن الثاني يصح ان  
 لا يراد بها لتمام الخراش اسعيل بن عباد قال شيخنا في الذكرى لا  
 انها معتقدة بالعمل بن عطاء الاحكام البعد من قول العامة الا  
 انه يلزم من العمل بها سقوط الاجتهاد بالكلية في القبلة لانها معتقدة  
 به والاصحاب يفتنون بالاجتهاد ثم قال يمكن ان يكون الاجتهاد الذي  
 صار اليه الاصحاب هو ما اذا قطع بالجهة من نحو مطلع الشمس وغيرها  
 دون الاعتقاد المتيقن للظن كالترجح او ظن بعض الكواكب الكون الذي  
 هو العادة مع عدم القطع بانتهى كلامه ويمكن الذي عن من ادوايه  
 بان انما لها وجهاته خراش واسعيل بن عباد غير قادرين لان الروايات  
 لها عنهما هو عبد الله بن المغيرة وهو ممن اجتمعت العصاة على تصحيح

عنه كما لا الكس والتدنه اليه صحيح هذا وقد علمت من اجل حال  
 العرف رضي الله عنهما بنطاس قد روى الله روى الى ان المتخير في القبلة على ما  
 لقمة وهو محتمل واما حقا له شيخنا الشيدطاب ثمانية قواعد بعد  
 عند مواضع القرعة في العبادات ولم يورد هذا منها ان لا تعمل القرعة  
 في العبادات غير ما ذكرنا في الفتاوى والاحكام المشتهرة لاجلها  
 فالظن ان الاجماع في كلامه قيد للفتاوى والاحكام فقط لا لغيرها  
 للعبادات وما تضمنته الحديث انما لثلاثة اربع من انما اذا ظهر بعد  
 الفراغ من الصلوة انها كانت الى غير القبلة فان كانت الوقت باقيا و  
 جبت الاعادة مطلقا والا فلا يعطى بالطلاقة عدم الفرق بين ما اذا كان  
 الاخر ان عن القبلة يسير لا يبلغ اليه واليسار وبين ما اذا بلغ ذلك  
 على انما على عدم وجوب الاعادة مطلقا ان كان الاخر ان يسيرا ووجوب  
 الاعادة في الوقت فقط ان بلغ اليه واليسار ونقل بعضهم الاجماع  
 في الصورتين واما اذا ثبت ان كان مستدبرا فالشحان على الاعادة  
 في الوقت وخارجه والمرفق والمحقق واكثر المتأخرين على الاعادة في  
 الوقت خاصة واطلاق هذين الحديثين يدل عليه راجح التحج على  
 الاعادة مطلقا بالحديث السابق وسنسمع الكلام فيه وقولنا  
 في الحديث الخامس فيري انه انما عن القبلة يمينا وشمالا يراد به



الاخر ان السير نحوهما لا يلزم الاخر ان نفس البين او الشا لوقوله في جواب  
 ما بين الشرق والغرب قبلة يؤذن بذلك ولعل الكلام في قبلة العراق ان  
 نحوية بن عمار في فالظ سواه عن الحال في قبلة بلاده ويكن كونه في  
 المدينة المشرفة وقوله ان الامة الكريمة نزلت في قبلة المختير فيبقى ضعف  
 ما نقله بعض المفسرين عن ابن عباس رضي في سبب نقلها من ابيود لما  
 انكروا تحويل القبلة الى الكعبة عن بنينا المقدس من ان الامة رقا عليهم وكما  
 ما نقلوه عن قتادة من ان كان يجوز للساكنين في سائر بلاد الاسلام الترجعة في  
 صلواتهم المحدث شافوا في ذلك فذلك الامة ثم تحت بقوله تعالى فويل  
 وجهك بشر المسجد الحرام وقد روي الشيخ الجليل ابو علي الطبرسي رحمه  
 في مجمع البيان عن جابر بن عبد الله الانصاري انه قال بعث رسول الله  
 سرية كنت فيها فاصابتنا غلظة فلم نعرفها القبلة فقال تلك طائفة منا قد  
 عرفنا القبلة هي هنا قبل الشمال فصاروا وخطوا خطوطا وقال بعضهم  
 القبلة هي هنا قبل الجنوب وخطوا خطوطا فلما اصبحوا اطلعت الشمس على  
 تلك الخطوط فغيروا القبلة فلما قفلنا من سفرنا سألنا النبي صلى الله عليه وسلم  
 فانزل الله تعالى هذه الامة واعلم ان العلامة في المتن بعضنا استدل  
 بالحديث على عدم الاعادة بالآخر ان السير مطلقا استدرك بالحديث  
 الثالث والرابع وحديثين اخرين على وجوب الاعادة بياض الاخر ان

نفس البين او البصار في الوقت خاصة ثم قال لا يقال هذه الاحاديث ثبوتا  
 ايضا لوصل الى ما بين الشرق والغرب فاسم لا تقولون به لانا نقول انا  
 خصصنا تلك الحديث معوية بن عمار يعني الحديث الخامس ثم قال لا يقال ليس  
 تخصيص هذه الاحاديث بخبر معوية بن عمار في الحديث الاول من تخصيص خبر  
 معوية بن عمار بان نقول قوله عما بين الشرق والغرب قبلة اي لمن خرج الى  
 بعد صلواته الى غير القبلة لانا نقول ما ذكرناه اول وجهين لصددهما  
 الماصل وهو رواية الدقة ولو حملنا الحديث معوية على ما ذكرتم لزلت الاما  
 لمن سلك بين الشرق والغرب في الوقت والاصل هذه الثاني انا منع تخصيص  
 ما ذكرتم من الاحاديث لاصل لان قوله عما بين الشرق والغرب قبلة  
 ليس بمخصصا للحديث الاول بل بعدم وجوب الاعادة في الوقت دون خارج  
 لمن صلى الى غير القبلة اقصى ما يدل عليه ان ما بين الشرق والغرب قبلة بل  
 لقائل ان يقول ان قوله ما اذا صليت فانت على غير القبلة ثبوتا ولا لفظ  
 فيه ما بين الشرق والغرب بل فيه هذا كلامه اعلى الله مقامه ولا بأس به وقد  
 دل الحديث انما هو على انه اذا بين الاخر ان من القبلة في انشاء الصلاة  
 وان كان ميديا اخرها الى القبلة وصحت صلواته وان علم انه كان مستدرا  
 بطلت ولا يجزئ ان اصد من الاصحاب رجلا في ذلك وقد اختلفوا با  
 الاستدلال بالوجه الاخر انما في نفس البين او البصار لانه لو ظهر ذلك بعد القرا



استأنف فكان في الأثناء أن ما يقتضيه من الصلاة جزءه واستأنف  
 النسخ هذا الحديث على أنه لو بين بعد الصلاة أن كان مستديراً أعادوا  
 خرج الوقت فاجيب عنهم دلالة على ذلك إذا علم في أثناء الصلاة يد  
 على بقاء الوقت فحين تقول بوجبه والله أعلم **باب الثاني** في أفعال  
 الصلاة اليومية وأدائها من الواجبات والمندوبات المتقدمة عليها  
 والمقارن لها والمتأخرة عنها وفيه جل **المجلد في** فيما يتقدم من الأذان  
 أعني الأذان والأقامة وفيها فصول **الفصل الأول** في الأذان وفصله  
 واستحبابه وكيفية وما يلحق بذلك أنه بعد عشر حديثاً **الأول** من **النسخ**  
 معوية بن وهب عن أبي عبد الله ع قال قال رسول الله ص من أذنى في  
 مصر من أمصار المسلمين سنة وجبت له الجنة **الثاني** عن أبي عبد الله ع قال قال  
 لي أبو عبد الله ع أنك إذا أذنت واقتضيت خلفك صفان من الملائكة  
 وإن أقمته فغير أن صلى خلفك صف واحد **الثالث** عن أبي عبد الله ع  
 قال لا يجزئ من الأذان إلا ما استغفرت وأقمته واضمح بالأمم **الرابع**  
 وصلى على النبي ص كل ذكر تارة وذكره ذكر عندك في أذان أو غيره وكلما  
 اشتد صوتك من غير أن تجهد نفسك كان من يسمع أكثر وكان أجره في ذلك  
 أعظم **الخامس** عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله ع عن الأذان فقال  
 تقول الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله

أشهد أن محمد رسول الله أشهد أن محمد رسول الله حي على الصلاة حي  
 على الصلاة حي على الفلاح حي الفلاح حي على خير العمل حي على خير العمل  
 الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله لا إله إلا الله **سادس** أبو عبيدة الخزاز  
 قال رأيت أبا عبد الله ع يكبر واحدة واحدة في الأذان قلت لم تكبروا  
 واحدة فقال لا بأس به إذا كنت مستحيلاً **السابع** محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ع  
 أنه قال له يا محمد بن مسلم لا تدع ذكر الله على كل حال ولو سمعت المنادي  
 ينادي بالأذان وانت على الخلاء فذكر الله عز وجل وقل كما تقول وقد  
 مر هذا الحديث في أذان الخلاء **الثامن** محمد بن مسلم عن أبي جعفر ع قال  
 رسول الله ص إذا سمع المؤذن يؤذن قال **الله أكبر** ما يترد في كل شيء  
**الثامن** للحديث بن المغيرة الشافعي عن أبي عبد الله ع أنه قال من سلم لله  
 يقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمد رسول الله فقال له صدقاً  
 وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله أكتفى بهما عن أبي جعفر  
 وأعين بهما من قرأ أشهد إلا ما كان له من الأجر عدد من أكره وحجده عدد  
 من قرأ أشهد **التاسع** عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع إذا أذن مؤذن  
 فنقص الأذان وانت تريد أن تقصلي بأذنه فاقتم ما نقص هو من أذنه ولا  
 بأس أن يؤذن الغلام الذي لم يحتمل **العاشر** ابن سنان عن أبي عبد الله ع  
 قال قلت له إن لنا مؤذناً يؤذن بليد فقال أما إن ذلك ينفع الجيران



لقيامهم إلى الصلوة وأما السنة فإنه ينادي مع طلوع الفجر ولا يكون  
 الاذان والاقامة الا في مكان **مأثري** معوية بن وهب أنه سأل ابا عبد الله  
 عن الاذان فقال اجهر وارفع به صوتك فاذا اتممت فدون ذلك ولا  
 تنظر يا ذاك فاما تلك الاذخول وقت الصلوة واحدها فاما احدها  
**الثاني من الحسن** سرارة عن ابي جعفر قال قال يا سرارة فتشع الاذان  
 بأربع تكبيرات تحتة تكبيرتين وتعليقين **الثالث** سرارة قال قال ابو جعفر  
 الاذان اجهر بافصاح الالف والهاء والاقامة حذو **الرابع** منصور بن  
 حازم عن ابي عبد الله قال لما هبط جبرئيل بالاذان على رسول الله  
 كان ناسا في حجره عليه فاذن جبرئيلهم وقام فلما اتبعه رسول الله  
 قال يا علي سمعت قال نعم قال فحفظت قال نعم قال ادع بلدا لا فعله فذاع  
 بلدا لا فعله **الخامس** قال شيخنا في الذكر في الاذان لغة الاعراب  
 وشعر الادكار المعجزة للعلام باوقات الصلوة والاقامة لغة  
 مصدقا قام بالمكان او مصدقا قام الشيء بمعنى اقامه ومنه يقولون  
 الصلوة وشعر الادكار المعجزة عند اقامة الصلوة اي فعلها انتهى  
 ملخصا وبقاياتا قلنا بانقاص عكسي التعريفين بالاذان قبل الفجر وفي  
 الغلوات الوحشة وفي اذن من ساء خلفه والاذان والاقامة في  
 اذن الطفل ومحباب تارة بان المراد ان وضعها لذلك فليخبر بالانكاس

الجزئية مواد النقش فيستقيم العكس ان وما تضمنته الحديث الاول  
 الثاني من فضل الاذان ورد به الخبر متكرره عن النبي والائمة صلوات الله  
 عليهم وروي الصدوق عن بلال بن رباح عن رسول الله في حديث طويل انه  
 قال سمعت رسول الله يقول اذا كان يوم القيمة وجمع الله الناس في  
 صعيد واحد بعث الله عز وجل لي المؤمنين بكاء فلكل من اوزعهم الوية  
 واعلام من اورد يقولون جناب انهما زبريدا خضر خفا فيهما المسك  
 الاذخريهما المؤمنين فيقومون عليها فيقومون على الملأ فاذن ينادون يا علي  
 صوتهم بالاذان ثم بكاء بكاء شديدا حتى انقلب ويكبت فلما سكت قلت لهم  
 بكاء ذلك قال يحكي ذلك في اشياء سمعت جبرئيل يصفيهم يقول والذي بعثني  
 بالحق نبيا انهم يبرون على الخلق قياما على الغيايب فيقولون الله اكبر الله  
 اكبر فاذا قالوا ذلك سمعت لاقى جميعا احب اليه اسامته بن زيد عن ابي القاسم  
 ما هو فقال القاسم والتعبد والتعليل فاذا قالوا الله اكبر الله اكبر  
 الا الله قالوا سمعوا اياه كما نعبده في الدنيا فيقال صدقتم فاذا قالوا الله  
 ان محمد رسول الله قال سمعوا هذا الذي انا فابرسالة ربنا جل جلاله و  
 استأبه ولم يره فيقال لهم صدقتم هذا الذي ادى اليكم الرسالة من ربكم  
 وكنتم به مؤمنين فحقيق بحسب الله ان يجمع بينكم وبين نبيكم فيتمى بهم الى  
 منازلهم وفيها ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وقد



تضمن الحديث اننا نؤمن ان الامور الموقرة اجزاء الاذان اذ المسيح به نفسه ان  
كان هو الموقر الثاني عدم الاجزاء بسماع المسموعة العزيز المسموع ان كان الموقر  
غير كما يظهر من قوله وادخلته وهو مضبوط في الكتب المعتبرة بالبناء <sup>المعتمد</sup>  
وجعله عطفاً فغير ثلث اسماع النصير حتى ايتهم واما العمل على فهم معاني  
الاذان فبعد جعل الثالث الانفصال بالالف والها اي اظها واما <sup>الاول</sup> والها  
الالف الثانية من لفظ الجلالة وهي التاقل خطاً والها وها وكذا الف  
الها في الصلوة كذا قال في حديثي المذكور وقال ابن ادريس المراد بالها  
ها الله لاها اشهد ولاها الله لاها سبستان هذا كلامه وكان قد فهم من  
الافصاح بالها اي ارحمها الا اظها اي ارفعها انفسها الرابع الصلوة على النبي  
كل ذكره الانسان او سمع من غيره سواء كان في الاذان او في غيره وظاهر الامر  
الوجيز قد جعل على الاستحباب لفظ ان الذكر في قوله كل ذكره <sup>يشتمل</sup>  
الذكر الثاني يشتمل الذكر القليل ايته الخامس رفع الصوت بالاذان عن  
اتعاب النفس بل قد روي محمد بن مروان انه سمع الصادق عليه السلام يقول ان  
يعرفه مقصوده ويشهد له كل شيء سمعه وروى محمد بن راشد قال قال  
حديث هشام بن ابراهيم انه سلك الى ابي الحسن الرضا عليه السلام وانه لا يولد  
له فامره ان يرفع صوته بالاذان في منتهى ما لا يضره قال فقلت فاذهب الى بيتي  
وكذا ولدي قال محمد بن راشد وكنت دائم العكس انك تعلم اني

وجاءت في رواية سمعت ذلك من هشام عنت به فاذهب الله عني وعن عياشي  
الهلل وما تقدمه الحديث الرابع من عدم ترسيخه عند التكبير في اول الاذان  
محمول عند الشيخ طاب ثراه على ان قصد به انها انما تكبر في التلظ به  
والترجيح كان معلوماً لا شها به فانه من المخلات فيه بين اصحابنا <sup>الله</sup>  
والحديث الثاني عشر وغيره من الاحاديث ناطقة به وروى الفضل بن  
شاذان عن الرضا ع انه قال انما امر الناس بالاذان تذكيراً للناسي و  
تنبيهاً للغافل وتعييناً لجاهل الوقت وليكون الموقر داعياً الى عبادة  
الخالق بالتحديد جاهر بالايمان بعلنا بالاسلام واحكاماً بدنيته بالتكبير و  
تختم بالتلحين لان الله تعالى اراد ان يكون المبدأ بذكره وانما نحن <sup>نتناه</sup>  
بذكره وانما نحن ليتكبر في اذان السامعين فان سمع من الاول لم يسمع <sup>الكتاب</sup>  
ولا في الصلوة ركعتان ركعتان وجعل التكبير في اول الاذان اربعة الاقوال  
الاذان يبدو في غفلة وجعل بعد التكبير التثنية لان اول الايمان الاقوال  
بالوحدانية والثاني الاقرار بالرسالة لرسول الله وان طاعتها  
ومع فتمت مقرونتان وجعل شهادتين كما جعل في سائر الكتب شهادتين  
جعل بعدها الدعاء الى الصلوة لان الاذان انما هو دعا الى الصلوة فجعل  
وسط الاذان الدعاء اليها والى الصلوة والى خير العمل وتتم الكلام <sup>باسم</sup>  
كما فتح باسمه وما تقدمه الحديث الخامس من ايراد التكبير في الاذان اذا كان

عليها وان  
والله اعلم  
بما في الصدور



مستحجاب مشهور بين الأصحاب يمكن أن يراى بافرااد التكبير في الصلاة  
 وقد سقنا الأصحاب في ذلك في الأذان والأقامة مع ما في الروايات  
 بمنعوت عن أبي جعفر أنه قال الأذان يقتصر في الترخيب بقتل الصلاة  
 واحدا واحدا والأقامة واحدة واحدة ويدعى من الأذان لا سمع الله  
 عبد الله ثم يقول يجنب من الإقامة طائفتان في المسكن وما تشتهه الحديث  
 السادر من المداومة على ذكر الله سبحانه ورجبه لحديث متكرر وما  
 تضمنه الحديث السابع من استحباب حكاية الأذان ما أجمع عليه العلماء  
 ويدعى الصدوق أنها تزيد في الرزق والقدرة استجاب للحاجة إنما هو في  
 الأذان المشروع فالصلاة في التذكرة الأقرب أنه لا يستحب حكاية  
 الأذان الثاني يوم الجمعة وإذا كان عصره مرة وعشاء المرد لفته وكل إذا كان  
 مكروه وإذا كان المرأة أما الأذان المتقدم قبل الفجر فواجب حرجان حكاية  
 وكذا إذا كان من أخذ عليه أجر أدون أذان المصنوع والكا فاقته كل مرة  
 يستفاد من هذين الحديثين أن استجبا بالتحكا يرفع الحيلولة أي ودعا  
 شيئا في الذكرى لك كما يتبع جميع الألفاظ الأذان إلا الحيلولة واستند بهما  
 رواه الشيخ في المبسوط عن النبي أنه قال تقول إذا قال حي على الصلاة لأحول  
 ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ثم قال رحمه الله ولو كان في الصلاة لم يجعل  
 فيطلبه ولو قال بلها في الصلاة لأحول ولا قوة إلا بالله فلا بأس ولو كان

هذا من صلاة الأذان  
 والأقامة في الصلاة

حاشي الأذان المأثور  
 الحيلة في الصلاة  
 لا حيل

هذا من صلاة الأذان  
 في صلاة الأذان  
 تلاوة القرآن

يقرأ القرآن قطعة وحكى الأذان وغيره من الكلام بطريق أولى وظاهر الشيخ  
 أنه لا يستحب حكاية في الصلاة وإن كانت الحكاية فيها جائزة انتهى كلامه  
 ولا ينبغي أن استكلا له طاب ثراه على قطع ما عدا القرآن بالأولوية منها  
 يترى عدم جريانها في الدعاء لأن الفضل من تلاوة القرآن كما نطقت به الأئمة  
 وروى الشيخ في الصحيح عن معوية بن عمار قال قلت لأبي عبد الله ع رجلين أحدهما  
 الصلاة في ساعة واحدة فقرأ هذا القرآن فكانت تلاوته أكثر من دعاء  
 ودعا هذا أكثر فكان دعاءه أكثر من تلاوته ثم اضرب في ساعة واحدة  
 أيما أفضل قال كل في فضل كل حسن قلت أي قد علمت أن كل حسن وأن  
 كل في فضل فقال اللهم أفضل ما سمعت قول الله عز وجل وقال ربكم  
 ادعوني استجب لكم أن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم باخرين  
 هي والله العباد هي والله أفضل البيت هي العباد هي والله العباد هي  
 والله العباد البيت هي أشدهن هي والله أشدهن ولتأكل أن يقول  
 كون ثواب الدعاء أكثر من ثواب القرآن لا ينال في كون القرآن أولى بصون  
 عبارته عن القطع لأن كلام الله الجيد فيه وباحترام الفاظه عن مدخله  
 غيرها لها وقطع بعضها عن بعض الحق وأخرى من الدعاء الذي هو من كلام  
 الأدميين لا ترى إلى اختصاص القرآن بأنه لا يسه إلا المطهرين مجازا  
 الدعاء وما تضمنه الحديث التاسع من فني الباس عن أذان الضاليم الذي



حواشي في الأذان  
والأقامة

لم يحتلم وإن كان شاملا للطفل المميز وغيره إلا أن الأحكام على المميز  
أذ غير المميز لأجرة بما يجري على سائر وفقد الحديث العاشر على جواز  
الأذان في الصبح على طلوع الفجر **وقال** أكد غياثنا رحمهم الله وهو  
سئل ما أجروا عليه من عدم جواز الأذان قبل دخول الوقت ذهب  
ابن ادريس وابو الصالح إلى مساواة الصبح لغيرها في عدم جواز التفتيح  
وعلى الرقعي رضي في بعض رسائله واستدل أنه بان فائدة الإعراب بدخول  
الوقت ففعله قبله وضع الشيء في غير موضعه وبما روي أن بك لا أذن  
قبل الفجر فإنه النبي صلى الله عليه وآله بعد دخول بنعم المحرم وقد تضمن الحديث  
فائدة أخرى فاما الأعادة فضمن نقول باستصحابها بعد طلوع الفجر  
في قوله لم يقيمهم إلى الصلوة لعل المراد بها صلوة الليل ويمكن أن يراد  
بها صلوة الصبح والمراد بقيامهم إليها تأهيم لها ولقطة أن في قوله  
وأما السنة فانه ينادي بخروجهم من البيوت فيلعبون بها بالصلاة  
وأما السنة فتداه مع طلوع طلوع الفجر ويحجون الكسرحيل الصغير للشان  
وقسبا المنادي بأخباران وقوله ولا يكون بين الأذان والأقامة  
إلا الركعتان يدل على كراهة الفصل بالدين من ذلك وقد تضمن الحديث  
الحادي عشر من رواة برفع الصوت في الأذان وخفضه في الأقامة  
والمبادرة إلى الأذان والأقامة عند دخول الوقت من واهل الأذان

٩٢

الوقت على فصول الأقامة والإسراع فيها وهو المراد بالحد بالحد والحد  
المعلمين وليس المراد به ترك الموقف دنا والمراد بالجهنم في الحديث  
الثالث صد الحديث وقد ك الحديث الرابع عشر على أن فصول الأذان و  
الأقامة متلفاه من الوحي كما يراعي لاجابات المقررة وببطلان بطلان  
عليها العامة من أن ذلك ليس بالوحي وإنما مشاوة ابن عبد الله بن زيد  
ذلك في المنام فعرضه على النبي صلى الله عليه وآله فامران عليه السلام قال ابن أبي عمير  
الله اجتمع الشيعة عن الصادق عليه السلام أنه لعن قوما زعموا أن النبي صلى الله عليه وآله  
الأذان من عبد الله بن زيد وقال ينزل الوحي على نبيكم فيزعمون أنه أخذ  
الأذان من عبد الله بن زيد **الفصل الثاني** في نية تفرقة من الأحكام  
المتعلقة بالأذان ثلث وعشرون حديثا **الأول** من احتج ابن سنان عن أبي  
عبد الله قال لا بأس أن يؤذن وانت على غير طهور ولا تقم الأذان على وضوء  
**الثاني** محمد بن مسلم عن أحدهما قال سألت عن الرجل يؤذن وهو مشى أو  
على ظهر دابة أو على غير طهور فقال نعم إذا كان الشاهد مستقبل القبلة  
باس **الثالث** محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله يؤذن الرجل وهو قائم  
قال نعم ولا يقيم الأذان وهو قائم **الرابع** سهرارة عن أبي عبد الله قال من سجد  
في الأذان فقد تم أو أخلعاه على الأول الذي آخره حتى يعنى على آخره  
**الخامس** جليل بن صالح قال سألت أبا عبد الله عن المرأة أعلها الأذان



منه الاذان

فقال **السادس** زياره قال قلت لابي جعفر ع النساء عليهن اذان واقامة  
فقال اذا سمعت الشهادتين فحسب **السبع** عبد الله بن سنان قال سالت  
ابا عبد الله ع عن المرأة تؤذن للصلوة فقال احسن ان تغتسل وان لم تغتسل  
اجزاها ان تكبر وان تشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله **الثامن**  
ابن سنان عن ابي عبد الله ع قال السنة في الاذان يوم عرفه ان تؤذن وتقيم  
للظهر ثم تقلى ثم تقوم فتقيم للصبح فاذن وكذلك المغرب والعشاء بركعة  
**التاسع** زياره عن ابي جعفر ع انه قال اذا نيت صلوة او صليتها بغير  
وكان عليك قضاء صلوات فابدأ باوّلهن واذن لها واقرأ ثم صلها ثم  
صلها بعدها باقامة اقامة لكل صلوة كحديث قدس في صلوات الوقت  
**العاشر** عبد الله علي بن الحلي عن ابي عبد الله ع عن ابيه ع ان كان اذا  
وحده في البيت اقام اقامة ولم يؤذن **الحادي عشر** عبد الله بن سنان عن ابي  
عبد الله ع قال تجزئك اذا خلوت في بيتك اقامة واحدة بغير اذان **الثاني**  
عمر بن يزيد قال سالت ابا عبد الله ع عن الاقامة بغير اذان في المغرب فقال  
ليس به بأس وما أحب ان يعتاد **الثاني** الحلي قال سالت ابا عبد الله ع عن  
الرجل يجزيه في السفر والحضر اقامة ليس فيها اذان قال نعم لا بأس به  
**الثاني** زياره عن ابي جعفر ع انه قال ان ادري ما تجزي من الاذان ان  
يفتح الليل باذان واقامة ويفتح النهار باذان واقامة ويجزى

في سائر

في سائر الصلاة اقامة بغير اذان **الثاني** ابن اذنيه عن رباطهم القليل  
وزياره عن ابي جعفر ع ان رسول الله ص جمع بين الظهور والعصر باذان  
واقامتين جمع بين المغرب والعشاء باذان واحد واقامتين **الثاني**  
عبيد بن زياره عن ابيه قال سالت ابا جعفر ع عن رجل نسي الاذان ولا  
حتى يدخل في الصلوة قال فيلحظ في صلوته فانما الاذان سنة **الثاني**  
الحلي عن ابي عبد الله ع قال اذا افتتحت الصلوة فليست ان تؤذن و  
تقيم ثم ذكرت قبل ان تركع فانصرف واذن واقرأ واستفتح الصلوة وان  
كنت قد كتبت فاتم على صلوتك **الثاني** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع انه  
قال في الرجل ينسى الاذان ولا اقامة حتى يدخل في الصلوة قال ان كان  
ذكر قبل ان يقرأ فليصل على النية وليقيم وان كان قد قرأ فليتم صلوته  
**الثاني** معوية بن وهب قال سالت ابا عبد الله ع عن المتوكل الذي  
يكون بين الاذان والاقامة فقال ما اعرف **الثاني** من **الموافق** عمار  
السايطي عن ابي عبد الله ع قال سئل عن الاذان هل يجوز ان يكون من غير  
قال لا يستقيم الاذان ولا يجوز ان يؤذن به الا رجل سلم عارف فان علم  
الاذان فاذن به وان لم يكن عارفا لم يجز اذانه ولا اقامته ولا يؤذن به  
وسئل عن الرجل يؤذن ويقيم ليصل وحده فيجيء رجل اخر فيقول له  
تخط جاعة هل يجوز ان يصليا بذلك الاذان والاقامة قال لا ولكن







من قبيل التخصة او انما كرهان او محبتان وشيخان في البيان على الترخيم  
 وفاقا للعلامة في المتن وهو محتمل وما تقدمه الحديث التاسع من سقوط  
 الاذان عن قاضي الصلوات اذا اذن لاوهن شهور بين الاصحاب وذكر  
 المحقق والعلامة انه لو اذن لكل من كان افضل واستدل عليه المتن  
 بالحديث الحادي والعشرون وقوله من فاته فريضة فليقضها كما فاته  
 قال وقد كانت حكم الفاشية تقسيم الاذان عليها فكذا اقتضاها هذا كلامه  
 اعلى الله مقامه وانت خير بان تقضي كون الامر في الحديث التاسع امرا بما  
 هو خلاف الافضل فالاول محل الحديث الحادي والعشرون على الاعادة  
 في الوقت جمع بين الحديثين او حمل الحديث التاسع على كراهة الاذان في  
 الاولى بمعنى انه اقلها بما كسوم الناطقة في التمر وحل الحادي والعشرون  
 على بيان الجواز وقال شيخنا في الذكرى ربما قيل ان الافضل ترك الاذان لما  
 روي ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل يوم الخندق عن اربع صلوات حتى ذهب عن الليل ما  
 شاء الله فاجاب لا فاذن واقام فضلى الظهر ثم امره فقام فضلى العصر  
 ثم امره فقام فضلى المغرب ثم امره فقام فضلى العشاء قال رحمه الله ولا يتأخر  
 العصمة لوجهين احدهما ما روي عن ان الصلوة كانت تسقط اداء الخوف  
 ثم تقضى حتى ينسخ بقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقتطع الصلوة الثاني جازان  
 يكون ذلك لعدم تركه من استيقظ افعال الصلوة ولم يكن قصر الكيفية

لا تترك الصلوة تسقط  
 او لا تسقط في الخوف  
 مع ولو كانت

مشروعا وهو عايد الى الاول وعليه القول انتهى كلامه ولا يخفى ان البحث في  
 عود الوجها لثاني الخ لا لاولها لانه تفنن ويظهر من بعض الاصحاب بالمثل  
 عدم مشروعية الاذان لغير الاولى من الغوايت وهو محتمل ان لم يكن خرقا  
 للجماع للركبة الله اعلم وقد دل الحديث العاشر بظاهره على عدم وجوب  
 الاذان على المصلي وحده في شيء من الفرائض قال شيخنا في الذكرى وفيه دلالة  
 على عدم تأكد الاذان في حقه اذا تعرض الاخر من الاذان والاعلام وهو شيخنا  
 اما اصل الاستحباب فانما قائم لعدم مشروعية الاذان ويكون الاذان هنا للذكر  
 تعالى ورسوله ثم قال فان قلت كان يدل على التمام والامام الابدان على  
 ترك التحجب فدل على سقوط اصل الاستحباب قلت يكفي في التمام التكرار  
 ولا حضور في اخلول الامام بالاحتياج انا اذا الحدود فانها هو المحرر  
 انتهى كلامه ويمكن ان يقال لعله مما كان يكفي اذا صلى وحده بسماع  
 مؤذن البلدا وعمره واستجابا اذان المنفرد بعد سماع اذان غيره مما  
 هذا وقد اختلفت اصحابنا في وجوب الاذان والاقامة فلا ذكر على استحبابهما  
 مطلقا في الجملة وبغيرها للجماع والتمتع وقال ابن عقيل من ترك الاذان  
 والاقامة مقرا بطلت صلوة الا الاذان في الظهر والعصر والعشاء فان  
 الاقامة محجزة عنه ولا اعادة عليه في تركه فانما الاقامة فانه ان تركها  
 تنقض بطلت صلوة وعليه الاعادة وقال ابن الجوزي انما استحبابه على



الرجال جماعة وفرادي سفر مصر البحر المغرب الحيرة وغيرها فما  
 في باقي المكتوبات وعلى السنة التكبير والشهادتان فقط وهذه الجماعة  
 وابن البرقي وجمعه على وجوبها في صلاة الجماعة لكن قال في الميسر  
 حتى صلى جماعة بغير اذان واقامة لم تحصل فضيلة الجماعة والصلوة فما  
 وقال ابو الصلاح ها شرط في جماعة وهذه السيد المرتعى في الحمل الى  
 الاذان عجل الرجال والنساء في الصبح والمغرب وعلى الرجال خاصة في  
الجماعة وجوب الاقامة على الرجال في كل فريضة والحديث الحادي  
والعشرون يدل على ما ذهب اليه الشيخ ان فان مقدم الشرط حجة وقد  
اذا الظهور في يتكبر يراد بها اذا صليت منفردا او عند تجوز عليه يدل  
اجزاء الجماعة ما اذان المنفرد واقامة صريح في المراد ويدل على ما  
اليه ايضا رواه ابو بشير عن احدهما قال سألت ابن عزي اذان واحد  
قال ان صليت جماعة لم يجز الاذان واقامة وان كنت محددا فبادرا  
تخاف ان يفوتك يجز يك اقامة الا الحزب والمغرب فانه يبقى ان يؤذن فيها  
وتقيم من اجل انه لا يقصر فيها كما يقصر في ساير الصلوات وهذه الرقا  
وان كان في طريقها الشم بن محم وعلى بن حز وهما ضعيفان الا انما يصلح  
لتأييد الحديثين الاخرين والعلامة طائفة في المختلف اتفق فيها  
استدل به من جانب الشيخين وتابعهما عليها ولم يذكر من جانبهم سوا

بل جعل الحديث الحادي عشر ويلا على ما ذهب اليه من عدم وجوب الاذان  
في شي من الصلوات مطلقا جماعة وفرادي وهو كما نرى وما نفتي الحديث  
الذي عشر من جواز الاكتفاء بالاقامة في المغرب وقد اذان حمله الشيخ على  
ما اذا كان هناك عذر وحله له على صلاة المنفرد ممكن ايضا وكذلك الحديث  
الثالث عشر وما نفتي الحديث الرابع عشر من ان اقل ما يجز ي من الاذان  
اقتراح الليل والنهار باذان واقامة واجزاء الاقامة في بقية الصلوات  
يدل على ما ذهب اليه المرتعى وابن عزير وابن البيضا من وجوبها في الصبح  
والمغرب وجوب الاقامة في الفريضة الاخرى كذلك نفتي الحديث الثاني  
والعشرون من الصح من صلاة الصبح والمغرب بدونها والرخصة في الاقامة  
بالاقامة فيها سواها ويؤيد ذلك روايات اخرى وان كانت غير ثقة الشيخ  
كما رواه ابن سنان عن ابي عبدالله قال يجز ي في الصلوة اقامة واحدة  
الا الغداة والمغرب كما رواه الشيخ بن سياه قال قال ابي ابو عبدالله  
لا تدع الاذان في الصلوات كلها فان تركته فقد تركته في المغرب والغداة  
ليس فيها تقصير وكرواية ابي بشير السلفي وعنها والاحتياط في الدين  
يتقضي المواظبة عليها وسبما في الصبح والمغرب وعدم الاختلاف في شي  
منها في شي من الصلوات اذا صليت جماعة فان اشتراط الجماعة بهما  
قريب جدا والله اعلم والحديث الحادي عشر ما استدلوا به على ما هو المشهور



من أن يجمع بين الصلوتين فإنه يكسر اذان واحدا ولا يثبت في  
 الذكر يجمع الحاضر والمساخر بين الصلوتين فالمشهور أن الاذان يسقط في  
 الثانية قاله ابن عثيمين والشيخ وجماعة سواء جمع بينهما في وقت الاولى  
 او الثانية لأن الاذان اعلام يدخل الوقت وقد حصل الاذان الاول  
 وليكن الاذان الاول في الجمع بينهما في وقت الاولى فان جمع بينهما في وقت  
 الثانية اذن للثانية ثم اقام وصلى الاولى فكان الترتيب ثم اقام للثانية  
 ثم قال رحمه الله وعلى هذا يكون الجمع بين ظهري غرة وعشاء المزدلفين  
 في هذا الاجمعي صفة البقعة انتهى كلامه وقد استدل الشيخ في المختار  
 بهذا الحديث على ما ذهب اليه المذنب في سقوط اذان العصري يوم الجمعة  
 وهو كما ترى وقوله في الحديث السادس عشر فان الاذان سنة يستل  
 به على اهل المشهور بين المتأخرين من عدم وجوب الاذان في غير المناسبات  
 الصبح وغيره لجماعة فرادي ويضعف هذا الاستدلال بان السنة اغلب  
 ما يستعمل في الحديث بمعنى ما ثبت له بالسنة ويقابلها الفريضة وهي ما ثبت  
 بالكتاب وقد تقدم مثل ذلك في مواضع عديدة وسألق مواضع اخرى ايضا  
 فذكر بان الاذان سنة ليس بمقتضى ما تقدم وقد دل الحديث الثاني عشر  
 على أن ناسي الاذان ولا اقامته اذا ذكر ذلك قبل الركوع استحبابه استيناف  
 الصلوة باذان واقامة وهو ذهب اكثر الاصحاب قالوا ولو اذنت ركعها

عن محمد بن يحيى في صلوة وذهب الشيخ في النهاية وابن ادينير الى العكس  
 فحكموا باستيناف الصلوة ان تركها عمدا والغنى فيها ان تركها سهواً ولم  
 تظهر لهما بدليل واستدل العلامة في المختلف على الاستيناف مع النسيان  
 باستيناف الصلوة بعد الاذان بما لان النسيان محل العدل ومع الركوع  
 يعني في صلوة لسانك باعظم الاركان فلا يطلعه ومع التقدير يكون قد  
 في الصلوة دخول اشهر وعائنه من الغنبة فلا يجوز له الا بطلان القول  
 ولا ينطو لاول اعمالك وبه يظهر الفرق بين العاصد والقاسي هذا كله من كلام الله  
 مقامه وهو كما ترى وقوله انماخذ وكيد السن وان النسيان محل العدل  
 ربما يدلان على عكس مراده ثم لا يخفى ان هذا الحديث اما دل على الاستيناف  
 لن نسي الاذان والاقامة معا لأن نسي الاذان وحده بل يلوح من الحديث  
 الثامن عشر ان الاستيناف لاستدراك الاقامة حيث سكت فيه عن استدراك  
 الاذان مع ان السؤال كان عن نسيانها معا لم اقتض على حديث يدل على  
 جواز القطع لتدراك الاذان وحده ولا على ما قبل بذلك من على اننا القاسي  
 باستقبال الجمع الا المصنف قد روى عنه في الشرايع وشيئا التمهيد  
 الثاني في شرحه وأهل المصنف اطلع في بعض كتب الاصول التي لم تشمل ايضا  
 على ما يدل على ذلك لكن نقلنا الحق من طاب ثابته في الايضاح الواسع كما  
 عدم الرجوع الى الاذان مع الاذان بالاقامة وما تضمنته الحديث الثامن عشر



من تحديد المسببات بالقرآن وحده بعض على أننا على تأكد استحباب الاستسقاء  
 ما لم يراه وهو لا ينافي في شدة أصل الاستسقاء على ما لم يره وما تضمنه الحديث  
 من الصلوة على النبي عليه السلام إشارة إلى قطع الصلوة بذلك وسحقه في  
 الفصل الثاني فيمن نفي الإقامة ان يعلم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقيم ولعل المراد  
 بالصلاة هنا التمام أو يجعل القطع بالصلاة من ضرورة هذا الموضع  
 كما قاله شيخنا في الذكرى وما دل عليه الحديث التاسع عشر من عدم مشروعية  
 التشريع إلا إذا دلالة الإقامة براهبه الإتيان بالحكمة من غيرها وفلاح  
 على أننا على ترك التشريع بوجه من هذا أو بتلك الصلوة خير من التمام  
 وقد دل الحديث العشرون على عدم الاعتناء بأذان الخلفاء إذا كانت  
 المراد بالاعتناء العادة في هذا الأمر على أن من أذن فقام لنفسه يثبت  
 الأذان ثم إذا وصل جماعة فانه لا يجزيه بما يليه من الجماعة والمحقق  
 في المعبر لا يخبر بهما إلا شأنا عند الحديث على جماعة من الطائفة وأما  
 ذلك ما رواه أبو حمزة الأصماني في الأصل بنا أبو جعفر محمد بن قيس إذا  
 نادى ولا أذان ولا إقامة على النصف فقله فلما نال الله ضللت  
 بنا في قيس ولا أذان ولا إمام ولا أذان ولا إقامة فقال إن قيس كشيء  
 فهو يجزي إن لا يكون أذان ولا إمام ولا إقامة يجزي وهو يؤذن ويقيم  
 فلم يكلم في الجزئية لله ثم قال صلى الله عليه وآله فإذا اجتمعوا بأذان غير مع

الأذان وإذا كان أول هذا كلامه والله أن مراده ما يجمع في هذه الروايات  
 الصادقة وسواء كان هو أو غيره فليس فيها دلالة على أنه كان مستقرا  
 فلا يتم التقريب وإجاب شيخنا في الذكرى عن الطعن في الحديث بأ  
 اختياره بالشمرة وتلقى الأصحاب له بالقبول وعن الاستدلال بالأثر  
 بأن الإخبار بأذان غير كونه صادقة في التاسع للمخاض فكانه أن  
 الجماعة يتألفون إذا نادى بالأذان لا أن هذا كلامه وهو غير بعيد وما  
 دل عليه الحديث الثالث والعشرون من أن ذكر في إنشاء الإقامة فبيان  
 حديث عن الأذان فليس عليه تداركه فإن الإقامة تتدارك على ما هو  
 الشارع بشأن الإقامة استحقاقا في جماعة من الصلوة ولا من ذلك ما  
 جاء من على أننا إلى اشتراطها بالطهارة والقبلة والقيام والمراد  
 بالجماعة في هذا الحديث من فصول الأذان لما روي عن الباقر أن الأذان  
 ثمانية عشر ركعة فيكون أن يراه به المعنى المتعارف والله أعلم **الفصل**  
**الثاني في الإقامة** ويندرج تحتها سبعة عشر حديثا **الأول من الصحيح**  
 شراة عن أبي جعفر محمد بن علي إذا أقيمت الصلوة حرم الكلام على الإمام و  
 أهل المسجد إلا في تقديم إمام ونحوه **الثاني** ابن أبي عمير قال سألت أبا عبد الله  
 عن الرجل يتكلم في الإقامة قال نعم فإذا قال المؤذن قد قامت الصلوة  
 فقد حرم الكلام على أهل المسجد إلا أن يكونوا قد اجتمعوا من شيء وليس



له امام فله بأس ان يقول بعضهم لبعض تقدم يا فلان **الثالث** نهرارة  
 قال **الحمد** ابو عبد الله عليه السلام اذا اتممت الصلوة فالتكلم في الصلاة  
 الاقامة **الرابع** حاد بن عثمان قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يتكلم  
 بعد ما يقيم الصلوة قال نعم **الخامس** عيسى بن ابي نصر قال قلت لابي عبد الله  
 ان يتكلم الرجل في الاذان قال لا بأس قلت في الاقامة قال **السادس**  
 محمد بن مسلم والغفيل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلاة  
**السابع** علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن عن الرجل يشتم في يقيم  
 الصلوة وقد اتممت الصلوة قال ان كان قد فرغ من صلوته فقد تمت  
 صلوته وان لم يكن فرغ من صلوته فليعد **الثامن** سليمان بن جعفر الجعفري  
 قال سمعت يقول افرق بين الاذان والاقامة يجلس او يكسوا **التاسع**  
 لحدود بن محمد قال قال العفود بن الاخان والاقامة في الصلوة كلها اذا  
 لم يكن الاقامة صلوة فليجلس **العاشر** عبد الله بن سنان قال سالت ابا  
 عبد الله عن اذن في اقام من غير ان يوصل بينهما يجلس **الحادي عشر** معاوية بن  
 وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال الاذان شئ شئ والاقامة مرتبة **الثاني عشر**  
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الاقامة مرة مرة الا قول الله  
 الله اكبر فانها من **الثالث عشر** من **السادس** الحسين بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 قال سالت عن الرجل يمتنع صلوة المكتوبة ثم يذكر ان الله يقيم قال فلا يذكر

ان لم يقيم قبل ان يقرأ فليسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ويصلي وان ذكر بعد ما  
 قرأ بعض السورة فليقيم الصلوة **الثاني عشر** من **السادس** سماعة قال قال ابو عبد الله  
 اذا اقام المؤذن الصلوة فندبهم التكليم الا ان يكون النجوم لليل يعرف  
 تكليم امام **الثالث عشر** عمار بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اتممت الصلوة  
 الفريضة فاذن واقم وافصل بين الاذان والاقامة بقعود او تكليم او  
 تسبيح **الرابع عشر** عمار بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام او سمعت يقول في  
 الرجل ينسى ان يفصل بين الاذان والاقامة شي حتى اخذ في الصلوة او  
 اقام للصلوة قال ليس عليه شيء وليس له ان يبيع فلاة او سبيل ما الذي  
 يجري من التسبيح بين الاذان والاقامة قال يقول الحمد لله **الخامس عشر** عمار بن ابي عبد الله  
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا بد للمؤمن ان يؤذن ويقيم اذا اراد الصلوة  
 ولو في نفسه ان لم يقدر على ان يكلم به سئل فان كان شديدا الوجب قال  
 لا بد ان يؤذن ويقيم لانه اصل الصلوة الا يا اذان واقامة **القول**  
 ما دل عليه الحديث الاول والثاني والثالث من تحريم التكليم بعد الاقامة  
 هو من حديث الشيخين والرفعي وابن الجببر الاما يتعلق بالصلاة من تقديم  
 امام او تقوية صحتها لياقون حملوا التحريم على شدة الكراهة مستندين  
 ما دل عليه الحديث الرابع جمع بين الاخبار وقد تحقق الحديث الخامس ان  
 من التكليم في اثناء الاقامة ايضا وهو عند الميود والرفعي ايضا محمول



ظاهر من الترمذي وعند الباقرين على الكراهة وما تضمنه الحديث السابق  
 أعادة الصلوة لمن ذكر قبل فرائضها أنه نسي الإقامة هو من هذا الباب <sup>عقل</sup>  
 وابن الجوزي لكن قيل إن النسيء في الصلاة ما إذا لم يقرأ عامة السورة <sup>والنسيء</sup>  
 بين الأصحاب عدم تدريك الإقامة لمزاق بالأداء انقضاء في الصلاة  
 الصلوة على موضع الوفاق ثم لا يخفى أن الظاهر المراد بالفرغ في هذا  
 الحديث الفراغ من جميع أفعال الصلوة وشيئا في الذكرى تبعاً للعادة  
 في الخلق بحاله على ما قبل الركوع جواز الإطلاق على المقيد على الحديث  
 السابق عشر من الفصل السابق وهو محل بعيد جداً وكلامه يعطى الله <sup>ظن</sup>  
 ويعد هذا الحديث من نسي الأذان والإقامة معا وربما روي بماله <sup>نسي</sup>  
 في أثناء الصلوة من غير قطع روي كرايا ابن آدم قال قلت لأبي الحسن <sup>شأن</sup>  
 عم جعلت ذلك كنت في صلوتي فذكرت في الركعة الثانية وأنا في القراءة  
 أقيم أقم فكيف أصنع قال اسكت موضع قرائتك وقل قد قامت الصلوة  
 قد قامت الصلوة ثم امض في قرائتك وصلواتك وقد تمت صلواتك  
 شيئا في الذكرى استكمل قول ذلك في أثناء الصلوة وقال أنه كلام  
 ليس من الصلوة ولأن الأداء رواه جبير بن النضر عن أبيه يقول ذلك  
 نفسه من غير أن يلفظه به يمكن فقوله عم اسكت موضع قرائتك وقل قد  
 الصلوة ربما خفف بذلك إذا لم يلفظ بالإقامة لم يكن ساكناً في موضع

القراءة وحمل السكوت على السكوت من القراءة لأن غير واحدة من الطرق  
 ما تضمنه الحديث الثامن والتاسع من الفصل بين الأذان والإقامة يحكي  
 أو ركعتين مشهور بين الأصحاب وظاهرهما عدم الفرق بين المغرب وغيرها  
 لكن روي سيف بن عميرة عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله ع أنه قال من كل  
 إذا نسي قعدة إلا المغرب فإن بينهما نصاً وهذا هو المراد بما في كتابه  
 من الفصل بين الأذان والمغرب وإقامته بسكته وأما ما فيها من الفصل <sup>بخط</sup>  
 فقد قال شيخنا في الذكرى أنه لم يجد به حديثاً وقد روي في المغرب الفصل  
 بالجواز أيضاً روي الحسن المحمدي عن أبي عبد الله ع أنه قال من جلس يوماً  
 إذا نسي المغرب والإقامة كان كالمستحط بعبه في سبيل الله وما تضمنه  
 الحديث العاشر من عدم فصل الصادق ع بين الأذان والإقامة بل يحكي  
 له من الفصل بغير كسكة أو شيع أو ليان جواز عدم الفصل وما تضمنه  
 الحديث الحادي عشر والثاني عشر من الإقامة مرة مرة يحول على حال السجدة  
 أو الصلاة ويكون حمل على التقية فإن المشهور بين أصحابنا أنها من نسي الأ  
 التمهيل الأخير فإنه مرة واحدة لكن لم ينظر في ذلك بحديث معتبر وأما  
 الأحاديث الصعبة في هذا الباب فتختلف فيها ما يندفع دلالة على ما هو  
 المشهور كما روى أسعيل الجعفي قال سعت أبا جعفر ع يقول الأذان والإقامة  
 خمسة وثلاثون جزءاً للبدن واحدًا واحدًا والأذان ثمانية عشر جزءاً







ذراعاه ولا تضعن ذراعيك على ركبتيك ولا تترك رجليك ولا  
تلق كفيك بركبتيك ولا تدنهما من وجهك بين ذلك حيا لركبتك ولا  
تجعل ما بين يدي ركبتيك ولكن تحتهما من تحتك شيئا ولعلهما على الارض  
بسطا واقتضهما اليك قبضا وان كان تحتهما ثوب فلا يضرك وان افضيت  
بهما الى الارض من فوقها فقل ولا تعرجن بين اصابعك في سجودك وكنت  
اصغر من جميعا قال فاذا اقعرت في شئ من ذلك فاصنع ركبتيك بالارض  
فخرج يدهما شيئا وليكن ظاهر قدمك اليسرى على الارض وظاهر قدمك اليمنى  
على باطن قدمك اليسرى واليالك على الارض وطرعا بها على اليمنى على  
الارض واياك والشهود على قدميك فتأدى بذلك وتكون قاعدا على  
الارض فيكون انما قد يصنعك على بعض فلا تصير للشهد والتمها **القول**  
احاد بن عيسى قال قال لي ابو عبد الله ع فيما يا احاد نحن ان افضل قال  
يا سيدي انا احفظ كتابا جري في الصلوة قال لا عليك يا احاد ثم فصل  
قال نعمت بين يدي يتوجها الى القبلة فاستغثت الصلوة فركعت وسجدة  
فقال يا احاد لا تحسن ان افضل ما ارفع بالرجل يركب على يدي يتوجها  
او سبعون سنة فلا يقيم صلوة واحدة سجدة واحدة **القول** احاد  
فاصابني في نفسي لذل فقلت جعلت فداك فعلى الصلوة فقام اجد  
عبد الله مستقبل القبلة متصبا فواصل يدي جميعا على فخذي قد نعمت

اصابعه وثوب بين قدميه حتى كان بينهما قدر ثلث اصابع متفرجات  
استقبل باصابع رجلي جميعا القبلة لم يجزها عن القبلة وقال لي شعاع الله  
اكبر ثم قرأ الحمد بترتيل وقال هو الله احد ثم صر هنيئة بقدمي انفس وهو  
قائم ثم رفع يديه حيا لوجهه وقال الله اكبر وهو قائم ثم ركع وملا كفتيه  
وركبته متفرجات ورده ركبتيه المخلقة ثم استوى ظهره حتى لو صبت عليه  
من ماء او دهن لم يزل لا سواة لظهره ومد عنقه وغصن عينيه ثم مسح ثلثا  
بترتيل فقال سبحان ربك العظيم وسبحه ثم استوى قائما فلما استمكن من الشئ  
قال سمع الله لمن خذته ثم كبر وهو قائم ورفع يديه حيا لوجهه ثم سجد  
بسطة كفيه مضوية الى اصابع بين يدي ركبتيه حيا لوجهه فقال سبحان ربك  
الاعلى وسبحه ثلث مرات ولم يضع شيئا من جسده على شيء منه وسجد على  
ثانية اعظم الكفين والركبتين وانامل ايها المريدان والجميع والاشد  
**وقال** سبع منها فرض سجدة عليها وهي التي ذكرها الله عز وجل في كتابه  
قال وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وهي الحجة والكفان و  
الركبتان والايها المان ووضع الاصل على الارض سنة ثم رفع راسه من  
السجدة فقام استوى جالسا قال الله اكبر ثم تعد على فخذه الايسر قد وضع  
اليمن على بطن قدمه الايسر وقال استغفر الله ربي واتوب اليه ثم كبر  
وهو جالس وسجد الحجة الثانية وقال كما قال في الاول ولم يضع شيئا



من يديه على شيء منه في ركوع ولا سجود وكان يجثوا ولم يضع رعايه على الأرض  
فصل في كيفية هذا ويداه مضمومتا الأصابع وهو كما كان في التشهد فلما  
رفع من التشهد سلم فقال بإيحاء هكذا أصل **الثاني** من رارة عن أبي جعفر  
أنه قال إذا اقتربت إلى الصلوة فعليك بالاقبال على صلواتك فأنما يجثو  
ما أجثت عليه ولا تعقب فيها يديك ولا يراسل ولا يجثو ولا تحث نفسك  
ولا تشأب ولا تنظف ولا تكفر فأنما يفعل ذلك الجورس ولا تلم ولا تقم على  
قدميك ولا تقترش ذراعيك ولا تفرقع أصابعك فإن ذلك كله نقصان  
في الصلوة ولا تقم إلى الصلوة متعاسلا ولا متعافا ولا مفتا فأنما من  
خالف الاتفاق فإن الله تعالى في المؤمنين أن يقوموا إلى الصلوة وهم سكا  
يعني سكونهم وقال لنا عتيق فإذا قاموا إلى الصلوة قاموا كسالى و  
الناس ولا يذكرون الله الا قليلا **الثاني** عمن بنى العثم قال لا يؤيد الله  
والله ان ليلاق على الرجل حسن سنة ما قبل الله منه صلوة واحدة فاق  
شيئا من هذا ما الله انكم لتخرجون من حجراتكم وأصحابكم ثم تلتفتون  
ما قبلها منه لاستغناء فيها ان الله لا يقبل الا الحسن فكيف تقبل ما استغنى  
**الثالث** من رارة قال إذا قامت المرأة في الصلوة جعت بين  
ولا تفرج بينهما وقسم يديها المصدها لكان تعسفا فإذا ركعت وضعت  
يديها فوق ركبتيها على فخذيها الثلاثة طائفا كثيرا فترفع عن رجليها فإذا

فعلت اليديها كما يتعد الرجل فإذا سقطت السجود بداءت بالنعوذ بالله  
قبل المدين ثم تجثو لاطقة بالأرض فإذا كانت في جلوسها جثت فخذا  
ورفعت ركبتيها من الأرض فإذا نهشت أملت انك لا ترفع عن رجليها  
**الاول** ما تقدم الحديث الاول من ان اقله مقدار الفصل بين  
الفتن من حال القيام اصبع لعل المراد بطول الاصبع لا عرضة وقد ورد  
بما يجثو في الحديث الا من يؤجله واحد وقيل بين قدميه حتى تكافئ بينهما قدمه  
قلت اصابع شقها بطا بطول الاصبع قريب من ذلك المقدار والحق ان لا  
تأيد فيها صلوة ونفسا صعبا على البدلية من قوله فصله واقبل بالرفع  
خير مبتدأ محذوف من اي هو اقل ذلك وأكثر من رفع يديا عليه الظن كما في  
قوله تقفوا وعلى اصابعهم عشاوة او مبتدأ والطرف خير والمراد باسناد  
التكبير ان لا يرفعها الى فوق بالمكبر جميع عظم العشرة ولكن في الماء  
ما لصف بين القدمين في الركوع ان لا يكون أحدهما اقربا إلى القبلة من الآخر  
وبلغ في قوله ويبلغ باطراف اصابعه بين الركبتين باللام المشددة والعين  
المهملتين من البلم اي اجعل اطراف اصابعك كما تأ بالعين بين الركبتين وهذا  
كما سيجي في بحث الركوع من قوله وتلك باطراف اصابعه بين الركبتين اي اجعل  
بين الركبتين كما للقبيل الملام الاصابع ويوما يقره بلغ بالعين المجرى وهو  
مقلده فان وصلت اطراف اصابعك جميع في عدم وجوب الاضائة



الى ان تصل الارض الى الركبتين وفي كلامنا الشئ الثاني طابا  
 ان الله لا يقتضيه بلوغ الاصابع واستند الى هذا الخبر معلوم ان  
 المراد باطراف الاصابع الا داخل وامامها على اطرافها المتصلين بالرجل  
 فحينئذ جازا والضمير في قوله ع ونفخ يدهما يعود الى الركبتين وانما  
 باقامة الصلابة وتوثير وعدم تقليبهما ووضع اليدين معا على الارض  
 وضعهما عليها دفعة واحدة وبالنفخ بالمرتين ابعادهما عن البدن  
 ليس ان كانا حين دفعهما الصاق الكفتين بالركبتين معا عدة طرفهما  
 المتصلين بالزبدتين عنهما والظن اعني بين ذلك متعلق بخبر  
 التقدير واجعله ما بين ذلك اي بين الركبتين والوجه قوله ع ولا  
 تجعلهما بين يدي ركبتك اي لا تجعلهما في نفس قبلة الركبتين بل احدهما  
 عز ذلك لبيان ولا ينافي هذا ما في حديث حماد عن ابيه بسط كفيه بين يدي  
 ركبتيه لان المراد يكون الشيء بين اليدين كونهما يجرى اليدين وانما  
 وهو اعم من المواضع الحقيقية والاصح انما الى احد الجانبين ويستعمل في  
 في كل من المعنيين فاستعمل في هذا الحديث في الاول وفي الثاني في الثاني  
 قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقبلوا من ايدي  
 ايدي رسول الله حقيقة قولهم جلبت بين يدي فلان التقبل بين  
 اليدين اسمان لثنتين ليمينه وشماله فربما سميت اليدين اسمين

والشمال يدين لكونهما على سمتا يدين مع القريبتين فربما سميت ايدي  
 باسم غيرهما لاجل وزنه وداناهما انتهى ولعل المراد بقبض الكفتين في قوله  
 فاقبضهما اليك قبضا انه اذا رفع راسه من السجدة الاولى فقبض اليه ثم  
 رفعهما بالتيك لا انه يرفعهما بالتيك وعن الارض برفع واحد وفي كلام الشيخ  
 الجليل عليه السلام يا بريد قد مر الله وجهه ما يشتر ذلك فانه قال اذا رفع راسه  
 من السجدة الاولى فقبض يديه اليه قبضا فاذا تمكن من الجلوس رفعهما بالتيك  
 انتهى وقد دل قوله ع فان افضيت اليه على استقامة عماسه الكفتين الارض  
 حال من دونها يل في يمينه من الشيء انه قال لضعوا حيث يضعون الحق  
 فانما يجردان كما في الحديث والوجه وقوله ع ولا تخرجن بين اصابعك في سجودك  
 ولكن اضميهم جميعا يعني يمشي القدم للاصابع الخمسة في كلام بعض علماء  
 انه يفرق الايام عن اليدين ولم ينظر في مسئلته ولعل المراد بالاصاق الركبتين  
 بالارض حال التمسك بالاصاق ما يتصل بهما بالساكنين وقوله ع وليكن يداك  
 قدسك اليسرى على الارض التي مما يحصل مع الجلوس على الورك الايمن و  
 الايسر كذلك يحصل على الجلوس على الايسر وفيه عن التعود على القعود  
 اما ان يراد به ان يحصل طاهر من سبيل الارض ويجلس على عقيقه او على  
 باطن قدميه الى الارض فيرسل يديه اليها اذا فاضها فخره وتكبيته الى  
 قريب قد دل قوله ع الاول اقرب وقوله ع ولا تكون قاعدا على الارض اي لا







الطاهرة والباطنة ومعرفة اليان بها يعنى في الشاغل من الافكار الدنية  
 والوساوس الدنيوية وتوجيه القلب اليها لان حيث انها اقوال وافعال  
 بل من حيث انها معراج روحاني ونسبة شريفة بين العبد والمحقق جل شاناه  
 عظم برهان المراد من التكفير في قوله ولا تكفر وضع اليدين على  
 الشمال وهو الذي يفعل الخالقون والحق في التقويم عند الاكثر واما  
 التقوي عن الاشياء المذكورة قبل من العبث باليد والراس والحية وحده  
 النفس والشباب والاحتياط فلكراهته ولا يصح في الان ان لصدا من اجاب  
 قال بتجريم شيء من ذلك وهل تبطل الصلوة بالتكفير اكثر على اننا نرى  
 الله عليهم على ذلك بل نقل الشيخ والتبدي ان يقضى به الاجماع عليه ولا  
 ايقن بانه فعل كغيره من اجزاء الصلوة وبان افعال الصلوة متلفاة من  
 الشاغل وليس هذا منها وبالاحتياط وذهب ابراهيم الى كراهته  
 وما قلنا الحق في المعتبر لطلب ماء الوجه عند كراهته لمخالفة  
 ما حل عليه الاحاديث من استحباب وضع اليدين على الخدين والاجماع  
 في معلوم لنا خصوصاً مع وجود الخالق من اكابر الفضلاء والفقهاء  
 بانه فعل كثير في غاية الضعف لان وضع اليدين على الخدين ليس واجباً  
 ولم يتناول النبي وضعهما في موضع معين فكان لكل من وضعهما كيف  
 شاء وعدم تشريع لا يدل على تحريم الاحتياط معارض بان الاوامر المطلقة

بالصلوة والباطنة وما يلحقه عدم المنع او تقول حتى يتحيط اذا علم  
 ضعف مستند المنع واذا لم يعلم ومستند المنع هنا معلوم الضعف واما  
 الرواية فظاهرها ان كراهية ما تضمنته من التنبيه بالجوس وامر النبي  
 بخالف التقويم ليس على الوجوب لانهم قد يفعلون الواجب عن اعتقاد الالهية  
 والله فاعل الخير فلا يمكن حمل الحديث على ظاهره ثم قال فاذن ما قاله  
 الشيخ ابو الصلاح من كراهته اولى هذا كلامه وقد باقته شيخنا  
 الذكرى بانه قال في كتبه تحريمه وبطلان الصلوة والاجماع وان لم  
 يعلمه فواذ انقل بغير الواحد حجة عند جما عظم الاصوليين واما انما  
 قاله في ما صرح وهو التحريم كما اختاره معظم الاصوليين فخلو من العين  
 لا يمنع في الاجماع والتنبيه بالجوس فيما لم يدل دليل على شريعته حرام وان  
 الدليل الدال على شريعته هذا الفعل وامر بالصلاة مفيد بعدم التكفير  
 المثابت في الخبرين المعبرين بالاسناد الذين عمل بها معظم الاصحاب ثم قال  
 في الحق ما صار اليه الاكثر وان لم يكن اجماعاً انتهى كلامه زيد الكرامه  
 التقوي في قوله ولا تلثم بالتسديد بحول على التقويم ان يضع اللسان شيئاً  
 من القراءة والافعال ككراهته فذكر الكلام فيه في الفصل الرابع من كتاب  
 اللباس وفيه من عن الاتفاق شامل لما بين السجدين وسأل القشيري  
 غيرها وهو محمول على الكراهة عند الاكثر قال الصدوق وابن ابي



لاباس بالافتاء بين التجدين ولا يجوز في التشديد وفيه الشيخ وفيه  
 المرتضى لعدم كراهته مطلقا والعلم على المشهور وصورة الافتاء ان  
 يعتمد بصورته على الارض ويجلس على عقيقه وهذا هو التفسير المشهور  
 بين الفقهاء ونقل الحق في الاعتبار العلامة في المنتهى من بعض اهل الفقه  
 ان الافتاء هو ان يجلس على اليقينة ما صابغ في مثل افتاء الكل يدعى  
 فريد هذا التفسير بانقله الشيخ عن الحلبي ومحمد بن مسلم وعروة بن هارون  
 قالوا قال لا تسبق في الصلوة بين التجدين كافتاء الكل ووجه التايد  
 ظمن التشبيه بافتاء الكل فانه بالحق الثاني الاول وما تضمنه الحديث  
 الخامس من قوله ثم فاذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيهما  
 للوقوف طائفة كثيرا على ان افتاء المرأة في الركوع اقل من افتاء الرجل  
 فالشيخنا في الذكرى يمكن ان يكون الافتاء سائيا ولكن لا تسبق اليدين  
 على الركبتين حدرا من ان تطأ طائفة كثيرا بوضعها على الركبتين وتكون يداها  
 يكفها وضع اليدين على الركبتين هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فاذا افتاء  
 صالحة يمكنها وضع اليدين على الركبتين كانهن تطأ طائفة ويا تطأ طائفة  
 الرجل فكيف يجلس ثم وضع اليدين فوق الركبتين احرازنا عن علم النظار  
 الكثير اللهم الا ان يقال ان امره ثم بوضع يديها فوق ركبتيها انما  
 للتبني على انه لا يصح لها زيادة الافتاء على المقدار الموقوف كما يستحب

اولا في رواية  
 الصلوة



اي لاصقة بها وما ضيق لها كثر على كثره ومصلده على الاول لها  
 كثره وعلى الثاني لطوة كقعود وقوله على ان رفع يديه كما يليان يعني  
 الانسلاخ لعل الله اعلم **المقصود الثاني** في القيام واذا به والنقل  
 المنقطع عن القعود وعنه الى الاضطجاع احد عشر حديثا **الرواية**  
 حماد في وصف صلوة ابي عبد الله انه قام مستقبل القبلة مستقبيا قاذ  
 يديه جميعا على فخذه قد رخم آصابعه وقرب بين يديه حتى كان بينهما قد  
 ثلث اصابع متفرجات واستقبل باصابع يديه جميعا القبلة المهيمة بها  
 عن القبلة الحديث **الثاني** سماره عن ابي جعفر قال اذا قمت في الصلوة  
 فلا تلمس قدمك بالاحدى ودع بينهما فسل اصبعها اقل ذلك الى شبر  
 اكثره واسدك بينك وارسل يدك فلا تلبس اصابعك ويكونا على  
 فخذيك قبا له ركنيتك وليكن نظرك الى موضع سجودك الحديث وقد مر  
 مع سابقه في الفصل السابق **الثالث** بان روحه يزهد فلا قال ابو  
 عبد الله ع اذا قمت الى الصلوة فقل اللهم اني اقدم اليك محمدا وبني  
 بي حاشي والوجه اليك فاجلني به رجيا عندك في الدنيا والاخرة  
 ومن المحدثين اجعل صلواتي مقبولة وقبلي مغفورا وودعاني سقيا اليك  
 انتا المغفورا الرجيم **الرابع** ابن سنان عن ابي عبد الله ع قال لا تسلك سجدة  
 وانت تشعل ولا تشد الى جدار الا ان يكون مريضا **قاسم** على بن جعفر

عن ابيه موسى قال لما لم عن الرجل هل يصلح ان يستند الحائط المجدي  
 يصلي او يضع يده على الحائط وهو قائم من غير مرض ولا علة فقال لا بأس  
 عن الرجل يكون في صلوة فريضة في الركعتين الاوليين هل يصلح له ان يقبأ  
 جانب السجدة فيمض يستعين به على القيام من غير ضعف ولا علة قال لا بأس  
**الثاني** محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل والماء فيجب  
 بصره فيأتيه الابطال فيقولون قد اوتيت ثمرا اذ اربعين ليلة مستقبيا للذي  
 يصلي فخص في ذلك وقال من اضطر بغير باع ولا عدا **الثاني** محمد بن مسلم  
 احدهما قال قلت له الرجل يضع يده في الصلوة اليمنى على اليسرى قال  
 ذلك التكنية فلو فعل **الثامن** ابو حمزة عن ابي جعفر ع في قول الله عز وجل  
 الذين يذكرون الله قياما وقعودا قال الصحيح يصلي قايما وقعودا الا ان  
 يصلي بالسا على جنبه الذي يكون اضعف من اليمين الذي يصلي بالسا  
**الثاني** جليل بن دراج قال سالت ابا عبد الله ع ما حذر المريض الذي  
 صلحه قاعدا قال اذا الرجل يسوعك ويخرج ولكنه اعلم بنفسه ولكن اذا  
 قوي فليقم **الثاني** من **الرواية** عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله ع قال سالت  
 عن الرجل يصلي تكبيرا على عسا او على حائط فقال لا بأس بالتكبير على عسا  
 ولا تكبيرا على الحائط **الثاني** سماعة قال سالت عن الرجل يكون في عينيه  
 الماء فيذرع الماء فيستلقي على ظهره الايام الكثيرة اربعين يوما اقل او اكثر

مناقض



فيقتنع من الصلوة الايام وهو على حال فقال لا بأس بذلك وليس شيء مما  
 حرم الله الا وقد احله لمن اضطر **قوله** — اطبق علماء الاسلام على  
 وجوب القيام في الصلوة وان ركن فيها قاله المحقق في المختار فاعلته  
 في المختار ومعلوم ان الركن ليس بجويع القيام الواقع في الصلوة ككل  
 جزء منه لصحة صلوة ناسي القراءة وقد جعله شيخنا الشيرازي رحمه الله في  
 بعض قواعد على احتفاء بالقيام في البنية شرط كالنية والقيام في الكبير  
 تابع له في الركبة والقيام في القراءة واجبة في ركعتين وكذا القيام من الركوع  
 اذ لو تركه سوا وسجدته تبطل صلوة والقيام في السجود مستحب كالقنوت  
 والقيام المنفصل بالركوع ركن فلو تركه جالساً تبطل صلوة وان كان  
 والمراد من القيام المنفصل بالركوع هو جزؤه الاخير الذي يركع <sup>زيادة</sup> عنه  
 او نقصانه وان كانت لا يتحقق الا بزيادة الركوع او نقصانه الا ان ذلك  
 غير واضح في ركعتين يجوز ان يقلل بطلان الصلوة بامر من مضاعف فان كان  
 الشرع يعرفه فان قلت اذا اتصل قيام القنوت بالركوع لم ينقص  
 الجزء الاخير منه بالوجوب الاستحباب ما قلنا نعم من الجزء الذي يركع منه  
 الوجوب استلزامه عن الاستحباب غير بعيد على انه يجوز انصاف الفعل الواحد  
 بالوجوب الاستحباب من جهتين مختلفتين كما في الجمع بين الصلوة على <sup>البالغ</sup>  
 سنا وانما نقصنا وكما لو تكرر المأموم المسبوق للصلاة وقصد بها التكبير

الركوع ايضا فقد نقل الشيخ في ف الاجماع على صحة رواه معلوم بن شرح  
 عن الصادق ع وما تقدم الحديث الاول والثاني من ادب القيام تقدم الكلام  
 فيها في المقصد السابق وقوله ع في الحديث الثالث اذا قمت الى الصلوة  
 بزيادة التلبس بالقيام لها بالفعل وحده على ارادة القيام على وتيرة قوله  
 نعم اذا قمت الى الصلوة فاعلموا وجوبكم خلف **قوله** — وما تقدم الحديث  
 الرابع من المنع من الاستناد في الصلوة بزيادة الاستناد الذي هو اعتماد  
 بحيث لو زال السند وهو غافل سقط والخروج بالوجه والميم المفتوحين  
 ما وراك من شجر فخره واسما في الحديث الخامس والعاشر من جواز الاستناد  
 الى جائط المسجد وان ترك على عصا فالمراد به استناد وليس به اعتماد جعل  
 ابو الصالح رحمه الله هذين الخبرين على ظاهرهما فعلى اعتماد المصلي على  
 يمينه من الابنية من المكروهات وقد دل الحديث السادس والحادي عشر  
 على جواز العمل بقول الأطباء في ترك القيام في الصلوة واطلاق الأطباء  
 بشمل الفسقة والعدول والكفرة والمسلمين بل خرج جماعة من علماءنا بجواز  
 العمل بقول الطبيب الواحد وان كان كافرا كما فهموا الا انهم في الأطباء  
 الجنية كما ذكره علماء المعالي في زيد بن بكير في الطه ان جواز التقريل على  
 كلام الأطباء في ذلك مسألة لا خلاف فيها بين علماءنا وكلامهم <sup>يعطى</sup>  
 تخصيص اية التثبت عند خبر الفاسق بما اذا لم يفتخره الظن واسما في



من ان ابن عباس رضي الله عنهما لما كتبا بصرى انا رجل فقال له ان صبرت على سعة <sup>الايام</sup>  
 لا تنصلي الا مستلقيا داويت عييل ووجبت ان تبرا فارسل اليه بعض الصحابة  
 كما سلمه وعجزها فيستغيثهم في ذلك فقالوا نعمت في هذه الايام ما التفت  
 تصنع في الصلوة فتترك المعالجة في آخر عاين لا تقول عليه مع الله <sup>يحتل</sup>  
 عدم حصول الفتن يخرج للسلطان او ان ترك رضى المعالجة كان من باب <sup>المصلحة</sup>  
 لا لعدم جوازها وقد فسرنا الباقي في الآية بالخارج على الامام والعاد  
 بقاطع الطريق وهو مروي عن الصادق ع وربما يلوح من كلامه <sup>هذه</sup>  
 الآية عقيبا لمصلحة في الصلوة مستلقيا ان الباقي والعادي غير <sup>مخصصين</sup>  
 في ذلك يخرج عليهم الا مستلقيا في الصلوة للمداواة ويحقق القيام  
 ان اوجب استمراره في الجرح كما يحرم عليه تناول الميتة عند الاضرار  
 يتحقق لها الكف عنها وان اذى ذلك المصلحة فلا يجوز في الان تفرغ  
 احدهم من الاصحاب لذلك ولو قيل به لم يكن فيه كثير بعد ان لم يكن انقضاء  
 الاجماع على خلافه وما تضمنه الحديث السابق من التكرار <sup>لنقد</sup>  
 الكلام فيه في الحديث السابق من الفصل السابق وما تضمنه الحديث  
 السابق من انشغال المريض في القعود ومنه الى الاضطرار مما ذكره في  
 انما الكلام في ان من فرضه الاضطرار هل يجب عليه تقديم جانب <sup>الايام</sup>  
 على الايسر ام هو مختير في الاضطرار على اي الجانبين شاء فله ان يخلو

هذا الحديث هو الثاني واليه ذهب العلامة طاب ثراه في النهاية والذكر  
 لكنه جعل الاضطرار على الايمن افضل وشيخنا الشهيد واتباعه على الاول  
 ويدل عليه ما رواه عمار عن النعمان المروزي ان لم يقدر ان يصلي فاعدا  
 يوجد الرجل في بيته وينام على جانبه الايمن ثم يوصي بالصلوة فان لم <sup>يقدر</sup>  
 على جانبه الايمن فكيف عاتقها فاعدا عازر وبما رواه ابن بابويه عن <sup>ابن</sup>  
 انه قال المروزي يصلي قائما فان لم يستطع صلى بالسا فان لم يستطع صلى على  
 جنبه الايمن فان لم يستطع صلى على جنبه الايسر فان لم يستطع استلقى واد  
 ايما وجعل وجهه نحو القبلة وجعل سجوده اخفض من ركوعه وقوله  
 في الحديث التاسع ان الرجل لم يركع فيخرج الحج في قوة قوله ان الامر <sup>في</sup>  
 مختلفة والقوة فيها متفاوتة وصاحبها من اعلم بان هذا يقوى على  
 القيام اتملا ويورك بالعين الممثلة بمعنى من الحج وقوله ع ولكن اذا  
 قوي فليقم يقضي بالجلدة وجوب الاشغال الى القيام كلما قدر عليه <sup>فلا</sup>  
 بما تيسر منه وان كان قليلا ولو تمكن من القيام للركوع فقط وجب عليه <sup>التي</sup>  
 بل هو في اجزاء القيام بالوجوب اذ به يتحصل ما هو الركن منه وهو  
 القيام المنقل بالركوع قال شيخنا في الذكرى وهل يجب البطلان فيه في  
 هذا القيام قبل الموى قاله الغاضل العلامة لا ينبغي بناء على ان القيام  
 انما يجب بالطائفة فيه لاجل القراءة وقد سقطت ويجوز الوجوب

ما ذكره الشيخ  
 مع العلامة



اما اذا قلنا ضرورة كون الحكيم المتضاد بين في الصعود والمهبط بينهما  
سكون فينبغي مراعاته ليحقق الفصل بينهما واما ثانيا فلان ركوع قائم  
يجب ان يكون عن طائفة واحدة وهذا ركوع قائم واما ثالثا فلان معرفتين في الركوع  
عز الحدة هذا كلامه وناقشه شيخنا المحقق الشيخ علي الله قدس في التو  
الاول بان الكلام ليس في ذلك السكون الضروري فانه خارج عن محل النزاع  
انما الكلام في الطائفة العرفية وهي امرنا يد على ذلك السكون وهو ركوع  
جيد وقول السائل في الحديث الواحد عشر فتشيع من الصلوة اي من القيام  
فيها او من صلوة الاحياء يحصل الامام للعهد الخارجي وجلة قوله وهو على  
كل حال حاوية اي يتبع من الصلوة حال كونه على حال واحد من الاستلقاء  
في تلك المدة وقوله وليس شيء ما حرم الله تعالى يستفاد منه جواز تناوله  
الخارج لغيره لتداعي عند الاضطرار كما ساعدت القعدة وشدة العطش ونحو  
في المبسوط من ذلك الضعيف واما التقاوي به من الامراض فربما يفتن  
جوازه من هذا الحديث وليس ينبغي فان صحيحة الحديث عن الصادق عليه السلام  
في المنع وهي مخصوصة لعدم هذا الحديث على اننا لو ابقينا على عمومها لم  
الاستدلال به على ذلك ايضا لما رآه غيره من اذنيه في الحسن عن الصادق عليه السلام  
ان الله عز وجل لم يجعل في شيء ما حرم دواء ولا شفاء فان هذه الرواية  
يعمل بها في تحقق الاضطرار الى التداعي بشي من المحرمات الاما خارج

خاص والكلام في هذا المقام مجال واسع ليس هذا محله وستقف عليه  
في مباحث الاطعمة والاشربة من هذا الكتاب الذي رجوا من الله سبحانه  
ان يوفقنا لتمامه بمنه وكرمه **الفصل الثالث** في تكبيرة الاحرام وسائر  
تكميلات الصلوة سبعة عشر حديثا **الاول** من **التعليق** رواية قال سألت  
ابا جعفر عن الرجل يفتي بكبيرة الافتتاح قال لا يجيد **الثاني** محمد بن احمد  
فيمن ذكر انه لم يكبر في اول صلوة قال اذا استيقن انه لم يكبر فليعد ولكن  
كيف يتيقن **الثالث** لم ينجي عن ابي عبد الله ع قال ما لته عن رجل لم يكبر  
حتى دخل في الصلوة فقال ليس كان من قبته ان يكبر قلت نعم قال فليص  
على صلوة **الرابع** الفضل بن عبد الملك وابن ابي عمير عن ابي عبد الله  
في الرجل يصلي ولم يفتح بالتكبير هل يجزيه تكبيرة الركوع قال لا **الخامس**  
البرقي عن الرضا ع قال قلت له رجل لم يكبر تكبيرة الافتتاح حتى  
كبر للركوع قال اجزاء **السادس** صفوان بن مهران قال قال رايته ابا  
عبد الله ع اذا كبر للصلوة يرفع يديه حتى يكاد يبلغ اذنيه **السابع** منصور  
بن حازم قال رايته ابا عبد الله ع افتتح الصلوة فرفع يديه بحال  
واستقبل القبلة ببطون كفيه **الثامن** حفص بن عمر قال رايته ابا عبد الله  
حين افتتح الصلوة يرفع يديه اسفل من وجهه قليلا **التاسع** ابن مسكان  
ابي عبد الله ع في قول الله عز وجل فصل لربك وانحر قال هو رفع يديك



حذاء وجعل **الفاشر** زيدا الشحام قال قلت لابي عبد الله ع افتتح فقال  
تكبير بحزبك قلت فالتسبيح قال ذلك افضل **الثاني** يحيى بن مسلم عن ابي  
قال التكبير الواحدة في افتتاح الصلوة تجزي والتسبيح افضل والتسبيح  
افضل **الثاني** الحلي عن ابي عبد الله ع عن اخيه ان يكون من التكبير في  
الصلوة قال تلك تكبيرات فان كانت قراءة قرأت بغيرها الله واحد قد  
يا ايها الكافرون واذا كنت اسما فانه يحزبك ان تكبر واحدة تجزيها  
ولست رستا **الثالث** نهارة عن ابي جعفر ع انه قال خرج رسول الله  
الى الصلوة وقد كان الحسين ع ابدا عن الكلام حتى تخزوا ان لا يتكلم  
وان يكون به خسر يخرج به ع حاملا له على عاتقه وصفا انما خلفه  
فاقامه على سبيله فافتتح رسول الله ص الصلوة فكبر الحسين ع فلما سمع  
تكبيرة عاد فكبر الحسين ع حتى كبر رسول الله ص سبع تكبيرات وكبر الحسين  
فخرجت السنة بذلك **الرابع** نهارة عن ابي جعفر ع قال يحزبك في الصلوة  
من الكلام في التوجه الى الله عز وجل ان يقول وجبت وجمي للذي في  
السموات والارض على الله ابراهيم حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان  
صلوتي وشكوي ومحيائي ومماتي في الله رب العالمين لا شريك له وبذلك  
وانا اول من المسلمين ومن بعدك تكبيرة واحدة **الخامس** من **السادس** يحيى بن  
ابي عبد الله ع قال اذا افتتحت الصلوة فارفع يدك ثم ابطها ببطا

ثم كبر تلك تكبيرات ثم قل الله اعلم انت الملك الحق لا اله الا انت خلقت نفسي  
فاغفر لي ذنبي اذ لا يغفر الذنوب الا انت ثم كبر تكبيرة من ثم قل ايتك و  
سعدك والتجزي في يدك والشرك ليس اليك والمهدي من هديت لاسماء ولا  
منك الا اليك سبحانه وخاتيك تباركت وتعالى سبحانه رب ابيت ثم  
تكبر تكبيرة من ثم تقول وجبت وجمي للذي في السموات والارض عالم الغيب  
المشاهدة حنيفا مسلما وما انا من المشركين ان صلوتي وشكوي ومحيائي ومماتي  
في الله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين ثم يقول من ابطا  
الترجم ثم اقرأ فاتحة الكتاب **السادس** مغيرة بن معاوية عن ابي عبد الله ع قال  
التكبير في صلوة الحسن ع في الفرض صلوات خمس وتسعون تكبيرة منها تكبيرة  
الفتور خمس **السابع** من **الموافق** نهارة قال رايت ابا جعفر ع او قال  
استفتح الصلوة بسبع تكبيرات ولا **اقول** ربما يصلح بيان تضع  
كتابا هذا السؤال من وجه تعقيبا مباحث القيام بمباحث كثيرة الاخر  
من دون التعرض بينهما لمباحث النية والمخوض في بيان حقيقتها ومستند  
احكامها المذكورة في كتاب الفرع فليعلم ان بعض فقهاء المتأخرين راعوا  
فان اطنوا فيها وطولوا انصام الكلام في بيان حقيقتها الا ان ليس في  
احاديثنا اثنا سلام الله عليهم من تلك الامور عين ولا اثر بل المستفاد  
من تتبع ما ورد عنهم عليهم السلام في بيان الرضوخ والصلوة وما اير العباد



التي علموها شيخهم سهولة امر الله جدا ما غلبت عن البيان مكررة  
 في اذهان كل المعتكف عند صدور افعالهم الاختيارية عنهم من العبادات  
 وقدرها ولذلك لم يتعرض قصداً فقهاً شافياً قدس الله ارواحهم لمباحث <sup>النية</sup>  
 اصلا وانما خاض فيها اجابة عن المتأخرين وقد ساء ما الكلام على  
 اوجه تركها من اجزاء متكررة وادعى ذلك صحتها على كثير من الناس حتى  
 اداهم ذلك الى الوقوع في الوسوسة وليست النية في الحقيقة المقصود  
 البسيط الى ايقاع الفعل المعين لعله غائبة وهذا القول لا يوجب  
 عنه عاقل بفعل الفعل ملاحظاً غائبة التي يترتب عليه ولذلك قال  
 بعض على أننا لو قلنا بايقاع الفعل من نية لكان تكليفاً بالابطال  
 وليس في النية تركب لصله وانما يوجد التركيب في النوى واختاره  
 في الذهن بوجه مزيله عن غيره عند التأدي مما لا كلف فيه اصله فان الغلبة  
 التي نحن مكلفون باذاتها في هذا اليوم مثله متصورة لنا بهذا الوصف  
 العنصري الذي يتألف من جميع ما عداها من العبادات وغيرها المقصود  
 الى ايقاعها استلزامه لها وتخصيصه لرضا محل وعادة في غاية  
 السهولة كما يشهد به الوجدان ومن استصعب ذلك فليتم وجوبه  
 ويعتقد بالله من الشيطان اذا انتبه هذا على صحة خاطر فتقول  
 اطبق علماً أننا نضع ان الله عليهم على ان تكبير الاحرام ركن في الصلوة

يتطوع بها بعد وسوا وقد تضمن الحديث الاول البطون بتركها  
 وقوله في الحديث الثاني ولكن كيف يتبين من قبيل الاستفهام الا ان  
 يتبين استبعاد ثبوت الكلف وقد ليس بالصلوة انه لم يقتضها تكبير  
 الاحرام وما تضمنته الحديث الثالث من ان كاف من نية ان يكبر فليس  
 في صلوة مراد ان من قام الى الصلوة فاصداً اقتضاها بالتكبير ثم لما  
 تلبس بها خط له انه شئ التكبير فانه لا يلتفت لان التلجب به على ما  
 فاصداً له عدم اقتضاه الصلوة بغير التكبير فيكون هذا من المواضع التي ترجح  
 فيها النظر على الاصل وما تضمنته الحديث الرابع من عدم اجزاء تكبير الركوع عن  
 تكبير الاحرام لا ينافي ما تضمنته الحديث الخامس من اجزائه عند لا تحل  
 الخاص على الماسم اذا نسي ان يكبر ذلك فتسلح حتى اخذ الامام في الركوع  
 يكبرنا وبها تكبير الاقتراح والركوع معا فان صلوة صحيحة كما مر في  
 المقصد السابق والشيخ طاب ثراه حمل على من لم يتيقن ذلك بل ذلك  
 فيه وما تضمنته الحديث السادس والسابع والثامن والتاسع من دفع اليد  
 حال التكبير من المخلوف في سجدة المخلوف في وجوبه واستحبابه  
 اوجبه السيد المرتضى في تكبيرات الصلوة كلها حقيقة على ذلك جامع  
 الفرق وما احد الرقع هذه الاحاديث الاربعة متقاربة فيه ويروي ابو  
 عن الصادق ع اذا اختصت الصلوة فكبرت فلا تتجاوز اذنبك وعبارت



على انما ايه متعارفة فيه فقال ابن بابويه رفعها الى الخليفة لا يجاوز بها الا  
حيال الخلف وقال ابن ابي عمير لم يرفعها احد من تكبير او حال الخليفة لا يجاوز  
بها اذ فيه وقال الشيخ مجادي يدينه حتى اذنيه وربما يدينه ما في الصلاة  
لما نعت الحديث السادس من عدم بلوغ الاذنين وليس في اذ لا يلزم في  
الحاذا ايه ويقتضي استقبال القبلة بطن المكثفين كما في الحديث السابع  
وليكونا مضموي الاصابع سوى الابهامين كما ذكره جماعة من علماءنا في  
نقته للحرف في كلام بعض الاصحاب انهم الاصابع يستفاد من دعائه  
في وصف صلوة الصادق وهو كما ترى فانها انما تضمنت في الاصابع  
عند ارسال اليدين على الخنجر في حال القيام وعند السجود وحال التشهد  
لا حال التكبير فيبقى ايضا ان يكون ابتداء التكبير عند ابتداء الرفع وانما  
عند انشائه قاله جماعة من الاصحاب وربما استنبط ذلك ما نعت الحديث  
الثامن من رفعه يدين حين افتتاح الصلوة لكن عطف التكبير على رفع  
اليدين لم يلفظ ثم في الحديث الخامس عشر لا يسجد على ذلك اللهم الا ان  
تجعل تسليمة عن معنى التراخي والتأخير وما تضمنه الحديث العاشر والحادي  
عشر والثاني عشر والثالث عشر والسادس عشر من افتتاح الصلوة بركعتين  
مما لا خلاف فيه بين علماءنا رضي الله عنهم انما الخلو في غير  
الاستحباب جميع الصلوات فالحقق وابن ادريس وشيخان في الذكرى و

الصلوة على  
الركعتين  
والثلاثين  
والاربعين

على العموم وبعضهم ينص على تحول النوافل ايضا ولا بأس به لاطلاقه في  
وقال المرتضى ينص في المسائل المحروية باختصاصها بالقرآن دون النوافل  
وقال علي بن باقر رحمه الله باختصاصها بستة مواضع اولها في غير  
ركعة من صلوة الليل وفي المغرب من الوتر واول ركعة من نافلة النهار  
واول ركعة من نافلة المغرب واول ركعة الاحرام وزاد الشيخان على هذه  
الستة سابعها وهو الوتر وما تضمنه الحديث الثاني عشر من ان العلة في  
جريان الستة بالتكبير ان التسعة هي قصة الحسين ثم مشهور بان الطائفة  
روى عنهم من الحكم عن الكاظم ع سببا اخر هو ان النبي ص لما اسي على  
الشيعة قطع سبعة حجج فذكر عند كل حجة تكبير حتى وصل الى تسعة التكرامة  
لا خلاف بين الاصحاب في ان الصلوة بخير في جعل اي التسعة شاء تكبيرة  
وذكر الشيخ في المصباح ان الاراء جعلها الاخيرة وتبعه في ذلك جماعة  
اظهره يستدل بالاستناد من الحديث الثالث عشر ان النبي ص جعلها الا  
وما تضمنه الحديث الرابع عشر من الدعاء وقته بعد التكبير التي تروى بها  
لا افتتاح كما قاله العلامة ولو قيل ان وقتها بعد كما لا يسمع سواء قد  
تكبيرة الافتتاح او اخرها كما يظهر من الحديث الرابع عشر لم يكن بعيدا فان  
الافتتاح يحصل بالسبع كما يرشد اليه الحديث العاشر والحادي عشر وقد  
الشيخ رحمه الله في المصباح بعد قوله على لمة ابراهيم قوله ودين محمد

خيار

فل

اول

ركعة

والا

العلية

فتتاح

وتكبير

وتكبير

وتكبير

وتكبير

وتكبير

وتكبير

وتكبير

وتكبير

وتكبير



على وذكره في النهاية ايته وما تضمنه الحديث لتمامه من الامور المقررة  
 محمول على الاستحباب وقد تقدم النسخ ابو علي ولما نسخ رجمها الله تعالى  
 بالقتل بجور المقرور وروى الامير وهو غريب فان والله قد سماه  
 نقل في الخلاف في الاجماع منا على استحبابه ووقته قبل المزاولة ومحملة  
 الاولى خاصة ولا تكرر فيه وسورة اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
 اعوذ بالله من الشيطان الرجيم من الشيطان الرجيم وعن ابن البرقي زيادة  
 ان الله هو المسيح العظيم وسيفي الاسلابة ولو في الجورته فاما كثر  
 الاحكام جعلوا ما روي عن ان الصادق عليه السلام على بيان الجواز وما  
 تضمنه الحديث السادس من ان تكبيرات الصلوة الخمس عشر  
 تكبير منها تكبير القنوت هو الذي يلي الاكبر ورواه ابن الصباغ  
 عن امير المؤمنين ع وقد تضمن خبر عبد الله بن المغيرة تفصيلها بان في  
 كل من الظهر والعصر والعشاء لصدي وعشرين تكبيرة وفي المغرب ست  
 وفي الفجر احدى عشر وخمس القنوت في الفجر والمغرب قد سماه الله سبحانه  
 تكبيرات القنوت وقال باستحباب التكبير للقيام من الشدة فجميع تكبيرات  
 الصلوة هذه اربع ويستحب في القنات لا تسأله وقال الشيخ صاحب  
 السماع ع يقول هذا حديثا اصله وذكر ايضا انه قد روي عن ابيات  
 كثيرة بان يني ان يقوم الانسان من الشهد الاول الى الثالث بقوله

على ان يني  
 في كل ركعة  
 سبع تكبيرات

في

وقوته اقوم واقعد فلو كان القيام بالتكبير كما يقولون تكبير يقوم اليه  
 الثالث كما ان لما ذكره والركوع والنجود فلو انهم تكبروا ويكبروا  
 ويرفع راسه من السجود ويكبر فلو كان هذا تكبير كما يقولون مثل ذلك  
 كلامه وقد وافقه عليه بعض المتأخرين واستخبره بان كلامه أصح  
 ولعل وسعد يني اقامة على طاعتك بعد اقامة وصلاة على استأذ  
 امرك بعد صلاة والحان تحثنا من الركعة ويستدبرها في الركعة  
 وحنا يني رحة من بعد ركعة وفعل المراء من قوله سبحانه وحنا يني  
 انزلت فينا واناسك رحة بعد ركعة قالوا والرجال كما لو ادب في سجدة  
 وحده ولتحسين المايل من الباطل الى الحق والله اعلم **المسألة الثانية**  
 في القراءة والقنوت وفي خمسة فصول **المسألة الاولى** في قراءة الحمد  
 والسورة وتحريم قول امين تسعة عشر حديثا **الاول** من الشيخ محمد بن مسلم  
 عن ابي جعفر ع قال لما لقى عن الذي لا يقرأ فاتحة الكتاب في صلوة  
 قال لا صلوة له الا ان يقرأ بها في سجدة او اخذت **الثاني** محمد بن مسلم عن  
 احدهما ع قال ان الله عز وجل فرجنا السجود والركوع والقراءة سنة  
 فمن ترك القراءة متعمدا اعاد الصلوة ومن شىء القراءة فقدت صلوة  
**الثاني** محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله ع عن السبع المثاني والقرآن  
 العظيم هي العاقبة قال نعم فقلت لهما اني ارجو ان ارجو من السبع قال نعم هي



اخبرني **الشيخ** معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله ع اذا قرأت في الصلاة  
 اخر بسم الله الرحمن الرحيم قال نعم فاذا قرأت فاتحة الكتاب اقرأ  
 بسم الله الرحمن الرحيم مع التوبة قال نعم **الشيخ** محمد بن مسلم عن ابي جعفر  
 قال لما نزلت من الرجل يتبع القرابة في الصلاة يقول بسم الله الرحمن الرحيم  
 قال نعم اذا فتحت الصلاة فليقلها في اولها وينتهي ثم يكتم بها بعد ذلك  
**الشيخ** محمد بن علي واهله محمد بن علي الحسين عن ابي عبد الله ع انها  
 ساء له من يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم حين يريد يقرأ فاتحة الكتاب  
 قال نعم ان شاء الله وان شاء الله فليقلها في اولها مع التوبة الا ان  
 فقال لا **الشيخ** محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يقرأ بها  
 فيستفتح بالمحمد ولا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال لا يقرء ولا بأس به  
**الشيخ** الحسين عن ابي عبد الله ع قال لا بأس ان يقرأ الرجل في المنيعة  
 بفاتحة الكتاب اذا ما اعجلت به حاجة او عجزت عن **الشيخ** محمد بن  
 عمار عن ابي عبد الله ع قال ان يخطب في سورة فليقل قل هو الله احد ثم يركع  
**الشيخ** علي بن فضال قال سالت ابا الحسن ع عن يمين السجدة قال لا  
 ولا بأس به في النافلة **الشيخ** محمد بن علي بن ابي عبد الله ع قال سمعته  
 يقول فاتحة الكتاب يحوز بحدها في المنيعة **الشيخ** الحسين عن ابي عبد  
 ع قال ان فاتحة الكتاب يحوز بحدها ويحزى في المنيعة **الشيخ**

اسمعيل بن الفضل قال سالت ابا عبد الله ع فقال فاتحة الكتاب هي  
 المائة فلما سلم المفتاح لي قال اما اوت ان احللكم **الشيخ** محمد بن  
 يزيد قال قلت لابي عبد الله ع ان يقرأ الرجل السورة الواحدة في الركعتين  
 فقال لا بأس اذا كانت احدى من ثلث ايات **الشيخ** محمد بن سعد عن ابي  
 الرضا ع قال سالت عن رجل قرأ في ركعة الحمد ونصف سورة هل يجزئ في  
 النافلة ان لا يقرأ الحمد ويقرأ ما بقى من السورة قال يقرأ الحمد مرة ثم  
 يقرأ ما بقى من السورة **الشيخ** محمد بن عيسى قال قلت لابي جعفر ع عن رجل قرأ  
 سورة في ركعة فخطب اربع المكاتن الذي يخطب فيه وعصى في قراءة او  
 يركع ثلث السورة ويحزها في غيرها فقال لا بأس به وان قرأه  
 وحده فساء ان يركع بها ركع **الشيخ** معوية بن وهب قال قلت لابي  
 عبد الله ع احل امين اذا قال الامام غير الغضوب عليهم ولا الضالين  
 قال هم اليهود والنصارى **الشيخ** محمد بن ابي عبد الله ع قال سالت عن  
 الناس في الصلاة جماعة حين يقرأ فاتحة الكتاب امين قالوا احسن  
 احسن الصلوات بها **الشيخ** محمد بن عيسى عن ابي عبد الله ع قال اذا  
 خلفت امام فقرأ السورة فرفع يدها فقل انت الحمد لله رب العالمين ولا  
 امين **الشيخ** محمد بن عيسى عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل  
 ما الجوز عليه في الصلاة المفروضة واما المستوية فالأصح



بها ايضا والعلامة طاب ثراه في التذكرة على عدم وجوبها فيها <sup>على</sup> <sup>الاحكام</sup>  
 قال شيخنا في الذكرى ان اذرح الله الوجوب للمعنى المستطوع عليه  
 فهو حق لان المصل اذا لم يكن واجبا لا يجزئ ان كان وان اذرح الله الوجوب  
 المطلق لم يدخل فيه الوجوب من الشرط بحيث يعقد النافذة من قول  
 مخرج انتهى كلامه ولا بأس به وما تضمنه الحديث الثاني من ان الركوع و  
 السجود فرض والقراءة سنة يراد بالقرآن فيما ثبت وجوبه بالكتاب  
 وبالسنة ما ثبت وجوبه بالسنة وقد مر مرارا وقد دل الحديث الثاني  
 على ان البسطة من الفاتحة وقد اطلق اصحابنا على انها جزء منها ومن كل  
 سورة سوى براءة وعلى إطلاق الصلاة بتركها من الفاتحة واما العادة  
 فاقولهم فيها مختلفة وارساءهم متشعبة وقد اوردنا حاشية في كتاب  
 العروة الوثقى ولنا في هذا المقام بحث اوردناه في كتابنا المذكور ايضا  
 انما خلاصتها انها في ان كل اواز من القرآن يجوز القراءة به في  
 الصلاة ولم يفرقوا بين تحتها في الصفات او في اشياء بعض الحروف  
 والصفات ككذلك وما لك وقوله تعزى من تحتها الا انها من بابيات <sup>لفظة</sup>  
 من تركها فالكل من غير في الصلاة بين التركيب والاشياء وكل منها  
 متواتر وهذا يقتضى الحكم بصحة صلوة من ترك البسطة ايضا لان قد  
 بالتواتر من قراءة تحزرة وابي عمرو بن عامر وروى عن ابي نافع وقد حكوا

بطلان

بطلان صلوة فقد تناقض الحكمان فاما ان يصاد الى القبح في ترك  
 الترك وهو كما ترى او يقال بعدم كفاية تلك القضية وان عقدوها  
 ويحصل حكمهم هذا ينبغي على فنق الاستثناء اليها فقامت فالوا على ان  
 يجوز القراءة في الصلوة الا ترك البسطة قبل السجدة والكل في هذا  
 المقام مجال واسع والله اعلم بحقائق الامور وما دل عليه الحديث <sup>لنا</sup>  
 والثامن من كتابنا بتلك البسطة في الفاتحة عن ذلك وما مع السورة  
 اشكال فيه على القول بعدم وجوب قراءة السورة فانه اذا كان تركها جازيا  
 تبعضا وما تضمنه الحديث الثامن من جواز الاقتصار على الفاتحة <sup>لنا</sup>  
 انجلى بحاجة او يخفى شيئا يدل بمفهومه الشرعي على ما اطلق عليه <sup>جمهور</sup>  
 المتأخرين من وجوب السورة كما هو من هذا المخرج وابن ابي عمير وابن ابي  
 القاسم وغيرهم وكذا ما تضمنه الحديث التاسع من الامر بقراءة سورة  
 التوحيد والحديث العاشر من اشكال البعض في التزينة على الباء  
 وكذلك احاديث اخر غير متقدمة الاسانيد كرواية عبد الله بن سنان عن ابي  
 عبد الله قال يجوز للمريض ان يقرأ فاتحة الكتاب وحدها ويجوز للصحيح  
 في قضاء صلوة التطوع بالليل والنهار ان يصعد برحله قال  
 قال ابو عبد الله عليه السلام لا يقرأ في المكتوبة باقل من سورة ولا اكثر من رواية يحيى  
 بن عمران الرضا في انك تكتب اليه بغيره جعلت فداك ما تقول في رجل

في حديث الترمذي  
 في حديث الترمذي  
 في حديث الترمذي



ابتدأ بسم الله الرحمن الرحيم في صلوة فلما صار إلى غيرهما الكتاب  
 من السورة تركها فقال العياشي ليس بذلك بأس فكتب بخطه يعيد  
 مرتين على غير ألفاظ العياشي وبما يستدل ايضاً بقوله نعم فافترقوا  
 من القرآن خرج ما عدا الحمد والسورة بالإجماع فبقينا وذهب الشيخ في  
 النهاية وابن الجوزي وصلاح والمحقق في المعبر إلى استحباب السورة  
 وقال اليد العلامة في المنتقى ويدل عليه الحديث الثاني عشر والثالث  
 عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع  
 الثامن من الفصل الاخير في حديث آخر يعيد في السورة كما رواه  
 ابو بصير عن ابي عبد الله انه سئل عن السورة ان يسلي الرجل بها في  
 ركعتين من الفريضة فقال نعم اذا كانت ست ايات قرأ بالنصف منها  
 في الركعة الاولى والنصف الاخر في الركعة الثانية وما رواه ابا بن  
 عثمان عن اخيه عن ابيه عن ابيه قال سئل هل يقسم السورة في ركعتين  
 فقال نعم قسمها كيف شئت وقسمها للدلالة فان جاز المتخصص  
 في الاستحباب وادلة الوجوب وان اعتقدت بالغير فالواجب الا  
 من ضعف بحسب الدلالة او بحجج الشبهة اما الاول فلا يجوز الانتصاب  
 المأخوذ لا على المطلق الحاجة الشاملة للصلاة وغيرها لا على ما  
 وثبتت اليأس اعم من التحريم واما الثاني فلا دلالة على وجوب قراءة سورة

في الصلاة  
 في الركعة الاولى  
 في الركعة الثانية

التوحيد للخالق ولا قابل به فلا سندحة عن حمل الامر في الاستحباب  
 واما الثالث فلا من الكراهية فيما اعم من التحريم كثبت اليأس واما الاول  
 فلضعف دلالة المهور واما الخامس فلا من النبي في قراءة ما نقص عن  
 سورة وما زاد عليها والنبي عازا ومجول على الكراهية جميعاً بين المنع  
 على ما سيجي في الفصل الذي انتفاء الله تعالى فكذلك ما نقص تفصيلاً عن  
 النبي في حقيقة ومجاناً وما السادس فلكونه بحاجة والكتاب  
 هو محيي بن عمران مجول الحال فكيف يعارض الاحاديث الصحيحة واما  
 الاستدلال بلاية الكثرة فانما يتم لو ثبت كون لفظة ما فيها موصولة  
 الهم لاموصوفة بان يكون المعنى فافترقوا واشياء كثيرة فانه يتحقق بقراءة  
 الفاتحة وحدها على ان الآية وردت في التوحيد والمراد بالقرآن صلوة  
 الدليل كما ذكره شيخنا الشيخ ابو علي الطبري وصاحب الكشاف وغيرهما من  
 المفسرين فالواجب سجدة من صلوة الليل مع غيرها كما عرفت عن الصادق  
 بالقيام والركوع والسجود والمراد صلوا ما تيسر عليكم ولم يتعذر من صلوة  
 الليل وعلى هذا فلا دلالة في الآية على وجوب السورة بوجه واعلم ان  
 الاحاديث الدالة على الاستحباب وان كانت اعم سنداً وادعاً دلالة  
 ان الاول في عدم الترويج عام على عظم الاجماع يستثنى من قولنا انما  
 الاستحباب اوضح دلالة الحديث الثالث عشر فانه كما يحتمل ارادة

في الصلاة  
 في الركعة الاولى  
 في الركعة الثانية



تعليم جواز تبعية من السورة بحيث لا ارادة تعليم طريق التنية في القراءة  
ايضا وكذا الحديث الرابع عشر فانه كما جعل ان يراد به جواز تبعية  
في الركعتين بحيث لا يراد به جواز تكريرها فيها وقول شيخنا في الذكر  
انه لو اردت تكريرها لم يكن التبيين بزيادتها على تلك الايات فائدة بها  
شيئا فربما كان كراهته التكرير اذا كانت تلك الايات ثم لا يخفى ان هذا  
الحديث يقتضي بطلانها خروجه البسلة عن السورة اذ ليس في السورة يكون  
مع البسلة تلك الايات فان اقصرها سورة الكور وهي مع البسلة اربع  
والقول بعد البسلة فيها جزء اما بعدتها فتاقتها انفق عليها اجزاء  
من ان البسلة في اول كل سورة اية براسها فلعلمه ان اراد بالسورة ما  
عدا البسلة من قبيل تسمية الخزم باسم الكل وقد تضمن الحديث التاسع عشر  
عدم مشروعية قول امين في الصلوة فان عرقله من غير ابطال التواتر  
قولها الى تغيير الغضوب عليهم ولا الضالين يعمل التنية وان يعين  
الخالفين كان حاضرا في المجلس فاوهم ان سرال مغوية انما هو عن  
المراد بالمضروب عليهم ولا الضالين ونباحل قوله هم الذين يودون الضا  
على التمشيع على الخالفين والمراد ان الذين يقولون امين في الصلوة هم  
والمضاد اي ايئدي جوده في عبادهم ويخطلون في الحقيقة في سلوكهم  
وقوله في الحديث الثامن عشر ما احسنها محمول على التنية وبما قدمت

210  
التنية من طمنا الكلام كما لا يخفى وما تضمنه الحديث التاسع عشر من  
عن قولها محمول عند الاكثر على التحريم وكذا ما تضمنته رواية الحلبي عن الصادق  
عنه انه سألته اقول امين اذا قدمت من فاتحة الكتاب قال لا وقل التنية و  
المتنق و ابن زهره الاجماع على تحريم قولها بل يقتل التنية في الفلاة والاجماع  
على بطلان الصلوة بقولها وما لا يحقق في المعبر الى التكرار محتمل بالتحذير  
الثامن عشر و شيخنا في الذكرى بان استحسانا على سبيل التبيين في  
كراهتها ورجح التحليل على التنية وكلام ابن الجوزي بما عدل المحقق فانه كما  
يستحب في سجدة الامام بالفتوت في جميع الصلوة ليرتد من خلفه على عا  
**الفصل الثاني** في حكم القرآن بين السورتين وقراءة سورة العناني  
الصلوة تسعة اجازيت **الاول** من **السنن** محمد بن مسلم عن احدهما قال  
سالت عن الرجل يقرأ السورتين في ركعة فقال لا لكل سورة ركعة **الثاني**  
علي بن يقطين قال سالت ابا الحسن ع عن القرآن بين السورتين في المكتوبة  
فانما خلفه قال لا بأس **الثالث** زيد الشحام قال صلى بنا ابو عبد الله ع فقرأ  
النبي والم نشرح في ركعة **الرابع** محمد بن القاسم قال سالت عبد صالحا هل  
ان يقرأ في صلوة الليل بالسورتين والثلاث فقال ما كان من صلوة الليل  
فأقرأ بالسورتين والثلاث وما كان من صلوة النهار فقرأ بالسورة  
سورة **الخامس** محمد بن احمد ع قال سالت عن الرجل يقرأ السجدة



حتى يركع ويسجد قال يسجد اذا ذكر اذا كانت من العزائم **السابع** على جوف  
 عن اخيه موصيه قال لما نزل عن امام قرأ السجدة فاحدث قبل ان يسجد  
 يصنع قال يركع ثم يمشي ويسجد ويسبح وقد تمت صلواته **الباب** من  
**التكليف** المحلي عن ابي عبد الله قال لما نزل عن الرجل يقرأ بالسجدة في  
 آخر السورة قال يسجد ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب ثم يركع ويسجد **الثاني**  
 من **الوقت** الشهادة قال قال ابو عبد الله ع انما يذكر ان يجتمع بين السورتين  
 في الفريضة اما النافلة فلا بأس **القاسم** عمار السابلي عن ابي عبد الله  
 في الرجل يقرأ في المكتوبة سورة فيها سجدة من العزائم فقال اذا بلغ  
 السجدة فله يقرأها فان احب ان يركع فيقرأ سورة غيرها ويصل اليها  
 فيها السجدة فليركع الي غيرها وعن الرجل يصلي مع قوم لا يثبتون  
 بهم فيصلي لنفسه وربما قرأوا اية من العزائم فله يسجدون فيها فكيف  
 يصنع قال لا يسجد **قوله** ما تقدمت الحديث الاول من المص من  
 قراءة سورتين في ركعة مما يستدل به على ما ذهب اليه المصنف في  
 النهاية وط من تحميم القرآن بين السورتين ويؤيده رواية غير نافية  
 الشد كما رواه منصور بن جازم قال قال ابو عبد الله ع لا يقرأ في المكتوبة  
 باقل من سورة ولا اكثر ما رواه عمر بن يزيد عن الصادق ع قلت له انما  
 سورتين في ركعة قال نعم قلت ليس يقال اعط كل سورة حقها من الركوع

والسجدة فقال ذلك في الفريضة فاما في النافلة فلا بأس والا وفي  
 حل المص فيها على الكراهة كما احتار المتأخرون جميعا بين ما بيننا أخذ  
 الثاني والثامن ان حلت الكراهة فيه على المعنى الاصولي وعلى القول بتحريم  
 القرآن فيه وهو عند الصلوة ذهب الشيخ في النهاية والمصنف الى ذلك  
 اجمع عليه في المختلف بأن القارئ بين السورتين عبارات بالمأمورية على  
 وجه فيقي في عهد التكليف وربما ياقض بتحقيق الاشتغال بقراءة الواحدة  
 والثانية خارجة عن الصلوة فالتمس منه لا يستلزم الغض اذا نظر الى  
 الاجنبية في الصلوة وهل يتحقق القرآن بتكرار السورة الواحدة حكم  
 بعض المتأخرين من علنا بذلك للنظام في مجال وما تقدمت الحديث الثاني  
 من قراءة الصادق ع الضحى والمقترح في ركعة ربما يستدل به على ما ذكره  
 اكثر فقرا ثانيا من انما سورة واحدة فلا يجوز الاقتصار في الصلوة على  
 احديهما كما لا يجوز تبعية السورة وذكرنا ان النيل والاياد في ايها  
 كذلك لما رواه الفضل قال سمعت ابا عبد الله ع يقول لا يصح بين سورتين  
 في ركعة واحدة الا الضحى والمقترح وسورة النيل والاياد فلا يصح الله  
 لا لانه في شيء من هاتين الرايتين على الوجه ولا على عدم جواز الا  
 على احديهما في الصلوة بل رواية الفضل ظاهرة في التعدد اذا نظر ان  
 الاشتغال فيها متصل وفي يده الفصل بين كل واختلاف المصنف كما

منه



التور واما الارتباط المعنوي بين كل وصاحتها وقول المخلص  
القول ان الجارية في قوله عز وجل لا يلاف قريش بتعلق بقوله جل  
شانه فجعلهم كعصفى مأكول وعدم الفصل بينهما في صحف ابن مسعود  
فلا صحة فيه على الوحدة وهو خطأ وهذا كرجاء من اعيان على انما  
قدس الله اربابهم كما يقع في البيان والي على الطريق في جميع البيان انه  
يعني من امتناع ان كل من تينك السورتين مع لغتها سورة واحدة  
حتى ان الجمع في البيان في اعادة البسطة بينهما فضا الحق الوحدة  
لعلهم قدس الله اربابهم اطلعوا على رواية اخرى في هذا الباب غير  
هاتين الروايتين ولما نحن فلم نطلع في شيء من الاصول المتداولة في  
رغبتنا على ما يروى الوصية سواها والله اعلم بحقيقة الحال وما تضمنه  
الحديث الرابع من القرآن في صلوة الليل ووز صلوة النهار ان الظن  
ان المراد بها التواضع لا الفرائض وقد يستفاد مما يصليده ظاهر الحديث  
لخامس والتاديس والتابع اباحة قراءة الغريم في الصلوة كما هو  
ظاهر في الحديث والمحدثين اصحابنا التقيهم في الواجبة ويدل عليه  
رواية سرارة عن احمد هاهم قال لا تقرا في المكتوبة بشيء من الغريم فان  
التجود زيادة في المكتوبة وهذه الرواية وان كانت ضعيفة السيد  
لما ان ضعفا استخرجتها ما العمل بها بين الاصحاب وربما استدلتها ايضا

بأن تلاوة الغريم مستلزم لاحد محدوين اما الاختلاف بالواجب فيناه  
عن التجود عن التلاوة واما زيادة سجدة في الصلوة متعمدا ولما  
ان تمنع قورية التجود في تلك الحال فيأتي به بعد الفراغ وان يمنع بطلان  
الصلوة بسجدة التلاوة وسنقلنا الى الحديث الخامس والتابع وهو يخبر  
ان في قوله محمد بن مسلم فيها ما استخدم ما فانه اراد بالسجدة سورتها  
وبخبرها التجود ويحتمل ان يكون في كلامه مضاف محققا في  
السجدة فله استخدام وما تضمنته الحديث التاسع من قوله اذا  
بلغ موضع السجدة فلا تقراها يدل على جواز تبويض السورة وهو يدور  
مع استحبابها وقد مر الكلام فيه والله اعلم **الفصل الثالث** في بذر  
تفرقة من احكام القراءة ستة عشر حديثا **الاول** عن الصادق بن  
سلم قال قلت لابي عبد الله عم القراءة في الصلوة فيها شيء موقت قال لا  
الا بجمعة يقرأ بالجمعة والمنافقين قلت فاي السورتين في الصلوة قال  
اما الظهر والعشاء المخرقة وتقرأ فيهما سواء والعصر والغروب سواء ولما  
الغداة فاطول فاما الظهر وعشاء الاخرى فصبح اسم ربك الاعلى والشر  
وخصيها ونحوها واما العصر والعرب فاذا جاء نصر الله واليهكم التمسك  
ونحوها واما الغداة فقم بيساء لون وهل آتيل حديث العاشية  
ولا اقم يوم الدين وهل آت على الانسان حين من الدهر **الثاني** على



بن يقطين قال سألت أبا الحسن الأول ع عن الرجل يقرأ في صلوة الجمعة  
بغير سورة الجمعة بعد قال لا بأس بذلك **الثاني** عبد الله بن سنان عن أبي  
عبد الله ع قال سمعت يقول في صلوة الجمعة لا بأس بأن تقرأ فيها بغير  
الجمعة والمناجيتين إذا كنت مستجاباً **البراء** عمران قال سألت خلفاً  
عبد الله ع أياً كان يقرأ في فاتحة الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم فإذا  
كانت صلوة لا يجزئها بالقرآن جهر بسم الله الرحمن الرحيم وأخفى آخره  
ذلك **الخامس** سهرارة عن أبي جعفر ع في رجل جهر فيها لا يذني الإمام فيه  
وأخفى ما لا يذني الاختفاء فيه قال إن ذلك بعد فقد نقصت صلوة و  
إن فعل ذلك ناسياً أو سهواً لا يدرى فله شيء عليه وقد تمت صلوة  
**السادس** علي بن جعفر عن أخيه موسى ع قال سألت عن رجل يصلي من الغداة  
ما يجزئها بالقرآن هل له أن لا يجزئها قال إن شاء جهر وإن شاء لم يجزئ **الثاني**  
صنعان الكمال قال سألت أبا عبد الله ع فقرأ العودتين في الركعتين  
**الثامن** علي بن جعفر عن أخيه موسى ع في الرجل يقرأ فاتحة الكتاب في سورة  
أخرى في النفس الواحد قال إن شاء فقرأ في نفس هان شاء غيره **الثاني**  
عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع أنه قال إن الله فرجنا للصلاة الركعتين  
والنجوم الأثرى لو أن رجلاً دخل في الإسلام لا يحسن أن يقرأ القرآن  
أجزاً أن يكبر ويستجيب ويصلي **الثاني** من هذا سهرارة عن أبي جعفر ع قال

لا يكتب من القراءة والثناء إلا ما سمع نفسه **الثاني** عمر بن يزيد قال قال  
أبو عبد الله ع من صلى الجمعة بغير الجمعة والمناجيتين أعاد الصلوة في  
سفره **الثاني** الحلبي قال سألت أبا عبد الله ع عن القراءة في الجمعة  
إذا صلى وحدي أربعاً لغير القراءة قال نعم وقال اقرأ سورة والمناجيتين  
فمن الجمعة **الثاني** معاوية بن مسلم عن أبي عبد الله ع قال لا تدع أن تقرأ  
قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون في سبع مواطن في الركعتين قبل  
الغزاة وركعتي الزوال وركعتي بعد الغزاة وركعتي في أول صلوة الليل  
وركعتي الإحرام والجمعة إذا أصبحت بها وركعتي الطواف **الثاني** عبد الله  
يحيى الكاهلي قال سألت أبا عبد الله ع في مسجد بني كاهله فجر مرتين  
ببسم الله الرحمن الرحيم **الثاني** الحلبي عن أبي عبد الله ع قال سألت عن  
الرجل يكون مع الإمام فيقرأ بالمسئلة أو بآية فيها ذكر الجنة أو النار قال  
لا بأس بأن يسأل عند ذلك ويتبعه من النار ويسأل الله الجنة **الثاني**  
من **الثاني** سماعة قال قال أبو عبد الله ع ينبغي لمن قرأ القرآن إذا قرأ  
بآية من القرآن فيها مسئلة أو تنزيهاً أن يسأل عن ذلك خير ما يجرد  
يسأل العاقبة من النار ومن العذاب **القول** المراد بالوقت  
في الحديث الأول ما هو موطئ شخصه لا يؤمنه فلو نيا فيه التوقيت **الثاني**  
بعد ذلك وقد اشتهر بين أصحابنا رضوان الله عليهم وسما المشايخ



استحباب قراءة سورة المفضل في الصلوة وهي ثمان وستون سورة من  
سورة محمد الى اخر القرآن وانه يستحب تخصيص التسبيح بصلوات وهي  
من حدة محمد الى عم والعنا بترسلاته وهي من عم الى النبي و  
النظرين والمغزيب بقصاره وهي من النبي الى اخر القرآن وهذا ينبغي ذكره  
الشيخ رحمه الله ولم نطلع فيما وصل اليانا من الاحاديث المروية من طريقنا  
عليها يتعين ذلك بل اصولنا المتداولة في زماننا حالية عن هذا الا  
ايضا وهذا التفصيل انما هو مذكور في كتب الفروع وقد رواه العامة عن  
عم بن الخطاب ولعل وجه ذكر احكامنا لديه كتبنا للفروع انما هو انهم  
قدس الله ارواحهم احتجوا في دلائل اثنين والعول فيها بالاحتياط والضعف  
تقويله على الحديث الحسن المشهور الذي عليه العمل في اثنين بالاحاديث الضعيف  
وكيف كان فالاول في التقويل على ما تضمنه هذا الحديث الصحيح وبما يستفاد  
ثما حل عليه من توطيف الجمعة والمنافقين لصلوة الجمعة وجوبه في انما  
فيها كما ذهب اليه السيد المرتضى رحمه الله والاول في التوطيف على الاحتياط  
كما يشهد اليه الحديث الثاني وفي الحديث الثالث اشعار بان الله قد  
دل الحديث الرابع والاربع عشر على استحباب الجهر بالبسلة في الاخفا  
واكثر على انما عليه ذلك عن طريق بين الجهر والسورة ولان الركعتين الاولى  
والاخيرتين ولان الامام والمنفرد وذهب ابن ابي اسحاق الى وجوب الجهر فيهما

بحاثة فيه والخلق وابوا الصلاح الى وجوب الجهر بها في اولي الظهر والعصر  
من الجهر والسورة وابن ادرين الى ان المستحب انما هو الجهر في الركعتين  
الاوليتين من الاخفائية دون الاخيرتين اذ لا خلاف في وجوب الخفية  
القراءة فيما فعل مدعي استحباب الجهر في بعضها اعني البسلة اثبات  
جواز التسبيح وجوبا به شمول الدليل موضع النزاع وخص ابن الجبنة  
الجهر بالبسلة بالامام ومورد هذين الحديثين يساعده غير ان المعروف  
من شعار هذه الطائفة وضوان الله عليهم الجهر بالبسلة مطلقا روي  
الشيخ في الصباح عن ابي الحسن الثالث ع انه قال علماوات المؤمنين  
صلوة التحنين وذياره الاربعين والتخم في اليقين وتقدير الجهر  
ببسم الله الرحمن الرحيم وقال ابن عقيل رحمه الله تواترت الاخبار عنهم  
عليهم السلام ان لا يقية في الجهر بالبسلة وقد استفاد من الحديث الخامس  
جوب الجهر في بعض الصلوات والاختلاف في بعض وانما هل الحكم  
والمشهور بين اصحابنا وجوب الجهر في الصبح والحق في الغزيب والعشاء و  
الاختلاف فيما عداها ونقل الشيخ الامام على ذلك في الخلاف وعليه  
العمل وذهب المرتضى رحمه الله الى ان ذلك من اثنين المأكدة ووافق ابن  
الحسين في اصل الاستحباب ويساعده الحديث السادس والشيخ رحمه الله  
التقية لموافقة مذهب العامة وقال المحقق في العتب هذا الحكم من الشيخ

عمر بن الخطاب  
وجوب الجهر بها



فان بعض الاحياء لا يرى وجوب الجهر بل يستحبه مؤكدا هذا كلامه  
كما ترى وربما يستدل على عدم وجوب شيء من الجهر والاضافات بعينه في  
شي من الصلوات بقوله لا يجزئ لصلاة ولا تحاشات بها واتي بها  
ذلك مبيها ويجوز ان يكون المراد والله اعلم جهرها والاضافة انما  
على ما هو المقاد ولعل المراد عدم الجهر في الكل والاضافات في الكل والله  
اعلم بمراده والمعروفين في الحديث الساب بكر الواد والاضافة في  
في انما من القرآن ولا عبرة بما ينقل من ابن مسعود من انما ليس من القرآن  
واعلم انزلنا القرآن بحسن والحسن وما تضمنه الحديث الثامن من  
قراءة الجهر والسورة في نفس واحد ما لا يرب في جهره فان الترتيل  
وما يقرأ من قصص الفصح في الحديث التاسع على الركوع والتجويد لا  
انما ضايف بالثبت الى القراءة وقد دل هذا الحديث على ان العاجز عن  
القراءة يعوض بالتكبير والتسبيح والاطلاق يقتضي عدم وجوب صلاة  
مقدرا وذلك لقدر القراءة وعدم وجوبها اذا دلت على قوله الله اكبر  
سبحان الله بل لو قيل بالاكتماء بالتسبيح وحده لم يكن بذلك البطلان  
يجوز التكبير في قوله اجزاء ان يكون التسبيح على تكبير الاحرام وقال شيخنا  
في الذكوي لو قيل بتعين ما يجزي في الاخيرين من التسبيح كان وجوبا  
لان قد ثبت بدليته عن الحديث في الاخيرين ولا يقتصر بدليته في الاول

215  
عنا هذا كلامه ولا بأس بهذا وقد ذكر بعض على ثانيا ان العاجز عن  
القراءة انما يتنقل الى الذكر اذا لم يحسن شيئا من القرآن أصلا ولا قد  
عليه وربما جعل بعض الاحياء في هذا الحديث دلالة على ان وهو انما يتم لو تعين  
كون الاعم في القرآن للحقيقة لكن جعلها على العهد بعونه المقام ممكن ثم الانتقال  
الى الذكر معلوم انما يجوز مع الجهر عن التعلم ولو امكن الايتام وانما كان  
تعين وقته على القراءة في المصحف هل هي جائزة للقادر على التعلم وحكم  
شيخنا في الذكر بعدم لان المأخوذة بالقراءة عن ظهر القلب في المتبادر  
الى الانها مخرجها الحق والاعلمه وان امكن للخط معللين بان القرآن  
مطلق القراءة ويؤيد بها اطلاق رواية الحسن الصيقل عن الصادق قال  
قلت ما تقول في الرجل يصلي وهو ينظر في المصحف يقرأ ويضع الشرح  
منه قال لا بأس وما تضمنه الحديث الحادي عشر من اعادة من صلى الجعة  
سفر اربع الجعة والمنافقين رجما يستفاد منه وجوب قراءة قبل المسحور  
في ظهر يوم الجمعة كما ذهب اليه ابن بابويه فان العاجز في السفر انما هو الظاهر  
لا الجملة والفتوح في التفسير جعل على التفسير لما في علي بن يقطين قال  
سالت الحسن عن رجل في السفر اخذ فيهما قال اقرأ فيها بقول  
هو الله احد وما تضمنه الحديث الثاني عشر من الجهر في ظهر الجمعة قال لا  
الشيخ باسحاب ويستفاد من كلامه في البحث الجملة ان شاء الله تعالى وما تضمنه



الحديث الثالث عشر من قراءة سورتي الاخلاص والتوحيد في المواطن السبعة  
لا دلالة فيه على تقديم اصدي السورتين على الاخوي اذا لم يطلق <sup>عليها</sup> الجمع  
الاصح لكن قال الشيخ في باب وفي رواية اخرى انه يقرب في هذا كله بقول  
هو الله احد وفي الثانية يقول يا ايها الكافرون الا في الركعتين قبل الفجر <sup>فانه</sup>  
سبحا يقول يا ايها الكافرون ثم يقرأ في الثانية قل هو الله احد ثم لا يخفى ان  
ارادة الصلوات بالمواطن سبع خلفتنا من انظر السبع في قوله  
سبع مواطن وتعمل المراد بالاصح بالفجر عدم الايمان بها في اول وقتها  
ما تضمنه الحديث الخامس عشر من تسوية التوال والتعوذ من النار للمصل عند  
اية فيها مسئلة او ذكر حجة او ما يشهد به الاصحاب وروي عبد الله بن  
حريز عن الصادق ع ينفخ المصل اذا صلى ان يقرأ قرآنه واذا امر بآية  
فيها ذكر الجنة او النار قال الله الجنة وتعوذ بالله من النار ويدل عليه  
ايضا عموم الاذن في الدعاء في اثنا الصلاة ويجوز تنبيهه بما اذا لم يطل  
او يتكلم بحيث يخلل نظم القراءة فان اخل بنظمها ابطال الصلوة كما قاله  
الحقوقي طاب ثراه في المصية والتستر في قول الشافعي رحمه الله يعزى الى  
الامام ويعمل بمعه الى الرجل الموقم واما المستتر في قوله ميمسك  
يعزى ويعزى ان الى الرجل ولعل المراد بالمسئلة موضع الامر بالنواكفة  
نفاذ دعوى استجابتكم وما هو من ذلك التيسيل والله اعلم **الكتاب الرابع**

في التخيير في الركعة الثالثة والرابعة بين القراءة والتسبيح ثمانية احاديث  
**الاول** من التخيير **سنة** عن ابو جعفر ع انه قال لا تقرأ في الركعتين الاخيرتين  
من الاربع الركعات المفروضات شيئا مما كنت او غير امام قلت فما اقول فيها  
قال ان كنت اماما او وحدا فقل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله بكاء  
تكلا تسع تسبيحات ثم تكبر وتركع **الثاني** عبيد الله بن علي الحلبي عن ابي عبد الله ع  
قال اذا قمت في الركعتين الاخيرتين لا تقرأ فيها فقل الحمد لله وسبحان الله  
**الثالث** عن عبيد الله بن علي ع قال قلت لابي جعفر ع ما ينبغي من القول في الركعتين الاخيرتين  
قال فقل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وتكبر وتركع **الرابع**  
عبيد بن نارة قال سألت ابا عبد الله ع عن الركعتين الاخيرتين من الظهر قال  
تسبح وتحمدا لله وتستغفر للذنب وان شئت فأتجه الكتاب فانما تعيد ودعاء  
**الخامس** منصور بن جازم عن ابي عبد الله ع قال اذ كنت اماما فقرأ في الركعتين  
الاخيرتين بفتح الكتاب وان كنت وحدا فليس عليك فعلت او لم تفعل **السادس**  
ابن سنان عن ابي عبد الله ع قال يحكي ابي الشيخ في الاخيرتين فقلت اي شيء تقول  
انت قال اقرأ فاتحة الكتاب **السابع** معاوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال  
قلنا الرجل يسهر عن القراءة في الركعتين الاولىين فيذكر في الركعتين الاخيرتين  
انظر يا فلان قال ام الركوع والتسبيح فقلت نعم قال اني اكره ان اجعل الاخيرتين  
اولها **الثامن** عن عبيد الله بن علي ع انه قال لا تقرأ في الركعتين الاخيرتين



الاولين قال فاذا سلم الامام قام صلى وتكبر واقرأ فيها لان الصلوة انما  
 تقرأ فيها في الاولين في كل ركعة بأم الكتاب وسورة وفي الاخيرتين لا يقرأ  
 فيها انما هو تسبيح وتكبير وتهليل ودعاء ليس فيها قراءة الحديث **قوله**  
 اجتمع على انما وضع على عدم تعين قراءة الفاتحة في الركعة الثانية انما هي  
 من ليونكية وانما لكلمات الغير الناس الفاتحة في الاولين بخير منها وفيها  
 التسيجات خاتمة من تسوية قراءة الفاتحة فيها فالشيخ في الخلاف على ان  
 عليه قرأتها في الاخيرتين بحسب بقوله في الصلوة الا انها في الكتاب لم يرد  
 انه مخصوص بالذاكرين الناس فيا ق على التخيير كما سطره اذا قرأها  
 فنقول قد اختلفوا في عدد الذي من التسيجات فخليل ثلث وقيل اربع وقيل  
 تسع وقيل عشرة وقيل اثنا عشر واتاهها الا فضل لم يجاوز احد من علماء  
 فيه من الثمانية والعشرين وقد تعين الحديث الاول التسع بتكرار سجادة  
 والحمد ولا اله الا الله ثلاث مرات وهو الذي ذكره الشافعي في التحليل لحرية  
 بن عبد الله رحمه الله وذهب في كتابه الذي الفه في الصلوة واليه ذهب  
 ابن بلويه وابو الصالح وجمعا الله وذهب الشافعي في المصباح  
 والشيخ في المبسوط والجل وابن البراج وساروا ابن ادريس في الزيادة  
 التكبير والتسعة فيقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله ثلاثا في  
 السجدة الثانية والله اكبر في كل له عشر تسيجات ولم يظف لهم في ذلك مستند **قوله**  
 في

في  
 الاستغفار

قوله في هذا الحديث ثم تكبر وتركع فاعلم انه لا يصلح مستند الظهور ان  
 المراد بهذا التكبير تكبير الركوع لاحاشا للتسيجات فقال الشيخ في النهاية  
 والافتقار انما اثنا عشر تسبيحة صولتها سبحانه الله والحمد لله ولا  
 اله الا الله والله اكبر ثلث وبه قال ابن ابي عمير لا يقرأ في السجدة الثانية  
 وداناه ثلث ومستند هذا القول كتابه غير معلوم فان ما يدينه من  
 كتب الاحاديث خالية عما يصلح مستند الشيء منها وما تعنته الحديث  
 الثاني من انما ثلث تسيجات هو مختار ابن الحين وغيره لم يعتبر الا ترتيب  
 بحمد الله والذي يقال له كان القراءة في التوحيد والتكبير بغير ما بينا  
 قوله لا يقرأ فيها في موضع الحال من التفسير في وقت اي اذا تمت سجدة  
 قاري كما قاله العلامة في المنتهى بجدة فقل بالقاء جوابا لشرط وابدأ  
 القاء بالاول لتسبيح جلة لا يقرأ اجواب الشرط من هو الناس حين وما تعنته  
 الحديث الثالث من انما اربع تسيجات هو مختار المعتمد في الفتحة وجاعة  
 من المتأخرين وجعل الحق في الاعتبار العمل بهذا الحديث او من العمل با  
 لاحاديث الاخيرين في السجدة غير ظاهرة وما تعنته الحديث الرابع من غير  
 الى التسبيح والتكبير لا يجزئ في ان ان احدا من الاحباب قال بوجوبه  
 قد يلوح من قول العلامة في المنتهى الاقرب انه غير واجب ان يجره ولا  
 ولو تم الى التسيجات الا اربع وكذا المجمع ثلث مرات كان اولي وقوله



في ان هذا الحديث فانما يتبين ودعاء وفي الحديث الثامن انما هو تسبيح  
تكميل وتسهيل ودعاء ما يؤيد به الايات به تأييد ظاهر الذي في  
منها ما كانت المنقولة في هذا البابا يتضمن الدعاء سواء وانما في التكميل  
جمال الدين بن طاهر وصلاحه في شري ونداء الله روحه حال الى الاجزاء كل  
ما روي في عدد التسيحات واورد على نفسه ان التخيير بين الوجود  
العدم غير معهود واجاب بالترامه كالمسا في موضع التخيير في  
الاجزاء بكونها روي ذهب الحق في المعنى ايها وانما جعل التخيير في  
المسا والى كماله وروى ما يستفاد من بعض الروايات الغير المتقية المستند  
لاجته على ما يطلق الذكر كما في رواية علي بن حنبل ان شئت فاقرأ فاتحة  
الكتاب وان شئت فاذكر الله واختلفوا في الفاضلة من القراءة  
التسبيح على اقوال المستفاد من كلام الشيخ في النهاية والمبسوط انما  
للمنفرد والامام وذهبوا لا سببا الى ان الفضل للامام القراءة وان  
المنفرد انما هي بالنسبة الى المنفرد وفاقه العلامة في المنقح واجتبه  
الشيخ رحمه الاول بالحديث الخامس وعلى الثاني برواية علي بن حنبل  
السابقة وهي ما رواه عن الصادق ع قال سلمته عن الركنين <sup>بنين</sup> <sup>بنين</sup>  
كما اصنع فيما قال ان شئت فاقرأ فاتحة الكتاب وان شئت فاذكر  
الله سواء قال قلت فاي ذلك افضل فقال الله سواء ان شئت سبحت

هذا الحديث  
في التكميل

وان شئت قرأت وظاهر علي بن بابويه رحمه الله على ان التسبيح افضل <sup>للمنفرد</sup>  
وغیر فانه قال وصح في الاخرى من اماما كنت او غير امام واطلق ابن  
ابيعقيل وابن اديب افضليته فصرح ابن ابي عمير بشمول ذلك من تسبيح  
القراءة في الاولين محججا بالحديث السابق فان قوله ع اكره ان يجعل اخر  
صلوتي اطلما يعني قوله اكره ان اقرأ في الاخيرين والحديث الثامن على  
ايضا مساعدة قوية وقال ابن الجيني يجب للامام التسبيح اذا شئت <sup>للمنفرد</sup>  
عنه مسبوق فان لم يخلو المسبق او جوزه فلا يكون ابتداء صلوة  
الداخل بقراءة والمأموم يقرأ فيها والمنفرد يحرره مما فعل هذا كلامه  
ولما اطلع على قابل بافضلية القراءة للمنفرد غير ان بعض اصحابنا <sup>بنين</sup>  
قال ان ذلك ما استدله عليه بالحديث الخامس والسادس وبرواية جميل  
عن الصادق ع التفتنه ان من سبى وحده يقرأ في الاخيرين فاتحة الكتاب  
وبارواه عن يحيى بن حكيم قال سالت ابا الحسن ع ايها افضل القراءة تسبيح  
الركنين او التسبيح فقال القراءة افضل والذي يظهر لي ان الفضل <sup>للمنفرد</sup>  
للتسبيح كما يهديه الحديث الاول والسابع والثامن فان هذه الثلاثة <sup>دي</sup>  
مكرهة القراءة وفي الحديث الرابع دلالة على افضليته ايضا فان قوله  
فاقرأ فاتحة الكتاب يعني ان التسبيح الذي هو تسبيح ودعاء هو الاصل <sup>الحديث</sup>  
بان يأتي به المصل في الاخيرين وان الفاتحة انما اجزأت هذه الاستها



على التقييد والذماء ويدل ايضا على افضلية التسبيح ما رواه محمد بن قيس عن  
 ابي جعفر قال كان امير المؤمنين ع اذا صلى في الاولى من صلواته  
 الظهر سبعا وربع في الاخرتين من صلواته الظهر على نحو من صلواته الصلوات  
 كان يقرأ في الاولى من صلواته العصر سبعا وربع في الاخرتين على نحو من صلواته  
 العشاء وكان يقول اول صلوة لكم الركوع وما رواه محمد بن جعفر عن  
 قال صارا للتسبيح افضل من القراءة في الاخرتين لان النبي ص لما كان في  
 الاخيرتين ذكر ما راي من عظمة الله عز وجل فدهش فقال سبحان الله  
 والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فذلك صار التسبيح افضل من  
 القراءة واما الاحاديث المستدل بها على افضلية القراءة المنفردة  
 فظني انها لا يثبت بالدلالة على ذلك ما للحديث الخامس فلا نقوله  
 وان كنت وحدك فيسعد فعلت او لم تفعل لا يدل على ترجيح القراءة  
 نعم لو قال ع فيسعد ان لا تفعل من قولك فعلت لا يمكن ان يكون  
 فيه نوع ايماء الى ترجيحها عليه كما ربما يلوح بحسب ما مر من هذه العبارة  
 واما الحديث السادس فانما يتم الاستدلال به لوقعتين ان يكون قولنا  
 اي شيء تقول انت بمعنى اي شيء فتقو وتحكم به ليسير قوله ع اقرأ فافهم  
 الكتاب فعل امر وهو غير معين كما لا يخفى بخلاف ان يكون المراد ما الذي  
 تفعله انت وتتلوه في صلواتك ويكون قوله ع اقرأ فافهم الكتاب

فعل صار عا ومعلوم انهم عليه السلام كانوا يواطعون على الصلوة بالجماعة  
 والشيعة كانوا يواطعون على الاقتداء بهم فلا يتعين ان يكون التواتر  
 عما يتلوه ع اذا صلى وحده واما قام الاحتمال سقط الاستدلال واما  
 رواية جميل ومحمد بن حكيم فغير نافية للاستدلال به بل هي لمعارضة  
 الاحاديث الصحيحة مع انه ليس في رواية محمد بن حكيم تصريح بالتميز و  
 التسبيح طاب ثراه حملها على صلوة الامام جعما بين الاخبار على انها معا  
 بروايتي ابن قيس وابن حران السافين هذا واعلم انه اذا ضم التسبيح  
 الى التسبيح فيلبي التطلع بصير ودية افضل من القراءة لاشتغال اليد  
 الذي هو افضل من القراءة كما تقدم الحديث التاسع عشر من الفصل  
 والله سبحانه اعلم بحقايق احكامه **الفصل الخامس** في الفتوى سبعة  
 وعشرون حديثا **الاول** من **الشيخ** زرارة عن ابي جعفر ع قال الفتوى  
 في كل صلوة في الركعة الثانية قبل الركوع **الثاني** عبد الرحمن بن الحجاج  
 عن ابي ع قال سألت ع عن الفتوى فقال في كل صلوة فريضة وناقلة **الثالث**  
 صفوان الجمال قال سألت خلف ابي عبد الله ع اياها فكان يفتي في كل  
 صلوة بغير فيها ولا بغير فيها **الرابع** محمد بن مسلم قال سألت ابا جعفر ع عن  
 الفتوى في الصلوة المحض جميعا فقال اقتت بينهما جميعا قال قلت  
 عبد الله ع بعد ذلك فقال اما ما جرت فيه فلا تشك **الخامس** زرارة قال



قلت لا يجزئهم ما فرض الله من الصلوة فقال الوقت والطهور والركعة  
والسجود والقبلة والادعاء والتوجه قلت فما سوى ذلك قال سنة في  
الفريضة **السابعة** معوية بن عمار عن ابي عبد الله ع قال ما عرفتمونا الا بال  
الركوع **الثاني** سليمان بن خالد عن ابي عبد الله ع قال القنوت يوم الجمعة في  
الركعة الاولى **الثامن** معوية بن عمار قال سمعت ابا عبد الله ع يقول في  
قنوت الجمعة اذا كان اما خنت في الركعة الاولى وان كان يصلي اربعاً  
ففي الركعة الثانية قبل الركوع **الثاني** محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله ع  
عن القنوت يشاء الرجل فقال بقيت بعد ركعتين وان لم تكمل حتى يركع  
فلا شيء عليه **الثاني** محمد بن مسلم وزهارة بن عمار قال سألت ابا جعفر ع  
عن الرجل يضي القنوت حتى يركع قال بقيت بعد الركوع فان لم يذكره في  
عليه **الثاني** زهارة قال قلت لابي جعفر ع رجل نسي القنوت فذكره وهو  
في بعض المطبق فقال يستقبل القبلة ثم ليقله ثم قال اني لا اذكره للرجل  
ان يركع من سنة رسول الله ص او يدعيها **الثاني** معوية بن عمار قال سألت  
عن الرجل يضي القنوت حتى يركع ابيقت قال لا **الثاني** محمد بن محمد بن ابي  
نضر عن ابي الحسن الرضا ع قال قال ابراهيم ع في القنوت ان شئت فقل  
وان شئت فقل فقلت قال ابي الحسن ع فاذا كان النية فلو فقلت انا  
اقل هذا **الثاني** الحلبي قال سألت ابا عبد الله ع عن القنوت فيه قول

معلوم فقال ان ربك وصل على نبيك واستغفر لذيالك **الثاني** اسعيل  
بن الفضل قال سألت ابا عبد الله ع عن القنوت وما يقال فيه فقال قل  
الله على اسائك ولا اعلم فيه شيئاً وقتنا **الثاني** زهارة عن ابي جعفر ع قال  
قال القنوت كل جمعة **الثاني** عبيد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال تدعو  
في الوتر على العدة وان شئت سميتهم وتستغفر وترفع يديك حيال وجهك  
وان شئت تحتك قبل **الثاني** علي بن زهارة قال سألت ابا جعفر ع عن الرجل  
يكمل في صلاة الفريضة بكل شيء يناسي به ربه قال نعم **الثاني** معوية بن  
عمار قال قلت لابي عبد الله ع رجلين افتحا الصلوة في ساعة واحدة  
فتلك هذا القرآن فكانت تلك وقتاً اكثر من دعاء ثلثين ساعة وكان  
دعائهم اكثر من ذلك وستم انصرا في ساعة واحدة ايما افضل قال لا شيء  
فضل كل حسن فكل ان قد علمت ان كل حسن وان كلويه فضل فقال  
الدعاء افضل اما سمعت قول الله وقال ربكم ادعوني استجب لكم ان  
الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين هي والله العباد  
هي والله افضل البيت هي العباد هي والله العباد التي هي في شدة  
هي والله اشدهن هي والله اشدهن **الثاني** سعد بن سعد الاشعري عن ابي  
الحسن الرضا ع قال سألت عن القنوت هل بقيت في الصلوات كلها ام ثلثها  
يخير فيها بالقرآن قال ليس القنوت الا في العادة والجمعة والوتر والمغرب







التي عنك في نكاحها لا يحذف في قول ردا في الحديث  
 الخامس من الصلوة سأل عما ثبت من افعالها بالكتاب  
 قد سبق مثله مرارا ونقطه في هذا مضاف الى لفظ الجلالة  
 ان يكون فعلا ماضيا ويلزم من كلام الصديق ان المراد بالبقاء  
 في هذا الحديث هو الصلوة وان قرئ في القرآن في قوله وقروا  
 لله قانتين واتوا التوجه فالمراد به افتتاح الصلوة بتكبير الاحرام  
 فكان بعض التكبير لما سورته في القرآن العزيز اريد به والله اعلم بتكبير  
 الاحرام وقد دل الحديث السادس على ان القنوت في الجبهة ايضا قبل  
 الركوع والتابع والثامن على ان قنوتها في الركعة الاولى وما تقدمته  
 الحديث التاسع والعاشر من ذلك في القنوت بعد الركوع لنا سبيل  
 مما اختلف فيه بين اصحابنا وهل هو حرام اداءه ام قضاء حكم الشيخ و  
 اتباعه بالقضاء ورد في ذلك لعلامة في المنتهى من كون محله قبل  
 الركوع وقد فات فيعتين القضاء ومن كون الاحاديث تدل على كون  
 قضاءه انما هو في اسمعيل المجعولي ومعه بن يحيى عن ابي جعفر انه  
 قال القنوت قبل الركوع وان شئت بعده ثم خرج طائفة انه قضاء  
 ولا بأس به وهذه الرواية مع ضعف سندها محمولة على القضاء او التخيير  
 اما قوله فاه بعد الفراغ من الصلوة كما تقدمت الحديث الحادي عشر فله

القنوت  
 معان

القنوت  
 فالرواية  
 تنزه احد

في كون قضاء واحتمال الاداء ضعيف جدا وقوله ثم ليقله يعطي بظا  
 انه اراد بالقنوت في قوله نسي القنوت الدعاء لا رفع اليدين بالذ  
 ولا المركب منهما ويجوز ان يكون من سلك طريق الاستحسان والمراد بالموث  
 في قوله في الحديث الخاص لا اعلم فيه شيئا وقت الموقوف المنقول  
 عن الشيخ فلا ينافيه ما في الحديث الحادي والعشرين ولا ما رواه القند  
 في عيون الاخبار من ان الرضا كان تقنت في صلوة بقوله رب اغفر  
 وارحم وتجا وزعا تعلم انك انت الاعز الاكرم وما تقدمته الحديث  
 السادس عشر من ان القنوت جباركة يدل على عموم رجحان الجهرية  
 في الجهرية والاختفائية وما في بعض الروايات من التخيير بين الجهر  
 الاختفات محمول على عدم تعين احدهما بحيث لا يجوز خلافه وذهب  
 رضي الى جبرته للصلوة في الجهر والاختفات لاطلاق قوله صلوة النهار  
 عجا وصلوة الليل جهر واجيب بان ذلك بخصوصه مقدم وظاهر هذا القند  
 يعطي ان استحباب الجهرية يعم الامام والمأموم والمنفرد لكن يجمع بعض  
 علما اسرار المأموم به لرواية ابي بصير عن الصادق ع الامام انما  
 من خلفه كما يقول ولا ينبغي لمن خلفه ان يسبح شيئا ما يقول وما تقدمته  
 الحديث السادس عشر من جواز تكلم المولى بكل شيء يباح به ما استدلل  
 به ابن بابويه على جواز القنوت بالفارسية واختاره الشيخ في النهاية



رتبها جماعة من المتأخرين لصيق اسم الدعاء عليه ومنع منه التعليل  
 سعد بن عبد الله رحمه الله وأعله نظرا إلى أن أفعال الصلوة قد  
 ومنع بها استقفاء من القارح ولم يمدل التوجع والأثرة الطاهر  
 صلوات الله عليهم الصلوة بغير العربة والأحوط المنع وقد تضمن  
 الحديث التاسع عشر كون الدعاء افضل من تلاوة القرآن ولعل المراد  
 به الدعاء بتلاخيصه وتوجيه كامل وانقطاع تام إلى الحق جل شانه  
 كما يرشد إليه قوله عهده في الله استذهن والتفكر في ضمير هي إلى الله  
 بمعنى الدعوة وضيق استذهن إلى الامور التي يكلم بها في الصلوة والله  
 اعلم بما قصدوا وليا وقد اختلف الاخبار في وجوب الغنوت والتجني  
 فلا كذا على الاستحياء وذهب ابن الجوزي إلى وجوبه وبطلان الصلوة  
 بتركه عما وابن أبي عمير إلى وجوبه في الجهرية والمراد بالصلوة هنا  
 نفس الدعاء في محل المقبرة من الصلوة وما رجع المدين به فلا كذا  
 في استحبابه واستدل العلامة في المنتقى والمختلف على عدم وجوب  
 الغنوت بما رواه عبد الملك بن محمد بن محمد قال سألت ابا عبد الله عهده عن الغنوت  
 قبل الركوع او بعده قال لا قبله ولا بعده وما تضمنته الحديث الثالث  
 من قوله عهده ان شئت فاقنت وان شئت فلا تقنت وهذا يحتاج في  
 الذكرى الاستدلال بالحديث العشرين والسابع والعشرين المتضمنين

استدلوا به جماعة  
 من المتقدمين  
 في الدعاء

الغنوت في غير الجهر والنجوة والموت والمغربة قال رحمه الله في حق الغنوت  
 في غيرها وهذا الشبان لا ينبغي ان يستدل بها بما تضمنته الحديث  
 من وجوب الدعاء في أثناء الصلوة وقال لا دليلان الغنوت دعاء ولا فاعل  
 بوجوبه عاه في الصلوة سواء وما تضمنته الحديث الرابع والعشرون من  
 قوله عهده لا دليل له ان يدعى مستقدا وما رواه وهب عن الصادق عهده من ترك  
 الغنوت رغبة عنه فلا صلوة له وبطلان جعله وصلة وقوموا الله فاستن  
 قدوة جماعة ان المراد داعين واجاب عن الاول الجواز جعل الدعاء على القرآن  
 وبأنه لا ذكره ولا واجبة فان فيها معنى الدعاء وعن الثاني بالجل على الباطنة  
 في كمال الاستحياء وعن الثالث بان المني كمال الصلوة والرغبة عنه  
 اخضر من الدعوى وعن الاحتجاج بالاية الكريمة بان معنى فاستن مطيعين  
 لو سلم انه معنى الغنوت فلا دلالة فيه على الجهرية بل انه امر مطلق ولو  
 دل لم يدل على التكرار ولأن الصلوة مشتملة على القراءة والاذكار وما  
 معنى الدعاء فيحقق الاستئذان بدون الغنوت فهذا ما وصل اليه من كلام  
 المتقدمين في الاستدلال على عدم وجوب الغنوت ويمكن ان يستدل لهم بالحديث  
 الثالث والعشرين ايضا وانت خبير بان لزجاول الانتصار ليدل الشخصين  
 الجليلين قدس الله روحهما ان يقول ان شيئا من تلك الماحورات الاربع  
 لا يهتض في ذلك على عدم وجوب الغنوت اما الاول فانه انه غير في الاستد



يقول العلامة طاب ثراه في المختار انه صحيح محل بحث فانما لم يظهر ما يلي  
 على توثيق عبد الملك بن عمر وعمر بن ابي ربيعة من ان الصادق ع قال له اني لا  
 دعوك حتى اسبحك لا يفيد توثيقه فانها الراوي لهذه الرواية  
 ترك لنفسه وايضا قلنا ان يقول انما يدل عليه في وجوب القنوت شيئا  
 بفعلية الركوع وبعديته وهو لا يقتضي نفي أصل الوجوب الذي هو المتعارف  
 ولما الحديث الثاني فلا نالنا سلم انما اراد بالقنوت في قوله ان شئت  
 فاقمت وان شئت لا تقمت القنوت بمعنى الدعاء لم لا يجوز ان يكون بمعنى رفع  
 اليدين والقرينة على ذلك قوله ع واذا كان التقية فلا تقمت فان المراد  
 بالقنوت فيه رفع اليدين فانه هو الذي يظهر للخالفين ولا يجتمع التقية  
 واما الدعاء فلا يظهر لهم شيئا مع الاسرارية فالتمية غير مانعة اذا لم  
 فيه اليدين وقد روي عنهم ع ترك رفع اليدين في القنوت للتقية و  
 نحوها فمن على بن محمد بن سليمان قال كتبت الى الفقيه اسأله عن القنوت  
 فكتب اذا كانت صلاة شديدة فلا ترفع اليدين وقال لك ما رايتك  
 الحسن الحليم وروي ايضا الاجتنان من رفع اليدين بما يوهم الخالفين انه  
 للركوع يعني بما رآه باطلي قال قلت لابي عبد الله ع الخاف ان اقلت خلني  
 محالون فقال لم فعلك يدك يخرجه حتى رفعها كأنك تركت وهذا التقيد  
 اعني رفع اليدين بالرفع الموهوم كونه للركوع الظاهر صدق عنهما لما لا

له من قرينة حالية اعمالية تدل على انه ع اراد بالقنوت الخاف ان  
 يرد به الخوف من رفع اليدين لمن اصل الدعاء وقوله ع رفع يدي يخرجه  
 المراد به ان رفع اليدين في كل الدعاء غير لازم بل تارة في السنة برعها في  
 الجزء الاخر منه عند الركوع واما الحديث الثالث الرابع فظاهرهما ترك  
 بالاجماع اذا صح بنا رضى الله عنهم على اقوال الله قائل بوجوبه في الخس  
 قابل باستحبابه فيها وقابل بوجوبه في الجزء الاخر لا قابل بما تقتضيه  
 الحديثان وحملهما على ضرب من التقية اي يمكن كما قاله الشيخ طاب ثراه و  
 بالحد لا شيء من تلك الاحاديث الاربعة بساكن من الخس سدا اذ دلالة  
 فلم يبق لهم الا الحديث الثالث والعشرون وهو لا يصلح لمعارضه الاحاديث  
 الثلاثة على خلاف ذلك الحديث الخامس والتاسع والعاشر والاربع والعشر  
 اما الخامس فقد روي عنه ع واما التاسع فلا ن قوله ع وان لم يذكر حتى فيه  
 قال شيء عليه يعني لا اثم عليه يعطى به في وجه الشك ان لو ذكر ولم يثبت كان  
 عليه اثم وهو نفس في الوجوب وقصر عليه الحديث العاشر والرابع والعشرون  
 مع زيادة التاكيد بقوله ع وليس له ان يدعها واما ما اجاب به  
 شيخنا رحمه الله عن الدليل الاربعة فقيه ما لا يخفى اما الاول فلا ن شيئا  
 من الدعاء واذا كان الركوع والتسبيح لا يسي في العرف دعاء ليعرف اثم  
 الدعاء عند المطلق اليه وحسبنا قلت فيا ترى كذا كذا فنهى الشارع في



الصلوة باسم الله تعالى ولا ذكر ركوع وسجود وأية ففعل ذلك الحديث عليه  
 ان الله تعالى العجب في الصلوة قد ثبت وجوبه بالقرآن لان المراه بالقرآن  
 المقابل للثقة كما مر مرارا وجوب القراءة وذكر الركوع والتجويد بالقرآن  
 مما لم يثبت واما ما اجاب به عن الثاني والثالث فله يخفى ما فيه من التكلف  
 واما الجواب عن الاحتياج بالاية فيمكن ان يقال انه قد دل الحديث عليه  
 تضمن القرآن الجيد للاسما في الصلاة اعني التثنية والاعلة في معنى  
 من الايات عليه وجوب التثنية في هذه الآية فيكون التثنية بها معنى  
 الدعاء وقوله طاب ثراه ان الامر فيها مطلق فلا بد له في الركوع من  
 ما فيه واما قوله لودل على الوجوب لم يدل على التكرار فنفى الكل من قال  
 بالوجوب هنا قال بالتكرار لقول بالوجوب من دون تكرار فلو كان  
 المركب فاما قوله ان اشتغال الامر بالدعاء فيحصل بالقراءة والاداء في  
 عرفت ما فيه وبالله تعالى عليه يظهر ان القول بما قال به ذلك الشيطان  
 غير بعيد عن حجة الشواهد وان الاحتياط في الدين يقتضي عدم الامتناع  
 بالتثنية في شيء من الصلوات المفروضة والله سبحانه اعلم بما يناسب  
 لحكامه **المقدم الخامس** في الركوع والتجويد وفيه فصول **الفصل الاول**  
 في الركوع اربعة عشر حقا **الاول** من **استحباب** رفاعته قال لما انت يا عبد الله  
 عن رجل نسيت ان يركع قال يستقبل **الثاني** ما دون عيسى في وصفه **الثالث**

ثم رفع يديه حال وجهه فقال يا الله اكبر وهو قائم ثم ركع وماله كفيه من  
 ركبته منفرجات وقد ركبه الى خلفه ثم سوي ظهره حتى لو صب عليه  
 قطره من ماء او دهن لم ينزل لاسواء ظهره وسد عنه وعن عينييه ثم سجد  
 لكاتبه تيل فقال سبحان ربك العظيم ويحسب للحدث **الثاني** ان عزابي  
 جعفره اشغالها ذا ركعت فصفت في ركوعك بين قدليل تجعل بهما  
 قدليلين وتكون راحيتك من ركبتك وتضع يدك اليمنى على ركبتك اليمنى  
 قبل اليسرى وتعلم باطرافها ما جعله من الركبة وتفرج اصابعها فتخرجها  
 على ركبتك فان وصلت اطرافها اصابعك في ركوعك الى ركبتك ابتداء الى  
 واجبان كان كفيك من ركبتك تجعل اصابعك في عجز الركبة وتفرج بهما  
 واقصصليك ومدد عقلك وليكن فظرك الى ايمان قدليل الحديث وقد مر  
 سابقه في المقصد **الاول** **الثاني** في حرارة عزابي جعفره اذا اردت ان تركع  
 فقل وانت متعصب لله اكبر ثم اركع وقل ربك ركعت وللي استوت  
 امتت وجليل توكلت وانت ربي جئت لك بسجود بصري وشعري ونفسي  
 لحيي ربي وحبي وعظامي وما اقلته قدماي فيزوستنك ولا تستكبر  
 ولا تستعصم من ربي العظيم وتجاهد ثلاث مرات في شربل وقصص في ركوع  
 بين قدليل تجعل بهما قدليلين وتكون راحيتك من ركبتك وتضع يدك  
 اليمنى على ركبتك قبل اليسرى وتعلم باطرافها ما جعله من الركبة وتفرج



اصابعك اذا وضعتها على ركبتيك واقم صلبك ومعتك وليكن نظرك الى  
 قدميك ثم قل سمع الله لمن حمله وانت متصفا بآية الحمد لله رب العالمين  
 اهل الجبروت والكبرياء والعظمة لله رب العالمين تحمدها صوتك ثم ترفع  
 يديك بالتكبير تحت ساجدة **الحامس** زلزلة عزاء جعفر قال قلت له ما  
 يحزي من القول في الركوع والتجرد فقال تلك تسبيحات في ترسل واحدة  
 تامة تحزي **الحامس** معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله ع الحنف ما يكون من  
 التسبيح في الصلوة قال تلك تسبيحات متصلة تقول سبحان الله سبحان  
 سبحان الله **السادس** مسح عن ابي عبد الله ع قال لا تحزي الرجل في صلوة  
 اقل من تلك تسبيحات او قد هن **السابع** الحسن بن علي بن فضال عن ابي  
 الاول قال سالت عن الرجل يسجدكم تحزيه من التسبيح في ركوعه وسجوده  
 فقال قلت تحزيه واحدة **الثاني** هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ع قال  
 قلت له يحزي ان اقول كان التسبيح في الركوع والتجرد لا اله الا الله و  
 الحمد لله والله اكبر فقال نعم كلا هذا ذكر الله **الحامس** هشام بن سالم عن  
 ابي عبد الله ع مثله **الحامس** ابن سنان عن ابي عبد الله ع في الرجل يرفع  
 يديه كلما اهوي للركوع والتجرد وكلما رفع راسه من الركوع او سجود  
 قال هي العبودية **الثاني** معوية بن عمار قال رايت ابا عبد الله ع يرفع  
 يديه اذا ركع واذا رفع راسه من الركوع واذا سجد واذا رفع راسه

من التوحيد واذا اراد ان يسجد الثانية **الثاني** جميل بن دراج قال سالت  
 ابا عبد الله ع قلت ما يقول الرجل خلف الامام اذا قال سمع الله لمن حمله  
 يقول الحمد لله رب العالمين **الثاني** من الحسن بن علي عن ابي عبد الله ع قال  
 المصلاة بكثرة اداء ثلاث طهور وثلاث ركوع وثلاث سجود **الثاني**  
 قد دل الحديث الاول على ان الركوع ركن في الصلوة يبطل بتركه ولو سجد  
 فان قوله يستقبل يعني يتألف الصلوة والقول بركيته في الجملة هو المعنى  
 بين الاحكام وقيل التسبيح في البسوط هو ركن في الاولين من الصلوة وفي  
 الثالث من المغرب واما في الاخيرتين من الرعايات فانه يبطل الصلوة  
 بتركهما بل يحذف التجدتين لو احدهما ويعود اليه ويرد في التمسك  
 عن محمد بن مسلم عن الباقر ع فيمن يتقن تلك الركوع حتى يجد انه يلحق التجدد  
 ويعين وان يتقن بعد الفراغ صلى ركعتين وسجدتين ولا شيء عليه ويستتم  
 الكلام في هذا في نمائش الخلل الواقع في الصلوة انشاء الله تعالى وقد  
 من الكلام في الحديث الثاني والثالث في المقصد الاول وما **الثاني**  
 قوامي في الحديث الرابع باللفاظ والادام المشقة بمعنى اسهلها ولا  
 ستكاف ولا سحفا رقيقا ريان في المعنى والمراد يكون التسبيحات  
 اثلاث في ترسل بعد الفصل بينها وقد مر في الحديث الاول من المقصد الاول  
 تعني الراي بالصفين القديسين وقوله ع يجعل بينهما قدر شربيان



ما يحصل من الفصل بينهما كما تقتضيه ذلك الحديث من ان اقل الفصل بين  
القديمين اصبح واكثره شذوذه <sup>فيكون</sup> نظرك بين <sup>ما</sup> قديمين <sup>ما</sup> قديمين  
حديثين <sup>ما</sup> قديمين من ان الصادق غرض عليه حال الركوع <sup>المصلي</sup> وهو  
بين الامرين فلا منافاة بين الحديثين وقد اشار الشيخ رحمه الله في النهاية  
إلى ذلك حيث قال غرض عينيكم فان لم تفعل فليكن نظرك الى ما بين <sup>حليل</sup>  
وقال الشيخ في الذكرى لاشافاة لان الناظر الى ما بين قديمين يترتب  
من صورة الحقن وكلامه هذا يعطي ان الحادق في حمار التخييل على هذه  
الصورة الشبيهة به عيار ورجا يترأى من كلامه رحمه الله معنى آخر وهو  
ان صورة الناظر الى ما بين قديمين لما كانت شبيهة بصورة الحقن فلو  
حامد رحمه الله ان الصادق كان مضمنا وهذا المعنى لا يخفى على من  
الظاهر هو الاول وقوله ثم قل سمع الله لوجهه قد تم تفسيره في التفتحة  
الاولى والآخر بهذا القول يشمل باطلاقة الامام والمأموم والمنفرد  
به صريح التحقيق في المعبر لكن ما تقتضيه الحديث الثالث عشر من ان  
يقول الحق رحمه الله تعالى فيتنصرونهم شمول المأموم وكذلك ما تقتضيه  
هذا الحديث من قوله عز وجل بها صوتك لما رآه ابو بصير عن الصادق  
ينبغي للامام ان يسمع من خلقه كلها يقول ولا ينبغي لمن خلقه ان يسمع  
ما يقول وما يدل على عدم شمول ذلك للمأموم ما نقله شيخنا في الذكر

عن الحسين بن سعيد باسناد <sup>والى</sup> محمد بن مسلم عن الصادق ع اذا قال  
الامام سمع الله لمن حمله قال من خلقه ربنا المخلوق واعلم ان الشيخ في  
هذا الحديث مختلف في المرجوح في التفتيح الذي يخطه والذي قدس الله  
روحه وهو نقله من نسخة الاصل التي بخط المولى نور الله عنه هكذا  
الحق رحمه الله تعالى اهل الجبروت والكبرياء والعظمة لله رب العالمين  
باسقاط الالف من لفظة الله وفي الذكر بهذا هكذا الحق رحمه الله تعالى اهل  
الجبروت والكبرياء والعظمة لله رب العالمين من دون لفظة الله وذكر شيخنا  
الشيخ في الثاني رحمه الله انه وجد في نسخة النقلية التي بخط المولى طاب  
مراه هكذا الله رب العالمين باثبات الالف فعلى النسخة الاولى وهي  
التي نقلتها هنا يجوز ان يحصل لفظة العظمة مرفوعة وما بعد مخبر وان  
يقرأ بالجر عطفا على ما قبله ويجعل ما بعد مخبر مبتدأ محذوف تقديره  
ذلك رب العالمين وعلى الثانيه يجوز ان يحصل اهل الجبروت مرفوعا بما  
لا ابتداء ورب العالمين خبر عنه وان يحصل جبرورا بالابتداء مما قبله  
ورب العالمين خبر اعز محذوف وعلى الثالثه يجوز رفع اهل بالابتداء  
على ان يكون الله رب العالمين خبر عنه وجر بالابتداء بان يكون جملة  
الله رب العالمين جملة باسماء متقطعة عما قبلها وقد يستفاد من الحديث  
الخامس والسادس والثامن تفتيح الشيخ في الركوع والتجويد كما هو مقتضى



اكثر على اثنا وثلثين سنة في السنة غير ما كان له من سنة  
 الذكر في سنة السنة والى الاختراع بطلان الذكر في سنة  
 والحل في الاربعة ابن ادم وسبطه يحيى والحق والخبر في  
 الله اسماهم ويدل عليه الحديث السابع والتاسع والعاشر في مجمع  
 الكلام في ذلك في الاثر في انشاء الله تعالى وقد تضمن الحديث المذكور  
 في الثاني عشر رفع اليدين عند المروي للركوع والتجويد وعند ارفع من  
 تعيينه بالاثنيان بالتكبير فظاهرهما استحباب رفع اليدين وان ترك  
 التكبير كالتسبيح في الذكرى وقد تضمننا فيه رفع اليدين عند الركوع قال  
 شيخنا في الذكرى لم اقف على قابل باستحباب رفع اليدين عند الركوع  
 المذكور الا ابن بابويه وصاحب الفخر ونفاه ابن ابي عمير والفقهاء  
 وهو ظاهر ابن الجوزي ثم قال والمطابق استحبابه سنة الحريين  
 اصالة الجواز وعموم ان الرفع زينة الصلوة واستكمالها من المصلي  
 فتح يعتدي بالرفع عند ابتداء رفع الرأس وينتهي بانتهائه وعليه  
 جماعة من العامة انتهى كلامه طاب ثراه ولا بأس به والطهور فيما  
 تضمنته الحديث الرابع عشر من انقسام الصلوة الى الاثني عشرية  
 ان يراى به احد انواع الطهارة الثلاثة من الوضوء والغسل والتميم  
 وان يراى الاثر الحاصل من الاعتيان في ارتفاع الحديث واستباحت

ولعل الثاني اول تقدم الاول على الصلوة فهو بعيد عما يعطيه الحديث  
 من جزئية لها وتقومها به بخلاف الثاني لمقارنته لها والله اعلم  
**الفصل الثاني** في السجود تسعة وعشرون حديثا **الاول** من الصحاح  
 زرارة قال قال ابو جعفر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السجود على سبعة <sup>عظم</sup>  
 لوجهه واليدين والركبتين والاعين وترغم بالفك ارغاما فاما <sup>الغرض</sup>  
 هذه التسعة واما الارغام بالانف فستة من النبي **الثاني** زرارة عن  
 احدهما قال قلت للرجل يسجد وعليه قلنسوة او عمامة فقال اذا <sup>سجد</sup>  
 شي من جسم الارض فيما بين حاجبيه وقصاص شعره فقد اجزأ عنه  
**الثالث** علي بن جعفر عن اخيه موسى قال لما لته عز المرأة فطول قصتها  
 فاذا سجدت وقع بعض جبهتها على الارض **الرابع** زرارة عن ابي جعفر  
 انه قال السجود على المروحة او على عود او سواك **الخامس** زرارة عن  
 ابي جعفر فاذا اردت ان تسجد فارفع يديك بالتكبير وخبر حاجزا وابدأ  
 بيدك فتعصم على الارض قبل ركبتك فتعصم معا ولا تقترش ذراعيك  
 اخر اثنى اصبع ذراعه ولا تصنع ذراعيك على ركبتك وتخذلك ولكن  
 تجعج بركبتك ولا ترفك كركبتك ولا تدهن من رجليك من ذلك حال  
 منكبتك ولا تجعلها ما بين يدي ركبتك ولكن تجعلها من ذلك شيئا او <sup>سبطها</sup>  
 على الارض بسطها او فضعها اليك ايضا وان كان تحتها ثوب فلا يضر



وان افضلت بها الى الارض فهو افضل كما تقدم من هذا ما بعث به محمد  
 ولكن اضمهم اليك جميعا وقد مر هذا الحديث في الحديث المتصل الاول  
**التاسعة** في حداد بن عيسى في وصف سجود الصادق عليه السلام ثم ذكره في حديثه  
 يدب حيا لوجهه ثم سجود بجلالته ويخوض في الاصابع بين يديه كهيئة  
 حيال وجهه فقال سبحان رب الاعلى وسبحه تلك رات علم يشع شيئا من  
 جسده على شيء منه وسجد على ثمانية اعظم الكعبة في الركعة من فاما ما في  
 الرجلين والجبته والاذن فقال من بعدة شيا في من يوق عليها وهي التي  
 ذكرها الله في كتابه وقال فان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا  
 وهي الجبته والكفان والركبتان والامامان ووضع الاذن على الارض  
 ستة ثم رفع راسه من السجود فلما استوى جالسا قال الله اكبر **السادس**  
 على بن يقطين عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال سالت عن الركوع في السجود كم يجري  
 فيه من التسليم فقال ثلث في تحريك واحدة اذا كنت جليسا من الارض  
**السادس** امان بن تغلب قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام وهو يسلم فقلت  
 لذي الركوع والسجود ستين تسليمة **السابع** سلم عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في الركوع في السجود في الركعة ثلث تسليمات او قد روي في الركعة  
 وليس له ولا كراهة ان يقول تسليمة تسليمة **الثامن** ابن سنان قال سالت  
 ابا عبد الله عليه السلام عن موضع سجدة الشاهد يكون ارفع من مقامه قال لا

ولكن ستويا **الحادي عشر** محمد بن مسلم قال رايت ابا عبد الله عليه السلام يركع  
 قبل ركبته اذا سجد واذا اراد ان يقوم رفع يديه قبل ركبته **الثاني**  
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قمت من السجود فقل اللهم  
 رب السموات والارض اقم وقوم واقعد وان شئت قلت واركن **الثاني**  
 محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قام الرجل من السجود قال بحول الله  
 اقوم واقعد **الثاني** الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالاقاء بين السجود  
**الثاني** مطوية بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا وضعت جبهتك  
 بك فلات ترفها ولكن جرها على الارض **الثاني** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله  
 قال قلت له الرجل ينزع في الصلوة موضع جبهته قال لا **الثاني** محمد بن  
 اسفيل بن زياد قال رايت ابا الحسن الرضا عليه السلام اذا سجد يتحرك بالثبات  
 من اصابعه واحدة بعد واحدة ثم يكلي خفيشا كان بعد التسليم **الثاني**  
**من صلاة** سارة عن ابي جعفر عليه السلام قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في السجود  
 اذا دخل رجل فقام فسلم في ركوعه ولا سجوده فقال له نعم كنتم اعداء  
 للربات هذا وهكذا صلواتهم على خير بني وقدم هذا الحديث في  
 حدود الكتاب **الثاني** الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سجد فكبر وقبل  
 اللهم لك تسجدت بك امنت عليك اسلمت عليك وعليك توكلت وانت ديني  
 وحي الذي خلقه وشق سمعه وبصره والحمد لله رب العالمين تبارك







فمنه ليس في استحباب الارغام كما قد سبق فان اشته هذا المعنى  
لا يلائم الوجوب وهو لا يخلو في هذا ما ذكره الصدوق في الغيبة  
من ان الارغام سنة في الصلوة فمن تركه بعد ذلك صلوة له انفق لكن  
المعروف من ذهب الاصحاب استحبابه ولعل مراد الصدوق من قوله  
شأنه في الصلوة بعد الله من ان في الصلوة كالمسح على الارض في قوله  
امير المؤمنين في الحديث الرابع والعشرين لا يجزئ صلوة لا يصيب الاثنتا  
بصيلة الجوز على الاجزاء الكاملة والارغام الصافي الاثنتا بالفتح  
وهو القاب واعتبر المرتضى في هذا الصافي الطول في الارض وهو على  
الحاجين وقال ابن الجوزي ان الارض بطول الاثنتا وحده سواء  
الرجل والمراة انتهى وهو شاذ في سنة الارغام بوضع الاثنتا على ما يقع  
عليه وان لم يكن ترايا على شحنا الشحنا انما هي الصلوة في شرح التفتي  
الذي استدل عليه باقتضائه الحديث الرابع والعشرون وفيه نظر  
لا يخفى على المتأمل وقد قد لما اقتضاه الحديث السابق من قوله ع اذا سجد  
من جهته الارض على ان يكون في موضع من الجبهة ما يصدق عليه الاسم  
وهو من هذا الذكر كما لا يخفى بقية الساجد وقال ابن ابي عمير وانما قد  
ويختار في الذكر بجعل في موضع من الجبهة مقدار الدبر وجعل في موضع  
الحديث الحادي والعشرين من كتاب الاثبات تلك الدعوى وهو كما ترى فانما قد

الجزء مقدار طرف الامامة وهو اقل من سعة الدبر فالحديث المذكور  
يطلق تلك الدعوى لا بما فيها هذا الجمع على تقدير شواهد من جهة مقدار  
الدبر كونه مقدار ام يكفي كونه مقدار كما لو جحد على السجدة والحصة  
وتجوزها لا يجزئ الا ان كلامه في ذلك لحد من احكام هذا القول لا يرب  
ان الاتصال احوط وما اقتضاه الحديث الثالث من عدم الاكتفاء بوضع  
جبهة المرأة على الارض يدل على ظاهره على ما يعطيه كلامه من الجوز  
وضع كل الجبهة على الارض فانه قيد اجزاء مقدار الدبر بما اذا كان  
علة والاولى حل هذا الحديث على استحباب السجود على كل الجبهة وبما ان  
الفضل في السجود على بعض ما اقتضاه الحديث الحديث الخامس والعشرون  
والا يحل على كون الواقع على الارض اقل مما يصدق عليه الاسم كما احتمله  
شيخنا في الذكرين من كراهي ما اقتضاه بعضهم اتفاق وقد بينا ان هذا  
شعرا ناجية وما اقتضاه الحديث الرابع من جواز السجود على السرائر  
وبما يستدل بالطله قد على عدم اشتراط مقدار الدبر وقد مر الكلام  
في الحديث الخامس والسادس في المتقدم الاول وقد استغفرت من الحديث  
السابع والثاني والعشرين الدلالة على تعيين السجود في الركوع والسجود  
وعدم الاكتفاء بطلان الذكر كما هو مستقضى لفظ الاجزاء وكذلك الحديث الثامن  
والسادس والامن من الفصل السابق وقد ذكرنا اختلافه في غير هذا



الفصل السابق ونحن انه لا دلالة في تلك الاحاديث على تعيين الشئ اما  
 التابع فلهذا لم يحصر الجري في الشئ بل الشئ انما سأل عن الشئ  
 فاجابه بالجري من ليطابق سؤاله واما الجواب في غاية سائلا على جاز  
 التبعي شذوذ لا يستلزم المطابقة وقوله في الحديث التاسع والعاشر  
 من الفصل السابق في الجواب عن اجزاء التحليل والتحيز وما فكبر ثم كل  
 هذا ذكر وفي الحديث السابع منه والاساس من هذا الفصل ان شئنا  
 او قدره من صريح فيما ذهب اليه الشئ في طوله على اننا التحليلون المروية قد  
 الله اولهم من اجزاء مطلق الذكر والذكر اولى وليا الا ان العاقل  
 على الشئ هو المروية لورود في اكثر الاخبار ويظهر ان لا يقتصر من  
 شجيات كبرى لما رواه ابو بكر الحضرمي قال قلت لابي جعفر ع اي الجود  
 الركوع والتجود قال يقول سبحان ربي العظيم ونحوه ثلثا في الركوع وسبحان  
 ربي الاعلى ونحوه ثلثا في التجود فمن نقص واحدة نقصت صلوة ومن  
 نقص اثنين نقصت ثلثي صلوة ومن لم يستقم فله صلوة له وقوله في الحديث  
 على عدم جواز ارتفاع موضع الجبة عن موضع التيام وتلاوه التبعي  
 على يصدق عليها الارتفاع لكن روي عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع  
 سألته عن التجرد على الارض المرفعة فقال اذا طلع موضع جبهته رافعا  
 موضع يديك فقد لبست فله باس وهذه الرواية مع كونها غير نقية السند

جاز في الجبة  
 الجود

فهي غير الله على جواز ارتفاع موضع الجبة عن موضع التيام بقدر البنية لكن  
 المعروف من على انما ارتفاع جواز ارتفاع عنه بذلك القدر فانه وعدم  
 جواز الارتفاع لا فرق بين الارض المرفعة وبين الارض المرفوعة وقوله  
 ولكن لا يكون مستويا قد استدل ببعض الاحاديث على استحباب الارتفاع  
 للوقوف وهو كما ترى فان الظاهر ان مراده باسوة موضع الجبة كونه خاليا  
 عن الارتفاع والاختصاص في نفسه لا كونها ويا للوقوف وقد روي ما قد  
 يدل على استحباب الارتفاع روي يونس بن يعقوب قال دلت ابا عبد الله  
 يستحب لي موضع سجود من السجدة من هذا وقد اخرج جماعة من  
 الاختصاص موضع الجبة بارتفاعه في عدم جواز ارتفاعه بقدر البنية والحديث  
 التابع والعشرون يدل عليه والمراد بالاجرة ما عهده في زعمه وقد  
 غلطوا بايراد اصابع معقوفة والحق بعضهم بذلك كل المساجد لا ريب ان  
 الحوط وما نقصت الحديث الرابع عشر مع التابع والعشرين يعني كراهة  
 الارتفاع وقدر الكلام في تفسيره وحكمه في شرح الحديث الثالث من  
 الاول وما تقدمه الحديث الخامس عشر من امره من جاز الجبة اذا وقعت على  
 نيكه وفيه من رخصها يعني وجوب الجبة وتحريم الرفع والتبكي بالنون  
 البناء الموحدة واحدة البنية هي كد محذرة الراس والبناء الموحدة  
 القطار والظان الامر بجبة الجبة لا محذور عن بقدر التجرد وذهب



جماعة من علماء الجوزان رفعوا من البكة ثم وضعوا على غيرها عند  
 تحقق التجرد الشرعي بالوضع عليها ولم يروا له حين من جاز قال قلت  
 لابي عبد الله ما وجدته في جيب علي الموضع المرتفع قال ارفع واسلك ثم  
 ضع وستد هذه الرواية غير صحيحة فيكون الجمع بينهما من هذا الحديث بحالها  
 على مرتفع لا يتحقق التجرد الشرعي بوضع الجبة عليه لمجاوزة ارتفاعه  
 على قدر اللبنة وحده على نكته لم تبلغ ارتفاعها ذلك القدر وما تضمنه الحديث  
 السادس عشر من المنع من رفع موضع التجرد محمول على الكراهة وهو محمول  
 ان ذلك بشرط عدم اشتغال النفع على حينين والحديث السابع عشر رواه  
 الصدوق في عيون اخبار الرضا ع وربما يستفاد منه ثلث تنبيها  
 التجرد واستحباب هذا بالاصابع وهذا غير مشهور بين الاصابع وما  
 تضمنه الحديث الثامن عشر من قوله ثم فركت الغراب لثبات هذا  
 وهكذا صلواته لم يمتد على غيره في يدل على وجوب الطهارة في الركوع  
 والتجرد والاحباب قدس الله ارواحهم لا ادري كيف لم يستدلوا به على  
 ذلك والحق ان امانة الاستدلال باقتضائه الحديث السابع من قوله  
 واقم صلبك ومثقفك وكذا لند على ذلك كما ترى وادعى الى الاستدلال  
 بما يحدت ضعيف ما يروى من ان رجلا دخل المسجد وروى  
 الله ما جاء في رواية الشيخ فضلي ثم جاء فسلم عليه فقال له عليك

ارجع فصلك فانك لم تصل حتى ترجع فصلك فقال له مثل ذلك فقال له انك  
 في الثالثة علقني يا رسول الله فقال له اذا قربت اليك الصلوة فاصبعك  
 ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما ينسبك من القرآن ثم اركع حتى تخزي  
 رايك ثم ارفع واسلك حتى تهبط قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا  
 ثم ارفع حتى تسوي قائما افعل ذلك في صلواتك كلها وقد دل الحديث  
 عشر على عدم وجوب لفظه وبجده في ذكره التجرد والقول بوجوبه انما  
 نقل بالاكفاء بطلان الذكر اولى والجهن المتي عنه في الحديث العشرين  
 براديه الا اعتماد على ظهور الاصابع حال كونها مضمومة اليه الكف كما يفعله  
 الجاهل حال الجهن وقوله ع من غير ان يضع مفعلة على الارض بعد  
 المراد بترك الاقفا وقد دل الحديث الثاني والعشرون على رجحان  
 الاستراحة والمشهور استحبابها وتدل عليه ما تضمنه الحديث التاسع  
 العشرون من ترك الامام ع عليه السلام لها ووجوبها السيد المرتضى رحمه  
 الله بالاجماع ويشهد له الامر بها في رواية ابي بصير قال قال ابي عبد الله ع اذا  
 رفعت راسك من السجدة الثانية من الركعة الاولى ليحني زيدا ان تقوم قائما  
 جالساً ثم يركن هذه الرواية مع ضعف سندها معارضه بالحديث  
 والعشرين وغيره من الاماكن الدالة على جواز تركها كما رواه راجع عن  
 الرضا ع انه كان يجلس في الرفع من الركعة الاولى والثالثة فقال له

رحمه الله عليه  
 في الركعة الاولى والثالثة  
 في الركعة الاولى والثالثة



من كان

افضع فقال لا شظوا الى ما صنع انا انظر بها الى ما تقومون وقوله في  
الحديث الثامن والعشرون من كتابي يعزى على ان يطول الركوع والسجود  
فليطول ما استطاع فبذلك بعض على انها اذا لم يخرج في العزف عن  
كونه صليا ولا باس به وقد تفتن اخر الحديث ان استحبوا بطول  
بغير الامام واما هو فيستحب له التحسين فيسفي من ذلك ما اذا علم  
حال من خلفه الرغبة في التطويل وعلى نحو ما تقدمت الحديث الثاني  
والعشرون من تطويل الصادق ع بالجماعة والله اعلم **الفصل الثالث**  
في سجود الشكر والندوة سبعة احاديث **الاول** من **سني** مروان  
عن عبد الله ع قال سجدة الشكر واجبة على كل مسلم يتم بها صلواته وترحم  
بها ربه ويعجل الله له ثوابه وان العبد اذا صلى ثم سجد سجدة الشكر  
فتح الرب ثلثا الحجاب بين العبد وبين الملك فيقول يا الله منى العبد  
المعبدى ادى فرجى دأتم عدي ثم سجدي شكر عيما انتبه عليه  
ما ذاك فيقول الملك يا ربنا انك تبارك وتعالى فيقول الرب تبارك وتعالى  
الملك تبارك وتعالى فيقول الرب تبارك وتعالى ما ذا فيقول الملك تبارك وتعالى  
كفاية حمدة فيقول الرب تبارك وتعالى انك تبارك وتعالى لا تبارك وتعالى  
فيقول الله تبارك وتعالى انك تبارك وتعالى فيقول الملك تبارك وتعالى لا تعلم اني بقول  
الله تبارك وتعالى لا شكر ثم شكرى واقبل اليه بفضل واريد رحمتى **ثاني** عبد

عن عبد الله ع

الحاج عن ابي عبد الله ع ان قال من سجد سجدة الشكر وهو مشغول بكيفية  
له عشر صلوات ويحيى عنه عشر خطا باعظام **الثاني** محمد بن مسلم عن ابي  
جعفر ع قال سألته عن الرجل يعلم السجدة من الغزاة فتعاد عليه ولا  
في المقداد الواحد قال عليه ان يسجد كلها سجدتها وعلى الذي عليه ان  
يسجد **الرابع** عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال اذا قرأت شيئا من  
الغزاة التي يسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك ولكن تكبر حين ترفع يديك  
والغزاة اربع سجدة السجدة وقيل واليه واقرأ باسم ربك **الخامس**  
ابو عبيد الله عن ابي عبد الله ع قال اذا قرأ احكم السجدة من الغزاة  
فليس في سجوده سجدة لا تقبل او قال لا تسجدوا عن سجدتك ولا تسجدوا  
ولا تقبلها بل انا بعد قليل خائف مستجير **السادس** محمد بن احمد ع قال  
سألته عن الرجل يقرأ السجدة فيها حتى يركع ويسجد قال يسجد اذا  
ذكرها اذا كانت من الغزاة وقد تفرقت الحديث في بحث القراءة **السابع**  
عن **محمد بن** عبد الله بن محبوب قال سألته ابا الحسن الماحي عما اقول  
في سجدة الشكر فقد اختلفت اصحابنا فيه فقال قل وانت يا احبنا الله  
اني اسئلك ان تسمعني بكلمة وان يسمع بكلمة ورسلك جميع خلقك اليك  
الله ربى ولا سلام ديني ومحمد نبىي وعلى وفلان وفلان الى اخره ياتي  
ثم انك لا تسمع منهم ابدا اللهم اني اسئلك هم المظلوم بكلمة الله



اني استودك يا ربك على نفسك الاوليا لك الشكر نعم بعد ذلك وعنده  
 ان نشكرك على محبتك والحمد لله على المستغنين من الهمم انا سأل  
 البصري بعد العسر لنا ثم صنع خذك الامين بالارض ونقول يا رب في حين  
 تفيض النعماء فيصيق على الارض بما رحبت وما بارئ خلق وحسنه وكان  
 عن خلق غياصل على محبتك والحمد لله على المستغنين من الهمم  
 تضع خذك لا يبرر نقول يا رب لا تفرحنا وبما رحمتك قد وعظمت  
 في محبديك ثلثا ثم نقول يا رب ان يا ربنا يا ربنا يا ربنا يا ربنا  
 ثم نقول للشيخ ونقول ما تدره شكر اشكر الله تعالى الله ما قبل  
**القول** اطبق على اذنك على نية سجود الشكر عند سجدة الشكر  
 ودفع النعم وقد روي ان النبي كان اذا جاءه شيء من ساجدا وروي  
 انه صلى الله عليه وسلم قال انا في سجدي فقال من علي عليه  
 مرة صلى الله عليه وسلم في سجدة تكبرا لله وروي ان امير المؤمنين محمد  
 يوم النهروان شكر لما وجدوا في الفتوة قتيله وكان يستحب الشكر  
 المغفرة المجردة فالطكا قاله شيخنا في الذكر بانه يستحب عن تذكر  
 وان لم يكن مقبولة وقد روي استحق ربنا عن اي عبادة عدا الا اذا  
 نعمة الله عليك وقد كنت في موضع لا يراك احدنا لصق خذك بالان  
 وما اذ كنت في ملائمة الناس فضع يدك على اسفل بطنك واحذر ان

هذا هو  
 سجدة الشكر  
 وروي ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم

وليكن قرا من الله فان ذلك الحب ويرا ان ذلك من وجدته في اسفل  
 بطنك وقد اجمع على انا على استحياء بالبحر واليه عقيب الصلوة  
 على التوفيق لاحادنا واستحب ان يكون عقيب العشاء بحيث يجعل خاتمة  
 واطا لله اخضر فقد روي الصدوق رحمه الله ان الكاظم كان يصعد  
 ما يصلح للعبادة فانه يرفع راسه حتى يتعالى النهار وروي في غير هذا  
 الرضا عن ان دار السني بن شاهك التي كانه محبوبا فيها كانت تحت  
 من دار الرشيد وكان الرشيد اذا صعد سلم داره شرف على القبائل  
 ايضا للربيع يارب ما ذاك الثوب الذي اراه كل يوم في ذلك الموضع فقال  
 له الربيع ما ذاك بثوب وانما هو موسى بن جعفر له كل يوم سجدة بعد  
 طلع الشمس الى وقت الزوال ويستحب فيه اقتراش الذراعين والصاق  
 الصدور والبطن بالارض وروي عبد الرحمن قال رأت ابابكر النخعي الثالث  
 سجدة الشكر فافترش ذراعيه والصق صدره وبطنه فساكنه عن  
 ذلك فقال كذا يجب وهل يشترط السجود على الاعضاء السبعة أم لا  
 موضع السجدة كما يحتمل وقطع شيخنا في الذكر بالاول وعلمه بالله يستحب  
 السجود في حق ذلك واما وضع السجدة على ما يصح السجود عليه فلا محل  
 عدم اشتراطه واما ما يقال في سجود الشكر فقد اختلفت فيه الروايات  
 عنهم وروي الاصحاب بان ادعى ما يجري فيها ان يقول بذكر ما شكر

سجد بن م



شكرا فمن سألني بن حنبل المروزي قال كتبت الى ابي الحسن في سجدة الشكر  
فكتب لي المجابة مرة شكرا وشكرا وان شئت عفا عني وروي محمد بن سليمان  
عنه انه قال خرجت مع ابي الحسن موسى الى بعض امواله فقام الى الصلوة  
الظهر فلما فرغ من ركعة ساجدا اضيقته بقوله دعوت من بين يدي عزة موسى  
رب عصبك لساني ولوشك لاخر سني وعصبك بصرى ولوشك لا  
كفني وعصبك بسبي ولوشك وعزتك لا ممتني وعصبك يدي  
ولوشك وعزتك لكفني وعصبك رجلي ولوشك وعزتك لخد  
وعصبك فمجي ولوشك وعزتك لعقمتي وعصبك جميع جوار  
التي اتممت بها علي وليس هذا جزاؤك علي قال ثم اصبحت لعلك  
وهو يقول العفو العفو قال ثم الصلوة الا اني بالارض وسرعة  
يقول بصوت خزين بؤث البيل بذي عقلت سوء وظلمت نفسي فاعف  
فانه لا يغفر الذنوب غيرك مولاي ثلث مرات ثم الصلوة الا اني بالارض  
ثم يقول ارحم من اسماء واقترف واستكان واعترف ثلث مرات ثم  
يقع راسه وما تقف له الحديث الا اذ لم يجزى بحد في الشكر على كل مسلم  
به تاكد الاستجابة بصلواتك في قوله عني بها صلواتك اما قال ثم او  
مفعول على انه من ثم او اتم وكذلك المعطوفان عليه وقوله عني فخرج  
الرب تقا الحجاب بين العبد وبين الملائكة يدل على ان الانسان محجوبون

هذا هو الصحيح

عن نظر الملائكة وانهم لا يطلعون على احوالنا الا برفع الله سبحانه الحجاب  
بينا وبينهم وقد دل الحديث الثالث على وجوب التوجه في الغزائم على  
السمع والتأني ولا دلالة فيه على وجوبه على السامع كما ظنه بعض اصحاب  
فان المقام يستمع لا سامع فالسمع هنا بمعنى الاستماع ووجوب التوجه على  
السمع والتأني مما اخلافت فيه بين علمائنا انما الخلاف في وجوبه على  
السامع فالأكثر على الوجوب بل نقل ابن ادريس اجماع اصحاب عليه  
ويدل على ذلك ما رواه ابو بصير قال الصادق ع اذا فرغ من الغزائم  
الاربعة فمعتما فاجدوا انك على غير رضاه وان كنت جنبا وان كانت  
المرأة لا تقبل وما يراقران انت فيه بالخيار ان شئت تسجدت وان  
شئت لم تسجد وقال الشيخ في الخلاف لا يجب وفاقه العلامة  
في المنتقى وسكت في المختلف عن ترجيح احدا القولين والتوقف في ذلك  
في محله واستدل الشيخ باجماع الفقهاء بما رواه عبدالله بن سنان قال  
سالت ابا عبدالله ع عن رجل سمع السجدة تقرا قال لا يسجد الا ان يكون  
منصفا لقراءة سمعها لها او يصلي بصلوة فاما ان يكون يصلي في ناحية  
وانت في اخرها فلا تسجد الا سمعت هذه الركعة وان عدتها العادة  
في المختلف من الصحاح الا ان في طريقنا محمد بن عيسى عن يونس وما نقله  
ابن بابويه عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد عن عدم الاعتقاد على ما نقله



فحين يوصي من يؤمن بأنه لا يتجند في الذكرى مع أما أي هذه الرعاية  
 يتجند وجوب التجرد إذا حصل بصلوة المال لها وهو غير مستقيم الخلافا  
 في الغيبة عليه على الأصح ولا يجوز القدوة في النافذة لاجتماع التوقيف  
 وهو كما ترى إذا حصل على الصلوة خلف الخائف بأن والمصل خلفه وإن  
 قرأ لنفسه إلا أن صلوة بصلوة في الظل والقدوة في بعض النوافل كما  
 لا يستحق والقدوة والعين مع اختلاف الشرائط سابقة وما  
 الحديث الرابع من أن الغزائم التي يجب التجرد فيها هي هذه الأربع أعني  
 حم الشجرة والنزول والخيم وأما الأربع أما طبق على أنهما أما طبقا  
 على الاستحباب في أحد عشر موضعا من عشر سور سواها وهي الأعراف و  
 الرعد والصل وبنى إسرائيل وحرهم والجم في موضعين والفرقان والفيل  
 وحس وإذا التفت انتفت وقد استدلت بأن في الذكرى على وجوب  
 التذوق بها عند نزول من هذه الأربع يكون التجرد فيها بصفة الأمر  
 الأمر للوجوب وانقده للتحقق المطلق الشيخ على أعلى الله قدره في  
 شرح الفواعل وفيه ما فيه فإن الأمر بالتجرد في أما إنما يقتضي وجوب  
 في الجملة لا كمالا كليت الآية واستعت وجوب التجرد في الجملة بأن  
 فيه أدمة سجود الصلوة وليس في شيء من آيات الغزائم ما يدل على  
 وجوب التجرد إذا ثبت أما استعت بل إنما تقتضي مطلق الأمر بالتجرد

كقول جليل شانه في حم السجدة لا يتجندوا للشمس ولا القمر بأن الله لا  
 خلقهم وفي سورة البقرة بأن الله وأعيدوا وفي سورة أعراف  
 واقترب ولا فرق في ضمن الأمر بالتجرد بين هذه الآيات وبين قوله  
بأن يا أيها الذين آمنوا ركعوا واسجدوا واعبدوا بأن الله لا يتجند  
 لآية الآية المتضمنة لا مرئي واستأمرها لا يوجب الايمان بذلك الشيء  
 كما أو اسقت فان كانت الامر لبيت امرا وهذا أما لا سنة فيه ثم استدلت  
 طاب ثراه على وجوب التجرد في سورة تنزيل بانه بأن حصر المؤمنين بآياته  
 في الذي إذا ذكرها سجدة وهو يقتضي سلب الايمان عند عدم التجرد بأن  
 الايمان سمي عنه فوجب التجرد بأن يخرج عن الايمان ثم قال فان قلت المراد  
 بالمؤمنين الممثل بدليل الاجماع على أنه لا يكفر بأن هذه السجدة مستعانة  
 فهو كقولهم بأن المؤمنين الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم الآية قلت  
 يكسبها انتفاء كمال الايمان عند انتفاء التجرد بأن منه المطلق لأن تكميل  
 الايمان واجب ثم قال فان قلت لا نسلم وجوب تكميل الايمان بأن مطلقا بل إنما  
 يجب تكميله إذا كان واجبا فلم قلتم ان ذلك واجب بأن تعدل النزاع أما  
 تكيله بالسحب فوجب كما في وجوب القيل بأن الله ان فقدنا بأن نقصان  
 في حقيقة الايمان وخروج غير الوجه منه بدليل خارج لا يقتضي بأن المراد  
 التكميل في المدحيات انتهى كلامه على الله من مقامه وفيه ما لا يخفى على



المتاخر هذا ثم موضع التجرؤ في هذه المزايم الازم بعد الفراغ من الامة  
واما ما ذهب اليه الحق طائفة في الاعتبار فلهذا عن الشيخ في تقريره  
من ان موضع التجرد في حق التجرد عند قوله تعالى واسجدوا لله واعبدوا  
ففيها في شيخنا في الذكرى ليس كلام الشيخ صريح فيه وظاهره بل ظاهره  
ما قلناه يعني وجوب التجرد عند تعبدية لا ذكر في اول المسئلة ان  
موضع التجرد في حق عند قوله واسجدوا لله الذي خلقتم ان كنتم اياه  
تعبدون ثم قال وايضا قوله واسجدوا لله الذي خلقتم ام والامر <sup>المتن</sup>  
المؤرخ لنا وذلك يقتضي التجرد عند الامة ومن المعلوم ان امر الامة  
تعبدية ولا يتخلل التجرد في اثناء الامة فودعي الى الوقوف على الشرط  
دون الشوط الى ابتداء القاري بقوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون  
وهو مستحسن عنه القراء ولا خلاف فيه بين المسلمين انما الخلاف  
في تلخيص التجرد الى ما هو فان ابن عباس والشورى قائلون بكونه  
الشافعي يذهبون اليه والاقل هو المشهور عندنا لما بين ثم قال في الذكر  
فاذن ما اختاره في الاعتبار لا يابله فان احج بالفتور فلنا هذا القدر  
لاجل بالفتور والازم وجوب التجرد في باقية الامي المزايم عند صيغة  
الامر وحذف ما بعده من اللفظ ولم يقل به احد انتهى كلامه والعجب  
من العلامة في المتن كيف وافق الحق على هذا التعليل فانه طائفة

لم يراجع الخلاف واكتفى بالغفل من المعبر وما تضمنه الحديث الرابع  
عدم التكليف لهذا التجرد مثل التخرية وتكبير الموى وظاهره ان عدم  
مشروعية التكليف واجبه لبعض العامة تكليف الاحرام لانه صلوة  
وضعه نظ وما تضمنه من التكليف للرفع منه لا كلام في استحبابه وما  
تضمنه الحديث الخامس من الامر بالذكر فيه محمول على الاستحباب و  
تخصيص الفضيلة بطلق الذكر وان كان الما ثورا افضل وهذا يشترط <sup>التجرد</sup>  
على الاعضاء السبعة ووضع الحجة على ما يصح التجرد عليه في الصلوة ثم  
وضع الحجة وحدها ولو على الملبوس مثله وجهان مهيان على ان التجرد  
شرعا هو تجرد وضع الحجة على الارض ليكون مشاركة بغير الاعضاء  
السبعة لها في ذلك ووضعها على ما يصح وضعها عليه في الصلوة خارج  
عن مضمونه الشرعي وانما حقيقة في المجموع المركبها الطهارة بتوحيها  
والتنزه والاستقبال فالظن انه لا يشترط شي منها وهل يجزى بقاء <sup>لشدة</sup>  
لا ابتداء وضع الحجة ام تشرع في حال استدامة الوضع ايضا الظن  
للاول وما تضمنه الحديث السادس من وجوب تجرد اليد عن التنا  
اذا ذكره لا كلام فيه انما الكلام في ان من اخره ناسيا او عمدا هل يجوز  
فيه القضاء ام هو اداء دائما حكم الحق في المعبر والعلامة في  
النتهي بالماضي لعدم التوقيت فيه وقال شيخنا في الذكرى فيه منع لانه



ولجب على الفور فرقة وجود السبب فاذا آتت فقد فعل في غير وقته  
ولا نفى بالفتاء الا ذلك هذا كلامه وهو كما ترى كما يشيخ الشيخ المؤرخ  
من عامة الاستطاعة فيلزم ان يكون قضا مع انه آتاء واكشده في  
الحديث السابق على وزن افعول فاشدت فلا ما اشده شدا اذا  
قلت له شدا الله اي ما لك يا الله والمراد هذا اما للجهل ان  
ماخذ بعم المظلوم اعني كعب بن الاشرف وتنفق له من اعدائه ومن استس  
اسا من الظلم والجور عليه وعلى ابيه واجتهد واقله اظهروا بسلامة  
الله عليهم اجمعين والمراد بلا يوا بالياء المشاء من تحت هذا العدد  
والمتحفظين بقراء بالبناء للفاعل والمفعول اي استحقوا الامانة  
اي حفظوها او استغنموا الله تعالى اياها وتقبلوا بياثين شنائين  
من تحت اوبونين بفتح فاء شتا من تحت بفتح ياء وتقبلوا بياثين ويا  
رجبت اي برحبها وما صدقته والرجل لغة المقصد لما في الشهد  
**والشهاد** ويتبعها التعقيب وفيه فصول **الفصل الاول في الشهد**  
تسعة احاديث **الاول** من **الصحاح** شارة في حديث الطويل عن ابي  
فاذا اعدت في شهادتك فالصق ركبيل بالارض وفرج بين ما شاء  
ولكن ظاهره قد علم السري على الارض وظاهره قد علم السري على الارض  
السري والبيان على الارض وظاهرهما ملك النبي على الارض واياك

والشهاد على فديك فتيادى بذلك ولا تكون قاعدا على الارض تكون  
انما تعد بعضك على بعض فاقصير للشهد والدماء **الثاني** محمد بن مسلم قال  
قلت لابي عبد الله ع الشهد في الصلوة قال ليرين قال وقلت كيف يرين قال  
اذا استويت جالساً فقل اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد  
ان محمدا عبده ورسوله ثم ينصرف قال قلت قول العبد التحيات لله والصلوات  
الطيبات لله قال هذا اللطف من الله ما يطلع العبد به **الثالث** زرارة قال  
قلت لابي جعفر ع ما يجري من القول في الشهد في الركعتين الاولىين فقال  
ان تقول اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له قلت فما يجري من شهادتك  
الاخيرين قال اشهد ان **الرابع** ابو بصير زرارة قال قال ابو عبد الله  
ان من تمام الصوم اعطاء الركعة كما ان الصلوة على النبي تمام لصلوة  
لان من صام فلم يركع الركعة فلا صوم له اذا تركها عدا ولا صلوة له  
ترك الصلوة على النبي **الخامس** علي بن جعفر عن اخيه موسى ع قال  
سأله عن الرجل له ان يحرك الشهد والقول في الركوع والسجود والفتنة  
قال ان شاء الله وان شاء لم يحرك **السادس** الحسن بن النخعي عن ابي عبد الله ع  
قال ينبغي للاهم ان تسع من خلفه الشهد ولا يصح له شيئا **السابع** محمد بن مسلم  
عن ابي عبد الله ع قال اذا اجلس في الركعتين الاولىين فتشهدت ثم قلت  
قلل بحول الله اقوم واقرأ **الثامن** زرارة بن موسى قال سمعت ابا عبد الله ع



يقول كان على وجهه اذ انشأ من الركعتين الاوليين قال بحول وشوق اقوم  
اقوم **من السابعة** من الموقوت البوصير من بعد الله عز وجل قال اذ اجلس في  
الركعة الثانية فقل بسم الله وبالله والحمد لله وخير الاسماء الله اشهد  
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله  
بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة اشهد انك نعم الرب واشهد ان محمدا نعم  
الرسول اللهم صل على محمد واله وقل شفاعته في امته وارفع قدره  
ثم تحمد الله مرتين او ثلاثا ثم تقوم فاذا اجلس في الرابعة قلت بسم الله  
بالحمد لله وخير الاسماء الله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له  
اشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة  
اشهد انك نعم الرب وان محمدا نعم الرسول الصيانت لله والصلوات الطاهرات  
الطيبات الزكيات العاديات الرافعات الساعات الداعات طاب  
وركا وطهر وخلص وصفا لله واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له  
اشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة  
اشهد انك نعم الرب وان محمدا نعم الرسول واشهد ان الساعة آتية  
لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا  
لنهدي لو ان هذا ما الله الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد واله  
وبارك على محمد واله وسلم على محمد واله والحمد لله والحمد لله والحمد لله

صليت وباركت وعلقت وترت على ابراهيم والى ابراهيم انك خير محمد  
اللهم صل على محمد واله الحمد واغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالا  
ولا تقصل في قلوبنا غلا للذين استواروا بنا انك رؤوف رحيم اللهم صل  
على محمد واله وامن على الجنة وعافني من النار اللهم صل على محمد واله  
محمد واغفر المؤمنين والمؤمنات ولبن دخل بيني وبينك ولا تزد الظالمين الا  
تبارا ثم قل السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام على الدنيا  
ورسله السلام على خير نبي وميكائيل واللائكة المقربين السلام على محمد  
عبد الله خاتم النبيين لا نبي بعده والسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
ثم تكلم **اقول** قد مر الكلام في الحديث الاول في المقصد الاول وما  
تقدمه الحديث الثاني من ان الشاهد من ان يرا دبانته مرة بالشهادة مرة  
بالرسم لا كما فسرهم وقوله عز هذا اللطف من الدعاء يدل على استحباب  
التيات والنظر من سوق الكلام ان السؤال انا هو من قول النبيات في  
الشهادة الثاني فقد اجتمع على اننا قد رآه الله ارفعهم على انه النبيات في  
الشهادة الاولى حتى قال شيخنا في الذكرى لواق النبيات في الاول فحقها  
شعرها مستحبا ثم واحتل البطون ولولم يستقد استجبا باجلاد من  
الاعتقاد وفي البطون وجان وقد اختلف كلام اصحابنا فيها حتى ان  
يقال في الشهادة المشهور المجتزأ بالشهادتين والصلوة على النبي وآله



وقال ابن الحنبل يجرى الشهادتان اذا لم يتخل الصلوة من الصلوة على محمد  
والنبي في احد الشهادتين وهو صحيح في ان الصلوة على النبي واله اثما  
تجوز عند من في احد الشهادتين لانها مما علم بذكر الصديق في الفقيه  
والله في الرسالة الصلوة في الشهادتين الاولى فالله الصديق اذا رفعت  
راسك من السجدة الثانية تشهد وقل بسم الله وبالله والحمد لله والحمد لله  
الحسين كلها الله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا  
ورسوله ارسله بالحق نبيا ونذيرا بين يدي الساعة ثم انصرف الى الثالثة  
وهو صحيح في عدم وجوب الصلوة على النبي واله عنده وهذا هو الصحيح وما  
بعده يعطيان خلافا فيمكن وجوب الصلوة على النبي واله في الشهادتين  
والثاني ما انعقد عليه الاجماع بعد اولئك الشايخ الثلاثة وجعلوا في  
في الخلوة تركا لتعلق الوجه في خلوة بين المؤمنين عما اذا تشهد هو  
انطلق بالشهادتين فانه تفصل من الشهادتين وهي الخبر القاطع والصلوة  
على النبي واله فليست في الحقيقة تشهدا وسؤال محمد بن مسلم وزنا  
وقع عن الشهادتين فاجابهما الامامان معا لا عند فليس في الحديث ما يدل على  
عدم وجوب الصلوة على النبي واله كما قد يظن وسكونه في الحديث الثاني  
عن الشهادتين بالرسالة في الشهادتين الاولى مقصرا على الشهادتين بالوحدانية  
بطلان الحال من الثلاثة وم العادي يبين ما في المتن فاستغنى عن ذكر

احدهما بذكر الاخوة ذكره عنهما معا في الشهادتين لا في ذلك ان لم  
يؤيده وما تضمنته الحديث الرابع من انه لا صلوة لمن ترك الصلوة على النبي  
واللهما استدلل به المحقق في الاعتبار والعلامة في المتن على وجوب الصلوة  
في الشهادتين وانت خبير بان غاية ما يدل عليه هو انه لا يلزم من وجوبها  
في احد الشهادتين ولا لالة فيه على وجوبها في الشهادتين عاين العدة فيه  
للاجماع المتقول وقد يستدل ايضا على ذلك بما تضمنته الحديث وبارقا عبد  
الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عما قال الشاهد في الركعتين الاولى ان اشهد ان  
لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على  
محمد واله محمد وبقيل شفاعته وارفع درجاته مع ما رواه البرزقي عن ابي  
انه يجرى الشهادتين في الثانية في الرابعة اذا المروءة استعمال الا  
في اقل ما يجب وما تضمنته الحديث الخامس والثامن من القول عند الفرض  
من الشهادتين الاولى استدل به الفقيه واتباعه على انه لا يكبر عند الفرض  
شبه وقد ابدل الله على المصنف رحمه الله حيث قال باليكبير بعده وانت خبير  
بضعف هذا الاستدلال فان اثبات الشايخ لا يوجب في ما عداه وقد اشار  
الى ذلك في اخر المقصد الثالث وما تضمنته الحديث السابع مما يورث في الشهادتين  
قد ذكر الاحصاء بجملة ما انه افضل ما يقال فيه والظاهر ان بين يدي  
الساعة متعلق بارساله او بشرا او نذيرا على سبيل التنازع والمراد بين



يدرك شاعة امامها وقربانها والنجية ما يحيى به من سلام وثباتها  
وقد تقرر الحق ان هذا بالعبادة والملك والبقاء والفايد والكاينة  
في وقت العز والرايات الكاشفة في وقت الزوال وهو من زوال  
النفس الى الليل وما قبله عنق والمآد بالثبات الكاشفة في وقت  
والناعات ما يقر بين معنى الطيبات والنيات الحاد والخلص للهم  
ثم في تنبيه الصلوة على نيتا مع العظومات الثلث بالصلوة على  
ابراهيم والابراهيم مع العظومات اشكال المشهور وهو ان المشبه به  
ان يكون اقوى واشد من المشبه فالامر هنا بالعكس فاذ يجب نيتا  
اقوى للحل فاقم واكثر من الصلوة على ابراهيم والابراهيم سلام الله عليهم  
وقد يجاب بان اشدة المشبه به اعلية وليست امر الانا بل يتحقق  
التنبيه بدونها كما يقول احد الاخرين لايه اعطيت دنيا كما اعطيت الجنة  
دنيا وقد بقيت قوله نعم كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من  
قبلكم اوبان الاشدة حاصلة وبقر ذلك بوجوبين الاول ان لما كان  
نيتا من جملة الابراهيم كما ان جماعة من الانبياء ايضاً كذلك كانت  
الصلوة على نيتا والله صلوات الله عليهم حاصلة في ضمن الصلوة  
على الابراهيم على الوجه الاكمل الاثم والمطلوب بقولنا اللهم صل على  
محمد وآل محمد ان ينصروا من الله سبحانه بصلوة اخري على حدة مما تله للصلوة

التي عنهم وغيرهم والصلوة العامة لكل من حيث العوم اقوى من الخاصة  
بالعصر الثاني ان ابراهيم على نيتا وعليهم لما كان افضل من الانبياء قبله  
كانت الصلوة عليه افضل من الصلوة على جميع من قبله واذا كانت الصلوة  
على نيتا والله صلوات الله عليهم مثل تلك الصلوة فلا يحرم تكون افضل  
من الصلوة على جميع من قبله من الانبياء وغيرهم وعنهم ابراهيم والله  
وانت خير بان هذا الاجر لا يحسم مادة الاشكال الا اذا ثبت ان فضل  
الصلوة على ابراهيم على من قبله ازيد من فضل الصلوات على نيتا على  
من قبله وانما تستعسر ان تستعذر والله اعلم وقد يجاب ايضا بان المشبه  
في قولنا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم والابراهيم انما  
هو الصلوة على محمد فتقولنا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على  
عبد وقولنا وال محمد كما صليت كما ان ابتداء كلامهم وهذا الجواب مع  
من التكلف لا يجري في العبادة التي نحن فيها الامم تكلف اخر متوسط الجدل  
المخاطفة والله واعلم **الفصل الثاني** في التسليم وصيغة التسليم  
من الصلوة وكون سجدة اسمها ارجاء عنها والكلام في وجوبها واستحبابها  
سبعة وعشرون حديثاً **الاول** من **مسح** علي بن جعفر قال رايت اخي  
موسى واسحق ومحمد بن جعفر هم يملكون في الصلوة على اليقين والشمال  
اتسلم عليكم ورحمة الله عليكم عليكم ورحمة الله **الثاني** الحلي قال قال



ابو عبد الله عم علي ذكرنا الله عز وجل به فهو من الصلوة وان قلت انتم  
وعلي عباد الله الصالحين فقد اخرجنا **الشيخ** عن ابن مسلم قال قلنا  
لا يجزئهم رجل صلى في الشرايع اربع اعيد قال ان كان قرئت عليه  
التقصير فمترت فمترت اربع اعيد وان لم يكن قرئت عليه ولم يعلم فلا  
اعادة عليه **الرابع** عبد الله بن علي الحلبي عن ابي عبد الله ع انه قال اذا  
لم تدبر اربعاً صليت او خمساً ام نقصت ام زدت فشهدت وسلمت وتجد  
سجدتين يصير ركوع ولا قراءة يشهد فيها تشهد اخيراً **الخامس** سليمان بن  
خالد قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل سجد في الركعتين الاولى  
فقال ان ذكر قبل ان يركع فليجلس وان لم يذكر حتى يركع فليتم الصلوة  
اذا فرغ فليسلم وليسجد سجدة **السادس** ابن ابي عمير قال سالت ابا  
عبد الله ع عن الرجل صلى الركعتين في المكتوبة فله مجلس فيها حتى يركع  
يتم صلوته ثم يسلم ويسجد سجدة الشهود وهو جالس قبل ان يسلم **السابع**  
محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل صلى ركعتين فله يدرك ركعتين  
هي او اربع قال يسلم ويقوم فيصل ركعتين بآلته او يشهد بغيره  
وليس عليه شيء **الثامن** زرارة وفضيل ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر ع اذا  
كان صلوته المغرب في الخوف فرغم من ركعتين فيصل الركعة ركعتين ثم يجلس  
بهم ثم اشار عليهم بانه فقام كل واحد منهم فمضى ركعة ثم سلم او قما

مقام اصحابهم وجاءت الطائفة الاخرى فكبروا ودخلوا في الصلوة  
وقام الامام فمضى بهم ركعة ليس فيها قراءة فتحت الامام تلك ركعة  
والاوليين ركعتان في جماعة والاخرين وحداً فاصار الاولين **الركعة**  
وافتتح الصلوة والاخرين التسليم **التاسع** عبد الله الحلبي عن ابي عبد  
الله ع في الرجل يكون خلف الامام فيصل الامام التشهد فقال ايكم من خلفه  
ويصلي في حاجته ان لم يجد **العاشر** زرارة عن ابي جعفر ع انه سأل عن  
يصل ثم يجلس فمضى قبل ان يسلم قال تمت صلوته **الحادي عشر** الفضيل  
ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال اذا فرغ من الشهادتين فقد مضت صلوته  
فان كان مستجراً في امر يخاف ان يعثره ضلوه ويصرفه **الثاني** زرارة  
عن ابي جعفر ع قال سالت عن رجل صلى خطاً قال ان كان جلس في الرابعة  
فقد التفت فمضى صلوته **الثاني** علي بن جعفر عن اخيه موسى ع قال  
سالت عن الرجل يكون خلف الامام فيطول الامام التشهد فليأخذ بال  
البول او يتخوف على شيء او يعرض له وجع كيف يصنع قال يمشي وهو  
يعرف ويدع الامام **الثاني** محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع انه قال اذا  
استوتبت جالساً فقل اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد  
ان محمداً عبده ورسوله ثم يعرف وقد مر هذا الحديث في الفصل الثاني  
**الثاني** عبد الحميد بن معاوية عن ابي عبد الله ع قال ان كنت تقوم قوماً



اجزاء تسليمه واحدة عن يمينك وان كنت مع امام فتسلمين وان كنت  
فذلك فواحدة مستقبل القبلة **السؤال من الحسن** ابن ابي عمير عن بعض اصحابه  
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل صلى ولم يرد اثنين صلى ام ثلثا ام اربعا قال  
يقوم فيصلي ركعتين من قيام ويسلم ثم يصلي ركعتين من جلوس وتسلم فان  
كانت الركعتان فاقلة ولا تمت الا ربع **السؤال** من ابي جعفر عليه السلام في  
حديث طويل قال ان كنت قد ذكرت انك لم تصلي العصر فدخل وقت المغرب  
فلم تخف قوما فصل العصر ثم صل المغرب وان كنت صليت المغرب فم فصل  
العصر وان كنت قد صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت فانوها العصر ثم  
سلم ثم صل المغرب وان كنت قد صليت العشاء الاخرة وشيت المغرب  
فم فصل المغرب وان كنت ذكرت فاقصصت من العشاء الاخرة ركعتين او  
قمت في اثنا لثة فانوها المغرب ثم سلم ثم ثم فصل عشاء الاخرة **السؤال**  
الحلي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صلاة الخوف قال يقوم الامام ويجلي  
طاقفة من اصحابه فيقومون خلفه وطائفة بازاء العذر فيصلي بهم  
ركعتين ثم يقوم ويقومون معه فتصل قائما ويصلون هم الركعة الثانية ثم  
يسلم بعضهم على بعض ثم يصبرون فيقومون في مقام اصحابهم ويجلي الا  
فيقومون خلف الامام فيصلي بهم الركعة الثانية فيجلس الامام ويصبر  
فيصلون ركعة اخرى ثم يسلم عليهم فيصبرون بتسليمه **السؤال** من ابي جعفر

عن احمدها عما قال قلت لم رجل لا يدي او واحدة صلى او اثنين قال  
يعيد قلت رجل لا يدي اثنين صلى ام ثلثا قال ان دخله الشك بعد  
دخوله في اثنا لثة يعني في الثالثة ثم صلى الاخرى ولا شيء عليه وسلم  
**السؤال** من الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا التفت في الصلاة مكتوبة عن  
مراغ فاعدا الصلاة اذا كان الالتفات فاحشا وان كنت قد تسلمت  
فادع عن **السؤال** من ابي جعفر عليه السلام قال شيان يفيدان ثمان بها صلوا  
قول الرجل تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وانما هو شي قالته  
الحكي بحيا لة فمكن الله عنهم وقول الرجل السليم علينا وعلى عباد الله الصالحين  
**السؤال** من الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التسليم  
فقال اذن **السؤال** من ابي جعفر عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التسليم  
ركعتين فم واربع ركعتين ثم سلم واسجد سجدين وانت جالس ثم سلم  
بعدها **السؤال** من ابي جعفر عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعتين  
وهو يظن انها اربعا فلما سلم ذكر انها ثلث قال ينبغي ان يركع ركعة اخرى  
ويصلي ركعة ويصلي ويسلم ويسجد سجدة التسليم ووقفت جازت صلواته  
**السؤال** من ابي جعفر عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى الصبح فجلس  
في الركعة الاولى فجلس في الركعة الثانية فجلس في الركعة الثالثة فجلس في الركعة الرابعة  
صلواته فان احدا الصلاة التسليم **السؤال** من ابي جعفر عليه السلام قال سألت ابا عبد الله عليه السلام



قال سألته عن الرجل يصلي المكتوبة فتتفق صلواته ويقتصد ثم ينام قبل  
 ان يات بصلوة قال كنت صلوة وان كان رعا فاعلمه ثم وضع فسلم **شأنه**  
 يومئذ بن يعقوب قال قلت لابي الحسن ع صلى يوم صلوة فتعذر **للموت**  
 ثم قوت وشيت ان اسلم عليهم فقالوا ما سلمت علينا فقال ان اسلمت  
 جالس قلت لي قال فلا بأس عليك ولو شئت حتى قالوا لا لك ان تسلم  
 بوجهك فقلت اسلم عليكم **اقول** الكلام في مسئلة التسليم اقام  
 عبادة التي بها يتحقق الخروج من الصلوة واما في كون خفاء من الصلوة  
 او خفاء عنها واما في كيفية الايمان به وعدوه للمنفرد والمجامع واما في  
 وجوبه او استحبابه باما عبادة فالتى تضمنتها الحديث الاول اعني التسليم  
 عليكم ورحمة الله ما لا ينبغي في تحقق الخروج بها من الصلوة وفعل الحق  
 في المعبر على ذلك الاجماع ولا خلاص في عدم وجوبه وبركانه كما قال  
 العلامة في التتمية ولو استظهر قوله ورحمة الله حيان ايضا عن غير **الصلوة**  
 واما العبادة الاخرى التي تضمنتها الحديث الثاني اعني اسلم علينا وعلى  
 عباد الله الصالحين فاكثر القائلين بوجوب التسليم لاجل كونها محبة  
 بل هي من الشئد وقوله ع في الحديث التاسع من المقصد التاسع بعد  
 ذكرها ثم تسلم وتبا يعطى عدم الخروج من الصلوة وذهب جماعة من  
 علماؤنا كالحق في المعبر والشرائح والتابع والعلامة في التتمية الى

الخبر في الخروج منها وبين العبادة الاولى وواقفتم شيئا في انسا  
 مع انه انكر هذا الخبر في الذكرى وقال انه قول حدث في زمن الحق  
 قبله بيسير وقال في البيان ان العبارة الثانية لم يوجبها **الصلوة**  
 وان القائل بوجوب التسليم يجعلها مستحبة كالسليم على الانبياء **والملائكة**  
 غير مستحبة من الصلوة والقائل بسبب التسليم يجعلها محبة هذا وان  
 خبر بان الحديث الثاني نص في تحقق الخروج بالعبارة الثانية ولا  
 سبيل الى طرده الا اذا تحقق الاجماع على خلافه ولا يحيط بالبيان  
 بالعبارة بين دعاها من خلاف الخبر في طحيها وجب الايمان **بالعبادة**  
 الثانية وجعلها اخر الصلوة ومن خلاف الفاضل يحيى بن سعيد في  
 الجامع حيث وجب الخروج بها على القيين وان قال شيئا في الذكرى ان  
 في هذا القول خروجها عن الاجماع من حيث لا يشعر قاله وهما عبارة  
 ثالثة وهي التسليم على النبي ورحمة الله وبركاته ولا كلام في عدم  
 كونها محبة من الصلوة بل قال العلامة انه لا يعرف فيه خلافا **بين**  
 القائلين بوجوب التسليم واما الكلام في ان التسليم هل يخرج من الصلوة  
 او خارج عنها فاذا رويات التي يمكن ان يستنبط منها ذلك مخالفة فان  
 قوله ع في الحديث الخامس حتى اذا فرغ فليسلم وفي الحديث السادس  
 صلواتكم عليكم يعطى خروجه وقوله ع في الحديث الخامس والعشرين

في حديث  
 في حديث  
 في حديث



فان آخر الصلوة التسليم يعني كونها خيرا منها وكذا قوله عليه في الحديث  
 الثامن فصار له ولبن التكبير وافتتاح الصلوة والآخر التسليم ولما  
 كلامه على اننا قد مر الله اراحهم فقد قال السيد المرتضى رحمه الله  
 يجد لهم بضاعة ذلك في كون جزء من الصلوة بل قال انه ذكر من  
 اركانها ويلوح من كلامه بعض القائلين بوجوب الحكم بجزءه عنها  
 اشتراطه في صحة الصلوة لظن دخول الوقت حركته في انشائها و  
 قبحه بما قبل التسليم ولم يعتبر بما جهر له في انشائه وقد يراى اخلا  
 طائل في البحث عن ذلك ارجع هذا البحث في الحقيقة الى البحث عن وجوب  
 التسليم واستحبابه فعلى القول بوجوبه لا معنى لمخرجه عن القول باستحبابه  
 لا معنى لمخرجه ولا معنى اذ على القول باستحبابه يمكن ان يكون من اجزاء  
 المندوبة كعصا التكبيرات السبع وكالتسليم على النبي واللائمة في اخر  
 التشهد وعلى القول بوجوبه يمكن ان يكون من الامور الخارجية عن حقيقة  
 الصلوة كالنية عند بعض بل جواز صاحب البشرية السيد جمال الدين  
 قدس الله روحه ان يكون المخرج من الصلوة بالتسليم علينا وعلى عباد  
 الصالحين ويكون قول التسليم عليكم ورحمة الله وبركاته بعد ذلك وليسا  
 ايضا وان كان المخرج غيره وينتزع على الحكم بجزئية او خروجه من روع  
 منها ما لو دخل الوقت فصلي ثم يتبين دخوله في انشاء التسليم مثله

فان قلنا بجزئية صحة صلوة عند من يكفى بدخول الوقت في انشاء الصلوة  
 كالشيخ والمحقق واتباعهم اعماد برهان اسعيل بن رباح وان قلنا بجزئية  
 بطلت وقوع الصلوة باجها خارج الوقت ومنها احتياجه الى نية  
 مستقلة فان قلنا بجزئية لم يخرج اليها الا اذا جحد تحت نية الصلوة كما يبر  
 اخراؤها المستحبة والواجبة وان قلنا بخبره افتقر الى النية لاحاله  
 ومنها ما لو نذر لمز كان ملزما بالصلوة في الوقت الغالب في ضاوة  
 اشتغاله في ذلك الوقت والتسليم فان كان خيرا استحق المندوب ولما  
 فلا والحاصل ان كلامنا من اجزاء جزئية التسليم وخبره يمشى على نقد  
 وجوبه واستحبابه واما ما يلوح من كلام بعض المتأخرين من استلزام  
 القول باستحبابه الحكم بجزئية عن الصلوة فحل تاويل فان زعم اطباق  
 القائلين باستحبابه على انقطاعها قبله وان المخرج منها راسا يحصل <sup>بالفراغ</sup>  
 من الصلوة على النبي واله لم يقبل منه هذه الدعوى لم تقدر بانها  
 كيف والشيخ مع قوله باستحبابه قابل بان انقطاعها والمخرج عنها يحصل <sup>بجهد</sup>  
 به وهو القام من كلام المبيد كما قال شيخنا في الذكر في نعم قد ورد هذا ان  
 في كلام القائل بانقطاع الصلوة به ما يدل على انقطاعها بالصلوة على  
 النبي واله وهو ناقص ونحاج بان ما يأتي به المصلي من الادكار بعد  
 التعمد للوجوب قبل التسليم فهو من مستحبات الصلوة واخرائها المندوبة



واما ما ياتي به بعد التسليم فهو توقيف لا صلوة لا تحاء ان الصلوة بعده  
بالكلية وهذا معنى انقطاعها به وهو لا ياتي انقطاع واجباتها غير  
شيخنا في الذكرى ولهذا يظهر عدم المناقاة بين القولين بدريته وانه  
مخرج من الصلوة الا انه يلزم بقاء المكلف في الصلوة بدون الايات  
وان طال ولا استبعاد فيجب مخرج عن كون مسلما او ياتي بناف ثم  
قال فان قلت البقاء في الصلوة يلزمه تحريم ما يجب تركه وجوب ما يجب  
فعله والامر ان متيقنا هنا فينتفى ملزوما وهو البقاء في الصلوة  
لانكم انصرا البقاء في هذه الايام على الاطلاق انما ذلك بل فاف  
الواجبات ما مع فافها فينتفى هذا ان الله زمان وبقى بل في اللوازم من  
المحافظة على الشروط وقوا بالصلو واستجاب الدعاء هذا كله <sup>وجوبه</sup>  
وهو بالمثل حقيقة واما الكلام في كيفية الايمان بالتسليم وعدده <sup>للجماع</sup>  
والمأموم والمنفرد فالذكر في كتب الفروع ان كل من الامام والمنفرد  
يسلم تسليمة واحدة لكن الامام يوجي فيها بصفحة وجهه الى يمينه والمنفرد  
يستقبل فيها القبلة ويوجي مؤخره يمينه الى يمينه واما المأموم فان لم يكن  
على يمينه احد سلم واحدة موميا بصفحة وجهه الى يمينه كتسليم الامام  
ان كان على يمينه احد سلم اخر موميا بصفحة وجهه الى يمينه والذي تضمنه الحديث  
لخمس عشر تسليم الامام واحدة عن يمينه والمأموم اثنين والمنفرد واحدة

مستقبلا القبلة وفي رواية محمد بن يحيى عن ابي زرعة تسليمة واحدة للامام  
وعنه وفي رواية منصور عن الصادق ع ان المأموم ان لم يكن عن شماله احد  
يسلم واحدة وفي رواية ابو بصير عنه ع ان الامام يستقبل بتسليمة القبلة  
ايضا وفي الحديث الاول ان العظماء سلم على النبي والنساء لكن كونه  
في ذلك الوقت جاعلا او منفردا غير معلوم واما الامام والمأموم <sup>الوجه</sup> بصفحة  
والمنفرد بمؤخره العين فلم يظهر في الاخبار ان التي وصلت اليها ما يصلح  
لده وقد جعل الصدوق ان يسمي الله الحامي عن يمينه المأموم كافيها  
في الحديثين بالتسليمين قال شيخنا في الذكرى ولا بأس باتباع الامام <sup>حلي</sup>  
لا يقولان الا عن ثبت واما الكلام في وجوب التسليم واستجابته فلا خلاف  
التي اوردناها في هذا الكتاب هي غاية ما يمكن ان يستدل به من اخبارنا  
ولا بأس باطلاق عثمان القلم في هذا المقام فانه من المعارك العظام  
ففيها ثمانية اربعة اوجهم فاقول قد ذهب السيد المرتضى والشيخ في  
المبسوط وابن ابي عقيل والغنيمة والذري وصاحب البشرى وسائر  
المحققين كابن الصلاح وابن زهره والمحقق في كنه الشريعة  
يحيى بن سعيد في الجامع والعامة في المنتقى وولده في المحققين في  
الايضاح الى الوجوب ووافقهم شيخنا الشهيد وقال المصنف والشيخ  
عبد المبسوط والعامة معا بعد المنتقى وابن البراج وابن ادريس <sup>بالاستحباب</sup>

الامام



ووافقه مشايخنا المأخوذون عن عصرنا الشريفة قد مرارة اولهم والذين  
يظهر في ان القول بالرجوع قريبا ما تضمنه الحديث الثامن من اعادة  
المسافر اذ اصلي اربعاً وعلم ان ذلك الزيادة في الصلوة ولو كان التسليم  
سجدة لا تقطعت بها تمام التشهد فلم يحصل الزيادة فيها والتحل عليه ما اذا  
نوى الاربع ابتداء فالسابق لا يلحق بعيد فالحال في الحديث ان  
مغوا القطع الصلوة تكون الى ان التسليم من اجزاءها المسجدة فنقول ما  
عمدتم في الاستدلال على استحباب اربعين ما تضمنه الحديث العاشر من  
صلوة من احدث قبل التسليم وكفوا مؤنة الكلام فيه ولنا ايضا ما تضمنه  
الحديث الرابع من امره من ذلك بين الاربع والخمس بالتسليم والخصوص  
له بالشك في غير وغيره اذ لا يابى بالفضل وما تضمنه الحديث الخامس  
من قوله حتى اذا فرغ فليسلم والتقريب ما قرره هذا الحديث كما يدل على  
وجوب التسليم بذلك على خروجه عن الصلوة والتحليل على الفراغ من اتمام  
الاجرة من تكلف مع ان التسليم بعد الفراغ من سجدات التشهد ولنا ايضا ما  
تضمنه الحديث السادس والسابع والثامن والتاسع فان الخبر وما يشبهه  
المرور ولا تله اثنا من الباع فان امرهم بالتسليم في ذلك الوقت لما سب  
للخفيف في المراد في السادس دلالة على خروج التسليم كالتحصيل ولنا  
ايضا ما تضمنه الحديث السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع

وما تضمنه الحديث الثاني والعشرون فان حكمه بان التسليم اذن يعطى شيئا  
عدم جواز الخروج من الصلوة بدون الاذن ولنا ايضا ما تضمنه الحديث  
الثالث والعشرون من الامر بالصبر وما في حكمه وفي الحديث الخامس  
العشرين دلالة على الجزئية فان قالوا بها نعم فنقض العاشر ولنا  
في الثالث ولنا ايضا ما رواه الشيخ وابن بابويه والريضي عن ابي  
انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم متتابع الصلوة الطهورة والكبرياء  
التسليم وقد وقع التسليم خبرا عن التحليل والخبر اسما والابتداء او امر  
منه ولو حصل التحليل بغير التسليم للزم الاخبار بالاختصاص من الامر على  
انها المصدر المضاف بغير العزم فيستفاد من الخبر ان كل تحليل تسليم  
اورده عليه انه خير من سجد فلا يجوز التعويل عليه في اثبات الحكم  
الشريعة وذات عنه العلامة في المنتهى بان الامة تلتفت بالقبول  
نقله الخاص والعام وما هو هذه الشبهة قد تقدمت وانه  
اعتماد على شريعة وهو كذا المشايخ الثلاثة هم العروة في ضبط الاحاد  
ولولا علم بصحة ما رسلوه وحكموا بانده من قوله من هذا الخبر كلام  
وقد يؤيد ايضا بان مذهب السيد قدس الله روحه في العمل باخبار الاحاد  
معروف فلو لم يكن اشتها هذا الحديث في رونه بالاعتماد عليه عن تلك  
المرتبة لم يحسن تعويله عليه فتأمل ولنا ايضا مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الخروج



من الصلوة بحيث لم ينقل اليها شيء من غير صلوة وقد قال صلى الله عليه  
 وآله صلوا كما رأيتمو في اصيل ومواظبة انتمنا سلام الله عليكم عليه وقد  
 قال الصادق ع بعد الايمان به يا ايها الصالحين صلوا كما عدا ما علم  
 استحبابه ببديل خاص في البالية وكذا مواظبة الصلوة من الصلوة  
 المتابعين وغيرهم عليه حتى ادعى بعض علمائنا ان قوله صلى الله عليه وسلم  
 عقيب الصلوة داخل في ضروريات الدين ولنا ايضاً احاديث متكررة  
 اخرى سوى ما مر متفقته للاصحاب والسلام وبعضها لا يخرج من اعتبارها كما  
 ابرر الحنفية في ما قلنا له اصيل يقوم فقال سلم واحدة ولا تلتفت قبل  
 التسليم عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته والسلام عليكم وما رواه الحسين  
 ابنا لعلاء قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل يصلي الركعتين من المكتوبة  
 فلا يجلس بينهما حتى يركع في الثالثة قال فليتم صلاته ثم يسلم ويسجد  
 سجدة في السجود وهو جالس قبل ان يتكلم وما رواه ابن ابي عمير عن ابي  
 عبد الله ع قال اذا نسي الرجل سجدة وابتعد عنه قد تركها فليجدها بعد  
 ما يقعد قبل ان يسلم وان كان شاكاً فليسلم ثم يسجد لها وليشهد شهادته  
 خفيها ولا تسميها فقرة فان الفقرة نقرة الغراب وما رواه عبد الرحمن بن عيسى  
 وابراهيم بن عمر عن ابي عبد الله ع قال اذا لم تذكر ثلاثاً صليت او اربعاً ووقع  
 رائل على الثلث فابن على الثلث وان وقع رائل على الاربع فابن على الاربع

فان اعتدل رائل فانصرف فصل ركعتين وانت جالس والركعات في هذا  
 الباب كثيرة جداً وقد استدل ايضاً بان شيئاً من التسليم واجب لا شيء من التسليم  
 في غير الصلوة بواجب في شيء منه واجب في الصلوة اما الصغرى فليفتقر لها  
 وسلموا تسليماً واما الكبرى فما اجماع وهذا الدليل ما اورد العلامة  
 عميرة وهو مشهور على السنة القائلة بوجود التسليم فان قلت لم يثبت له  
 في هذا القياس ان كان لفظ واجب ليكون ضرباً ثانياً من الشكل الثاني لم  
 يشتم لان النتيجة فيه موجبة وهكذا لا يكون في شيء من ذلك الشكل الثالث  
 وان كان شيء من التسليم ليكون ضرباً ثالثاً من الشكل الثالث فكذلك ايضاً  
 لان نتيجة هذا الضرب سالبة خبرية على ان البالية من هذا القياس بعد  
 اسقاط الحد الاوسط ليس هو المطلوب عند برأيه بل هو محال في قياس  
 محتمل اذ ليس على غيره شيء من الاشكال الاربعة قلت خرج عن غيره  
 الاشكال الاربعة لا يوجب خلله الا اذا لم يستلزم النتيجة والاستلزام  
 هنا فانه اذا ثبت وجوب التسليم وثبت عدم وجوبه في حال حال  
 في غير الصلوة لزم وجوبه فيها البتة وهو قياس ليس على الخط الثاني  
 في الاشكال الاربعة لتغير ما في الحد الاوسط او ما شابه ذلك وهو يخرج  
 عن قولنا لا يدرى مقتول بالثبوت والسياسة الحديدية فانه يخرج انه  
 مقتول بالثبوتية بل ربما لا يوجد الحد الاوسط اصله في شيء منه



قول ثالث فخر قولنا كل ممكن حادث وكل واجب قديم فانه يلزم منه  
شي من الممكن بواجب اجاب له الاجابة في الحج عن هذا الاستدلال الاجابة  
كون الامر في قوله تعالى وسلوا تسليما للوجوب وعلى تقدير تسليم كونه  
للووجوب فهو لا يقتضي التكرار في كل مرة وعلى تقدير انقضائه التكرار  
فلا يقتضي وجوب ما تدعو من تسليم الصلوة لان المأمور به هو التسليم  
على النبي وهو غير تسليم الصلوة فما تدل عليه الآية لا تقولون بها  
تقولون به لانه عليه الآية هذا أصل كلامه بحمد الله ونافسه  
بعضهم بان كون الامر للوجوب مما ثبت في الاصول وقد شيد طائفة  
اركان في كتبه الاصولية وبانه من ثبوت وجوب التسليم في الصلوة مرة  
ثبت التكرار اذ لا قائل بالفصل وبان الامر في الآية مطلق وعطف  
المطلق على المتيقن لا يوجب تقييده والكلام في هذه المناقشات محال  
والله اعلم بحقيقة الحال واجتنب القائلون باستحباب التسليم بوجوه  
الاولى انقضى الحديث العاشر من صحة صلوة من احدث قبل التسليم ولو  
اجبا لبطلت اذ خلاه من في بطلان الصلوة بطل الحديث في اشائها  
الثاني ما تضمنه الحديث الحادي عشر من انقضاء الصلوة بالفراغ من  
الشهادتين ولو كان واجبا لم يتحقق الصلوة الا بالفراغ منه الثالث  
ما تضمنه الحديث الثاني عشر من صحة صلوة من زادها سعة اذا جلس

ولا  
في

في المراجعة بقندا التشهد ولو كان التسليم واجبا لكانت الزيادة في  
الصلوة فتبطل الرابع ما تضمنه الحديث الثالث عشر من ان المضطر لا  
عن الامام بقضيه ويصرف ولو كان التسليم واجبا لقال بقضيه يوم  
ويصرفنا الحاضر ما تضمنه الحديث الرابع عشر من ان المضطر لا يقضي  
من غير ذكر التسليم السابع ما تضمنه الحديث العشرون من ان الا  
في المكتوبة قبل الفراغ منها بطل وان كان بعدا للتشهد لم يبطل فانه  
تدل على حصول الفراغ من الصلوة بالتشهد لا بالتسليم السابع ما تضمنه  
الحديث السادس والعشرون من ان الذي نام قبل التسليم قد تمت صلوة  
الناائم ما تضمنه الحديث السابع والعشرون من قوله من لم يسلم لا  
بامر عليه المتابع ما نقل من قوله من انما صلواتنا هذه تكبير وفراة  
وذكر وع سجود ولم يذكر التسليم ولو كان واجبا لذكره والا لا احتل  
واما الذكر في الركوع والتجود فداخل تحتها العاشر ان النبي عليه  
الرجل المني في صلوة وقد روي في بحث التجود ولو كان واجبا  
لبينه له لانه لا يجوز تاخير البيان عن وقت الحاجة فانه الكليل العشرة  
ما استدله الداهيون الى الاحتياط به ان خير ما بان للكلام فيها جلا  
وانما الاول فغيبه انما يدل على ان التسليم ليس جزءا من الصلوة  
وهو لا يستلزم المطلقان كونه واجبا خارجا عنها كما ذكره بعضهم وذلك



عليه الاحاديث المتكررة محتمل على ان الحكم بطلان الصلوة بتخلل الخد  
من غير خلة وان اردت بطلان قبل استيقاظ الاركان فسلم ولكن لا ينفعكم  
وان اردت بطلان بعد استيقاظها فالحال فيه مشهور بالتصديق <sup>الله</sup>  
فانما يلزم بطلان به كما تضمنته صحيحة من رواية وموثقة وبأقلنا  
يظهر الكلام على التركيب الثاني والثالث بل لعل في الثاني دلالة على  
وجوب التسليم كما يستفاد من تعليقه على الاجزاء على قوله سلم وانما الدليل  
الرابع ذلك من جهة استكوت مرة كذا التسليم لا يدل على عدم وجوبه  
سكوتهم لظهور ان الاضراف من الصلوة لا يكون الا به مع ان الصائت  
لم يبيك عنه في الحديث التاسع على ان سكوت الكاظم عندهم فان  
الاضراف في قوله عن ويضرب الله ان عبارة عن التسليم كما يعطيه قوله  
في الحديث الثاني وان قلت التسليم علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد  
اضراف وما يشهد لبحي الاضراف بمعنى التسليم ما رواه ابو حمزة عن  
الصادق ع انه سأل عن التسليم عليك يا النبي ووجه الله وبركاته <sup>يظهر</sup>  
هو فالاولى ان قلت استلام علينا وعلى عباد الله الصالحين <sup>يظهر</sup>  
وهذا يظهر الكلام على الدليل الخامس واما السادس والتابع فالكلام  
ميناها كلام في الاول واما الدليل الثاني فهو في الحقيقة لنا علينا  
فان قول يونس في جواب الامام ع الم سلم وانتم جالس مخرج في وقوع

التسليم منه فان لفظه بلى في جواب الاستفهام عن النبي تعيد الاثبات  
وبهذا تنازع عن نعم فانها تعيد تقريرا للنبي وهذا ما لو اتي قوله تعالى  
التسليم عليكم فالواو الى انتم لو اتموا انتم تكفروا وقوله عن بعدة للقاء باس  
عليك بالقاء في قوة قوله اذ ائت قد سلطت فله باس عليل كما لا يخفى على  
من له امن بالعبادة وهو يعطى انه لو لم يسلم كان عليه باس والذي يظهر  
من هذا الحديث ان يونس كان قد اتي بصيغة التسليم علينا وعلينا وعلى  
عباد الله الصالحين ولكن لما لم يسلم عليهم بالعبادة التي هي العادة  
بسلام الله الناس بعضهم على بعض بها اعني التسليم عليكم فالواو لما  
علينا واما التاسع فبعد الاغراض عن سنده انما يتم لو ثبت كون الكاظم  
حقيقيا وكونه اضافيا بالنظر لما يجوز فعله فيها من الكلام والاعمال  
وتحضرها غير متقع على انه انما يدل على عدم جزئية التسليم وهو لا يستلزم  
مطلوبكم وايضا فكما لم يذكره ع لم يذكره في الحديث وما هو جوابكم  
من جوابنا واما الدليل العاشر ففيه ان ذلك الرجل لم يسلم  
في التسليم كما هو الظاهر فان عبارة التسليم متعارفة يعرفها كل احد <sup>فلا</sup>  
يقع الخطا فيها او لعل وقوع هذه القضية قبل فرض التسليم مع ان  
ما قلناه في التاسع من عدم ذكر التمسيد جازها ايضا والله اعلم  
ولم تقرض لما تضمنته احاديث هذا الفصل من الاحكام واقتصرنا منها



على احكام التمسك لانه المقصود من ايرادها في هذا المقام من اجل  
في ما يتعلق بالواقع في الصلوة وتكلم فيها هناك بما يقتضيه الحال  
انشاء الله تعالى **التمسك الثاني** في التحديق عشرة احاديث **الاول** من  
**الحديث** محمد بن مسلم عن احدهما قال الدعاء وبر المكثورة افضل للدعاء  
دبر الطلوع كفضل المكثورة على الطلوع **الثاني** معوية بن رزاع قال قلت  
لابي عبد الله ع رجلين افتتحا الصلوة في ساعة واحدة فتلا هذا  
القرآن فكانت تلاوته اكثر من دعائه ودعا هذا اكثر وكان دعائه اكثر  
من تلاوته ثم اضرب في ساعة واحدة ايما افضل قال كل فيه فضل كل  
حسن قلت قد علمت ان كلا حسن وان كلا فيه فضل فقال الدعاء فيه  
افضل اما سمعت قول الله عز وجل وقال تكلم ادعوني استجب لكم ان الذي  
يتكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين هي والله العبادات  
ما لله افضل البست هي العبادات هي والله العبادات هي والله العبادات  
البست هي اشدهن هي والله اشدهن وقد مر هذا الحديث في مجتمعات  
**الثالث** ابو خالد القزاعي عن ابي عبد الله ع قال تسبيح فاطمة في كل يوم  
دبر كل صلوة احب اليه صلوة الف مرة في كل يوم **الرابع** ابن سنان عن  
ابي عبد الله ع انه قال من تسبى فاطمة الزهراء قبل ان يمضي صلوة  
من صلوة الفريضة عقره وبها يا تكبير **الحديث** محمد بن عمار قال دخلت

مع ابي عبد الله ع فسا له ابي عن تسبيح فاطمة فقال الله اكبر حتى  
لحصى اربعا وثلاثين مرة ثم قال الحمد لله حتى يبلغ سبعا وستين ثم قال  
سبحان الله حتى يبلغ خمسين مرة بيده جملة واحدة **الحديث** عن زرارة  
عن ابي جعفر ع قال الدعاء بعد الفراغ بعد الفريضة افضل من التلوة  
تتبعه **الحديث** زرارة عن ابي جعفر ع قال قل ما يجزيك من الدعاء بعد  
الفريضة ان تقول اللهم اني اسئلك عن كل خير احاط به عليك واعوذ  
بك عن كل شر احاط به عليك اللهم اني اسئلك عافيتك في اموري كلها  
واعوذ بك من خزي الدنيا وعذاب الآخرة **الحديث** محمد بن مسلم قال  
سالت ابا جعفر ع عن التسبيح فقال اما علمت شيئا من وظائف تسبيح فاطمة  
وعشر مرات بعد العشاء تقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله  
الحمد يحيى ويميت ويحيي ويميت ويحيي ويميت ويحيي ويميت ويحيي ويميت ويحيي ويميت  
يسبح ما شاء نظروا **الحديث** زرارة قال قال ابو جعفر ع لا تشترأوا  
او قال عليكم بالمرجعين في دبر كل صلوة قلت وما المرجعين قال  
قال الله الجنة وتعود بالله من النار **الحديث** عن زرارة عن ابي بصير ع  
ابي عبد الله ع قال قل بعد التسليم الله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك  
له له الملك وله الحمد يحيى ويميت ويحيي ويميت ويحيي ويميت ويحيي ويميت  
على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهن



الاخراب وحده اللهم اهدي لما اختلف فيه من الحق يا ذاك الذي  
 من فضلك انما استقيم **اقول** لم اظفر في كلام اصحابنا قدس  
 ارواحهم بكلام ثاب فيها حقيقة التعقيب شرعا بحيث لو نزل التعقيب  
 لاضربا اليه ولو نزل من هو متعلق بالتعقيب في الوقت الغالب في كل وقت  
 المستقرا اذا كان متعلقا به فيه وقد قتر بعض اللغويين كالمجوس  
 وغيرهم بالجلوس بعد الصلوة للدعاء او سئلوا وهذا يدل على ان الصلوة  
 داخل في معنى الدعاء وانما لو استعمل بعد الصلوة بالدعاء فانما اوفا  
 او مضطجعا لم يكن ذلك تعقيبا وفسره بعضنا بما لا يستعمل  
 الصلوة من دعاء او ذكر وما اشبه ذلك وما يذكر بالجلوس في كل اثناء  
 ما اشبه الدعاء والذكر البكاء من خشية الله تعالى والتفكير في عظمة  
 مصونة والتذكر بحال الآخرة وما هو من هذا القبيل وهل هو لا  
 يخرج ذلك من القرآن بعد الصلوة بتعقيب لم اظفر في كلام الاصحاب  
 في ذلك والظاهر انه تعقيب لما رضم اليه الدعاء فلا كلام في صدق  
 التعقيب على المخرج المركبة ما وربما يلوح ذلك في بعض الاخبار  
 ربما يفتن دلالة بعضها على اشتراط الجلوس في التعقيب كما روي عن  
 امير المؤمنين ع انه قال قال رسول الله ص ايا امرئ مسلم جلس في صلاة  
 الذي صلى فيه العجز يكره الله حتى تطلع الشمس كان له من الاجر كالحاج

فان جلس فيه حتى يكون ساعة تحل فيها الصلوة فصلي ركعتين اثار  
 عنده ما سلف وكان له من الاجر كالحاج بيت الله وما روي عن الصادق عليه  
 ع ايا ع من امير المؤمنين ع انه قال من صلى مجلس في صلاة الى  
 الشمس كان له سترا من النار وعنه من الاحاديث المتقدمة للجلوس  
 بعد الصلوة والحق ان الله في هذا على ذلك بل غاية ما تدل عليه كون  
 الجلوس مستحبا ايضا اما انه معتبر في معنى يوم التعقيب فلا وتسر عليه  
 مفارقة مكان الصلوة وفي رواية الوليد بن صبح عن ابي عبد الله ع  
 قال التعقيب يبلغ في طلب الدرق من الضربة في البلاد ويعن بالتعقيب  
 الدعاء بعقب المصلوات وهذا التفسير اعني تعقيب التعقيب بالدعاء  
 عقب الصلوة له من الوليد بن صبح او من بعض رجال السننوا اكثرهم  
 من اجله اصحابنا وهو يعطى باطلاة عدم اشتراط يعني من الجلوس  
 والكون في المصلي والطهارة واستقبال القبلة فهذه الامور انما هي  
 شروطها لا فتدور ان التعقيب يعني ان يكون على هيئة المستند في  
 استقبال القبلة والنورك وامام رواه هشام بن سالم قال قلت لابي  
 عبد الله ع ابي اخبرني اكون عقبيا فقال ان كنت على وضوء  
 فانت عقبيا لظن انما هو ان لم تستخدم الوضوء مثل ثوبا بالعقب  
 لانه عقب حقيقة وهل يشترط في صدق اسم التعقيب شرعا انما له



وعدم الفضل الكثير منه وبها الظاهر وهل يعتبر في الصلوة كونه واجبة  
 او يحصل حقيقة العقيب بعد النافله ايضا اطلاق المشي بين السابقتين  
 ليقترن العموم وكذلك اطلاق رواية ابن حبيب وغيرها والتمسح بها الغراء  
 في بعض الروايات لا يقتضي تخصيصا بها والله اعلم وقد ورد في فضل  
 التعقيب والترغيب فيه احاديث متكررة عن اصحابنا لعصمة صلوات الله  
 عليهم ففي مرسله منصور بن يوفى عن الصادق ع انه قال من صلى صلوة  
 فريضة وعقبها الى اخرى فهو ضيق الله وحق على الله ان يكرم ضيقه  
 وقد ورد في تفسير قوله تعالى فاذا فرغت فانصب الى ربك فارغب  
 انما قرأ الصادق ع اذا فرغت من الصلوة المكتوبة فانصب الى ربك  
 بالدعاء وارغب اليه في المسئلة يحطك ورتقا ليجيب عن الصادق ع  
 ان امير المؤمنين ع اذا فرغ احكم من الصلوة فليرفع يديه الى السماء  
 ولينصب في الدعاء فقال ابن سبأ يا امير المؤمنين امين الله في كل مكان  
 قال لي قال لم يرفع يديه الى السماء قال لما تقراء وفي السماء رزقكم وما  
 نحن دونكم فمن اين يطلب الرزق الا من وضعه وموضع الرزق وما  
 وعد الله السماء وقد تضمن الحديث الاول افضلية الدعاء بعد الصلوة  
 عليه بعد النافله وهذا لا يقتضي كون الدعاء بعد النافله تعقيبا كما  
 قد سبوا وما تضمنته من تفصيل الفريضة على النافله مما لا يلزم فيه

وان كانت الفريضة اقل شقة فصلوة ركعتي التيمم مثله افضل صلوة  
 الفريضة فافله ولا اختصاص لذلك بالصلوة بل الوجوب افضل من الندب  
 مطلقا كما هو اوسع ربا استثنيت من ذلك قوله على تفصيل الفا  
 على الندب الحديث القدسي المشتهر بين الخاصة والعامة ما يترى بالي  
 عبد بن يوفى لحي عما افترض عليه الحديث وقد روى بحجة الاسامع محمد  
 بن يعقوب الكلبيني قد مر الله نفعه في التخلي بسنة صحيح ورواه العامة  
 ايضا في صحاحهم وبالحجزة ممن من الاحاديث المتفق على صحتها من النظر  
 وقد بسط الكلام فيه في كتاب الاربعين حديثا وبه يخص ما ذكره  
 عن النبي ص من ان افضل الاعمال احرازها وقد استثنى بعض علماءنا  
 من قاعدة تفصيل الوجوب على الغيب ما جمع ذكره وان الامر فيها بالاعتكاف  
 كالبراء من الذين فانه سخط وهو افضل من الانتظار وهو واجب  
 وكان تداء السلم فانه افضل من دعه وكان الصلوة المعادة بالجماعة بالنسبة  
 الى الاول وكان الصلوة في البقاع الشرفية بالنسبة الى الصلوة في غيرها  
 وانت خبير بان يكون المناقشة في الاول بان الواجب عليهم مطالبة المصلي  
 بحصوله في ضمن الانتظار او البراء لكن حصوله في ضمن البراء افضل  
 الوجوب وقس عليه المناقشة في الرابع بل هي فيه اقل وما تضمنته الحديث  
 الثاني من تفصيل الدعاء على قراءة القرآن في الصلوة لا يدل على تفصيل



على الواجب فعل المراد بالقراءة ما عدا القراءة الواجبة ان قلت انما  
 السورة او المراد بالقرآن العزيم ان قلنا بوجوبه ولو انما بالقراءة  
 والقرآن الواجبان بعد الصلوة في تعيينهما فله اشكال وما تضمنه الحديث  
 الثالث من تفصيل تتبع الزعم على صلوة الف ركعة مما يوجب جرح  
 حديثنا افضل الاعمال اخبرها الله الامان يستبان ان افضل كل فرع من  
 انواع الاعمال اخر ذلك النوع وبه يدفع الاشكال المشهور في قوله  
 نية المؤمن خير من عمله هذا واحاديث عن انتمنا سلام الله عليهم في  
 الحديث على تتبع الزعم كشيء روي ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله  
 انه انما امر صبيانا بتبليغ فاطمة عما كانوا هم بالصلوة فالزعم فانه  
 لم يلزمه عبد فضي وروي بصاحبه عن ابن جبريم انه قال ما  
 عبد الله بشي من التوحيد افضل من التبليغ فاطمة ولو كان شي افضل  
 منه لخله رسول الله صلى الله عليه وآله وقد ورد في وجه نسبة هذا الحديث  
 اليها سلام الله عليها وهو يدل على استحباب التبليغ عند لزوم ايض  
 ما رواه ابن بابويه عن امير المؤمنين ع انه قال لرجل من بني عبد الله  
 احذكم عني وعن فاطمة انما كانت عندي فاستقت بالقرآن حتى اشر في  
 صدرها ولحنت بالرحا حتى مجلت يداها واودت تحتها لحد حتى  
 ثيابها فاصابها من ذلك ضرر شديد فقلت لها لو انيت اياك فالت

خادما يكتفيك حرم انت فيه من هذا العمل فانت انبي في فوجبت هذه  
 احدا فاستقت فاستقت فاعلم ص انما عبادت الحاجة فعدا علينا  
 ونحن في محافتنا فقال السلام عليكم فكتنا واستحيينا لكنا ثم قال  
 السلام عليكم فكتنا واستحيينا لكنا ثم قال السلام عليكم فكتنا ان لم نر  
 عليه ان يعرف وقد كان يفعل ذلك فان اذن له والا انظر فقلت عليك  
 السلام يا رسول الله فدخل وجلس عند رؤسنا فقال يا فاطمة ما كانت  
 اسر عند محمد من خفيته ان لم نجه ان يقوم فاحضرت لاسي فقلت يا  
 اخبرك يا رسول الله انما استقت بالقرآن حتى اشر في صدرها وجررت  
 الرحا حتى مجلت يداها وكسحت لبيد حتى اعبرت ثيابها واودت تحت  
 القدر حتى دكت ثيابها فقلت لها لو انيت اياك فالت خادما يكتفيك  
 حرم انت فيه من هذا العمل قال فله اعل كما ساهو خير كما من الخادم  
 اخذنا منا كما فكبرا اربعين وتكريرة وسجنان الله ثلثا وتكريرة  
 احدا ثلثا وتكريرة فاحضرت فاطمة واسيا فالت رضيت عن الله  
 ورسوله وما انتقد الحديث الرابع من قوله ع قبل ان يثني بحليلة لعل المراد  
 به قبل ان يحول ركبتة عن حمة القبلة ونحوه عنهما من قولهم عن عنان مكة  
 اذا حمله الى غير الحمة التي كان ايتها وقد دل هذا الحديث على تقدم  
 والحديث الخامس على توسيط التوحيد وقد تضمنت في المعاني والابواب

في الحديث  
 في الحديث  
 في الحديث



فهذا ما يروى في  
الشيخ في صحيحه

ابن وهيب بن ابي قيس الى قيس بن الربيع بن النخعي ومعه نسخة الحديث  
التابع المروي عن امير المؤمنين ع ولكن عمل جمهور الاحاديث على قوسط  
التحيد وما تضمنته الحديث السادس من ان الدعاء بعد الفريضة افضل من  
الصلوة تنفذ لعل المراد بصلوة الشغل فيه ما عدا التراتيب كخالفه  
العرب على وفريقه ذلك بما ذكره شيخنا في الفقيه من استحباب تقديم  
تأمله المغرب على تعقيبها وفاقا للغير وهو كما ترى والاصح اخبرها عنه  
فان لم تظفر في الاخبار بما يدل على استحباب تقديمها عليه وما اورد  
الشيخ في التهذيب في معرض الاستدلال على ذلك لانهم فيه وما تضمنته الحديث  
التابع من ان الدعاء المذكور فيه هو اقلها حجرا بعد الفريضة ربما يخطئ  
عده حصول حقيقة التعقيب بالاثبات بما دون ذلك من الدعاء ويستفاد من  
قوله ع انما يحكي عن الدعاء ان هذا يحكي عن الادعية التي تعقبها  
لا عن بعض الايات التي ورد قرأها في التعقيب ولا عن التهجيات  
كتسبيح الزهراء ع وذلك لانه شاء الدعاء والموجبات في قوله ع في الحديث  
التابع لا تنو المجبتين بقرا بصيغة اسم الفاعل المقول اي اللتان  
فوجب حصول محذورهما من دخول الجنة والحل من التارة او اللتان  
او جميعا الشارع اي استحباتهما استحبابا مؤكدا معتبرا عن الاستحباب لا  
مبا لغز وقوله ع ونعوذ بالله من النار على صيغة المضارع لا الامر وحسب

الشيخ

الما بين محذوفة وقوله ع في الحديث العاشر قبل بعد التسليم انما كبر وان  
يجب خطوه شاملا لما اذا توسط بين التسليم والتكبير شي من الادعية  
والتهجيات وغيرها او لم يتوسط لكن لا يخرج المتبادر من الامر قبل  
كذا بعد كذا في اسأل هذه المقالات عدم الفصل بين من ذلك بينهما و  
المشهور انما اذا فرغ من التسليم كبر ثلاث تكبيرات رافعا يديه واضعا  
هما في كلمة على فخذه او قريبهما وهذه التكيلات الثلاث هي متفرقة  
التعقيب لكن اختتامه بسجدة التكرار ياتي فيها بغيرها بالادعية والتهجيات  
وما يستحق التلاوة في التعقيب من القرآن كالترديد والتكبير و  
شهادة وقول اللهم وايت الشجرة ولكن في جميع ذلك ما استوزر كما  
استقبل للقبلة ما لا من المصلاة مستديما لها راجعا عنها كل ما يطل  
الصلوة او يفتقر فيها فقد ورد ان كل يصير بالصلوة ويصير بالتعقيب  
ثم التعقبات لما شروا عن اثنتاه عشرة ولا بأس بها بارياد شي منها تنها  
روي عن امير المؤمنين ع قال من احب الدنيا فليخرج من الدنيا وقد تخلص منها لئلا  
الذي لا كد فيه ولا يطلبه احد بطله فليقل في دبر كل صلوة نية التوب  
تبارك وتعالى اثني عشرة مرة ثم يسط يد يديه فيقول اللهم اني استلجيك  
الكون المومن الطاهر الطاهر المياك واسكن باسمك العظيم وسلطانك  
القديم ان تصلي علي محمد آل محمد يا ارحم الراحمين يا ارحم الراحمين يا ارحم الراحمين

الدعاء الذي  
والاشارة

بني كاخترت له  
في نسخة  
لأن الميردس من  
الشيخ في صحيحه  
لأنه في نسخة  
لأنه في نسخة  
لأنه في نسخة



الرقابة من النار اسلك ان صلى على محمد وال محمد وان تقرب من النار  
 وتجزي من الدنيا انما ويدخل الجنة سالما وان تجعل دعائي اوله  
 واوسطه نجاحا واخيره صلاحا انك علام الغيوب ثم قال امير المؤمنين  
 هذا من الخبيات ما علمني رسول الله صلى الله عليه وآله ان اعلم الحسن والحسين  
 عن ابي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام قال اني جعل اليك شيئا يقال له شيبه  
 الهذيل فقال يا رسول الله اني شيعتك فذكرتني وضعت قوتي عنك كنت  
 قد عودت نفسي من صلوة وصيام وحج وجاهد فغلبني يا رسول الله فقال  
 يشعني الله به ونصفت علي يا رسول الله فقال اعد قاعا ذلك مرات  
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله ما اعدت الا وقد كنت من جهنم  
 فاذا صليت الصبح فقل عشر مرات سبحان الله العظيم وبحمده والحمد لله  
 الا بالله العلي العظيم فان الله يعا فيك بذلك ما لم يعي بالجنون والجنون  
 والعقور والهم فقال يا رسول الله هذا للدين فما لاخرة فقال يقول  
 في ذلك صلوة اللهم اهديني من عندك واغفر لي من فضلك واسفر عني من  
 وجهك وانزل علي من رحمتك قال ففعلت علي من يده ثم مضى قال فقال  
 رجل لابن عباس شديدا فبص عليها لما قال فقال النبي صلى الله عليه وآله انما  
 وا فاما يوم القيمة لم يدعها سموا فتح له ثمانية ابواب الجنة فيدخل  
 من ايها شاء وعن ابي عبد الله جعفر بن محمد الصادق قال لما امر الله

هذه الايات ان يهبطن الى الارض تقاضن بالعرش وقلن اي رب العالمين  
 الى ان تهبطنا الى اهل الخطاء والذنوب فاجاب الله عز وجل ايها النبي ان  
 نور علي وجعلت في لايتكون احد في ويرى افترضت عليه الانظمت اليه يعني  
 المكتوبة في كل يوم سبعين نظرة اغفر له مع كل نظرة سبعين غلبة وقبلة على  
 سانية من المعاصي وهي ام الكتاب وسيد الله واية الكرمي وآية الملك و  
 آية البقرة وعن ابي عبد الله جعفر بن محمد الصادق قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 الاحياء ذات يوم ارايتهم لرجعت ما عندكم من الثياب والامانة ثم وضعتم  
 بعضه على بعض ثم رفعوا يلع الشاه قالوا ايها رسول الله وقال يقول احكم  
 اذا خرج من صلوة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثلاثين مرة  
 ومن يفتن الى هدم والعرق والحرق والنزوي في البئر وكل الشيع و  
 ميتة السوء والبلية التي نزلت على العبد في ذلك اليوم وما اوردته  
 على ثلثة التعقبات وهو من الادعية الشهيرة ويناسب جعله خاتمة  
 المجلد يا ابن آدم الجليل وسيد القبيح يا ابن لا يؤخذ بالحجارة ولا يترك  
 يا كريم الصفي يا عظيم المن يا حسن التقا وزيا واسع الغفر يا ابا سقر الدين  
 بالرحمة يا سامع كل بخري يا منتهى كل شكوى يا مبتدأ يا نعم قبل استغفار  
 يا رباه يا رباه يا رباه يا سيداه يا سيداه يا غاية رغبته يا ذا  
 الجلال والاكرام اسلك بحق محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين وعلي





بن الحسین ومحمد بن علی الباقر وجمعة الصادق وموسى الكاظم وعلى بن  
موسى الرضا ومحمد بن علي وعلى بن محمد والحسن بن علي ومحمد بن الحسن صاحب  
الزمان سلام الله عليهم ان تضلي على محمد وال محمد وان تكشف كرمي و  
تغفر ذنبي وتغفر عي وتغفر عني وتضلي شاني في ديني ودنياي و  
تدخلني الجنة ولا تنزه خلقي بالنار وان تطيل عمري في طاعتك و  
مرضاتك في صحة وسلامة بدنيك ونفسيك برحمتك يا ارحم الراحمين

عش كذا جملتين على يد الشيخ

سلطان محمد بن محمد الكاظمي

الوصفي

الغفر يوم الاثنين ثالث شهر ربيع

المبارك الثاني عشر

سنة الفجر

المطهر

عليه



